

افجر المسالك

إلى

موطأ مالك

الجزء الثالث عشر

تأليف

الإمام المحدث

محمد زكريا الكاظمي الحلبي

توفي سنة ١١٠٠ هـ

اعتنى به وعلق عليه

الأستاذ الدكتور تقي الدين المديني

دار الفقه

دمشق



أخبرني
مولى

الطبعة الأولى
محققة ومنقحة
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
حقوق الطبع محفوظة للمصنف

SHEIKH ABULHASAN NAQWI CENTER
For Research & Islamic Studies
MOZAFFAR PUR, AZAMGARH, U.P. (INDIA).
Tel: 0091 54622 70184
0091 54622 70317
Fax: 0091 54622 70786

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي
للبحوث والدراسات الإسلامية
مظفرپور - اعظم جراث پورہ (الہند).

(٢٤) باب الحكرة والتريص

(٢٤) الحكرة

بضم الحاء المهملة وسكون الكاف، اسم من احتكر الطعام إذا حبه إرادة للغلاء، والحكر فتحتين وسكون الثاني لغاً بمعنىاء، قاله الزرقاني^(١)، وفي التهذيب^(٢) عن النجاشي^(٣): أصل الحكر الجمع والإمساك.

والتريص

هو الاستظهار، وقائه عطف تفسير للحكرة، فإن المحتكر ما وإن يتريص غلاء الأثمان.

قال الموفق^(٤): الاحتكار حرام لما روي الأثرم عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: "أن يحتكر الطعام"، وروي أيضاً بإسناده عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: "من احتكر فهو خاطئ" وروي أن عمر - رضي الله عنه - خرج مع أصحابه، فرأى طعاماً كثيراً قد أُلقي على باب مكة، فقال: ما هذا الطعام؟ فقالوا: جلب إليك، فقال: بارك الله فيه وفيمن جلبه، فليل له: فإنه قد احتكره، قال: ومن احتكره؟ قالوا: فلان مولى عثمان وفلان مولاك، فأرسل إليهما، فقال: ما حملكما على احتكار طعام المسلمين؟ قالوا: نشترى بأمرنا ونبيع. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من احتكر على المسلمين طعامهم لم يمت حتى يضربه الله بالجذام أو الإللاس"^(٥)، قال الراوي: قدما مولى

(١) شرح الزرقاني (٢/٦٩٩).

(٢) تهذيب التمهيد (١٥/٦٦٨).

(٣) مجمع بحار الأنوار (١/٥٣٢).

(٤) المستفي (٦/٣٦٥).

(٥) أمجد ابن عاصم (٢/٢٢٨).

عتماد قباعه، وقال: والله لا أحكرك أبداً، وأمر مولى عمر - رضي الله عنه -
عنه يبيعه، فأبىته مجلوماً، وروى عن النبي ﷺ قال: لا تجالِبَ مَرْزُوقاً،
والمحْكِرُ ملعون^(١)

قال ابن عابدين^(٢): الاحتكار لغة: احتباس الشيء انتظاراً لغلاته،
وشرعاً: اشتراء طعام ونحوه، وحسبه إلى الغلاء أربعين يوماً لقوله ﷺ: «من
حَكَرَ على المسلمين أربعين يوماً ضربته الله بالجذام والإفلاس» وفي رواية:
«القد يرى من الله وروى الله منه»، وفي أخرى: «الله عليه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين»، لا يهلل الله به صرفاً ولا عدلاً، المر ثلثه، وقيل: شهر،
وقيل: أكثر، وهذا الظاهر للمعاقبة في الدنيا بنحو البيع وانتميزه، لا للإثم
لحصوله، وإن قُتِلَ المدة وتعاون بين تربيته بعزته أو لنقصه، وانقياد بالله،
مردود، «فتق» يزيداً، انتهى.

ثم قال الموفق^(٣): والاحتكار المحرم ما اجتمع فيه ثلاثة شروط،
أحدها: أن يشتري، فلو جلب شيئاً أو أدخل من غلبته شيئاً فذاخره، ثم يكن
محتكراً، وروى ذلك عن الحسن ومالك، وقال الأوزاعي: الجانب ليس
محتكراً، بقوله: «الجانب مَرْزُوقٌ، ولأن الجانب لا يُضَيَّقُ على أحد، ولا يُضَرُّ
به، بل ينفع، فإن الناس إذا علموا عنده طعاماً نُفِذُوا للبيع» كان ذلك أطيب
لقلوبهم من عدسه.

الشرط الثاني: أن يكون للمشتري قوتاً، فأما الإدام والحلواء والعمل

(١) عمر بن ماجة (٧٢٨/٢) ومسنن البخاري (١١٩٩/٢)

(٢) مورد المختار (٩٦٩/٩)

(٣) «الفتاوى» (٣٦٦/٦)

والزيت وأغلاف قبيتهن، فليس فيها احتكارٌ محرّمٌ. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن أي شيء لا احتكار؟ قال: إذا كان من قوت الناس فهو الذي يُحرّم. وهذا قول عبد الله بن عمرو - وكان سبعة من المسيب - وهو روى حديث الاحتكار - يحتكر الزيت، قال أبو داود: وكان يحتكر القوت والخيف والبرز^(١). ولأن هذه الأشياء مما لا تعلم الحاجة إليها، فأشبهت احتياجات الحيوانات.

الشرط الثالث: أن يغيث على الناس بشرائه - ولا يحصل ذلك إلا بأمرين، أحدهما: أن يكون في بلد يفيض بأهل الاحتكار، كالحرمين والشعور - وظاهر هذا أن البلاد الواسعة الكثيرة المرافق والمجلب، كمغداد والنصرة ومصر - لا يحرم فيها الاحتكار؛ لأن ذلك لا يؤثر فيها غالباً، والثاني: أن يكون في حال القسوة، بأن يدخل في البلد قاقلة، فيقتل دور الأموال، فيشترونها ويغيثون على الناس، فإما إن اشترى في حلق الانتفاع والرخيص على وجه لا يصب على أحد، فليس محرم.

وقال ابن العربي في المرح الترمذي^(٢): للتحكم محلّ وزمان، فأما المحلّ، فقال مالك والثوري: الاحتكار في كل شيء، إذا أضرت بالناس، إلا شعورك. وقال ابن حبان: لا احتكار في الطعام وحده في مكة والمدينة والشعور - لا في الأمصار، وليل: ليست المحكورة إلا ما يثقل لا في الإدامة ولذا كان يحتكر ابن المسيب الزيت. وأما زمان الاحتكار، فاختلف أيضاً فيه، فقيل: في كل وقت، وليل: إنما ذلك عند ميسر الحاجة إليه انتهى.

(١) البزور: كل حبة يعلو ثلثان صمد يور.

(٢) معارضة الأحمدي (٢: ٢٢٦).

وقال النووي^(١): قال أصحابنا: الاحتكار المحرم: هو الاحتكار في الأقوات خاصة. وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجدة. ولا يبيعه في الحال، بل يدفعه ليخلو تمت. فأما إذا جاء من قرية، أو اشتوه في وقت الرخص، وأدفعه أو ابتاعه في وقت الغلاء، لحاجته إلى أكله، أو ابتاعه لبيعه في وقته، فليس باحتكار، ولا تحريم فيه، ولما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال، هذا تفصيل مذهبنا.

وقال الطهطاوي: الحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس. كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام، واضطر الناس إليه، ولم يجدوا غيره، أجبر على بيعه، دفعاً للضرر عن الناس. وأما ما في مسلم عن ابن المسيب وجمهور راوي الحديث أنهما كانا يحتكرانه فقال ابن عبد البر وأخرون: إنما كانا يحتكران الزيت. وحملنا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه والخلاء، وكذا حمله الشافعي وأبو حنيفة وأخرون، وهو الصحيح انتهى.

وفي «تلمذ المختار»^(٢): كره احتكار قوت البشر كثير وعش ونوز، وأنه لم يثبت وقت^(٣) في بليو يضر بأهله. فإن لم يضر لم يكره. ويجب أن يأمر القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله، فإن لم يبع، بل خالف أمر القاضي غرزه بما رآه، وباع القاضي عليه طعامه وفقاً على الصحيح، وفي «المراج» لو عذف الإمام على أهل بليو الهلاك، أخذ الطعام من المحتكرين، وقوته عليهم فيجاء وجدوا شعة ردوا مثله، وهذا ليس بحجره بل للضرورة،

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٦/١١٠/٤٤).

(٢) (٦٥٦/٩).

(٣) فبالباقين وانما المشتاة من نوز: انقصه من كسر الفاتين وهي الرطة من غلة الثواب. أخر

ومن الخطر لئلا يغيره، وخاف الهلاك تناول بلا رضاء، ولا يكون محتكراً بحبس غلة أرضه بلا خلاف ومجلوبه من بلد آخر خلافاً للثاني، وعند محمد إن كان يجلب منه عادة كره، وهو المختار.

قال ابن حبيب: قوله: لَوُثَّ البشر قول أبي حنيفة ومحمد وعليه الفتوى، وعن أبي يوسف كل ما أُخْزِرَ بالعامَّة حبس، فهو احتكار، وعن محمد الاحتكار في الثياب، وقوله: كَبِنَ وحب، أي مما يقوم به يدينهم من الزرق، ولو دغماً لا عسلاً وسماً، وقوله: في بلد يضرُّ بأهله، بأن كان البلد صغيراً، وقوله: لا يكون محتكراً بحبس غلة أرضه؛ لأنه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة، ألا ترى أن له أن لا يزرع، فكيف له أن لا يبيع، والمظاهر أنه لا يأثم إثم المحتكرين، وإن أثم بانتظار الفلاء أو القسط لنية السوء للمسلمين.

وهل يجبر على بيعه؟ الظاهر نعم، إن اضطر الناس إليه، وقوله: مجلوبه من بلد آخر؛ لأن حق العامة إنما يتعلق بما جمع في المصر، وجلب إلى ثنائها، «هناية»، وقال القهستاني: يستحب أن يبيعه، فإنه لا يخلو عن كراهة خلافاً للثاني، فعنده يكره كما في «الهناية»، واحتجوه الإقناعي بأن التقيد بجمعه متفقاً عليه، وقوله: إن كان يجلب منه عادة، احتراز عما إذا كان البلد بعيداً لم تجر العامة بالحمل منه إلى المصر؛ لأنه لم يتعلق به حق العامة، انتهى.

وسط الباجي^(١) الكلام على هذه المسألة، فقال: فيها أربعة أبواب: أحدها: بيان معنى الاحتكار وحكمه، الثاني: في بيان معنى الوقت الذي يمنع فيه الاقتدار، الثالث: في بيان ما يتعلق به في المنع من الاحتكار، الرابع: في بيان من يمنع من الاحتكار.

(١) «المعنى» (١٥/٥).

ثم فصل الكلام على هذه الأبواب، فقال في الباب الأول: إن الاحتكار هو الاحتكار للمبيع، وذلك لرجح ما ذهب إليه الأصوليون، وإنما الاحتكار لشعوب فليس من باب الاحتكار، وإنما الاحتكار للأفراد، فإن الاحتكار للألوات وغيرها ليس بمحرم، روى ابن سنان عن مالك أنه سئل عن الرجل يبيع ما يملكه بغيره وحده، فقال: لا بأس، ما عرفت فيه منكر، ولا أعلم به بأس، يحسب ما يشاء ويبيع ما يشاء، قيل: وماذا؟ قال: من منع الخدم ببيع غلاته؟ قال: وما من أحد يمنع طعاماً أو غيره، إلا وأجبه غلاته، قال: البائعي، أي يملك المبيع من يشترى في وقت الغلة، أكثر من مثله في غيره، ثم سقط الكلام^(١) عليه.

ثم قال: في الباب الثاني: إن ذلك جائز، بحدوده، حال من يملكه ومسبق قبضته حال بيعه فيها من الاحتكار، ولا خلاف علمت في ذلك، وثالثية حاله كونه مبيعاً، فهذا احتلف أصحابنا، فلهي رواية ابن عباس عن مالك أنه لا يمنع مبيعاً من احتكار غيره من المالكين، وروى ابن سبيبة عن مطرف، وابن الساجستور عن مالك، أن الاحتكار للطعام يمنع في كل وقت، وإنما يحرم لصاحبه إلا منع احتكاره إلا في وقت الضرورة دون وقت السلم، وعلى هذا جميع الفقهاء، والحدود التي هي القود، والحدود التي بها هذا المبيع، وكذلك الثريد، والسمس والسمس والبريد والنسب وشبهها، فإن ذلك كله مذكور في المصنف.

وقال في الباب الثالث: إن الذي يملك من المبيع ومن المصنف هو مالك، أو الطعام وغيره من المصنف، والمصنف هو المبيع، ما يبيع فيه في تلك المدة، فيبيع من احتكاره ما يقدر على بيعه.

ورجح قلت أن هذا ما تدعي الحاجة إليه ليعرف الناس، صرح أن يمنع من إدخال المصنف عليهم، احتكاره كالطعام.

(١) في نسخة (١٦٠)

٥٦/١٣٥٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ حُمْرَ بَنِي
الْحَذَادِ عَالٍ لَا حُكْرَةَ فِي سَوْفَا
.....

وقال في البيت الرابع أما ما يجمع من الاحتكاره فإن الناس في ذلك
على ضربين

ضرب أوله برداعه أو جلاعه فهذا لا يجمع من احتكاره ولا من
استدائه يساكه ما شاء كان ذلك ضرورة أو غيرها

والضرب الثاني من صار إليه الطعام بائعاً بالملك فإن الممنوع يملكه
في وطنه أحدهما أن يشاعه في وقت ضرورة وقد قدمنا بيان ذلك
والثاني أن يشاعه في وقت سعة وجواز اقتراءه ثم يلحق الناس شدة وضرورة
إلى الطعام في كتاب ابن الموار قبل لناك فإذا كان العلاء الشديد رعد
الناس طعام محروم أبيع عليهم؟ قال ما سمعته وقال في موضع آخر قد
كان في البلد طعام محزوزة واحتيج إليه للملأه فلا بأس أن يأمر الإمام
بمخرجه من السوق وبيعاً وإن احتكر شيئاً من ذلك من لا يجوز له احتكاره
ففي كتاب ابن مبرين عن عيسى بن دينار أنه قال يتوب ويخرج إلى السوق
ويبيع من أهل الحاجة إليه بمثل ما اشتراه به لا يرداه فيه شيئاً

روجه ذلك أن الصنع قد يتعلق بشراة لعن الناس وأهل الحاجة وإذا
صرفه إليهم بمثل ما كانوا يأخذونه أولاً حيز ابتاعه لئلا يقد رجح من بعده
بممنوع منه فإن أبي من ذلك فقد قال ابن حبيب يخرج من يده إلى أهل
السوق يشركون فيه بانتعز، فإن لم يعلم شيء فصره يوم احتكاره انتهى

٥٧/١٣٥٢ - (مالك أنه بلغه) وروى موصولاً عند البيهقي - كما سألني
(أن حمر بن الحظاب) - رضي الله عنه (قال لا حكره في سؤفا) إعلان من
أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه أن لا يحتكر أحد في سؤفا، قال
الباجي يريد يمنع من الاحتكار في سوق المدينة على ما كان أفضل الصلاة
والسلام - لأن غالب أموالها غلات الأسعار وقلل الأرباح رضيهم عن

لا يهضم رجالات بأنبيهم فصوص من ذهب، إلى برقي من برقي الله
 برقي بساحتنا فيتكروله عينا ولكن بما حجاب جف على عمود
 كبد في الشتاء والضيف،

المنقوش بها، وذلك يصح لأنه
 أدانهم، انتهى

ثم عفا عن
 أنهم أي لا يهضم، أي جسمي الهي (رجالات، برصود وحده (أنبيهم فصوص)
 سبع فصول أي رجالات من حجابهم من أنبيهم) جميع ذهب، كسبب
 والضيف، جسمه بأعيان أكثره أي بدنه عدد كثير من الذهب (إلى روق من
 لورق الله) ومن السجح المحرقة^(١) من روق الله (اللاذراء) ووفق إلى : داني
 بركة لا يهضم (لولا هذا الروق من الله (بساحتنا) الساحة المكان الدافع،
 ومن ساحة الدار، هي فسودا (بعتكروله عينا) . . . لا يجوز احتكاكه
 في سروره من ساحتها.

أو تكن لهما جالب جنب، يعني نحن ندي حلب البرق، من مصار آخر
 (على عمود كبد) . أدانه ظهره
 وعلى أدانه تأتي به على سبب مثله
 ومن هو مثله وعلى برية تكبد لعدده، لأن حجاب بما يحمل على دونه
 لا على ظهره (في الشتاء والضيف)
 الكبد وسببه ردد، وكبد نصفه ونسبه حره، لولس النصف في سوره من البحر
 واليد

قال السجسي^(٢) (إن حجابا على ما يعتمد عليه من كفاه
 كذا يجس على ظهره من سبب دونه

(١) من السجح المحرقة (١٠٠) (٧)

(٢) السجسي (١٧٠)

عن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب مرَّ بعبد من أبي
بنته وهو يبيع ويبيّ له بالتشوي، فدان له عمر بن الخطاب إماماً أن
يزيد في الشتر وإما أن يرفع من شربها

يوس من حمائل من و. مسلمة، ع. كره من حبال في انتداب في من
سنة يرفع، وقال: هو الذي يخلط في الشمس عن رقت. فيقول يوس -
يوسف، وكذا من عباد امرئ صديقه، سجع امرء يومه، فدمه انه عاتى فادرك
عديه. ثم دعا فرت عديه شربه

(عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مر بعاطب بن أبي مائة) مع
المروحة وسكن البلاد وقبح ما فيه رعد بدهمة شعرون محمد اللحية،
حليف بني أمية سيد سوا. وفي سنة ٣٥ هـ على حمير وسيل سنة (وهو) أي
حلف ذبيح زبيل له في السوق، حلف ما مع ابنه، قاله الزرقاني^(١)

لنقله له عمر بن الخطاب، بما أن يزيد في السور بأن سجع معاً ما يبيع
هل السوق وهو ملام، ح انه - رامي له عنه - فان يبيع دارهم من
السوق، فأمره عمر - رامي له عنه - بالاعلاء ولا يبيع به أهل السوق، وأوله
الذي، شي تراج الموحدة الحميد انه كان يبيع بالاعلاء، ولذا قال: لا يبيع
محدوفة. أي ما لا يزيد. وبعث عبد الله بن الحسن مسجدة^(٢) فقال لا حاجة
إلي دلاء انتهى

(وإذا في رجع من سومة سجع في سد لنا عهد ملك أهل السوق: ما
الزواني إلى هذا ذهب حباله ان برعد لا يسيل ليس يتم البيع وخص ما
سج أهل السوق علما بغيره، ان ما يبيع ما يبيع عبد الله بن الحسن، قال ابن سعد في
الأنبا، وهو عليه ظاهر لا يلام حد على المصاحبة في البيع والحظيفة فيه،
بل يشكر على ذلك إذ قضا توجه الأمر وبوهر ما يبيع لأحد: الله انتهى

(١) شرح ابن أبي عمير (٢٩٦/٢)

(٢) (٢٩٦/٢)

قلت وأمر عمر رضي الله عنه - كما بطريقين المشهوره والنسخة في كتابه في الرواية المفصلة فإن البيهقي^(١) أخرج أثره من مرويته أبي وهب عن مالك عن يونس بن يوسف بهذا اللفظ، لم قال، بهذا مختصر، وسماه فيما روى الشافعي مسنده عن القاسم بن محمد عن عمر - رضي الله عنه - أنه مر بحاطب صوق المصلين، وبين يديه عرابان، فيهما ربيب، فسأله عن سرهما، فسأله مدبر نكل درهم، فقال له عمر - رضي الله عنه - قد حلفت بغير مقبلة من المظالم تشتل ربياء، وهم يعيرون بسرك، فما أن ترفع في السرا، ولما أن تدخل ربيبك البيت، فتبين كيف شئت، فلما رجع عمر - رضي الله عنه - حاسب نفسه، ثم أتى حاطباً في داره، فقال إن الذي قلت ليس بمعرفه من ولا قضاء، إنما هو شيء أردت به السحر لأهل بيته، حيث شئت فبح، وكيف شئت فبح

وفي «المحلى» قال الشافعي هذا الحديث ليس بحالفاً لما روى مالك، ولكنه روى بعمر الحديث، وهذا أس بأول الحديث وبغيره، وبه أجول انتهى.

قال النجاشي^(٢)، روى أبو مزهر عن عيسى بن دينار أن عيسى ذلك، أن حاطب بن أبي بلتعنه كان يبيع دون سحر الناس، فأمره عمر - رضي الله عنه - أن يلحق بسحر الناس أو يقوم من سوق

قال الباقى والتسهر على صريخ أحفظ هذا الذي ذكرناه من أن من حط من سحر الناس، أمر أن يلقى بسحرهم، أو يقوم من السوق، وفي ذلك ثلاث أبواب، أحدها في تبيين سحر الذي يؤمر من حقه أنه يلحق

(١) المسنن الكبرى (٢٩/٦)

(٢) المعنى (١٧/٥).

٢٤، والثاني في مسير من يختص به ذلك من أتباعه، والثالث في مسير من يختص به ذلك من السمات

المرتبة الثاني أو مُعَدُّ لأهل السوق سَمَوْا عليهم فلا يجدوا به، فهم من عند مالك، وبه قال أبو عمر وسالم بن عبد الله والشافعي بن محمد، وأرخس فيه سعيد بن أسيد ورويه بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الأنصاري

وروي شهاب بن مالك في «الغنية» في صاحب السوق يسمر على البحر بن لحم الصادق عليه السلام - ولحم الإبل صمد رطل - وإلا - جزء من سكر - إذا سافر عليهم قدر ما يرى من شأنهم فلا تأخر به، وكفى بخلاف أن يفردوا من السوق

وجه مصور الآية ما روي عن أبي هريرة أنه قال: «جاءه أحد الناس رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله سَمُرُنا، فقال: بل ادعوا الله، ثم جاءه رجل، فقال: يا رسول الله سَمُرُنا، فقال: بل الله دفع يديهم، وبني لا يرجو من النبي الله وثبت لأحد عدي عظيمة»

ومن جهة أخرى، أن إجماع الناس على منع مظهرهم بغير ما يطلبه من أنفسهم ظلم لهم، ما يجب تمكينهم

رواه قوم أشبه ما يجب من النظر في مصالح الإمامة والمصلحة - علا، لا من عندهم ولا إساءة عليهم، وليس يجر إنسان على أتبع، ولما يسمو - من اسم غير سمر، يُعَدُّ الإمام على حسب ما جرى من المصلحة فيه للدين وللمجتمع، فإدعاء هؤلاء شبهة، هي ذلك ثلاثة أبواب: أحدها في صحة التفسير، والثاني في قدر من يسمر عليه، والثالث فيما يتعلق به التصحير من التبعيات، ثم ذكر كلام عن هذه الأبواب الثلاثة - فارجع إليه^(٢٢) أو شئت التمهيد

(٢٢) ثلاثة هذه وثلاثة من الشرب لأولاده، دعي

(٢٢) المصنف (١٤/٥)

• • • • •

و قال لموتی^(۱)۔ قال ابن جریر نہیں التزام اُن یسّر علی سائر مل بیع سائر اموالهم علی ما یخشونہ۔ وهذا مذہب الشافعی، وکان حالت یقول یقال لمن یزید فی بیع اقل مما بیع به انما یبیع مع کما بیع اساس ولا یدخل فی ما یدخل فیما روى الشافعی وسعد بن منصور عن داود بن صانج عن یونس بن محمد عن عمر بن حفصه عن حاطب التکون

رواه ب روی ابو فاءد واثربندی [واس ماحد] عن انس بن فلا السمر علی عهد رسول الله ﷺ، قالوا۔ یا رسول الله سقر لنا، قال انزل نه هو السقر انما یسیر البسط۔ انی لا رجوا ان القى الله، ونیس ح، یطعن فی محضه فی نه ولا حان^(۲) قال الثریقی حمید بن حمر صحیح، وعن ابی سعید مثله

فوح الذلالة فی وجهی۔ احدث انه تم یسیر وقد سألوه بذلك، ویر ح۔ وحکم ابیه، واثربندی انه عمل بکونه مظلمه، وعلی عمر تصحیح السیر من الاعلاء لآل اجاسر لنا لعلنه ذلك لو یفقدوا سألهم بلما یکرهه علی سبها فیه یسیر ما یزیدون، وحسنه عن عمار روى ابی سعد و الشافعی ان عمر۔ وصی الله عنه۔ بما رجع حاسد بینه، ثم انی حدث فی ذره فقال ان الله قلت انی یسیر یسیر صی ولا تصاد ویر هو نسی، اردت به یسیر لاجل التلذذ، فحیث شئت بیع کبیر شئت، فهد، رجوع یس ما حد۔ سلی

وعنی سبیر حمل محمد اثر الیاب فقال فی موطئه^(۳) بعد ذکر قصه

(۱) البیوع، ۱/۳۶۶

(۲) شرحه ابو حازه (۳۵۶)، واثربندی (۴۱۵)، ویر ماحد (۲۲۰)

(۳) موطأ محمد مع التعلیل المسجده (۵/۵۹۷)

٥٩/١٣٦٤ - وحفسي عن مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان كان ينهى عن الخمر.

(٢٥) باب ما يجوز من بيع الحيوان بمغضيه ببعضه والمضغ فيه

ما لم يجر رواه يحيى، فقال ابن محمد وهذا يأخذ لا يبيح أن يجر على المسلم - فقال لهم عمر كذا وكذا - ونجروا على ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قطعائنا، انتهى

وفي دفتر المختار^(١) لا ينجح حاكم لا إذا تفرق الأرباب عن القصة بعداً عاجلاً، فيسخر مشورة ابن أراي، وقال مالك: على الوالي النحرهم من البلاد، قال ابن عابد بن حوله: تعدد فاضلاً، بينه وبينهم بالبيع بضمهم لبيته، انتهى، ومما فيه أثر باب بالبحر: أن يسعير يكون مرتباً على الاحتكار في غالب الأحوال، وقد يذكر، مثل تسعير في الاحتكار.

٥٨/١٣٥٤ (ملك لله بقه أن) أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه - أيضاً (كان ينهى) في زمان خلافة (هو) (مخففة) ذكره (إفهاؤاً) لأن انتهى عن الخمر كان شافهاً مسماً في زمان الخلفاء الراشدين

(٢٥) ما يجوز من بيع الحيوان بمغضيه ببعضه

و ما يجوز من السلف فيه

أي بيان جواز السلم في الحيوان، ذكره المصنف في اثبات مسائله الأربعة - بيع الحيوان بالعمارة، وأقدم الخيل الأمانة في ذلك مسوطاً في أول البوع في بيان بيع العرباء، وحاصل ما تقدم هناك من تفصيل المذاهب أن بيع الحيوان بالحيوان مع تعدد الجنس يجوز متفاضلاً، وفقاً عند الأئمة الأربعة، واختلاف الجنس بالأول

(١) (٢١٩/٦) ومطروحة مطبوع (٢٠٩/٥) (٢٠٩/٥) ح (٢٠٩/٥) ومطوية (٢٠٩/٥) (٢٠٩/٥) (٢٠٩/٥)

١٣٥٦/٦٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَوْمَئِذٍ يَكُونُ لِلرَّجُلِ مِنْ عَمَلِهِ ثَلَاثُ مِثَالٍ: إِنْ هُوَ أَمْسَلَ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي آدَمَ، أَوْ كَسَلَ فِيهِ رَجُلٌ مِمَّنْ هُمْ أَهْلُ أَسْوَاقِهِمْ، أَوْ كَسَلَ فِيهِ رَجُلٌ مِمَّنْ هُمْ أَهْلُ أَسْوَاقِهِمْ، أَوْ كَسَلَ فِيهِ رَجُلٌ مِمَّنْ هُمْ أَهْلُ أَسْوَاقِهِمْ».

مفسره عن علي أنه كره - غير - يعزير - يبد، - يروي ابن أبي شيبة نحوه عنه.

قلت وجمع بهه عن مسند الإمام مالك أن الذي كره إذا انحدر مناصبه، والتي أياها إذا احتل مناصبه، وقد عرفت في «موطأ»^(١) أنها عن علي - رضي الله عنه - خلاف ذلك، وذكر بسند إلى أبي حسن البزار عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن علي بن أبي طالب - كره الله وجهه - أنه نهى عن بيع العبر بالعبير إلى رجل، وثالث بالثالثين إلى أجل، وثالث من يبيع العبر عن بيع العبر بالعبير - يبيع - يبد، وهو قول أبي حمزة انتهى.

١٣٥٦/٦١ - (مالك عن نافع أن عهد الله بن عمر اشترى راحلة) قال برهان^(٢) أي مركب من الإبل، ذكر كان أو أنثى، رجل هي الأنثى التي تصح أن ترحل، وجمعها راحل وهي النحلي العميقة أي ناقة دابة راحل عليها (بالوجه المرفوع) من أنتم جمع من يبيع على الذكر والأنثى (مضمومة عليه) أي ثابته هي دابة (بوجه صاحبها) قال صاحب «المصلي» يباع بالماضين إلى حيز والعبير بول مضمومة عليه، صه راحله، أي يكون هي مسك البائع، بوجه يوبه صاحبها أي يسميها البائع إلى صاحبها الذي تذاها منه. انتهى قال أبي يسميها صاحب الراحلة إلى المشتري.

وعلى هذا يكون صبر عليه في قوله مضمومة عليه إلى بائع الراحلة

(١) موطأ محمد بن أبي بكر المصنف (٢٦٦/٣)

(٢) شرح الزواجر (٣٠٠/٣)

يد بيد والبراهم إلى حيا و لا خير في أنحمل بالحملي
بسبب ورتاده تراهم المراهم من الحبر إلى جلي من الحيت
الحمل والبراهم لا خير في ذلك

بارفج هي الأسماء التي يكون معها (يد يد) و ماسر (أو) يكون والفرافهم
إلى أجل سيرة

(قال مالك ولا خير) أو لا خير (في السمن المالح مثل وريضة درهم
ب مك المراهم من الحبر) (الحمل إلى أجل) مراهم من الحبر
ورجبه درهم الحبر وهو السيرة في الحبر من الحبر أو في الحبر
والفرافهم من الحبر (ولا خير في ذلك أيضاً) يعني لا خير
منه في سيرة

والفحري وهو من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر
من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر
من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر
من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر

وهو من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر
من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر
من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر
من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر
من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر
من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر من الحبر

قال مالك ولا يأكل من شئ من الثوب يتعبد به
ولا يلبس من ثوبه من ثوبه إلا

وإن كانت من ثمع واحد؛ فلا بأس أن تسرى منها أثناء بواجب
 من أجل إذا اختلفت عدد احتمالاتها وإن أشبه بعضها بعضاً
 واختلفت أحداً منها أو لم تختلف

فإن أتت جـ^{١١} بحتمل ب يريد بالحجب جسد من الإبل يحصل بهذا
 الاسم، وأكثرها مركب «سروج» لأنه جسمي سريع وليست للحمل، فهو
 من الإبل، يقال له الحجب كما يقال نعيرها نعيماً، ويقطر شحوب
 وانعراش. ويحتمل أن يريد بالحجب انداره منوي عن الحمل، كما يدل
 رجل جيت وقوس سجب، إذا قال متصفاً من حسبه، فيكون هذا وصفاً لذلك
 الحمل، دون وصف نوعه، فلا حسبه، فالحمل من الإبل فهو يحمل عليه
 من ذوي ما يراد للبر والتسلح خاصة وحراً فيها، فهي تنحرف ما يشاء

(وإن كانت) التحمل من يبدل (من ثمع واحد) قال الجـي يحتمل أن
 يريد به من قطع واحد ومن نفس واحد، ويحتمل أن يريد به وإن كان
 نوعاً واحداً، فإذا اختلف بها ذكرته من سوء عن الحمل، فإن اختلفت
 حاد أو باع منها واحد ياتي إلى أجل (ولا بأس) أي بجوز (لو تسرى منها)
 أي من الحيوان (الفلان الواحد) من الحجب (إلى أجل) أي سببه (إذا اختلفا)
 وهي النسخ الصرية «اختلفت» أي نوعهما باعتبار لأوصال (فإن) أي ظهر
 (اختلفهما) أي يكون اختلاف النوعين ظاهراً .

(وإن أشبه بعضها بعضاً) هي الوصف المتعدد منها (واختلفت أحداً منها)
 أو لم تختلف) قال الشامي^{١٢} يريد أنها إذا اشبهت في المنفعة المقصودة
 وتدابير فيها، وهي القوة على الحمل فهو، كان جسماً واحداً، بأن تكون
 منها كلها أو عزم كلها أو جزء منها، واحلف أحدها فكان بعضها

(١١) ٩٠ - (٢٠/٥)

(١٢) ٩١ - (٢١/٥)

مَلَا يُؤَخِّرُهُ مِنْهَا أَتَانًا يَوْجُو إِلَىٰ جَنِّ

ماں ماٹک وںغیر ما کرہ میں دیک، اُن بڑھد الجیر مانجیریں
نہی تہمتہ نعاصلہ میں جحدہ ولا رحیمہ اِدا کات ہنا علی
وصفت لک، فلا پتہری مہ اندر پر چوہی اُجلی

هَجَّجْنَا - يَجْعَلُهَا حَجَّاجًا 'وَعَلِمَ عَمْرٌوتُ مَرَّ الْإِحْسَانِ، فَبَدَأَ لَا يَجْزُو مَعَهَا
وَاحِدَةً مِنَ الْبُحَيْرِ، لَمْ يَكُنْ

قلب والأشبه بها من الأدماء ، ذلك أن حكم اختلاف الجنس بالنسبة
والخمس ، وبينهما وإن كان حاسماً في الحقيقة ، إلا أن لما كانت النسبة
مستوردة منهما واحدة دخلت فيها نسبة بعضها بعضاً ، كما تقدم في جميع المقامات
أعلا يؤخذ منها اتفاق بواحد إلى آخر في نسبة لم نعلم أن الإمام مالك
رحمه الله أنزل اختلاف عدات بنفسه ، ضرورة اختلاف الجنس ، وأنه قد
عدت صورة متحد الجنس ، وإن شئت لأسماء ، يختلف الأسماء لتلكه إذ
أدركوا الحكم على اختلاف الجنس ، ولقد

(قال مالك وعصير) 'و' موصح أم كره من ذلك) أي مثال المذكور 'ال' يؤخذ فيه بالبحر ليس بينهما أي س سدير (تفاضل في تجلية ولا رحلة) قال الناجي يريد حابة سوري، وهو أن يتقوا مساويين في جنس الحيلة وبوغها، وأصبر عن طوب سيرا، ويعود عن الحمون، وهي الرحلة، أيضا أراد أن يبين علة صنع الحاصل، مع بلده وكره - رحمه الله - كل ما له مذهب في الجمع من ذلك، مع عدم أن جنس حلقته وتضمنه يؤكد لقوة على الحيرة ذاتها في 'هـ'

فأجاب كلاهما علي ما وصفت) صحة مكلم (اللقا) من مآلوني من
المتبين المذكورين (فلا يشتري) أي المذهب (عنه) أي مما ذكر (المتبين) (اللقا) مع
ما تبين (خاص) وهي السبع الهندية (والشعر) بالنسبة، فيكون فلا يشتري -
الخاص، والتفسير إلى مشتري (بواحد إلى أجل) أي ستة

(٢٦) باب ما لا يجوز من بيع الحيوان

١٣٥٨/٢٦ - حدثني يحيى بن عمار، عن أبيه، عن نافع، عن

عبد الله بن عمر، أن

نفعي، وإد منها السلم في عمر، (أن الحبر، يختلف اختلافاً بيناً فلا يذكر ضبطه، وظاهر المذهب صحة السلم فيه

قال ابن القلندر وعمر روي عنه أنه لا بأس بالسلم في الحيوان ابن محمود روى عن أبي عمر وسعيد بن المسيب والحسن بن علي وساجد بن زرهر والأوزاعي والشافعي وسليمان بن داود، وحكاة الحرجاني عن عطاء بن الحارث، لأن نافع قال سلم في ... من أجل تكرار روي مسلم^(١)، وروى عبد الله بن عمرو بن ميمون قال سئل عن رجل ابتاع ثوباً فباعه بالعبير، وبالأجرة إلى صبرة، هل يفسخ^(٢)

فأما حديث عمر - رضي الله عنه - فلم يذكره أصحاب الاختلاف، ثم هو محمود على أنهم يشترطون من شرط جعل في فلاة، قال المتحفي إنما كره ابن محمود السلم في الحيوان، لأنهم يشترطون ساج فعل معلوم، ورواه سعيد، ولو ثبت قول عمر - رضي الله عنه - في حريم سلم في الحيوان، فقد عارضه قول من صحبنا، اهـ

وليست شري أهم كلف 'سلم' سلم في الحيوان، وقد قالوا لو عصب أحد حيواناً فأنفقه، بعت فيه القيمة، كما سألني في الأتربة

(٢٧) ما لا يجوز من بيع الحيوان

يحيى بن بكير أنبأني لا يجوز من بيعه

١٣٥٨/٢٧ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (أن

(١) صحيح مسلم (١٢٢٤/٣)

(٢) في نسخة المصنف

وحكي صاحب المحكم في تفسيره، أولاً خاصاً، وهو بيع - في بطون الأنعام، وهذا أيضاً من بيع حرر، لكن هنا إنما عسر به ابن المسيب بيع احتساباً، كما حكاه مالك، ولغيره عسر به بيع الإلاج، كما هي النسخة^(١)

قلت ما حكى من يقول بفساد، هو بمبني الاحتمال الأول من احتمال الثاني في كلام شرح المسند وإذا لم يكن الأول من تحط جبل بحله بعد

وفي المحلى^(٢) اختلفوا في تفسير ذلك السبع، فقال جماعة هو سبع ولد ولد أخته الحامل في الحلال، وهو يسمى بتدج، وهذا بغير أبي عبيد معمر بن النسي وصاحبه أبي عبيد الأنعام بن سلام وأخوه من أهل قلعة، وبه قال أحمد وإسحاق، وهو أنف - أي سمه - وورثه عبد الله بن عبيد، كما سيأتي في التمهيد، يعني السبع خمس مؤخر إلى أن مده أسافة وولد ولدها، وبهذا التفسير قال مالك والشافعي قالوا هو أقوي، وإن كان الأول أقرب خطأ لأنه بغير الراوي أبي ابن عسر - رضي الله عنهما - وهو أنف

قال التوري^(٣) ومذهب شافعي ومحمدي الأصوليين أنه تفسير الراوي مقدم إلا لم يحالف الظاهر، قال الطبري^(٤) فإن كنت، تفسيره معانف ظاهر متعدد، أوجب باحتمال أن يكون المراد بظاهر الواقعة، فإن هذا البيع كان في تجاهله بهذا الأجل فليس بفساد، بل بيان للواقع، انتهى

قلت وبالأول شره ظهراً، الخفية، هي - لدر المختار^(٥) في بيان البيع

(١) (٢٦١/٣)

(٢) شرح صحيح مسلم للتوري (١/١٥٨)

(٣) (١٥٠/١٥)

وكي بعد يتباينه أهل أنحاجليه كان الرجل يتنازع الجُرور إلى أن
تُسج .

١- أهل لباح بكر الروي جبل الحنفه أي سطح انتاج لحافه أو أدعيه . ٢- من
٣- يدعي السرد به هذا التمسوج وحصره التيشمي والراوي وصغير جعل بحبه
٤- الحنجلين ليهما ، مصدر حبلت المرأة حبلاً فهي حبلية ، سمي به لمحبوبه
وأنشد ضمن عليه القاء بلاتعاز ببعض الأمثله : لأن معناه السبي عن بيعه
موقوف بحضنه السبي إن كان أنثى ، ومن روى الحديث بكسر الباء فقد أحسن
سهي

قال لباحي^(١) الحبل هو الحنجر والحبله الحجير ، فكأنه يدعي إلى أن
ينقضي حمل الحجير الذي في مظر الكافة يتسج ثم جعله جعل تسج بالشفاء
حبله . وذلك على ضربين أحدهما : أنه يكون الأهل ينقذ به ، والثاني : أن
يحبوه الصبيح هو الحجير الثاني أما الأول فلا يجوز لأن الأهل مقصود
بالشفاء فيجب أن يكون معلوماً

والذي يدل الفساد فيه أمران أحدهما : اتجاهه به . والثاني : أن يكون
بعيداً بحيث يعجز بعضه فاما الأول فعلى ما ذكره من التسج ، إلى أن تسج
الدية أو يتسج ما في بعضها ، أو يثر قنوم فلان ، أو يروى العطر وغير ذلك
من بعض اختلافات مشايخ شيوخ الأهرام باختلافه . وقد كان إلى أهل بعد
جد ، فهي المنفردة عن مائث يجوز شراء سلعة إلى عشرين سنة . وقال بن
المسلم في الأموريه : إنه جاز ذلك إلى حشر سبعين وكرمه إلى عشرين ، هذا
ولا تسج إلى سبعين أو تسعين سنة انتهى

(وكان بيع جبل الحبله بها يتباينه) من التنازع (أهل الجاهلية) أي كان
هذا تسج معروفاً عليهم . وحججه (كان الرجل) مفهوم (يتنازع) أي يشري
الجرور) صح النعيم وضع الراي ، التعبير ذكراً كان أو أنثى (إلى أن تسج) نعم

النافقة ثُمَّ تَفْتَحُ النَّبِيَّ فِي بَيْتِهَا

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ٣٤ - كِتَابُ الْبُيُوتِ، ٦٦ - بَابُ بَيْتِ الْقُرَى وَحِينَ الْحَبَسِ
وَمُسْلِمٌ فِي ٢٦ - كِتَابُ الْبَيْتِ ٣ - بَابُ مَحْرَمِ بَيْتِ حَسَنِ الْجَنَّةِ، حَدَّثَنَا ٦٦

١٢٥٩/٦٣ - وَحَدَّثَنَا عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ يَسَارٍ عَنْ
سَعْدِ بْنِ أَبِي أَسْبَدٍ أَنَّهُ

الْمَوْلُودَةُ وَكَوْنُ الْيَتِيمِ وَفَتْحُ الْمَوْلُودَةِ ثَابِتَةً، أَيْ ثَابِتَةً، هَذَا مِنْ الْأَمْثَالِ الْمَعْرُوفَةِ
بِاسْمِهِ إِلَّا أَنَّهَا لِلْمَعْرُوفِ، مَحْرُومَةٍ، وَفِي الْحَبَسِ، عَنْ (أَبِي ثَابِتٍ) لِلْمَعْرُوفِ
(النافقة) مَرْثُوعٌ بِوَسَادٍ «نَجْ» لَهَا، أَيْ بَصْعَ وَهَذَا أَنَّهُ تَفْتَحُ النَّبِيَّ فِي بَيْتِهَا، أَيْ
تَمَّ جَيْشَ الْمَوْلُودَةِ حِينَ يَكْمُرُ تَمَّ بِهَذَا

فَقَدْ احْتَفَظَ ٦٦ كَذَا وَهَذَا هَذَا التفسير في «السُّوْعَاءُ مُنْصَلَةً بِأَحَدِيَّتِهِ، وَ
الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ» هُوَ الْمَرْجُوحُ بِمَا أَنَّ التفسير في «اللام» نافع، وَكَذَا ذَكَرَ الْحَبَسِ فِي
«المرج» وفي «أَنْتَ الْمَرْثُوعُ مِنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ» لَأَعْرِجَ أَنَّ سَعْدًا هُوَ
الَّذِي عَمِرَ، بَلْ لَمْ يَكُنْ مِنْ كَوْنِ نَافِعٍ فَسَوْفَ يُحَرِّرُهُ أَوْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ التفسير
سَعْدًا حِينَ هُوَ مَوْلَا لِبْنِ عَمْرٍ

عَنْ أَبِي يَتِيمٍ الْحَبَالِيَّةِ عَنْهُ لِبَعْدِي عَنْ أَبِي عَمْرٍ هَذَا، كَانَ أَهْلُ الْحَبَالِيَّةِ
يَتَبَاعَدُونَ لِحُكْمِ الْحُرُورِ إِلَى حَسَنِ مَحْبُودَةٍ، وَحَسَنِ لِحَبْلَةِ أَنْ يَتَبَاعَدَ النَّافِقَةُ مَا فِي
بَيْتِهَا، ثُمَّ يَحْمِلُ النَّبِيَّ لِبَعْدٍ، فَهَاهُمْ رَسُولٌ لَهُ يَكُونُ عَنْ ذَلِكَ، فَطَاهِرٌ هَذَا
إِسْرَاقُ أَوْ ١٠٥ التفسير في «اللام» عَمْرٍ، وَهَذَا جَرَدُ ابْنِ عَمْرٍ لِبَعْدٍ مِنْ
عَمْرٍ فِي عَمْرٍ، وَقَدْ أُخْرِجَ مُسَمًى مِنْ رِبِّهِ، وَالتفسير في «الأساني» مِنْ
أَيَّةِ قُبُورٍ كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ التفسير في «أَخْرَجَهُ أَحَدُ الْإِسْنَانِيِّ وَبَيْنَ مَا فِيهِ
مِنْ غُلُوبٍ مَحْبُودَةٍ بِنِ جَوْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍ هَذَا فِي التفسير بَعْدُ، إِنَّهُ

١٢٥٩/٦٣ (هَذَا مِنْ أَبِي شَيْبَةَ) مَرْثُوعٌ (عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي أَسْبَدٍ أَنَّهُ

قال لا ربا في الحيوان. وبما بقي من الحيوان عن ثلاثة عن
 أنصفه، والملايح، وحسن لحيد، واستصاين بئ ما في بطون
 إرث الإبل. وأنلايح بيع ما في ظهور الجمال.

فإن لا ربا في الحيوان، مضافاً غداً ربه، وإنا، أي "أنا" مضافاً
 عدم لا يثبت فيه حكم بحريم ذلك، بل يثبت على لا محذور
 من أصله، بل يجوز فيه عدة لحيته، بل إن سجد يعلق أثره، فلو
 في الميب لا ربا في الحيوان، البعير بالبحر، والنساء بالثياب إلى أجل
 (ولما هي) به، المهور، وحسن لمرور، فالسفر إلى رسول الله
 سمعوه في قلبه كل حذر من حيوان عن ثلاثة، وهذا شرحه، أي
 والطيراني في الكبر، أي في عامر، أي هو من عمر، أي في
 من الميسر والملايح وحمل بحية، وإسداء عوى، وسمعه مصعب، فإنه
 أي قار.

(عن المصنفين) جامع مصنفين، أي من كتبهم، أي في
 نولهم مصنف الكتاب، أي كذا، أي في تفسير في المتن (والملاحق) جامع
 مفرج، هو جيب الشاة من تحت الفخذ، ويوجد مفرج به، فلو
 كما في المجمع (ووجع الحنة) أي في ظهر طائر، أي في الحنة، أي في
 (المصنفين) راد في الأية الممر، أي في الأية من الأية الملاحق
 بطون الملايح، أي في هذا، أي في الأية الملاحق، أي في
 الإبل، أي في الأية الملاحق، أي في الأية الملاحق، أي في
 ذكر الإبل، أي في الأية الملاحق، أي في الأية الملاحق، أي في

قال كثر خاني^{٢١}، وإن لماء عن هذا البعير جماعة من الأصحاب،

٢١ - المصنف (٢٢/٥)

٢٢ - شرح الأية (٢٢/٢)

٢٣ - شرح الأية (٢٢/٣)

قَالَ مَا يَكُ لَا يَنْبَغِي لِي بِشَرِي أَحَدٌ سَيِّئًا مِنَ الْبَحَائِرِ بِغَيْبِهِ
إِذَا كَانَ عَائِلًا عَنْهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ دَاةٌ وَرَحْمَةٌ، عَلَى أَنْ يَنْقُضَ نَصَهُ، لَا
قَرِيبًا وَلَا بَعِيدًا

وعكسه من حيث فقال الصفا من في الظهور، والسلام ما في البعد،
وربما أن تفسير مالك مطلوب، ويعتبر بأن مالكاً أحمد من بالعلم، انتهى

وقال السجستاني^(١) مؤلف مالك هو ظهر وكبر، وفي المتن ما ذكره
منه، أقرب اللغة على عكس مد، ويسمى صاحب الحلقى الممجد^(٢)
أخيراً أهل السنة في ذلك، بل ظهر من هذا كله أنهم اختلفوا في تفسير
الصفا، والملاحق التي هي عن تبعها في حديث بعد ما انفقوا على أن
المراد منه ما هي المثل، من لأخذه، وفي أصل المثل من المثل من المثل
وكيف مائة للأولاد، وقد نفع بعد في ترجم، انتهى

وقال الحافظ في التلخيص^(٣) روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر
عن أنس بن مالك أنه سئل عن بيع بضع بضعين وملايح وحيل الحيلة، قال
والصفا ما في أصناف ليس وملاحق، في طوبى، وحيل الحيلة ولد
وهو عند اللغة (وحيل الحيلة ما كان أهل الجاهلية يتبايعونه) هكذا في المسح
النهدي، وليس هنا في النص المعصية، وتقدم الكلام على حل الحيلة فريداً

(قال مالك ولا ينبغي) أي لا يجوز (لـ بشرى أحد شيئاً من البهائم
بغيره) أي النسي، كبس فلا منلاً، وعبس لغلي مثلاً (إذا كان) هذا
الحيوان (عائلاً عنه) أي عن المستحق (إذا كان) رعية (قد ولد) عن ذلك
(ورعيه) عند الرواية (على شرط) (أن يملكه) في الحال، ويأخذ النسي بعد
ذلك (لا قريباً ولا بعيداً) يعني لا يجوز هذا البيع سواء كان البيع قريب
أو بعيداً، يعني يؤول عينه في دعاء قريب وبعيد

(١) المتن (١٢٠)

(٢) (١٢٠)

قال مالك وإمامنا كره ذلك، لأن البيع ينتهي بالقبض، ولا
يُدري هل توجد قبضة، الشبهة على ما ذكره من أن البيع لا
يُبرأ ذلك، ولا بأس به إذا كان مضموناً موصوفاً

قال مالك رحمه الله: إذا كان البيع مضموناً موصوفاً، وكان
البيع مضموناً، والذي في البيع هو الموصوف، والشبهة على ما
ذكره من أن البيع مضمون، فعلى هذا لا يبرأ من البيع، إذا كان
مضموناً، ذلك، وهو رواية لمروغان، ويصح به ما ذهب إليه
ولا يجوز له في شرط كسب ذلك

قال مالك رحمه الله: إذا كان البيع مضموناً، وكان
البيع مضموناً، والذي في البيع هو الموصوف، والشبهة على ما
ذكره من أن البيع مضمون، فعلى هذا لا يبرأ من البيع، إذا كان
مضموناً، ذلك، وهو رواية لمروغان، ويصح به ما ذهب إليه
ولا يجوز له في شرط كسب ذلك

قال مالك رحمه الله: إذا كان البيع مضموناً، وكان
البيع مضموناً، والذي في البيع هو الموصوف، والشبهة على ما
ذكره من أن البيع مضمون، فعلى هذا لا يبرأ من البيع، إذا كان
مضموناً، ذلك، وهو رواية لمروغان، ويصح به ما ذهب إليه
ولا يجوز له في شرط كسب ذلك

قال مالك رحمه الله: إذا كان البيع مضموناً، وكان
البيع مضموناً، والذي في البيع هو الموصوف، والشبهة على ما
ذكره من أن البيع مضمون، فعلى هذا لا يبرأ من البيع، إذا كان
مضموناً، ذلك، وهو رواية لمروغان، ويصح به ما ذهب إليه
ولا يجوز له في شرط كسب ذلك

(٢٧) باب بيع الحيوان باللحم

رويه عمر بن إبراهيم الكوفي، وهو مروي لأحمد، انتهى
وفي «المحلى» قال الشافعي في أظهر أقواله لا يجوز شراء شيء
بخلاف، وإن سئى حسنه وصحته، قال أبو حنيفة: صحَّ شراء ما لم يرد، سواء
ذكر حسنه أو لم يذكر، فهو بالخيار إذا رآه، ولو رآه على الصفة التي وصفت
له، وهو قول أحمد وقول الشافعي، انتهى

وفي «الهداية»^(٢١) من المتروك شيئاً ثم يرد، فابيع جائز، وله الخيار إذا
رآه، إن شاء أحده بيمين الثمن، وإن شاء رده، وقال الشافعي: لا يصح العقد
اصلاً، لأن المبيع مجهول، ولما تولد عنه بقاءه والسلام من اشتري شيئاً
ثم يرد عليه الخيار إذا رآه، ولأن الجهالة بعدم الرقبة لا تنقص إلى المنازعة
لأنه لو لم يوافق يرد

قال ابن القيم^(٢٢)، مروي وإن شاء رده، سواء رآه على الصفة التي
وصفت له أو على خلافها، وقوله قال الشافعي، هو فيما تم بيمينه أولاً
واحداً، لا يجوز، وأما فيما سئى حسنه وصفت على ما نقل في فشرح
الوجيز «والحكمة» أنه يجوز على موده لنفسه، وعلى موده الجلد لا يجرده
وعن مالك وأحمد مثل قولنا، رجاءه كثير من أصحاب الشافعية، وهو قول
عبدان وطائفة، ثم سئل ابن القيم انكلام عن حديث الترمذي الذي استدل
به صاحب «الهداية» فأرجع إليه

(٢٧) باب بيع الحيوان باللحم

قال ابن رشد^(٢٣) استدلوا في هذا باب على ثلاثة أقوال قول ابن لا

(١) (٢٤/٢)

(٢) فتح الباري (٥/٥٢١)

(٣) بداية المجتهد (٢/٢٧٧)

بحجور إطلاء، وهو هذا الذي هو في الأصل أنه يحوز في لأحد من
المختلفة التي يجوز فيها التمام لا يجوز ذلك في المنعقة، وهي الربوثة،
حكاه الجوهل الذي فيه من طرد المصالح؛ ذلك في التي المقصود منها
الأكل فلا يجوز شاة مذبوحة بشاة براد بالآخر، وذلك عنه في الحيوان
لما كونه حتى أنه لا يجوز حتى يذبح، إذا كان المقصود الأكل بأحدهما،
وهي عنه من جهة إيراد حرمة ذبحه وذبحه في أنه يجوز مطلقاً، وإنه قال بوجوب
حمله انتهى

والقول الثاني لا يحسب سديب أنه لا يجوز بيع ثلثه بحيوان من
جسه، وهو مذهب مالك بمعنى قبول فكه المذبحة المبيحة، وشك في غير
ذلك أنه لا يجوز بيع أحده بحجر، عند بعضهم، ويحرم بغيره، وقد أتم
حديثه يجوز مطلقاً، لأنه باع مال غيره لا بأية شيء، بيع المبيع، الشراعه
و يلزم من غير جسه، وما حديث ربه من أنه لا يبي في لا يوطأ، قال ابن
عب التبر هذا حسن مذهبهم، وروى عن أبي بكر فإنه يبي أن يباع حتى
مبيح، ذكره الإمام أحمد، وروى عن أبي بكر أن حرراً مبيحاً، مبيحاً
رجل مثله، كان يعقوب حرراً يبي، قال أبو بكر لا يصح هذا

قال شيخنا لا أعلم من عاينني من رضى الله عنه شيء مما
قال أبو بكر، وكل من ركن سبي عن بيع ماله بحيوان، وأما المباح
بيع به الربا مع ماله الذي فيه الله لم يهد، فبيع المبيح، وأما
بيع المبيح بحيوان من غير جنب، فظاهر خلاف حديثه الحريم أنه لا يجوز،
وحاشا القاضي جرحه، وسألني فيه هؤلاء، وبيع من ماله مبيح الأختار
بأن المباح منه يجوز، وسألني في ذلك قال لا يبي بيع مبيح ماله ولا
جسه، فحاشا كما في ماله، لأن ماله مبيح، فبيح مبيح، فبيح مبيح

فَرِ الْجَاهِلِيَّةِ، بَيْعَ الْحَيَوَانِ بِبُلْغِهِمْ، سَلَامًا وَالْثَانِيَّةِ

١٦١١/١٦١٢ - وَحُثُّنِي عَنْ مَالِيٍّ، عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ، عَنْ

سَعِيدِ بْنِ أُمَيْيَّةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَهَيَّي عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِبُلْغِهِمْ

قَالَ أَبُو الزُّرَّادِ: فَكُنْتُ سَعِيدُ بْنُ أُمَيْيَّةَ، أَرَأَيْتَ رَأَيْتَ رَأَيْتَ

شَرَفًا يَسِيرُهُ فَيَبِيعُ؟ فَقَالَ سَعِيدُ، إِنْ كَانَ لَشَرَاهَا يَسِيرُهَا، فَلَا حَرَجَ

فِي ذَلِكَ.

وَجَرَّدَ الْإِسْرَافَ لَأَنَّهُ أَحَدُ مَالٍ مِنْ عَدَدِهِ، وَهُوَ الْمَالُ

لِأَنَّهُ مَسْدُودٌ (أَمَلُ الْحَافِلِيَّةِ) يَدُ الْإِسْرَافِ بِدُورِهِ، فَيَدُ الْإِسْرَافِ (بَيْعُ اللَّحْمِ

بِالْمَالِ وَالْثَانِيَّةِ) هَكَذَا فِي النُّسخِ بِهِ، يَعْنِي يَسِيرُ اللَّحْمَ بِالْمَالِ وَالْثَانِيَّةِ،

وَهِيَ كَيْفَ تَصِيرُهُ بَيْعَ الْحَيَوَانِ بِبُلْغِهِمْ، بِأَنَّ الْإِسْرَافَ، يَعْنِي تَهْمُ كَانُوا

يَعْنُونَ ذَلِكَ الْإِسْرَافَ، لِمَا رَوَاهُ الْإِسْرَافُ

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ، وَهُوَ أَبُو نَعْمَانَ، قَالَ لِي: أَعْبَلُ

أَمَّا دَخَلَ ذَلِكَ فِي الْإِسْرَافِ، لِأَنَّهُ يَسِيرُ بِهِ مِنْ جَوَارِحِهِ، وَهُوَ سَعِيدُ

عَلَّاهُ، فَدَرَاهِمُهُ، وَمِنْ بَعْضِ عَدَدِهِ، وَهُوَ سَعِيدُ ذَلِكَ، وَهُوَ

شَرَفُهُ، وَهُوَ وَلَا الشَّيْءَ يَنْجُو، لِأَنَّهُ يَسِيرُ فِي ذَلِكَ الْإِسْرَافِ، يَعْنِي

١٦١٢/١٦١٣ - (مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ) قَالَ أَبُو عَمْرٍو: حَدَّثَنَا

سَعِيدُ بْنُ أُمَيْيَّةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَهَيَّي (عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِبُلْغِهِمْ،

قَالَ أَبُو الزُّرَّادِ: فَكُنْتُ لِسَعِيدِ بْنِ أُمَيْيَّةَ، أَرَأَيْتَ يَهَيَّي (بَيْعُ الْإِسْرَافِ، أَيْ الْإِسْرَافِ

(رَجُلًا أَسْرَفَ لَشَرَفًا) يَعْنِي مَعْنَاهُ وَرَأَى الْمَسْدُودَ مِنْ بَيْعِهِ (بَيْعُ شَيْءٍ أَيْ

بَيْعُهُ) فَكَانَ سَعِيدُ بْنُ أُمَيْيَّةَ، إِذَا كَانَ يَسِيرُهَا، يَسِيرُهَا (بَيْعُهَا فَلَا حَرَجَ فِي

ذَلِكَ) بَيْعُ ذَلِكَ الشَّيْءِ لِحَدِّثِي، قَالَ لِي: وَهُوَ سَعِيدُ ذَلِكَ، وَهُوَ الْإِسْرَافُ

أَيْ شَرَفُهُ، وَهُوَ سَعِيدُ ذَلِكَ، وَهُوَ سَعِيدُ ذَلِكَ، وَهُوَ الْإِسْرَافُ

١٦١٣/١٦١٤ - الْإِسْرَافُ، وَهُوَ الْإِسْرَافُ

قَالَ أَبُو الزَّيْنَادِ: رَأَيْتُ مَنْ أَذْرَعْتُ مِنَ النَّاسِ يَتَهَوَّنُ عَنْ بَيْعِ
الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ.

قَالَ أَبُو الزَّيْنَادِ: وَكَانَ ذَلِكَ يُكْتَبُ فِي عَهْدِ الْعُمَالِ فِي رَمَاهِ
أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، وَهَتَمَ بَنِي إِسْرَاجِيلَ، يَهْرُونَ عَنْ ذَلِكَ

(٢٨) بَابُ بَيْعِ اللَّحْمِ بِاللَّحْمِ

١٣١٣/٦٧ - قَالَ مَالِكٌ: لِأَمْرِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ جِدْنَا فِي لَحْمِ
الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَالْقَصَبِ وَمِثْلِهِ ذَلِكَ مِنَ الْوُحُوشِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى بِخُضَةٍ
يَبْخَضُ

(قَالَ أَبُو ظَرِفٍ: وَكَانَ مَنْ أَذْرَعْتُ مِنَ أَهْلِ الْعِلَاقَةِ وَلِي السَّيْحِ التَّمَصُّرَةِ
مَحَلَّةً مِنَ النَّاسِ، وَالتَّمَصُّرَةُ مِنْهُ أَصْلٌ سَعْدَاءُ، كَانُوا (يَتَهَوَّنُونَ) عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ
بِاللَّحْمِ قَالَ أَبُو الزَّيْنَادِ: وَكَانَ ذَلِكَ أَشْبَهَ (يَكْتَبُ) بِبَيْعِ الْمَجْهُولِ (فِي عَهْدِ
الْعُمَالِ) جَمْعُ عَامِلٍ، أَيْ فِي دَوْرِ أَحْكَامِهِ الْمُنْعَلَقَةِ بِهِمْ (فِي رَمَاهِ) أَيْ فِي
رَمَاهِ إِيمَارَةِ (أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ) بْنِ عَقْدَةَ، قَالَ صَاحِبُ «التَّلْخِيزِ الْمُحَمَّدِي»^١ هُوَ
رَمَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ (وَهَتَمَ) بَنِي إِسْرَاجِيلَ (الْمَجْرُومِينَ) عَامِلٌ عَلَيْهِ
لَعْدُ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ (يَهْرُونَ) - - - يَعْنُونَ أَيْ التَّعَمُّلَ أَوْ مِثْلَ الْمَجْهُولِ أَيْ
لِلنَّاسِ (مِنْ ذَلِكَ) الْفَحْشَاءِ، مِثْلُ ذَلِكَ عَنِ سِيفِ ذَلِكَ الْمَلِكَةِ الْمَوْرَةِ

(٢٨) بَابُ بَيْعِ اللَّحْمِ بِاللَّحْمِ

١٣١٣/٦٧ - (قَالَ مَالِكٌ: لِأَمْرِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ صَدَقَا) الْمَلِكَةِ الْمَوْرَةِ (فِي
لَحْمِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَالْقَصَبِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْوُحُوشِ (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْوُحُوشِ)
جَمْعُ حَشَى، كَانِظِلَاءُ وَالْمَهْدُ^٢ (أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى بِبَيْعِ الْمَجْهُولِ) (بِخُضَةٍ) يَبْخَضُ

(١) (٢٢٦/٢٣١)

(٢) السَّيْحُ وَصَدَقَا التَّهَادُّ الْفَرَسُ الْإِجَابُ

أَلَا مَثَلًا مَثَلِي وَزَنًا بَوَدُنْ نَ سَد

لذ حولها في أحكام لدا إلا خلا من لدا برها جميع شيها لتأكيد (بلا يمد)
أي مناجرة

قال "ساجي" ^(١) وهذا كما قال إن لحم ذوات الأربع جسس بهرم فيه
انفصال. ولحم الطير جسس آخر بهرم به انفصال، ويجوز انفصاله عن
نحو ذوات الأربع، ولحم حبش جسس ^(٢) لحم فيه انفصال، ويجوز
انفصاله عن وسن الجسيم الأول. وأما قوله مروي عن مالك أنها في
ربع، وروى ذلك عن الشيخ أبو القاسم روي عنه في السمنة أنه قال
ليس بلحم، وقد روي في المختصر عن شهاب لا بأس بالحوادث متصلا،
فأخرج به عن أبي بكر بن محمد بن سعد، وإذا جاز الانفصال فيه، فإن
يجوز بينه وبين غيره لوثي.

واسم ذوات السباعي، قال ابن جيسس من الحيوان بلحمه جسس
مخصوص، ويجوز انفصاله بينه وبين لحم غيره من الحيوان، وهو قول أبي
حسين. غير أننا جيعه من لحم سحوت وأمرت جسسا واحدا، واجبة
والجوامس جسسا واحدا، وأما قوله "والله أني" و"أنا" وقائل "لشامي" أما
في اللحم كله جسس واحد، لحم ذوات الأربع والطيور والحصاة، والفتس
على ما نقوله مراعاة الأصناف والأطوار، وقد كان وجه استعماله مخالفاً لوجه
استعمال لحم الوحش، وجب أن يكون "لشامي" "لشامي"، انتهى.

وقال ابن رجب ^(٣) قال مالك: سحره ثلاثة أصناف، لحم ذوات الأربع
ودوا ^(٤) والطيور، وهذه لأصناف مختلفة، يجرى فيها التماسك، وقال
حبيب الكل وحده من هذه نوع ضروب، ومفاصل بعضها جانبا الأعي السبع

(١) "ساجي" (١٦)

(٢) "لحم" استعمله (١٦٦)

وَلَا يُأْسِرُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَمُوتْ أَوْ يَحْرَبْ أَنْ يَكُونَ مَثَلًا مِثْلَهُ

مختلف السبعة بها ونقصه إلى اثنين، وهو حساس، وهذا صعب جداً لأن كونها حساساً لا يوفق فيه من أسماء حساس ولا نظيرها، ففاس عليه، وقد صرح الخرجي في الأجناد بأنه لا يجب لا تكسر الحاء، فأكل من نعم الأنعام أو النظم أو التسميت حيث، فمن أن جميع الناحية حسرة لأنه لم يترك في الاسم

والصحيح أنه أجاب بأحد طرف صريه، فليكن إذا كلف جانبها وبأسماء، والمعر غيرهما، وهو مذهب صنف واحد منها، ومعرفة صنفه، وحصل أن يكون صنفين، لأن الله تعالى في سورة هود الأرواح النسيان، ففاس النسيان الأرواح تسمى ككثرت أئمة، ومن أئمة أئمة^١

والوحد أصفاء، يذهب صنف وعلمي صنف، وطبائره حسرة، ترك بأنه اسم يجمع، فهو صنف، ونظير صنف، كذا ما انفرد بأسم وحده فهو صنف، فبأنجم صنف يجمع صنف آخر مفصلاً وممثلاً، فهي محتجم^٢

وفي ذلك الاختصار^٣، فإن بيع بغيره محسنة بعضها، بعضها مفصلاً، بجد، قال ابن العربي في صنفها محسنة كمنه، وفي نظير والسم، بخلاف ما في وانحاسوس والمعر والصاد، ولا يجر اسماً لمجرد نفي، قال: هو انحد لا يجر مفصلاً إلا في لغة النظير، لأنه لا يجر في عداد، حتى يجر ثم يجر، انتهى (ولا تأسر به) أي: لو لم يورث، وصلة (إذا محرو)، وهو ما محرو (أن يكون مثلاً) بمثل ما قبلها، وقد عني عني محرو، انتهى في نه، ور

واختلف قول مالك في عدمه، قال صاحب^٤، وأما لتماثل في الجمع وكل مبرور من الجمع، ومن يجره، حيث يمحرو؟ يرى ابن القاسم غير ذلك

١ - س. الأمام - لا ٤ ٤

(٢) أو ٣١٩

(٣) المسعر - (٢٧/٥٦)

في الحمية، وغيره، من البحر والصحراء والبحر يجمع هذه خمس بحراً
 دور قبل ولا دور، ولم يجد أبو حنيفة والشافعي البحري في هذه، ولم يزل
 عن هذه، فلو أن هناك أحد هذه الحاجة إلى شدة وداء، أو السهم من
 بحره، وحيث لا يوجد الموانير، فحذر ذلك لضرورة عذمي مع الموصول
 يذهب إلى سبائل، قال القاضي أبو محمد من أصحابنا من جازأ عن
 أصلاي، ومنهم من أخذ، بشرط بعد الموانير، كالواشي والأشهر، وقال
 ساهمي أبو حنيفة لا يجوز بوجبه، وهذا في الموانير، دور ساهمي
 والمندوبه، انتهى.

قال: أبعاً في موضع آخر، وقد اختلف فوق ذلك في إباحة بحري
 لما يجرى به الاتصال، فأخذه في الأبيض باليفر، والبحر بالبحر، وبحر
 بالبحر، وأخذه مع الفوق بإباحته في التعليل بالبحر الطوبى مرة، وهذه
 حدى، وروى في إباحته، أنه قال: ود لا يجوز فيه الاتصال من الطعام
 و (أ) لا يجوز حمله بحراً، وكذلك النسم والرب، وحمل لا يجوز إلا
 كلاً أو راً.

واختلف أصحابنا في إبطال ذلك، فمنهم من قال: إن ذلك غير حدى
 لروى علم الإطلاق، ومنهم من قال: إن ذلك لأختلاف جابر، يجوز مع
 بعد الموانير ويصح مع وجودها، ومنع ذلك أبو حنيفة والشافعي بكل حذر.

قال: قد روي في شيء يجرى المشهور من ذلك أنه يجوز
 من الموانير، من التكيل والمندوب، وهذا حسبي حسبي عن قول من روى
 ذلك مباح لا في الأسعار، وحيث بعد الموانير، وهذا على قول من حمل
 ذلك على الإطلاق مع اشتراط على الموانير، وهو الأظهر لتحويله اسم به
 للمندوب بحري، فإنه يجب أن يجوز ذلك في التكيل، ووجه ذلك التكيل
 بعدم، ثم يندم الموانير، والقبضه يجب معطو صحيح، لأنه لا ينظر فيها

قَالَ مَالِكٌ وَلَا يَأْتِي بِلَحْمٍ الْحَبِطِ، بِلَحْمٍ (سَوْسٍ وَفَرْسٍ)
وَالنَّعَمِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْوَحْشِ كُلِّهِ. أَتَمَّ بَوَاحِدٍ، وَكَثْرٍ مِنْ
دَبِّهِ يَدَا يَدٍ، فَوْزَ دَخَلَ، ذَلِكَ الْأَحْلَى، فَلَا حَرَّ فِيهِ.
وَالْمَالِكُ وَأَبُو بَكْرِ وَابْنُ أَبِي شَلَالَةَ وَالْأَصْبَاحِيُّ وَالْحَرَمِيُّ وَالْأَعْمَشُ
وَالْحَبِطُ، لَا يَرَى بَأْسَ بَأْسٍ بِأَنْ يَشْتَرَى بِخَصْرٍ ذَلِكَ بِخَصْرٍ مَعَصِدٍ
بِأَنْ يَرَى يَبَاعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ أَحْلَى

تعداد بدانند، علی شکل واحد من النحر والبط، محلات الممكن متعدد،
منه مختصراً

(فَالْمَالِكُ وَلَا يَأْتِي بِلَحْمٍ الْحَبِطِ) جَمْعُ مَوْتٍ (بِلَحْمٍ الْإِبِلِ وَالشَّعْرِ)
وَالنَّعَمِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنْ دَوَابِّ الْأَرْبَعِ (مِنْ الْوَحْشِ) يَدَا يَدٍ، جَمْعُ
جَسَدٍ (كُنْهًا) بَاكِرًا، فَيَحْضُرُ بَعْضُ (الْأَتَمِّ) مِنْهَا (بَوَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرٍ مِنْ دَبِّهِ) وَبِأَنْ
يَدَا يَدٍ أَوْ لَحْمِ الْحَبِطِ صَحْبٌ، وَبِلَحْمِ دَوَابِّ الْأَرْبَعِ حَصْفٌ، فَوَإِذَا احْتَمَلَ
عَنْدَ فَيَجُوزُ التَّعَاوُلُ بَيْنَهُمَا (بِأَنْ يَدَا) سَرَطٌ لِيَجُوزَ (فَالَّذِي دَخَلَ فِي ذَلِكَ) أَرْبَعُ
(الْأَحْلَى) فِي سَمِيَّةٍ فَاعِلٌ دَخَلَ (فَلَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ) أَيْ لَا مَجُوزَ لَوْجُودِ عَيْنِهِ -
بِأَنْ

(فَالْمَالِكُ) وَابْنُ أَبِي شَلَالَةَ وَالْأَصْبَاحِيُّ وَالْحَرَمِيُّ وَالْأَعْمَشُ وَالْحَبِطُ
أَيْ بِلَحْمِ (الْحَبِطِ) لَا أَسْمَاءَ لِلْحَبِطِ ثَلَاثَةٌ (فَلَا يَرَى بَأْسَ بَأْسٍ) بِشَيْءٍ
عَنِ ذَلِكَ بِبَعْضِ مَفَاضِلَ، لَا لَفَ الْأَصْوَافِ (يَدَا يَدٍ، وَلَا يَبَاعُ شَيْءٌ مِنْ
بِأَنْ) الْمَذْكُورُ (إِلَى لِحْلِ) أَيْ سَمِيَّةٍ لَوْجُودِ عَيْنِ الرِّبَا، وَهِيَ الْخَيْرُ
بِأَنْ

بِأَنْ يَرَى بَأْسَ بَأْسٍ بِأَنْ يَشْتَرَى بِخَصْرٍ ذَلِكَ بِخَصْرٍ مَعَصِدٍ
بِأَنْ يَرَى يَبَاعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ أَحْلَى

أَنْ وَسَّوْا الدُّيُوتَ مَعَهُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ.

(أد رسول الله ﷺ) وحديث أبي مسعود هذا أخرجه الشيخان وأصحاب
سائر (أما عن ثمن الكلب) انتهى عن إسناده اتفاقاً لورود الهمي عنه وعن
بيعه وأمر بخله. ومن لا ثمن له، لا قيمة له إذا قتل، والمأذون في اتعاده،
ككسب الصيد واستمراره على المشهور حديث. ولأن إباحة المصعة لا تبطل
البيع كام بوجه يمنع بها، ولا إباح، وعنه لم يمنع عنه من حال سجناسه كالشاة
سجناسه، فلا إباح مطلقاً، كما لا يباح القتل.

وروي عن مالك، وبه قال سحنون وأبو حنيفة ومالك، يجوز بيع
الكلاب التي يمنع بها، لأنه حيوان يمنع به حراسة ومصطفاة، حتى قال
سحنون: أبيه وأخيه شتمه.

وحملوا هذا الحديث على غير العادون في اتعاده، لحديث السدي عن
سائر (أما عن ثمن الكلب) إلا كلب صيد، لكنه حديث ضعيف، يفتقر
إسنادين، قلله الزرطاني.

وروي الأباخي^(١): أنه عليه السلام عن ثمن الكلب يحصل أن يريد به من الكلب
المسوي من اتعاده، وأن الكلب المباح اتعاده، وهو كلب المائبة الحرث
والصبا، فاحفظ فيه قول مالك حينئذ معسر أصحابه أنه يجوز بيعه، وروي
عنه أن لا يسم لأنه كلب، وفي رواية «الموطأ»، وجه القول الأول ما روي
أد رسول الله ﷺ قال: «من اقتنى كلباً فإنه يقتصر من عمله كل يوم ليرط، ولا
كسب فيه أو حرث أو صيد، فإباح انخاذ ما استنى منها، وإذا أباح تعدد جاز
بيعه. كسائر الحيوانات، ووجه الرواية الثانية عموم حديث مالك

قال السوي^(٢) لا يختلف المذهب في أن بيع الكلب باطل أي حسب

(١) الشرا (٢٨٠/٥)

(٢) المعية (٣٥٩/٩)

قال مالكٌ أَكْرَهُ مِنْ نُكْلِبِ الطَّيَّارِ وَهَيْبِ الضَّارِي لِهُيِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ

قال الحافظي النكالي الذي يذهب بمصالحه علم منعه وصح اناس عن
نكوانس، وكان في الجاهلية كنهه مذموم، معرفة كبير من الأمور، فمنهم من
يرحم أن له مذموم من البحر بلقي الله لأخباره، ومنهم من يذهب أنه يدرك الأمور
بالبعض، ومنهم من يسمى هزل، وهو من يزعم أنه يعرف الأمور بمقتضيات
يستدل بها على مواضعها، كاسم، يسمي، يعرف لمظنون به نمرقه، والمرآة
بهم، فيعرف من صاحبها، ويذكر نكالي، ومنهم من يسمي للمصنوع كاهن،
والحنيف شامل لثوبلاء كلهم قاله الأرقاني^(١)

قال الباجي^(٢) هو أكل طعام ناباح، لأن لكهي محرم، وما حرم في
منه حرم عوضه، كالحمير والحبر، انتهى

(قال مالكٌ أَكْرَهُ مِنْ نُكْلِبِ الطَّيَّارِ) أي محرم من أصول ما قصد من
صري الكلب وأصبرته حوته وأعربه به، وجمعه صولر، المواشي الطارئة
معداة ليعي وروى النسي، صري به صري وصره فهو صري إذا اعتاده (وهيبر
الضاري لهي رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب) بالاعلاوة، فثمنها

قال الأرقاني^(٣) خيف في ذكره على أنه، ويقينه رواية ابن
داود عنه لا تدل على المبدأ، وسدس الدين، هو على التحريم، وهو
المشهور عن مالك المصنف في ما فيه، خلال تشهير بعضهم كالمطري
الكرهه، وقال الباجي^(٤) أما لكلب لصاح، فاختص به قول مالك، فتأول

(١) شرح الأرقاني، (٣٠٥/٢١)

(٢) المستطرف، (٤٨/٥)

(٣) شرح الأرقاني، (٣٠٥/٢٣)

(٤) المستطرف، (١٨/٥)

(٣٠) باب السلف وبيع الثمر من بعضها ببعض

بعض أصحابها أنه يجوز بيعه ولو يبيع من الثمن أنه كرهه بعد، وهو قوله
«ثمرة»

وقال طالع مريخ في كتاب «الربح» قال القاضي أبو محمد إنه
صحاحاً لعلهم في ذلك أنه لو لم يزل هذا مكرهه، وبيع، «بعضه من
ثمن لا يجوز» أنه إذا سلف في ثمنه بغيره، وجوز، فعليه السلف
فيما سلفه ذلك، «دون الثمن» لا يملكه غيره، «والثمن» هو «ثمنه»
حيوان أبيع الأضاح به، «فإذا لم يزل من ثمنه على سلفه» «ثم كره»
«بعض»

«فإن لا يملك» «لا يملك» «من ثمن» «من ثمن» «كل ثمن» أو «ثمن»
«مع ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «لا يملك» «سلف» «سلف»
«أحد» «أحد» «أحد» «أحد» «أحد» «أحد» «أحد» «أحد»

«وإن لا يملك» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن»
«من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن»
«من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن»
«من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن» «من ثمن»

(٣٠) السلف وبيع الثمر من بعضها ببعض

قال صاحب «السنن» «سلف بالسلف» «بعض الثمر» «بعض الثمر»
«بعض الثمر» «بعض الثمر» «بعض الثمر» «بعض الثمر» «بعض الثمر»
«بعض الثمر» «بعض الثمر» «بعض الثمر» «بعض الثمر» «بعض الثمر»

١٣٦٥/٦٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَنْ بَيْعٍ وَسَلَفٍ.

قَالَ مَالِكٌ وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ يَمُنَ الرَّجُلُ بِرَجُلٍ

١٣٦٥/٦٩ - (مالك أنه سمعه أن رسول الله ﷺ يقول عن بيع وسلف) يعني يمسره، وقد وصله من: أبو داود والترمذي^(١)، وقال حسن صحيح، والسنن من طريق أبو إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواه الطبري في الكافي^(٢). وأما حكم من حرام زيادة أو شرط في بيع، رجع ما سطر عندك ورجع ما لم يفسر.

وهي 'سلف' قال محمد بن أبي حنيفة ثنا يحيى بن عمار عن رجل عن عبد الله بن سفيان عن أبيه أنه قال: 'لا تطلق إلى أهل مكة، ومنهم من أبيع من بيع ما لم يفسر'، وهو بيع ما لم يسموا، وهو شرط، ثم بيع، وهو سلف وبيع، قال محمد بن سفيان: وهذا كله مأخذ، فأما قوله: سلف، وبيع، فالرجل يقول: أبيعك عبدي هذا بكذا على أن ترضي كذا، إلى غير ما سطر في تفسير الأبيع.

وقال الساجي: ما روي أنه ﷺ يقول عن بيع وسلف لا يحسم له (إسناد صحيح)، وسببها ما روي أبو إسحاق عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال: لا يحل بيع وسلف، وأجمع الفقهاء على أن بيع من شرط، وليس لأنه لا يفسر، والعقل به يدل على صحة معناه، وذلك يعود به مقام لإسناد^(٣).

قال مالك: وتفسير ذلك أي يفسر بيع وسلف (أن يقول الرجل:

(١) سنن أبي داود (٣٥٠٤)، جامع الترمذي (١٢٣٤) وسنن النسائي (١٨٨/٦).

(٢) في الاستبصار (١٠١/١٢٦) قال أبو عمر: روي عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ من: جود حسن.

أَخَذَ سَلْعَتَكَ بِكَذَا وَكَذَا عَسَى أَنْ تُسَيِّعَنِي كَذَا وَكَذَا فَإِنْ غَدَا
تُيَقِّمُنَا عَلَى هَذَا فَهُوَ هَبْزٌ جَائِزٌ فَإِنْ تَرَكَ تَلَيُّيَ اشْتَرَطَ السَّلْفُ، مَا
اشْتَرَطَ مِنْهُ، كَذَا ذَلِكَ أَيْضًا حَدِيثٌ

المشري (الفرجل، للبائع (أخذ) ي سري (سبعك بكذا وكذا) درهماً (على)
شرط (لو قلنا كذا وكذا، درهماً (فإن غدا بيعهما على هذا الشرط (فهو هب
جائز) قال الزرقاني^(١) "ي حرم لأنهما هما عسى فعند السلف برياته، فإذا كان
البيع هو طاع انسلط، فكانه أخذ الشمس في مظلة السلم والانتفاع بالسلف،
وإن كان هو المشري، فكأنه أخذ نسلة مما دفعه من الشمس والانتفاع
بالسلف، انتهى

وقال الباجي. ووجه ذلك من جهة المعنى أن المرفوع ليس من عقود
التماوض، وإنما هو من عقود البيع والتماوض، فلا يصح أن يكون له مرفوع
انتهى.

(فإن ترك الذي اشترط السلف) مع البيع (ما اشترط منه) وهو السلف
معمول ترك (كل ذلك البيع جائزاً)

قال الساجي^(٢). المشهور من مذهب مالك أن شرط المرفوع إن ترك
صحة البيع، وحكى الشيخ أبو بكر أن بعض المدنيين روى عن مالك أنه لا
يصح البيع وإن ترك المرفوع، وهو انقياس، ربه قال أبو حنيفة والشافعي،
ووجهه أن البيع قد صدق بعد ما بشرط لصحة، انتهى

وقال المرفوع^(٣) "لو بيع بشروط أو بقرض أو بشرط المشري

(١) شرح الزرقاني (٢/٣٠٤)

(٢) المنقري (٢٩/٥)

(٣) المنقري (٣٤٤/٦)

قال مالك ولا يصحح من بحري فيبين اختلافه وإذا أنشبه
بعض ذلك بعضاً ولم حسب أسماؤه ولا يأخذ منه اثنين أو اثنين
في حل وذلك أن يأخذ لمويي من بحري في الثوب من العروبي
و الثومي إلى حل أو يأخذ ثوبين من ثوبي

حداً لا يحري في الجميع، فهو الشرح، داسي حصة وثانيه
بعضه لا ليس مكيلاً ولا موزوناً، وهو هو الصحيح، إذ لا مخرج
بعضه مع بعضه، الحظ وعدمه، من ولاه في الثانية يجري اثره في
جميع، لأن حصة ثوبين فلا يخرج بفضله عند المخرج، انتهى

وهي القلة المختارة، واختلاف الجنس بدو باختلاف الاسم لعدم
و اختلاف المتصود، قال ابن عابدس في ثوب لهروري والهروري جنسان
و اختلاف القصة و حوام ثوب بها، وقد يهرق المصروج بعد در حرسان
ب نفيد الأدمي و نهانقاسي حار، وقد عرب المصوف و ثوب و ثوب الشعر
المن أجاد.

(قال مالك ولا يصحح) ب، بحري بسببه، وحتى يختلف) الصحيح من
تدبير (صبي) بالصب أي يظن (اختلاف) ظهوراً واحداً بعداً لتتابع (فيما
أنشبه بعض ذلك بعضاً) أي يكون مقصوداً من بعض في الجمع المقصوده
(ولم) وصاية (لاختلف) أسماؤه ولا يأخذ منه اثنين أو اثنين (إلى حل) فيحدّد الجنس
(وذلك) أي مثلاً المذكور، فإنه ولا يصلح حكم مختلف (أن يأخذ الثوبين
من لهروري) مثلاً (الثوبين) الواحد (من العروبي أو) بحدساً بالثوب الواحد من
(الثومي) مثلاً باسم الثوب، ويشرح الثوب، بها، قال في التمامين: يجب
من (إلى حل) أي منه (أو مأخذ) مثلاً (الثوبين من لهروري) بعد اشتراك
ب عاف سبباً أو سبباً، ثم موزعاً لمحبب منه في حصة، كسعد

(٣١) باب السلفة في العروص

١٣٦٦/٧٠ - حدثني يحيى بن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، أنه قال: سمعت عبد الله بن عباس، ورجل من بني

إدنا كان معه يابسة لا يجوز، ركد إذ كان من يابسة، فنه لا يصلح. وهذا من شدة وجوه من غير أمه، أم يوبه. وما اعطاهم فلا يجوز منه قبل صفه معتد، انتهى

حدث وقد سمع في أول سيرة مختلفهم في ما يجوز بيعه قبل الفسخ، ويحتمل السيرة عند الأصحاب ما في الطعام، فلا يجوز بيعه قبل الفسخ، وعدم البسط في اختلاف لاشته في جوار سموات في التمسح قبل الفسخ، وحدة ذلك كما في المعتبر الممدوح، عن أبيه، أنه قال: مالك يجوز جمع الصفقات في غير الطعام من الفسخ، ثم دلتهم في الأحكام الصمد، وقال أحمد: إن كان بيع مكباً أو زوراً أو معوقاً لم يحرعه قبل الفسخ، وفي غيره يجوز، ولا منعه ولم يشفه لا يجوز بيع شيء قبل الفسخ، لإطلاق الأحاديث، وقد أبو حنيفة، أبو يوسف، يحرع بيع غير الموقوف قبل الفسخ.

(٣١) باب السلف في العروص

حدثني في الصحاح انتهى، وفي بعضه، قال صاحب الصحاح: يعني التام فيها

١٣٦٦/٧٠ - مالك عن يحيى بن سعيد، أنه قال: سمعت عبد الله بن عباس، ورجل من بني

سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ صَنَفَ فِي سَبَابِ لَرْدٍ بَيْنَهُمَا هَلْ تَبْقَضُهَا خَدَانُ
 ابْنُ حَبَاسٍ ثَلَاثَ أَلْفٍ بِمِائَتَيْ رُكْبَةٍ دَفَنَ
 هَذَا مَائِكَ وَذَلِكَ هَيْمَ بَرِي، وَبِهِ أَعْلَمُ، أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا
 مِنْ مَآحِبِهَا الَّذِي أَشْرَفَ هَا بِنَهُ، بِأَكْثَرِ مِنْ شَمِيٍّ الَّذِي لَبَّاهَا بِهِ
 وَلَوْ أَنَّهُ بَاعَهَا مِنْ غَيْرِ الَّذِي سَتَرَهَا مَعَهُ، لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ حَسَنًا

بِسَاءَلَهُ أَيُّ لَبٍ عَرِيسٍ (عَرِيسٌ) حَكَمَ (رَجُلٌ صَنَفَ) يَ أَسْلَمَ (هِيَ مَيْلَابُ) عَرِيسٌ
 مَهْلِكَةٌ أَوَّلُ وَمَوْحَدَةٌ عَرِيسٌ، شَقِيٌّ رَلْبَةُ، جَمْعُ بَيْتٍ مَالِكُشَرٍّ، وَسَيِّدَةٌ وَهَذَا أَبُو
 عَمْرِو السَّائِبِ عَمَاتُ الْكَبِيرِ وَغَيْرُهُ، وَبِئْسَ شَقِيٌّ مَكْشَرٌ وَغَيْرُهُ، وَقَبْلُ
 ابْنِ حَبَاسٍ (قَالَ) الْحَشَرِيُّ (بَيْنَهُمَا) يَ رَدُّ بَيْنَهُمَا (قَبْلُ لَنْ يَبْقَضُهَا) قَالَ لَبِ
 حَبَاسٍ (بِأَكْثَرِ مِنْ شَمِيٍّ) (مَلِكٌ) نَصْرُهُ يَلْمُ مَلِكًا أَنْ يَكُونَ سَعًى (الْمُرُورِ)
 (مَلُورٍ) وَكَرَهُ ابْنُ عَرِيسٍ ذَلِكَ بَيْعَ، وَكَأَنَّ هَذَا ابْنُ حَبَاسٍ حَسَنًا عَنْ مَالِكٍ،
 (الْمُتَصَادِفِ) النَّبِيِّ عِنْدَ الْمَلِكِ، أَوْ مَوْحَدَةٍ بِرَحْمَتِهِ

مَنْ قَالَ (قَالَ مَالِكٌ وَذَلِكَ) أَيُّ لَبٍ بَيْنَ حَبَاسٍ (فِيهَا بَرِي) فِي طَرَفِ أَوَّلِهِ
 أَعْلَمُ أَنَّهُ أَيُّ الرَّجُلِ (أَرَادَ بِهَا) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَصْرُوحَةُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ
 يَبِيعَهَا (مِنْ مَآحِبِهَا الَّذِي أَشْرَفَ هَا بِنَهُ) هُوَ (بِأَكْثَرِ مِنْ شَمِيٍّ) الَّذِي لَبَّاهَا
 بِهِ عَنْهُمَا عَرِيسٌ (مَوْحَدَةٌ) وَبِئْسَ مَكْشَرٌ (وَلَوْ أَنَّهُ) أَيُّ الرَّجُلِ
 (بِأَكْثَرِ مِنْ شَمِيٍّ) (مَلِكٌ) نَصْرُهُ يَلْمُ مَلِكًا أَنْ يَكُونَ سَعًى (الْمُرُورِ)
 (مَلُورٍ) وَكَرَهُ ابْنُ عَرِيسٍ ذَلِكَ بَيْعَ، وَكَأَنَّ هَذَا ابْنُ حَبَاسٍ حَسَنًا عَنْ مَالِكٍ،
 (الْمُتَصَادِفِ) النَّبِيِّ عِنْدَ الْمَلِكِ، أَوْ مَوْحَدَةٍ بِرَحْمَتِهِ

عَالِ الْمَدِينَةِ^(١) يَحْتَسِبُ لَوْ بَدَتْ هَذِهِ لَرْدٌ بِأَكْثَرِ مِنْ شَمِيٍّ الَّذِي لَبَّاهَا بِهِ
 وَبِئْسَ مَكْشَرٌ أَنْ يَرَدَّ بِهِ مَا يَحْتَسِبُهُ ابْنُ عَرِيسٍ فِي ذَلِكَ لَبًا هُوَ الْحَوَاتِ عِنْدَهُ،
 وَهَذَا فَانْ عَرِيسٌ سَأَلَتْ ابْنَ حَبَاسٍ عَنْ رَجُلٍ مَا يَمُوتُ، هَذَا دَكْرٌ مَالِكٌ أَنَّهُ
 بَيْعُ الْقَطْعَانِ قَبْلَ أَنْ يَسُوغَهُ، أَمَّا غَيْرُ الْقَطْعَانِ فَمُرْدُغِي وَالْحَيَوَاتِ وَالْمُتَنَابِ، فَيَنْ
 رَجَعُهُ حَلَالٌ، نَتَبَهُ

قَالَ مَالِكٌ، الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ جَسَدٌ، فَيَمُرُّ سَلَفٌ بِهِ رَقِيقٌ
أَوْ مَالِيَّةٌ أَوْ عَرُوضٌ، يَدُ كَانَتْ كُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مَوْصُوفًا، فَسَلَفَ
بِهِ إِلَى أَجَلٍ، فَعَلَّ الْأَجَلَ، فَإِنْ لَمْ يَشْرِهِ لَا يَبِيعُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ
مِنْ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ، بِأَكْثَرِ مِنْ شَيْءٍ لَيْدِي سَلَفَهُ بِهِ قِيلَ أَنْ يَفْضَلَ
مَا سَلَفَهُ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَا فَعَلَهُ، فَهُوَ لِرَبِّهِ حَصْرُ الْمُشْتَرِي بِهِ
أَعْلَى الَّذِي بَاعَهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَرُوحَ مَا تَمَّعَ بِهِ

وقال أبو حمزة^(١) رحمه الله: إن الأمر في كالمجموع مع ما قال
فيه؛ لأنه عند من وقع ما لم يضر، خلاف ما ظن مالك، وقد صح أن من
عباس قال: وأحسب أن كل شيء يضره النظم، انتهى. قلت: أخرج
سجاري عنه في "مصحفه"، وما لا خلاف في تصرف في البيع قبل التمسك
بعدم مجلأ تريباً، ومصلحةً -

(قال مالك: الأمر المجمع عليه عند بعض سلفه) يشهد اللام في أصل
(في رقيق أو مالية أو عروضة، لما كان كل شيء من ذلك موصوفاً بالصواب
لمنعه في السلم؛ لأن صحة السلم؛ برونه عليه عند القاضي بجوار السلم
في الحيوان (سلف فيه إلى أجل) معلوم (فعل) بشديد اللام (الأجل) أي جاء
وفت أفاء السلم فيه (بلان المشتري لا يبيع) أي لا يجوز له أن يبيع (شئاً من
ذلك) أي المسلم فيه (من الشيء) أي يبيع من (اشترأه) به بأكثر من الثمن الذي
سلفه فيه قبل أن يفيض ما سلفه به، وذلك) أي سب المنع (أنه إذا فعله) وفي
"من البيع" ضرورة ذلك (عمل ذلك) أي يبيع المشتري ما سلف فيه قبل
القبض به للبائع، وهو المسلم به (فهو الرضا)

وبوصيحتك ذلك أنه (حصار المشتري) وهو رب السلم (الذي أعطى الذي يباعه)
وهو المسلم إليه (بغير أو جوازم) أي التمس (بالتسليم إليه) أي يبيع

مِمَّا حُتَّ عَلَيْهِ السَّلَافَةُ وَتَمَّ يَتَضَعُهَا الْمُتَشَرِّي بِأَقْعَاهَا مِنْ صَاحِبِهَا
بِأَكْثَرِ مِمَّا سَلَفَهُ بِهَا فَصَارَ أَنَّ رَدَّ إِلَيْهِ مَا سَلَفَهُ وَرَادَهُ مِنْ بَيْنِهِ.

امسأير واقمرهم إلى زمان (فلما حلت عليه السلفة) التي باعها، أي با جء
ولقد أقاء المسلم فيه (ولم يقيضها المتشري) أي رب المسلم (إلى الآن) (فأعها)
أي باع رب المسلم هذه السلفة (من صاحبها) أي بيد المسلم إليه (بأكثر مما
سلفه فيه) أي بأكثر من المسلم فيه (فصار) أي قل الأمر إلى (أن ردا) المسلم
إليه (إليه) أي إلى رب السلم (ما سلفه) وهو المسلم فيه (فوزاه من هذه) وهو
مصدر ما راد على المسلم فيه.

وذلك الثريا بعينه لا هو زيادة خائفة من العوض، هذا إذا أريد بقوله،
بأكثر مما سلفه فيها المسلم فيه، كما يدل عليه لفظ في - وإن أريد به الثمن،
فصار المعنى أنه قل الأمر إلى رد المسلم إليه إلى رب السلم الثمن، ورواد من
هذه، وهو ظاهر ظهرا

قال النووي^(١) قوله قل أن تحضه يريد ما دام في فقهه وفي سببه،
هذا لأنه حيث يكون قد حقق إليه ديناراً، وأخذ منه دينارين، وأما إن باعه بمثل
لثمن الذي اشتراه به منه أو أقل من ذلك، فإنه لا بأس به؛ لأنه في سببه بمثل
يعود إلى معنى الفرض، وإذا باعه بأقل من الثمن بعد من القيمة، لأن مثل هذا
لا يفعل، لا يقصده أحد أن يستف دينارين في دينار واحد، انتهى

وقال النووي^(٢) أما بيع المسلم فيه قبل قبضه، فلا يعلم في تحريره
خلاق، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام قبل قبضه، ومن ربح ما لم يمسس،
ولأنه مبيع لم يدخل في خصائصه، فلم يجر به، كالأطعام قبل قبضه، وأما
إيقاله في المسلم فيه فمجانرة؛ لأنها غيب، قال ابن العنبر أجمع كن من

(١) - (١٣٦/٥)

(٢) - (٤١٥/٦)

قَالَ مَالِكٌ عَنْ سُلَيْمٍ دَهْبٍ أَوْ وَرَقًا فِي حَيَوَانٍ أَوْ حَرَوَسٍ إِنْ
كَانَ مَوْضُوعًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى

سَحَقَ عَنْهُ مِنَ أَهْلِ الْعَمَلِ عَلَى أَنَّ الْإِفَادَةَ فِي جَمِيعِ مَا أَسْمَى فِيهِ جَائِزَةٌ لَا مَهْلَ
فَسَحَقَ لِلْعَدَّةِ وَفَعَلَ مِنْ أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ سَعَا أَتَتْهُ

قَالَ وَمَا حَكَى مِنَ الْإِحْدَاعِ عَلَى مَعَ سَبْعٍ مِنْ التَّبَضُّعِ مُشْكَلٌ، فَإِنَّ هَذَا
الْمَذْهَبَ فِي «الْمَبْرُوطَةِ» يَرُدُّ الْإِحْمَاعَ، وَلِأَنَّ رِشْدَ^(١) اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي سَبْعِ
الْمُسْلِمِ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ الْأَجَلُ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِمَلِّ لُطْفِهِ، فَفِي الْعَمَلِ مَنْ لَمْ
يَجْزِ ذَلِكَ أَسْلًا، وَهُمْ الْمَذْهَبُ بِأَنَّ كَيْ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِمِلِّ مَقْبُوعٍ، وَهُوَ قَالَ
بِهِ حَبِيبُهُ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَبِشَكْرٍ فِي مَعْنَى يَحْدِثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَطَرِيُّ
بِوَرُودِهَا «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرُفُ فِي غَيْرِهِ»، وَأَمَّا مَالِكٌ فَفِيهِ مَعَ ذَلِكَ فِي
مَوْضِعَيْنِ أَفْتَحَهُمَا إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ طَعَامًا، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ عَنِ مَذْهَبِهِ فِي أَنَّ
الَّذِي يَشْرَطُ فِي بَيْعِهِ أَنْ يَصْرَفَ هُوَ الطَّعَامُ، وَالثَّانِي إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُسْلِمُ فِيهِ
طَعَامًا، فَأَخَذَ حُوفَهُ الْمُسْلِمَ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْمَى بِهِ رَأْسُ مَالِهِ أَتَتْهُ

وَمِنْ ذَلِكَ عَلَى^(٢) وَالْمُسْلِمُ الْحَمِيرُ بِهِ رِوَاةُ أَبِي طَاوُدَ^(٣) هِيَ أَبِي سَعِيدٍ
مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرَفُهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَنْسِي شَيْءٌ مِنْ عَمَلِهِ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - إِذَا أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ، فَلَا يُبْعَدُ حَتَّى تَنْصَبَ، وَلَا تَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِكَ،
وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِذَا أَسْلَمْتَ فِي شَيْءٍ فَلَا تَأْتِدُ إِلَّا رَأْسَ مَالِكَ
أَوْ الَّذِي أَسْلَمْتَ فِيهِ أَتَتْهُ.

(قَالَ مَالِكٌ وَمَنْ سَلَفَ) بِشَدِيدِ بِلَامٍ أَيْ أَسْلَمَ (مَهْيًا أَوْ وَرَقًا) أَيْ عَصَةً
(فِي حَيَوَانٍ أَوْ حَرَوَسٍ) أَحَرٌ غَيْرُ الصَّعَامِ، وَمِنْ سَعَا «أَوْ حَرَوَسٍ» بِالتَّجْمَعِ (إِنْ
كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ (مَوْضُوعًا) بِأَعْدَابِ اللَّارِءِ لَعْنَةُ الْمُسْلِمِ (إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى)

(١) مَعْنَى الْمُبْجُودَةِ (٢٠٥/٢)

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو حَوَالَةَ فِي «الْمَشْرِعِ» (٢٤٧/١)

ثم حذر لأجله. فإنه لا بأس أن يبيع المشتري ثلث شدة من
 يبيع قبل أن يحل الأجل. أو يذبح ما يحل بعرض من
 عروض. فيمضيه ولا يؤخره. بالثمن ما يبيع ثلث العرض. لا
 يذبح منه لا يحل أن يذبح حتى يقبضه. والمشتري أن يبيع ثلث
 شدة من غير ضاحه الذي ابتاعه منه. يذبح أو يذبح أو عرض
 من العروض. يفضي ثلث ولا يؤخره. لأنه إذا أخر ذلك فبيع
 ودفعه ما يؤخره من الكائن بالكائن.

مضموم، لكونه شرطاً لصحة السلم (ثم حل الأجل) وجاء روي الأول. (فإن لا
 بأس أن يبيع المشتري) أي روي الثاني (ثلث السلم) أي المضموم، (من البيع)
 أي بعد المضموم (فحل أن يحل الأجل لو سلم ما يحل) (الأجل العرض) أخر
 في المضموم فيه (من العروض) شرط أن (يضمه) أي شرط أن يذبح مع
 عرضه (ولا يؤخره) تأكيد (بأنه ما بلغ ذلك العرض) الأسري يبيع في أو يذبح
 كان (إلا الطعام) إذ لا يجوز بيع من فله. فإن كان المسلم فيه حراماً (فإن لا
 يحل أن يبيع) أي الطعام (حتى يقبضه) وفي البيع المصرية قبل أن يقبضه.
 من يبيع من يبيع قبل أن يقبضه يقتصر على الإسم مالك على الطعام

(وللمشتري) أي لمسلم (أن يبيع ثلث السلم) (أما كـ) . . . هي
 مضموم في المذكور إذ لم يكن طعاماً (من غير صاحبه) بضمير (ثابت في
 نسخ الهندية، والمرجع السبعة، وبذلك نصير في النسخ المصرية والمرجع
 المشتري، ولحمي يبيع ثلث السلم يذبحه (الذي ابتاعه منه) وهو المضموم، إليه
 يذبح أو يذبح أو عرض أخر غير المسلم فيه (من العروض) ابتاعه بشرط أن
 يقبض ذلك (الملك عاجلاً) (ولا يؤخره لأنه) طيل شرط التسجيل (إذا أخر ذلك
 أي سلم المسلم فيه (البيع) أي حرم ذلك البيع (ومعه) أي في هذا البيع (ما
 يؤخره من) بيع (الكائن بالكائن) جاء له، وبيع الكائن بالكائن منه في
 بالمرجع

١٠٠٠

لا يوافق ولا يعدمه فيكون له ما يشاء من محرم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

تاریخ الحاقی ۱۸۰۰
 ۱۸۰۰ء تک کے حالات
 ۱۸۰۰ء تک کے حالات
 ۱۸۰۰ء تک کے حالات
 ۱۸۰۰ء تک کے حالات

[illegible]
$$\frac{1}{2} \frac{d^2 \phi}{d\tau^2} = -\frac{1}{2} \frac{d^2 \phi}{d\tau^2}$$
[illegible]

2000 4 5 4 7

شاه بقتي أو عرض قبل أن يشاؤنها من غير صاحبها ، أي
صرفه منه ولا يتسوي ثمة أن يبيعها من الذي يتبعها منه إلا
عرض بقصده ولا يؤخره

أن ما يفتد ورد كاتبة استغفرت له شغل فلا بأس ما
سعى من صاحبها بغيره من غير لها شيء خلافه بقصده ولا
بؤخره

شاه : إذا من شاه استعد أو عرض قبل أن يتسوقها لأن الشهي عند الساجدة
انصرف على مع بيع الطعام قبل انصرف (من عيو صاحبها الذي اشترى منه
بغير مسلم إليه) وقد يدار لم شاه (ولا يبيعي) أي لا يجوز (لأن بيعها من
بأي اشاعها منه أي انسلم إليه) (لا حرطي) أمر غير المسلم به (يلبسه ولا
بؤخره) فلا بد من في انتقاله كالتي

(لأن مالك وإن كانت السفينة ، كعدوه (لم تجز) أو أنه بحر ، لأن
أدبها (فلا بأس ما يبيع منها من صاحبها) أي من المسلم إليه (بغيره) بحر
مخالفة لها) أي مخالفة للسفينة المسلم فيها (بغيره) أي طهر (خلاله) من
ب بحر حلاله طامرا لا بحر : لأن دخل في إحدى الحسن (يلبسه ولا
بؤخره) لم يور ، هذه الصفة أيضا بحر : مما سبق

وفي «البحر» انحصار أن المسلم فيه إما طعام أو غيره ، من الطعام
لا بحر فيه بل النجس مطلقا ، وأما غيره من الحيوانات واليابس وبحره ، فيه
بحر فيه من النجس بحر ما يلع ذلك الحرفه إذا كان مختلا ، و بحر
منه من النجس ، ويحور بحر النجس بقدره ، وعرض إذا كان معصية
هذا قول مالك ، وقال الجمهور إنه لا حور انصرف في المسلم فيه من
لصه ، ولا الاغتسل فيه ، وهو مدعى الشافعي والي حنيفة ، كما في
«السنن» و«المعجم» انتهى

(٣٢) باب بيع النحاس والحديد وما أشبههما مما يورث

١٣٦٧/٧١ - قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ جَدًّا فِيمَا كَانَ بِمَا يُوْرث مِنْ

غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِنْ النُّحَاسِ وَاشْتَبَهَ

الْكُثْبَانِ حَسَنٌ وَاحِدٌ وَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَثْمَانُهُ حَتَّى يَكُونَ لِلشُّوْبِ سَهْلٌ مِثْلُ التُّرْبِ
وَالْأَكْثَرُ لَكِنَّهُ مِنْ حِمَاةِ الرَّهْبِ كَمَا أَنَّ حَلِيظَةَ جَنَسٍ مُخَالَفٌ لِرَقِيصِهِ رَكْنُكَ
حَكْمُ سَائِرِ النَّهَابِ مِنَ الْقَطْرِ وَالصَّوْفِ وَغَيْرِهِمَا إِذَا بَيِّتَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَحْجُورُ
أَنْ يَأْخُذَ بِهِ قَبْلَ الْأَجْلِ أَوْ مِنْ ثَابِتِهِ وَلَا أَفْضَلُ لِأَنَّهُ لَا يَسْمُ الْجَسْمَ مِنْ
بَيِّتٍ فِي جَنْبِهِ وَلَئِنْ يَدْخُلُهُ فِي الْأَدْوَانِ فَضَعُ وَبَعَثَ فِي أَحَدِهِ
لَا يَصْرُ حُطٌّ عَنِ الصَّمَانِ وَثَرِيكَ وَإِذَا حُلِيَ الْأَجْلُ حَازَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ أَوْ يَصْرُ
مِنْ نَسَبِهِ وَأَكْثَرُ عَقْدًا لَمْ يَنْتَهِيَ وَقَدْ عَرَفْتَ قَرِيبًا أَنَّهُ لَا يَحْجُورُ عَنِ الْحَدِيدِ
بِمِثْلِ الْمَسْمُومِ بِلِقَابِ الْفَيْضِ وَلَا الْإِغْيَاضِ عَنِ

(٣٢) بَيْعُ النُّحَاسِ

نَصْبُ الشُّوْبِ فَجَاءَ مَعَهُ مَعْرُوفٌ يَقُولُ لَهُ فِي الْفَارِسِيَّةِ سُرٌّ وَمِنْ
الْهَيْدَةِ نَبَا

وَالْحَدِيدِ

كَلِمَةٌ يَقُولُ لَهُ فِي الْفَارِسِيَّةِ نَعْرٌ وَمِنْ الْهَيْدَةِ لَوْحَا

وَمَا أَشْبَهَهُمَا

فِي كَوْنِهِ غَيْرَ مَطْلُومٍ مَذْخَرٍ وَلَا عَيْنٍ

مِمَّا يُوْرثُ

بَيَانُ لِمَا آتَى مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُحْرُورَةِ

١٣٦٧/٧١ - (قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ) الْمُرْجِعُ (عِنْدَمَا فِيمَا كَانَ) مِمَّا يُوْرثُ مِنْ

غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَغَيْرِ الْمُتَعَمَّرَاتِ (مِنْ النُّحَاسِ وَالْأَشْبَهِ) بِمِثْلِ الشُّبْرِ الْمُعْجَمَةِ

وَالْكَرْمُ شَيْءٌ مِنْ أَنْبِيَاءِ ذَلِكَ، مِمَّا يُورَثُ، فَلَا يَأْسُ بِهِ بِإِجْمَاعٍ مِنْ
صُنْبٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ بِوَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَأْسَ أَنْ يَزُودَ رِطْلُ
حَدِيدٍ بِرِطْلَيْنِ حديدٍ، وَيُطْلَى صُغْرٌ، رِطْلَانِ صُغْرٍ

فَلَوْلَا ذَلِكَ، وَلَا خَيْرُ فِيهِ أَنَّ يَزُودَ مِنْ صُنْبٍ وَاحِدٍ إِلَى
أُخْرٍ، فَإِنَّ اخْتِلَافَ الْقِسْمَيْنِ مِنْ ذَلِكَ عَمَلٌ اخْتِلَافُهُمَا، فَلَا يَأْسُ
بِهِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَثَرًا بِوَاحِدٍ إِلَى أُخْرٍ، فَإِنَّ كَوْنَهُ اخْتِلَافًا بِهِ يُسَبِّحُ
اِخْتِلَافَ الْأَخَرِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلًا

(وَالْكَرْمُ شَيْءٌ) هَهُنَا كَذَلِكَ الْخَطْبُ، وَهُوَ الْهَدْيَةُ يَرْتَضَى (وَمَا) كَيْفَ دَعَا مَا
يُورَثُ، وَلَا يَكُونُ، مَذْمُومًا إِلَّا فِيهِ نَيْتٌ (فَلَا يَأْسُ) أَيْ يَزُودُ أَيَّ يَشْتَرِي وَيَبَاعُ (مِنْ)
صُنْبٍ وَاحِدٍ أَيْضًا أَيْضًا (الَّذِي) بِوَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَأْسَ لَمْ يَزُودَ لَمْ يَزُودَ
وَهُوَ الْحَسَنُ الْمَوْجُودُ، فَلَا يَبَاحُ بِهِ

أَيْ تَوْصِيحٌ ذَلِكَ بِالْمِثَالِ، فَذَلِكَ (وَلَا يَأْسُ) أَيْ يَزُودُ أَيْ يَزُودُ بِوَاحِدٍ رِطْلٍ
حَدِيدٍ بِرِطْلَيْنِ حديدٍ وَيُطْلَى صُغْرٌ) هَهُنَا اخْتِلَافُ الْمَصْنُوعِ وَتَكْرِيرُ أَحَدٍ مِنْ حَبِيبٍ
(رِطْلَانِ صُغْرٍ) هِيَ جُزْءٌ مِنْ اخْتِلَافِ الْأَسْمَاءِ كَوْنَهَا مِنَ الرُّبُوعِ، وَهِيَ يَسَّرُ بِهِ
يُدْعَى لِمَعْنَى، وَهِيَ تَحْلُفُ عَلَى الْإِيمَانِ مِثْلَهُ، كَمَا فِي «الْمَعْنَى»، وَبِهِ خِلَافٌ
لِحَبِيبٍ إِذْ يَحْلُفُ عَلَيْهِمْ كَوْنَهُ بِكَفَالَةٍ أَوْ مَرُودَةٍ، وَهَذِهِ مِنَ الْمُرُودَاتِ

لَا يَأْسُ (وَلَا) غَيْرُ مَا تَقَرَّرَ بِوَاحِدٍ) بِمَعْنَى لَا يَزُودُ الْفَاعِلُ إِذَا كَانَ
الْمُدَّانِ (مِنْ) صُنْبٍ وَاحِدٍ إِلَى أُخْرٍ) هِيَ سَبِيحَةٌ لِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ الْحَسَنَ يَحْرَمُ السَّاءَ
فِي الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّ يَزُودَ وَجْهَهُ، وَهُوَ هُوَ أَيْ حَبِيبٌ، قَالَ الشَّافِعِيُّ الْحَسَنُ
بِمَعْنَى لَا يَحْرَمُ السَّاءَ، كَمَا فِي «الْمَعْنَى»

(إِذَا اخْتَلَفَ الصَّنْعَانِ مِنْ ذَلِكَ فَيَا اخْتِلَافَهُمَا) هِيَ يَكُونُ اخْتِلَافُهُمَا
ظَاهِرًا (فَلَا يَأْسُ) أَيْ يَزُودُ بِهِ تَقَرَّرَ بِوَاحِدٍ إِلَى أُخْرٍ) بِمَعْنَى لَا يَحْرَمُ السَّاءَ
عِنْدَهُ (إِنْ كَانَ الصَّنْعَانِ مِنْ شَيْءٍ الْخَصْفِ الْأُخْرَى) وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ بِمَعْنَى
(وَأَنْ) اخْتِلَافًا وَصَلَةُ أَيْ الْأَسْمَاءِ، بَأَنَّ يَكُونُ نَكْبًا وَاحِدًا مِمَّا لَمْ يَسْمَعْ أَهْلُ

رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث: **أَنْ يَزُوحَ مَنَّةُ نَارٍ**
يُؤَادِبُ إِلَى أَحَدٍ

فإن ما ذكرناه وما اشترط من هذه الأضداد كلها فلا بأس أن
 يبيحها قبل أن تنقض من غير ضاحجه بأي شريطة جنة إذا نصبت
 نعمة إذا نكح اشترطه كلاً و إذا كان شريطة حرمان جنة من
 غير الذي اشترطه جنة

لرصاصي والأشكال فيهما من هذا (والله اعلم) فيهم شدد الله (أياني
 أكره أن يزوح من نكاح يوحى إلى أحد) أي من
 هذا الباب "معنى ذلك أن نكاح من لم يزوج من نكاح مطعوم ولا
 من كالحواء والحياء وغيرهما فإنه يجوز فيه الانفصال إذا أراد ويحرم فيه
 انفصال مع الأجل في النكاح يوحى وإن كان نصيب يشبهه الآخر
 ومن أشد في الاستدلال على أن يزوج من أحد ما ليس إلى أجل، ويريد
 بالشهادة تعدد المصالح مع غارم عرق، كما أنه والزم من ذلك
 حبس والمقرر، فإنه حسن واحد في هذا الباب، وكذا الله والصبر
 والحنان حسن واحد، والتعبد لربه وذكره حسن واحد، وإما مختلف
 بعمل، فإذا عمل التعبد سبوا و سكاكين أو السحس أو شيء، فوجه تفسير
 هذا باختلاف المتاعم والتصور، ليس

أفان ملك وما ليس من هذه الأضداد المذكورة في الحديث
 (كلها) ما ذكرناه فلا بأس أن يزوج من كل نكاح في محرم بعد كل نقص (من
 غير) أي بعد غير (صاحبه الذي شترطه من) وهو الباع الأول (إذا نصبت نعمة)
 من الذي بشرى ملك من لا يجوز لك بعده سببه (إذا كنت) قد (اشترطت) أو
 (قبل أو بعد) فإذا كنت قد (اشترطت) من الباع لأرب (جوازاً) أي تحميماً
 (لغيره) (جنته من غير) صاحبه الذي اشترطه من شيء بعد غير الباع لأن

يُطْفِئُ أَوْ إِلَى أَحَدٍ. وَذَلِكَ أَنَّ صِمَامَهُ جَنَكَ إِذَا اشْتَرَيْتَهُ حَرَمًا وَلَا يَكُونُ صِمَامَهُ جَنَكَ إِذَا اشْتَرَيْتَهُ وَرَنًا حَتَّى تَرَاهُ وَتَسْزِفِيهِ وَهَذَا حَدَّثَنَا سَمِعْتُ أَبِي فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَهُوَ أَنِّي لَمْ يَرَنْ عَلَيْهِ نَمْرُ النَّاسِ بَعْدَهُ

قَالَ مَالِكٌ - الْأَمْرُ بَعْدَهُمَا بِكَيْفَالٍ أَوْ بَوْرٍ مَعَ لَا يَكُونُ وَلَا يَشْرَبُ بِثَلِّ انْقِصَافٍ وَاللَّيْ وَالْخَيْطُ وَالْكُتْمُ وَمَا يُشَبُّ بِهِ أَثَرُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُوْخَذَ مِنْ كُلِّ صَنْفٍ مَعَهُ.

فَيَصِلُ شَيْءٌ حَرَامٌ كَذَلِكَ (يُطْفِئُ أَوْ إِلَى أَحَدٍ) يَمْنِي إِذَا اشْتَرَاهُ فَهُوَ شَرِبَ بِهِ يَكُونُ بِهِ اشْتَرَيْتَهُ كَيْلًا أَوْ وَرَنًا وَلَا يَشْرَبُ الْقَدَمُ بِهِ اشْتَرَيْتَهُ حَرَمًا

(وَذَلِكَ) فِي هَذِهِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا اشْتَرَى كَيْلًا أَوْ وَرَنًا وَبَيْنَ مَا اشْتَرَى حَرَمًا (أَنْ) صِمَامَهُ أَيْ الْجَمِيعُ يَكُونُ (مَالِكٌ) بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا اشْتَرَيْتَهُ جَرَاهَا) مَحْذُورٌ فِي مَالِكٍ بِدَلِيلِ الْعَدْلِ (وَلَا يَكُونُ صِمَامَهُ جَنَكَ إِذَا اشْتَرَيْتَهُ وَرَنًا حَتَّى تَرَاهُ وَتَسْزِفِيهِ) وَبَعْضُهُ وَذَلِكَ بِمَا عَدَلَ أَنْ الْجَمِيعُ عِنْدَ مَالِكٍ عَلَى صَوَرِهِ مَا فِيهِ حَرَمٌ وَهُوَ كَيْ حَكِيمٍ مَحْذُورٌ وَبِغَيْرِهِمَا وَمَا لَيْسَ فِيهِ حَرَمٌ كَالْمَيْحِ جَرَاهُ وَهُمَا هَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي يَكُونُ مِنَ الْبَيْعِ عِنْدَ مَالِكٍ لَأَنَّهُ شَعْلًا لَا يَبْقَى حَرَمٌ وَالشَّاعِلِيُّ فِي قَوْلِهِمَا أَنَّ صِمَامَهُ مِنَ الْبَيْعِ قَبْلَ مَضَى الْبَيْعِ وَيَحْوِي قَوْلَ مَالِكٍ هَذَا أَحْمَدُ (وَهَذَا) الَّذِي ذَكَرَ مِنَ الْفَرْقِ سَمِعْتُ (أَبِي مَا سَمِعْتُ إِلَى) مَتْنِهِ (فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا) الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْقَوْلِ السَّابِقِ أَوْ هُوَ الَّذِي لَمْ يَرَلْ عَلَيْهِ لَمْرُ النَّاسِ (بَعْدَهُمَا) بِهَذَا الْمَوْضِعِ

(قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ) الْمَحْذُورُ (بَعْدَهُمَا بِكَيْفَالٍ أَوْ بَوْرٍ) أَيْ فِي مَكِيلٍ وَبَعْدَهُمَا (بِمَا لَا يَزُكُّ وَلَا يَشْرَبُ) بِمَا تَمْجُورُ فِيهِمَا أَيْ بِمَا لَا يَدْعُرُ لِأَقْبَابِ (مَنْ) الْعَصْرِ) بِمَنْزِلَةِ (بَعْضُ الْبَيْعِ) وَالْمَاءُ، سَمِعْتُ هَذَا عِنْدَهُ مَالِكٌ صَبَحَ (وَاللَّيْ) فَلَمْرُ (وَالْخَيْطُ) مَحْذُورٌ مَا يُحْصَى بِأَنْصَاعٍ مِنْ وَرْدٍ لَشَرِّ بَعَثَ الْبَرَامِ (وَالْكُتْمُ) مَحْذُورٌ سِتْرٌ عَلَيْهِ حِمْرَةٌ يَخْلُطُ بِأَنْصَاعِهِ وَبَحْثُهَا بِهِ مَحْذُورٌ (وَمَا يَشَبُّ بِهِ أَثَرُ) لَا بَأْسَ بِأَنْ يُوْخَذَ مِنْ كُلِّ صَنْفٍ مَعَهُ أَيْ مِمَّا ذَكَرَ فِي هَذَا

إلى أجل، فهو ربا، وواجب بينهما بيمين، زيادة شيء من الأشياء إلى أجل، فهو ربا.

(٣٢) باب الذي عن يمين في بيعه

بمنزله (إلى أجل فهو ربا) كذلك (واحد منهما بمثله) بالاحراد (لزيادة شيء) حر (من الأشياء إلى أجل فهو) أيضاً (ربا) لانعدام الجنس، فمن كان هذا يجوز لعدم الأدوار للقوت.

قال الساجي^(١) يريد أن ما كان من جنس واحد يحرم فيه التفصيل إلى أجل، وإن كان ذلك الفضل من غير ذلك، وربما كان مضمناً أو عملاً، فإنه لا يحرر ذلك فيه انتهى.

وهذا كما مبي على أن علمي الربا عند الإمام مالك الأندلس للموت، وانعدام لحسن بالمستلحق المقصود.

(٣٣) للذي عن يمين في بيعه

يكسر الثوب نظراً للهيئة، ويصحبها طراً للموت، كقولك: بعتك هذا الثوب معاً بدينار وسنة بدينارين، وقيل: أن يبيع شيئاً على أن يشتري منه آخر، كذا في المعلى.

وفي المنقذ^(٢): قال الفقهاء: معنى يمين في بيعه أن يتناول عقد البيع ضمن على أن لا تتم منهما إلا واحدة مع لزوم العقد، فهذا هو معنى يمين في بيعه مثل أن يشتري هذا الثوب بدينار، وهذا الآخر بدينارين على أن يشتري أحدهما أي ذلك شاء، وقد لزمهما ذلك، أو لزم أحدهما بهذا بوصف به بعتان، لا عقد بيعه في الثوب الذي بالدينارين، وبيع آخر في الثوب الذي

(١) المنقذ (٣٩/٥).

(٢) المنقذ (٣٩/٥).

٧٦ / ١٣٦٨ - حَقَّقْتُ فِي بَحْثِي عَنْ تَابِلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ يَتَخَبَّرَ فِي نَعْوٍ

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ الصَّفِثَانُ فِي صَفْثَةٍ رَأَى، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَسِبَةَ وَالشَّاهِي وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَحُزْرَةُ مَالِكٍ، وَقَالَ لَا أَتَمَّتْ إِلَى السُّنَنِ الْقَاسِدِ، لِذَا كَانَ مَعْدُومًا حَالًا، فَكَانَ بَاعَ السُّلَمَةَ بِالْفَرَاهِمِ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهُ يَأْخُذُهَا بِالْمَدَائِيرِ، ائْتَمْتُ.

قَالَ الشَّاهِي: قَالَ عَمِي، سَأَلْتُ ابْنَ الْقَاسِمِ عَنْ تَأْسِيرِ يَتِيمَيْنِ فِي يَمَعَةٍ، فَقَالَ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَجْلُغَ ذَلِكَ بِتَفْسِيرِهِ وَأَصْلُ يَمَعٍ عَلَيْهِ وَمِمَّا يَحْرُفُ بِهِ مَكْرُوهُهُمَا أَنْ يَبَاحُ بِأَمْرِهِ، إِنْ مَسَخَبَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ كَانَ حَرَامًا، وَإِنْ مَسَخَبَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ كَانَ غُرُورًا، ائْتَمْتُ.

٧٦ / ١٣٦٨ - (سَأَلْتُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَلَهُ لِلرَّمْذِيِّ^(١))، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالتَّسَاتِي^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ ابْنُ رِشْدٍ^(٣) رَوَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عَمْرِو^(٤): وَكَتَبْتُ مِنْ بَعْلِ أَحَدِهِمْ، اسْمُهُ (نَهَى) عَنْ يَتِيمَيْنِ فِي يَمَعَةٍ، قَالَ الرُّوْقَانِي^(٥): يَفْتَحُ السُّوْحَدَةَ، كَمَا فَطِنَهُ عَمْرٌ وَاحِدٌ، وَظَاهَرَهُ أَنَّهُ الرُّوَابِيَّةُ. وَيُجَوِّزُ كَسْرُهَا عَلَى (إِدَّةٍ) لِهَيْلَةٍ، وَلَقِيلَ: إِنَّهُ لَا حَسَنَ، ائْتَمْتُ. وَقَالَ الشَّاهِي: مَحْدُولٌ عَلَى ظَاهَرِهِ مِنَ التَّحْرِيمِ، ائْتَمْتُ.

فَدُنْتُ وَوَدَّ بِلَفْظِ نَهَى عَنْ صَفْثَيْنِ فِي صَفْثَةٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي

(١) حسن الترمذي (٤٣٣/٢).

(٢) حسن التساتي (٤٣٣٢).

(٣) إنباء الأجيال (١٥٣/٢).

(٤) انظر الأمل في معرفة (١٧٩/٢٠).

(٥) المخرج الروقاني (٣١١/٢).

٧٣/١٣٦٩ - وَحَفَنِي بِكَ، تَه سَعَةُ أَنْ رَجُلًا قَارَ بِرَجُلٍ

أَسْعَى فِي فَمَا الْغَيْرِ بِطَلَبٍ حَتَّى أَبْدَعَهُ مُنْبَأً إِلَى أَحَدٍ فَتَنَلَّ هُوَ ذَلِكَ
عِنْدَ اللَّهِ بَرٌّ عَمْرٍ فِكْرُهُ وَهِيَ عَنْهُ

والمراد بالطيراني في «الأوسط» من حديث ابن مسعود، وأخرجه أبو حنيد وابن
حنبل والطبراني والشمس في سنن - عموماً موقوفاً قال شعيب بن
كثير في «الدرر» وهو «الحسن» لم يرد من ضعيفين في صفته، أملاً من
حديث أبياب، فإنه يذهب منه انتهى عن شرط الاستخدام في نسخ الحديث
والسكنى في نسخ الآثار، قد استدل به صاحب «المعجم»

٧٣/١٣٦٩ - (مَلِكٌ تَه يَلْقَاهُ أَنْ رَجُلًا قَارَ بِرَجُلٍ) أَمْرٌ (أَسْعَى) أَسْرَى إِلَى حَتَّى

الغیر) مثلاً (يَنْقِضُ حَتَّى أَتَاهُ مَك) بعد ذلك - من التمس الذي أسرته تَه
(إلى أجل) أَوْ سَعَةُ (فَعَلَّ) بَاءُ الْمَعْرُوفِ (عَنْ ذَلِكَ حَتَّى أَتَاهُ بِنَ عَمْرٍ فِكْرُهُ)
أي كرهه أبو عمرو - رمى الله عهداً - عهد اسم، وهي عنه

قَالَ ابْنُ أَبِي «ادخله في باب يعين في بيته، ولا يسمع أن يودعه»
ذلك من جهة أنه اتخذ بهما - المص - للغير بالتعد إنما يستره على أنه
قد تفرج مناعة بأهل أكثر من ذلك من نصار قد تعد بهما عهد بيع
تخضع يعين، بإحدهما لأولى، وهي سبعة، والثانية استؤجره، وبها
مع ذلك بيع ما ليس عنه، لأن لم يتعد بالتعد قد ساع من المتاع بالأجل
أعير قل قد يملكه، ومبداً سبب برهانه، لأنه يتناع له الأعير بعشرة على
أنه يبيعه من أعشرين إلى أجل، بعضهم قد ساعه عشرة في عشرين
إلى أجل، وهذه كلها مدرج في بيع حرر - بيع، وأما ما فيها أشهر من
سنداه فهو

٧٤ / ١٣٧٠ - وَحَدَّثَنِي مَايْلُكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى سِلْعَةً بِعَشْرَةِ دِينَارٍ نَقْدًا أَوْ بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ. فَكُفِّرَ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ.
فَإِنْ مَايْلُكَ، فِي رَجُلٍ اشْتَرَى سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ بِعَشْرَةِ دِينَارٍ نَقْدًا.

٧٤ / ١٣٧٠ - (مايْلُكَ كَيْفَ سَلَّمَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) مِنْ أَبِي مَكْرٍ (سَأَلَ) بَيْتَ، الْمَجْهُولَ (عَنْ) رَجُلٍ اشْتَرَى سِلْعَةً بِعَشْرَةِ دِينَارٍ نَقْدًا أَوْ بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَارًا (إِلَى أَجَلٍ) يَعْنِي بِالْثَرْدِ بَيْنَ الْقَسَمِ (فَكَفِّرَ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ) وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي مَعْنَى يَبْحَثُ فِي بَيْعِهِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ - وَاعْنَى صَفَقَتَانِ فِي صَفَقَةٍ أَنْ يَفُورَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ أَيْبَعَكَ هَذَا نَقْدًا بَكَّةً وَسِلْعَةً بَكَّةً، وَخَصْرَقَانِ عَلَيْهِ، كَمَا فِي تَنْصِيبِ الرَّايَةِ^(١)

قَالَ الْمُؤَلِّفُ^(٢) - وَقَدْ رَوَى فِي تَفْسِيرِ أَيْبَعِينَ فِي بَيْعَةٍ رَجُلًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَهْرُلَ بِبَيْتِكَ هَذَا الْيَدِ بِعَشْرَةِ نَقْدًا أَوْ بِخَمْسَةِ عَشَرَ نِسْبَةً، أَوْ بِعَشْرَةِ مَكْشُورَةٍ أَوْ سَمَ صَحاحًا، حَكَمًا قَسَمَ - مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ حَالٍ، وَهُوَ أَيْضًا بِأَجَلٍ، وَهُوَ لِقَوْلِ الْمُجْمُوعِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ بَيْعُ وَاحِدَةٍ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ 'بَيْتِكَ هَذَا' أَوْ هَذَا، وَلَئِنْ اشْتَرَى مَجْهُولٌ، فَلَمْ يَصِحَّ، وَلَئِنْ أَحَدُ الْمُؤَضِّينَ فِيمَا مَعِينِ فَلَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ قَالَ بَيْتِكَ أَحَدٌ عِيْدِي، وَقَدْ رَوَى عَنْ طَارِقِ بْنِ سَلَوَانَ وَابْنِ حَكَمٍ وَرَجَعَهُ أَنْهُمْ قَالُوا: لَا يَأْسَى أَنْ يَهْرُلَ. أَيْبَعَكَ يَلْتَقِدُ بَكَّةً وَبِالنِّسْبَةِ بَكَّةً، فَهَدَّبَ عَلَى أَحْبَهُمَا، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ جَرَى بَيْنَهُمَا بَعْدَ مَا يَحْرِي فِي الْعَصَدِ، فَكَانَ الْمَشْرِي قَدْ أَنَا أَخَذَهُ بِالنِّسْبَةِ بَكَّةً، فَقَالَ - خَذْهُ أَوْ قَدْ وَجِبَ وَجِبَ ذَنْدٌ، مَكُونٌ عَقْدًا كَاتِبًا، انْتَهَى.

(قَالَ مَالِكُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ) آخَرَ (بِعَشْرَةِ دِينَارٍ نَقْدًا)

(١) (٤ / ٤)

(٢) (المجلد ١ / ٢٢٢).

قال مالك في رجل اشترى من رجل سلعة بدينار، ثم
 بشاها موصوفا، إلى أجل، ثم رجع عنه بأحد التمسرين، أو بدينار
 مكره لا يبيع، لأن رسول الله ﷺ قد نهى عن بيعين في بيعه
 وهذا من يمين في بيعه

قال مالك في رجل اشترى من رجل سلعة بدينار، ثم
 حمله عشر صاعا، أو الصبيحاني عشرة أصع، أو حبسه
 بمحمونه خمسة عشر صاعا، أو النامئة عشرة أصع، أو
 ربح في فداها، أو ذلك مكره لا يجر، وذلك أنه إذا ربح
 في عشرة أصع صبيحا، فهو مكره، وإذا حمله عشر صاعا، أو
 بمحمونه

قال مالك في رجل اشترى من رجل سلعة بدينار، ثم بشاها موصوفا
 إلى أجل، ثم لم يكن فداها، بل تدون به حاء، أو قد وجب عليه
 البيع، أي لزمه (بأحد التمسرين) من المصارف، أو فداء، أو قد
 تردد في سعي (مكره لا يبيع) أي لا يجوز لأن رسول الله ﷺ قد نهى عن
 بيعين في بيعه وهذا، أو (من) حمله (لعمري) في بيعه مكره، فحسم

قال مالك في رجل فاد لرجل اشترى منك هذه العجوة، أو من
 مدراء خمسة عشر صاعا، مثاق (أو الصبيحاني) ربح آخر من عشر حاء (عشرة
 أصع) جمع صاع، يمين بدينار (أو) قد اشترى منك (العجوة للمحمولة) قد
 حمله بمحمونه حيلة غش، كثيرا، فحسم (خمس عشرة صاعا أو السامية) أي
 جود من حمله له (عشرة أصع بدينار) وفادها أنه (قد وجبت) أي لزمته (أي
 احتاجها) أو ربح في التمسرين من نوعي آخر في فادها الأول والآخر حسمين
 في لزمه، هذا مالك (إن ظلك) الصاع (مكره لا يجر) وذلك أن سب
 ربحه (أنه كأنه قد أوجب له عشرة أصع صبيحا) إذا اختاره (ظهر) بعد ربحه
 (بدها) أي بربح آخر، أو بأحد (بها) خمسة عشر صاعا من العجوة، أو من

أن في ثمنين بشمين، فإن ذلك يتصور: علي وجهين. أحدهما أن يكون
 أحد هذه السلعة ثمن كذا على أن يسمى هذه الثمنين ثمن كذا، والثاني
 أن يقول له: أسكنك هذه السلعة بدينار أو هذه الأخرى بدينارين، وأما بيع
 ثمنين واحد بشمين، فإن ذلك يتصور أيضاً علي وجهين أحدهما أن يكون
 أحد الثمنين مثلاً، والآخر سبعة، والثاني - أن يقول له: أبيعك هذا الثمن بدينار
 بدين كذا، علي أن أشتره منك إلى أجل كذا بثلث كذا، وأما ثمنون بثلثين
 واحد، فمثل أن يقول له: أسكنك أحد هذين ثمن كذا

فإن الوجه الأول، وهو أن يقول: أبيعك هذه الدار بكذا على أن يسمي
 هذا الثمن بكذا، فمثل الشامي علي أنه لا يجوز: لأن الثمن في حقه يكون
 مجهولاً، لأنه لو أفرد أنه غير ثم - عفا في كل واحد منهما علي الثمن الذي
 اتفق عليه لم المبيعين في هذا واحد، وأصل الشامي في رد بيمين في ماله
 إن لم هو جهل الثمن أو الثمنون

والوجه الثاني - وهو أنه يقول: تبيعك هذه السلعة بدينار أو هذه
 الأخرى بدينار علي أن البيع قد لمزم في أحدهما فلا يجوز عند الجميع،
 ولما كان به قيد العزير من أبي سمية، وأجازه، وعلة المنع عند الجميع الجهل،
 وعند مالك من باب سد الفواتح؛ لأنه يمكن أن يختار في نفسه أحد الثمنين،
 فيكون قد باع ثوباً وديناراً بثوب ودينار

وإن الوجه الثالث، وهو أن يقول: أبيعك هذا الثوب بكذا وسبعة
 بكذا، فهذا - كان البيع فيه واحداً، فلا خلاف في أنه لا يجوز، وإن بدا سم
 بكن بيع لارماً في أحدهما، فاحذره مالك، وصح أبو حنيفة وإن دفعي
 لأنهم استدلوا على من غير معلوم، وجعله مائت من باب اختيار، فعلة مبيع
 هذا لمحه الثالث عند الشامي، وأبي حنيفة من جهة جهل الثمن، وعلة مناعه
 عند مالك سد الفريعة الموجه لئلا لا يمكن أن يكون الذي له الثمن له خيار

(٢٤) باب بيع العروق

ولا إقصد العبد باحد الثمنين بمرحل ولا عمن ثم بماله ثم بغير ذلك
فيكون قد رآه في نفسه في حقه باع حد الثمنين بالثاني
فردته ثم حوز سنة أو سنة وسبعة وسبعة

وأما ان قال أن يرى ملك له بثوب عدة ملك على و سعة مني ثم
أعطى بغيره عدة لا يجوز بوجهين أحدهما لأنه من باب التمسك ويدخله أيضا فيه
بجمل الثمن. والآخر إذا قدر أن يملك حد هذين الثمنين بغيره. وهذا وجه الخطأ
أيهما جاز. فائدة قبل قوله. فإن كان الثوب من صنفين وقضا بما يجوز
أن يجمع حذفت في الثاني. ولا بد من ملك بالثمنين. ثم أنه لا
يجوز. وقال عبد العزيز بن يوسف سنة بعد سنة انصح الجمل وتدر

أما إذا كان من صنف واحد فيجوز عند حذفت. ولا يجوز عند أبي
جعفر والثاني. وأما ملك ملكه. لا لا يجوز عند حذفت. والجمع في
الأنصاف المستوية لقله. عند أبي ذلك. لا لا يجوز. فعنه انه
الذي لا يجوز. لا يملك الثوب من غير الثمنين

(٢٥) باب بيع العروق

قال صاحب عالم الجوع: "هو ما كان له طهر بعد العنقري. ويطر
سجود. لا حري هو ما كان عليه. ولا يملكه ويدخله بيعه
بخصه بكنيتها المشابهة من ثمر الجوز. وهو. مع الأول ما يمدود
وتسجد. وهو مصدر التمسك. وحل لحد. سلاصة. والعبادة. وادوات
بعضها لكونه من مشهور بيع. بحد. وقد يمتنع التحليل ضرورة. كحفل
الدين. بامر التمسك. وحصل بعد. ولا يمتنع بعدا. قد حوز الحد. مع
احلاتهم في سنة بعد. سرت من سنة. من

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعُرْرِ

قَالَ مَالِكٌ وَمَنْ لِعُرٍّ وَالشُّعْطَرِ

حذفتها غيره، وللمصنف موقوف على أبي هريرة، وموقوف أو أبي النخعي من كبار رواة، فإنه من عبد البر، وقد سمع من طريق عبيد الله بن عمر عن أبي هريرة عن الأعمش عن أبي هريرة

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعُرِّ) لأنه من أكل أموال الناس بالباطل على نفسه أن لا يحصل البيع، لأنه من يبيعه هذه العلة في بيع العبد في بيع الصلاح، فلو أن مع الله نهر فبم يأكل أحدكم مال أخيه؟ ذلك لما روي

وقيل علته ما يؤدي به من السراخ بين لئله بهير، روى بأن كثيراً من صور بيع العبد غربي من السراخ كبيع الأبي، وفيه، عليه عجز البائع عن التسليم، وهو ما أشد إليه به روي من ذهب المال باطلا، قال ابن أبي عمير أحصوا على سواد بيع العبد كسبي، غلب في النهي، والسك في الماء، وعلى صحة بعضها، كبيع الحبة الممضوا، و لغيره من فقه السقاء مع اختلاف الثوب

والمختلص في بعضه، لو حب أو يهيه أنهم معوا ما أجمعوا على صحة لقوة العود وكونه مقصوداً، وإنما أجازوا ما أجمعوا على حوازه سارته مع أنه لم يقصد، وكذا دعوا العود، أي اجمعوا عنه، وإذا لم يستطعوا من حلهن الأسبي وجب رد المسائل المصنفة فيه بين يدي، لا مفسر بلها، فالمحبر روي العود قليلا لم يقصد، والسك به كذا مقصوداً^(١)

(قَالَ مَالِكٌ وَمَنْ لِعُرٍّ وَالشُّعْطَرِ) عطف بتسبي، يعني العود في هذه

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (١٣٠٠)، (١٤١)، (١٤٢)، (١٤٣)، (١٤٤)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٧)، (١٤٨)، (١٤٩)، (١٥٠)، (١٥١)، (١٥٢)، (١٥٣)، (١٥٤)، (١٥٥)، (١٥٦)، (١٥٧)، (١٥٨)، (١٥٩)، (١٦٠)، (١٦١)، (١٦٢)، (١٦٣)، (١٦٤)، (١٦٥)، (١٦٦)، (١٦٧)، (١٦٨)، (١٦٩)، (١٧٠)، (١٧١)، (١٧٢)، (١٧٣)، (١٧٤)، (١٧٥)، (١٧٦)، (١٧٧)، (١٧٨)، (١٧٩)، (١٨٠)، (١٨١)، (١٨٢)، (١٨٣)، (١٨٤)، (١٨٥)، (١٨٦)، (١٨٧)، (١٨٨)، (١٨٩)، (١٩٠)، (١٩١)، (١٩٢)، (١٩٣)، (١٩٤)، (١٩٥)، (١٩٦)، (١٩٧)، (١٩٨)، (١٩٩)، (٢٠٠)، (٢٠١)، (٢٠٢)، (٢٠٣)، (٢٠٤)، (٢٠٥)، (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢٠٨)، (٢٠٩)، (٢١٠)، (٢١١)، (٢١٢)، (٢١٣)، (٢١٤)، (٢١٥)، (٢١٦)، (٢١٧)، (٢١٨)، (٢١٩)، (٢٢٠)، (٢٢١)، (٢٢٢)، (٢٢٣)، (٢٢٤)، (٢٢٥)، (٢٢٦)، (٢٢٧)، (٢٢٨)، (٢٢٩)، (٢٣٠)، (٢٣١)، (٢٣٢)، (٢٣٣)، (٢٣٤)، (٢٣٥)، (٢٣٦)، (٢٣٧)، (٢٣٨)، (٢٣٩)، (٢٤٠)، (٢٤١)، (٢٤٢)، (٢٤٣)، (٢٤٤)، (٢٤٥)، (٢٤٦)، (٢٤٧)، (٢٤٨)، (٢٤٩)، (٢٥٠)، (٢٥١)، (٢٥٢)، (٢٥٣)، (٢٥٤)، (٢٥٥)، (٢٥٦)، (٢٥٧)، (٢٥٨)، (٢٥٩)، (٢٦٠)، (٢٦١)، (٢٦٢)، (٢٦٣)، (٢٦٤)، (٢٦٥)، (٢٦٦)، (٢٦٧)، (٢٦٨)، (٢٦٩)، (٢٧٠)، (٢٧١)، (٢٧٢)، (٢٧٣)، (٢٧٤)، (٢٧٥)، (٢٧٦)، (٢٧٧)، (٢٧٨)، (٢٧٩)، (٢٨٠)، (٢٨١)، (٢٨٢)، (٢٨٣)، (٢٨٤)، (٢٨٥)، (٢٨٦)، (٢٨٧)، (٢٨٨)، (٢٨٩)، (٢٩٠)، (٢٩١)، (٢٩٢)، (٢٩٣)، (٢٩٤)، (٢٩٥)، (٢٩٦)، (٢٩٧)، (٢٩٨)، (٢٩٩)، (٣٠٠)، (٣٠١)، (٣٠٢)، (٣٠٣)، (٣٠٤)، (٣٠٥)، (٣٠٦)، (٣٠٧)، (٣٠٨)، (٣٠٩)، (٣١٠)، (٣١١)، (٣١٢)، (٣١٣)، (٣١٤)، (٣١٥)، (٣١٦)، (٣١٧)، (٣١٨)، (٣١٩)، (٣٢٠)، (٣٢١)، (٣٢٢)، (٣٢٣)، (٣٢٤)، (٣٢٥)، (٣٢٦)، (٣٢٧)، (٣٢٨)، (٣٢٩)، (٣٣٠)، (٣٣١)، (٣٣٢)، (٣٣٣)، (٣٣٤)، (٣٣٥)، (٣٣٦)، (٣٣٧)، (٣٣٨)، (٣٣٩)، (٣٤٠)، (٣٤١)، (٣٤٢)، (٣٤٣)، (٣٤٤)، (٣٤٥)، (٣٤٦)، (٣٤٧)، (٣٤٨)، (٣٤٩)، (٣٥٠)، (٣٥١)، (٣٥٢)، (٣٥٣)، (٣٥٤)، (٣٥٥)، (٣٥٦)، (٣٥٧)، (٣٥٨)، (٣٥٩)، (٣٦٠)، (٣٦١)، (٣٦٢)، (٣٦٣)، (٣٦٤)، (٣٦٥)، (٣٦٦)، (٣٦٧)، (٣٦٨)، (٣٦٩)، (٣٧٠)، (٣٧١)، (٣٧٢)، (٣٧٣)، (٣٧٤)، (٣٧٥)، (٣٧٦)، (٣٧٧)، (٣٧٨)، (٣٧٩)، (٣٨٠)، (٣٨١)، (٣٨٢)، (٣٨٣)، (٣٨٤)، (٣٨٥)، (٣٨٦)، (٣٨٧)، (٣٨٨)، (٣٨٩)، (٣٩٠)، (٣٩١)، (٣٩٢)، (٣٩٣)، (٣٩٤)، (٣٩٥)، (٣٩٦)، (٣٩٧)، (٣٩٨)، (٣٩٩)، (٤٠٠)، (٤٠١)، (٤٠٢)، (٤٠٣)، (٤٠٤)، (٤٠٥)، (٤٠٦)، (٤٠٧)، (٤٠٨)، (٤٠٩)، (٤١٠)، (٤١١)، (٤١٢)، (٤١٣)، (٤١٤)، (٤١٥)، (٤١٦)، (٤١٧)، (٤١٨)، (٤١٩)، (٤٢٠)، (٤٢١)، (٤٢٢)، (٤٢٣)، (٤٢٤)، (٤٢٥)، (٤٢٦)، (٤٢٧)، (٤٢٨)، (٤٢٩)، (٤٣٠)، (٤٣١)، (٤٣٢)، (٤٣٣)، (٤٣٤)، (٤٣٥)، (٤٣٦)، (٤٣٧)، (٤٣٨)، (٤٣٩)، (٤٤٠)، (٤٤١)، (٤٤٢)، (٤٤٣)، (٤٤٤)، (٤٤٥)، (٤٤٦)، (٤٤٧)، (٤٤٨)، (٤٤٩)، (٤٥٠)، (٤٥١)، (٤٥٢)، (٤٥٣)، (٤٥٤)، (٤٥٥)، (٤٥٦)، (٤٥٧)، (٤٥٨)، (٤٥٩)، (٤٦٠)، (٤٦١)، (٤٦٢)، (٤٦٣)، (٤٦٤)، (٤٦٥)، (٤٦٦)، (٤٦٧)، (٤٦٨)، (٤٦٩)، (٤٧٠)، (٤٧١)، (٤٧٢)، (٤٧٣)، (٤٧٤)، (٤٧٥)، (٤٧٦)، (٤٧٧)، (٤٧٨)، (٤٧٩)، (٤٨٠)، (٤٨١)، (٤٨٢)، (٤٨٣)، (٤٨٤)، (٤٨٥)، (٤٨٦)، (٤٨٧)، (٤٨٨)، (٤٨٩)، (٤٩٠)، (٤٩١)، (٤٩٢)، (٤٩٣)، (٤٩٤)، (٤٩٥)، (٤٩٦)، (٤٩٧)، (٤٩٨)، (٤٩٩)، (٥٠٠)، (٥٠١)، (٥٠٢)، (٥٠٣)، (٥٠٤)، (٥٠٥)، (٥٠٦)، (٥٠٧)، (٥٠٨)، (٥٠٩)، (٥١٠)، (٥١١)، (٥١٢)، (٥١٣)، (٥١٤)، (٥١٥)، (٥١٦)، (٥١٧)، (٥١٨)، (٥١٩)، (٥٢٠)، (٥٢١)، (٥٢٢)، (٥٢٣)، (٥٢٤)، (٥٢٥)، (٥٢٦)، (٥٢٧)، (٥٢٨)، (٥٢٩)، (٥٣٠)، (٥٣١)، (٥٣٢)، (٥٣٣)، (٥٣٤)، (٥٣٥)، (٥٣٦)، (٥٣٧)، (٥٣٨)، (٥٣٩)، (٥٤٠)، (٥٤١)، (٥٤٢)، (٥٤٣)، (٥٤٤)، (٥٤٥)، (٥٤٦)، (٥٤٧)، (٥٤٨)، (٥٤٩)، (٥٥٠)، (٥٥١)، (٥٥٢)، (٥٥٣)، (٥٥٤)، (٥٥٥)، (٥٥٦)، (٥٥٧)، (٥٥٨)، (٥٥٩)، (٥٦٠)، (٥٦١)، (٥٦٢)، (٥٦٣)، (٥٦٤)، (٥٦٥)، (٥٦٦)، (٥٦٧)، (٥٦٨)، (٥٦٩)، (٥٧٠)، (٥٧١)، (٥٧٢)، (٥٧٣)، (٥٧٤)، (٥٧٥)، (٥٧٦)، (٥٧٧)، (٥٧٨)، (٥٧٩)، (٥٨٠)، (٥٨١)، (٥٨٢)، (٥٨٣)، (٥٨٤)، (٥٨٥)، (٥٨٦)، (٥٨٧)، (٥٨٨)، (٥٨٩)، (٥٩٠)، (٥٩١)، (٥٩٢)، (٥٩٣)، (٥٩٤)، (٥٩٥)، (٥٩٦)، (٥٩٧)، (٥٩٨)، (٥٩٩)، (٦٠٠)، (٦٠١)، (٦٠٢)، (٦٠٣)، (٦٠٤)، (٦٠٥)، (٦٠٦)، (٦٠٧)، (٦٠٨)، (٦٠٩)، (٦١٠)، (٦١١)، (٦١٢)، (٦١٣)، (٦١٤)، (٦١٥)، (٦١٦)، (٦١٧)، (٦١٨)، (٦١٩)، (٦٢٠)، (٦٢١)، (٦٢٢)، (٦٢٣)، (٦٢٤)، (٦٢٥)، (٦٢٦)، (٦٢٧)، (٦٢٨)، (٦٢٩)، (٦٣٠)، (٦٣١)، (٦٣٢)، (٦٣٣)، (٦٣٤)، (٦٣٥)، (٦٣٦)، (٦٣٧)، (٦٣٨)، (٦٣٩)، (٦٤٠)، (٦٤١)، (٦٤٢)، (٦٤٣)، (٦٤٤)، (٦٤٥)، (٦٤٦)، (٦٤٧)، (٦٤٨)، (٦٤٩)، (٦٥٠)، (٦٥١)، (٦٥٢)، (٦٥٣)، (٦٥٤)، (٦٥٥)، (٦٥٦)، (٦٥٧)، (٦٥٨)، (٦٥٩)، (٦٦٠)، (٦٦١)، (٦٦٢)، (٦٦٣)، (٦٦٤)، (٦٦٥)، (٦٦٦)، (٦٦٧)، (٦٦٨)، (٦٦٩)، (٦٧٠)، (٦٧١)، (٦٧٢)، (٦٧٣)، (٦٧٤)، (٦٧٥)، (٦٧٦)، (٦٧٧)، (٦٧٨)، (٦٧٩)، (٦٨٠)، (٦٨١)، (٦٨٢)، (٦٨٣)، (٦٨٤)، (٦٨٥)، (٦٨٦)، (٦٨٧)، (٦٨٨)، (٦٨٩)، (٦٩٠)، (٦٩١)، (٦٩٢)، (٦٩٣)، (٦٩٤)، (٦٩٥)، (٦٩٦)، (٦٩٧)، (٦٩٨)، (٦٩٩)، (٧٠٠)، (٧٠١)، (٧٠٢)، (٧٠٣)، (٧٠٤)، (٧٠٥)، (٧٠٦)، (٧٠٧)، (٧٠٨)، (٧٠٩)، (٧١٠)، (٧١١)، (٧١٢)، (٧١٣)، (٧١٤)، (٧١٥)، (٧١٦)، (٧١٧)، (٧١٨)، (٧١٩)، (٧٢٠)، (٧٢١)، (٧٢٢)، (٧٢٣)، (٧٢٤)، (٧٢٥)، (٧٢٦)، (٧٢٧)، (٧٢٨)، (٧٢٩)، (٧٣٠)، (٧٣١)، (٧٣٢)، (٧٣٣)، (٧٣٤)، (٧٣٥)، (٧٣٦)، (٧٣٧)، (٧٣٨)، (٧٣٩)، (٧٤٠)، (٧٤١)، (٧٤٢)، (٧٤٣)، (٧٤٤)، (٧٤٥)، (٧٤٦)، (٧٤٧)، (٧٤٨)، (٧٤٩)، (٧٥٠)، (٧٥١)، (٧٥٢)، (٧٥٣)، (٧٥٤)، (٧٥٥)، (٧٥٦)، (٧٥٧)، (٧٥٨)، (٧٥٩)، (٧٦٠)، (٧٦١)، (٧٦٢)، (٧٦٣)، (٧٦٤)، (٧٦٥)، (٧٦٦)، (٧٦٧)، (٧٦٨)، (٧٦٩)، (٧٧٠)، (٧٧١)، (٧٧٢)، (٧٧٣)، (٧٧٤)، (٧٧٥)، (٧٧٦)، (٧٧٧)، (٧٧٨)، (٧٧٩)، (٧٨٠)، (٧٨١)، (٧٨٢)، (٧٨٣)، (٧٨٤)، (٧٨٥)، (٧٨٦)، (٧٨٧)، (٧٨٨)، (٧٨٩)، (٧٩٠)، (٧٩١)، (٧٩٢)، (٧٩٣)، (٧٩٤)، (٧٩٥)، (٧٩٦)، (٧٩٧)، (٧٩٨)، (٧٩٩)، (٨٠٠)، (٨٠١)، (٨٠٢)، (٨٠٣)، (٨٠٤)، (٨٠٥)، (٨٠٦)، (٨٠٧)، (٨٠٨)، (٨٠٩)، (٨١٠)، (٨١١)، (٨١٢)، (٨١٣)، (٨١٤)، (٨١٥)، (٨١٦)، (٨١٧)، (٨١٨)، (٨١٩)، (٨٢٠)، (٨٢١)، (٨٢٢)، (٨٢٣)، (٨٢٤)، (٨٢٥)، (٨٢٦)، (٨٢٧)، (٨٢٨)، (٨٢٩)، (٨٣٠)، (٨٣١)، (٨٣٢)، (٨٣٣)، (٨٣٤)، (٨٣٥)، (٨٣٦)، (٨٣٧)، (٨٣٨)، (٨٣٩)، (٨٤٠)، (٨٤١)، (٨٤٢)، (٨٤٣)، (٨٤٤)، (٨٤٥)، (٨٤٦)، (٨٤٧)، (٨٤٨)، (٨٤٩)، (٨٥٠)، (٨٥١)، (٨٥٢)، (٨٥٣)، (٨٥٤)، (٨٥٥)، (٨٥٦)، (٨٥٧)، (٨٥٨)، (٨٥٩)، (٨٦٠)، (٨٦١)، (٨٦٢)، (٨٦٣)، (٨٦٤)، (٨٦٥)، (٨٦٦)، (٨٦٧)، (٨٦٨)، (٨٦٩)، (٨٧٠)، (٨٧١)، (٨٧٢)، (٨٧٣)، (٨٧٤)، (٨٧٥)، (٨٧٦)، (٨٧٧)، (٨٧٨)، (٨٧٩)، (٨٨٠)، (٨٨١)، (٨٨٢)، (٨٨٣)، (٨٨٤)، (٨٨٥)، (٨٨٦)، (٨٨٧)، (٨٨٨)، (٨٨٩)، (٨٩٠)، (٨٩١)، (٨٩٢)، (٨٩٣)، (٨٩٤)، (٨٩٥)، (٨٩٦)، (٨٩٧)، (٨٩٨)، (٨٩٩)، (٩٠٠)، (٩٠١)، (٩٠٢)، (٩٠٣)، (٩٠٤)، (٩٠٥)، (٩٠٦)، (٩٠٧)، (٩٠٨)، (٩٠٩)، (٩١٠)، (٩١١)، (٩١٢)، (٩١٣)، (٩١٤)، (٩١٥)، (٩١٦)، (٩١٧)، (٩١٨)، (٩١٩)، (٩٢٠)، (٩٢١)، (٩٢٢)، (٩٢٣)، (٩٢٤)، (٩٢٥)، (٩٢٦)، (٩٢٧)، (٩٢٨)، (٩٢٩)، (٩٣٠)، (٩٣١)، (٩٣٢)، (٩٣٣)، (٩٣٤)، (٩٣٥)، (٩٣٦)، (٩٣٧)، (٩٣٨)، (٩٣٩)، (٩٤٠)، (٩٤١)، (٩٤٢)، (٩٤٣)، (٩٤٤)، (٩٤٥)، (٩٤٦)، (٩٤٧)، (٩٤٨)، (٩٤٩)، (٩٥٠)، (٩٥١)، (٩٥٢)، (٩٥٣)، (٩٥٤)، (٩٥٥)، (٩٥٦)، (٩٥٧)، (٩٥٨)، (٩٥٩)، (٩٦٠)، (٩٦١)، (٩٦٢)، (٩٦٣)، (٩٦٤)، (٩٦٥)، (٩٦٦)، (٩٦٧)، (٩٦٨)، (٩٦٩)، (٩٧٠)، (٩٧١)، (٩٧٢)، (٩٧٣)، (٩٧٤)، (٩٧٥)، (٩٧٦)، (٩٧٧)، (٩٧٨)، (٩٧٩)، (٩٨٠)، (٩٨١)، (٩٨٢)، (٩٨٣)، (٩٨٤)، (٩٨٥)، (٩٨٦)، (٩٨٧)، (٩٨٨)، (٩٨٩)، (٩٩٠)، (٩٩١)، (٩٩٢)، (٩٩٣)، (٩٩٤)، (٩٩٥)، (٩٩٦)، (٩٩٧)، (٩٩٨)، (٩٩٩)، (١٠٠٠)، (١٠٠١)، (١٠٠٢)، (١٠٠٣)، (١٠٠٤)، (١٠٠٥)، (١٠٠٦)، (١٠٠٧)، (١٠٠٨)، (١٠٠٩)، (١٠١٠)، (١٠١١)، (١٠١٢)، (١٠١٣)، (١٠١٤)، (١٠١٥)، (١٠١٦)، (١٠١٧)، (١٠١٨)، (١٠١٩)، (١٠٢٠)، (١٠٢١)، (١٠٢٢)، (١٠٢٣)، (١٠٢٤)، (١٠٢٥)، (١٠٢٦)، (١٠٢٧)، (١٠٢٨)، (١٠٢٩)، (١٠٣٠)، (١٠٣١)، (١٠٣٢)، (١٠٣٣)، (١٠٣٤)، (١٠٣٥)، (١٠٣٦)، (١٠٣٧)، (١٠٣٨)، (١٠٣٩)، (١٠٤٠)، (١٠٤١)، (١٠٤٢)، (١٠٤٣)، (١٠٤٤)، (١٠٤٥)، (١٠٤٦)، (١٠٤٧)، (١٠٤٨)، (١٠٤٩)، (١٠٥٠)، (١٠٥١)، (١٠٥٢)، (١٠٥٣)، (١٠٥٤)، (١٠٥٥)، (١٠٥٦)، (١٠٥٧)، (١٠٥٨)، (١٠٥٩)، (١٠٦٠)، (١٠٦١)، (١٠٦٢)، (١٠٦٣)، (١٠٦٤)، (١٠٦٥)، (١٠٦٦)، (١٠٦٧)، (١٠٦٨)، (١٠٦٩)، (١٠٧٠)، (١٠٧١)، (١٠٧٢)، (١٠٧٣)، (١٠٧٤)، (١٠٧٥)، (١٠٧٦)، (١٠٧٧)، (١٠٧٨)، (١٠٧٩)، (١٠٨٠)، (١٠٨١)، (١٠٨٢)، (١٠٨٣)، (١٠٨٤)، (١٠٨٥)، (١٠٨٦)، (١٠٨٧)، (١٠٨٨)، (١٠٨٩)، (١٠٩٠)، (١٠٩١)، (١٠٩٢)، (١٠٩٣)، (١٠٩٤)، (١٠٩٥)، (١٠٩٦)، (١٠٩٧)، (١٠٩٨)، (١٠٩٩)، (١١٠٠)، (١١٠١)، (١١٠٢)، (١١٠٣)، (١١٠٤)، (١١٠٥)، (١١٠٦)، (١١٠٧)، (١١٠٨)، (١١٠٩)، (١١١٠)، (١١١١)، (١١١٢)، (١١١٣)، (١١١٤)، (١١١٥)، (١١١٦)، (١١١٧)، (١١١٨)، (١١١٩)، (١١٢٠)، (١١٢١)، (١١٢٢)، (١١٢٣)، (١١٢٤)، (١١٢٥)، (١١٢٦)، (١١٢٧)، (١١٢٨)، (١١٢٩)، (١١٣٠)، (١١٣١)، (١١٣٢)، (١١٣٣)، (١١٣٤)، (١١٣٥)، (١١٣٦)، (١١٣٧)، (١١٣٨)، (١١٣٩)، (١١٤٠)، (١١٤١)، (١١٤٢)، (١١٤٣)، (١١٤٤)، (١١٤٥)، (١١٤٦)، (١١٤٧)، (١١٤٨)، (١١٤٩)، (١١٥٠)، (١١٥١)، (١١٥٢)، (١١٥٣)، (١١٥٤)، (١١٥٥)، (١١٥٦)، (١١٥٧)، (١١٥٨)، (١١٥٩)، (١١٦٠)، (١١٦١)، (١١٦٢)، (١١٦٣)، (١١٦٤)، (١١٦٥)، (١١٦٦)، (١١٦٧)، (١١٦٨)، (١١٦٩)، (١١٧٠)، (١١٧١)، (١١٧٢)، (١١٧٣)، (١١٧٤)، (١١٧٥)، (١١٧٦)، (١١٧٧)، (١١٧٨)، (١١٧٩)، (١١٨٠)، (١١٨١)، (١١٨٢)، (١١٨٣)، (١١٨٤)، (١١٨٥)، (١١٨٦)، (١١٨٧)، (١١٨٨)، (١١٨٩)، (١١٩٠)، (١١٩١)، (١١٩٢)، (١١٩٣)، (١١٩٤)، (١١٩٥)، (١١٩٦)، (١١٩٧)، (١١٩٨)، (١١٩٩)، (١٢٠٠)، (١٢٠١)، (١٢٠٢)، (١٢٠٣)، (١٢٠٤)، (١٢٠٥)، (١٢٠٦)، (١٢٠٧)، (١٢٠٨)، (١٢٠٩)، (١٢١٠)، (١٢١١)، (١٢١٢)، (١٢١٣)، (١٢١٤)، (١٢١٥)، (١٢١٦)، (١٢١٧)، (١٢١٨)، (١٢١٩)، (١٢٢٠)، (١٢٢١)، (١٢٢٢)، (١٢٢٣)، (١٢٢٤)، (١٢٢٥)، (١٢٢٦)، (١٢٢٧)، (١٢٢٨)، (١٢٢٩)، (١٢٣٠)، (١٢٣١)، (١٢٣٢)، (١٢٣٣)، (١٢٣٤)، (١٢٣٥)، (١٢٣٦)، (١٢٣٧)، (١٢٣٨)، (١٢٣٩)، (١٢٤٠)، (١٢٤١)، (١٢٤٢)، (١٢٤٣)، (١٢٤٤)، (١٢٤٥)، (١٢٤٦)، (١٢٤٧)، (١٢٤٨)، (١٢٤٩)، (١٢٥٠)، (١٢٥١)، (١٢٥٢)، (١٢٥٣)، (١٢٥٤)، (١٢٥٥)، (١٢٥٦)، (١٢٥٧)، (١٢٥٨)، (١٢٥٩)، (١٢٦٠)، (١٢٦١)، (١٢٦٢)، (١٢٦٣)، (١٢٦٤)، (١٢٦٥)، (١٢٦٦)، (١٢٦٧)، (١٢٦٨)، (١٢٦٩)، (١٢٧٠)، (١٢٧١)، (١٢٧٢)، (١٢٧٣)، (١٢٧٤)، (١٢٧٥)، (١٢٧٦)، (١٢٧٧)، (١٢٧٨)، (١٢٧٩)، (١٢٨٠)، (١٢٨١)، (١٢٨٢)، (١٢٨٣)، (١٢٨٤)، (١٢٨٥)، (١٢٨٦)، (١٢٨٧)، (١٢٨٨)، (١٢٨٩)، (١٢٩٠)، (١٢٩١)، (١٢٩٢)، (١٢٩٣)، (١٢٩٤)، (١٢٩٥)، (١٢٩٦)، (١٢٩٧)، (١٢٩٨)، (١٢٩٩)، (١٣٠٠)، (١٣٠١)، (١٣٠٢)، (١٣٠٣)، (١٣٠٤)، (١٣٠٥)، (١٣٠٦)، (١٣٠٧)، (١٣٠٨)، (١٣٠٩)، (١٣١٠)، (١٣١١)، (١٣١٢)، (١٣١٣)، (١٣١٤)، (١٣١٥)، (١٣١٦)، (١٣١٧)، (١٣١٨)، (١٣١٩)، (١٣٢٠)، (١٣٢١)، (١٣٢٢)، (١٣٢٣)، (١٣٢٤)، (١٣٢٥)، (١٣٢٦)، (١٣٢٧)، (١٣٢٨)، (١٣٢٩)، (١٣٣٠)، (١٣٣١)، (١٣٣٢)، (١٣٣٣)، (١٣٣٤)، (١٣٣٥)، (١٣٣٦)، (١٣٣٧)، (١٣٣٨)، (١٣٣٩)، (١٣٤٠)، (١٣٤١)، (١٣٤٢)، (١٣٤٣)، (١٣٤٤)، (١٣٤٥)، (١٣٤٦)، (١٣٤٧)، (١٣٤٨)، (١٣٤٩)، (١٣٥٠)، (١٣٥١)، (١٣٥٢)، (١٣٥٣)، (١٣٥٤)، (١٣٥٥)، (١٣٥٦)، (١٣٥٧)، (١٣٥٨)، (١٣٥٩)، (١٣٦٠)، (١٣٦١)، (١٣٦٢)، (١٣٦٣)، (١٣٦٤)، (١٣٦٥)، (١٣٦٦)، (١٣٦٧)، (١٣٦٨)، (١٣٦٩)، (١٣٧٠)، (١٣٧١)، (١٣٧٢)، (١٣٧٣)، (١٣٧٤)، (١٣٧٥)، (١٣٧٦)، (١٣٧٧)، (١٣٧٨)، (١٣٧٩)، (١٣٨٠)، (١٣٨١)، (١٣٨٢)، (١٣٨٣)، (١٣٨٤)، (١٣٨٥)، (١٣٨٦)، (١٣٨٧)، (١٣٨٨)، (١٣٨٩)، (١٣٩٠)، (١٣٩١)، (١٣٩٢)، (١٣٩٣)، (١٣٩٤)، (١٣٩٥)، (١٣٩٦)، (١٣٩٧)، (١٣٩٨)، (١٣٩٩)، (١٤٠٠)، (١٤٠١)، (١٤٠٢)، (١٤٠٣)، (١٤٠٤)، (١٤٠٥)، (١٤٠٦)، (١٤٠٧)، (١٤٠٨)، (١٤٠٩)، (١٤١٠)، (١٤١١)، (١٤١٢)، (١٤١٣)، (١٤١٤)، (١٤١٥)، (١٤١٦)، (١٤١٧)، (١٤١٨)، (١٤١٩)، (١٤٢٠)، (١٤٢١)، (١٤٢٢)، (١٤٢٣)، (١٤٢٤)، (١٤٢٥)، (١٤٢٦)، (١٤٢٧)، (١٤٢٨)، (١٤٢٩)، (١٤٣٠)، (١٤٣١)، (١٤٣٢)، (١٤٣٣)، (١٤٣٤)، (١٤٣٥)، (١٤٣٦)، (١٤٣٧)، (١٤٣٨)، (١٤٣٩)، (١٤٤٠)، (١٤٤١)، (١٤٤٢)، (١٤٤٣)، (١٤٤٤)، (١٤٤٥)، (١٤٤٦)، (١٤٤٧)، (١٤٤٨)، (١٤٤٩)، (١٤٥٠)، (١٤٥١)، (١٤٥٢)، (١٤٥٣)، (١٤٥٤)، (١٤٥٥)، (١٤٥٦)، (١٤٥٧)، (١٤٥٨)، (١٤٥٩)، (١٤٦٠)، (١٤٦١)، (١٤٦٢)، (١

و بهمه رحلي قد صلت دانتة. از آن علامه و بمن سنيء من
د. ، حصون ديارا فيقول رجل اما اخذت منك عشرين ديناراً
فمن وجدته انسخه ذهب من الهايح ثلاثون ديناراً و ان لم يجده
ذهب سابع من السماع بعشرين ديناراً

و ما يذكّر وفي ذلك عيب آخر إن تلك الضالة أو أحد
من مذرور أم عصب أم ما حدث بها من الغيوة فبه اعظم
مخاطرة

مقصود من هذا محاطة و هذا قد أثير التمع والضرر (أي بعدد) بحر سيم أي
عصب (الرجل) حال كونه قد صلت دانتة لو أتى علامه و نحن الشيء من دنا
مذكر من العانة و لعلام (حصون دياراً مثلاً) فيقول رجل أريد أن
أخذه منك أي اشترى الذهب له لعلام (عشرين ديناراً) فاد شتة في السماع
الدار و جده أي اتصاله أو الأجر (السماع) المستوي (ذهب) سابع من السماع
ثلاثون ديناراً لأن قيمته كان حصون و هي السبع الذهبية ذهب من السماع
سابع ديناراً يعني كان المستوي أحد من ثلثات ثلاثين (ولو لم يجده المستوي
ذهب السماع) أي أحد (من السماع بعشرين ديناراً) فدار من السماع - الص

(أو مائة) وليس هذا اللفظ في مصر أصبح امصوية و الكلام لأن
محقق من سير (وفي ذلك) البيع المذکور (أيضاً عيب آخر) وهو (إ) بند
الضالة و لأمو من المثالي المذکورين (إذ وجدت) في الدجهر و كذا قوله
(به بدر) أي لم يثنى (أرادت) على عائده التي كانت عليه (أو) عند بيع رام
بضعت عصب (أم ما حدث بها) بعد الحب (من الغيوب) الأخرى به - له - فهو
بني لأن على قوما خمسين ديناراً لا (فهذا اعظم المخاطرة) فإن به مع بعد
سبب جهل الناس في السماع و هذا - أم هو موجود وحي في السماع
أو قد ماتت فإن ذلك ظم يق السماع

فإن حالك والأثر عند، أن من سخط طرفة وأثره اقترأ
 في بطون الإثبات من النساء والذوات لأنه لا يذرى ابتخر أم لا
 يخرج. وقد خرج ثم ينزل فيكون حسداً أم يبعثاً أم قائماً أم ناقصاً
 أم ذكراً أم أنثى. وذلك كقمة يمد وصلها كان غنى كماً. فقيمتها
 كذا. وإن كان على كذا، فقيمتها كماً

(قال المؤلف: والأثر عندما أن من المخطوطة والفرق) أيضاً (الفرق) (الرحم
 لما في بطون الإثبات) مفعول مضاف إليه (من النساء) أي الإماء بيان لما
 (والذوات) جمع دابة، وهي حكمها يعرف من الحيوان (لأنه لا يذرى) أي لا
 يمد (ليخرج) من البطن شيء (أم لا يخرج) من يكون ما هي أنظر مرض غير
 الخبيث (فإن خرج) فأيضاً (لم يمد أيكون) ذلك الخارج (حسداً أم يبعثاً)
 ربالحس والبيع تفاوت المعنى تفاوت وحشاً، لا سيما في النساء وأيضاً لم يمد
 (أم) يكون الخارج (تلقاً) أي نام استنعه (أم ناقصاً) وكذلك لم يمد (أم) يكون
 (ذكراً أم أنثى) وذلك (اختلاف المذكور) (كلمة بلفظ) (بمعنى) (أنه دليل
 للمفاضل في القيمة).

(إن كان) (الحلج) (على كذا) أي نام بفضة مثلاً (فقيمتها كذا) أي حانه
 مثلاً (ولم كان على) (مد) (كذا) أي نامر الخلفة مثلاً (فقيمتها كذا) أي عمرو
 مثلاً أو أهل به أيضاً، دون ما في بطون الأمر، إن كانت جارية دابة الخلفة
 حمله رانته فقيمتها مائة، إن أنكر، وإن كذب جارية ناقصة الحلقة. سابقته
 لأعضاء فقيمتها المستقرة. شبيهة، كبريه مخرجه فلا يكون قيمتها عشرين
 أيضاً

قال البيهقي^(١) والأصل في هذا معنى النبي ﷺ عن المقامس
 والملاصق، فإن جماعة من أصحاب المقامس ما في بطون الإثبات

(١) المصنف: (١٧/٥)

عن مائث^(١) ومن ذبث أبصاً، أشبراة حث^(٢) ثناباً بـسبيحه
حديث عزر^(٣) لأن الذي يخرج من حث ثناباً، هو السليحة.

المحس^(٤) وهو قول الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة يجوز إذا كان
أكثر مما في الزيتون والسمسم انتهى

عن المودودي^(٥) لا يجوز مع شيء من مال الرما بأصله الذي له منه،
كالمسسم بالشرج والزيتون بالزبد، وماثر الأدهان بأصولها والمصر بأصله
كمصير حب، والزئبق، وقصب السكر، لا يباع شيء منها بأصله، وإن كان
شافعي وابن المنذر، وقال أبو ثور يجوز، لأن الأصل محسب والسهم
محسب، وقال أبو حنيفة يجوز إذا علم يقناً أن ما في الأصل من الدهن
و مصير شيء من المعدود، وإن لم يعلم به جرم انتهى

باب مائث^(٦) ومن ظلك أبصاً أي في حكم القول السابق (أشبراء حب
البن) و ابن الموحدة شجر معروف يوجد في الأحجار والأخش وعندها كثير
البن يقال له في الهند بكس: ومزق معضهم مسهما (السليحة) غصع
أسير المهنه والحاء التمجيد، وهي ثمر النان (ظلك) البهيم (المر) لأن الذي
يخرج من حب البهيم هو السليحة) نصار يدرله الزيت بالزيتون، فإن عيسى
سبحه في عصارة حب النان وهو الزيت الذي يخرج منه عصع حب البهيم
بما يخرج منه، وإن لم يكن مطعوماً، ولا فيما يجري فيه الزيت، لما فيه من
عزر عند فلوهم. وإن كان لا يحرم المتاعل في السليحة وحب البهيم لأن
يجوز^(٧) مع الشيء ما يخرج منه، وإن كانا ما لا يحرم فيه المتاعل وهذا لا
يجوز به الكفاي بأنهم حراماً أو أحدهما حراماً، وإن كان بدلاً، كما في
المختار^(٨)

(١) الشافعي (١/١٦١)

(٢) كذا في الأصل والنصواب لا يجوز، ثم

(٣) (٥/٣٢)

قال مالك، في رجل باع شقة من دجج على أنه لا يقصد
على الشقة إلا ذلك بيع غير جدير وهو من التمهيد وهو
دبب أنه كانه استأجره بربح إن كان في ذلك التمهيد وهو
برأي جدي أو يقصد فلا شيء له وذهب عبارة باعلا به لا
يصح والمشيخ في هذا آخره بطلان ما عالج من ذلك وما كان
في ذلك سلمه من ضمان أو ربح فهو لا شيء عليه

من جسر واحد ولحظة الملوحة هذه وغير المعبودة حسبان، وقد روى صحيحه
أنه يدر في ذلك، والظاهر من مذهبه أنه ليس في ذلك ما يدر من قوله حسن
بمصر به قوله، وقد روى خبره، ياجي في التمهيد: انتهى

(قال مالك في رجل باع شقة من رجل) أي يبيع (على شرط) (أنه لا
يقصد على الشقة) أي يقصد مثلاً باع رطل من ذهب بدينار
رطل من ذهب بها ثمن، فما حصل من الربح فهو لك، وإذا وقع في ذلك
مفقد فهو على ليس عليك شيء (إلا ذلك بيع غير جدير وهو) له
بالشرط المذكور (من المخطئة) والفرق

(ويعتبر لك) أي ثوبه مع ما ذكر من الصورة (أنه) أي أنه (أكله
استأجره) أي عمراً (مربع) يحصل في التجارة (إلا كذا) أي واحد وحصل بربح
(في بيت السندع) أي بيع عمود الثوب (بثلث المال) أي بثلثين ديناراً، أو
باعتها (بثلثي) بأربعين ديناراً مثلاً (فلا شيء له) أي لا يدر (وذهب عبارة
رشد، في صرح مع عمر في بيع ثياب بطلان) إذا لم يحصل له شيء

من حكم في هذه الصورة ما ذكره بقوله (هذه) (الشرط) (لا يصح) ولا
سعر (وليس) أي ثمنه (في هذا) الذي عمل من بيع الثمن (الأخر) أي
أخره (مقدور) وفي نسخة مستدرة (ما عالج من ذلك) العمل أي أحد عمل
بذلك (أو كذا) أي حصل (في ذلك الشقة من ضمان أو ربح فهو
للبيع الأخر) أي لربح من صورة البيع (وعليه) أي على ربه من صورة

ويجوز على ذلك عقد بيعهما وذلك الذي عليه الأمر عندنا

(٣٥) باب الميراث والمنازعة

١٣٧٢/٧٦ - حَقَّقْنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ

حَبَابٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، أَنَّ ...

بَرَاءٌ مِنْ رِبْدٍ (وَالْجِسْمُ عَلَى ذَلِكَ) أَنِّي عَنِ مَرْثٍ وَضِعَ الْفَضْلَانِ (عَلَيْهِمَا بَيْعُهُمَا) بِنِ
عَدَّةٍ يَبِيعُ عَلَى نَفْسِهِمَا الْفَيْعَةَ سَوَاءً كَانَ فِي الْفَرْجِ لِاحِدٍ أَوْ لِمَنْضَعَيْنِ، وَمَا
وَعَدَ بِنِ الْوَضْعِ فِيهِ مَجْرَدٌ عَدَّةً يَطْعُ أَوْ لَوْ ذَلِكَ لَكَذِي عَلَيْهِ الْأَمْرُ عِنْدَنَا

وَحَسِبْتُ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْفَيْعَةِ نَهَى، فَقَالَ عَدَّةٌ فِي كِتَابِ بِنِ يَحْيَى
وَعَنِ الْأَعْرَجِ، وَوَجَّهَ لَهُ حَسْبُهُ مَا وَعَدَهُ عَلَى بَيْعِ سَلْعَةٍ غَيْرِهِ ذَلِكَ، وَأَنَّ بِنِ
رِبْدٍ نَفْسُهُ حَسْبُ مَا سَمِعَ مِنْ نَفْسِ الْفَيْعَةِ - فَخَصَّ بِنِ لِحَابِهَا، وَفِي عَمْرِ
بِنِ كَذَا، وَكَذَا لِرِبْدِهِ^(١)

وَالْحَاجِي^(٢) هُوَ لَا يَنْتَهِى بِهِ يَرِيدُ أَنْ يَنْعَضَ فِيهِ رِبْدٌ، لَا مَا
بَعْدَهُ مَدَامَ، وَهَذَا مَا مَالِكٌ فِي كِتَابِ بِنِ مَرْثٍ، ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَوَجَّهَ ذَلِكَ
أَنَّهُ عَدَّةٌ بِمَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ سَمْعِهِ، فَوَجَّهَ أَنَّهُ يَدْرِي مَا الْقَدَمُ فِيهِ يَدْرِي،
يَحْيَى.

(٣٥) الميراث والمنازعة

بِنِ ... بِنِ الْفَيْعَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِهِمْ سَمِعَهُ

١٣٧٢/٧٦ - (مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَابٍ) يَبِيعُ الْفَيْعَةَ بِمَدَامَةٍ

بَرَاءَةٍ وَعَنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ أَنَّ ...

(١) أصبح الميراث، (٣١٢/٣١)

(٢) الميراث، (٣١٢/٣١)

عن أبي هريرة ^١ - روى عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ^٢ : « لا يجمع بين رجلين
 في مجلس واحد » ^٣ . قالوا : يا رسول الله ! فماذا يصنع ؟
 قال : « لا يجمع بين رجلين في مجلس واحد » ^٤ .

قال مالك : « لا يجمع بين رجلين في مجلس واحد »
 لا يجمع بين رجلين في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين
 في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين في مجلس واحد
 في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين في مجلس واحد
 في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين في مجلس واحد
 في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين في مجلس واحد

عن أبي هريرة ^١ - روى عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ^٢ : « لا يجمع بين رجلين
 في مجلس واحد » ^٣ . قالوا : يا رسول الله ! فماذا يصنع ؟
 قال : « لا يجمع بين رجلين في مجلس واحد » ^٤ .

قال مالك : « لا يجمع بين رجلين في مجلس واحد »
 لا يجمع بين رجلين في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين
 في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين في مجلس واحد
 في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين في مجلس واحد
 في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين في مجلس واحد
 في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين في مجلس واحد
 في مجلس واحد ، ولا يجمع بين رجلين في مجلس واحد

عن أبي هريرة ^١ - روى عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ^٢ : « لا يجمع بين رجلين
 في مجلس واحد » ^٣ . قالوا : يا رسول الله ! فماذا يصنع ؟
 قال : « لا يجمع بين رجلين في مجلس واحد » ^٤ .

بأنها ، ولا يملك إلا يملكه ، والصابغة أن يسهل الرجل إلى الرجل غيره ، وبه
لا غير غيره ، ويكون بينهما من غير ظ ولا ثامن

بأنه قد ما سطر اختلاف الروايات في غيرهما ، واختلاف العلماء في
نفس الصلاة على ثلاث صور ، وهي أوجه لشافعية ، أصحها أن يأتي بثوب
مطوي أو في ظلمة ، فيلحسه المصنام ، فيقول له صاحب الثوب بعتك بكذا
بشرط أن يلزم لمسك مقام نظرك ، ولا خيار لك إذا نظرت ، وهذا موافق
بتفسيره في الحديث ، الثاني أن يجعله نفس اللبس بها بغير صيغة
رسم ، الثالث أن يجعله نفس شرطاً في قطع خيار للمجلس وغيره ، ولين
على ما قبلت كلها ما نزل

وما حد الأول عدم شرط رؤية المبيع ، واشترافه في الخيار ، وما حد
الثاني شرطه في الصيغة في عقد البيع ، مؤخذ منه بطلان بيع المعاوضة
مطلوعاً ، أكثر من أجاز المعاوضة قلده بالمعقوف أو مما حرر فيه حانه
بالمعاوضة ، وأما الصلاة وإضافة عند من يستعملهما ، فلا يحضرنه بذلك ،
فمن هذا يخرج بيع المعاوضة مع الصلاة وإضافة في بعض صور المعاوضة ،
فمن يبيع بيع المعاوضة أن يفتقر الثاني في بعض صور الصلاة وبسببه هذا
بمرتبة واحدة به بالمعاوضة ، وعلى هذا يحمل قول الرافعي إن الإضافة أسرو في
بيع الصلاة ، والصيغة الخلاف الذي في المعاوضة ، وما حد الثالث في خيار
المجلس ، وهذه الأقوال هي التي اقتصر عليها الفقهاء ، وخرج مما ذكرناه من
خرق الحديث وما قد على ذلك

وأما المتبذلة فاحتلوا بها أيضاً على ثلاثة أقوال ، وهي أوجه أثبتة ،
أصحها أن يجعله نفس التبدل بيمناً كما تقدم في الصلاة ، وهو الموافق
بتفسيره في الحديث المذكور ، والثاني أن يجعله التبدل بيمناً بغير صيغة ،
والثالث أن يجعله التبدل فاضماً لخياره ، واحتلوا في غير التبدل ، على هو

قال مالك، في ساج المنزوح في جراه أو الزب بمضى
لمنزح في عليه إله لا يجوز بينهما حتى ينسأ ويظن في في
جوانهما. وذلك أن يتحكما من بيع الحر، وهو من الملامه

عذ، مبيع كانت في الجاهلية، وهو أن يتروص الرجال على معة، في
يسروان لها لسا المشتري أو سدا عليه انينع أو صاع المشتري معها
حصاة لرم به، فالاول: بيع الملامه، والثاني: بيع الممانعة، والثالث: الغاء
لحر، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الملامه والممانعة، ولأن به مبيع
بمطرو، وفي الحاجة أية عملية الملك، أحضر ولا يلزم لا معة،
لأنه في معنى الممانعة لأنه معة أن حقوق الفاعل للمشتري أي ثور القلب
عنه الحر، فقد عتق، وأي سود لمسه ملكه فقد عتق، وأي سود حقه أبي
لمد اشتريه، انتهى

(قن مالك في الساج) بمعه، وحيم، الطليسان الأخضر، أو لاسرد
قاله السجد، وميل، هو ثوب صوف، كما في النحلي، (المنزوح في جراه)
بكر الحيم، ولا تصح أو تحبها فيه فيما حكاه عياض وغيره اليدود ورواه
(أو الثوب القطني) معه القفاف، تدب إلى القط بالكر، بصاري مصر
عنى غير عياس، وقد بكر القفاف في السنة على القناس (المنزوح في جراه) في
في ثوره وسه (إله لا يجوز بينهما) أي بيع الساج والمطني (حتى ينسأ) ساء
لمجهول من التثنية أي يحرجهما عن الوعاء وينسأ طيهما.

(ويظن) بباء المجهول على الأفراد في جميع البيع أي يروج البذر إلى
ما في أجوانهما) جميع صوف، أي ما لم يظهر حباله البطن المطوي مشبه
بحوى الحبوب (وذلك) أي وجه عدم الحرار (أو بينهما) في تلك الحبال
لمطوية من بيع القروا لأشياء حاله البطن (وهو من) قروح بيع الملامه،
لمهي عه.

قَالَ مَالِكٌ وَتَبِعَ لِأَعْدَالٍ عَلَى بَرْدِ مِجٍّ

قال الزرقاني^(١) جميع مدق، فإن عرف حوله وعرضه ونظر إلى شيء منه واشترى على ذلك جاز، فإن خالف كان له القيام كالبيع

وقال الساجي^(٢) وهذا على ما قال ابن الثوب المذبح في جوازه كالمسح وما أشبهه مما يصاد بخلاف أو حراب يكون فيه فلا يظهر شيء منه أو الثوب يغطي الذي خرج على طيه، وإن ظهر ظاهره، فإنه لا يجوز بيعهما بالصحة، قاله ابن الموزان عن مالك

وقال السوف^(٣) وهي بيع بعائب روايتان 'شهرهما' أو العائب الذي سم يوصف ولم تتقدم رؤيته لا يصح بيعه، وبهذا قال الشعبي، والنخعي، والشافعي، والأوزاعي، ومالك، وإسحاق، وهو أحد قوأي الشافعي، وهي رواية أخرى أنه صحيح، وهو متعب في حقه، ويقول ثاني لشافعي

وهل يشتر للمشتري خيار إمرئيه؟ على روايتين أشهرهما ثبوته، وهو قول أبي حنيفة، ولذا ثبت عند مالك بشرط رؤية ما هو مقصود بالبيع، كما خلت ثبوت وشهر الجارية ومحوها، فمن يبيع شيئاً مطوياً أو عيناً حاضرة لا يشاهد منها ما يحتفظ لنفسه لأخذه كان كبيع العائف، وإن حكما بالصحة فلهما مشيوي بخيار عند رؤية البيع في المسح والإمضاء، انتهى

(قال يحيى قال مالك ربيع لأعدال) جميع عدل بكسر اللام، وسكونها بذلك، أصله صفت الحمل على أحد شعبي الدابة، منه جمع لأعدال، والملاوة في ثبوته ندمي «أَتَوَلَّيْتُكُمْ مِنْهُمْ فَلَوْلَئِنْ تَرَيْتُمْ» لا ياء، ثم وسع إطلاقه على جميع التكبير (على البرص) بفتح الموحدة، وكسر الهمزة، وبكسرهما، قال

(١) شرح الزرقاني (٢١٦٣)

(٢) المحقق (٥/٤٤)

(٣) التميمي (٦/٤٦١)

صهبت ببيع الشاح في جروته. وثوب في طيه. وما أشبه ذلك
 فروا. يس. ذلك، الأمر المضمون به. ومعرفة ذلك في مفهوم النص
 وما مضى من عمل الماضي. وادع أن يراد من قوله
 التحريم والتجارة بينهم التي لا يرون بها بأساً. لأن بيع لأحد
 على سواها، على غير شرط، لا يرد به التحريم. ويشر بسمه
 جلالة

فأما ما في قوله معج الله، ومكر خاص عن الكرم عند رده
 ما، وما سماه برونه ككرب فيها ما في العدة، ما في ثباته فيها في باب
 مسئ (مخالف) في الحكم (البيع الشاح في حوايه وثوب في طيه) المذكورين
 في القول السابق (وما أشبه ذلك) أي أشبه التجارب والظن (فروا) أي
 خاصي وباعه ما متى من قوله الأمر المضمون والمعطوف عليه (يس)
 (ذلك) أي من مع أمثله وسر مع لأعدل (الأمر المضمون) أي العمل به
 على جوار ذلك هو هذا

(ومعرفة ذلك) عطف على الأمر المضمون وبذلك إشارة إلى قوله
 لأعدل (في مفهوم الناس) وليس يفتدى بهم (وما مضى) عطف على الأمر
 المضمون به أي يرد بينهما ما مضى (من عمل الماضي) أي عمل
 الماضي (وأنه) أي بيع الأعداء (الم يرون) أي لا يرون فيه (من بيع الناس
 بحالته) صفة البيع بينهم) راد في البيع المضروب بعد ذلك (وتجارة بينهم)
 و بعد عطف على النوع أي لم يرد من التحريم منهم (التي لا يرون بها
 بأساً)

و بعد على وجه آخر منسها إذا ما حوا مع الأعداء (و) ساج في
 الحواش المذكورة (لأن بيع الأعداء على غير مبيع) المذكور (على غير بشر)
 لأعداء (لا يرون به الحر) وانما حواطة (ويشبه الملامنة) لأن ملامنة فيها
 الحر

وقد عرفنا أن عروقه المرفوعة نحو سبع مئة - ثمة على من بيع بضعه،
غير لازم من وثاقه له، فخرج بالآل المداومة والمدايعة، ولا سيما في مخرج
بما في الإقانة وشوية وانتهى وادد بالغيب على المال بأنها بيع وبالاتفاق
احترج على الموضع والمداومة، أما مجرد اصطلاح في تسمية في اصطلاح
مجرد من تسمية أو أن لمصلحة بيع للمشتري، كما أن زيادة ربح لبيع،
بإطلاق من بعه على تسميته به، فصار ربح البيع بالثمن (بما به به، إذ هو
بمشتري به، مئة أخرى ببيع به - انتهى

وفي ذكر المحاولات "المراحة شرعاً ببيع ما منك من المروحة وهو
بيع به، أو بعه به، فله عليه، فله ما ثمة به، فله عليه ويعمل مائة -
بما به، بعه على مالك القيمة جاره، دال ابن حنبل قوله: "بما به من بعه أي
مروحة ببيع على ملك المشتري، أي بعه به، فهو بعه به، وهو بعه به، فهو
إليه، بعه به، ما كان اشتراؤه ببيع، فإنه ببيع على ثمة لا على بعه به، انتهى

قال ابن رشد: "أجمع جمهور العلماء على أن البيع عبثاً، سواء
بمروحة أو بغيره، هي أن يذكر المتاع للمشتري الشيء ببيع مشتري به
ببعضه، وببعضه عليه ربح ما للفقهاء أو القدر، واحتجوا من ذلك بعبث
في موصوفه، احتجوا بعبثه أن يثبت من أن ما، اسمه به، على
عنى بعبث به المروحة، مما ليس له أن يعبث من دال المال، الشيء أو
كذلك أنه لمشتري، فافهم أنه اشتراؤه بأكثر مما ذكر به، انتهى، وهو
بأكثر من به، انتهى في الساعة، ففكر احتجوا في عبث

ولكن الموقوف "هو البيع من أصله ورجح معلوم، وبعبثه بعبثه

١٣٧٣، ٢٧٧. حَقَّقْتُ فِي بَعْضِ مَا مَاتَتْ الْأُمَمُ أَنْتُمْ سَمِعْتُمْ عَلَيْهِ
جَدًّا فِي الْبُرِّ يَتَّبِعُهُ فَإِنْ كَانَ يَبْدُ ثُمَّ يَتَّبِعُهُ بِهِ يَتَّبِعُهُ أَحَدٌ فَيَسْمَعُهُ
مَرَّةً فَإِنَّهُ لَا يَنْتَظِرُ فِيهِ أَحَدٌ سَمَاعًا، وَلَا أُخْرَ الْقَتْلِ وَد
سَدَّ وَلَا ائْتَمَّ وَلَا سَدَّ

وَمِنْ الْأُمَمِ نِيْمُورَ اسْمُهُ وَهُوَ أَوَّلُ عَمْرٍو بَعْدَ نُوحٍ وَهُوَ عَشْرَةُ
عُمَدٍ حَاتِرٌ لَا يَخْلُفُ فِي مَسْجِدِهِ وَلَا يَخْلُفُ فِيهِ عِدَاؤُهُ كَمَا أَمَرَ. وَإِنْ كَانَ يَتَّبِعُ
بِرَأْسِهِ فِيهِ وَفِي مَاتَهُ، سَجَّ فِي كُلِّ عَشْرَةٍ وَهَمَّ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
دَوَّارٌ، جَدُّ كَرِهَهُ أَحَدٌ. وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
وَأَحْسَنُ وَهَكَذَا وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
أَتَمَّ مَحْفُورٌ حَالُ الْمَقْدُ، طَمَّ مَحْرُورٌ، وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ

١. عَصْرٌ فِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
وَالشَّاعِرُ وَأَصْحَابُ الرُّبُوعِ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
مَعْرُومٌ، مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
بَعْضُ كَرِهَهُ، وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
وَأَسَدٌ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ

١٣٧٣، ٢٧٧. (قَالَ مَالِكٌ) الْأَمْرُ بِمَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
يَقْدُمُ بِهِ يَتَّبِعُهُ فَيَسْمَعُهُ مَرَّةً، وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
بَعْضُ فِيهِ، أَيُّ فِي الشَّيْءِ دَأْبُهُ سَمَاعًا، وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
أَجَابَ وَالْمَشْرُوبِي (وَلَا أَحَدٌ لَطْفِي) فِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
وَالشَّيْءُ أَيُّ شَيْءٍ أَحْمَدُ، وَلَا لَطْفِي فِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ
أَتَمَّ سَمَاعُهُ

فِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ وَفِي مَاتَهُ

بِهِ لَا يُحْسَبُ لَهُ فِيهِ رَيْحٌ فَإِنْ دُفِنَ تُرْبًا، وَإِنْ الْكِرَاءُ يُحْسَبُ وَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ رَيْحٌ وَإِنْ لَمْ يَنْفُ تُرْبًا، فَالْمَيْعُ مَقْشُوحٌ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَتَرَاخَبَا عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَجُوزُ بَيْنَهُمَا

بعض النسخ مما سبب سببه الجندب من النسخ، والحكم فيه (أنه لا يحسب له فيه ريح) لعدم بيانه (إذ إن كانت البر) ما، بعد نباح مثلا أو نباح عنده (وإن الكراء يحسب) عليه (ولا يحسب عليه ريح) على الكراء (الذي لم ينفث البر) على يكون بائنا عند المشتري (فالبيع مفروح بينهما) يراد المشتري البر ويأخذ منه لا أن البيع يقول لا أبيع إلا بعد سبب من السمن والريح، والمشتري يقول لا أشتري رأس المال شيئا منه سبب (إلا أن يترأخبا) أي للنايح والمنايح (على شيء مما يجوز) التراسي عنه (بينهما) ولا يصح

قال الحاجي^(١) أما كراء البر في حصة فإنه يحسب في أصل التمتع، ولا يحسب فيه ريح إلا أن يعلم أن ريح من رده ١٥١٠ - ١٥٢٠ يريد أن حصل البر من ملك صاحبه إلى ملكه بعد ما يحسب في حصة ولا يجعل له حصة من الربح أيضا لأن الربح للغير أحد عشر، وهذا حكم هذه الترتيب في ذلك إلا أن يرى ذلك، فيكون على ما شرط، وذلك جاز

وهو له القصاراء وما أشبه ذلك، قال في التواضعه والقتل وانكماش والنظوية، وقيل غيره، والفرق فهو بغيره يبر يحسب له الربح، كما يحسب للبر، فيجعل ذلك على ثلاثة أسهم، قسم لا يحسب في رأس المال ربح، يقسم له من الربح، وقسم يحسب في رأس المال، لا يقسم له من الربح، وقسم يحسب في رأس المال، يقسم له من ربح

والفرق بينهما أن ما ليس به غير له هو على غريبي، وحرم لا يحسب سبب البر عالياً، وإنما حرم العدة^(٢) بعد لغيره ككراء سبب، وحرم

حور عاده المبتاع أن يشره معه ولا — مع عالة مأجرة كأجرة
سمسار، وهو أن يسخره على أن يباع له الثمن، وعلى أن يطوبه له ويشده،
لأن هذا مما حرم العادة أن يفعله التاجر بمفده، فلهو هو منه فاشل في بيع
أرض الباطن

فإن استأجر من يبوب عنه في ذلك لم يترجم المبتاع فذلك، كما لو بشر
بنفسه، فإراد أن يحسب في الثمن أجرة، وأما ما ليس له غير قائمه، وبكسر
أمر بخصم المصنع، وعادته أن لا يكون ذلك إلا مأجرة ككراء حمله ومفقه
لبن، فهذا يكتسب في الثمن، ولا حد له في الرجوع لأنه ليس له في البيع
عزل لثمنه، وأما ماله من قائمه في البيع كالمصنوع والصنع والشر، فهو
يحسب في الثمن، وله حظه من الربح لما كانت له من قائمه كتسب لثمن

وقد قال أبو محمد، فإن ذكر المبتاع بما يعلم أنه لا يشتريه إلا بواسطة
وسمسار، فثمة جاريه بذلك، فيحسب من رأس الثمن، ولا يحسب به
بيع، لأنه ليس له من قائمه، وأما كراء المأكل، فإن كان أكثر من يسكن
فهد، ربأوي إليها، فالثمن مع، ولا يحسب، وإن كان أكثر من يسكن به
بضع، ولو لا ذلك لم يبيع إليه، فإنه يحسب خبر ربح، انتهى

وقال ابن رشد، إذا ما تعد في الثمن بما لا تعد فلا حصر مذهب
بذلك من ذلك أن ما يوجب الثمن على المصلحة وأخذ على الثمن بنفسه بل أنه
لثمن، قسم بعد في أصل الثمن ويكون له حظه من الربح، وقسم بعد في
صل الثمن ولا حظه من الربح، وقسم لا تعد في أصل الثمن، ولا له حظه
من الربح

والأول فهو ما كان مؤثراً في أصل المصلحة كالنخيل، والثاني ما لا
يزيد في أصل المصلحة بما لا يمكن الانتفاع به بولاء معه كحبل الخبز من بلد

قَالَ صَالِحٌ، هِيَ الرَّجُلُ يَشْتَرِي لِمَا بَاعَ بِالنَّدْبِ أَوْ بِمَوَدٍّ
وَالضَّرَفِ يَوْمَ اثْنَيْ عَشَرَ دَرَاهِمَ يَدِيرُ فَيُدْخِلُ فِيهِ قَبِيضَةً فَرَامَةً
أَوْ بَيْعُهُ حَيْثُ

إِلَى بَدَلٍ، «الثَّالِثُ» مَا لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي عَيْنِ السَّلْعَةِ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُولَاهُ خِلَافَ
السَّلْعَةِ بِنَفْسِهِ، كَالْمَصْبُورِ وَالْمَعِي وَالشَّدِّ، وَدَلَّ عَلَى حَقِّهِ بِلِ احْتِلَالٍ عَلَى نَحْوِ
السَّلْعَةِ كُلِّ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ، وَدَلَّ أَوْ ثَوْرٌ، لَا تُجْعَلُ الْمَرَامَةُ إِلَّا عَالِيَةً، أَيْ
أَشْرَى بِهِ السَّلْعَةُ فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَصِلَ وَيُصْبِحَ سَعْدُهُ مِنْ وَقْعِهِ لِأَنَّهُ كَذِبٌ، فَانْتَهَى
مَحْتَجاً.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْمَحَارِجِ: بَيْعُ السَّجِّ بِسِ أَيْ الْمَالِ أَحَدِ انْتِصَارٍ،
وَالْمَصْبُورِ، وَحَمْلُ انْتِصَارٍ، وَحَرْفٌ، «عَرَفَ» - فَطَنَهُ كُلِّ مَا يَرِيدُ فِي
تَجَارِعِهِ أَوْ فِي مَعْنَى يَصْنَعُهُ، وَهَذَا بَعْضُ وَهْمِهِ عَدَدُهُ أَيْ بِالنَّدْبِ، وَيَقُولُ
قَامَ عَلَيَّ بَكْدَا، وَلَا يَفْقَهُونَ «شَتْرِيَةً» لِأَنَّهُ كَذِبٌ، قَالَ ابْنُ عَابِدٍ: مَوْلًى
وَصَاطِفَةً مِنَ الصَّبِغِ وَأَخُوهُ يَرِيدُ فِي عَيْنِ مَصْبُورٍ، وَاحْتِلَالٍ وَالسَّوْقُ يَرِيدُ فِي
سَعْدِهِ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ بِأَحَدِهِمْ فَهَذَا أَصْرُهَا بِرَأْسِ الْفِعْلِ.

وَأَمَّا مَا أَلْفِظَ بِهِ فِي عَيْنِ مَصْبُورٍ، لَا عَيْنَ فَيْتَةٍ، وَأَحَبُّ نَزْدٍ
دَعْلَةً فِي الْأَعْدَاءِ بِالْأَعْلَى، فَيَكُونُ فِي مَعْنَى رَأْدِهِ فِي النَّفْسَةِ، قَالَ فِي الْمَصْبُورِ
مَعْدُ ذِكْرُهُ الْقَصْدُ الْمَذْكُورُ، قَالَ فِي «الْإِبْرَاجِ» هَذَا الْمَعْنَى ظَاهِرٌ، وَكُنِيَ لَا
يَتِمَّنِي فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَاسْمُهُ يَصْعَدُ عَلَيْهِ عَادَةً اتِّجَارَتُهُ مَعْنَى يَحْمِلُ
الْمَوَاضِعَ كُلَّهَا، فَانْتَهَى.

«أَمَّا مَا لَكَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي لِمَا بَاعَ بِالنَّدْبِ أَوْ بِمَوَدٍّ» أَيْ النَّدْبِ
«وَالضَّرَفِ يَوْمَ اثْنَيْ عَشَرَ دَرَاهِمَ يَدِيرُ» أَيْ يَسْجَعُ «دِيرُهُمْ بِدِيرٍ» حِينَ يَقُولُهُ «الضَّرَفُ»
بِعَيْنِ الضَّرَفِ بِعَيْنِ كَيْ دِيرٍ بِعَيْنِهِ دَرَاهِمَ عِيْدِهِمْ بِهِ، أَيْ بِالنَّدْبِ (ظُلماً) أَوْ
«بَيْعُهُ» فِي هَذَا أَيْضاً «الْمَرَامَةُ» أَيْ الْمَالُ بِِ الْمَعْنَى عَنِ الثَّمَنِ (أَوْ بَيْعُهُ حَيْثُ

شتره مرسعه على مسرف ذلك الميزم الذي باعه فيه فإنه إن كان
ببعض بدوهم وببعض بدناهم أو اشاعة بدناهم، وببعض بدوهم
وكان مبيع لم يفت فاشتباه بالمعيار إن شاء أحدهم وإن شاء
بركه فإن غاب المبيع، كان للمشتري بالشر الذي اشاعه به مبيع
ويجوز أن يبيع الترخ على ما اشتراه به على ما ربحه المبيع

اشترى به) أي لم يشتد الذي اشتراه فيه (مصلحة على مسرف ذلك اليوم الذي
باعه فيه) وقد اختلف مسرف يوم الشراء ويوم البيع، مثلا يكون مسرف ذلك
اليوم و مسرف هذا اليوم الآخر كل دينار عشرين دينارا

(المادة) في المشتري (أي كافي اشاعة بمواهم وببعض بطاير (أو) بالحكم مثلا
(اشاعة بدناهم، وببعض بمواهم، وكان المبيع) كذا في الهندية، وفي المصرية
المبيع (لم يفت) أي المبيع كان موجود عند المشتري بأول شهر الذي يبيع
المراد (المبيع بالمعيار إن شاء أحدهم) بالشر الذي يبيع به (أو) شاء بركة
لاختلافه المرفوع. وليس للمبيع أن يفرق بابه

وإن كان المبيع يبيع في باب المبيع من عند المشتري بالبيع أو بالبيع
(كان) المبيع (المشتري بالشر) الأول (الذي اشاعه به المبيع، ويحجب، أي بركه
(البائع المبيع، المبيع، كذا في النسخ المصرية، فكون الفعل ب، لفاعلا،
و ببيع دعد، والمبيع منصوب، وفي النسخ المصرية بحسب البائع، فيكون
الفعل ب، بمفعول، وتخرج ب الفعل (على ما) أي (الشر الذي) (اشترى به)
المبيع (على) وفي (ما ربحه المبيع) وهو المبيع الذي يفرق عند
مسرف

قال الأباجي "في الذي يشتري لمبيع بالذهب هذا الميزال بحسب
. حيسر أحدهما أو يسري بذهب ويبيع بذهب، وقد اختلف المصنف في

وَقَدْ بَلَغَ الْمِيزَانُ وَالْمِيزَانُ فِيهِ لَا يَصِحُّ حَبَّةُ التَّمْرِ مَرَّةً، وَلَا يَصِحُّ لِيْسَ سِدْرٍ
وَالْقَلْبِي مَا يَصِحُّ عَدَالُ يَصَاحُ سَعْدٌ، وَصَحَّ حَبَّةُ أَوْ عَدَالُ فِيهِ لَمْ يَصِحَّ
الْقَلْبِي حَبَّةً عِنْدَهُ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَصِحَّ حَبَّةً، حَتَّى تُكْتَبَ مَوْءٌ تَعْبِيرُ الصَّرْفِ
أَوْ لَمْ يَتَعَبَّرَ لَاهُمَا جَسَادٌ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَ مِنْ هُمَا

فَإِنْ رَفَعَ ذَلِكَ مَصْنَعٌ بِالْخِيَارِ يَنْتَهِى، وَالْأَمْرُ وَالْأَمْرُ مَا لَمْ يَكُنْ، وَلَيْسَ الْقَدَمُ
أَنْ يَكُونَ إِذَا هِيَ مَقْدُودَةٌ، لَا أَنْ يَكُونَ لَمْ يَكُنْ أَمْرٌ، يَكُونُ عِنْدَهُ، وَيَكُونُ أَمْرٌ
عِنْدَهُ، لَكِنَّهُ يَكُونُ عِنْدَهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ، أَوْ أَمْرٌ عِنْدَهُ مَا يَكُونُ عِنْدَهُ

وَأِنْ كَانَتْ لَمَّا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ فِيهَا تَعْبِيرٌ، وَمِنْ أَمْرِ أَمْرٍ
بِهِ، وَفَدَّ قَدْ فِي كِتَابِ الْمَوَارِثِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرٌ عِنْدَهُ، وَلَمْ
يَكُنْ مَالٌ فِي هَذَا عِنْدَهُ، كَمَا فَعَلَ فِي مَسْأَلَةِ الرِّبَا فِي التَّمْرِ، وَحَقَّقَ
الْأَسْوَدُ فِي مِثْلِ هَذَا قَوْلَهُ، وَفَدَّ قَدْ، هَذَا هَذَا، فِي الْمَسْأَلَةِ، وَفَدَّ قَدْ
الْمِيزَانُ عَلَى مَا هُوَ عِنْدَ الْعَصْرِ، وَهِيَ

وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ حَبَّةَ التَّمْرِ، مَقْدُودَةٌ بِالصَّرْفِ، وَفَدَّ قَدْ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، وَفَدَّ
فِي الْمَسْأَلَةِ، أَوْ قَالَ، مَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ
وَالْمِيزَانُ فَالْأَمْرُ شَرٌّ، سَعْدٌ بِمَا يَصِحُّ بِالصَّرْفِ، وَمِنْ أَمْرِ أَمْرٍ عِنْدَهُ
أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، مَا يَكُونُ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ
أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، وَفَدَّ قَدْ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ
أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، وَفَدَّ قَدْ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ

وَعِنْدَ الْمَالِ حَبَّةُ التَّمْرِ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ
فِي حَقِّهِ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ، أَوْ قَالَ، أَمْرٌ عِنْدَهُ

(١) إِبْرَاهِيمُ، لِمَنْعِهِ، (٢) ٢

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، ٣٦، ١٩٤

ولا يكون له أكثر من ذلك وذلك شاة دينار وعشرة دراهم
أحب ضرب له ارتج على السنين إلا أن يكون شيء يلمت ببعته
من الشئ على من القيمة، فخير في الذي سمع ببعته شيء ربح
منه ورجعه وذلك بعة وينشون ديناراً

وهو يوم بعد البيع مع المشتري (فلا يكون له أكثر من ذلك، وذلك) أي شيء
الشيء (أو أول يوم، وهو مائة دينار وعشرة مثاقيل) إذا كان مائة مثاقيل
منه (وإن أحب) الساع (ضرب له الرخ على السنين) وهو الذي جاءه العلم
بشئها فابتع منه (إلا أن يكون الذي يلمت ببعته من الشئ) بيان لموصول يعني
بأنه يكون شيئاً (أقل من القيمة) فحسب (فخير في الذي يلمت ببعته وفي
رأسي ماله ورجعه، وذلك) أي رأسي ماله ورجعه (سعة وسون ديناراً) لأن قيمته
لحمض لشعر، ورجح الكلى عشرة ديناراً

وذكر المسألة في "المقدمة" ما أوضح من ذلك، فعدت أقارب من
الشيء مائة مثاقيل أو لم أنقصها، ثم أظلمت على الساع أنه ربح
أو كذب لي عاد سائل إن كان لم يظلمها للمشتري كان ما أحب شيء
أضرب بجميع الشئ، وإن شاء مرقهاه وليس ربحه وحله والشئ حسم عليه
به مائة بعد لم سم به، وإن كانت السلعة قوت، فرب كانت قيمتها أقل من
رأسي المال، ورجح لم يظلم من ظلام، وإن كانت قيمتها أكثر مما أظلمها به
لمتاع ورجعه لم يرد حتى ذلك لأنه قد ربحي منك ولا شيء

(قال المصنف) إن كذب الساع أي إذا في إحداه كان يظلم به شئ
بجميعه، وإن كان المشتري ما ربحي، سواء كان أجد به بالربح أو حسم
سواء المشتري إن حقه الفائد الزائدة المكشوف به ورجعه، فإن لم يظلم به يوم

(١) المدة في الكبر ٤٠٠ (٤١٠ - ٤٢٠)

(٢) المشرح الكبير ٤١٠ / ٤١٦

المشوي، وتُخبر في التماسك، ربحي التماسك بجميع ما يقع من
النسب، والرشد بأن يحدد من الألف بغير العشر، فلا يلزمه، وبما
الحيل من التماسك والمزج، هذا على فهم السلف

وقد ظلت تسعة وعشرين بحو، وفي الممر يدرج المشوي الأهل من
المزج، وفيه من الألف، ومن الألف بغير العشر، ولا يصححه بريح عبيط، وفي
الكلمة، تُخبر المشوي من دوح خمس الأصابع وربعه أو خمسها، ثم ترد على
تكرار وربعه، فإن رادب خبر بين دوح لصحيح وربعه أو انكسار وربعه
منه يردده من المشوي.

وهذا أيضا انشأ به يوم ربحه مشوي ممدود وجوده في صحيح و
يكتم فقد موجود مقصود فقد، من برسم على سلمه أكثر من ثمان، وبمع
بالد، الألف، ليوهب المشوي، بعد على خمسة، فيفتح الحسم لإيهام
خير، ويظهر المد، في ما قاله أو ثوبه لا هم له كاتبة، أي

وهذه كلام من غير، من حيث المشوي، وظاهر المقصود، أن
الحال للوائح، وذكر المشوي خلافه، ماله في أن الحيل مشوي
أو اللوائح انتهى

وهذا من شدة^(١) اختصاره، ليس أربع سبعة مراعاة على ثمن ذكره، ثم
ظهر بعد ذلك إما بإملوه، ومنه، في الشعر كان أفع، وانسلة خامسة، فله
ماتن، جماعه، التمشين بالبحر، إما من بأخذ، المثلث، الذي صح أو يربط إذا سم
بمر، أربع إحدى مائتي، في صح، وإن برمه، وفي أي حيلة، ودر
من المشوي بالبحر على الألف، ولا من له لأحد بالشم الذي إن المر
الأنح برمه، وقال الثوري، ليس به شيء، أحمد وحده، من بقي له لا رما

(١) جليل السلف، ٢٧٥/٢٧٥

لهما بعد حفظ تأريخه، وعن الشافعي أقولان: القول بالخيار مطلقاً، وقول
بالدوم بعد الحفظ.

وهان سرقي^١ هي باع ثوباً برأس مائة درهم عشرة، ثم علم بيته، و
لم يزل رأس مائة مسجوداً، فاليوم صحيح، لأنه شهادة هي النفس، فممن يبيع
صحة بعد كماله، وبمسري ترحوخ على الفسح بما راد في رأس مائة،
وهو عا، وهاهنا من طريق وهو درهم، فهي على المشري صحة وحسن
درهماً، وبها، فان الثوري وير أي نفس، وهو أحد قولي للشافعي ود، أو
صحة وهو مخبر بين الواحد بكل النفس أو تركها فبالأعلى المعبد، انتهى

وفي رواية المختارة^٢ إن ظهر حياته في مراحته يهر أو يرف، و
يكون عن الفسح، أخذه المشري بكل الثمن، وذه ثوبان اترعاء، وله الحق
في سركه بقدر الحذاء، قال ابن عاصم: أي إن ظهر حياته بالبيع بأد ضيم إلى
نفسه لا يجوز فيه، أو أحمره به اشتراه عشرة، وسن أنه اشتراه بتسعة
حمده يكن ثمة رلاً بعد هتة، بحالات التولية، وهذا عتده، ودن هو يوسف
بخط بيته، ودل محمد" يحير بيها، انتهى

وفي التذاع^٣ هذا إذا كان المبيع عند ظهور الحياة بمحل مبيع،
وإن اد، به يكن به هلك أو حدث به ما يمنع المصح هل عشرة، ولمنه جمع
شمس، لأنه إذا لم يكن بمحل المصح لم يكن هي ثوبت الحيار فائدة، فبسطه،
كما في حذر مسرط وحيار الرزقة، انتهى

١ - الحسني (١٦٦/١)

٢ - المختار (١٥٦/٢٧٦)

٣ - مبدع المصالح (١٢٠/١٢٠)

در دبی^۱ و آن ناحیه^۲ کتا وقع فی «الموطأ» وروایه علی فی «المسند»
عمر بن الخطاب و لا معنی له إلا أن يكون بمعنى «نه یعدت للمباح» - لا
یلقه سب، من السلف ان کتب فاشبهه فاشتری و قد أهدى من سب له لربح
علی بن ابی طالب و غیره، و ان فاشبهه، إلا أن يكون فی من الشانه و یجوز
بمعنی، او يكون کثر من دینه و غیره و یجوز «فلا یرد علی دین» نهی

فان امر رسول^۳ و انه قد ربح المرحله و یجوز «ثم آدم به» -
سب کثر مع ذکره، و انه قد ربح فی ذلك و هی فاشبهه، فقال «لشاه» لا
سب به لانه کتبها، قال «لک» بفتح میما، و یجوز «لشاه» علی سب
اسم، و هذا بعد لانه یجوز آخر، انتهى

و ان سب فی ان آخر من سب فی رأسه کان علی ابی طالب و ده
او عطفه، و عطف به، و نه ان یجوز ان وقت ما سبها لم یعلم به سب
یاخر، و ان سب فی «حمله» ان ایضا فی «تجارت» و سب به
سب و ربح عسبه، مع عاده فاشبهه، رأس مدلی به عاده، و
یجوز فوزه فی عطفه إلا سببه تشهد فی رأسه فاشبهه عاده، و سب به
سب من سب و سب فی و روی امر طالب من احمد فلا یجوز ان سب
بافندی قبل فوزه و نه لم یکن صدوقا حار سب

و عن احمد وروایه قاله، انه لا یقبل قول السابح و ان نوم بینه سب
بشبهه السببی، و هو قول الشوق و اشبهه، لانه امر بالسب، و یجوز به

۱ - سب، و سب، (۳۶) -

۲ - سب، و سب، (۳۶) -

۳ - سب، و سب، (۳۶) -

۴ - سب، و سب، (۳۶) -

(٣٧) باب البيع على البرماج

"نعم، فلا يفسد حرجه ولا ينشأ لإقراره بكسبه، ولو لم يحرمني الله أن يبعه صحيحاً، فإنه لو راعها بعدا شمس عدسا بان شمساً عليه أكثر برمه البيع بما عقد معه: لأنه محصر شكاً حاصلاً بالعدل، فلمدة كمشترى يصبح عدلاً معه، وإلّا كان البيع بمرمه به منم فاقضى عليه، لرمته اليأس، فإن مكل يقضي عليه، وإن حلف غير مشترى بين يديه بأخص وإن يده حتى يخطأ به، ويخطئ من الفرج، وليس دمج الله"

ويجوز له إذا بيع بماله وبيع عشرون لله أنه يخطأ بمشركه لا يلزمه كونه عشرة من الفرج، لأن جامع وصفي ببيع عشرة في هذا البيع، فلا يكره له أن يبيع بماله ويشتري منه إذا لم يمس ماله لا يفسد الفرج من عشرة، لأن البيع لم يفسد إلا ببيع عشرة، فمما كان له في كل عشرة يوهده، أو قال: إذا كان له لرمته خطا العشرة من الفرج في الخطأ والمراعاة على الناس في التسوية، انتهى

(٣٧) باب البيع على البرماج

عندم مرمها أنه يفتح موعده وكسر سببه ويكسرهما معرث مرمها بالمقارن به معه الورقة المكتوب فيها ما على العذب، والمعروف الآ، في اصطلاح جند الهند، بقوله: "يكره موعده - ووجه"

وقال اندربر: "هو موعده الموعود، وهو موعده الموعود فيه" وصفه ما في جند من كتاب المبيعة: "في مكن منك بقصه للصورة، قال نسوتي: لما في مكن جند من قمرج والمبيعة على مبيع من ثلوثه ومئة منه إن لم يرمه الميراث فاحسب القصه مقدم أمزجة" انتهى

١٠ - المدبر جاء مع شراة مضمناً عليه على اوصاف ذلك في
 بـ ومع ذلك قد علو الفقه في ذلك خير الشرين انتهى

١١ - مدبر ١١ - في مع العباد و يند انصرفت الى عا - يعني
 رحمت - مع ذرية لا يشق معه دنيها في المني والاعني -
 لا في دالت ، سبحانه ، وهو مدبر في شاعري في دالت -
 بعد - ومع مدبر اى صفة ، والقول الثاني مند في دهل للمستتر
 ذرية انبرها بوجه ، وهو قول اى صفة

١٢ - وهذا المصحح للمفسر ١٢ - وذكره من صلاته ما يتبع في صفة
 رسم مصحح في ظاهر المدبر وهو قول اكثر أهل العلم ، ومن احسن
 صفة من روى في صفة لا يحصل في مدبر المصحح في د
 لا في صفة

١٣ - مع المصحح في كالمصحح ولا علم انه لا يتبع في مدبر
 صفة في مدبر المصحح في الطاعة اى يحلف بها المني طاعة -
 في دالت - كمي في المصحح ، وما لا يصح في دالت -
 مدبر - لا في دالت - وهذا في دالت -
 مدبر في المصحح ، وهذا في دالت -
 مدبر في دالت - وهذا في دالت -
 مدبر في دالت - وهذا في دالت -
 مدبر في دالت - وهذا في دالت -

١٤ - مع المصحح في دالت - وهذا في دالت -

٧٨/١٣٧٤ - قَالَ فَابْتَئِ الْأَمْرَ عِنْدَنَا فِي الْقَوْمِ بِشَرْطٍ
تُسَمِّعُهُ أَتَرَأَى أَوْ الرَّقِيقَ فَيُسَمِّعُ بِهِ الرَّجُلَ يَقُولُ يُوَجِّلُ بِهِتَهُمْ. النَّبِيُّ
لَيْدِي أَتَشْرِيْت مِنْ فَلَانٍ قَدْ بَدَعْتَنِي صَفْتَهُ وَامْرَأَةً أَهْلُكَ أَنْ أَزْنَحَتْ
مِنْ بَيْتِكَ كَذَا وَكَذَا؟ يَقُولُونَ نَعَمْ فَيَرْبِخُهُ وَيَكُونُ شَرِيكَاً لِقَوْمٍ
مَكَامَةً فَإِذَا بَقِيَ إِلَيْهِ رَأَاهُ فَيُبْحَثُ

لأنه مع موصوفه فلم يكن يحذف فيه الصيغة التي تجمع الأحوال كالاسم،
وقوله به يسمى بيع غير الرقيق لا يحدد صفة، فإن كانت فيهما أن
بشيء من يبيع شوب العبد، ولا يحد في غير غيره، فاما إن وحده بخلاف
الصفة فيه العبارة، ويسمى غير المتعلق في نفسه، لأنه واحد الموصوف
بخلاف الصفة، فلم يفرقه كالاسم، بهي

٧٨/١٣٧٤ - (قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرَ عِنْدَنَا فِي الْقَوْمِ بِشَرْطٍ تَسْمَعُهُ
بِقَوْلِهِ (النَّبِيُّ أَوْ الرَّقِيقَ) أَوْ فِيمَا (يُسَمِّعُ بِهِ) أَيْ بَيْدِ الْبَيْعِ (لِلرَّجُلِ) الْآخِرِ
(يَقُولُ لِرَجُلٍ سَهْمٍ) أَيِ مِنْ حُسْبِيٍّ أَلَيْسَ لَيْدِي سَهْمِيَّةً) تَصِيغُهُ تَحْصَانٌ (مِنْ
فَلَانٍ قَدْ بَدَعْتَنِي صَفْتَهُ وَامْرَأَةً) أَيِ حَارَّةٍ أَوْ حُرٍّ فِيهِ أَحْصَانٌ وَلَا يَدْرُ
تَحْصِلُ مِنْهُ (بَدَعْتُكَ الصَّفَةَ) وَأَنْ أَرَى لِعَبْدٍ عَنِ هَذِهِ الثَّقَلِ لَمْ يَصْحَ، لِأَنَّ
الْبَيْعَ أَنْ يَدْعِيَ مِنَ الصَّفَةِ ذَا عِلَّةٍ مِنَ الشَّاعِ مَا شَاءَ، وَلَمْ يَصْحَ سَهْمِيَّةً عَلَى
صِفَةِ مَعْبُودَةٍ فَلَمْ يَحْرُ ذَلِكَ، نَهَى (أَهْلُكَ) رَجُلٌ مِنْ (أَهْلِكَ) أَيِ أَهْلِكَ
وَبَيْدِ (فِي تَصْيِغِكَ كَذَا وَكَذَا) نَسْبَةٍ بِعَيْنِ سَمَاءَ (يَقُولُ) تَنْشِيرِي الْأَوَّلَ
(نَعَمْ) تَنْشِيرُهُ أَيِ بَعْثِي سَهْمِيَّةً سَهْمِيَّةً لِأَوَّلِ الرِّجْلِ لَيْدِي سَهْمِيَّةً (وَيَكُونُ
شَرِيكَاً لِلْقَوْمِ) التَّحْصِينِ (مَكَامَةً) أَيِ مَكَارٍ تَنْشِيرِي الْأَوَّلَ الْمَنْحَاحِ حَصْبِ
وَدَلَالَةٍ عَلَى تَحْصِينِ

(فَإِذَا بَقِيَ إِلَيْهِ) أَيِ بَقِيَ مَا فِي لَيْدِي سَهْمِيَّةً (رَأَاهُ فَيُبْحَثُ) وَهُوَ يَرَى عَهْدَ

راضعاً.

قال مالك: **فَلَيْكَ لَابِمٌ وَلَا حِيَارٌ لَهُ بِهِ** إِنْ كَانَ ابْنًا عُلَى
بِرَّهِمْ وَهَبَهُ مَمْلُوكٌ

(واستلزام) أي: عندنا (قال مالك) في الصورة المذكورة (ذلك) بيع (الابن) له (أو) تارة عن النصف المذكورة (ولا حيار له) أي: للشئري (فيه) إذا كان أئامه على برناج وصحة معلومة، مذكورة في رناج.

قال الشافعي: ^١ قوله في بدل المائة: **أَعْرَضْتُ عَنْهُ**، ومعه والله أعلم. أن ابنه غير عيب عنه بعد، يشتر على السيد، عالياً الفرحه إليهم، ولو كانوا من صيرين به يحر لهم ذلك، لأن النظر إليهم ممكن لا مشقة فيه، فلا يوجب فيه، أو يوجب، وهذا يوجب، إذا كان يوجب من النظر إليها مع من معه، أو عيب طرأ، مثلاً، لمحق فيه مائة، ويؤدي إلى بيع بضاعة الثوب ومعه، أي زهد في نفسه.

وما أتينا فيجوز ذلك فيه عن وجهين: أحدهما: أن تذكر عالة وأما في يكون حصرية متلود في عذالها بحيث يشتر في حيا مع ما يوجب في ذلك في كل سنة، ويؤيد رؤيته من الاستدال له، **إِنْ كَانَ كَتَبَ** من حسبه، ولا في الوجهين من تقدم رؤيته به، وهذا، ودوي به، ذلك هو عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوفه، أصبح عن ذلك الشافعي في حله، فوجب، ولو لا يجوز بيع عيب غير مربة، وروي ذلك عن من عدى، **إِنْ عَمِرَ**

وإذا ثبت ذلك، قلنا من أنه يجوز بيع الأصحاب إعتاقه على النصف، فإن بيع (أو) من لهم به، وإن استعملوه إذا مسحوا الناع، خلافاً لأبي حنيفة، في قوله: **مَسَّحَ أَحَدُهُمْ**، وإن وجد الناع عن تلك النصف.

قَالَ مَالِكٌ، فِي اسْرَجَلٍ يَضُمُّ لَهُ أَصْنَافٌ مِنَ الْبَرِّ. وَيَحْضُرُهُ
السُّوَامُ وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ بَرْنَامِجَهُ. وَيَقُولُ فِي كُلِّ هَذِي كَذَا وَكَذَا بِلُحْنَةٍ
بَصِيرَةٍ، وَكَذَا وَكَذَا رِطْقَةً سَابِرِيَّةً. دَرَعُهَا كَذَا وَكَذَا وَيُسَمِّي لَهُمْ أَصْنَافًا
مِنَ الْبَرِّ بِأَجْنَاسِهِ. وَيَقُولُ، اسْتَمْرُوا مِنِّي عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ. فَيَسْتَمْرُونَ
الْأَعْدَالَ عَلَى مَا وَصَفَ لَهُمْ ثُمَّ يَفْتَحُونَهَا فَيَسْتَمْعُونَهَا وَيَقْلَمُونَ

وتؤكد - فلما نظروا إليه رآوه قيساً، يريد أنهم رأوه مع موافقة البرنامج من
أصبح ما تقع عليه تلك الصفات التي تليها البرنامج، لأن الصفات قد تنفق،
ويكون بعضها أصل من بعض، ومثل هذا يجري المعنى فقد يرى المتابع فيحسن
عنده ثم يراه مرة أخرى فيضح عبده، ولا يثبت ديد للفتاح خياراً، انتهى^(١).

(قال مالك، في الرجل يلقم) يلقم لسان (به أصناف) مختلفة (من البر
ويحضره السوام) جمع سائم (ويقرا عليهم برنامجه) ويقولوا مثلاً (في كل علة)
عبر منهم مبتدأ (كذا وكذا ملحلة) كسر سيم لسكون لام ملاءة يلقم بها
(بصيرة) ينتج الياء وكسرها نسبة إلى البصرة البعد المعروف وهذه صفتها (وكذا
وكذا رقيقة) يلقم الرأه وسكون النحبة وفتح الطاء المبهمة كل صلاة ليست
بمنه أي قلنصر، والجمع رباط مثل كلبه وكلاب ربطة كتمرة وممر، وقد
يسمى كل ثوب رقيق (سابرة) - سبي مهله فالف معرحة معترحة موع
رقيق من الثياب، قيل إنه سبه إلى سابرة ثوبه من كور فارس، (فروعها) أي
مفادها بالفروع (كذا وكذا) درعاً

(ويسمى لهم) أي للمسلم (أصنافاً) أصناف (من البر بأجناسه) وجمادات
(ويقول استمروا مني على هذه الصفة) سبي ذكرتها، ولا بد من كون السبيج
مربوطة كما سباني (فيسترون) أي السوام ساء (الأعدال على) وقد (ما وصف
لهم) الباشق لقم يفتحونها) أب الأعدال (يفتلقونها) أي يستكثرون ثمنها
(ويسترون) على شرائهم.

فان من ذلك ما ثبت لأثره في هذا الكتاب من موافقة لغيره مع ما في
الطهارة عليه

فان من ذلك وهذا لأثره في هذا الكتاب من موافقة لغيره مع ما في
الطهارة عليه

فان من ذلك في هذا الكتاب من موافقة لغيره مع ما في
الطهارة عليه

فان من ذلك في هذا الكتاب من موافقة لغيره مع ما في
الطهارة عليه

فان من ذلك في هذا الكتاب من موافقة لغيره مع ما في
الطهارة عليه

(٣٨) باب بيع الخيار

(٣٨) بيع الخيار

بكثر الخاء سم من لا خيار أو سحيره وهو طلب خير الأمور من
إرضاء البيع أو فسخه، كذا في «الفتح» ١، ذكر في «الشرح الكبير»^(١) لا
قدمه أن الخيار في البيع من سبعة أقسام أحدها خيار المتجسس، وثبت
في البيع، واصله، والإجارة، وسب، وغيرها، الثاني خيار شرط، وهو
أن يشترط في العقد خيار مدة معلومة، الثالث خيار الغش، وثبت في ثلاث
صور في نفي الركبان، والغش، والمستحسن، وهو الجهل بقيمة السلعة ولا
يحسن التسليمه والرائج خيار سديس بما يريد اثنان كضرورة الناس في
التعرج، وتخلص خيار العيب، السادس خيار يشب في ثلثة والشركة
والتمراخه والمواضعه، ولا - في جميعها معرفة المشتري برأس المال، فثبت
فيها الخيار إذا أخبره بزيادة في الثمن، وهو ذلك، والبيع خيار يشب
لاختلاف المتبايعين في قدر الثمن

والشروط في كتب جهاه الحقه ثلاثه خيار منه خيار للشرط، والرؤية
واقعية، لكن في الشروح وسيف أكثر من ذلك فقد ذكره ابن مقيم ثلاثة
عشر

وهي «در المختار»^(٢) من أحكام الفسوخ من «الأشياء» أن الخيارات
ثالثت سبعة عشر، الثلاثة المذكورة، ٤ - وخيار تعيين ما يشتري أحد المتشترين
أو الثلاثة على أن يمس أنا ٥، ٥ - وخيار من في التمراخه، ٦ - وخيار
التمسك، ٧ - وخيار كسب، ٨ - وخيار استحصال، ٩ - وخيار تحرير فعلي

(١) فتح الباري (٤/٣٢٦)

(٢) (١/٩١)

(٣) (٩/٧٤)

٧٩/١٣٧٥ - حدثني يحيى بن مالك عن سابع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «الشيءان كل واحد منهما بالخيار على صاحب ما لم يتفرقا»

كـ حـ رـ بـ : أما المولى، فقد دخل في الأمر، ١٠ - وخار كذا جـ ١١
 و١٢ - وخار حانة مريضة، وروية، ١٣ - وخار ديوان مصف من ثوب صـ
 ١٤ - وخار نهر من المصفاة لئلا يفسد المسيح قبل الفصح، ١٥ - وخار حارة
 عند المصطفى، ١٦ و١٧ - وخار ظهور المصباح مستأجر أو مرموزا، انتهى
 برأيه من السامي، وغيره

وأي في «الدر المنثور» خيار (قائمة وخيار الخائف) ثلث مع بشر
 د، ابن حـ بـ عن «الأشياء» وكلها ياترها العاصم، إلا العاصم، فإنه لا
 ينصح به، وأما بعض الناس، وكلها يحتاج إلى التمسك، ولا يمسح بي
 اليد به، انتهى

ول المسكبه بهذه الخيارات إلى موهين فقط، قال الفريدي «فصل في
 حكم الخيار» وهو قسم، خيار مروي أي تأمل ونظر للباقيين أو لمجرد
 ويعدل له خيار شرطى، وهو الذي يصرف به لفظ الخيار عند الإطلاق
 ودار مبيحة، وهو ما كان موجه بعضاً في البيع من حيث أو سحوق،
 ومسمى المحكمى، لأن حرقة الحكم، انتهى مريضة من الدسوقي، وذكر
 المصنف في ذلك من ثلاث حركات، خيار الشرط، وخيار المجلس،
 وخيار اختلاف المتباين في قدر النفس

٧٩/١٣٧٥ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال
 المتباينان سب سابع، وفي رواية لعبد مالك «المتباينان سب سابع، كل واحد
 منهما يبدأ بحكمه له (الخيار على صاحب) خير، وشيئله خير رسول
 المتباينان (ما لم يتفرقا)

[illegible]

وَقَدْ يَكُونُ الْكُفْرُ بِالْإِسْلَامِ عَلَى أَسْعَفِي وَنَحْوِهَا، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ قُلُوبًا
مُخْزِيَةٌ لِقَوْلِهِ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً ﴿٢٤﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ -
مُفْقَهُمْ فِي الْأَدَبِ كَمَا أَنَّ يَكُونُ مَعَهُ الْخَلْقُ جَسَادًا، يَحْمِلُوهُ
لِيُكَمِّلُوا لَيْبَهُ، يَهْدُوهُ بِرُحْمَةٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى عِلْمِهِ الْوَاسِعِ،
وَنَهَبَ أَيْ حَسَبَ إِلَى أَنْ يَمْنَحَ بَعْضُهَا فِي عَدَدِ رَحْمَتِهِمَا الْإِنْبَاءِ، وَنَهَبَ
بِهَا بِنَامٍ لَا يَحِبُّ وَيَكُونُ، وَبِهَا فِي ذَلِكَ لَا يَصْدُقُ نَهَبُهَا سَاهِبًا

وَقَعِيَ عَمَّارٌ يَنْفَعُكَ الرَّأْيُ، فَيَكُونُ مَعَهُ حُجَّتٌ عَلَى ذَلِكَ أَهْلًا
لِخِيَارِهِ، وَجُودُ الْإِجْمَاعِ، وَالْقِيَمَةُ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ، وَهَذَا فِي الْإِشْهَادِ،
هُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍاءَ بْنِ الْعَمِيَّةِ وَالْحَمَّاسِ الْقُصَيْرِيِّ، وَبَدَلُوا عَمَّارًا بِقَوْلِهِ
هَذَا حَتَّى يُعَارَفَ فِيهِ مَذْهَبُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ كَمَا دَخَلَ فِيهِ

وقال حمزة ^٢ في هذه المسألة هي غير مستحقة لقوله
أجلها أن النبي يبيع بها ، وبكل واحد من أصحابه ، فبيع النبي

100 20 200 40

(۴۱) سورۃ البقرہ: ۲۵۱

(١٧٦) = ١٧٦ = ١٧٦

خدا: لأنه مشروط فيه، معطوف هنر، متكلمه، انتهى

وقال النووي^(١) أما قوله **بذلك**، بيع حب، فيه ثلاثة أقوال، ذكرها صاحبها وغيرهم من العلماء، أصحابها، شجرة، ثمه، تمام المصنف قبل مناره المجلس، وتقديره يشك بهم معارفاً، ثم ينفرد إلا أن يغايروا في المجلس، بحثوا بمصداً البيع، فإم أن البيع بمنزلة الشجرة، ولا يدرم إلى المزارع

للقول الثاني: [أو سماء] لا سماء سود فيه خيار المصروف ثلاث أصناف أو دراهم، فلا ينضمي الخيار فيه بأسماءه، بل ينضمي بعده، حتى ينضمي إليه المستردة

واقطع: سماء إلا سماء شرط به ن لا خيار فيها في المجلس، فيلزم البيع بمنزلة البيع، ولا يكون فيه خيار، وهذا ما قبل من مصحح البيع على هذا الوجه، الأصح عند أصحابنا بطلان بعد شرط، انتهى كما في «المباني»^(٢)، ومقاتلون مصحح البيع عمر بن عبد العزيز لحاصله، كما تقدم في كلام «المعني»

وأما خيار الشرط، فقد كان ابن رشد^(٣) انصرف في أصول هذا الباب، أما أولاً فهل يجوز أم لا؟ راجح، فكذلك بعد^(٤)، وهل بشرط انقضاء فيه أم لا؟ ومنه صان البيع في هذا المصنف^(٥)، وهو يورث الخيار أم لا؟ ومن يصح خياره متى لا يصح^(٦) وما يكون له لأحد خياراً كقول^(٧) انتهى بهذه سبع مسائل في أصول هذا الباب، بعد الكلام على أكثرها ابن رشد، فادرجع إليه ثم كتب التفصيل، وسببان ذكر بعضها في ثلث المصنف أيضاً

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، ٥/١٧١

(٢) انظر هذا المصنف، ١٢٦/٩٥

(٣) بداية المجتهد، ٢٦٩/٢٦

باب ما في وثيق نجدنا عدداً خذ مقرونت ولا من مجموع

بها

ان جواز شرط الحمار فقط قال ان وثيقاً هذا القول ووجهه خمسة
لا يفي وان لم يبره وجهه من أهل الظاهر ووجه الجمهور حديث
سائر ووجهه من حديثه ووجهه من حديثه ووجهه من حديثه
سائر وان لا يفي من الترمذي في الصحيح الا ان يبره من شرطه من
سائر من ذلك وجهه فانه وجماع

وهو وجهه حديث اما ان لم يصحح، راجعاً به حديثه من
به يتك من جمع في التبريد ووجهه من ان شرطه ووجهه من
من شرطه من شرطه وهو ما ورد فيه من شرطه من
من شرطه من شرطه من شرطه

مصلحة الجمهور منهم اذ لا يفي الا على جواز حرام في
من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه
لا يفي خلافاً في شرطه من شرطه من شرطه من شرطه
من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه

(قال مالك وثيق لهذا في حمار النمر (عقلاً خذ معروف) لا
ورد في حديثه كما حده بمقتضى حمله ايد فقط (ولا) ذلك أي صاحب الأمر
محمول على ان يكون له انشاء استيعاب (فقيه) أي في جواز النمر، راجعاً
سائر من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه
سائر من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه
سائر من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه
سائر من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه

الخمسة ألياء في - - - - - والمناظر منجزة في حصار دار

والنخبة من بحر - - - - - الأجل الطويل في - - - - - الحيات
المعبر وفي السامي أو حيلة أهل البحر - - - - - لا يجرأ أكثر من
ذلك، وقال حسام بن يوسف - - - - - بحر البحر لا يجرأ منه تعرض، وفيه
قال دود الهجر

ومرجم - - - - - في - - - - - بحر البحر - - - - - الحافض^(١)
لرجعة معقودة بها - - - - - ريس في حذيتي - - - - - - - - - -
كعب -
فيه طر الحافة زهاب السطح في ظلك، قال الحافظ - - - - - روضة الشهي^(٢) - - -
من بحر مرفوعا الحب يلايه أيام، وكذا معبر من حديث الذي آخره،
سحاب ليس في فقهه حب، بن مقلد، وفيه أخرج ليعنيد، السامعي في أن أحد
لعيا يلايه أيام، وأبو عبد الله القوس في حيار معرط يلايه أيام بحر ياتده
ولا كانت في - - - - - الأخذ قبه، مكن بكل سي - - - - - بحسبه يحير
فيه، فسطح مثله، واللون يوم أو يمان، ولجارد حمدا، ولكم شعر، وقال
أوزاعي يخذل أحد من أراكت بحمد الحجة به، وفيه أنودي يخضع
لبحر بالمعسر في - - - - - عشر آدم وأكثر، يقال إنه مفرط يلايه، وقد
صاح أنشد بالاعتقاد الحب من بحر - - - - - شوى

وقال الجوهري^(٣) بحر الحيار ما يتقلب غلب من لعمدة معلومة، قال
أو كثر، ويحدث من هو يوسف ومحمد وابن ميمون، وحسن ذلك من

(١) انظر معجم الأوزاعي، ١٠، ١٢٦

(٢) انظر التكملة، ٢٧١، ٢٨٠

(٣) القاموس، ٦، ٣٦

الحبس من صالح والعسري من سي على ربحك وأبى تور. وأجابه مالك
 فيما راد على الثلاث بعشر حصة مثل قرية لا يصل إليها من أربعة
 أميال لأن الخيار لم يحن بعد، ومن أبو حنيفة وأشعري لا يجوز أكثر
 من ثلاث لما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال ما أجد لكم أوسع مما
 جعل رسول الله ﷺ لمعين جعل به الخيار ثلاثة أميال، إن رضي أحد، وإن
 سقط ترك، ولأن الخيار باهي مقتضى البيع، لأنه بيع الملك والزوم، وإنما
 جاء تصريح الحاجب، فجاء **تفصيل** ما روي عن القلة ثلاث، قال معني
﴿تُسَوُّوا فِي كُرْحِكُمْ عَنْهُ أَكْبَرُ﴾ بعد قوله **﴿وَلَا تَدْرُكُ عَنْكَ﴾**

وله، أنه حتى يعطى شرط مرجع في نظيره إلى مخرجه كالأجل، ولا
 يثبت حينها ما روي عن عمر - رضي الله عنه -، وما روي عن أنس - رضي الله
 عنه - خلافا، وتقدر مائة بالحاجة لا بصح، فإن الحاجة لا يمكن ربط
 الحكم بها لحداثتها واختلافها، وإنما يربط بمطبتها، وهو الإلزام، فإنه يصلح
 أن يكون ضابحا انتهى

قال الباقي: "الخيار بعد ما يحتاج إليه من مدة تنتظر فيه، والاختيار
 له، والمؤان عنه مع تسريح استحقاقه ببيع وإبطاء ذلك، هي "المدة" هو في
 أذر أشهر وجوه. وهي "المدة" هي أن لما جرت الشهور والشهر
 ووجهه أنه يحتاج من النظر إلى حيطتها وأمنها ومراقبتها واختيار جيرانها
 ومساكنها إلى ما يحتاج منه إلى جهله مع كونه مأمونه لا تسرع إليها
 الاستحابة، ثم هكذا ذكر موهو في العهد والدة والثوب وغيرها، ثم ليس
 الأمر بقول ثالث أنه لا يُعَدُّ في خيار بشرط بعد، بل المسمى أنه لا يوجد
 في حديثه، أما إذا شرط الخيار بدون المحدد، فهو البيع مختلص فيه عند
 الأئمة

١٣٧٦/٨٠ - وحدثني مالك^(١) أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود
 بن يثرب^(٢) أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا بَيْعُ تَيْنًا مَّا
 قَالَ الْبَائِعُ أَوْ يَدَاؤُهُ»

قال الباقى: إذا شرط أحد - ولم يشر إليه - لم يطل البيع، وسكن في
 ذلك يستلزم ما تضمنه به ذلك لصحة في عاب المعادة وقال أبو حنيفة
 والشافعي يبطل العقد، ويدل على ذلك قوله: «فَوَلَّاهُ نَ عَدَا فَعِيلًا لَهْ قَدَرُ فِي
 لِسَرَعٍ» وذلك قدر الحاجة إليه في كل نوع من المبيع، فإذا أخلى مذكوره، هذا
 دخلا على المعروف، انتهى

وقال الموفق^(٣) إذا شرطها لغيره، أو من شئت، أو قال أحدهما
 زلي الخيار، ولم يذكر مده، أو سر مده، أو مدة مجهولة، كعدمه، يريد أو
 مشاورة إن شاء، وهو ذلك، لم يمتنع في المبيع من المذهب، وهو مذهب
 الشافعي، ومن أحمد أنه يصح، وهما على حيزهما أبداً، أو مقطوعاً، أو
 تنتهي مدته إن كان مشروطاً إلى مدة، وهو محرم من شترمه، وقال مالك
 يصح، وتضرب نوعاً مطلقاً بخير يصح في مذهب في المعادة؛ لأن ذلك مقدر في
 مده، فإذا أطلق، تحول عنه، وقد أبو حنيفة، أو أمطلا الشرط قبل مضي
 الثلاث أو حدها الزمان عليها، ومدة، صرح لأحمد حقه العقد في انصرانه
 بالعقد، فوجب أن يصح، كما لو لم يشترطه، انتهى

١٣٧٦/٨٠ - (مالك أنه سمعه) في روي موصولاً ينفرد ذكرها (في)
 عبد الله بن مسعود كذا يحدت أن رسول الله ﷺ قال (أيضا) ويحدث ما على لفظ
 أي لربادة التمس، قاله الكرماني (يعني) يمتنع الموحدة وتفيد النحية تنبئة
 بيع (تألفها) ثم تحتلفها (فالتقول ما قال البائع أو يتوكلن) مرة هذا المبيع وهذا
 الثمرة قال ابن عبد البر^(٤) حسن مالك حديث ابن مسعود كالمعسر لمحدث

(١) الشافعي (١٣٧٦)

(٢) انظر شرح الزركاني (٢/٢٢٢)، والذيل لدار (٢٠٠/٢٢٠)

قَالَ مَاتَتْ، فَبَيْعُ بَعْدَ مَرِّ دَعْوَى سَعْدٍ، فَهَذَا الْبَيْعُ عِنْدَ مُوَاجَهَةِ
 السَّيِّعِ يَصِحُّ عِنْدَ الْأُسْتَشِيرِ فَلَا بَأْسَ، وَبِإِذْنِ رَضِيٍّ هَذَا الْبَيْعُ وَلَا
 كَرَاهٍ وَلَا نَبْذَ بَأْسًا، فَهَذَا بَيْعٌ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ يَتْبَعُ التَّخْصِيرَ هُنَا
 بِمُسْتَشِيرٍ مُتَّفَعٍ فَلَا بَأْسَ، إِنْ دَبِثَ لَيْبَعٌ لَارِمٌ لِهَذَا عَلَى مَا وَصَفْنَا وَلَا
 حَبَرٌ لِلْمُتَّفَاعِ، وَهُوَ لَارِمٌ لَهُ، بِمَا حَبَسَ إِيَّاهُ شَرْطُهُ أَنْ يُخَيَّرَهُ

وَقَدْ سَطَرَ الْكَلَامَ عَلَى طَرَفِهِ فِي مَقَامِ السَّيِّعِ فِي مَقَامِهِ، وَقَدْ عَرَفْنَا مَا
 قَالَ أَبُو عَيْنٍ الْمَدِينِيُّ فِي هَذَا الْبَيْعِ الْقَسِيمِ لِأَنَّ عَمْرًا وَرَضِيًّا هُمَا

وَالْوَجْهُ عِنْدَ الْأَوَّلِ مَا كَانَ رَجْعُهُ إِلَيْهِ دَكْرُهُ فِي ذَلِكَ، أَمَّا أَنْ
 يَكُونَ رَجْعُهُ إِلَى الْبَيْعِ فَهُوَ الْبَيْعُ الْكَبِيرُ، وَاسْمُ عَمْرٍو
 الْمَدِينِيُّ، وَهُوَ فِي الْبَيِّنَاتِ حَدَّثَنَا فِي ذَلِكَ، وَبِإِذْنِ رَضِيٍّ هَذَا
 فِي الْقَوْلِ الثَّانِي مَالِكٌ الْأَمِي تَرْجَاهُ

(قَالَ مَاتَتْ جِي) أَيُّ فِي حُكْمِ رَجُلٍ (بَعْدَ مِنْ رَجُلٍ) أَيُّ بَعْدَ (مَلْعَةٍ، فَهَذَا
 مُتَّفَعٌ عِنْدَ مُوَاجَهَةِ السَّيِّعِ) فِي هَذَا (بَيْعُهُ) هَذَا (السَّيِّعُ أَعْلَى) شَرُّهُ (أَلَا
 أُسْتَشِيرُ فَلَا بَأْسَ) رَجُلًا مُسَدَّدًا وَمِثْلًا (إِنْ رَضِيَ) رَجُلًا (فَلَا حَبْرَ الْبَيْعِ) أَيُّ يَكُونُ
 بَعْدَ بَأْسٍ (وَلَا كَرَاهٍ) وَهَذَا بَيْعٌ (أَعْلَى بَيْعٍ بَيْنَهُمَا) مُوَافَقٍ لِمَا لَمْ يَتَّخِذْ
 (فِيهِمَا بَيْعًا عَلَى ذَلِكَ) التَّخْصِيرَ وَلَمْ يَتَّخِذْ (عَمْرًا) هَذَا شَرَاهُ (فَقِيلَ أَوْ يَتَّخِذُ
 الْبَيْعَ فَلَا) أَيُّ يَتَّخِذُ

قَالَ مَالِكٌ عَمْرًا هَذَا (إِنْ دَبِثَ السَّيِّعُ) الَّذِي ذَكَرَ (لَهُمَا عَلَى)
 شَرْطٍ (مَا وَصَفْنَا) وَهُوَ أَنَّ مَتَاعًا يُخَدَّرُ لِاسْتِئْذَانِهِ (وَلَا حَبْرَ لِلْبَيْعِ) إِذْ مِنْ بَيْنَهُمَا
 مَوْافَقَةٌ حَبْرًا عَنْهُ مُوَافَقَةُ بَيْعٍ (وَهُوَ بَيْعٌ لَارِمٌ لَهُ) أَيُّ شُحْرِي (إِنْ أَحْبَبَ)
 مَتَاعَ (الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ) أَيُّ لَمْ يَتَّخِذْ (الْحَبْرَ) عَمْرًا فِي بَيْعِ الْهَدِيَّةِ، وَهِيَ السَّيِّعُ
 الْمُسَوِّدَةُ عَلَيْهِ، بِمَا أَحْبَبَ (إِنْ دَبِثَ السَّيِّعُ) أَيُّ شُحْرِي (فَقِيلَ أَوْ يَتَّخِذُ)
 (الْبَيْعَ فَلَا) أَيُّ يَتَّخِذُ (الْبَيْعَ) أَيُّ لَمْ يَتَّخِذْ (أَوْ يَتَّخِذُ)

قال ابن جني^(١) : «هذا على ما ورد في البيع به أن يشترط مسوره فلاز
وجاء ذكره في كفاية المتنازع، خلافاً لأحمد، وأحمد وجهي صحيحان. لا شيء
ولدليل على ذلك أن الحار وضع لتأمل البيع وأحشاء، وقد تكون فيه من
لا يبيع، فيشترط خيار غيره، أو يكون هو بصره، ويشترط استبدته به، وهذا إذا
كان يشترط مشورته وإخباره حاصراً أو هيباً المبهة، وإن كان يبيع بغيره
من البيع، فإذا باع البائع وأشترى مسوره فلاز، فإن ذلك يلزم البيع، ويباع
إن يبعثه إليه أو يرده قبل طلق فلاز المذكور»

وكذلك من أبيع على أن يستمر طلاقاً، فقد قال مالك لمصلحة من يرد
البيع، ولا يستمر هذا، وبسط ابن جني اختلاف أصحابهم في أن مسوره فلاز
وبطلان بطلانها في البيع، ثم لا شيء في البيع، ذلك لا شيء أم لا،
لنحو واحد المتعاضدين، وهي المثلثة الواقعة من مثل الأقوال التي ذكرها
إن ردت

قال^(٢) : «هذا يقع على صحة خيار المتبايعين، واستغنى في شرط
خيار المتبايعين، هذا عانت يجوز ذلك، وهذا الشافعي في أحد روايه لا
يجوز إلا أن يؤخذ الذي جاء له الخيار، ولا يجوز الخيار عند من هذا
القول بغير المتأخذ، وهو قول أحمد، والشافعي هو من قال بذلك،
وبطلان ذلك قال أبو حنيفة، وأنقض المذهب على أن الخيار لا شيء إذا جدد
له المتبايعان، وإن قوله لازم لهذا»

«واعتقد المذهب إذا جدد أحدهما، واختلف البائع ومن جعل له البائع
الخيار أو المشتري، ومن جعل له المشتري الخيار، جعل القول في الإعادة»

(١) قاله في (١٣٧٦)

(٢) نقليه المصنف (١٣٧٦)

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الثَّلَاثَةَ مِنَ الرَّجُلِ،
فَيُخْتَلَفَانِ فِي الثَّمَنِ يَقُولُونَ بَائِعٌ، يَمْتَكِنُهَا بِعَشْرَةِ مَنَابِرٍ.....

والرد قول الأجنبي، سواء اشترط خياره أو لا، أو قال عكس هذا القول من جعل خياره معاً كالمشروط، ومن ياترقى بين البائع والمشتري، أي القول في الإيهام والرد لو لم يأت مع دون الأجنبي، ولقول الأجنبي دون المشتري أن كان المشتري هو المشروط له، ولعل، غير ذلك، كما سطره ابن رشد

وقال الموفق^(١) إن شرط اختيار لأجنبي صحيح، وكان اشترطاً له، وتوكيلاً لغيره، وهذا قول أبي حنيفة ومالك، ويشترط في قولنا، أحدهما صحيح، وكذلك قال القاضي، لأن شرطاً لتحقيق الحظ لكل واحد من المتعاملين بطرفه، فلا يكون من لا حظ له فيه، وإن جعل الأجنبي وكلاً صحيح، وإن كان الخيار بعمدة شرطتهما، ويُعَوِّضُ إليهما، وقد أمكن تصحيح شرطتهما وتبعية شرطتهما على الوجه الذي ذكرناه، فلا يجوز إلغاؤه مع إمكان تصحيحه، يقول النبي ﷺ «المسلمون على شروطهم»^(٢)

جلى هذا يكون لكل واحد من المشروط ووكيله الذي اشترط اختيار له التصحیح، ولو فاق يمتك على أن يستأمر فلا، وبعد ذلك يوجب معلوم، فهو خطر صحيح، وله التصحیح قبل أن يستأمره، لأنما جعلها ذلك كناية عن الخيار، وهذا قول بعض أصحاب الشافعي، وإن لم يفسطه بمدة معلومة فهو خيار محمول حكمه حكمه، انتهى.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الثَّلَاثَةَ مِنَ الرَّجُلِ (الآخر)
(فَيُخْتَلَفَانِ فِي الثَّمَنِ) قِيلَ لِمَنْ الثَّلَاثَةُ (يَقُولُونَ بَائِعٌ) يَمْتَكِنُهَا بِعَشْرَةِ مَنَابِرٍ،

(١) «المضي» (١٠/٦)

(٢) أخرجه البيهقي في باب آخر بمسند من كتاب الإجارة، نسخة النمازيه (٨/١٢٤)، وأبو داود (٣٠٩٤)

ويقول المُنْتَابِعُ اشْتَعْتُهَا مِنْكَ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرَ. إِنَّهُ يُدَلِّلُ لِلْبَيْعِ. بِنِ شَيْئٍ
وَأَعْبَهُهُ بِمُخْتَرِي بِمَا قَالَ. وَإِنْ شَيْئٌ فَاحْلَفَ بِاللَّهِ مَا يُغَيِّبُ سِلْعَكَ
إِلَّا بِمَا قُلْتَ. بِنِ حَلْفٍ قَبْلَ الْبُخْشِيِّ. إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ السَّمْعَ بِمَا قَالَ
أَنْ يَبْتَاعَ. وَإِمَّا أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتَهَا إِلَّا بِمَا قُلْتَ. بِنِ حَيْفٍ
يَرَى مِنْهُ. رَدْلَكَ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُذْعٍ عَلَى صَاحِبِهِ

ويقول المُنْتَابِعُ اشْتَعْتُهَا مِنْكَ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرَ. شَيْئًا. هَذَا مَا لَكَ فِي هَذَا. هُوَ قَدْ
(إِنَّهُ يُدَلِّلُ لِلْبَيْعِ) أَوَّلًا (إِنْ شَيْئٌ) بِصِيغَةِ الْحَطَابِ (فَاحْلِفْهَا) أَيْ السَّمْعَ (الْمُخْتَرِي
بِمَا قَالَ. وَهُوَ حَمِيصُ دَنَانِيرَ (وَإِنْ شَيْئٌ فَاحْلِفَ بِاللَّهِ مَا يُغَيِّبُ) بِصِيغَةِ الْمَكْلُوبِ. وَهُوَ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ (فَالِ
(سِلْعَكَ) لَيْتَ اشْتَرَيْتَهَا (إِلَّا بِمَا قُلْتَ) بِصِيغَةِ الْمَكْلُوبِ. وَهُوَ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ (فَالِ
حَيْفٍ) أَسْبَحَ (قَبْلَ) بَعْدَ ذَلِكَ (لِلْمُخْتَرِي) إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ السَّمْعَ بِمَا قَالَ لِلْبَيْعِ (ي
• • • يَرَى مِنْهُ أَنْ تَحْلِفَ بِمَا اشْتَرَيْتَهَا إِلَّا بِمَا قُلْتَ) أَيْ حَمِيصَ دَنَانِيرَ

(فَالِ حَمِيصَ) الْمُخْتَرِي أَيْضًا (يَرَى) لِلْمُخْتَرِي (مِنْهَا) أَيْ «السَّمْعَ» (وَدَلَّكَ) ي
(أَجِبَ حَمِيصُ حَمِيصٍ) (أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُذْعٍ عَلَى صَاحِبِهِ) فَعَدَا سَبْعًا. وَقَدْ
يَبْدَأُ بِسَبْعٍ. وَهُوَ شَمُودُ. وَمَا أَزَلَّ قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ (وَالشَّافِعِيُّ) فَإِنْ خُتِمَ بَعْدَ
بَيْعِ السِّلْعَةِ وَبَقِيَ مَوَاقِفُهَا نَحْوَهَا وَجَاسِعًا. رَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ وَأَبُو حَبِيبَةَ. فَإِنْ كَانَتْ
بَرِيدًا. وَبَعَثَ أَوْ حَوَالَةَ سَبْعٍ. فَتَقْوُونَ مَوْنَ السَّبْعِ. رَوَاهُ أَبُو حَبِيبَةَ. فَهَذِهِ
الْوَرَقَاتُ

• سَمِعْتُ ذَلِكَ الشَّافِعِي^(١) قَالَ ذَلِكَ حَتَّى نَفِذَ أَحْوَالَ أَمْلَحَةٍ رَاحِلَةٍ
عَبَسَ. وَالثَّانِي أَنْ يَحْتَمِلَ بَعْدَ الْقَبْضِ قِيلَ مَوَانِ السَّمْعِ. وَالثَّلَاثُ أَنْ
يَحْتَمِلَ بَعْدَ مَوْتِ السَّلَامَةِ. أَمَّا إِنْ ائْتَمَرْنَا قَبْلَ أَنْ يَنْظُرَ السَّبْعَ «سَمْعَهُ» فَهِيَ
السَّمَالَةُ بِنِ نَكَمٍ عَلَيْهَا مَا لَكَ فِي قُلِّ الْكَتَابِ. فَإِنَّا حَلَفْنَا لَمْ يَرَمْ أَحَدُهُمَا بِنِ
حَبِيبَةَ الْآخَرِ. وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ وَالشَّافِعِيُّ

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٤٣)

(٢) المغلف (١٠/١٥١)

ووجه ذلك أن كل واحد منهما مدَّعٍ ومدَّعى عليه، فلم يكن دعوى أحدهما بأظهر من دعوى الآخر، تُكرَّم البائع بالتعليق من التسليم أو البير؛ لأن ملكه أقدم من ملك المشتاع والإيجاب الذي من جهة ليل القول الذي من جهة المشتري، أما إذا اختلفا بعد ظهر السلعة وقبل فواتها، فلهذا رَوَاهُ أَشْهَبُ وَابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُمَا يَتَحَالَفَانِ وَيَتَنَاسَحَانِ، وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ لِمَوْلَى مَوْلَى مَالِكٍ

وفي «كتاب ابن السوار» ثم يستغف قول مالك قبل التبرق أنهما يتحالفا ويتناسحا، واختلف قوله إذا تفرقا، ووجه رواية ابن القاسم أن السلعة باقية على مذهب، فكان حكمها أن يتحالفا ويتناسحا، ووجه رواية ابن وهب أن جبه المشتري قد قويت بالقرض، ولذا تأثير في ثبوت الأيمان في جبهة ذي اليد، وأما إذا كانت السلعة مبيعة أو تُباع أو حوالة أسواق، فروى ابن القاسم عن مالك أن القول قول البائع، وبه قال أبو حنيفة، وروى أشهب عن مالك أنهما يتحالفا أبداً، وإن تلت السلعة، وبه قال الشافعي.

وجه رواية ابن القاسم أن المختلف قبل الفوات يوجب التصحيف في حين السلطة، ودة عنها إلى البائع، وذلك متغير بعد تلفها، وإنما يبرئها بملها، وهو القيمة، فيقر بها من ذلك أن المتبائع قدوم لها يعلن بتمتة، ومن كان هذا حكمه فالقول قول، ووجه رواية أشهب أن هذا، حتى حالتي التسعة، فوجب إذا اختلف ما بينهما في الشئ أو يتحالفا ويتناسحا كحال الوجود، انتهى.

قال المحرقي: إذا باع شيئاً واختلفا في ثمنه لخاصة، فإن شاء المشتري أخذه بعد ذلك بما قال البائع، وإلا انقضى البيع بينهما، قال الموصي^(١): إذا اختلفا والسلعة قائمة، ولأحدهما حصة حكم بها، وإن لم يكن لهما حصة يتحالفا.

ظاهر في أنه يصحح من غير حاكم، وإن كانت السبعة قائمة، وحلفنا في ثمنها بعد ثلغها من أحمد له (إشاد) بينهما بمحالفته مثل لم كانت قائمة، وهو قول الشافعي وأحمد لأبي حنيفة، ومالك، وأبو حنيفة، وأبو حنيفة مع أبيه احترام أبو بكر وهذا قول الشعبي وأبو حنيفة وأبو حنيفة لقوله **فَقَالَ** في الحديث «رسمه قائمة قمه» لا يشرع التحالف عند ثلغها، ولأنهما بعد عن كل السبعة إلى المشتري واستحقاق حصة في الثمن واختلاف في عشرة ردها بين يديها، والمشتري يكره، وهو قول المالك، وبركتنا هذا القياس من قيام سلسلة للمحلفين (الأود فيه) لعدم خلافه في على القياس

وجه الرواية الأوس عموم قول «إنا اخبرنا» بسبب بيان ما لقول قول الباحث والمشتري بمحالفته من أحمد «لم يزل به» وجميع رده إلا يرد من هارون، وقد أخطأ رواد الخلف عن المسمودي رسم سورة هذه الكلمة نكتها في حديث من سنن

وفاء محمد في سورة ^(١) «ذكر حديث ابن مسعود الذي تقدم في نفس قريباً وجه» أحد أن حلفنا في الثمن بمحالفته وإذا سيج وهو قول أبي حنيفة وأحمد من بينهما، إلا كان الجميع قائماً «د» «د» «د» المشتري لا سهلته، قالوا ما قال المشتري في الثمن في قول أبي حنيفة، وأما في قولنا، فيتحالفان بغيره من القيمة، انتهى

هذا الشيخ في الباب، ^(٢) إن هناك التبع، ثم اختلفت بمحالفته عند أبي حنيفة وأبو يوسف، والقول قول المشتري، وأبى أحمد بمحلفته، ويصحح البيع على فيه نهى، وهو قول الشافعي، انتهى

(١) مرطاً محمد مع التعليل مسنده (٢١٢/٣)

(٢) بدل المصنف (١٩١، ١٩٢)

عن عبيد، أبي صالح مولى السُّدُوحِ أَنَّهُ دَخَلَ بَيْتَ نَافِثٍ مِنْ أَهْلِ
دَارِ بَنِيهِ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ أَذِنَ الْخُرُوجَ إِلَى الْكَفَّةِ فَمَرُّوا عَلَيْهِ
أَنْ أَضَعَ عَنْهُمْ مَقْصَ الثَّمَرِ، وَيَقْتُلُونِ

المرس - المسمى (عن عبيد) مضمون يدور (رواه أبي صالح) كسبه عبيد، وفي
البيهقي رواية عن مكحول عن داود بن عطاء عن أبي صالح مولى السُّدُوحِ، وفي
أبو داود محمد بن عطاء عن أبي صالح مولى السُّدُوحِ، وفي الترمذي
السُّدُوحِ^(١)، هكذا وحده العدة ثم نسخة شرح عليها الفاري، وفي أموط
يحيى عن عبيد أبي صالح، وفي أحمد بن حنبل (أصوباً)^(٢) أبو صالح عبيد عن أبي
صالح مولى السُّدُوحِ، وفي روى عن زيد بن ثابت، وسنة سمر بن سعيد، وفي
كتاب الفتن لابن حبان عبيد بن جريحه عنه أنه في أهل البيت، يروي عن
زيد بن ثابت، وحده مرس انتهى

(مولى السُّدُوحِ) فتح السب المهمة وشذبا لأنه لأهل خلفاء بني
عباس، وهو عبد الله بن محمد بن عبيد بن عبد الله بن عباس لأنه قال بيتاً
نصبه المنكف من البيع (بوا) منتج لموحدة وسيد الرأي أي نبأاً (أي من أهل
دار بنية) قال الزرقاني^(٣) محل بسنديه لا يُرَازِماً، وفي «الحنفي» موضع
بني مكة والظانف (إلى أجل) أي بسببه ثم أودت الخروج إلى الكوفة (طلب
أهل دار بنية ثم أضاف (معرض عني) سند بيا، أي طبعو مني (في أضغ
هم) أي أسعد عنهم، وقد في نسخ المصرية بعد ذلك هم اثمن، وليس
هنا في الهند أي أضغ عنهم نفس نفس (ويقتلونني) أي يمحسونني في دار
الذين بعد التوضيح

(١) (٣٠٦٧)

(٢) (٥٧١١)

(٣) شرح الزرقاني (٢٢٢/٢١)

٨٢/١٣٧٨ - وَحُتُّنِي عَنْ نَاسِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَفْصٍ نَسِي

خَلْفَةٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

وَأَنَّ كَذَلِكَ مَا وَجَدَ مِنْ أَنَّ يَدَهُ يَسِيرُ عَرَضًا مَعَهُ ذَكَرَ
صَاحِبُهَا قَوْلَ مَنْ يَدِيرُهُ أَوْ مَثَرُ بَنَاتٍ أَكْبَرُ فَلَا نَاسِي فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا أَلْفَ لَمِيرَةٍ
إِلَى شَأْنٍ غَرَضِيٍّ لِحَاقِهِ مَوْجِلَةٌ وَلَا عِلَافٍ فِي عَوْرَةِ الشَّهْرِ

وَعَنْ الزُّرْدِيِّ^(١) يَصْعَقُ الصَّغِيرُ (وَيَعْبُرُ) بِهِ أَنَّ الْحَكِيمَ بِحَيَّةٍ وَالنَّسِي
وَمَالِكٍ وَأَبُو حَبِيبَةَ، وَاجْتَارَهُ ابْنُ عَدَسٍ، وَرَأَى مِنَ الْمَعْرُوفِ، وَحِكَاةَ النَّحْمِيِّ
عَنِ ابْنِ أَسْمَاءَ، قَالَ ابْنُ يُونُسَ^(٢) هَذَا، وَعَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَالشَّافِعِيِّ
لِقَوْلَانِهِ: «لَا تَحْتَاجُ الْمَعْبُورَ بِعَدَسٍ» مِنْ رِوَايَاتِهِ أَنَّهُ يَنْجُو بِإِحْرَاجِ سَبِي
النَّصِيرَةِ، فَيَنْوِي لَهَا عَلَى بِوَلَدٍ حَزُونٍ فَقَالَ: «صَبَحُوا وَبَسَّخُوا»
وَجَاءَ الْمَدِينِيُّ بِحَدِيثٍ أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ فِي رِوَايَةِ مَعْرُومِ الرِّيَاءِ أَنْتَهَى

وَعَنْ يَمُودِي^(٣) إِذَا كَانَ عَدِيْبُهُ دُونَ مَوْجِلٍ، فَقَالَ لِمَعْرُومٍ: خُذْ عِصِي
بَعْضَهُ، وَاجْعَلْ لَكَ عِصِيَةً بِمِجْرٍ، كَرِهَهُ وَبَدَّلَ بِهَا وَاسِ عَمْرٍ وَالتَّحْقِيقُ وَابْنُ
الْمُسَيَّبِ وَسَالِمٌ وَالْحَسَنُ وَخُذِرٌ وَبُحْكَمٌ وَشَاوِعِي وَبُزْكَانٌ وَتُرَيْيُ وَغَضَبٌ
تَحْلَةً وَاسْحَاقُ وَأَبُو حَبِيبَةَ، وَرُبِّي عَنِ ابْنِ عَدَسٍ أَنَّ لَهُ بَوَاحَ نَاسًا، وَزَوْجِي ذَلِكَ
عَنِ الْحَكَمِيِّ وَبَنِي تَوْبَةَ، لِأَنَّهُ أَخَذَ لِمَعْرُومٍ حَبْلَهُ بِرِدَائِعِهِ، فَجَاءَهُ كَمَا مَوْكَانُ
الَّذِي جَاءَهُ، وَلَمْ يَكُنْ أَنَّهُ يَحْتَاجُ الْحَبْلَ فَجَاءَهُ بِهَا

وَعَنْ ابْنِ رِشْدٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ نَحْسٍ مِنَ الْقَضَائِبَةِ وَوَفَّرَ مِنْ «فَدَاه»

الْأَسِيرِ

٨٢/١٣٧٨ (مَالِكٌ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَفْصٍ) فِي عَمْرٍاءَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ص)

خَلْفَةٍ) فَتَحَ أَحْيَاءُ النَّمْلَةِ وَسَكُونُ اللَّامِ، كَمَا صَدَّقَهُ التَّحْقِيقُ فِي «الْفَرْبِ» فِي
تَرْجُمَةِ حَبْلِهِ عَمْرٍاءَ وَهَكَذَا حَسَنُ الزُّرْدِيِّ فِي إِجْمَاعِ الْأَيْمَانِ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ)

(١) فَرَحُ الزُّرْدِيِّ (٢٢٤/٢)

(٢) السَّمِيُّ (١٠٥/٩)

١٣٧٩/٨٣ - وَهَذَا فِي مَالِكٍ عَنْ رِبْعٍ بْنِ سَلَمٍ أَنَّهُ قَالَ
 كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ نِكَاحَهُنَّ، أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عِدَّةٌ أَوْ جُلُوسٌ أَوْ
 نَحْلٌ فَإِذَا حَلَّ لَاجِرٌ قَالَ: أَلْعَصِي أَمْ تَرَبِي؟ هَذَا نَحْلٌ، أَحَدٌ
 وَلَا رَدَّةٌ فِي حِلِّهِ وَخَرَّغَتْهُ فِي الْأَجْلِ
 قَالَ مَالِكٌ وَالْأَمْرُ الْمَكْرُوهُ يُنْسَى لَا خِلَافَ بِهِ عَيْنًا أَنْ
 يَكُونَ بِشَيْءٍ

يَعْلَمُوا نِسْرَ الْخَائِدِ، وَجَعَلُوا نِسْرَ، وَقَالَ مِنْ هَذَا، بِوَعْدِهِ مِنْ جَمِيعِ الْأَمْرِ
 جَاءَ عِدَّةٌ جَمِيعُ بَعْضِهِ، بِكَذَلِكَ إِذَا حَلَّ مِنْ حِلِّهِ، نَحْلٌ

١٣٧٩/٨٣ - (مَالِكٌ عَنْ رِبْعٍ بْنِ سَلَمٍ أَنَّهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ
 (الْعَاهِلِيَّةَ) بِمَنْ لَيْسَ الْإِسْلَامُ (أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عِدَّةٌ أَوْ جُلُوسٌ أَوْ
 نَحْلٌ) (الْعِدَّةُ) بِمَنْ دُونَ مَا هُوَ دِهَانٌ مَثَلًا (لِلْأَجْلِ) بِمَنْ إِلَى شَهْرٍ (وَلَوْ حَلَّ
 الْأَجْلُ) أَوْ مَعْدٍ شَهْرٍ، وَفِي الْمَسْجِدِ الْيَهُودِيَّةِ - حَتَّى إِذَا
 أَتَوْهُ مَعْبُودٌ، (لَا حِلَّ) (قَالَ) رِبْعٌ لَعَمْرُؤُا (أَلْعَصِي) سَأَلَ أُنْثَى حَلَّتْ (أَمْ تَرَبِي)
 بِصَبْرٍ ثَلَاثًا وَيَكُونُ (الرَّدَّةُ) أَيْ رَدَّ عَلَى الثَّلَاثَةِ حَتَّى أُرِيدَ فِي الْأَجْلِ (فَلَوْ نَحْلٌ)
 عَمْرُؤُا (لَعَلَّ) رَدَّ حِلِّهِ مَالَهُ، (أَوْ) (وَلَا) أَيْ إِنْ لَمْ يَعْصِ عَمْرُؤُا (وَأَمَّا) فِي رَأْيِ
 عَمْرُؤُا لَيْسَ فِي حِلِّهِ، وَجَمْعُهُ مَالَهُ وَعَشْرُهُ مَثَلًا (وَأَمَّا) رَدَّ، (أَمَّا) أَيْ عَمْرُؤُا
 (فِي الْأَجْلِ) وَجَمْعُهُ شَهْرَيْنِ مَثَلًا

قَالَ الرَّدِّيُّ وَلَا خِلَافَ أَنْ هَذَا رَدُّ الْإِسْلَامِ أَوْ رَدُّ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ
 نَحْلٌ الْعِدَّةُ رَدُّ الْإِسْلَامِ، فَرَدَّ الْإِسْلَامَ، (وَأَمَّا) رَدَّ، وَجَمْعُهُ
 رَدَّ الْعِدَّةُ، كَمَا مَرَّ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو، نَحْلٌ وَجَمْعُهُ رَدَّ، كَمَا نَحْلٌ فِي
 أَوَّلِ الْبَابِ.

(قَالَ مَالِكٌ وَالْأَمْرُ الْمَكْرُوهُ يُنْسَى لَا خِلَافَ بِهِ عَيْنًا أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ

بِالَّذِي عَلَيْهِ الْوَلِيُّ. بِمَنْ يَسْتَعِينُ يَكُونُ ثَمَنُهَا مِائَةً دِينَارٍ شَدًّا سَدَّةً
وَحَمْسِينَ إِلَى أَجْلِ. هَذَا يَبِيعُ لَا يَصْلُحُ وَلَمْ يَزَلْ لَعَلَّ الْعِلْمَ يَهْوَنُ
سَدَّةً

قَالَ مَالِكٌ (وَلَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ لِأَنَّهُ أَشَدُّ يَغْطِيهِ نَفْسٌ مَا بَاعَهُ
حَبِيبٌ وَتَوَخَّرَ عَنْهُ الْبَيْتُ الْأَرَسُ) إِنِّي الْأَجَلَ الَّذِي ذَكَرْتُ لَهُ آخِرَ مَرَّةٍ.
وَيَزِيدُ عَلَيْهِ خَمْسِينَ دِينَارًا فِي سَجْمِهِ، عَنْهُ هَذَا مَكْرُوهٌ وَلَا
يَصْلُحُ وَهُوَ أَهْمًا يُشَبِّهُ حَبِيبٌ رِيْدٌ بِنِ سَدَّةً فِي تَبَعِ أَهْلِ الْبَيْتِ
أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا حَلَّتْ دُبُورُهُمْ قَدُوا يَلْدِي عَلَيْهِ أَشْيَاءٌ إِنَّمَا أَنْ تَقْضِي
وَأَمَّا أَدْنَى تَرْبِيٍّ فَإِنَّ قَضَى، أَحَدٌ

لَهُ) أَيْ لِرِيْدٍ (الَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ) وَهُوَ عَسَرٌ، لَاعِلٌ قَالَ، هَكَذَا فِي النِّسْخِ
الْمَصْرِيَّةِ، وَهُوَ أَوْضَحُ مِنْ سَبَاقِ الَّذِي فِي نِسْخِ الْهَدْيَةِ بِلَفْظِ قَالَ (الَّذِي بِهِ
عَلَيْهِ الدِّينُ) (بِهِ صِلَةٌ) أُخْرَى، يَكُونُ بِهَا مِائَةً دِينَارٍ شَدًّا) أَيْ يَكُونُ تَمَنُّهُ هَذَا
السِّلْعَةَ الْآخَرَى فِي الثَّلَاثَةِ مِائَةِ دِينَارٍ (سَعَاةً وَخَمْسِينَ) مَعْلُومٌ بِقَوْلِهِ: بِمَنْ (إِلَى
لَعَلَّ) أَيْ إِلَى شَهْرِ آخِرٍ (هَذَا يَبِيعُ لَا يَصْلُحُ) وَهَذَا (لَوْلَمْ يَزَلْ لَعَلَّ الْعِلْمَ يَهْوَنُ
سَدَّةً) أَيْ مِنْ هَذَا الْمَرْجُوعِ مِنَ الْبَيْعِ

(قَالَ مَالِكٌ) وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ) أَسْبَحَ (لِأَنَّهُ) 'أَيْ عَمَرُو (إِنَّمَا يَعْطِيهِ) أَيْ رِيْدٌ
(ثَمَنٌ مَا بَاعَهُ) رِيْدٌ (بِيعَهُ وَيُزَكِّرُهُ) بِدَاهِنَةٍ) أَيْ عَنْ عَمَرُو (الْمِائَةِ الْأُولَى) (الَّتِي
حَلَّتْ) (إِلَى الْأَجْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ آخِرَ مَرَّةٍ) وَهُوَ الشَّهْرُ الثَّانِي (وَيَزِيدُ عَلَيْهِ خَمْسِينَ
دِينَارًا) إِذَا اشْتَرَى السِّلْعَةَ الْآخَرَى بِهَا وَخَمْسِينَ (بِهِ فَخَصَرَهُ عَنْهُ) أَيْ بِسَبَبِ
بِأَحْبَرِ الدِّينِ عَنْ الْأَجْلِ (بِهِ مَكْرُوهٌ) أَيْ حَرٌّ (لَا يَصْلُحُ وَهُوَ) لِبَيْعِ (أَلْهَبُ
يُشَبِّهُ حَدِيثَ رِيْدٍ بِنِ أَسْطَمَ) (مَذْكُورٌ مِنْ) (بِهِ يَبِيعُ لَعَلَّ الْبَيْعَ) وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ
قَبْلًا (إِنَّهُمْ) أَيْ لَعَلَّ الْبَيْعَ (كَانُوا) إِذَا حَلَّتْ دُبُورُهُمْ وَجَاءَ وَقْتُ آدَاتِهَا (فَقَالُوا
لِلَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ) (إِنَّمَا لِي نَفْطِي) (الَّذِي فِي الْحَدِّ) (وَأَمَّا أَنْ تَرْبِيٍّ) أَيْ تَعْطِي
الرِّيَادَةَ لِلشَّاهِدِ (فَلَنْ قَطَرٌ) سَدَّةً عَلَيْهِ الدِّينُ فِي الْحَالِ (أَعْلَقُوا) أَيْ أَصْحَابُ

وَلَا رَدَّعَهُ فِي حُقُوقِهِمْ، وَزَادُوهُ فِي الْأَجَلِ

وسر ، (بالا) أي إن لم يقصر في الحال (زادوهم في حقوقهم وزادوهم في
(حس)

السرور^{٢٣٩} ويدخل في ذلك أيضاً بيع وسلف ، لأنه اشع السعة
بما له بماله ، وخمس مائة ، ليزخره لفتي حلت ، انتهى
في أبي جهم^{٢٤٠} وهذا على ما قال ، لأن من كان له على وجه من دينار
من جن ، فسرور منه عند الأجل سلعة تساوي مائة دينار بماله وخمسين ،
فصاه فيه لأول ، وإنما قصاه في سلعة ، وزاد خمسين ديناراً في دينه فزاد
من جن ، فهذا بمنه ما مضى حقه من أصل من أصل من سعة الحالفة في
رباقتهم في الديون عند انقضاء أجلها ، ليزخرها به ، ويذهب اليه ، وسلف ،
لأنه اشع منه هذه السعة بماله مضى وخمسين مائة ليزخره بالمائة التي
حلت به منه ، ووجه انعقاد في هذا كثيرة جداً

إن وقع هذا البيع ، في "الحديث" على ما ثبت أنه قال : يسح البيع في هذه
سعة أبي بانه إياه بماله وخمسين ، فإن قامت ردها إلى أبي بانه بعد ،
وتمسح بيع الأول ، ووجه ذلك أن هذا السح قد دخله ما قيمته من وجهه
بعد ، فوجب حله من ثم ، فإن كان رد إلى القيمة ، وكانا على وجه
ما في دين الأول ، وعلى قوله : فسح البيع الأول ، يرد الثاني انعقد في
سلعة بمائة وخمسين ، انتهى ،

قال برهان^{٢٤١} : كل امرئ عند البر كل من قال بقطع الدواك بعدت إلى
هذا ، ومن كان لا يلزم المتبايعين إلا ما ظهر من قولهما وإن بطل بهما سرور
خاره ، انتهى

(١) شرح الزهري (٣٢٤/٣)

(٢) المنهاج (١٥/١)

(٣) شرح النووي (٣٢٤/٣)

(٤٠) باب جامع الدين والحول

(٤٠) جامع الدين والحول

يكسر نساء وبيع أبواه ابن لحيون بلدين على غير احدين، قال عمر
اسمه «لَا يَتَزَوَّجُهَا» أي حولا. مما في لسان الهندي محلها من لغة
الحول معروف من لسان، والمعنى لأحكام حمله في الدين

والحواله وهي بلسان نساء، وقد كسر، مشتق من التحويل، أو من
التحول، تقول: سأل عن العهد إذ نقل عنه حولا وهي عند الفقهاء على ما
من دمه إلى دمه، واخضعوا من في بيع دين بدين رخص فيه، طاشي من انهي
من بيع الدين بالدين، أو هي استعفاء؟ وقيل من عقد إرفاق مقل، وبشرط
في صحتها رجاء المحيل فلا خلاف، وربما يحتاج عند الأكثر والمحال عليه
عند بعض شذ، وبشرط بقاء مائل المعين في الضمانات، وأن يكون في شيء
معلوم ومنهم من خصها بالدين، ومنها في ضمان؛ لأنه بيع خدم قبل أن
يشترى، كذا في الفتح^(١)

قال القوي^(٢) إذا أحيل على شيء بزم ضمانا والمحال عليه القبول،
ولم يختير ضمانا وقاب أبو حنيفة يعبر بضمه؛ لأنها معاوضة بصير
الرضا من الضمانين، وقال مالك وإمام أبي يعبر رضا المحال، لأن حقه
في دمه للمحيل، فلا يجوز نقله إلى غيره بغير رضاه، وأما المال عليه، فإن
مالك لا يعبر بضمه إلا أن يكون ضمانا حذره، ونكاهني في اختيار بضمه
هو لاند أحصاه بغير، وهو يحكي عن الزهري؛ لأنه أخذ من يتم به الحوالة،
فأنشأ التحول، والثاني لا يعبر؛ لأنه دمه في البعض مقام حقه، فلم يمتد
إلى رضا من حبه الحق كاللوكيل، انتهى

(١) فتح الباري (١/١٦٩)

(٢) المعنى (٧/١٦٣)

٨٤ / ١٣٨٠ - حَقَّقْنَا بِخَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، هِيَ
الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَطَّلَ نَعْلَيْهِ
خَطْمَهُ»

٨٤ / ١٣٨٠ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن دغول (عن الأعرج)
عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَطَّلَ نَعْلَيْهِ
يَدِيرُ عَنِ اللَّهِ مَا عَلَيْهِ وَهُوَ صَبْرٌ»، قال عاصم: «مَطَّلَ مَعَ قَصَادٍ مَا يَسْبِقُ
أَدْوَاهُ»، زاد عروفي: «مَعَ ثَمَرٍ مِنْ ذَلِكَ وَصَبَّ صَاحِبُ الْحَرِّ حَفَهُ» وجمهور
عني أنه مضاف للفعل. ومعهم جعله مضافاً إلى المفعول. وأن تعني هو
للمفعول، قال عاصم: «وَبَعْدَ الْحَافِظِ هُوَ يَدِيرُ»

قال الأبي: «وَعِنْدَهُ تَأْخِيرٌ أَنْ يَمَطِّلَ نَعْلَهُ إِذَا» فالمصدر مبيِّنٌ للمفعول
وفي نسخة منه: «كذلك خلاف في الخبر»، والمعنى أنه يجب دفعه إلى أن
كان صاحبه ثباتاً، ولا يكون منه شيئاً لتأخيره عنه، وإذا كان كذلك في حق
نبي فالعقب أوى. كما في «الزرقاني»^(١) ينص:

(ظلم) قال الزاحي^(٢) رحمه الله: «إِذَا كَانَ عَبْدٌ حَامِلاً بِشَيْءٍ نَصَبَهُ
بِذَنْتٍ مَعَ لَبْسٍ، وَهُوَ قَالَ نَعَالِي هُوَ كَذَلِكَ عَنِ هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
وَأَنَّ كَانَ عَبْدٌ مَطَّلَ نَعْلَيْهِ وَهُوَ! أَصَحُّ وَاسْمُهُ تَرَدَّدَ ذَلِكَ سَبْعِينَ
لَا يَكُونُ سَبْعِينَ ظُلماً، انتهى. وقال ابن عبد الحكم: لا ترد

وفي الإكمال: اختلف في أنه حرجه أو حتى يكون ذلك هو. وقال
لنور: «مَنْ مَطَّلَ نَعْلَيْهِ أَهْبَاءَ تَكْوَاهُ»، وقد تميمي بأن مقتضاه عدمه لأن
مع من بعد طئنه وانصبه نحو عن أداته كأنه نصب، والنصب كبير لا يشترط
فيه التكرار. قال الزرقاني

(١) «المطالع» شرح الزواجري (٢٦٠/٢)

(٢) «اللساني» (٢٦٠/٢)

(٣) «موسم» (٢٦٠/٢)

وَلَوْ أَنِّي أُتِيتُ أَحَدَكُمْ عَلَى مِثْلِ فَيْتَيْعٍ.

أخرجه البخاري في ٢٨ - كتاب العوالات، ١ - باب في سورة ومسم
في ٢٥ - كتاب السير، ٦ - باب من يهمل العمل حديث ٢٣

(وَلَوْ أَنِّي أُتِيتُ) بضم الهمزة، وسكون الفاء، وكسر الموحدة ماضياً
للمعمول على المشهور رواه نسخة، قاله الشوكي وعبد من، وقال بشرطي، وما
أتبع، بضم الهمزة وسكون الفاء، ماضياً لما لم يسم فاعله عند الجميع، وأما
مطلع ما أكثر على التحيين، وثبتة بعضهم بالتشديد، ولا بد من

وقد لاحظت ما ذكره من الاتفاق على اتبع برفع، ومن الخطأ، إن
أكثر المحدثين يقرئونه بشدائد الفاء، والصواب التحفيف، انتهى وقال عبد من
شخصاً يعرض للمحدثين، فيوجه لمكانها، يقال سمعت ثلاثة يهملون اتبعه
ساعة، بالفتح، إذا حسه، وانمضى إذا أحيل فاحيل، وقد بهذا اللفظ
أحمد بن عمرو بن أبي رزادة، وأخرج البيهقي مثله من حماد بن عيسى بن
مصعود عن أبي رزادة، وأشار إلى حماد بن عيسى ولم ينفرد كما يرى

(أَتِيتُكُمْ عَلَى) صم "أتع معى أحلى، عطى حتى (أي) بالهمزة مأخوذ
من التلا، يقال عدا الرجل بضم اللام أي صار سائاً، و، بكرمانى، عطى
كأنسى لفظاً ومعنى، فانحصى أنه غير صم، وليس كذلك، فقد كان الخطابي
به في الأصل بالهمزة، ومن رده تركها فقد سهله، كذا في الفصح^(١).

قال ابن أبي عمير^(٢)، وذكر غيره أن المراد به الموحدين (الفتح) وسكان القوم
عنى المشهورين، ورواه بعضهم بشدائد، ولا بد من حماد بن عيسى بن
القرطبي، ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ قدما حلت على علي.

(١) صم اللامي (١/١٦٥)

(٢) صم اللامي (١/١٦٥)

(٣) شرح النوراني، (٢/٣٦٥)

فمنعهم ، ومنع عليه الله لا حد ، ولأنه سبحانه عند تجميعه ، ومنعهم
من مثل فيه الإجماع ، وفيه من راحة الله ، وهو شدة وعمله من
لحمه ، وآية نور وان حير من الظاهر على الوجهين ، والى مال السحري ،
وهو ظاهر الحديث

وأجده نصوصاً، نصف فقه الحنفى، راجع لمصاحبه دينيه
منه من "الحدائق النورية"، وهو كتاب من تصانيف ابي عبد الله
والاخص في مسائلها، وقد عرفت فيه انه من تصانيف الكاشغرى
ولكنه لا يكون ملائمة لغيره.

[illegible]

ثُمَّ لَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ هُمْ أَكْثَرُ أُنْزِلَتْ فِي الرِّجَالِ نِجَابٌ مُنْجِلٌ لَهُمُ الْمَوْتَ وَهُمْ لَا يُدْرِكُونَ الْمَوْتَ بَلْ هُمُ الْيَاقِينُ ۚ

(77.4) 3.

(67, 2) μ_{eff} μ_{eff} μ_{eff}

حادثه که بود او غیبی شد پس سحر راجع علی الحیل^(۱) لازم بود که
به الفجر که یکی از شرائط غیبی بوده باشد شرط غیبی نه ابتدا ابتدا لا
راجع بود. گویا موافقه در دین معهود، نه سبب انقضای هر یک باشد
در، غیبی و راجع، و قال المصنف: راجع عند انقضاء و استیفاء بالانقضاء

وقال المصنف^(۲) : «لما دونه حیل و د سبب و غیر یکی و غیبی
راجع، و انقضای الحیل غیبی معصا، و نه در سبب و غیبی و غیبی
راجع علی الحیل و انقضای غیبی معصا و حیل الحیل و انقضای غیبی
و غیبی و غیبی، و نه شرط الفجر، و نه الحیل، و نه الحیل و راجع غیبی
و نه الحیل و غیبی و نه الحیل و غیبی و نه الحیل و غیبی و نه الحیل و غیبی

وقال المصنف^(۳) : «ما اجتمع من شرائط الحیوانه، و الحیوانه، و الحیوانه
حیوانه و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی
و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی
و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی
و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی

و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی
و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی
و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی
و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی
و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی
و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی
و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی و غیبی

(۱) حیل، (۳۷/۵)

(۲) غیبی، (۳۷/۵)

سنة مخرجها معينة، ولأن المحجل غَرَّه فكلد له الرجوع، كما لو دُلي السبيح،
وقد شرح رثاسي والنسفي متى أفسر لو مات رجع على صاحبه

(قال أبو حنيفة: يرجع عليه في حائض، إذا مات المحجل عليه ممسكاً،
وإن حده، وحل عليه عند الحاكم، وقال أبو يوسف ومحمد يرجع عليه في
حائض لحائض، وإذا حبر عليه لفلس).

فإن شرط ملاءة المحجل عليه فإن عسر أو رجع على المحجل، وإنه قال
بعض المتقدمين، وقال بعضهم لا يرجع؛ لأن الحوالة لا تُرَدُّ بالاعتساف، إذا لم
يشترط الصلابة فلا تُرَدُّ به، وإن اشترط، ولو لم يرض المحجل الحوالة، ثم
بان المحجل عليه ممسكاً أو مباحاً رجع على المحجل بلا خلاف، انتهى

وترجم البخاري في صحيحه كتاب الحوالة، وهل يرجع في الحوالة؟
وقال لحسن وصفاة إذا كان يوم أحال عليه ملطاً جازء، قال الحافظ وهذا
لا يبرحرجه في أي نسبة والأثر، والفتن له من طريق صحيح بن أبي عروبة
عن عطاء بن رباح أنها سبلا عن رجل احتك على رجل فأفلس، فلا يرجع
مباشرة من احتال عليه، ليس له أن يرجع، وقبته أحمد بما إذا لم يعلم المحجل
بإفلاس المحجل عليه، ومن الحكم لا يرجع إلا إذا مات المصدق عليه، ومن
شرطي يرجع بالموت، وأما يافلس فلا يرجع إلا بمحضر المحجل والمحال
عليه

وللأبو حنيفة، يرجع بالفلس مطلقاً، سواء عاشر أو مات، ولا يرجع
بغير انفس، وقال مالك لا يرجع إلا إن عجزه، كأنه علم فلس انفس عليه
وسم يعمه بذلك، وقال الحسن وشريح وروجر الحوالة كالكتفان، فيرجع على
أيهما شاء، وبه يشير إدخال البخاري أبواب الكتفان في كتاب الحوالة ونوع

أَبُو بَكْرٍ يَشْرِي عَنْهُ ثُمَّ يَحْتَفِ بِهَا مِنْ دُونَ الْأَجَلِ حَرَامًا لِلْمُشْتَرِي.
وَذَلِكَ لِتَلَعْدِ عَلَى السَّيِّءِ بِمَا يَكُونُ يَسْمُورِي بِمَا التَّيَجُّ لَا يَرُدُّ
لَهُ وَإِذَا تَبَاعَ لَوْ جَاءَ بِبَيْتِكَ سَمِعَهُ فَرَجَلُ الْأَجَلِ سَمَّ يَتَّخِذُ
الْمُشْتَرِي عَمَّا تَحْتَبِهَا

الَّذِي تَشْتَرِي عَلَيْهِ وَهُوَ أَشْهَرُ فِي مَا كَانَ حَتَّى حَاجَّ وَرَدَ لِي هَذِهِ تَسْلَعُهُ
بِهَا مَهْرًا

اسْمُ يَحْتَفِ أَيُّ رَيْدُ الْبَايَعِ مِمَّنْ نَاسِلٌ مَحْمَدٌ (هَذَا ظَنُّكَ الْأَجَلُ)
لَيْدَعُوهُ - فَلَا تَوْفُّهُ فِي الْوَقْتِ الْمَشْرُوفِ فَمِنْهُ الْمَشْتَرِي رَيْدُ ذَلِكَ الْمَسْلُوعِ
لِيَجْرِيَ حَتَّى يَجْعَلَ الْمَنْعَ مَعَهُ الْبَيْعَ لِيَتَّخِذَ عَمَّا (أَنَّ ذَلِكَ تَيْسٌ لِلْمُشْتَرِي) فِي
دَ بَحْوَرٍ لَرَيْدٍ رَدُّهُ (لَوْ بَايَعَ لَرَمَ لَهُ يَحْتَفِ) لِأَنَّ ذَلِكَ تَيْسٌ مِمَّنْ - الدَّيْسُ
بِأَنَّ عَمْرُو (لَوْ بَايَعَ) فِي عَمْرٍ رَدُّ جَاءَ بِبَيْتِ السَّيِّءِ قَبْلَ مَحَلِّ الْأَجَلِ) بِمَا قِيلَ
أَنَّ بَيْتَ الْمَشْتَرِي فِي مَا جَاءَ (الْمُشْتَرِي) عَلَى أَخْفَاهَا) لِأَنَّ بَيْتَ عَمْرُو فِي
الْمَشْتَرِي الَّذِي وَقَعَ الْبَيْعُ عَلَيْهِ

هَذَا فِي جِي ١٠ وَهُوَ عَلَى ١٠١٠ مَرَّةً أَيْ يَشْرِي تَسْلَعُهُ مِنْ أَمْرٍ حَلٍّ
بِزَيْدٍ يَتَّخِذُ حَتَّى السَّلْمُ فَمِنْهُ السَّيِّءُ فِي مَسْعُورٍ أَوْ مَحَلٍّ حَسْبِي لَعَرَضٌ كَأَنَّ لَهُ
مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَجَلِ فَيَحْتَفِ بِهَا تِلْكَ الْأَجَلُ - وَأَيُّ بَيْتٍ هَذَا اسْتَعْدَ
الْمُسْلِمُ عَمَّا تَزَوَّجَ بِيَوْمِهِ يَسْمُورِي وَإِنْ بَيْتَ رَدُّهَا لِأَنَّهَا مَسْرُوعَةٌ أَسْمِينُ عَلَى
الْبَيْعِ فَادَّارَ الشَّرَّ تَزَوَّجَ مِنْ مَحْمَدٍ ثُمَّ يَحْتَفِ بِبَيْتِ اسْتَحْكَمَ حَسْبِي الْقَدِيرِ وَلَا
يَتَّخِذُ لِي عَمْرُو وَلَا تَقْضِي لِي بَعْدَ عَمْرُو كَمَا سَمِعَ بِيَوْمِهِ فِي هَذِهِ.

وَقَدْ قَالَ عَائِشَةُ فِي لَوْحٍ يَتَمَرَّدُ بِبَيْتِهِ يَخْرُجُ بِهَا مِنْ أَيْدِي مَنْ مَوْضِعٍ
مَحَلٍّ أَيْ يَحْتَفِ الْعَمْرُو وَبِهِ مَدَّةٌ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ ثُمَّ يَحْتَفِ بِبَيْتِهِ
عَلَيْهِ هَذَا مَعْنَى الْمُتَكَبِّرِ عَمَّا تَزَوَّجَ مِنْ مَحْمَدٍ وَكَثُوبُ الْعَمْرُو وَعَلَيْهِ الْكُفْرُ

الذي عقد به، فهو عبيد له كمن يبيع عند المائكة، سقط الباجي
لأنه لا محل

قال المصنف (١) إذا نذر تسليطاً لمسلم فيه عند التحلل فما تبعه المسلم
إليه أو غيره من الناس حر عام، وإن قال له بالقبول أو غيره
إلى أن يوجد، فطاعة له، وإن لم يبيع لعقد، ويرجع الناس إن كان
موجوداً، ومثله إن كان مملوكاً، ولا يبتدأ به من الساعي والساعي وإن
نذر، وفيه وجه آخر أنه يبيع العقد نفس المذموم، والأول الصحيح،
نهي

وفي قوله (٢) ولو يبيع بعد التحلل، قرب السلم بالقبول من ماله
بيع السلم، وإن شاء انقضى وجوبه، لا يسمي ببيع وانعقد نظري على
شرف الزوال، صار كفاي يبيع قبل انقضاء

وعلى امرئ (٣) يبيع بعد، لمن سلم في شيء من القوم، فما
على الأهل بغير حثيمه من عدم، إن المسلم فيه، روجح وماله، فقال
بجمهور إذا وقع عليه كل المسلم ما صار به، يأخذ الناس في بيع
العام القائل، وفيه قال الساعي وإن عيبه من القاسم، ويحتمل أن العقد
وقع على موضوع في الدين، إن باي من حبه، وليس من شرط حوله أن
يكون من نذر هذه القصة، وإنما من شيء مرفق المصنف، فهو من ذلك
مختيار

وقال أسهب من أصحابنا (٤) يبيع مسلم ضرورة، ولا يجوز

(١) التمهيد (٢٧٧)

(٢) (٧١/٢)

(٣) التمهيد (٢٧٧)

من ماله، في الذي يشتري القفاز فيكفله ثم يأتيه من بشره
منا يحذر الذي يأتيه أنه قد اكفله نفسه وانقضاء فريد منقذ أن
يصدقه رباخذة بكفله إن ما بيع على هذه الصفة بنقذ فلا بأس به
وما بيع على هذه الصفة إلى أجل فإنه مكروه حتى يكفله لنفسه
لآخر بنفسه وإنما كره الذي إلى أجل لأنه يربعه إلى آخر

أن حبره وكانه ربه من باب التماس بالكفو، وقال مسعود بن أحمد
الشمري، إنما له أن يصر إلى الأجل واضطرب قول مالك في هذا، وسعته
منه من هذه المسألة ما روي أنه عبيد والشاهدي، رئيس القاسم، وهو لذي
اختاره أبو بكر الشافعي، والكافي بالكافي انتهى عنه إنما هو بمصود
أي يدخل مطراوا انتهى

الآل ماله في الذي يشتري المصم من رجل أي اشري به من عمرو
مثلا (فيكفله) أي يده عنه (ثم يأتيه) أي يدا (من بشره) أي يقدم، وهو
بشر فلا بأس به (فبيع) أي يدهم ربه (الذي يأتيه) أي يدا (أنه) أي
يده (عد اكفله) أي الطعام (لنفسه) عند الشراء من عمرو (فوشوفا) أي منه
ك مالا (ميريد المباح) أي مكر (أن يصدقه) أي ومنا (ويأخذه) أي إذا
أهدم بكفله أي يكيل وقد

من ماله في هذه المسألة (إنه ما يبيع) سنة النسخة (أهني هذه
الصفة) أي عن ثلث ريد (سقد) أي محملا (فلا يفس يدا) أي يحرر، ومثل
التي هي هذا الحكم الورود (وما يبيع على هذه الصفة إلى أجل) أي سنة (وله)
أي البيع (مكروه) لا يحرر (حتى يكفله المشتري الآخر) وهو مكر (نفسه)

ثم من وجه الكراهة، فذل (وإنما كره الذي) أي اسع (مكر) لذي
بيع (إلى أجل) لأنه أي البيع المذكور (فروضة) حار موصلة و (سببا إلى
الزوا) ربه (أم يصدقه) لا من أجل الأجل، فكأنه أحد الأجل نسب، لأنه

ومحرف أن بذل ذلك عني هو نوحه بعير كليل ولا ورثه فإن كان
إني أجل فهو مكره ولا اختلاف فيه عند

أو غيره، كما في «الترغيب»^١

وهذا فيماحي^٢ هو الذي يظن به من جهة المصحح ويكفر بالمصحح
بأنه في بعض النسخ بما عني من لدن رجاء لا حرج به إلا جواز مكره ذلك
من جهة جهة المصحح، ومن سماع بك فقد سمع من ذلك، وإن جاز فهو
رأيه من أن يرد فعله ببدل من ذلك لأن من سماع المصحح من تصحيح التكميل ربه
وذلك من هذا المصحح، انتهى

ثوبتخوف: «المصحح من المصحح في مصحح أئمة ذوي المصنوع
المحرف بالمصحح هذا هو الذي يابح عطف على ذمته (أو يذم له)
المحرف من الأثرة (ذلك) مع (عني هذا الوجه) من المصحح (بعير كليل ولا
ورثه)

قال الأثراني: «مروي إلى بغداد سبع من بعض (أي كان إلى أهل) هو
مكره) أعاد فيه التكرار مكره أو مكره (ولا اختلاف فيه) أن في
ثم هذا المصحح (عني) بأنه مكره

من المصحح^٣ أو المصحح سبع مكره، به يابح بدلت التكميل، فاصح
صحيح، وإن قصد التكميل به جميع المصحح، وإن قصد بعير كليل فإن يذم له
مصحح حرام، فإن كان المصحح مكره عندنا، فإن كان قد جاز حتى أنكر أحد به
قد استوفى، ولا يجوز ذلك، فاصح، وإن كان مكره عندنا، ولا خلاف
أن ذلك المصحح قيل المصحح في قوله مع به، رئيس المصحح المصحح في
جميع قبل كنه، انتهى

١ - مسجق الأثراني (١٧٦)

٢ - المصحح (١٢٥)

٣ - المصحح (١٦٦)

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا يَأْكُلُ رِزْقَ مَنْ يَدِينُ عِنْدَهُ وَلَا عَمَلُ عِبَادَةٍ وَلَا

لا، والله يكذب فيقول، رب عبدك، أشهد أنه يكره ما بهيأ، وما به
سأله، فإنه الذي

فقد وصر كلام اشاحي في ذلك على ما قال لا يجوز
في حضوره في حق من غاب، ذلك ليس الذي على العاص لا يحلوا أن
يكون شريك عليه شهيد مدلول، أو لا يشهد عليه ذلك إلا بدعوى الشاهد له،
وعلى الثاني لا خلاف في السمع منه، بل فيه من الأمر وانحطط الجبر أن
يكون من عو عليه، فيقبل ذلك من لا، وإن بعد فيه دخل وجد من من
تصدده لا أن تذكره من هو عليه، رجع بعد فيه، وإن بعد السمع فيه كان
منها ما اشاعه ويكون غايته أو سبباً

وَأَمَّا ذَلِكَ بَيْتُهُ عَمْرٍو، فَهُوَ بِمَنْزِلِ شَرْوَهَ، الَّذِي عَلَيْهِ نَمِيقُ عَمْرٍو
وَرَوَى دَاوُدُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ بَيْتَهُ بَدْرُ بَيْتِهِ، أَعْنِي الَّذِي عَلَيْهِ أَحْزُ حَتَّى وَفَا
مِنْ مَدَائِنِهِ، وَرَوَى عِيسَى بْنُ أَبِي النَّضْرِ أَنَّ بَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أُمُّهُ

أولاً) بشرى نبي نوح (حاضر الأباقر منسمة منكر في السج
مصريه ومعه في النسخه ~~نفسه~~ (من النبي عليه السلام) حرف آخر يدين
الفرار أولاً) بشرى نبي عيسى (عليه السلام) وحيداً (عليه السلام) (الذي ترك
البيت) من الأول (ذلك) أي وجه نكره أن اسراء ذلك المذکور من غير
ذلك (منه) (عروا هذه) لا ولا تدوي يسم أم لا يسم) أي تحيا
بصيرام لا

وإنما تلك الدخلة والثمن

(٤١) باب ما جاء في الشركة والتولية والإقالة

(وإنما تلك) الصورة (المبينة) مثلث الدار المهمة ومكون السدء لمجموعه، كما في «الندوم» ي شبه إلى التوصل إلى الربا (والفلسفة) بضم الباء المهمة أي التلبس والتمرر، قال الحاجي^(١) هذا على حسب ما ذكره أبو من وجود صناد بيع ما ليس عند، وإذ جاز ذلك في السلم، إن عمل أهل العية إنما يقصرون بذلك إلى سلف درهم في درهم ونصفه، لأنه يقول له هذه عشرة دينار أشري لك بها ما شئت، يبعه منك خمسة عشر ديناراً إلى أجل، فكانه باع عشرة مائة بحصة عشر إلى أجل، وهذا الذي ذكره وجدة من وجه الجمع من بيع ما ليس عند بسبب المصلحة، وإنما قصد لما كان ينكره بمنده، وإلا لم يبيع ما ليس عند مسرع، وقد روي عن حكيم بن حزام سألت رسول الله ﷺ، فقصت ما رسول الله ﷺ بأبيي مرحل، فقال النبي ﷺ ليس عندك أبيه منه ثم أبتاه من السوق؟ قال قد، إلا نبع ما ليس عندك، انتهى

(٤١) ما جاء في الشركة

قال المجد الشركة والشركة بكسرها، وضم الثاني بمعنى، وقد اشترى وشركاء، وشرك أحدهما الآخر، ولشرك بكسر، وكأشرك الشراك، والجمع لشرك وشركاء، وهي شركة، جمعها شركاء، وشرك في البيع والميراث، كملته، شركة بالكسر، قال لردابي^(٢).

وقال الموفق^(٣) الشركة الاجتماع لبي متخلف أو تصرف، وهي ثمانية

(١) «المعنى» (٧٢/٥).

(٢) شرح الموفق (٢٢٨/٣).

(٣) «المعنى» (١٠٩/٧).

١٣٨٢/٨٦ - قال مالك، في الرجل يبيع نخل المصنف،
ويشتري ثياباً برفوعها، فإنه إن اشترط أن يحد من ذلك، لرقم، فلا
أسر به وإن لم يشترط أن يحد منه حين استثنى، فإنني أراه
شريكاً في حد نخل الذي اشتري منه

أول الجمع عدد إلى أربع من الجهة التي خرج عليها من طلبه كالأول بعد
كذلك الثاني، لأنه إذا كان يحد بغيره على وجهه من غير مكانه فالأول
وحكي عن أبي حنيفة أنها فسخ في حين العاقدين، يبيع في حينه ما، فلا
ثبت أحكمه يبيع في حقه، من يجوز في النسخ، وفي لم يبيع قبل مضاء
ونسخ حكمه يبيع في حينه يبيع، حتى يجوز له من النقص الذي يتأهل به

وأما أن لا يملكه في المبيع والرافعة، قال سفيان، من قال بكذا
فإنه إن عثره يوم لم يملكه، قال في المفسر وفي جماعهم أن رسول الله ﷺ
هو من يبيع المبيع قبل قبضه مع إحداهم على ما أنه قد يبيع المسلم جميع
المسلم به دون من لا يملكه ليمتد يميناً، انتهى

١٣٨٢/٨٦ - قال مالك في الرجل يبيع النخل، في ثوب (المصنف) يبيع
لحمه ويبيع العدد بيمينه ولون الثقل، أي المجموع من عدد (ويشتري)
منه (ثياباً) أي عده . . . (برفوعها) جمع رقم (إنه) أي البيع (إن اشترط أن
يحد من ذلك الرقم) كذا في النسخ ثمانية وعشر حصرة . . . (في أكثرها من
ذلك الرقم) من وزن معين بمعنى المرفوم (فلا بأس به) أي يجوز إن لم يكن
لمشتري أكثر، كما هو المعروف من مذهب الإمام مالك أن استثنى الأكثر لا
يجوز (ولو لم يشترط) يبيع (أن يحد منه) أي من الرقم (حين استثنى) أي
حين شرط الاستثناء، (فإنني أراه) أي أتابع (شريكاً) لمشتري (في عدد نخل الذي
اشترى منه) المشتري

(١) أخرجه أبو داود (٢١٦/٢)

وذلك ان التوحيين يكونون رقتهما سواء وبينهما تفاوت في الثمن

قال الباقى^١ : وهذا على ما حال من الرجل اذا باع أصداً من تير،
واسسى بها ثياباً بماء رفق عليها من الثمن، أو بما كان عليه رفق حسر ما،
والأور ظفر، فإنه لا يجوز إذا استثنى بعض النوع الذي استثنى منه^٢ بشرط
الاختيار أو لا بشئ^٣، فإن استثنى الأجزاء، فهو له ذلك، ولا يجوز ذلك
إذا استثنى اختيار الأكثر منه، وهو متنع، وقد تقدم ذكره، وإن لم بشرط شيئاً؛
فقد شرط ذلك النوع بطور ما استثنى منه من جميع عدده، وذلك على أن يكون
ذلك نوعاً من نوع من نفس النوع، فيستثنى منها عشرة أنواع، فإنه يكون
شرطاً في ذلك النوع من الثياب مثلاً، ومن المتنع من مثله.

وذلك في سبب الاشتراك إذا لم بشرط التميز (في التوحيين) فإنه يكون
رقتهم سواء (و يكون بينهما تفاوت) ظاهر (في الثمن) قال الباقى يريد^٤ : لا
يكون بينهما ولا إحصاءاً لتفاوت أثمان النوع الواحد من الثياب مع^٥ : أو جه
في التفرقة، فما لأن الفرق سموا^٦ : النوع، وإنما يفرق أو رخص، وإذا لم^٧ :
رقصه على المشتري شئ واحد، يحصل بعضها بماء، فإذا لم بشرط بيع ولا
حياز لم يبي^٨ :، ولا أن يكون شئاً من ماء استثناء، انتهى.

قلت : ولعل هذا مبني على أصل لإساءة مالك أنه يبيع استثناء شئ من
مصح يحذره البائع بعد البيع.

لأن الموعود^٩ : أن ما ع لظيماً واستثنى منه شئاً فبقيها مبيعاً. أن يستثنى
شئاً من مئة ثم يبيع، وهذا قول أكثر أهل العلم، وقال مالك يبيع^{١٠} : ما يبيع
منه شئاً لا شئاً يبيعه أو يبيع ثمرة حائطه، ويسمي ثمرة بخلاف يبيعه
سوى. ونقد^{١١} : ليس في ذلك في جامع بيع الثمر.

١ - المصدر (٤١، ١٣٨)

٢ - المصدر (٦، ١٧٤)

قَالَ مَالِكٌ لَا أَرَى عِدَّةً، بَلْ لَا بَأْسَ بِالشَّرْكِ وَأَسْرِيهِ وَالْإِفْقَالَةِ
مِنْ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ، فَهِيَ دَابٌّ وَ تَمَّ بِهَا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ
مَانْتَقًا، وَسَمَّيْهُ رَيْحٌ وَلَا وَصِيْعَةٌ وَلَا تَأْخِيرٌ يَدْمِي، فَإِنْ دَخَلَ
ذَلِكَ رَيْحٌ وَ وَصِيْعَةٌ أَوْ تَأْخِيرٌ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، حَارَ بَيْنَهُمَا بِحُلَّةٍ غَا
يَحُلُّ السَّحْبَ وَيَحْرَمُهُ مَا تَحْرِيْمُ السَّحْبِ، أَلَسَ مَشْرُوبٌ وَلَا نَوْءَةٌ وَلَا
يَقَالَةُ.

(قَالَ مَالِكٌ وَالْأَمْرُ بِالْمَحَبَةِ (مَعْنَاهُ) فِي الْمَطْعَمَةِ الْمَحْرُومَةِ أَنْ لَا يَأْسَ
بِالشَّرْكِ) بِكسر شين وسكون دال، من إضلال اسم المصدر عن معنى التحاميل
به، أي بشرطه لغيره فيما أسره، والوصية لغيره فيما أسره بما أسره
لواإفقاله، أي في بعض النسخ المصرية بعد ذلك لفظة ممتعة، فيفسر إلى الثالث
وفي الطعام وغيره، أي لا فرق في ذلك بين الطعام وغيره.

(فِيهِ) (الْمَشْرُوبِ) (ذَلِكَ) (السَّحْبُ) (أَوْ) (مِنْ) (بِشْرٍ) (يَهِي) (فِي) (الْبَطْنِ) (وَعَلَهُ) (فِي)
ذَلِكَ (مَرْوَةٍ) (إِذَا) (كَانَ) (ذَلِكَ) (الشَّرْكَ) (وَالْغَيْرِ) (مَانْتَقًا) (أَي) (مَحَلًّا) (يَدْرُسُ) (أَنْتَبَهُ) (أَوْ) (لَمْ)
يَكُنْ (فِيهِ) (أَي) (فِي) (مَذْكُورِ) (الشَّرْكِ) (وَالْغَيْرِ) (رَيْحٌ) (أَي) (رِيَاءٌ) (وَلَا) (وَصِيْعَةٌ) (ي)
عَصْرٍ (مِنْ) (سَمٍّ) (لَا) (وَلَا) (تَأْخِيرٌ) (لِشَرٍّ) (بِأَقْبَلِ) (لِقَوْلِهِ) (عَلَاءُ) (كَانَ) (هَذَا) (مَسْتَقَرًّا)
مِنْ (بَيْعِ) (الطَّعَامِ) (بِهِ) (فِيهِ).

(لَهُنَّ) (حُلَّةٌ) (أَي) (ذَلِكَ) (رَيْحٌ) (أَوْ) (وَصِيْعَةٌ) (وَتَأْخِيرٌ) (مِنْ) (وَلَدَتْ) (سَمًّا) (أَي) (السَّحْبَ)
أَوْ (الْمَشْرُوبَ) (حَارًا) (هَذَا) (الْمَقْدَرُ) (مَعْنَاهُ) (مَنْفَعَةٌ) (مَعْنَاهُ) (مَا) (يَحْرُسُ) (السَّحْبَ) (وَيَحْرَمُهُ) (مَا)
يَحْرُمُ (السَّحْبَ) (يَعْنِي) (مَنْ) (يُحَرِّقُ) (عَلَيْهِ) (أَحْكَامُ) (أَسِيرٍ) (مَا) (يَحْرُسُ) (فِي) (الْبَيْعِ) (وَلَا) (يَحْرُسُ) (فِيهِ)
(وَلَيْسَ) (بِشَّرْكَ) (وَلَا) (بِوَلَدَةٍ) (وَلَا) (قَالَةُ) (أَي) (مَنْ) (يَهِي) (فِي) (حُكْمِ) (الشَّرْكِ) (وَالْغَيْرِ) (بَعْدَ) (دَعْوَى)
الرَّيْحِ (وَالْغَيْرِ) (لَا) (سَرَطٌ) (هَذِهِ) (الْمَرْوَةُ) (لِلْإِلَاحَةِ) (أَنْ) (يَسَاوِيَ) (السَّحْبَ) (الْأَوَّلَ) (وَالثَّانِي) (فِي)
الْمَرْوَةِ (مَعْنَاهُ).

قَالَ (أَبُو) (يُحْيَى) (وَعَدَ) (عَلَى) (مَذْكُورِ) (مِنْ) (أَنْ) (طَعَامًا) (عَلَى) (كَيْلٍ) (وَأَوْ) (وَرْدٍ)

شركته والشركة لا تقبله عند وفاة علي وحده بل هي غير فان تكون الإقارة
والشركة برأيه او بفعل ولا خلاف انهما هي المصنفان تلك حذرة
بغيره ومعهه وفار لو عليه حذرة لا يجب الشركة ولا حوله في
نفسه، ويجوز الإقارة عند أحد الأب قبل غيره فمريم لا تقبل

فعمدته في شرط العبد في جميع أنحاء الحرب التي في معنى الفع
التي هي في وجه حتى ذلك من ذلك هذه الحالة ولا شيء وسببها أما لا
في ١١ على ذلك من العبد في بلاد بلاد في بلاد الفع في هذه بلاد
في الفع لا الفع ١١ الفع ١١ الفع ١١ الفع ١١ الفع ١١ الفع ١١ الفع ١١
في حجة الفع والفع ١١ الفع ١١ الفع ١١ الفع ١١ الفع ١١ الفع ١١ الفع ١١
في الفع الفع

وقال المحقق في سرى ما يحتاج من قسمة ثم بحر بقية حتى يقسمه
والشركة في التولية والتمويل به ٩ دج وبن ثلث الإقالة لأنها صح
وغيره في عدم إقرارها مع ١٠ دج وبن ١٠ دج وبن ما يحتاج من القسمة لا
بحر الشركة به ولا جسته ١٠ أحوال ما من قسمة وبن ثلث أو جسته
والشاهدي وما ثالث بحور، قد كنه في الطعن في القسمة لأجل ما تضمنه
النسب الأول، فحارث قبل بلين في الإقالة

[illegible]

عن مالك من استوى بيعة نرا أو يقيماً حبس به سنة
 رجل ب شركه ففعل ، بعدا النقص صاحب نفسه

قال ر لمعز وفي اجتماعه أو رسول الله ﷺ في بيع عدم ث
 فيه، مع جماعته على أنه ان ثمن الم الم جميع الم الم الم الم الم الم
 الأمانة ليست بيعاً، وإن ثمنها في بيع حلوب قبل الفجر (معد)، قال ب
 بك لا بد له من كسب، ويشتم المبيع مقام البيع في إيجاب كسب ثاب،
 كبيع مسح مقام الملاك في البيع

وله، الم مسح لمبيع، صحر في الفجر، كالارد المبيع، والمبيع مبيعاً،
 وروى بعده، لأنها عبرت بالإسراء، والمخافة، عيب إليه في كل مرة بعد
 الم مبيعاً، مبيعاً، في بيع له مبيع قبل الفجر فيه مبيعاً
 نعم، لأن فيه من ثمنه قبل فيه لا يبيع، كما لا يبيع من غيره، فهي

وفي مسح الإصباح، لا يصح بيع ما اجتمع، ولا الإسرار فيه ولا
 مؤنة حتى يشبه، سواء كان مقولاً أو معارفاً، وفيه مباح قصير لمصره
 لأجله، وصحبت المصلحة المبي

قال مالك من اشترى أي ربه ملاً (سلعة) من عمرو (نرا أو ربه)، و
 الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 مبيعاً، أي الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 (وغير) آخر بكر ملاً (أن يشركه) من الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 في سبعة (المعنى) ببيعته، ينتبه خطه الم الم الم، وهو الأوجه، في بعد
 يسري ومن شركه، في الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 وجه مبيع، في من ربه ومكره، أو الضمير إلى ربه فقط، فإنه وحده كان
 في مبيع (المعنى) المبيع الأول (مصلحة السلعة) عمراً بمقولان

اشترى هذه السلعة يئبي وثبت وانفذ عني وان ينفذ لك إن ذلك لا يفسخ حين قال انفذ عني وأنا أبيعها لك وإنما ذلك سلف بطلعه إياه عني أن يبيعها له وثو أن يثبت سنده فلكت أو قامت أحد ديت الرجل الذي نفذ الثمن من شريكه ما عد عنه. فهذا من الشك الذي يجر متعة

(الشري) بصفه حكلم في التمتع الهدية، وبصفة الطقات في النسخ البصريه، لا يحتل محكم في التصورين (هذه السلعة) مشتركاً أبيي وبينك وانفذ بصفه محطاب (عني) أي اعطاك من حصص يبيع (وأنما أبيعها لك) يعني أنا أكتب ببيع أي يبع حيث أنما (إن ذلك) انفذ (لا يفسخ) ولا يجر (حين قال) انفذ عني وأنا أبيعها لك، يبيع وحده عدم وجه التجوز: ثم من عدم الحواذ بقوله (وإنما) صار (ذلك) أي نفذ عمرو الحسن (سلف سلفه) يملك أي يقره، حمز، روه (على) شرط (أن يبيعها) بد (له) أي لعمرو (ولو أن ملك السلعة فلكت) روه (أن فلكت) أي تدبر بحولته (لا سواي وعمروه) (أحد ذلك الرجل) عمرو (الذي نفذ الثمن من شريكه) أي من ربه (ما نفذ عنه) معقول أحد (فهذا) من الشك الذي يجر متعة لعمرو، روه، مع

قال القاضي، وهذا على ما دل لأن قوله (هذا يبيع) اشترط سلف بصفه تمهنا، بكتبه من موزه يبيعها، ويولي ملك دونه وقد حمل حمله في الامداد ببيع لبيعة الانداع بعد بطلعه الآخر من ثمنه من أد يبيعها، ويرد عليه بما أسنده، اسداً ما لا عني من صفه هذا السلف، يملك السلفه لو ملكك لرجع المسلف عني شريكه بما أسنده من ثمنها، فإذا ثبت أن معناه السلف ثم يجر ديت، لأن من حكم القرض انه يكون على عيم عوض ولا مقارصه، وهذا يبيع صفه هذا الحد، ويحتمل مع ديت عمرو وجه من وجوه السادس

قال مالك: ولو أن رجلاً ابتاع سلعة فوجدها به ثم قال: رجل أشركتني بنصف هذه السلعة، وأن يبيعها بك جميعاً كان ذلك حلالاً لا بأس به. وتفسير ذلك: أن هذا يبيع حبة ساعة نصف السلعة فيسبى ببيع ثلث نصف الآخر.

حمله المرحوم على امرئ سائب، وعمله في هذا ما أرغ، فكون ذلك إيصافاً وهو جائز إن لم يكن ذلك يوجب من لربها أن كان القاملي فخره الألف أو بعضها من صاحبه ثم سحر. لأنه جعل نفسه في ما لا يحاسبه خصوصاً عن نفسه، وذلك هو جازم انتهى.

(قال مالك: ولو أن رجلاً ابتاع سلعة فوجدها به) أي يشتري السلعة (ثم قال له رجل: حر أشركتني) في منك (بنصف هذه السلعة، ولما أبيعها لك جميعاً) كان ذلك بعد (حلالاً) يعني (لا بأس به، وتفسير ذلك) يعني (وشرح الجواز) (أن هذا يبيع حبة ساعة نصف السلعة على أن يبيع به النصف الآخر).

قال ابن جني: وقد عني ما قال أن من سرق سعة يثبت له مئة. ثم أتاه رجل: فقال له: سركني في نصف هذه السلعة، وأن أبيعها لك جميعاً، فله حشره. وحدث أنه باع النصف الثاني، ثم تركه لنفسه الثاني أساعها به وعمله في النصف سائر له، فلم يعمل في ذلك شيئاً من المحرمات. لأن كسر معلوم، والنسبة معلومة، وحمل الشريك في سهم معلوم، وإنما يتناول به من وجوه الأعراس به جمع بين المبيع والأجزاء في عقد واحد، وذلك جائز عند مالك، لأنها فساد ميسر على القروم، وتقصيرهم وأحمد، ولا يتأهوان.

قال الرافعي: إذا ساع الأجزاء حائر عند مالك وأصحابه، وممنوع عنه شامي وتكويري. لأن النقص عندهم مجهول لا يثبت مبيعاً من

(٤٢) ما جاء في إقلاص الميراث

منع لمن دونه حين العقد، ولأن الإجارة بيع منافع، فصار بمنع من بيعه انتهى

قال ابن شداد^١ "الإجارة والتبعية جارة مالك، ومعه استعفي ومو حلف، ولم يحدث أن يبرأ من التبعية إلا بالإجارة قطعه انتهى

(٤٣) ما جاء في إقلاص الميراث

قال الشافعي^٢ "قال أئمة الميراث، قلنا صدر أبي عبد الله عن^٣ من، ومنعهم بذلك صار ذا فلول بعد ما كان ذا درهم ودينار فهو مفسد، وجب محال، وحلفت لا يتك من حابه الميراثي الميراث، كذا في "المعراج" وفي "التمهيد" لمعنى له من لا غير له ولا عرض وشرع في قصر ما جف عما عده من الميراث وصحوه

قال الحافظ في "المعراج"^٤ "ورد في الأصول والميراث على هذا في نفس بسبب أنه في "المعراج" عن "التبعية" أغلى الرسل أن لم يكن له ميراث، صرح به في تراجمه علماء، وحل، صار إلى حاله، ليس بعد مفسد، انتهى

قال النووي^٥ "المعراج هو الذي لا مال له ولا ما يقع له حرجه، وقد سماه ابن أبي شيبة لا يملكه الميراث من الميراث^٦ قالوا: يا رسول الله، الميراث لمن لا درهم له ولا معراج قال: ليس لك الميراث، وبكم

١ - "المعراج" ٢٢٧/٢

٢ - "شرح ترمذي" ٣٥٠/٣٣٠

٣ - "معجم النووي" ٦٢/٥٢

٤ - "المعراج" ٥٣٦/٦١

٨٧/١٣٨٣ هَذَا خَلْفِي بَعْضِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ

بَنِي تَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَدَّادٍ بْنِ هِشَامٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

لَا يَأْتِيهِ فِي ذَلِكَ، مَعَ يَمِينِهِ يَمِينًا يَمِينًا، وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَاسْتَأْذَنِي، وَخَالَ
أَبُو حَسَنٍ لِسِرِّ الْحَافِي، وَبِهِ عَمَلُهُ، وَهُوَ أَدْرَأُ أَهْبَاءَ إِلَى الْحَجَرِ عَنْهُ شَبَّ،
لَأَنَّهُ فَصَّلَ مَجْتَهِدًا، وَأَنَّ أَلَّ سِرِّ يَمِينِهِ حَجَرٍ عَنِ عَمَلِهِ، وَبِإِيجَاضِهِ فِي ذِيهِ،
وَوَاهِ الْحَقْلَ بِمَنْزِلِهِ، أَسْهَرُ وَبِإِيجَاضِهِ سِيءٌ مِنْ دَلَّتْ فِي أَبْوَابِ الْأَنْصَابِ

٨٧/١٣٨٣ (مَالِكٌ عَنْ أَبِي شَهَابٍ) بَرْدِي (عَنْ أَبِي تَكْرِ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَدَّادٍ بْنِ هِشَامٍ) بَرْدِي لِمَخْرَجِي (أَبُو وَبَوَّالٍ عَنْهُ) قَالَ
أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ (١) هَكَذَا فِي جَمِيعِ الْمَوْضُوعَاتِ، وَبِإِيجَاضِهِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَالِكٍ مَرْسَلًا،
إِلَّا عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَخْلَفُ عَنْهُ، فَوَصَّاهُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي شَهَابٍ عَنْ أَبِي تَكْرِ بْنِ
أَبِي حَبِيبٍ،

وَكَمَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُ بَرْدِي عَنْهُ فِي إِسْنَادِهِ وَوَصْفِهِ وَرِوَايَةِ عَنْ وَجْهِهِ
صَحِيحَةً، فَقَدْ وَوَاهُ عَمْرٌ مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي تَكْرِ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ مَرْجُوعًا،
وَسِيرَ بَنِي هَيْثَ وَهْشَامٌ مِنْ بَعْضِ أَهْلِهِ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ مَرْجُوعًا، الْمُنَاقَشَةُ حِينَ
أَعْلَسَ بَنُو ذِكْرِ الْأُمُومِ، وَبِإِيجَاضِهِ مَحْمُودٌ لِأَبِي حَبِيبٍ لَا يَرَوِيهِ حَبِيبٌ، فِيمَا
عَلِمْتُ، تَنْتَهَى كَمَا فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (٢)

وَفِي «الْمَحَلِّ» لِمَنْ رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ مَوْصُوفًا لَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَزَادَ فِيهِ عَنْ
أَبِي حَبِيبٍ، أَسْهَرُ فَلَمْ يَكُنْ حَدِيثًا عَمْرٌ مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْرَجَهُ السَّحَابِيُّ فِي
«صَحِيحِهِ» بِإِيجَاضِهِ ذِكْرَ الْمَجْعُوعِ، وَبِإِيجَاضِهِ مَعْصُوفٌ، قَالَ الْحَافِي هَذَا
الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مَوْصُوفًا، فَقَدْ وَصَّاهُ عَمْرٌ فِي «مَنْصُوبِهِ» عَنْ مَالِكٍ، نَكَّرَ
السَّحَابِيُّ عَنْ مَالِكٍ بِإِيجَاضِهِ وَفَدَّ عَنْ بَرْدِي

(١) التمهيد: ١٠٩/٢٩

(٢) مسند ابن أبي شيبة: (٣/٣٣٠)

والا ائیمہ یُحْمَلُ بِأَخِ صَاحِبِهِ لَمْ يَمَسَّ أَيْدِي أَسْلَاحِهِ مَنَّهُ. وَنَهَى بِبَعْضِ
أَيْدِي مَنَّهُ مَن تَمَسَّهَا فَرَجَدَهُ بَعْدَهُ

(قال أئیمہ) مَرَكَبُهُ مَرُّ 'أُي' وَهِيَ سَمٌّ يَرِفُ بِصَاحِبِهِ حَرَفُ الشَّيْءِ بِسَمِّ مَا
الْمَهْمَةُ الْحَرِيدَةُ. قَالَ الطَّبْرِيُّ: مَن أَسْلَمَ صَاحِبَهُ لَمْ يَمَسَّ يَدَهُ عَنْ عَصِيلِ لَحْمِ
صَاحِبِهِ أَوْ عَنْ تَطْوِيلِ قَدَمِ مَمَرٍ (رَجُلٍ) جَرَّ بِأَسْلَاحِهِ أَيْ إِلَيْهِ. وَرَفَعَهُ يَدَهُ مَنِ
أَيَّ وَهِيَ تَمَسُّهُ عَلَيْهِ عَلَى يَدِهِ الصَّرْحُ وَهُوَ رَدُّهُ، وَذَكَرَ الرَّجُلُ مَا عَشَرَ أَيْدِيهِ،
وَالْحَرَادُ يُنَادِي رَجُلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ (بِأَخِ صَاحِبِهِ) سَمْعَهُ (فَأَقْبَلُ) أَيْ حَذَرَ مَقَامِهِ
وَمَنْ يَفْلَاسَهُ (فَلَدِي لِيَتَمَعَهُ) وَعَنْ نَسٍّ (مَنْ) تَمَسَّ حَجَرٍ وَخَطَفَ تَعْبَرَهُ. وَتَغَضُّبُ
لِيَتَمَعَهُ (وَلَمْ يَمَسَّ أَيْدِي مَنَّهُ مَنِ تَمَسَّهَا)

قَالَ الْمُتَقَطِّعُ^(۱): مَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا بَعْضُ شَيْءٍ مَنِ تَمَسَّ كَرَأْسُهُ لُذْذُهُ
وَبِهِ صَرَحَ ابْنُ شَهَابٍ لَمَّا رَوَاهُ عَنْهُ بَرْدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ مَعْمَرٍ عَنْهُ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ
مَرْمَلًا. فَقَدْ وَصَفَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ، عَنْ مَالِكٍ: رَأَى أَبِي شَيْبَةَ عَنْ
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحَدَ رِوَايَاتِهِ يَقُولُ: بَعْضُ نَفْسٍ رَسُوْلُ اللَّهِ يَتَخَذُ أَنَّهُ أَحَدُ
مَنْ مَرَّ بِالْمَرْءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَفْضَى مِنْ بَعْضِهِ، فَيَتَرَأَّسُ أَسْوَدَ تَعْبَرُهُ، وَقَدْ يَشْرُ
أَحَدَهُ. فَالْحَارِيُّ لَا يَسْتَعِدُّهُ بَعْضُ بَعْضٍ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عُمَرَ بْنِ
وَعَفْءٍ صَحِيحًا، وَيَذْكُرُ أَنَّ حَمِيْدَ بْنَ أَحْمَدَ يَصْطَلِحُ بِمَنْ أَحَدُ مَصْنُوعٍ حَلِيَّةٍ فَيَتَأَمَّرُ إِلَّا أَنْ
يَتَأَمَّرَ قَوْلًا. وَهَذَا الرَّاجِحُ فِي مَذْهَبِهِ أَنَّ لَا يَرَى مَنِ بَعِيرَ أَسْلَاحِهِ أَوْ مَقَامِهِ
وَلَا يَبِيْنَ تَغَضُّبُ بَعْضٍ تَمَسَّهَا أَوْ عَدَمَ نَفْسٍ شَيْءٍ مَنِ تَمَسَّهَا

(فَوَجَدَهُ) أَي وَجَدَ بَعْضَ مَقَامِهِ وَبَعْضَهُ. فِي سَمِّ يَتَمَسَّرُ. قَالَ الْمُتَقَطِّعُ: اسْتَدْرَجَ
عَلَى أَنْ تَشْرَطَ اسْتَحْقَاقُ صَاحِبِهِ مَعَهُ. بِمَعْنَى بَعْضِهِ لَمْ يَمَسَّ يَدَهُ عَنْ عَصِيلِ لَحْمِ صَاحِبِهِ
وَالْأَيْدِي مَعْرُوبَةُ الْحَبْلِ فِي تَأْيِيدِهَا بِأَخَصِّ مَرْمَلٍ أَوْ فِي حِفْظِهَا مِنْ صَعْدِهَا عَنِ أَسْوَدَ
لِطَرَفِهَا. وَاصْطَحَّ مَنِ رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي
دَرِيَّةٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ. وَتَغَضُّبُ قَوْلًا فِي كَلَامِ

(۱) مَفْهُومُ تَعْبَرُهُ (۱۳۸۴)

هو أحسن به. وَإِنْ مَاتَ الَّذِي اشْتَاغَهُ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ بِهِ أَسْوَأُ
الْعَرْمَاءِ^(١)

الحافظ أن الجمهور فرّقوا في ذلك بين انشعب وعلمه والراجح في مذهب
السلفي أن لا فرق بين حبر السلعة وإيفانها (فهو) أي ابتاع (الحل به) من غيره
أي كأننا من كان وارثاً أو فريسة

(وإن مات الذي ابتاعه لصاحب المتاع فيه) أي في ساعه (أسوأ العرماء)
يضم العرماء وسكون السين أي سائرهم وأحد الشركاء منهم بائع مثل ما
يأخسون، ويحرم عند يهرمون، قال الشافعي^(٢) يريد أن حكم المرب في ذلك
حكمه لنفسه؛ لأنه في نفس المتاع ابتاعه أحسن بسلعته، وفي موب المتاع مانع
أسوأ لعرماء، وقال الشافعي صاحب السعة أحسن به في العس والحب
وهما سوء، والدليل على ما نقوه حديث أبيان، ومن جهة العس أن حظ
لقائمه على غيره يعبر مال الإسقاط حتى القراء والمعاد، والفرق بين العس
والسوء أن في العس الدمة باقية، يرجع العرماء إليها، ويقتضون لاقتضاء
سوء، وفي السوء بطل الدمة، فيكون ذلك إسقاطاً لعدم باقي العرماء، من مال
له يسكن عبيدهم، لا يخرج لهم منه شيء، انتهى

قال الشافعي^(٣) وهذا قال مالك وأحمد، ثمبه بفتح على المرب بين
نفس والمور - وهو مانع الموضع لاختلاف، وقال الكوفيون ليس هو أحسن
به فيها، وقال الشافعي هو أحسن به فيها، لحديث أبي داود وابن رباح^(٤)
وعمرهما، عن أبي اليماني عمرو بن ماعق عن حماد بن خليفة الزاذري قال، أيضاً
بغيره في صاحب له نفس، يقال «نفس رسول الله ﷺ» أي رجل مات
والنفس، لصاحب المتاع أحسن بضاعه إذا وجد بهه^(٥)

(١) الحاشية (٩٦)

(٢) منه = الموطأ (٣) ٢٢٠

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥٢٧)، وابن ماجه (١٢٦٠)

عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «أنتما دجى أفلس، فأفرك لرجل منكم بعينه فهو أشق به من غيره»

مرويه الصحيح في ١٢ - كتاب الاستقراء من زاد الدين ١٤ - باب ٥
وحد ماله حد مظهر في البيع والقرض ومسلم في ٢٢ - كتاب المصنوعات ٥ - باب ٥
من أدرك ما يراه عند المشتري وعد أفلس، حديث ٢٢

عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (المحورري) وفي حد
اسند أربعة من الثمانية، يروي بعضهم عن بعض

(عن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: أنتما جيل
أفلس فأفرك) أي وجد (للرجل) اندي ساعد أو أمرطه، قاله ابن أبي عمير، وهذا
بخلاف ما سباني في كلام الحافظ أن المشهور عند مالك المنرفة بين بيع
والعرض، وهذا مبني على أحد القوتين في المذهب، واختلفت المالكية في
الرجيح، كما بسطه النجدي^(١) والدسوقي (ماله بعينه فهو أشق به من غيره)

ورجم البخاري في صحيحه على حديث ثياب ثياب إذا وجد ماله عند
معرض في بيع والقرض والتوبة فهو أشق به، قال الحافظ في
إسناده ٥ - باب ٥ - وفي بعض طرقه معناه والعرض يائيس عليه أو لدخوله في
غيره المعبر، وهو قول الشافعي في آخره، والمشهور عن المالكية المنرفة بين
المعرض والبيع، وقوله في التوبة هو مالا جماع المعنى.

وبالمعنى^(٢) صوره العرض، أو يقرض لرجل معناه يصبح فيه العرض،
ثم أفلس بمشترط، فوجد المعرض ما أخرجه عنه، فهو أشق به من غيره،
اسم.

(١) السنن الكبرى (٢/٢٢٢)

(٢) فتح الباري (٥/٢٢٢)

(٣) عمدة القاري (٤/١١٦)

عن مالك ومن اشترى سمعة من السلع عزلاً أو مباعاً و
 بئعه من لأرضي ثم أحدث في ذلك المشتري عزلاً يبي
 ذراً و سيج العزل نولاً ثم افسد الباع ذلك. فقد رجا
 البئعه أن أخذ البئعه وما فيها من شيان إن ذلك ليس له وبكى
 فهو بئعه وما فيها مما أضرحت المشتري. ثم ينظر كم من البئعه
 وكم من شيان من ثمن البئعه؟ ثم يحكموا في حكمه في ذلك

رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني^(١). وشرح في «الموطأ» أيضا رحمه الله

أقال مالك ومن اشترى سمعة من (السلع) جمع سمعة سم مَر
 مَر (أربع مَرَّة) عزلاً أو مباعاً آخر (أو بئعه) بئعه المحدث أي قطعة (من)
 لأرضي، ثم أحدث في ذلك (المشتري) المبيع (المشتري) بغير الباع، فاعل
 حدث (مضارع) كما إذا (بئس البئعه ذراً) مثلاً (أو سيج العزل نولاً) ثم أفسد
 الباع (الباع) قال وب البئعه في الباع (لما أخذ البئعه وما فيها من الشبان)
 يحكمه - و ر ر العزل لما أخذ هذا الخوب المصوح

عن مالك في الصورة المذكورة - (إن ذلك ليس له) أي لا يجوز له حد
 بغيره (ويكون ثمن البئعه المحدث من البعير (البئعه) نائب الفاعل (و)
 البئعه في سمعة قطع على البئعه (مما أضرحت المشتري) بئد له بئس عزم
 لبئعه مع البئعه، فيكون ثمنه مثلاً ألف دينار

ثم ينظر كم ثمن البئعه بغير البئعه، فيكون هذا ذهب مثلاً أو كم من
 البئعه (بئس البئعه) (من تلك البئعه) أي من مجموع البئعه، فيكون له سمعة
 بئس، وبئس مثلاً في بئس البئعه (ثم يكون) أي صاحب سمعة
 بئس، ويكون حصه المعلن منه فإلى نفر من لإفلاسه (شويكيس في ذلك)

١ - صحيحه (١٧٨٤) (٢٣٦)، وفيه (١٧٨٤) (٢٣٦)، وشرح في (١٧٨٤) (٢٣٦)

بصاحب البقعة بقدر حصته، وَيَكُونُ سَفَرًا بِقَدْرِ حِصَّةِ الْبَيْتَانِ.
فَإِنْ مَاتَ وَتَفْسِيرُهُ هَيْتَ أَنْ تَكُونَ قِيَمَةُ ذَلِكَ كَذَلِكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ
وَحُمُسِيَّةَ دِرْهَمٍ فَتَكُونُ قِيَمَةُ تَبْلُغُهُ خُمُسَمِائَةَ دِرْهَمٍ وَقِيَمَةُ الْبَيْتَانِ
أَلْفَ دِرْهَمٍ فَتَكُونُ لِصَاحِبِ لِهَيْتِ الثَّلَاثِ وَيَكُونُ لِلْعَرَمَاءِ الثَّلَاثَانِ.
فَإِنْ مَاتَ وَتَحْدِيثُ نَعْلٍ وَغَيْرُهُ مِمَّا أَشْبَهَهُ إِذَا دَحَلَهُ
هَذَا وَلَوْ أَنَّ الشَّيْءَ قَبْلَ لَا وَدَعَهُ بَعْدَهُ وَهَذَا، انْتَهَى فِيهِ

البقاء مع البقعة، وتوصل بذلك أن (لصاحب البقعة بقدر حصته) أي بقدر
البقعة (ويكون للعمراء بقدر حصته البينان)
ثم أوسع المصنف المسألة المذكورة بحثاً فذكر

أَقَالِ مَالِكٍ وَتَفْسِيرُهُ ذَلِكَ) مذكور سابقاً، في المسألة (أَنْ تَكُونَ قِيَمَةُ ذَلِكَ
كَلَهُ) أي قيمة البقعة مع البينان ألف درهم وخمسمائة درهم) مثلاً (فتكون) بعد
تقويم البقعة برأسها وتقويم البينان برأس (القيمة البقعة) بدو البينان (خمسمائة
درهم) مثلاً (وققيمة البينان ألف درهم) مثلاً (فهيكون) حيث بعد تقويم الكل
(لصاحب البقعة الثلث) لأد قيمة سبعة ثلث كل (ويكون للعمراء الثلثان) لأن
حضور في البينان فقط والقيمة وحدها صاحب الحاج عليه.

(فَالْمَالِكُ وَكَذَلِكَ) أي من البقعة والبينان (المراد) إذا اشتد أحد من
عمل في النوب مع البينان وكذا لحكم في غير المراد، وهو المراد بقوله
(وَمَا أَكْبَهَهُ) أي أشبه المراد في المشتري شتره له عمل ما عملاً (إذا دخله
هذا) أي دخل في المشتري عمل من المشتري (ولحق المشتري حين لا وقاه له)
حي صدر حلاً (وهذا العمل فيه) وهو ن يقوم شيء قبل العمل وبعد العمل،
ثم يضم مثل ما تقدم في القيمة

قال الباجي^(١) وهذا على ما قال في الحديث يبي في البقعة، ويصح

(١) المصنف (٢/ ٤٢)

قَالَ مَالِكٌ: «وَمَا مَ بَيْعٍ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يُخْبَرْتُ فِيهِ الْمُبْتَاعُ
 شَيْئًا إِلَّا أَنْ نَمُتَ اثْنَيْ عَشَرَ سَعَةً وَرَبْعَ لُحْمًا لَصَحْبَهَا يَرْغَبُ فِيهَا
 وَالْقُرْمَاءُ يُرِيدُونَ أَصْلَهَا» قَوْلُ بَعْضِهِمْ: بِحَبْرٍ وَبَيْنَ أَنْ يَقْطَعُوا رِثَ
 الْمَلِكِ الثَّمَنِ الثَّقَلِ مَعَهُ بِهِ وَلَا يُقْتَبَلُ سِوَهُ وَشَرُّ أَنْ يُقْلَعُوا إِيَّاهُ
 سَلْعَتُهُ.

عزلا مسجدة ثوباً، أو شيئاً معمول به ما دارا سبعة سقط حتى الرجوع، وذلك
 القسري فيه قولان، أحدهما، به قولنا، «باعتد من ماله، وتطلي قيمة عمل
 الممنوع فيها» لأن عن ماله موجوده، وإسناد بعض أسماها، ولنا، أنه لم يحد
 ماله بعينه فلم يكر له الرجوع كما لو ثبت، لأنه غير اسمه وصحته، فلم يكر
 الرجوع، كما لو كان عرقاً من ثوب، فهو

(قَالَ مَالِكٌ: «وَمَا مَ بَيْعٍ مِنْ شَيْءٍ الْمَجْهُورِ، يَعْنِي مِنْ بَيْعِ سَعَةٍ، فَالْعِلَسُ
 الْمُتَبَرِّجُ (مِنْ الشَّيْءِ) جَمْعُ سَعَةٍ، «وَمِنْ» هِيَ لَمْ تَكُنْ لَمْ تُخْبَرْتُ فِيهِ الْمُبْتَاعُ
 شَيْئًا) يَعْنِي وَجَدَ الْبَائِعُ مَعَهُ صَرًّا (إِلَّا أَنْ نَمُتَ السَّلْعَةُ مَقْفَدًا) أَيِ الْجَدِّ،
 وَصَرُّهُ بِمَوْنِهِ. (وَلَوْ تَمَّ لُحْمًا) أَيِ رِثَ لُحْمًا بِسَعَةٍ مِلَاتِهِ (أَصْلُهَا يَرْغَبُ فِيهَا) أَيِ
 سَالِبِ السَّلْعَةِ، وَهُوَ الْمَالِغُ يَرْغَبُ لَهَا بِمِلَاتِهَا (وَالْقُرْمَاءُ) يُرِيدُونَ أَصْلَهَا
 عِلَانِهَا (قَوْلُ الْقُرْمَاءِ بِحَبْرٍ) بِمَاءٍ مَجْهُورٍ مِنْ سَحْبٍ. (بَيْنَ أَنْ يَحْصُوا رِثَ
 الشَّلْعَةِ الثَّمَنِ الثَّقَلِ) الَّذِي يَأْخُذُ بِهِ وَلَا يَحْصُوا شَيْئًا مِنْ تَمْسِكِهِ، هَكَذَا لَوْ لَمْ يَرْجَعُوا
 الْحَاصِلُ لِلْعِلَادِ (وَبَيْنَ أَنْ يَسْمُوَ إِلَيْهِ) أَيِ إِنْ سَالِبُ السَّلْعَةِ، وَهُوَ الْبَائِعُ
 (سَلْعَتُهُ)

في الموقفي^(١) الشبهة الداسي الرجوع البائع، أن لا يكون المبيع دار
 بانه مصله، كالسهم والجزر وبقية المصنوع، و تخلف المصنوع في هذا،

(١) كذا في الأصل وكذا في «الشرح الكبير»، و يذهب به بحري من المصنف، فشره

(٢) «المصنف» (٢/٤٩٦)

وإن كانت استئمة قد نقص ثمنها، فالذي باعها بالخيار إن شاء أن يأخذ بسعة ولا يباعه فيه شيء من مال غيره، فذلك له. وإن شاء أن يكون غريباً من الغرماء، يخاص به، ولا يأخذ بسعة فذلك له.

وقال مالك، بمن اشترى تجارية أو دابة فولدت جنداً ثم أسلم المشتري.

ذهب الحنفى إلى أنها مع الرجوع، ودوى الميسرى عن أحمد أنها لا تنبع، وهو مذهب مالك والشافعى إلا أن مالكا يحير الغرماء بين أن يعطيه السلعة أو نسيها الذي باعها به (وإن كانت السلعة قد نقص ثمنها) أي ثمن النسيئة لرجوع الاسرائى (فالذي باعها) أي رب السلعة (بالخيار إن شاء أن يأخذ بسعة) (وإن شاء) أن لا يباعه (مكر الحناء الموقفة برثة كلمة أي لا غاية (له) أي شيء من مال غيره) يعني يعطى السلعة فقط لا شيء آخر معها (فذلك له) جاز (وإن شاء) رب السعة (أن يكون غريباً من الغرماء) وشريكاً لهم له ذلك أيضاً وعلى هذا (يخاص) بتشديد الصاد أي يشترك مع الغرماء (يعطيه) يعطى إليه من مال الغريم بحد ما يصل إليهم (ولا يأخذ) حيثما (صلته) فذلك له) جاز.

وقال لمولى^(١) بن مقصود مائة المبيع للمبيع بعض ضلته مع بقاء عبه، كعبه فمرك، أو كان توباً فحلقت، لم يمنع الرجوع لأن عدد ضلته لا يخرج من عبه عن ماله، لكنه يتخير بين أخذه بقبضه بجميع ضلته، وبين أن يصرف مع الغرماء بكماله، لأن التمس لا يتشكك على صحة السلعة من يبيع أو خال، فغير كقصه لتبذر الأسرار، انتهى.

(قال مالك، فمن اشترى بقرية أو دابة فولدت) التجارية (أو الدابة) (عدد) أي عدد المشتري (ثم أسلم المشتري) بعد الناج، عارداً للبايع أخذ سلعته

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: «أُورِثَتْهُ وَوُلِدَتْهُ تَفْصِيحٌ إِلَّا أَنْ يَرْغَبَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ لِحَقْلِهِ حَقْلًا كَامِلًا وَتُمْسِكُوهُ ذَلِكَ»

«وَالْأَمْرُ بِمَنْشَرِي (أَعْلَى الْحَارِثِ) فَوَاقِدُهُ وَوُلِدَتْهُ كَتِيبُهُمَا (الْبَابُ) لَا أَنْ يَرْغَبَ الْعَرَمَاءُ فِي حَقْلِهِ أَيْ فِي أَخْذِ أَحَدٍ بِهِ يَرْغَبُ وَكَذَا الدَّخْلُ يَرْغَبُ (أَيْ يَحْتَلُونَ) أَيْ السَّخَرُ (حَقْلًا كَامِلًا) وَهُوَ أَوْضَحُ مِنْهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ بَعْدِ حَقْلٍ كَامِلًا (وَيُمْسِكُونَ ذَلِكَ) بِمَنْعِهِ عَنْهُمَا ذَلِكَ حَقْلٌ بِهِمْ»

قَالَ الْمَوْصِلِيُّ^١ «أَمَّا إِرْيَاؤُهُ بِمَقْصِدِهِ كَالْوَلَدِ وَتَمْسِكُهُ وَكَتِيبُهُمَا فَلَا يَمْنَحُ الْوَجْهَ إِلَّا حَلَالَ بَيْنِ أَصْحَابِيَا وَهُوَ بَيْنُ مَالِكٍ وَتَلَافِي سِرٍّ مَقْصُودًا بِهَا التَّصْحِيحُ أَوْ بِمَنْعِ بَعْضٍ لِمَا كَانَ يَحْصِي صَدَقَ وَالْإِرْيَاؤُ لِلْمَنْشَرِ هَذَا طَاهِرٌ كَلَامُ الْعَرَبِيِّ لَا يَمْنَحُ لَوْحُوعَ الْإِرْيَاؤِ أَيْ مَقْصِدُهُ يَكُونُهَا لِمَقْصِدِهِ دَلِيلُهُ أَوَّلِيٌّ وَهُوَ مَدْعَبُ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ لِلصَّحِيحِ إِذْ شَاءَ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رِهَاةً لِلشَّاعِرِ وَهُوَ مَدْعَبُ مَالِكٍ وَيُقَالُ حَتَبِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ وَدِّ الْحَارِثِ وَسَاحَ لِبَابِهِ هُوَ لِذَلِكَ لَا يَبْهَرُ فَكَانَ تَفْصِيحٌ كَمَا تَقَعُ»

وَمَا بِهِ يَأْتِيهِ الْمُحْصَصُ فِي مَدْحِ الْمَنْشَرِيِّ فَكَانَ ١٤ كَمَا لَوْ رَدَّ سَبِيحًا وَهُوَ أَيْسَى بِكَلِمَةِ «طَاهِرًا» بِالْعَصَامَةِ يَدُ عَلَى أَدْنَى الْمَنْشَرِيِّ يَكُونُ لِمَقْصِدِهِ عَلَيْهِ وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي رَوَاهُ ١٥ بَيْنَ رِهَاةٍ عَلَى مَنْ يَعْهَدُ بَيْنَ حَالٍ حَالًا فَمَكُونًا مَقْصِدًا وَلِهَذَا خَصَّ هَذِهِ بِالذِّكْرِ جَوَابًا بَقِيَّةَ تَعْلِيلِهِ أَيْسَى

هَذَا، وَدَلِيلُهُ هَرَمٌ سَبَقَ أَنْ يَمْنَحَ بِمَنْعِهِ كَلَامًا لَا يَحْرِي بِهِ حَلَالَ الْحَقْلِيَّةِ وَلَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ عِلَالَهُمْ فِي بَلَدٍ بِمَنْشَرٍ لَا أَنْ يَمْنَحَ عَنْهُمْ أَمْرًا الْعَرَمَاءُ لَا حَرِيَّةَ فِي الْوَجْهِ سَرَّ دَلِيلُ السَّلْعَةِ رِهَاةً وَتَعْبِيرًا وَادَّتْ أَوْ تَقْصَبُ

(١٢٣) باب ما يجوز من السلف

(١٢٤) ما يجوز من السلف

قوله (من)، يدلُّ لما يقضي به القرض الذي هو جارية، فإنَّ الموصوفين
يجوز فرض المكيين والمودودين وغير خلافه، قال ابن الصغر أجمع كل من
يحدث عنه من أهل العالم، عني أنه سرفاض ماله متى من المكين والمودودين
ولا يصح ما ذكره، ويعني فرض كل ما يثبت في الدفعة مسلماً متى لم
يهد ما للشعبي وهذا أبو مبيدة لا يجوز فرض في المكيل والمودودين
لأنه لا يثبت له أثبات الجواهر

وإنَّ منِّي بسم الله استغنى بكثرته وليس بمكين ولا مودود، ولا من
شيء منه مملوك بالغ ويصط بالوصف، فجار فرضه فالمكيل والمودودين
فإن لم آدم، فقال أحمد أكثر فرضهم، فيحصل كراهة ثريه، ويصح فرضهم
وهو قول من جرحه وحريه، لأنه قال يثبت في الدفعة مسلماً فصيح فرضه كسائر
الجنود، فيحصل أنه أراد كراهة حريمه، فلا يصح فرضهم أيضاً، لأنهم
لأنهم لم يثبت فرضهم ولا هو من المرافقة، ويحصل صحة فرضه المكيين
لأنه وهو قول ثالث والثالثي ويجب ردُّ اشتل في المكيل والمودودين، لا
علم به خلافاً وكما حكى عن ابن المنذر الإجماع على ذلك

إنَّ غير المكيل والمودودين، عليه وجهان، أحدهما يجب عليه يوم
المرء لأنه لا مثل له، فخصه بقبضه، والثاني يجب ردُّ مثله لأنه بسم الله
مستحب من ربح بكثرته، فرد مثله، ويجوز فرض الحريم، ويخص فيه بزيادة
وملك، ومنع منه أو خصه، وبما أنه مودود، فإن فرضه كسائر المودودين،
فإن فرضه مودود، ورد مثله بالمودود جاز، وإن شاء عبداً، فردَّه عبداً، فعنه
رويان، إحداهما لا يجوز؛ لأنه مودود، والثانية يجوز، انتهى

۱۳۱۶، ۱۳۱۷ حدیثیں ہیں، جس میں آیت: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ﴾ ہے۔
 جس عبارت میں ہے: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ﴾۔

مگر لفظ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔

یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔

یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔

۱۳۱۸، ۱۳۱۹ حدیثیں ہیں، جس میں آیت: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ﴾ ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔
 یہ ہے کہ "وَمَا" سے پہلے "وَمَا" ہے۔

کتاب التوہید، ص ۱۴۱

۱۳۲۰، ۱۳۲۱ حدیثیں ہیں، جس میں آیت: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ﴾ ہے۔

۱۳۲۲، ۱۳۲۳ حدیثیں ہیں، جس میں آیت: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ﴾ ہے۔

۱۳۲۴، ۱۳۲۵ حدیثیں ہیں، جس میں آیت: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ﴾ ہے۔

فُعْبَاءَةٌ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ أَنُو دَافِع فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بِكَرَّةٍ فَقُلْتُ سَمِ أَحَدٌ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا حَارًا رَئَاهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَاغِبِي إِيَّاهُ

وسمى النسخ في «البدل» بقلأ عن طحاوي في وجه الاستدلال على نسخ ذلك ما رواه وفي «التعليق المصحح»^(١) ما أصحنا فالتزمنا ما كان التعارض في الحيوانات فاحتش في الغاية . . . معاش باطنية فلا يمكن ترميمه بحيث لا يفتي في المنفعة ولا ثبوته في خدمة ولا أداء مثله وهذا معنى ذهب لمرئي بحسب إصابه لولا ورود لمر بخلاله، انتهى

(فُعْبَاءَةٌ) ﷺ (إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ) أي ثرية (قَالَ لِيُوَدِّعَ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا أَقْضِيَ الرَّجُلَ) لم يُسَمَّ رجلاً وفي «مسند أحمد» أنه أعْرَابِي، وفي «معجم الطبراني» لا وسطه من العرب من سارته ما بهم أنه هو، لكن روى النسائي والحاكم حديثاً لمدكور، وفي ما يقتضي أنه غيره، وفي القصة وقعت لأعْرَابِي، وربع بغيره من يهود، كذا في «الفتح»^(٢) (بِكَرَّةٍ) أي مثل بكرة الذي تسلم به (فَقُلْتُ لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ) الموحودة (إِلَّا جَمَلًا) حياراً وباحياً) بتخفيف الياء والألفى . . . وهو ما دخل في السنة الثامنة، قال المهروري إذا ألقى الحبر رمايته في سنة ثمانية فهو رماهي، ورباعيات الأسماء الأربعة التي تلي لتدب، وفي أبي داود إذا طس في السابعة سُطِي المذكور وباحياً والألفى رماية إلى تمام ثمانية

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْلُهُ) بغيره قطع وكسـ قطعه (إِيَّاهُ) قال اليابسي^(٣)

(١) مبدل المسحوق (٢٠٢/١٥)

(٢) (٣٠٣/٢)

(٣) وضع الباري (٥٦/٥)

(٤) خلاصة (٩٦/٥)

قال مالك في شيء مما سئل من أصله شيئا من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك

أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك

قال مالك لا بأس به (في شيء من ذلك) أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك

أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك

أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك
أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك أو في شيء من ذلك

بعد على الفصد حيث انشأه ، وقد شد لحكمه حتى ماتت ، وذلك في سنة ١٠٠٠ هـ ،
لمنعه من سير شرفه ، وما تقدم ان حدث جابر

و هو في الفصل الرابع من كتابه في زيادة علمه في الجبرج ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
ذلك ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
والله اعلم به في الفصل الخامس من كتابه في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
بمع التعداد في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،

رسيدني في اول القرنين من كتابه في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،

في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،

في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،

في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،

في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،
في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ، في سنة ١٠٠٠ هـ ،

١٣٨٨/٩٢ - وحققني مالك: أمة نلعه أن رجلاً أتى
عبد الله بن عمر. فقال يا أبا عبد الرحمن، بني أسمع رجلاً
سبعاً واشترطت عليه أن يصل بيننا أئمة. فقال عبد الله بن عمر
هذه الرد. قال فكيف تأتيني يا أبا عبد الرحمن؟ فقال عبد الله
سئف على ثلاثة وأخوه سئف نلعه أن رجلاً أتى
رجلاً أمة. وسئف نلعه أن رجلاً أتى رجلاً أمة. وسئف
نلعه أن رجلاً أتى رجلاً أمة. وسئف نلعه أن رجلاً أتى رجلاً أمة.

يا أبا. وردني عن علي بن أبي حمزة أنه سئل عن مثل هذا فلم ير به بأساً،
ومن لم ير به بأساً من سيرين وإسحبي، ورواه كذا سعيد، وإسحبي جوده
لأنه يصلح له من غير ضرر بواحد منهما انتهى

وفي (المختار) ^(١) عن (المختار) العيص بالشرط حرم، واشترط
لغو بأن يهرس على أن يكتب به في بلد كذا ليوحي به، وفي (المختار) ^(٢) عن
مريض نحو سبعة حرام، انتهى

١٣٨٨/٩٢ - (مالك) أنه نلعه أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال يا أبا
عبد الرحمن، سئف العمة من أول أنا في كذا. وهو كذا ابن عمر
(بني أسمع رجلاً سلفاً واشترطت عليه أن يصل ما سلفه) أي سلفه عبد الله
يفضي (الأنف) من أئمة (فقال عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (لهذا)
(الرد) لشرط الأئمة.

(فقال فكيف تأتيني يا أبا عبد الرحمن؟) ماذا أئمة (فقال عبد الله بن
عمر) لأصل في السئف أن السئف على ثلاثة لوجه (أحد) (سلف سلفه)
رجلاً (يريد به وجه الله) من اسمه لا يرضى لاء غير هذا (فلك وجه الله) تعالى
وأنه به (بني أسمع) تكونه حالاً لوجه (أو) الثاني (سلف سلفه) جزء (يريد
به وجه صاحبك) أي السلف تبني وضاء وانحسب إليه (فلك وجه صاحبك)

وسئل رسول الله ﷺ: حيث يطيب وحيث اربأ في التكيف بأمره
يا رسول الله؟ قال: اربأ أن يشق المقصد منه فإن عصبه قبل
يدي سنده قبله وإن أعطاك ذوق يدي أسندته وحده جرب
وإن أعطاك إقصى جف أسبغته عليه به نقعة فذهب شتر سخره لك
وإن أخره أنظرته

يعني يحصل لك وضوء جيد معه، فإن كان شقاً ربيحاً لأمره
لأمره، وإن كان يذهب يحصل الخسار، فليأمر بكه لربك، على الله
بصاحب رد الثأر، سلف سلفه، رجلاً لا يخذ حياءً بطيئاً أبى لا يجد ما
يذكره (فذلك فهو) المحرم في الغرر

وقالوا: بعدك التكيف بأمره يا أبا عبد الرحمن؟ (أجابهم) نعم يا
سبحان الله، وقع فيه من المحرم، يعني فيه فعل جهلته وأخرج من الحرم
قال: من عمر (أرى أن يشق المقصد منه) أي: لا يربح ولا يضر
به إلا قصي ومخير سبيلاً بطلاً، أسيرط (فإن أعطاك) أي: لا
مثل الذي أسلفته) يكون برباه (هنته) فإن ربحه شتر جركم رؤوس
تربطه لا تشكروا ولا تشكروا، (ولم أعطاك ذوق الذي أسلفته) أي: لا
من سبيل (أما بعد) يعني فيه، ثم جرك (أحرب) عليه ساء المصير، يعني
يكون ما جرك، لأنه حسن التصرف، وما بقي لك عيب بغيره سبيلاً منك عيب
ببصيرت دون أعطاك) أي: سبيل (أصل مما أسلفته) هذا عيبه بطلاً، أسيرط
أي: عيبه معك، لا يربح ولا يضر، عليه (ذلك شكر) أي: لا يربح
شكركه لك) يعني الحسام في ذلك، (ولم أخر ما أسيرطه) أي: لا يربح ولا يضر

في حديث آخر شرط ربحه في السلف وكل حيلة منه لا يربح

٩٣/١٣٨٩ - وحدثني مالك عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر يقول من أكل من شيء فلا يشترط إلا قضاءه

٩٤/١٣٩٠ - وحدثني مالك أنه سمع نافع عن عبد الله بن مسعود قال يقول من أكل من شيء فلا يشترط قضاءه وإن كان قبيحاً من علقه فهو ربا

قال مالك الأثر صحيح عليه عهد أن من يستغنى شياً من الخبائر تصفة وتخييه معروية

المرحوم رحمه الله وسئل عمر بن الخطاب عن رجل يخطو لوط ويقيه على وجهه دون شرط كذا في الحديث

٩٣/١٣٨٩ - (مالك عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر يقول من أكل من شيء فلا يشترط إلا قضاءه) أي لا يجوز أن يشترط فيه شرطاً آخر ، إذا ما أحد لا إذا ولا قضاء ولا شرطاً آخر

٩٤/١٣٩٠ - (مالك أنه سمع أن عبد الله بن مسعود قال يقول من أكل من شيء فلا يشترط) في (الفضل منه) أي أكله مما أحد (أو كل) أو هو وحده (قبيح من علقه) هو ما علقه سبحانه ، فلو شرط لزيادة ولو قليلاً (فهو ربا) لأن الرب هو إرادته من السيف قبلاً كذا وكثير

(قال مالك الأثر الصحيح عليه عهد أن من استغنى عن رجل (شيئاً من العيون يهمل) معارضة (ويجبه معوية) عطف نفس على قومه جهده وهو في السجح الهندية زيادة به حياء على لفظ «عليه» وفي السجح النصرية لفظ «عليه» مصدر معين من على سبب وجهه وهو في جميع السجح

(١) شرح الحديث (١٣٨٩/٢٢)

(٢) كذا في نسخة لا يذكروا (١٣٨٩/٢٢) أي

قوله لا بأس بذلك وعليه أن يزاد قلت ألا ما كان من الولايه
فإنه يضاف، هي ذلك، ثم يرد على الخلق ما لا يجرى ولا يصح
وتفسير ما كره من ذلك أن يستنسب الرجل إليه فأنه
بأنه لم يرد ما أي صاحبها حينئذ لا يفسد ولا يجرى
وله من قول القائل يهودي عنه ولا يبرأ من أحد

بموجوده، عند الحاجة المهمة، وكان مما يجب التحليل، ويجب من حيث
علامة معلومة، انتهى (فقيه لا بأس بذلك) يعني يعود هذا حسب
مذهب الأئمة الثلاثة، خلافاً للحنيفة، كما قلنا في أول الباب (وعليه) أي من
استنسب (أن يرد) في انقضاء (أصله) أي مثل أبي عبد الله عليه السلام (إلا ما كان من
الولايه) أي (إمام صحيح ولدته) يعني الأئمة (فإنه يفسد) أي (الولد) (في
ذلك) أي في سلب (الولد) (الفسخ) أي الوصية (إلى إبطال ما لا يعمل) من
سلب، نزل (ولا يصلح) ذلك أي سلب الإمام

(وتفسير ما كره من ذلك) يعني يرجع الكراهة قبل الإساءة (أن يستنسب
الرجل الحرة فحسبها) أي يضافها (بأنه قد) لا الرجل (بأنه قد) فربما
يذكر من يملكه وخسبه (ثم يرد ما) أي تجديده (إلى صاحبها) الذي سلب
منه (عنها) لأن السلف رد الأمر (فذلك لا يعمل ولا يصلح) وله يرد
أمر العلم، من السلف (يهود عنه ولا يبرأ من أحد)

قال الشيخ^(١) يريد لا يعمل له من الحوازي، وهو من أم حبيبة
والشامي رحمه الله، وأوجه ذلك ما احتج به من حظر المروج، ومعلوم
أن من أسفر من بيت كذا أنه أن يرد حتى شاء بعد إعادته بضاعه أو أكثر من
ذلك، مع أن (استناع) بشاربه غيره (ففسدها) من فوضها، ثم ردها إليه من
سبغ، بعد ما حله للمروج المحضرة، وقال محمد بن عبد الحكيم يجرى

منك إذا ذبحه ذاب محرماً للمستعصرين، لأنه سلم مما قاله، وعلى هذا يجوز
لنساء المستعصرين الجوارح، والله معكم على الرجال.

عن سعد وهو المراجع عند الحديث لما تقدم من التدرج، وحكى
القاضي عن شرح المصنف: سئل عن حيور فيه ثلاثة مذاهب: مذهب
الشافعي ومذهب وجهه الغلب، وهواء لا يجزيه لمس ملك وطاعة، فإنه لا
يجوز ويحوز إقرارها لمس لا يجوز به وطؤها كحرمها وللمرأة وللعلى،
الثاني مذهب هو جوارح ودود يجوز قهره لجارية وسائر الحيوان نكلاً واحداً،
والثالث مذهب هو حبيبه وتكون بينه وبين مع حرم الحيوان مطلقاً
بعدم في آية آيات عن النبي صلى الله عليه وآله في الإمام أحمد في قرض
بهي إثم، ويرجع بالموتور يجوز.

وقال ابن قدامي^(١) في هو صبر يسع عيسى الإمام به قال الجمهور
بملكه والشافعي لا يزوج لا يسبح لا يذبح أو ملك بعده لأرم
والقرص لا يملك لأرم؛ لأن مذهب من ذمى شاء، فأشبه الجارية المشاة
بالحيوان، لا يجوز وطؤها بجماع حتى تنقضي أيام الغيار، وأحر دود
والحريم المستقراة الإمام، لأن مذهب الفقهاء من صحيح يجوز به فيه التحريم
كله، وكما حاز به جاز قرضه، انتهى.

وله الساجي في أن ذبحه ليس فلا خلاف في ملكه، ومن قال بقوله في
يسع من ذلك أن الجارية قد يبيعها بأم يبيعها، ويبيع القرض، و يبيعها
نفا وطنها، فقال مالك يبرأ بوطءه يكتوب الجارية للمستعصرين، ونكحها
بمبيها، وقال الشافعي يبرأ بغير بيعها، وإن حملت وذبحها بعد
الولادة وبها ولدها سباً يوم ولادها، ويرأها بغير بيعها أولادها.

(١) شرح ابن قدامي (٢/٢٣٧)

وفي الحديث أربعة أحداث، الأول: من ميس السع والثاني: في الشراء
بأعض، والثالث: في شراء الشيء، والرابع: فيمن شرط لهديث، فباع على
البيع، أما الأول فلهذا قال الناحي: يريد - والله أعلم - لا بشر، والمغرب تقول
أشترته بمعنى بعته، قال بن حبيب: إنما البيع بمشترى دون الباع، وهو
هذا وقد أورد عبد الله بن عبد الله في عمله: وفيه قال: هو عبيد، ليس للحديث وجه
غير هذا عندني لأن البيع لا يكاد يحد على - مع - وإنما الله - وفيه ان يريه
المشترى على المشتري

قال الناحي: "وعندي يحمل أن يحمل الباع على ما يريه - مع - فباع
أيضاً من أن يبيع على بيع آخر إذا كان قد دعي إليه للمصري، ولعله حمل ابن
سب على ما رواه: لا (رواه من حديث) مشروخ، لأن شيء من بيع
مأخوذ من بيع لا، ولا يبيع في ذلك شيء

وقال عبد الله: لا شيء حمل على ظاهره، وهو أن يريه من سله على
المشترى، ثم يريه في شراءه منه الآخر إذا كان من شرائها، لا يري
وسبني في كلامه لأنه منك أنه يريه يأنسره على سريه أخيه

وقال الناحي: "دار العلماء - بيع على البيع حرام، وكذلك الشراء
على الشراء، وهو أن يكون من اشترى سلعته في ربح يخبأه أصبح لأبيك
بأنقصه أن يكون الباع - أصبح لأشرك منك يريه، وهذا السوم، فصوره أن
بأحد شيئاً ليس به من ربه لأبيك خيرة - مع - ربه ما حصل منه،
أو يقول لخالك - سريه لأسريه منك بأشركه - انه

وفي الناحي: لا يبيع مع ما يحرم على شيء من غير رضا على شيء

(١) الحديث (٢٥١) ١

(٢) فتح الباري (٢/٣٥٣)

معه نیچی، از اجاره بیع و ایضا منه بعضی من هذا نفس و غیر
 آنکه در بیع و اجاره و غیره که اگر از بیع است، فکون فی مع و
 در آن بیع که بیع از بیع علی به آنکه، و بعضی آنکه به آنکه بیع
 در بیع بیع و اجاره، اما بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره
 بعضی بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره
 بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره

و اما بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره
 بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره
 بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره
 بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره
 بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره

و اما بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره
 بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره
 بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره
 بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره
 بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره

و اما بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره

۱ - بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره

۲ - بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره

۳ - بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره بیع و اجاره

وذكر الأخ في العلقت ليس قيد ، بل لزيادة بشير ، قال ابن علقم : وهذا
المسح على بيع غيره انتهى

وقال الرافعي^(١) ذكر مسلم بمر تنقيده ، فلا فرق بين المسح وغيره
منه كجمهور خلافاً للأول ، وفيه ، بل لأنه أسرع مثلاً ، فذكر المسلم أو
الأخ لا مفهوم به ليد ذكر ، بل لأنه خرج بخرج المال ، وقال الأخ في
الكناح إذا كان الأول فاعداً بجور ، فخصه على خطبه ، قال ابن عرفة ، وقد
عني في السوم ، إذا كان كسب الأول حرماً ، فما جاء سوم على سومه ، وتيسر
على ما قاله ابن العربي في كسب ، بل نسخة إذا لم يلع منها ، جاز السوم
على سومه ، يعني له يفرق بأن الثاني في السوم يتم حقه في الرياء ، بخلاف
مسألة الجني ، فله يفرق الفرق ، انتهى

الثالث في شرط السبي ، وسأني بكلام عليه مراحاً في تفسير الإمام
مسك ، والواقع فبعض حالات بيع على بيع الآخر ، قال المناجي ، فإن وقع
وسوم زوجي على سوم أخيه ، روى ابن حبيب عن مالك يستغفر لله ، ويعرضها
على الأول ، انتهى ، وقد روي عن مالك بن أنس ، وابن شاذان ، وروى
مسحوب عن ابن عباس في العسة لا تسبيح ، وروى أنه يؤخذ ، وقال غيره
من بعض ذلك .

وقال الموفق^(٢) فإن خالف أحمد ، فإنه يحن لأنه مبيع عنه ، انتهى
بضمي السوم ، ويحتمل أنه صحيح ، لأن المحرم يحرر ملكته على المشتري
أو قوله الذي فسح البيع من السوم ، وذلك سابق على التسبيح ، ولأنه إذا فسح
التسبيح الذي حصل به الضرر ، فابيع المحض للمصلحة ، انتهى ، بل لأن السبي
لحق آدمي فأنه بيع الجاني ، وهذا مذهب مالك ، انتهى انتهى

(١) إشرح الرافعي (٢/٣٢٨)

(٢) المنهاج (١/٣٠٦)

وفي النسخة: «دُلَّ أنَّهم» ينقلني صوابه، أحدهما أن ينقلوا
 المعروف بالظاهر منهم في حقه ما هو مبيح من أحد النسختين أو
 ينسري منه ما يخص من غير ذلك، وهو لا يعلمان بأسره، ولا خلاف عند
 الشافعي أنه إذا خرج إمام بذلك يعني، أما إذا لم يقصد ذلك، بل تنقذ من
 خرج فرائض فاسدة، ففي مبيحه قولان، وتوجه أن لا يعني ما لا ينسري
 وعنه محل الشبهة، بغير ما هو في قوله أو نفس. أما أن لا يقصد ما ينسري فلا
 ينسري، وفي الأصل جرح من عمر بن عمر رضي الله عنه، كذا سئل التركيب،
 فنسري منه الظاهر، فهذا يعني أنه مبيح، غير أنه لا يجوز أن ينقلوا
 قال البخاري هذا في غير السوق، وأما خارجها، وهو يدعي أن النقلي
 إلى أعلى السوق جائز، لأنهم إنما وقعوا في سابع لا على سبيل، انتهى

البحث الثاني في محل النقلي الصحيح عنه، ويرجى أن البخاري في
 «صحيحه» «باب منسب النقلي» وأورد فيه حديث بن عمر المذكور في كلام
 «النقلي» غريباً من الحديث، الظاهر أنه لا جدال فيه من جهة الخلق،
 وأما من جهة النقل، فقد أثار المصنف فيه الترجمة التي أوردتها في خروج
 من السوق أحد من هذا المصنف في يوم كانوا منه عدد، فطلبوا في أعلى
 السوق، فيبيحون في مكانه، فذهبوا إلى أن يبيحوا في مكانه حتى ينقلوا
 وتم سبهم من التبع في أعلى السوق، فدون غير ذلك النقلي من أعلى السوق
 جائز، وقد خرج عن السوق رسم يخرج عن النقد، وقد صرح بشفاعة بأنه لا
 يدخل في النقلي

وإذا أريد أن ينقلوا عندهم من النقد، فمنهم من يبيحهم إذا جمعوا
 ذلك أن يكون مائة دينار، وطالب النقلي لأصغر من ذلك، وهو من
 مبيحهم، وأما أن يكون مائة دينار، فليس ذلك، بل دخول الدينار، المعروف عند

انه بكه اعاد السوق مطلقاً، كما هو ظاهر الحديث، وهو قول إسحاق، وعن
ابن بكير كرهة السلفي، ولو هي الحرقه، وهو على ما في الحديث حتى تدخل بسلحه
بسوقه انتهى

وقال أيضاً قبيس ذلك: إن مطلق النهي هو التلوي بشاؤل حول الحصة
وتقصير، وهو ظاهر طلاق الشافعية، وفرد المالكية محصر النهي بسحب
محصرين، ثم اختلفوا، فقبل قيل، وجب ترسخان، وقبل يومين، وقبل
ساعة، وقصر، وهو هو الترتيب، انتهى

وقال شيخنا^١ قوله: ولا تنفق الزكوات، يحصل أن يريد بفتح تنفي من
يحجب السمع، فيباع منهم قبل ورود أسواقها ومواضع بيعها، وسواء كان النفي
بما سجد عن موضع البيع أو قرب، قال ابن حبيب عن مالك وأصحابه: وإن
كان عن مسيرة يوم أو يومين من المحاصرة، ووجه ذلك أن هذا مصره عدمه
هي أساسه لأن من تلفها واشتراد خلاها على الدس، فمنع من ذلك يهمل
بالعموم به إلى الله، فيبوعها فيه أسواقها، فيحصل كل أحد إلى شرائها وسيل
من وحدها.

ومثل مالك عن خروج أهل مصر إلى الإصطبل مسيرة ميل، وبحره آدم
لأصحابه، يلعون المسم يشترونها، قال هذا من النعمي، وهذا بعد جرت
بده، بيلج الإصوان، ولا مضرة في ذلك

ومما كان يشر بالإناس كالقواك والتمار التي يلحق أهل الإصوال صرر
سفرين بينها، ويحتاجون إلى بيعها جملها من يبيعها أو يبتئها، في صنها
يردنها إلى الأمصار والقوى، وقد روى ابن القاسم عن مالك في الأعد التي
تكون حول القسماط من تحمل وأغصاب خرج لها الشجار، فيشترونها،

ويجوزون ان يفسدوا تسع لا يرأسوا وروى في سماع اشبه هو من
كسفي وقال أشبه لا عام به وروى في سماعي السفي

وهي شرح انصاري للسفي الحنف في هذا السفي المصنوع. ومن
ذلك كراهة ذلك على مذهب يمين، وعبه بعبه وعبه بحس منه أساء، ولا
علا في صف اذا كان قرب بمصر وفرد، لئلا أبو عمر في السفي
وجعله من ذلك في صف لا يحد من يحد من الحنف حتى يبيع
السفي بوفاء هذا ان كان السفي في حرب ثمعه أو حربا منه، قبل
لما كان السفي بوفاء علي من السفي لا شرب وروى ابو ذر،
عن مالك بن أنس لا يحد السفي راى السفي السفي اذعه ورد، السفي

وقال في شرح السفي والسفي حارس السوق في الحنف
و حربا منها بحيث يحد من السفي من سفي هذا يكره أن يشرب هذا
لا داخل في سفي السفي، واما الموضع بعبه الذي لا يشرب فيه هو ذلك،
ابعد من السفي، وروى السفي، قال مالك وروى في يميني في يميني الحنف
حتى يحد هذا السفي

قال ابن السفي السفي هو الحنف والسفي اشبه بها من
السفي حارس السوق وروى في السفي، وروى في السفي، في هذا السفي
سفي، وروى عن يميني في سفي، وروى في السفي من السفي أو آخر
سفي هذا من سفي السفي السفي

البحث الثالث في البيع من سفي، وروى في سفي في سفي السفي من
سفي، فلما كان في سفي في سفي، وروى في سفي السفي،
في سفي، ولا سفي من سفي، وروى في سفي السفي

.....

يعرفها، لم يسمع له، برزى، المواتر عن مالك لا يسمع من له مصري ولا مصري لم يسمع، وفر، العتق، وأما أهل النجاش مع حصصه، أوصو له يكون عتيقاً

وجه الأثر، تركه، ومما بهم يقتضي جهله بالأسناد، صرح من يعرفها يخصص بذلك ما حسره، ووجه القول، ثلثي أن أحدهم مسدود، وبأسير مقام في البلد يعرفه، الأسناد، ولا يصح أن يحمي ذلك عنهم، فلا فائدة، فكذلكهم ذلك، انتهى

وقال المواتر، 'بإحدى جهات من يدخل القعدة من غير أهلها، سواء كان بدوي أو من قرنه أو غيره، انتهى، انتهى،

وهي، 'المر المحضار'، 'هنا'، 'الحاضر المالك والبدوي المشعري، والأصح أحد أسناد، وأما علي بالبلاد لا يسمع، قال ابن علقم، قوله، 'قول الحاضر يثبت، متى عليه في 'التهذيب'، 'حيث ورد'، 'هو أن يجمع من أهل أتبائه صنف في المر الثعاني، حاشا له من 'المر' بهمة قوله والأصح إلحاح من يصير 'الحاضر' مستأثراً للبادي يسمع، و'الحقوقي' هو أن يسمع أنسما 'الحاضر' الفردي من الشيخ، ويعود له لا يسمع أمك، كما علم سلك حدث، فتوكل به، وسبح، 'يعالي، ولو يرى يجمع منعه برعهر على الناس، انتهى

وقال المواتر، 'في الحاضر بالبدوي بأن يسمع من يسمع الحاضر أن يسمع

(١) 'الشمس' (٩/٢)

(٢) (٢٠٢٧)

(٣) (٢١/٢)

(٤) 'الشمس' (٢٧/٢)

مجاهد قال: إن رسول الله ﷺ سبح خاصر لاده لأنه أراد أن يصب
المسحوق عليه فأما اليوم فلا بأس بفعل عهده لا يصبح اليوم، فقال
مجاهد: إن رسول محمد إلا أنه ظهر له من حال الجدة لا يبيع له
بالجمع بين سروين من مطاء، أن يجمع بونه هذا على كرهه بشره، وثلاً
سبه إلى مجاهد ما سب واحد بدون مجاهد في ذلك أبو حنيفة، انتهى.

روى البخاري في هذه المسألة إلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كلمه رسول الأندلس فيكون، واستدل لذلك بحديث الصحيح لكن
مسلم، روى في حديثه حصة بحديثه من الخطأ لأن فيه صراحة بأن
ثلاً، فلا يكره من الرخص، انتهى.

وهي الأندلسية^(١) كما سبح الخاصر نساق في حقه حفظ وهو
ولا لا لعدم الضرر، انتهى.

البعض الثالث في المراد ببيع في السبب المذكور هل هو في معناه
المعروف ويسمى الشراء أيضاً، روى البخاري في صحيحه^(٢) باب لا
يشترى من يده بالعمارة، وكذا من سبب وشراؤه لبيع والشمري.
قال إبراهيم بن العرب ثوبان مع بن ثوبان، هي في الشراء.

فإن الحافظ^(٣) هو لا يشرى من يده على البيع أو سبباً، يقطع البيع
في البيع وشراء، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استدل مثل البيع لعونه يقطع
ولا يبيع بفضلكم على بغيره، بل معناه الشراء، وعلى ذلك في ذلك رواه
ينتهي.

فإن باجي^(٤) أما ما يبيع من صرفه، فقد روى ابن عمر من ذلك

(١) (٢٩٢ هـ)

(٢) فتح الباري (٢/ ٢٩٢)

(٣) (٢/ ٢٩٢)

في سوي لا يبيع له المحصري، ولا يشتري له، وهذا معنى قوله في البيع
 «من له في محصيه» إذا قدم البدل وأكره أن يصره المحصري بالبيع،
 «من له في سوي» في التمولية والخدمة من مالك لا بأس بذلك،
 بخلاف بيع، وقوله «لا يبيع له ولا يشتري» انتهى.

قال النووي: «قال الشراء هو، فصح أن أحده، وهو هو أحد»
 «من له في المحصاة» كما عرفت المصحح، «سوي» من له في
 «من له في خدمة» ضرر لا يبيع له شيئاً، ولا يملك له شيئاً انتهى.

وهو شعبي، جداختلف العلماء في شراء الخائض للدادو، فكيف
 طائفة حكم بغيره المصحح، «مستحوا» بالبيع في اللغة بيع على النداء، كما
 في المبر، «من المبيع» روي ذلك عن أبي إسحاق وأخبار طائفة من أهل
 وروى إن أبيهما، «ما جاء في البيع خاصة» ولم يحدوا ما هو، «وهو» روي ذلك
 عن بعض المصنفين، «وختلف قول مالك في ذلك» حمزة قال لا بأس به
 ومعه أحد الشرا له، «ويعلم أن المصنفين والمصنفين» وقال الكرماني
 «وهو» أحد من مطلق البيع على الشراء، قال الكرماني «هذا صحيح علم
 مذعن من حوزة استعمال المشترك في محصيه الختم لا أن يدل البيع والشراء
 «هذا»، فلا يبيع إحداهما عداه انتهى.

البحث الرابع: هل محل في الشيء الإشارة «أي» أم لا؟ قال محمد
 «أما» رأي أن يشير الخائض في الشيء، «قال» أحد الأئمة «سواء» من
 البيت أم حقه لا يبيع عليه، لأن إذا أمار عليه بعد ماله، «وهو» لا يبيع

١ - محصيه: ٢٩، ٢٥

(٢) - من له في سوي: (٢٥/ ١٣٩٦)

(٣) - من له في الخدمة: (٢٥/ ١٣٩٦)

في ذلك ورواه وأما ما وجدته في الحواشي من أن أبي علي عليه السلام قال في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ" قال: "أجرهم من الله تعالى".

وهو مقتضى قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ" فإما قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ" فإما قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ".

قال ابن أبي عمير: "أما ما وجدته في الحواشي من أن أبي علي عليه السلام قال في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ" قال: "أجرهم من الله تعالى".

وقال أبي: "أما ما وجدته في الحواشي من أن أبي علي عليه السلام قال في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ" قال: "أجرهم من الله تعالى".

قال ابن أبي عمير: "أما ما وجدته في الحواشي من أن أبي علي عليه السلام قال في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ" قال: "أجرهم من الله تعالى".

قال ابن أبي عمير: "أما ما وجدته في الحواشي من أن أبي علي عليه السلام قال في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ" قال: "أجرهم من الله تعالى".

(١) (١٢٩٢) (٤٨) باب

(٢) (١٢٩٢) (٤٨) باب

(٣) (١٢٩٢) (٤٨) باب

(٤) (١٢٩٢) (٤٨) باب

عن أبي العنكبوت وأبي إسحاق المريرزي أنه سمع عليه إرشاده الله تعالى بصريحته
 عن أبي حفص بن الوليد أنه لا يرشده يوسف علي الناس، بل منه
 حديثنا، حكى عن المريرزي أنه سمع من الشيخ لا يخبر به لعن أهل
 الحديث، انتهى.

والقول هو موضع آخر، ومن أجله قد حكى عن أبي يزيد عن أبيه
 عليه السلام في قوله تعالى وسواء قد علمت لأعداء الناس به يوم الله عليهم من
 بعض، وقد أصبح الرجل فيصبح له، وفي أبي زيد من طريق
 سالم بن يحيى أن أعرابيا حدثه أنه قدم بعلوكة^(١) له على طلحة بن عبيد الله
 فقال له: أئسي بخيلك عني أنه يبيع حاصر لعدو، ولكن أدمع من سيرة
 الناس من يباعك، فتألمرني مني فتركه وأعطاه، انتهى.

البحث الخامس في شرائط الشهادة في الحظيرة المذكورة، في صاحب
 المصنف في مع الحاصر لعدو ورواه، حذره صريح، والآخرة في صرح
 بضمه لعدو، في حذره أن الذي دفع ملحه لعدو، ومنها حذره في ضمها،
 ويضمها الحاصر وبالناس حاجة إليها، فإنه حينئذ شركك فيها حتى ينهبك، قال
 الشرح ظاهر كلام الحنفية أنه يجره ثلاثة شروط:

أحدها أن يكون الحاصر قسداً أنما ذكره يدرى النية له، فإن كان هو
 المقصد لعدو حار، لا أن يتصحب حصل منه لا من الحاصر.

الثاني أن يكون المادي حاراً بالنفس، قال أحمد في رواية أبي طالب
 أن من يجره، أنه من حار.

الثالث أن يكون في حجب للمدعى للبيوع، فإذا إن جده في ٤٢٠ هـ و

(١) حذر من المصلحة أي أنه يحجب، وحل بالجسم، حتى ما يحجب من بني
 المراد ملحه التي يحجب بغيره، فتألمرني بضمه لعدو (١٦٠٨/١) ١٦٠٨/١

بحرمها. فليس في بيع الحاصر له تضييقاً، بل توسعة، وذكر انقاضي شرطه
آخرين أعلموا أن يكون مبيعاً بيعها بغير يومها، فإذا كان في نفسه أن
لا يبيعها، بيعته، ليس في نفسه شيء. الثاني أن يكون بالناس حاجة إليها،
وليس هو نأخير بيعها كالأموال وسفوحها، وهذا مستحب الشارع. إذا بحرم
بشروط أربعة، وهي ما ذكرنا، إلا حاجته الدس إليها، فإن حثل سره منها لم
يحرم اتيج. انتهى. وكذا دل الموقف^(١)

وقال الحافظ^(٢) قال ابن المنذر احتلوا في هذا الشيء والجمهور على
أنه للمحرمة بشرط العلم بالبيع، وأن يكون البيع المجبوب من محتاج إليه،
وأن تعرض المحصر في ذلك على المبيع، فلم يرضه المذني عن المحصر لم
يبيع، وقد يعرض لشأبه عموم الحاجة، وأن يظهر بيع ذلك المبيع النسخة في
ملك البلد، قال ابن دقيق العيد: أكثر هذه الشروط من أنما لم يفت أو
المعنى، انتهى.

وقال ابن عبد البر^(٣) حمله مالك على أهل العود خاصة ابغيدس عن
الحاصر، الجاهل بالسعر لما يخلوه من فوائد بآدبه دون ثمنه، وإنما فيه
بهمه التزود، لأن العرض من الحديث يخلق أهل الضم بأهل بآدبه مما ليس
فيه ضرر ظاهر على من بآدبه، وهذا إنما يحصل بمجرع ذلك، ويؤانه
إذا لم يكتروا أهل عودهم أهل بلاد، وتغالب أنهم يعززون اسعر، ففهم أن
يتوصلوا إلى جعله بأسعهم وبغيرهم

وكذا إذا كان لدى جنوه اشتروا، فهم فيه تجدر بقصدك أربع، فلا

(١) انظر المعنى (٦/ ٣١)

(٢) فتح الباري (٢/ ٣٧٩)

(٣) انظر شرح الزرقاني (٣/ ٣٣٩)

بذلك يبيّن وجبة وهم أن يوصلوا إليه بالسحرة وغيرهم، وإذ من العمود
لأنهم يعبون بالعبود المذكورة، فإن باح لهم السحرة أو غيرهم من ما
لحضر في سحره عنه النفس فيما أصله على أهل العمود بلا سحر، وهذا
لشارع إرفاق أهل الحاضرة به، انتهى

والا لياحي^{٢٢} قال في الحوار: غير ذلك في المتن من بيع الله
ببعضهم (أعرب أهل العمود، ولهم لا يجرعون لأشهر، فمشابك، وداوود
بيع أنفسهم، سحرهم ما يجرعون، لأن ما يجرعون أكثر، فأمر من يجرعون
به، لأنهم هم يجرعون، وهذا صدر إليهم بالاستعلاء، فكان لهم بغير بشره
وبس من يجرعون، بل الحاضرة هم أكثر الإسلام، وهي مواضع الأعداء، وهذا
لأشهر لها والبرق من سحرها، انتهى

البحث القديم في من حائف الرحمة في بلاد، قال الأبي^{٢٣} قال
وقع بيع محضرى ثمودي، فقال في الخامس في رواية عيسى بن
إبراهيم بن عيسى، وقال في رواية محمد بن عيسى بن عيسى بن عيسى، وهذا
من رتبة بيع ما كان قائم ويقف بعد دعوت هذه بيع الثقات، فبعض
العمود، وفي المتن، على أنه لا يصح فعل يجرع المصاحف من أريد
والأشهر، إذا لم يعد أن المصنف بأنه دخل لا من له، فلا يجرع انتهى.

قال لياحي^{٢٤} قال في الخامس: يصح البيع حضر اليدوي «دعوت
باعتها إلى حاضرة ورواه من حبيب من مالك قال مالك وكذا في
رواه من عبد الحكم فلهذا إذا دفع حاضرة زيادة ورواه مسجون عن ابن

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١

وَلَا تُضَرَّوْا الْإِبِلَ رَاعِيَهُمْ

القاسم - وجه القول الأول أن النهي يقتضي حصاد سهوي عنه ووجه القول الثاني أن النهي حاكم من الحصاد وإنما نهى عنه لمحو الإبل - حاصر - ومحو شكره عنه هذا، قال ابن القاسم في «العتبية» بإدراكه، وروى عن أبي وهيب يروى ولا يذهب، وإن كان عاماً يكرهه انتهى

وقال الموهب^(١) وإن جمعت الشروط فالبيع حرم، وقد صرح الحرفي بطلانه، ومن عنه عنه في رواية يسماعيل بن سعيد، وعن أحمد رواية أخرى أن البيع صحيح وهو مذهب الشافعي، أنكون النهي لمحمى من غير المهيء ولما أنه منهي عنه سهوي يقتضي حصاد لمهيء عنه، انتهى

(ولا تضروا) بضم نون، إنشاء القومة وضع الحصاد المهيء، والمراد المقتطع بعداً وإرهاباً لجميع على المشهور في حديثه، ووجه الأول أن إخراجاً يأتي بيانها (الإبل) منصوب على العمومية (والحسم) عطف على الإبل، هذا هو المشهور في ضبط وعمره عباس لضبط المتعين من سره، قال وكان شيخنا ابن عبد بن يفره بطلانه، فيقول هو مثل «فَلَا تُزَكَّرُ نَسَكًا»^(٢) في الضبط وضبط بفتح الهمزة، وصح تصادق والإبل على هذا أيضاً منصوب على العمومية، وعلى هذا هو من صرحت الشيء إذا يهتبه، وضبط أيضاً بضم الهمزة وفتح تصادق بدون الزر، فالإبل على هذا نائب المصاحف، وتصواب الأول وشكائه من نصريه مصدر صري بفتح الراء إذا جمع، بفتح صرحت تمام في الجرح أي جرحه، ونصريه في عرف الفقهاء جمع اللبس في التصريح أيومين وثلاثة حتى عظم، من يشتري أنه لكره المر

وقال البخاري المصنف أبي شاذي لبها، وعمره في وجمع، ولم

(١) «العتبية» ٦٥ / ٣١

(٢) سورة الحج، الآية ٢٢.

فَمِنْ أَشْأَانِهَا تَعَدُّ ذَلِكَ هُوَ سَحِيرٌ لِنَظَرِنِ مَعْدَ أَنْ تَحْلِبَهَا أَنْ
رَصَبَهَا، أَسْكَبَهَا

حَلَبَ يَأْمَأُ، ذَاكَ الْحَدِثُ هَذَا لِمَسِيرِ قَوْمٍ إِلَى عَيْبَةٍ أَكْثَرُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
ذَلِكَ الشَّاعِرُ مَوْصُوفٌ بِحَلَبٍ زَائِلٍ عَنْ رَأْسِهِ حَلَبُهُاءُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ
لَهُ مِنْ حَرَبٍ تَلِي فِي الصَّرْعِ إِذَا حَمَلَتْهُ، وَمِنْ مَسِيرٍ لِلشَّيْءِ إِذَا رَحَلَهُ
ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ لِقَبْلٍ مَعْدُومًا وَمَعْدُومًا، وَبِهِ يَهْدِي مَعْدُومًا عَلَى أَنَّهُ ذَاكَ صَبَحَ
لَا مَرَاتٍ فِي قَلَامِ الْعَرَبِ.

وَمَنْ يَحْتَسِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا، أُنْدَى إِبْرَاهِيمَ ابْنِ ثَبَرٍ يَهُودِيٍّ، قَالَ
بِهِ "مَا ذَكَرْتُ مِنْ عَيْبَةٍ يَرْجِعُ فِي أَهْلِ مَدِينَةٍ، وَهُوَ أَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ مِنْ
شَرِّ أَهْلِهَا هُوَ يَرْجِعُ، وَحَسْبُ بَعْضُ مَعْدُومَةٍ، وَتَحْتَمِلُ بِأَلْفِ مَعْدُومَةٍ وَتَقْدِيرِ
جَمْعٍ، ذَاكَ أَهْلُ مَدِينَةٍ مَعْدُومَةٍ لَا يَسْ كَرَّ فِي صَرْعِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ
كُنَّ مِنْهُ حَمَلَتْهُ، غَوْرٌ يَسْرِعُ حَمَلٌ فِي عَصْفِهِ، وَاحْتَمِلَ "أَعْمُومًا إِذَا كَرَّ
جَمْعُهُمْ، وَمِنْهُ سَمِيَ الْمَحْمِلُ

(فَمِنْ أَشْأَانِهَا) أَيْ الْمَعْدُومَةِ (مَعْدُومَةٍ) أَيْ مَعْدُومَةِ السَّحِيرِ (فَهُوَ سَحِيرٌ
لِنَظَرِنِ) أَيْ تَوَائِيصُ الْأَيُّوبِيِّينَ، وَذَلِكَ سَحِيرٌ قَدَرُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مَعْدُومَةٍ)
حَلَبَ مَرِيضٍ، فَإِنَّ حَلَبَ ثَلَاثَ ثَمَرَةٍ، سَمِي (بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا) عَنِ الْإِسْلَامِ مِنْ
أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَفِي دِيَارِ الْبَخَارِيِّ أَنْ يَحْتَسِبَهَا، رَفَعُ يَدِهِ وَأَعْمَلُ مَعْدُومَةٍ

ذَلِكَ الْحَافِظُ^{٢٢}، وَظَاهِرٌ حَلَبَ أَنْ الْفَرْقَ يَمُوتُ إِلَّا مَعْدُومَةٍ الْحَلَبِ،
وَالْمَعْدُومَةُ عَلَى أَنَّهَا عِلْمٌ بِمَدِينَةٍ يَمُوتُ بِهَا سَحِيرٌ، وَهُوَ يَمُوتُ بِحَلَبِ

ثُمَّ يَمُوتُ بِحَلَبِ جَمْعٍ (أَنْ رَصَبَهَا) يَنْظُرُ فِي (أَسْكَبَهَا) أَيْ تَحْلِبَهَا

(١) (٢٣٦/٤) رَوَى الثَّوْرِيُّ

(٢) (٢٣٦/٤) رَوَى الثَّوْرِيُّ

(٣) (٢٣٦/٤) رَوَى الثَّوْرِيُّ

وَإِنْ سَبَّحَهَا، رَدُّهَا رُصْحاً بِسِ نَفَرٍ

أخرجه البخاري في: ٣١ - كتاب البيوع، ٦٤ - باب لنهي الناس أن لا يتفلق الإبل ومسلم في: ٢١ - كتاب البيوع، ٢ - باب يحرم بيع الرجل على بيع أخيه، حلت ٦٦

ولا شيء له، وهو يلتقي صحة بيع المصرة (وإن سبَّحها) أي كرها (وقدما) أي رد المصرة (و) رُدُّ معها (صباحاً من تمر) قال المحقق الوائلي وصباحاً من تمر عاطفة للصاع على الصمبر في رَدِّها، ويجوز أن يكون يوز بمعنى صاع، ويساعد منه ضرورة الصاع مع الرد، ويجوز أن يكون مفعولاً معه، ويعكر عليه قول جمهور: الناحه إن شرط الموقوف عند أن يكون دعلاً

قال الروفاثي^(١) نصب صاعاً على أن الواو بمعنى مع لا مفعولاً معه لأن جمهور النحاة على أن شرطه أن يكون فاعلاً، نحو جئت أنا ورفيئاً، وهي المصاحف، كذا قيل، والمشهور عدم الاشتراط، واختلعت الروايات جداً في رد الصاع من التمر راضعاً وأخر وغير ذلك، كما سبَّحها الحافظ وغيره، قال الحافظ: وقد أخذ يظهر هذا الحديث جمهور أهل العلم، وأضى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحمي عقده، ولم يفرقوا بين أن يكون ظنر الذي حسب فعلاً أو كثيراً ولا بين أن يكون التمر قرب تلك البلد أم لا

وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية وهي فروعه أحرور، أما الحنفية فقلنا لا يرد صاع تمر، ولا صاع ردي، ولا صاع من تمر، وخالفهم وفر، فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يصير بين صاع تمر أو نصف صاع تمر، وكما قال ابن أبي فليح وهو يوسف في رواية إلا أنهم قالوا لا يمين صاع التمر على قيمته، وفي رواية عن مالك بن يحيى الشافعية كذلك، لكن قدس - يتمتع قرب البلد مباحاً على رداء الظنر، رسط الحافظ في الأعيان لصحبه من الأخذ بهذا

(١) شرح الزرقاني (٢/٣٢٩)

حديث ورد عليها، وكذا في نسخة أبي عبيد في شرح البخاري^(١)، ويعلقون في حرجها

وقال ابن رشد^(٢) "تصريح عبد الملك والتدعي عيب، وحججهم حديث مصر - المهور

وهو أن امر حجة وأصحابه ليس تصريحاً عاماً بل خاص على أن لا يسن
أن شيء شاعه مخرج فيها قليلاً أن ذلك ليس يعيب، قالوا وحديث مصر
بأن لا يوجب عملاً لمعارضته الأصول، وذلك أنه معارض للأصول بوجوه
منها أنه معارض لقوله ﷺ "الحراج بالعمدة، وهو أصل منق عنه
ومنها أن فيه معارضة مع بيع طعام بثمانية، وذلك لا يجوز
حق

ومنها أن الأصل في المظنة إنما المقم وإن التعلل، وإعطاء صاع من
تمر في ليل ليس قيمة ولا مثلاً

ومنها مع الطعام المجهول، أي يعرف بالمثل المعلوم، ونكر
أن حب أن يشي هذا من هذه لأصول كلها نحو صحتها الحديث، وقد
كأنه ليس من هذا الباب، وإنما هو حكم خاص، انتهى

وذكر أبي عبيد في شرح البخاري والطحاوي أن أما حجة ومحمد ومالك
في رواية أن يوسف في المشهور عنه وشهدت من المالكية والكرليس وأن أبي
ليس في رواية قالوا ليس لمسلمي وقد اعترضوا بها، لعل، لكنه يرجع على
إدخاله بفصل العيب

(١) نسخة أبي عبيد (١٢٥/٨)

(٢) نسخة المصنف (١٧٥/١)

وفي ذكر أصحابنا السبعة ليس به - مرد المصنف - لأنه وجد ما يمنع الدد، وهو يريد له منعه، وهو يرجع بالنقص، وهذا هو أبي حنيفة، وفي رواية شرح الطحاوي يرجع على البائع باستصدار من الثمن، قلندر الدد، وفي رواية «الأسرار» لا يرجع؛ لأن اجتماع اللبس وحده لا يكون ^١، انتهى

وقال لابي^(١) قل أبي نعيم لف لما لك أناخذ بحديث المصنف؟ فان، نعم، وقال بي الموار ثم يأخذ به شهيد، وقال جاء ما يضعفه أبو النعمان بالضماد، وسألت عنه مالك، فكانه ضعفه، قال أسهب وهو ثم ردها يعيب ذلك أكل منها فلا شيء عقبه ^٢، انتهى

وقال لأبي^(٢) أحد مدرك أبي اسنود عنه بهذا الحديث، ولم يأخذ به في حقه لأخر الذي له في «الغنية» ومختصر أبي عبد الحكم ورواه قد جاء حديث «ابن جريج بالضماد»، انتهى وانعزج المحلة في أسباب عبد الهانئ بن جلتك كثير، هذا، كما أشار إليه المحقق

١ - منها ما قال القوي^(٣) إنه ردة المصنف برده رد باب اللبس، وهذا يوزن كل من حوز ردها، وهو معد في «الشرح» صاغ من غير كما في الحديث لصحيح، وهذا قول البرق وسحاق وأشمعي وأبو عبد وأبي نوح، ودعيت مالك وبعض شافعية إلى أن الواجب صاع من غلب ثوب ملك؛ لأنه في بعض الأحاديث «وردة صاع من طعام»، وهي بعضها «وردة صاعا» مثل أو مثلي يهد قمحا

(١) «المنها» (١٠٠)

(٢) «المنها» (١٠٠) - «المنها» (١٠٠)

(٣) «المنها» (١٠٠)

فجمع بين الأحاديث وجعل تخصصه على المدح لأنه عادة قلوب المدح في مدحهم، وليس على الصالح، لأنه غالب قلوب المدح، حرره، وقال أنه يومئذ يرد ضمة لمرء، لأنه ضمة مختلف، فكذلك مفسداً ضمة كسار الضمات، وحكي ذلك عن ابن أبي ليلى، وحكي عن زرارة أنه يرد ضمة من تمر أو صلب صانع من مرء، على موثقتهم في المطر والكمثرى، وما، الحديث الذي ورد، وهو المسمى في هذه المسألة، وقد نص فيه على الحر، انتهى

فتنقذ وما قال، إذ هذا قول كل من حوّل الرد بين الصحيح، فقد عار لآبي، مشهور أنه لا بد من رد الصاع معها، وبما لك يا شبيب، لا يرد معها صلب، وهو خلاف نص لأحاديث، وإذا عيب الصاع فالشهور أنه من غائب، أخرجه عنه أبي

قال الساجي^(١)، وعما إذا يكون الصاع، قال ابن القاسم عن مالك من حديث عوف بن خالد، أنه قال أبو عبيد عن أبي هريرة عن أصحاب النبي، ورد رياء من عبد لم يرض عن مالك، عليه في كتابي، من اقترى شهده، و ما في رياءه أنه إذا حليها أن يردّها ومكيلة ما سلف من اللزّ ثمر أو غيره، وكان أكثر أصحاب النبي لا يكون إلا من السر، وقد شغل أصحابه في ذلك، وما روى ابن سيرين عن أبي هريرة في حديث لحيث أو صاعاً من طعام، ورواه ذلك عن روايته المشهورة في صاع البئر أنه حصه بالذكر، لأنه كان عليه مورد ذلك البلد فيجب أن يكون غيباً من البلاد غائب موثقتهم، سرد، انظر،

٢ - ومما مرّ قال الحافظ^(٢)، ظاهر الحديث أن الصاع لا يرد، لا بعد

(١) الشافعي (١٠٩٥)

(٢) صحيح البخاري (٣٩٦)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

۱۰- اگرچه عارفان و متفکران در حقیقت، امر را طبعاً و عیناً درک کرده اند، ولی در بیان آن، به واسطهٔ محدودیت و کمبود زبان و ادبیات، مجبورند که از تشبیه و تمثیل و استعاره و غیره استفاده کنند. مثلاً در بیان حقیقت، از تشبیه و تمثیل و استعاره و غیره استفاده میکنند. مثلاً در بیان حقیقت، از تشبیه و تمثیل و استعاره و غیره استفاده میکنند.

ولما فتح علي بن سعيد حصن بني حنظلة وجميع السراة
 في بني حنظلة وأمر بني حنظلة وجميع بني حنظلة
 وجميع بني حنظلة وجميع بني حنظلة وجميع بني حنظلة
 وجميع بني حنظلة وجميع بني حنظلة وجميع بني حنظلة

[illegible]

† ‡ § ¶ · ¸ ¹ º » ¼ ½ ¾

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1

وحد سابع، فلا يصححه في النبي قبل تلقيه، ووجه خبر أن النبي قد رد
 ما ٢ موجود من أليس حين البيع، وذلك لا يسير من غيره، فلا يملك رد
 وقال مخرج لا بأس به، لأنه يكون بإثاقه وما ذكرناه يجمع منه انتهى

وقال النووي^(١) حرم رد أليس النبي قبله بها بدلاً عن الصاع و
 من غيرها، ما فيه من بيع الطعام قبل قبضه لأنه يرد انصرافاً، ح ١ ص ٤
 عن المشرك عرضاً عن النبي، فلا يجوز أخذ النبي عوضاً عنه فهي

١ - منها من يشتبه بالخيار فان انحصار^(٢) في حطب م م سقط
 من مخطئها رده، فقامه شرائط الأمور وثلاثة على ما انعمت لكن
 مروية التي فيها أن الخيار ثلاثة أيام مقدمة على هذا الإطلاق، ولما فيه من
 شذوذه، وهو قول الأكثر، وأجاب عن صحيح الأول، بأن هذه المروية محمولة
 على ما رده، ثم يعلم أنها مصدرة إلا في التلث؛ لتكون التلث أنها لا تعلم بها
 دون ذلك، فإن من دقيق التبدل والاسمي أوضح؛ لأن حكم التصديقه في حطب
 فليس من جعل التحكيم لأجل المصير، فيطرد ذلك ويتبع من جمع موارد
 منها.

وفي التمتين^(٣) قال محمد أنه إن رد بعد أن يحل، فربما يرد حطب
 ثلاث لوزة، وثان ابن القاسم بعد سئل أيرثها بعد الثلاثة؟ قال لا، من
 ذلك ما يعلم أنه قد أخبر بها عن ذلك، عما حلف بعد ذلك مع الرد، قال
 اباجي ولا بأس عندني أنه يكون الحل بعد الثلاثة، وهذا دوي عن أبي هريرة
 في حديثه، فهو باسحاب بعد أن يحلها ثلاثاً، ومن جهة المعنى أن الحطب

(١) المجموع ج ٢ ص ١٦٢

(٢) فتح الباري ٤/٢٦٢

(٣) المحقق ١/٥٠

ثلاثة لا يعلم بها حالها، لمور أن يكون نقص لس لأحلاف ثمريه، لأن التحليل يظل فيها في الحلة الثانية، فإنه بعد طهه أمره الثالثة، فجب أن يكون له مصدر عليها، لأنه بها شين أمرها، انتهى

وقال الموفق: "أما أصحاب من مدح الحيار، فقال القاضي هو مغلوط بثلاثة أيام، ليس له الرد قبل طهها ولا ساكها بعده، فإن أسكتها بعد ذلك ليس له الرد، قال هو ظاهر كلام أحمد، وهو قول يظن أصحاب الشافعي، لرواه أبي هريرة بنده، فهو بالخيار ثلاثة أيام، رواه مسلم^(١)، قالوا بهذه الثلاثة صرحا، صرح بغيره انصره، فإنها لا تعرف قبل طهها؛ لأنه في اليوم الأول ليس به، وفي يوم شين يجوز أن يكون فيها بغيره؛ لتغير الكون واختلاف العدد، ورد مصب الثلاثة صرحا بغيره؛ وثبت الحيار على الفور، ولا ثبت لس انصره.

وقال أبو الخطاب: متى سبب انصره جاز به الرد قبل الثلاثة ويعد، لأنه تنليس بثبت الحيار بعد الرد به، فإنه كما انقلبو، وهذا قول بعض المتأخرين، فعلى هذا يكون ذلك لتقديم في الحيار والثلاثة؛ لأن الظاهر أنه لا يحصل العلم إلا بها، فاعتبر بها، يحصل العلم طاهرًا، وقد حصل العلم بها أو لم يحصل بها، فلا اعتبار به فيها كما في سائر التوكي.

وظاهر قول أبي موسى أنه متى عدم انصره ثبت له الحيار في الأيام الثلاثة إلى ساقها، وهذا قول بن سنان وأبي حاتم بن أصحاب الشافعي، وحكاها عن الشافعي صاعداً بظاهر حديث، فإنه بغيري ثبوت الحيار في الأيام الثلاثة كلها، وعلى قول القاضي لا يثبت بعد من شيء منها، وإنما يثبت

(١) الصحيح (١٦٩٢)

(٢) الصحيح مسلم (١١٥٨، ١١٥٩)

عصبتها، وثمن أبي الخطاب يسوي بين الأيام الثلاثة ويبر حبرها والممن
بالخبر أوثر، والفقهاء من قالوا بالخطاب لأن الحكم كذلك في الحبوب
صائر بنسب، انتهى

٥ - ومنها، ما قال الحافظ^١ إن ابتداء هذه المدة من وقت بيان
النصرية، وهو قول الحنابلة، وهذا المشاعية أنها من حين العقد ويبر من
السرى ويبرم عليه أن يكون المقرر أوسع من اثلاث في بعض النصوص، وهو
نأخر ظهور النصرية في آخر الثلاث، ويلزم عليه أيضاً أن يحسب هذه من
الحكم من مسح، وذلك يوجب قصود التوسع بالمدة، انتهى

قلت: يلزم في الحب النعاصي أن بعضهم ذهب إلى أنهم قد سوا بعد
العبادة، وبعضهم إلى أن أراد في العائدين فقط، وثم البيع في الحببة الثلاثة
ول الدردور^٢ إن حلت المصراة حلف ثالث في يوم ثالث، فعصبتها ثلاث
مرات في يوم واحدة واحدة، فإن حصل الإخبار بالثالث فحلفت في ذلك
ملا، وفي المرافقة له ردحا بعد الثالثة مع حلفه أنه لم يبر

٥ - يسوي قوله في يوم ثالث، فيه أن الذي يبره النقل كما في
الطمي، أن المراد بالحنافات المراد لا إلا أم أعوي، وفي قوله أنه
بالحنافات المعادة، كيكارة وعشبة، انتهى

٦ - ومنها، أن لا يكون علماً بالنصرية، فلا الموصى به يشك الحبر
يشهد أن لا يكونه المشعري حلفاً بالنصرية، فإن كان عالماً لم يشك في
حبه، وقال أصحاب الشافعي بنته أن الخيار في وجه تدبير، ولأن النطق
ليس ثم يوجد ومد يبري على حاله فلم يجعل ذلك دعاء كما لو ترددت
جناً، ثم طلبت التصح

(١) مع لاري (١/٢٦٢)

(٢) الشرح الكبير (١/١١٧)

ورد في النصوص^(١) إذا رضي مقتصريه فأصحبها، ثم وجد بها عيباً فمردّها به، لأن رضاه بعيب لا يمنع إرد عيب آخر، وإذا ردّها لمعه ضاع عنه مرد عيبه، لأنّه قد حمل عموماً له رضاها، فإذا رضي بالتصريح فكأن عموماً له مطلق، انتهى.

وقال الطبريزي^(٢) في رد مصداق خبر عيب التصريح فلا يرد عنها مباحاً على الأصح. قال النيسابوري^(٣) أي على ما صححه النجاشي، وهو قول من قد سمع ورزى انتهى، معها ما عدا لأنّه حملي عليه (رد مصداق) انتهى.

٩ - وهي ما قال الحافظ، هو جعلت نفسها أو غيرها امتثالاً لنفسه، ثم إذا لم يجدها، جعل بحيث تلك تحكّم فيه خلافه، فليس نظر من النجاشي بهذه، لأنّ العيب عيب قلبي، ولا يشرع فيه تفليس المتابع، ومن ادّعى أن حكم بشره خارج عن السياسة خصه بحدوده وهو حالة الفقدان، فإنّ هي، وما ١٠ - فقط، انتهى.

١ - ومنها على وجود التحفل مع السبع^(٤) ويرحم المتعاطي من مباحه. ما لم يبرح السبع أن لا يحمي، قال الحافظ لا رائد ولا يحمل بيان انتهى. ريد انتهى بالفتح إشارة إلى أنّ المالك أو حامله، فجميع التاليين لم يرد عليه أو نفسه لم يجر، وهذا هو الأرجح، انتهى.

وقال أيضاً في قوله **لا تصرو** لأنّ والدّه، فأجره لا يرد. ثم يرد مصداقاً، سواء قصد التلصص أم لا، وهو الشرط من الحد الذي يقطع انتهى من التصريح، وبعد حرم بعض المتاعبه وعالاه بما فيه من ١٠ التحريم، مكر حرم سببي من طريق الأعرج بالحفظ، لا تصروا الإبل والمعد سبيح^(٥).

(١) النجاشي، (٦١، ٢٢٠)

(٢) السيرة الكبرى (١١٧/٣)

وهو حجة عند الجميع، فإن شئنا مصرده من غير بهيمة الأنعام، كالأمه والأبوان والفرس، فيه وجهاً، أحدهم يثبت به الحيلولة، اختاره ابن عثيمين وهو ظاهر ملتبس الشافعي، معصوم قوله: «من اشترى مصراً ومصحفاً، ولأنه مصرة بما يختلف الثمن به، فثبت الخيار كمنصية بهيمة الأنعام، وذلك أن ابن الأديب براد لمصراع، وبرعب فيها مصراً، وبمحصن تفهيد، والأبوان والفرس برادان لولفهما، والثاني لا يثبت به الخيار، لأن لسانها لا يعاضض عنه في العادة، ولا يقصد قصد لغير بهيمة الأنعام، والنحو ورد في بهيمة الأنعام. ولا يصح القياس عليه؛ لأن قصد لغير بهيمة الأنعام أكثر، واللفظ للأمام أريد به الخاص، بدليل أنه أمر في ردده ببيع من يمر ولا يجب في لغيرها، ولأنه ورد عاماً وخاصاً في نفسه واحده، فيحصل انعام على الخاص، ويكون المراد بالعام في أحد الحديثين لخاص في الحديث الآخر، وعلى الوجه الأول إذا ردعنا ثم يلزم بطلان ثبوتها ولا يرد معها شيء لأن هذا الثمن لا يباع عادة ولا معاوض عنه انتهى

وقال القنبري^(١) ومصرته لغيره ولو لساناً كما أنه لمصراع، كالشرقة المصريح به، فله الرد بذلك، لأنه حرر معنى فبطلت أي ما وقع فيه التحرير من الحصول بمصراع من خالي الموت، والمصراع بغيره بالأنعام، فإن المصروف قوله: «مصرة الحيوان، أي وهو مصرة؛ لأن زيادة لسانها يريد في ثمنها لتفديدها، وقوله: «خاص بالأنعام، أي لو رد أمه وحصارها، فلا يرد معها صاعاً، انتهى

١٢ - ومنها ما حال الموفق^(٢) إذا شئنا مصراتين أو أكثر في عقد واحد فرددنا رد مع كل مصرة صاعاً، ويهدى قال الشافعي وبعض أصحاب

(١) «الشرح الكبير» (٢/١١٥)

(٢) «المصنف» (٦/٢٢٢)

قَالَ مَالِكٌ وَتَفْسِيرُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «بِمَا تَرَى وَاللَّهُ
عَلِمٌ لَا يَبِيعُ بِمُضْغَمٍ عَلَى بَيْعٍ تَخْبِرُ» أَنَّهُ إِنَّمَا مَعْنَى أَنَّا نُسَوِّمُ لِرَجُلٍ
عَلَى سَوِّمٍ آخِيهِ

والمراد^(١) تعدد الصاع لتعدد المصراة المشتراة في عقد واحد على
المختار والأرجح، وقال الأكثر: يكفي صاع واحد لجمعها، لأن فيه ما
يمينه لتعدد كثرة اللبس، وهو غير منظور إليه بدليل اتحد الصاع في الشاة
وغيره، فإن كان يفرد تعدد اتفاقاً، انتهى.

١٣ - ومنها: ما أرجح البخاري في الصحيحه فباب إذا ساء رد المصراة
وفي حديثها صاع من تمر، قال الحافظ^(٢) حديثها يكون التام على أنه سم
العمل، ويحور المنتج على إرادة المخلوط، وظاهره أن التمر مذبل بخلبه،
ورغم من حرم أن السرق في مضلة السلف لا في مضلة النفس، لا ب حبه
حقبة في محض مجاز في النفس، والمحمل على الحققة أولى، عندنا قد
يجوز رد اللز والتمر معاً، وشذ بلذت عن المصهور انتهى

(قال مالك وتفسير قول رسول الله ﷺ) الذي معنى في الحديث السابق
«بِمَا تَرَى» أي نظراً أو معتقداً (والله أعلم) مجمعه مراد رسول الله ﷺ
(لا يبيع بمضغكم على بيع بعض) مما يرد لموله ﷺ، وفي «المحلى» هو في
محل الجبر بدل من القول، ثم ذكر التفسير بقرنه (أنه إنما) أراد ببيع بسوم
بالمراد (بهي) ﷺ (أن يسوم الرجل على سوم آخيه)

ولقد تقدم فيما مضى في أول الباب أنهم اخطأوا في المراد ببيع على
ثلاثة مرار أحدها أنه في معناه المعروف، والثاني الشراء، والثالث
اسم، وقد ورد بلفظ لا يسوم أحدكم على سوم آخيه، والتي المذكورة

(١) الشرح الكبير (٦١٧/٣)

(٢) فتح الباري (٢٦٨/٤)

إدراعى البائع إلى المشتري وجعل يشرط ورّد الخشب وشرأ من
المقبوب وما أشبه هذا بعد يعرف به أن قبائع قد آزاد مبايعه
انتائم فهذا الذي يهر عنه وبله نعم

مشرط، وهو أنه (إذا ركن) ي (البائع إلى مشتري) أي المشتري (أو) ظهر
ركبه بأنه (جعل يشرط دون المبيع أو المقتب مثلاً (ويشرأ من المقبوب) هو
مقبوب، فهذا أيضاً عبارة أخرى بالبائع (وما أشبه هذا) الذي ذكره (صاحب) بيان له،
ثم (يعرف به) ساء المتحرون بأن البائع قد آزاد بمبايعه المشتري (ويعرف به) هذا
الذي ساء به المتحرون، فهذا الذي يهر عنه، والله أعلم بحقيقه مراد
رسوله ﷺ

قال صاحب المحلى وهو قول أبي حنيفة ومالك في إباحة مكره السر
على سبب أخيه عند انصرافه بالبيع والركب، ومذهب أبي حنيفة بأن نقض التحليل
عام، انتهى

قال الساجي^(١) يعني في البيع، بعد بيعه صفقة الاعلى دون أحد
المساومة ووقت الاختلاف، ولا خلاف أنه ولو بيع من السوم على السوم
مطلقاً لمصلحة بذلك، حال كل ذلك، قد كان أحد أنه أن ينفقه من مع السوم
إلا ماومه بها وأعطاه عشر ثمنها، وكان فيه ضرر من ذلك، انتهى مختصراً

وقال الخافض^(٢) محل الشبهة بعد استقرار الشئ، يقول: أحسب أن
الأحد، هو أن ذلك مباح فلا خلاف في تحريمه، وإن كان ظاهراً عليه
وحسباً لشرافيه، وعلى من حرم شرائه أن يكون من مالك، وقال أن نقض
بحيث لا يدل عليه، ويعتد بأنه لا بد من من يبيع الموصوع المحرم في
سوم، لا أن السوم في الشئ، في مع ذلك لا يحرم نقضاً، كما نقض ابن

(١) الشافعي (١٠١، ١٠٢)

(٢) الشيخ أبي حنيفة (٢٥٢، ٢٥٣)

«إِلَّا مَالَكَ - وَلَا بَأْسَ بِسَوْمٍ بِالْبَيْعِ» تَوَقَّعَ الْبَيْعَ فَيُسَوِّمُ بِهِ
غَيْرَ وَاحِدٍ

هَذَا وَلَوْ مَرَّةً اثْنَانِ، سَوْمٌ بَعْدَ أَوَّلٍ مِّنْ سَوْمٍ بِهَا أَجَدُّ
بَشِيرَةً لِلْبَاطِلِ مِنَ الثَّانِي، وَدَخَلَ عَلَى آيَاتِهِ، فِي سَلْعَتِهِمُ الْمَكْرُوهَ
وَلَمْ يَرَوْا الْأَمْرَ جُنْدًا عَلَى هَذَا

حَسْبُ، فَإِنَّ أَهْلَ عَامٍ خَرَجَ بِهِ تَعَوُّدًا بِمَخْصُوصَةٍ بِأَتَمِّهَا، فَبُعِيَ هَذِهِ
الصُّورَةُ عَلَى مَقْصَدِ الْعُمُومِ، وَلَا أَنْ رَجَعَ مِنْ دُونِ رَجْعِهَا إِتْمَامًا لَوْ صَرَّحَ بِهِ،
وَبِهِ فِي حَدِيثٍ قَاطِعٌ مَا يَدُلُّ عَلَى بَرَاءَةِ لَا بِهَا جَانِبٌ مُسْتَشِيرٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ،
وَبِهِ تَبَيَّنَ دَيْلًا عَلَى بَرَاءَةِ، فَكَيْفَ يُرْصَى؟ وَفِيهَا أَيْضًا ﷺ يَقُولُ «لَا
عَرَسَ مَعَكُمْ» وَتَحْكُمُ فِي الْمَسَاءِ ١٢ حُكْمُ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى سَبْعِ أَحَادٍ فِي التَّوَصُّعِ
الَّذِي حُكِمَ بِالْعَرَسَةِ بِهِ، أَتَمُّ

إِقَالَ مَالَكَ - وَلَا بَأْسَ بِسَوْمٍ، مِنْ بَابِ التَّحْقِيقِ (وَقَوْلُهُ) وَبِهِ
الْبَيْعَ فَيُسَوِّمُ بِهَا غَيْرَ وَاحِدٍ، مِنْ بَابِ السَّوْمِ، هَذَا عِنْدِي يُسَمَّى بَيْعَ التَّعَارُفِ (قَالَ) وَلَوْ
مَرَّةً اثْنَانِ السَّوْمُ عِنْدَ أَوَّلٍ مِنْ سَوْمٍ بِالْبَيْعَةِ (مَطْلَبٌ) (أَخْبَرْتُ) بَيَّانَ السَّجْهَرِ أَيْ
اسْتَلَمَهُ أَتَمُّهُ الْبَاطِلُ مِنَ الثَّمَرِ، أَيْ، يَنْصَرِفُ يَحْسِبُ لَا يَوْجِبُ شَيْءًا، فَكَوْنُ كَالْبَاطِلِ،
مَثَلًا أَرَادَ رَحْلًا بِحَقِيرَةٍ، فَسَوَّمَ بِهِ حَتَّى يَمْلِكَهُ، فَوَصَّحَ مِنْ سَوْمٍ عَلَيْهِ مَطْلَبُ
لَا يَطْلُرُ الْبَيْعَ أَنْ يَبْعَهُ بِمَنْعِهِمْ حَتَّى لَا يَرِيدَ عَلَيْهِ أَحَدٌ (وَوَضَحْتُ) حَتَّى (عَلَى الْبَاحَةِ)
سَمِعَ نَدَى (فِي سَلْعَتِهِمُ الْمَكْرُوهَ) مَعْنَى دَخَلَ وَبَرَزَ لِيَحْسِبَ مِنَ الثَّمَرِ

(قَوْلُهُ) يَزَالُ الْأَمْرُ حَتَّى، فِي الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ (أَعْنَى هَذَا) أَيْ عَنِ حَوَارِ بَيْعِ
التَّعَارُفِ، وَفِي ﷺ يَأْتِي فَدَحًا، فَحَسْبُ بَيْعٍ مِنْ بَرْدٍ، وَهُوَ أَصْدَقُ لِمَنْ الْأَرَبِ
مِنْ أُنْثَى، كَمَا فِي «الْمَحَلِّ»، هَذَا الْمَوْفُورُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفَالِ حَدِيثُ
حَسْبُ، وَفَالِ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ يَعْنُونَ فِي أَسْوَاقِهِمْ بِالتَّعَارُفِ الْبَيْعِ

وَيَرْجَمُ الْبَحَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» آيَاتِ بَيْعِ التَّعَارُفِ، وَتَكُونُ فِيهِ ظَالِمَةٌ

أَذْكُرُكَ نَاسٌ لَا يَرَوْنَ نَاسًا بِبَيْعِ الْمَدِينِ هَمَزَ يَرِيدُ

قال النخعي^(١) كان يصف أباه جمعاً إلى ضعيف ما يخرج
أشرف من خدمته من وقت سمعت أبي^{عليه السلام} يقول في بيع الثراثة،
فإن من إسناده أبي لهبة، وهو ضعيف، وأخرج من حديثه أبي الحارث
والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن أبي عمر^{عليه السلام} رسول الله^ﷺ أن بيع
أحدكم على بيع أحد، حتى يملك إلا العبد والمواريث، وقد أخذ بظاهره
الأوراع، وإسحاق، فحذف أخبار سجع المصنف والمواريث، وعن إبراهيم
الحلي أنه كره سجع من يريد.

وقال النخعي^(٢) أما سجع وسراء فمن يريد فلا بأس به، لعلة من
عد لأربعة، وهو قول مالك وسأعي، وخبر أهل العلم، وكذا من أخر
العلم الزيادة على أخيه. وصححه الأرمزي بالأخص من عجلان في مسلم، وحمدة
نفسه على طريق عدم الثبوت به في ساجم وعنه فيها ثمة لم يصر به
صاحب السبعة، ولم يركن إليه بهجة فإنه يجوز غيره، طلب سرائها قطعاً، ولا
يقول أحد أنه يحرم الترميم بعد ذلك إنما كان عليه على خطبه أخيه إذا رد
السلعة، لأن لا فرق بين عرضين وذكر الترميم على بعض أهل
العلم حوار ذلك يصر بيع من يريد في كتابه والمواريث.

قال أبو شعيب^(٣) في الحديث، وأحد، والمعنى مشروطاً لا يختص به عييه ولا
ميراث، وروى الدارقطني^(٤) من طريق أبي لهبة عن حديث أبي عمر^{عليه السلام} قال
رسول الله^ﷺ من سجع الميراث، ولا سجع أحدكم على أخيه إلا الثمن والمواريث،
ثم رواه من طريقين آخرين، أحدهما عن أبي لهبة، والظاهر أن الحديث خرج
عن الثعالبي وعن ما كانا ينادون به من يده وهي كتابه والمواريث، اهـ.

(١) طبع لاري (٣٥١/٢٤)

(٢) مسند النخعي (١٢/١٦)

(٣) مسند الدارقطني (١١/٢٢)

ومرعه فيعاقب في استيعابه ابن السجستاني ومن قال: لا يجوز ذلك
البيع، قال سفيان^(١) كأنه بشر الرأى أخرجه عند الرأى من طريق غير من
عبد المولى أن عدلا له باع سبيها، فدل به أن لا من كسب أريد، فأنقذه يكن
كسفاً، فدل به خبر هذا السجستاني لا يخل، نعمت منزهاً به دي أن البيع لا يرد
وان البيع لا يخل

قال ابن بطال أجمع بمضاء على أن ما حش حاشه يعطه، وانضموا في
مع إذا وقع على ذلك، ومن أن ما حش حاشه من أهل الحديث قد
ذلك البيع وهو قول أهل الظاهر، وإنه من مالك وهو المشهور عند
مجاهله إذا كان ذلك موصفاً ببيع وصفاً، والمشهور عند المالكية في مثل
ذلك ثوب بغيره، وهو وجه شافعية، ولا يبيع مذهبهم صحة البيع مع الإثم،
وهو قول الشافعية انتهى

وحكى الحافظ عن عبد السامعي أن البيع جائز لا يفسده مفسده رجل
حش عليه، وكذا فإن السبي^(٢) لا يفسد عند الشافعية صحة البيع مع
الإثم، وهو قول الشافعية، انتهى

قال سرقاني^(٣) إن ما يبي المذهب السبي عنه، وقال ابن العربي
والذي على أن ما بها ما حش فمفسد، ومع أن من صاحبها حار، وهو
منجوز، واستبعد، هو هذا السلام أنه إن لا مال للمشرك، وقال ابن عرفة
كان مبرق الكسبي من نوس وحش مشهور، أصلاً - عارف بدينه، الكتب يستخرج
للدلالة ما يبيته عليه في حاله، ولا عطف له في الشراء، وقد اتفقوا على
على غير ذلك، وقول ابن العربي لا على مفسد لا أكثر

(١) صحيح طبري (٢/٣٥٥)

(٢) مسند الطبري (١/١٣٤)

(٣) مسند الطبري (٢/٣٤١)

(٤٦) باب جامع البيوع

١٣٩٤/٩٨ - حَقَّقَنِي بِخَيْسٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

دِهَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَجُلًا

مستحصل في إعطائه من لا يريد الشراء ثلاثة أحوال: السبع مطلقاً عن
مصر الأكثر، والجزء إن لم يرد على قيمتها، لظاهر تفسير مالك، واستصحابه
بمولى بن عمر، وعلى المتبع، وإن كان يأمر البائع أو بعثه ومكنته، أو كان
الداخِل من سبب البائع كبيعته أو ولده أو شريكه، فالمتشهور أن امتناع بيع
في رد أو إفضائه وهو مائتة وإن الجهم يصح، وقال ابن عمر في البيع
المردود عن طريق النظر، فإن لم يكن فاجتر من سبب البيع لم يصح ولا
شيء غير البيع والاتم على الفاجتر، وعلى المشهور بخبر، فإن ثالث السبع،
هذا إباحي والمنازعي يلزمه الأقل من ثلثي السبع واليه، اهـ.

(٤٦) جامع البيوع

في الأحكام المقررة في باب البيع، انتهى

١٣٩٤/٩٨ - (مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر) - رضي الله

عنه - (أن رجلاً) هو حبان بن صالح الميموني والمؤرخة التنبه إلى مبدأ يقاد
مكسورة وذلك معجمه، كما رواه ابن الجارود والحاكم وغيرهما، وصدر به
عبد الله بن عمر في شرح مسلم، وميل وهو أبو سفيان بن عمرو،
كما في قاموسه، والتاريخ البحاري، قال ابن عبد البر وهو أصح، وتبعه
الروى في المسألة قاله الرافعي^(١)

وفي قوله رجل - هو أبو محمد بحري من الناصب، والنصائب، وفي هو
أبو عبد الله فإن الاختلاف في أن القصة لحيان أو لأبيه، ولم يرحم لحاظ في

(١) شرح الرافعي ٢/٢٤١

ذكر رسول الله ﷺ أنه يصدق في بيعه عتق رسول الله ﷺ
(إد) ما نفق قل لا جلاله

والأصابع ترجمته لأبي مثند، (إد) في رجب حبل يصدق ذكر اختلاف
لرأيات في ذلك والخاص به الخلف في الفقه قل نصف الحبل من صدق
أو لأنه صدق من عمرو وأصغر في الفقه على الروايات الواردة بسببه
٢٣٠

(ذكر رسول الله ﷺ أنه يصدق) ب، المجهول (في البيوع) وفي (إد)
صحا إلى النبي ﷺ ما يأتي من عمر، من عباس (في الحديث) أنه لم ي
ذكر نفس ﷺ ذلك؛ لأنه لم يصدق نسبه، أصغر بسبب تركه. قل ذلك كد
بشرية أحياناً، وليس ذلك إلا أنه، هـ

وعند الشافعي وأحمد ومن حرمته ومن فسخي، حبل من صدق كد
صيرته، ذكر في نسخ في أنه مأثورة من نزل لسانه، وعند الله، ففي (إد)
عند الرواية محمد بن يحيى، حبل من صدق من حبل، من صدق
مصدق من عدو، قال في (إد) أنه يصدق من صدق، فذكر إذا ما يبيع غير أنه
ذلك لم ي، الحديث

واخرج من حد ثمر من من عمر - في له عهد - ثم صدق مع في
ر به موصوفة في الحديث، نصيب لانه، حد يصدق في البيع

(القل له رسول الله ﷺ) (إد) ما نفق) بسببه بطلب افضل لا خلافة
بخير الحاء لمصنعه وحله لازم وسوخته، ي لا خديعة في الإسلام، فلا
لبي الحسن، حبره محدودة، في الحائط، (إد) من إسحاق في رواية،
ثم انت بالحد، في كل سعة بها لار ل - فلا رصص وملك، ولو
مخطب مريده، فيني حتى (إد) من عمر، من مائة وثلاثين سنة فذكر

لأنه كان الرجل إذا بايع يقول: لا حلاية

خرجه البخاري في ٣٩ - كتاب البيع، ٤٨ - باب ما يكره من المدايع في البيع، ٢٦ - كتاب البيع، ١٢ - باب من يبيع في البيع حديث ١٨

انسان في رداء عثمان، وكان إذا اشترى شيئاً، فبشر له: انك قد كنت به راجع به. فيشهد له الرجل من الصحابة بأن النبي ﷺ قد جعله صاحب بلاعة، يرد به بواضحة

قال المصنف: لفت النبي ﷺ هذا القول ليعلم به عند البيع، فيضج به صاحبه على أن يفس من ذوي النصارى في مدقة السلم، وفقاده المصنف، فهو به كما يرى له، كما يعرف من حسن الصباغة على أداء المصنف، فإن مشروعيه، كان اناس في ذلك الزمان اجراماً لا يعينون أحد من انفسهم ويظرون به أكثر من يظرونه لأنفسهم، وقال في «الإكمال»^(١)، فعل به عهداً ثلاثاً، لأن أكثر ما يباعه كان في الرقيق كيبشور، ونبش عبيد، وروي^(٢) أنه كان به مع ذلك خيار ثلاثة أيام فيما اشترى، انتهى

(فكان الرجل إذا بايع يقول: لا حلاية) أي أنه لا شيء يلبس به من النخل، ففي رواية جهم يقول: «لا حلاية»، قال عياض بالسبب، لأنه كان يبيع، يخرج غلام من عبر مخرجها، ويضعهم لا حلاية دائون، وهو يصحب، يبي بعض رويات مسلم «لا حلاية»، بلال متبينة

وفي الحديث أبحاث^(٣)

الأول: ما قال الحافظ^(٤) استند بالحديث على أن من قال عند العقد لا حلاية أنه يبيع به في تلك الصفقة بالخيار - سواء وجد به ثياباً أو غيره

(١) إكمال إكمال المصنف (١٩٨)

(٢) انظر مقدمة البخاري (٣٩٢/٨)

(٣) المعجم البخاري (٩٨/٩٢٨)

لا، ويألف من حرم في جموده، فقدر يردن لا حقه، ولا عسى، أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقوى لا خلافه، ومن أسهل ما يرد به عليه أنه ثبت في الصحيح مسلم أنه كان يقول: «لا عينة» بالثبوت بدل اللام والمعادن انصحه بدل اللام أيضاً، كما كان لا يصحح باللام لثبوت لسانه، ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن النبي ﷺ جعله بنحوه، بل على أنهم اکتفوا في ذلك بالمعنى، انتهى

وتعطف النبي^(١) كلام الحافظ، فقال كيف يكون هذا أسهل ما يُرد به عليه، وهو لائق به، فإن من حرم استدلال بالحديث على أنه ينص لم اللفظ الموجب بتخيير ذكر اختلافه دون غيره من الأحكام، إلا أن يكون في سنة ذلك يحجر من اللفظ بها، فكيف أب يأتى بما يفسر عليه من هذا المعنى، كما كان يصلح له الرجل المذکور من قوله لا عينة أو لا عدي به عسى خلاف الروايتين، وكذلك إن لم يكن يحصر العربيه فقال معناه باللسان العربي يصح، فإنه ثبت له الخيار، انتهى

قال الموفق^(٢) إن قال أحد المتقدمين عند التعليل لا خلافه، فقال أحمد: أرى ذلك جائزاً، وله الخيار إن زاد حجه، وإن لم يكن حجه فليس له خيار، وذلك لأن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يحد، فذكر حديث باب، وقال: منعه عليه، ثم قال ويحتمل أنه لا يكون له الخيار، ويكود الخبر خاصاً لكانه لأنه روي أنه عصى إلى أمر غشوا، فكان يبيح الناس، ثم يخاصهم، فيمر بهم يعقر الصحابة، فيقول لمن يخاصم ويحدث، إن النبي ﷺ جعل له الخيار ثلاثاً

(١) عمدة القاري ١/ ٢٩٥

(٢) التلخيص ١/ ١٤٦

وحد، يدل على اختصاصه بهذا لأنه لو كان للباس غيره يقال ليس بحاميه إن النبي ﷺ جعل الخيار لمن قال لا حلافة، وقال حفي أصحاب الشامي إن كنا عالين أن ذلك عبارة عن ثلاث شئ، وإن علم أحدهما دون الآخر فعلى وجهين، كما روي من قصة حياد بن مقلد، وما ثبت في حق واحد من أصحابه ثبت في حق سائر الناس ما لم يقم على تخصيصه دليل.

وت، أن هذا اللفظ لا يقتضي الخيار مطلقاً، ولا يقتضي لقيده بثلاث ولاصل اختيار الملقط فيما يقتضيه الخبر على الوجه الذي احتجوا به، إنما رواه ابن ماجه مسلماً، وهم لا يرون المرسل حجة، ثم لم يقرئوا بالصحته على وجهه، إنما قالوا به في حق من يعلم أن مقتضاه ثبوت الخيار ثلاثاً، ولا يعم ذلك أحد، لأن اللفظ لا يقتضيه على أنه إنما كان خاصاً لحبان بتدليل ما روي به، هـ.

وقال ابن عبد البر^(١) قال بعضهم هذا خاص بهذا الرجل وحد، جعل له اختيار ثلاثة أيام، اشروطه أو لم يشروطه لما كان من الحرم على الميابة مع ضمت حلقه ولسانه، وقيل. إنما جعل له أن يشترط الخيار لثلاث ثلاثاً مع قوله لا حلافة، فيكون عاماً كسائر مشروطي الخيار، هـ.

وحسن الحديث على الخصوصية ابن العربي وغيره كما سيأتي قريباً، وبه جزم محمد في مرطله^(٢)، إذ قال بعد الحديث المذكور: قال محمد: مرق أن مما كان لندك الرجل خاصة، انتهى.

والبحث الثاني: ما قال السامط^(٣): استدل بهذا الحديث لأحمد، وأحد

(١) غير الاستكراه (٩٩/٢١)

(٢) مرطاً محمد مع التلحق المسجدة (٢٤٨/٢).

(٣) النج الباري (٢٣٧/٤)

وقال أصحابو من بعده يستعملون الخيار شرط أن يحل العيب قبل
الفسخ. وإن كان عيوبه فلا، فيمكنه نقضه أو يكرهه وإن أبي موسى من الخائفة،
وقيل اسمها: وهو دابة ليعقد بطل، ومن ما ذكره ابن قدامة قالوا من ذلك
الفسخ وسحقها وقت البيع به يصح بطلانها ولو كان العيب له قبل، وإن كان
أحدهما غير عيب يذلل في البيع، لا يبرأ من بطلانها، وله بعد ما
ذكره، وأما هؤلاء خيار العيب فيكون المذموم

وأما الجمهور من حديث أبيه وفيه ليس وحكاية جابر قال من
العربي يعني أن قال إن فيه مخصوص به، لا يخلو في غيره، فإنه
كان مخرج في البيع، فحصل له فيه، كذا في العيب أو في العيب أو في
الكذب، في أبيه في شعره، وبسبب قصة عذراء، فحصل على العموم، وفي
الجمهور أيضا لو كان العيب قبل اختياره، فحينئذ إلى التبرئة، كما
يظهر في ذلك، وفيه في بطلان العيب به شرط الخيار ثلاث، هي

أولها: أن يكون العيب قبل اختياره، فحينئذ إلى التبرئة، كما
يظهر في ذلك، وفيه في بطلان العيب به شرط الخيار ثلاث، هي

ثانيها: أن يكون العيب قبل اختياره، فحينئذ إلى التبرئة، كما
يظهر في ذلك، وفيه في بطلان العيب به شرط الخيار ثلاث، هي
ثالثها: أن يكون العيب قبل اختياره، فحينئذ إلى التبرئة، كما
يظهر في ذلك، وفيه في بطلان العيب به شرط الخيار ثلاث، هي

ومن جهة المعنى أو بعد بطلان العيب في الأحدث، فكأن ما ذكره من

الخبير - كالحبيب، فعلى هذا يكون حكم الحديث المذكور بما في كل واحد
على مثل سابقه وإن كان من بيان «الخلافة» على وجه «إعلام» منه بأنه لا
يجوز «الاعتدال» وعلى وجه «الإعلام» بشأن بهذا الحكم، وأنه لا يستلزم «خلافة»
الاعتدال على ما يكون مستتباً. وذلك لأن حبيب في قوله «لعله» كقول آخر
المبايعين من جهة بيع باع أو اشترى ما يتساوي مائة درهم لزمها، ووجه
ذلك ما روي في الحديث «أنه من يبيع متاعه يباد»

قال القاضي ويحتسب عدي إتيانها على المراجعة، يكون قول لا
خلافة، ثم يريد حبيب في شراء وهذا حكم عام من أن اشترى ما يباح
عنه فيه في نفس به بالخبر، ويحصل أن يكون ببيعته بالخبر، وأنه كان
بشرطه ويصير مع ذلك «خلافة» بمعنى «أسرط» حصار بمحرم من
استحلها، وقد روي من سحاق عن سبيع عن أنس عن رسول الله ﷺ
قال له «معاذ الله» «لا خلافة» أنت يا حبيب، ولا يفتي برواية أن
إسحق

ويحصل أن بكم، مني ﷺ حكمه بهذا، وحده أنه يبيع بغير
الخبير وأعلم الناس بذلك، وأمره أن يذكر حكمه بكون «لا خلافة»، ويحتسب
أن يكون النبي ﷺ بأمره أن يكون «لا خلافة» على وجه الإخبار إلى من يباح
ليتوقى عديته من الصلاح وليس، لا يكون له خبر إن حذر، ولكن لا
يحد على عديته من بكم به، وكان قليلاً في ذلك الأمر

ويحصل أن يريد به لا خلافة في صفة المزد، وفي قوله «تور» والتكسر
واستحقاقهما، فمن عهده في شيء من ذلك كان به الرجوع عليه وهذه حاله
جميع الناس، والخلافة الحذر، ونسب من الحذر أن يبيع ببيع بالعلم، أو
بشراء المشتري برخص وإنما الخلافة أن يحكمه فيها، ويقول فيها تساوي
أكثر من ثمنها، أنه قد أعطى فيها أكثر مما أهوى به، اهـ

و یسر یو بیدیه هذه النكاح بیوع یو ازعتقه ب طهر یسیر سال یو
 علی تراب سال یو یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 انظر لا یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر

والبیوع اذا انشأ انما انشأ بالبیوع (۱۶۶۱) و انما انشأ بالبیوع لا
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر

و انما انشأ بالبیوع لا یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر
 یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر

و انما انشأ بالبیوع لا یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر یسیر

وَإِذَا جِئْتَ أَرْضاً يُنْقَضُونَ التُّكَيْلَ وَتُجِيرُونَ، فَأَقْبِلْ الْمَقَامَ بِهَا .

قال البجلي^(١) : يستعمل وجهين أحدهما أن يترك بهم فيما يكيلونه ويرمونه ، فمن أضاف المقام بها فإنه من بركة عملهم ويورث له إذا عمل مسلمهم كما يجازة لهم ، ولوجه الثاني أن يكون بخير والمعدل شاعراً عنهم ، لأن التكيل والترك إذا كان جارية على ما أمر الله به من توقيف الحق وظهوره حتى يصح جميعهم ، فإن أنساب أن سائر حوائجهم جارية على حسب الناس انتهى

(وَإِذَا جِئْتَ أَرْضاً يُنْقَضُونَ التُّكَيْلَ وَتُجِيرُونَ) جَاءَ الإِدْعَاءُ فِي التَّنْصِيحِ الْمَصْرِيَّةِ ، وَبِإِدْعَاءٍ فِي التَّهْدِيَّةِ (الْمَقَامَ بِهَا) قَالَ الْبَاجِي يَحْتَمِلُ أَيْضاً وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ هَذِهِ عَقُوبَةٌ قَدْ عَابَ اللَّهُ مِنْ أَجْلِهَا نَسَاءً ، وَهَلَكُهُمْ بِبَيْهَا ، فَحُلَّتْ الْمَقَامَ بَيْلَهُ يَكُونُ عِنْدَ ذِيهِمْ ، وَيُشِيرُ فِي قُصُوفِهِمْ ، وَشَرُّ أَنْ يَصِيْبَهُمْ عَذَابٌ مِنْ عَمَلِهِمْ ، فَيُطْلَقُ مَعَهُمْ ، وَلَوْ جَاءَ الثَّانِي أَنَّ أَسْلَفَ فِي ذَلِكَ يَدْعِي بَرَكَةَ السَّيِّحِ ، فَلَا حَظَّ لَهُ فِي الْمَقَامِ فِيهِ ، وَقَدْ نَالِ تَعَالَى ﴿وَرَبُّكَ يُنْقِضُ لَكُمْ أَسْمَاءَكُمْ﴾ الآية ، وَقَالَ تَعَالَى مَا قَالَ رَسُولُهُ لَعَنَ لِقَوْمِهِ ، فَقَالَ ﴿وَيُجِيرُونَ لِقَوْمًا كَيْفَ تَكُونُ أَلْقِيَاءُكُمْ﴾ الآية

وعلى كل وجه فإن ظهور المكر رعمومه مما يحظر لعين عقوبته ، وقد قالت أم سلمة يا رسول الله أنهلك ولبت الصالحون؟ قال نعم إذا كثر البغضاء ، فهذا مع الصالحين فكيف مع فئتهم أو مع عدوهم ، شأنه أن تعاني أن يتجاوز هذا بفضله ويتخذ ركناً برحمته ، انتهى

وفي الاستدكار^(٢) : فقد يقتضي أنه لا ينبغي المقام بأرض يظهر فيها المكر ظهوراً لا يطاق تحييره ، وإن المقام بموضع يظهر فيه الحق ، والأمر

(١) فقهنا (١٠٩/٥١)

(٢) موردود (١٠٩/٥١)

(٣) (١٠٣/٢١)

١٣٩٦/١٠٠ - وَحَقَّقَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُكَدَّرِ يَقُولُ: أَحَبُّ إِلَهِ

مَعْرُوفٍ، وَاللَّهِ عَنِ الْمُكَدَّرِ فِي الْأَهْلِ إِذَا وَجَدَ مَرْغُوبَهُ، رَأَى مَحْرُورَ الْمُكَبَّلِ وَالْمَرْءَ عِزًّا، قَالَ مَالِكٌ: طَوَّلَ الْقَطْلَمِي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هَذِهِ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: بَرِئَ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ أَوْفٍ كَمَا نَجَّيْتُ أَنْ يُؤْتَى لَكَ، وَاعْدِلْ كَمَا سَجَّيْتُ أَنْ يَعْدِلَ عَمَلُكَ، وَقَالَ الْقَطْلَمِي: بَرِئَ عَيْنُكَ مِنْ الْمُكَبَّلِ سَوَادِ بَوَاحٍ هُوَ فِي نَهْمِهِ، فَكَمْ لَوْ قَاتِي^(١)

وَمِنْ «سُورَةٍ»^(٢) أَخْرَجَ ابْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا خَفَّتْ قُرْمُ الْعَهْدِ إِلَّا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَذَابَهُمْ، وَلَا خَفَّتْ إِلَّا جَعَلُوا أَلْسِنَةً وَأَحْلَوْا نَالِيَهُ، وَجَلَّى عَذَابَهُمْ عَذَابُ مَنْ آمَنَ بِهَا خَوْفٌ مِنَ الْإِسْلَامِ بِالْجِدَّةِ وَاتَّقَطَ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْبَلَايَا، لَيْسَ بِالْجِدَّةِ أَخْرَجَ ابْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا خَفَّتْ قُرْمُ الْمُكَبَّلِ وَالسَّرَّارِ إِلَّا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَذَابَهُ^(٣)

١٣٩٦/١٠٠ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُكَدَّرِ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسِي (يُقُولُ) أَحْمَدُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمِعَهُ إِذَا مَاحَ رَأَى أَسْرَى وَهُوَ مُنْضَرَّ (أَحْمَدُ) سَمِعَ الْهَدْمَ الْمَوْجِدَةَ لَيْسِي، هَدْمٌ أَوْ غَرْمٌ، وَلَفْظُ الْيَخَارِيِّ وَلَيْسَ مَاحَهُ رَحِمَ اللَّهُ، لَكِنْ رَوَى سَهْلِي فِي وَجْهِ الْكَلَامِ فِي أَبِي خَالِدٍ لَفْظُ أَحَبُّ إِلَهِ، قَالَ الرَّيْثَانِيُّ^(٤)

(١) سُرَّةُ الْمُطَهَّرِ ١٤٥/٢

(٢) أَخْرَجَ الرَّيْثَانِيُّ (٣٤٢/٢)

(٣) الْمَعْرِيفَةُ (٤٠٤/٢)

(٤) أَخْرَجَ الرَّيْثَانِيُّ (٢١٣/٢)

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّقِيقِ يُشْتَرَى الْإِبِلُ أَوْ النَّعَمُ أَوْ نَسْرُ أَوْ
الرَّقِيقُ أَوْ شَيْءٌ مِنَ الْمَعْرُوضِ جَزَافًا: إِنَّهُ لَا يَكُونُ الْجَرَاهُ فِي شَيْءٍ
مِمَّا يَحْدُ عَنْهُ

السُّرَّةُ رَجَعَ مِنْهَا بِالْبَيْتِ، وَالْمَسَامَحَةُ مِنَ الْمَتَاعِ أَنْ يَقْضَى أَفْضَلُ مَا يَجِبُ، وَهَذَا
قَالَ ۞ الْفَصْلُ أَحْسَنُكُمْ مَضْنَةً^(١)، وَيَجْعَلُ الْقَضَاءُ وَلَا يَبْلُغُ الْمَطْلُوبَ
أَمْرًا.

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّقِيقِ الَّذِي يُشْتَرَى الْإِبِلَ مِثْلًا (أَوْ النَّعَمَ أَوْ نَسْرًا) بِالْمَوْحِدِ.
وَبِرَاسٍ، (أَوْ الرَّقِيقِ) أَوْ الْغَرَابِ (أَوْ شَيْئًا) آخَرَ، (مِنَ الْمَعْرُوضِ) (الَّتِي) سَاعَ عَدَدًا،
يُشْتَرَى (جَزَافًا) أَي تَحْمِيلاً يَلْزَمُ الْمُدَّةَ، فَقَالَ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ (إِنَّهُ لَا يَكُونُ
الْجَرَاهُ) أَي لَا يَجُوزُ الشُّرَاءُ حَرَفًا (فِي شَيْءٍ) عَمَّا يَحْدُ عَدَدًا كَذَا، فِي سَبْعِ
عَشْرَةٍ وَكَثَرِ الْمَصْرُفَةِ، وَفِي بَعْضِهَا يَحْدُ عَدَدًا.

قَالَ سَدِجِي وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ لَهُ لَا يَبْعُ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ جَرَاهُ، وَلَا
يَعْنِي فِي ذَلِكَ حَلَفًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ غَيْرَ أَنْ يَخُونَهُ، وَلَا يَكُونُ الْجَرَاهُ فِي شَيْءٍ مِمَّا
يَحْدُ عَدَدًا يَخْتَلِجُ إِلَى تَصْيِيرِهِ. وَذَلِكَ أَنَّ مَا يَحْدُ عَدَدًا يَقْتَضِي عَلَى صَحْبِهِ
تَخَلُّفَ صِفَاتِهِ كَلْحَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالرَّقِيقِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانِ وَالنَّسَبِ وَالْمَعْرُوضِ، لِأَنَّ
هَذَا لَا يَكُونُ حَمَلَةً مِنْهَا تَعَقُّبُ أَحَادِثِهَا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ جَزَافًا.

وَأَمَّا النِّقْصَةُ الثَّانِيَّةُ فَلَا تَخْتَلِفُ صِفَاتُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا كَالْجَوْرِ
وَالْبَيْسِ، فَهَذَا إِذَا رَجَعَتْ جَمْلَةٌ مِنْهَا فَأَكْثَرُهَا تَعَقُّبُ صِفَاتِ أَحَادِثِهَا فِي الْمَقْصُودِ،
فَهَذَا يَبْعُ عَلَى الْجَرَاهِ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرُوفًا، وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ يَجُوزُ
بِجَرَاهِ فِي كُلِّ مَكِيلٍ كَالنَّخْلَةِ أَوْ مَوْزُونٍ كَاللَّحْمِ أَوْ مَعْلُودٍ كَالْحَرَرِ وَبِئْسَ
مَا يَرْمِي فِي حِلْفِهِ دُونَ أَعْيَانِهِ وَلَا أَحَادِثِهِ.

أَمَّا مَا لَبَسَ مَكِيلٍ وَلَا مَوْزُونٍ مِمَّا تَعْرِضُ فِي أَعْيَانِهِ كَالْبَهْمِ وَبِئْسَ

قال مالكٌ ومثلُ ذلك أن يقول الرجلُ يلزجُل إن فُذرت
على علامي الأبى أُر جئت بجملي الشريد منك كذا قُضا من
باب المتعجل. ونفس من باب الإجازة ولو كان من باب الإجازة،
لَمْ يفتَح.

(قال مالك ومثل ذلك) أي ظيّر المسألة السابقة (أن يقول الرجل للرجل)
الأخر. (إن فُذرت على علامي الأبى) فحش به (أو جئت بجملي الشريد) مثلاً
(منك كذا) و(كذا) دراحم وغيرها لشيء يسبب (لهذا) جازاً لأن (من باب
الجملي) الذي هو الجمهور مجوز في الإتيان والصواب، فإنه الورداني^(١)
(وليس) هذا (من باب الإجازة) ذلك لأنه (لو كان من باب الإجازة لم يفتح)
أي لم يجر، وسط السجى^(٢) في شرط الجملي ومروعه خطأ كثيراً

والجندة قال ابن رشد^(٣) إن الجملي هو الإجازة على مفعلة مضمون
حصولها، مثل مشاركة الطبيب على ثبوت المرض والمعلم على إبداء الحق، والناشد على
وجود العهد الأبى، ولما اختلف العلماء في جوازها، فقال مالك يجوز ذلك في
اليمين بشرطين أحدهما أن لا يصرف فذلك اجلاً، وثاني أن يكون النص
معلوماً، وقال أبو حنيفة لا يجوز، وتثبت في المروان

وعلمة من أحاراه نون معالي: (وَلَوْ أَنَّ يَوْمَ جُلِّيَ يَوْمَ رَزِيقِهِ)
واجتماع الجمهور على حرره في الإتيان، والصواب^(٤) وعمده من منعه العود
الذي فيه غيابة على سائر الإجازات، ولا خلاف في منع مالك أن الجملي
لا يستحق شيء من الإشهاد المحلل وأنه ليس بعلد لا م، واختلف الفقهاء في
كثير من المسائل هل هو جعل أم إجازة، اهـ.

(١) شرح الورداني، (٢/٤٠٣)

(٢) التمسكه (١١٠/١)

(٣) إنباه المنجد، (٢/١٣٥)

(٤) كذا في الأصل. لي

والصحيح إن ساء له - أن يجد ينجور - فكيف يكون حذانه لا أحاره، فإن
الإحاره لا بد فيه من مدة أو عمل مضموم، أما الجعالة فنحو عمل
مجهول كقول النخعي والأبي، وحديث أبي سعد في الرهبة إنما كان حذانه

وإذا ساء جره مدة فكيف له فيها فلم يرا عليه استحسان لأجر وفيه حال
الجماعة، وحكي عن مالك أنه لا يسحر جوا حتى يرا عنه - ومن يحك ذلك
أصحاه، وهو تامد - لأن الميسر له وفي العمل الذي وقع بعد عليه،
فوجب له لأجر وإن لم يحصل المصير، انتهى

وقا أيضا إن استأجر جرح له ثيابا بعينها صح، وهو من الشافعي،
وقال أبو حنيفة لا يصح لأد ذلك يعتبر عليه عاشه فيه - نفس، وحمل
المعبر بكبير، ولما أن عمل مباح تحوّر النيابة فيه، وهو مضموم، نجار
الاستجار عليه كشرائه الثياب، ولأنه يجوز عند الإجارة عليه مغلوا بمره
فجاء مقدر بالفضل كالقبض، ولو لم يكن غير محكم، لا يصح، وإن الثياب
لا تعبت عن رغب عيها، ولدت صاحب العتامة، ولا يكون لا بالبيع
والشراء، اهـ

وقال لمبي " هذا الباب فيه خلاف للعلماء، هذا حديث يعقوب أن
يأجره على بيع سمته إذا بيع بثمن أجل، قال وكذا إذا قال له بيع هذا
الثوب، وثمن درهم أنه جائزه وإن لم يوفقه له ثمنًا، وكذلك إن جعل له قيمه
كل مائة دينار ثمنًا، فهو جمل، وهذا أحمد في ناس باب بيعه من الألب
شبهًا معلوم، وذكر ابن المنذر عن حماد بن زكري أنهما كرها حره، وهذا أبو
حنيفة إن دفع به ألف درهم يشتري به بر، وآخر عشرة درهم، فهو حارس.
وكذلك إن قال اشتري عانة ثوب فهو دسده فإن اشترى منه حر مثله، ولا

١٣٩٧/١٠١ - وَحَدَّثَنِي مَاتٌ عَنْ أَبِي شَهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ
الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ لِنَاقَتِهِ ثُمَّ يَكْرِيهَا بِكَفَرٍ بِمَا تَكْرَاهَاهَا فَقَالَ لَا
بَأْسَ بِذَلِكَ

كل يوم فاسألي على نكاحي ولما سألتها، قالت: وقد طاف القرآن حول الرماح،
وما بأحد الصبي كل يوم من نكاحي ثم مضت، قال ثم عدا البحر

وأي دامني الله هذا هو الواو الذي في هذا الجمل مع هذا
السماع وذلك هوهم فعل، أو قال: أشتري هذا السماع وذلك هوهم فعل، فله
أمر منه لا يجاوز به المدح، وفي بدلان والسماع يجب أجم كمثل وما
يوسفو عليه أن من كل عمره تدبير فما بذلك جوامع عليهم، كذا في
عالم حيرة - انتهى

١٣٩٧/١٠١ (كتاب من ابن شهاب أنه سألني أي سأل - ابن الزهري
عن الرجل يتكلم لِنَاقَتِهِ أَي رُحْمِهِ عَنِ الْكُرَى (ثم يكريها) - حلاً ثانياً (بأكثر
مما تكلم به فقال) فزعم - (ألا بأس بذلك)

قال الشيخ^(١) - أنه أنكر ما أكثر من كراهته من هل انقص وسعد،
ويقال: قال مالك ولشافعي وطبري وجماعة من العلماء، قال أبو محمد أنه
أن يكريها يستل ما اكراهه من فعل وأكثر لأنه عارضه على ملكه كبايع
الأماني، وقد أقر حديثه من مستجر داراً ودابة فليس له أن يكرها حتى
يقبضها، وليس له بعد قبضها أن يكرها مما استأجرها فيه قال ابن
- ابن والسعي والشيء -

وقال أبو بكر^(٢) - يجوز المصاحف أن يكرها من المصاحف إذا قبضها
بعض عنه أحد - وهو قول من يكرها من يكرها ومن يكرها ومن يكرها ومن يكرها

(١) المسند (١/٣٢٥)

(٢) المسند (١/٣٢٥)

سليمان بن عبد الرحمن والنخعي والشامي، والثوري وأصحاب الرقي، وروى
شامي فيه رواية أخرى أنه لا يجوز؛ لأنه عليه السلام عن ربيع مالم يصح.
ولما منع لم تدخل في مسانته، ولأنه عقد على ما لم يدخل في غنائه، فلم
يجز كبيع مكمل والمورود قبل قبضه. والاول أصح؛ لأن قبض العين لم
يعد قبض المصانع وإذا ثبت هذا فإنه لا تجوز إجارته إلا لمن يقوم بمسأله أو
دوره في الضرر.

وأما إجارته قبل قبضها، فلا يجوز من غير المذبح في أح
الوجهين، وهذا قول أبي حنيفة والمشهور من قولي الشافعي، والأصح
يجوز، وهو قول بعض النخعة. وأما إجارته قبل القبض من المذبح، فإن
ذلك لا يجوز من غير المذبح، فكانت ههنا وجهان أحدهما: لا يجوز؛
لأنه عند قبضها قبل قبضها والثاني: يجوز؛ لأن القبض لا يبعد عنه
حلال الأجنبي، فأما إجارته بعد قبضها من المذبح فجائزة، وبهذا من
الشافعي.

ولأن أبو حنيفة لا يجوز؛ لأن ذلك يؤدي إلى تناقض الأحكام، ويجوز
للمستأجر إجارة الفمين بمثل الأجر وزيادة. نهي عليه أحمد، وروي ذلك من
عطاء بن ربحان والنخعي، وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر، وعن أحمد
إن أحدث في النص زيادة جاز أن يكرهها زيادة وإلا لم تجز الزيادة، لأن فعل
يصدق بمداينة، وروي هذا الشامي، وبه قال الثوري وأبو حنيفة؛ لأنه يرجع
بدئت فيه لم يصح، وقد هيى النبي صلى الله عليه وسلم عن ربيع ما لم يضمن وهو أحمد
رواية ثالثة إن أخذ المالك في الزيادة جاز، وإلا لم يجز، وكره من السبب
وأبو سلمة وابن سيرين ومجاهد وعكرمة والشامي والنخعي الزيادة مطلقاً
لندخلها في ربيع ما لم يضمن انتهى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٤ - كتاب المقررات

(١) ما لب ما جاء في القرائن

بسم الله الرحمن الرحيم

وكان، هو أكثر أصحاب هذه التعليمات أهمية على الإطلاق، وفي بعض
الأمم المتحدة تسليم الكتاب، هي .

(۳۹) کتاب الفرائض

[illegible]

(١) ما جاء في القواعد

وَمِنْ بَيْنَ الْفَنَاءِ وَالْإِلَهَةِ عَصَمَهُ قَاضِي مَعَارِفِهِ وَهُوَ سَيِّدُ مَعْرِفَةِ

د. لیدزجی^(۱) امریکه عظمی صریحی مہ کہ اعلیٰ پستہ کہ عظمی
 ای طرح جمعہ مہ کہ انجمنہ والا والا وامرچہ مہ مہ

سم الله الرحمن الرحيم

أخبر، انتهى. قال ابن رفاقي لا أحسن للقراض في كتاب «لا سنة لا ي»
في حديثه فذكر في الإسلام، وأجمع على جواره وأثمراه «الضمان» فلهذا
هذا المذهب انتهى.

ومر في الخلف^(١) «القبض» أن لا يجوز عقد المضاربة لأجله أصح، وأحر
«القبض» أن لا يجوز مضارعة، وأصل مضارعة «مكنا تركنا الأمر من» الكفاة وأصله
والإجماع، «الاول» فهو «عقد» في المضاربة «الاول» من مضارعة
القبض، والمضارب يبيع في الأجر يبيع من فضل الله، وأما الله، فما
عن ابن عباس أن سببا لقبض إذ تجمع المال مضاربة فشرط على صاحبه
«سنة» حرًا، ولا يرق به وأحيانًا ولا يشتري به فلهذا «سنة» رطب، فإن
فعل ذلك من «فعل شرطه رسول الله ﷺ» فأجاز شرطه

«كذلك» وسواء الله ﷺ وأبى يتعاقداً المضاربة «فمن يكره»
«منهم» على ذلك، «والنظر» أحد وجوه السنة، وأما الإجماع، «و»
«في» جماعة من أصحابنا أنهم ذهبوا إلى أن يبيح مضاربة «منهم»
«وهي» من مسعود وابن عمر وعبد الله بن عمر وعائشة، ولم ينفى أنه أنكر
عليهم من القراض أحد، ولكنه يكره إجماعاً انتهى

«وهي» المحظرة «هي» حائره بالإجماع وأصله من «المرحوق» ما رواه ابن
«سنة» من صحيحه أنه ﷺ قال «ثلاث فیهن البیعة البیعة بالمرحوق،
والمضاربة واحتلاط المر بالبيع» انتهى

وقال ابن رشد^(٢) لا خلاف بين المسلمين في جواره، وأجمعوا على أن
سبب «يعني» المرحل المرحل الثمان على أن يبيع فيه على حره مبيعاً بائناً

(١) مدائع الفقه (٤/٤٠٤)

(٢) إنباه المصنف (٢/٢٣٦)

١٣٩٨ - حدثني مريد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أنه قال: خرج عبد الله وحميد لهما ثوب عمر بن الخطاب في حبس إلى بصراي فنفق قتلاً من عيسى بن موسى الأشعري وهو أبصر لبقية فخرت بهما وسهل لهما ثوبان، فبذرا ثكما على أثر بضعكم به فعملت

والعالم من ربح المال أي حرره كان بما يتقدر عليه ذلك أو دينا به مصد، وإن هذا مستثنى من الإثابة المجردة، وأن الرخصة هي ذلك إنما هي لموضع التوفيق بالخاص، وأنه لا مصد على العالم بهما نصف من ربح المال إلا لم يمد، وإن كان اختلعا جها عز بعد مد بس بعد

وكنك أجمعوا بالجملة من لا يصر به شرط يرد في مجله الربح، وفي آخره الذي فيه ورد كان حلقوا فيما يقتضي ذلك من الشروط مما لا يقتضي، وكذلك انعموا على أنه يحو بالدين والدرهم، واحتلوا في غير ذلك - أسهر

١٣٩٨ - (مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه) أسلم الفخري موسى عمر رضي الله عنه (أما قال) أي أحمد، وخرجه الزهري بسند إلى عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده (خرج عبد الله) بفتح الحاء (وهيبه الله) بضمها مصرا (أنا عمر بن الخطاب) أي من خلافة (في جيش إلى العراق) بفتح بهما للمرو (فقالا قتلا) أي رجلا من عمرو، على أبي موسى الأشعري (فصحبنا لسهير اسمه عبد الله بن حبس وهو) أي أبو موسى إذ ذلك (السير الصرة) من جهة عمر رضي الله عنه، ولعل القدر على من أبي موسى الأشعري، وهو على العراق مقيم من أصر دارم (فخرج بهما) من الشرحين في قال مرجح (وهو) بشديد به أي قد خلا وسهلا

(ثم قال) أبو موسى (لو أصر) بضمه بكنكم (لكما) اللام للمع (على امر أضعكما به) أي لو أصر من شيء يصل به بضع إليكما (القصص) جواب

ثم قال بئس، هاتفا حال من حال انه اراد ان يحب به من
تؤمنين وامنكم، فبمعاني به من من مانع ان يؤمن به
باعتداله، فبمعاني من ان كان في غير المؤمنين وكونه برفع
فلا رده فبمعاني

في بعض النسخ فبمعاني لا يحسنه ابو الفرج - ثم
قال بئس، من في امره من النعم (هو حال) فبمعاني (من حال الله) في امر
باعتداله، فبمعاني ان كانت به في امر المؤمنين (بمعاني) فبمعاني - ثم قال بئس -
فبمعاني بضم اللام اي فبمعاني و من (فبمعاني به) في مانع من مانع
العراق، فبمعاني (ثم بمعاني) اي برفع (بالمعاني) فبمعاني (فبمعاني) فبمعاني
في امره فبمعاني (اي امر المؤمنين) فبمعاني (ثم بمعاني) فبمعاني (فبمعاني) فبمعاني
فبمعاني فبمعاني فبمعاني (فبمعاني) فبمعاني (فبمعاني) فبمعاني (فبمعاني) فبمعاني

ثم قال بئس، فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني
فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني
فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني
فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني
فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني
فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني

فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني
فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني
فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني
فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني
فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني فبمعاني

أذن أصحاب ربيعة

موسى ولفظ في تصحيح الفعالة، وتبين لموضع المصحح منه: لأنه لا يحمي
عنه من أن ما موسى لم يلفظ كل واحد من الحيل من ذلك واحد و
أن يبين لاسمه موضع المصداق في موضع فعل أبي موسى، فلما قلا لا، أفرا
بمجاهد، كتاب ابن أبي المرحلي يريد أن يخصصها باللفظ من غير
أن كان لموضعها من غير المرحلي

بعد، مما كان شريح به عمر، رضي الله عنه - أن يحمي منه من هل
بني من يسمي إليه يستغنى من ذلك الله سبحانه به، وكان عمر - رضي الله
عنه - يبالغ في التواخي، وهذا قسم لعبد الله بن عمر قال هذا قسم لعبد الله بن
عمر بن الخطاب، وكان بعض حصصه به مما يفتتح لأدراج أبي بكر
بخطه، وإن كان بعضه من حصصه، اهـ

(أما النحال و) أما (ربيعه) أحياها بالمسلمين، لأنه - رحمه الله - قال أبو
عمر، "أما إناحي" فقص من عمر رضي الله عنه نعم أبي موسى
يعبر بسلمه مرة، ربح أمثال على المسلمين، وجراته مجرى أهله، قال عمر بن
الخطاب، إنا كنا نرى موسى بن أبي بكر، ولم يكن يكرههم ذلك، وهذا من
أولئك، إن أبا موسى استوفى المال وأملعهما إياه تجرد مجتهداً، وإن كان
كان يهدى من ربه الوديع، وأما إنا فلما إله يهدى لوجه التسمير والإصلاح،
فإن - رضي الله عنه - يعقب ذلك - والتكبير فيه والخطر في ذلك هما
والمسلمين بوجاهة لعداوت

لم يختلف أصحابنا في المتعمق منه أمثال بيتاً به نصه، ويستغنى عن
صاحب بيان ضمير من أن يأخذ ما أخرج به لعمه أو بعمته، راسي أمثال لأنه

هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَسَكَتَ، وَأَمَّا عِيذُ اللَّهِ، فَتَذَرُ مَا يَنْبَغِي لَكَ، يَا
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذَا أَوْ عَصَى هَذَا سَاقِي لَوْ هَذِهِ تَصِيَّاهُ وَعَلَى
عَصَا أَذِيهِ فَسَكَتَ عِذُّ اللَّهِ، وَرَاجِعُ عِيذِ اللَّهِ، وَمَا رَاجِعُ عَصَى
جَنَابِ عَمْرِو بْنِ الْعَرَبِيِّ، يَرْجِعُهُ قَاصِدًا

جعل عمر - رضي الله عنه - نصف روح ابنه للمسلمين عندني أنهما أجازيا قول
عمر رضي الله عنه هو طيب أنفسهما، انه

والآثار أخرجه السهري^(١) - انه لما توفي وأمر بكبر عن مالك بهذا الحديث
مجهول، ثم قال عمر حديثنا هذا إلا أن الشافعي لم يرد به حجة قطلا
مرة، على حامل دعواه، ثم قال فإن الشافعي - من عمر يرى على المشرق
بالبيعة لم يرد (البيهقي)، ويرى الميراج بمساجد، البيضاة ولا يجعل الميراج نحو
ضمي: فإن الميراج - آخر قوم الشافعي فيه إذا عدل، فالميراج سبباً بالمال
بعينه، فميراج فيه الناس، يصل، وإن شئني بعد لا بعينه، ثم هذه الآثار
هالكة، ثم والميراج له، والميراج عطف وهو عباس ليد، وأبو القرمي
حدثني عمر رضي الله عنه مع من سألهم الميراج الرواة عليهم أذ
مجعلاً ومنه كله للمسلمين، فلم يعبه، فتمت حسب نصيب أخائه من طيب
أنفسهما، هـ

وقال ابن التركماني^(٢) ذكر أنبهي هذا الآثار في باب ميراث: جعله
المال فراضاً متكرراً، وقد قال عبد الله لو هلك بعد طبعه، ولم يكن عمر
- رضي الله عنه - ولا أحد من أصحابه، والميراث من لا فساد عليه، إلا
إذا استهلك أو ضيع، ذكره صاحب الاستدكار^(٣)، وأبو القرمي بطيب
أنفسهما بذلك، وفيه بعد

وفي «اختلاف العلماء» للطبري قال أبو حنيفة من نصيب ميراث، فريح
به صفة «ميراث بالريح»، وقال مالك بطيب له لريح، لأنه عباس للمال،

(١) حذر «الشيخ» الأخرى ١٠/٦ ١١٤

(٢) «عاشق كثر الكبري» ١١٠/١

(٣) (٢٦١/٢٦١)

١٣٩٩/٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَتَى مَالًا بِرَأْسِهِ بِمِثْلِ فِئَةٍ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ بِهَا.

وقال أبو حنيفة وروى عنه محمد بن الحسن بن يوسف الأصيل ويستوفى بالبرج، وذلك يوم مرتب البديعة، الأصيل والبرج، وقال أبو حنيفة هو مخير بين الأصيل والبرج، فمن اشترى انصرف إلى البرج للانصراف، ومن اشترى الأصيل مال البرج لصاحبه بعد، وذلك لما أمر عمر - رضي الله عنه - ابنه أن يصرقا انما، قيل له: لو جعلته برأصاً؟ فأجاب إني ذلت؛ لأنه قد رى أنه قد حصل للعامل حرمه وصاحب الأمر حرمه، وإن ذلك عدل، اهـ.

١٣٩٩/٢ - (مالك عن العلاء بن عبد الرحمن) (سحر في (عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب الخزازي (عن حنيفة) يعقوب حنيفة مؤيد الخليفة، مقبول، ما في كثير، ذكر في هامش التهذيب عن «الخلاصة» أنه عبد الرحمن بن عوف، موقوف، ذكر في هامشها وهو قوله: «لا يبع من سوق لا من سوقه في الدين»، قلب ذكره لرمي قبل أبواب الجنبه.

(أن عثمان بن عفان) أي يعقوب (مالاً برأصاً) أي بمصارفه (يعمل فيه) يعقوب (عن أبي البرج يسهماً) ولعل مالهذا حرمه الله - ذكره - لأن عثمان رضي الله عنه أيضاً عمل بالمصنوعة كما عمل به عمر - رضي الله عنه - في الأثر الماضي.

قال أبو حنيفة: «أجمع العلماء على أن الترمذي سنة محمول بها، وذلك عمر وابنه وعاشته ومن سمعوا أنجروا في أموال أبيهم لا يأكلها التركاء، وكانوا يضاربون بأموال بنيهم، اهـ.

وقال أبو حنيفة: «روي عن حميد بن عبد الله عن أبيه عن جده أنه عمر بن

(١) «الاستبصار» (٢١/١٢١)

(٢) «الحنيفة» (٢/١٣٩)

(٢) باب ما يجوز في القراض

(١١٠/٣ - قال مالك رحمه الله تعالى: "وَحُكْمُ الْقَارِضِ الْمَعْرُوفُ الْمَجَالُ، أَنْ يَأْخُذَ بِتَحْلِيلِ الْمَالِ مِنْ صَاحِبِهِ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ بِهِ"

بعض أعمام مالي يتم مقارنته بعيني في العراق، وعن بعض أصحابنا رضي الله عنه قال: إذا حانف المقارن على صمد، وعن حكيم من حرم من مسموم رضي الله عنه: أنهما غارضا، ولا مدافع لهما في تصحبه. يحصل إجماعاً اهـ.

(٢) ما يجوز من القراض

هكذا في نسخ التهديف وفي التسخير المصري كتابها في القراض، و لأوجه الأول، والمقصود بيان المقارنة الجارة

(١١٠/٣ - قال مالك رحمه الله تعالى: "وَحُكْمُ الْقَارِضِ الْمَعْرُوفِ الْمَجَالُ، أَنْ يَأْخُذَ بِتَحْلِيلِ الْمَالِ مِنْ صَاحِبِهِ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ بِهِ"

قال الشيخ رحمه الله: "هذه من القراض، ولو شرط بقضاء المال بيد صاحبه، رواه بسوى التماس سلعة، وإن كان يحق التمسك ثم يجر ذلك، ووجه ذلك - عندنا - معنى قد أخرجهما عن صورة القراض، ومعه فصح ذلك صحته، وأما ما مرجه عن أن يكون قراضاً، ويجعله إجارة، فيجوز أن يجره، اهـ. اهـ. لأن العمل فيه أي بعمل المضارب في المال حال الشاخي" فإن عفا عنه بهر شرط فهو مشروع في الكثير من الفضل، لأن الكثير مقصود في نفسه، ومن أحده يعني في القراض على ما أتى فيه، فلهذا أثر في المعاملة، وما يسيرو

ولا ضمان عليه وعليه حاصل في أتعاب في سفره من طعمه و
وكسوه، وما يضيئه بالمعروف، وفي أتعاب في شخص في المال.
إذا كان المال يحمل ذلك فإن كان قسماً في شيء، فلا ضمان
عليه ولا كسوه.

قال مالك: ولا بأس بأن تعين المتبرع ضماناً، فإن وُجدت منه
صاحبة على وجه المعروف، إذا صحح ذلك منها.

مثل أن يعطيه في شيء يبيع، ويحب منه في بعض من غيره، مع أنه
أشبه بضيقه، فكذلك لا طهر. انقراض ثم يجلد على ما يحد عليه لاجله،
وهو وسبب في ثوب (ولا ضمان عليه) أي على المتبرع لأنه من شروطه لا لا
باعتق، وسبب في كلامه مختلف قريباً.

(وثيقة العائن) تكون (في الحال) إذا كان المتبرع في سفره، لا في حضره، ولا في
من طعمه وكسوه، بأن يبيعه (وما يضيئه بالمعروف) يظن على طعمه أي
وما يحتاج إليه على ما يحد به (تقدر الحال) يعني يحد به المال أو إذا
شخصي) صح ذلك وهو من المعروف - الصادق - أي امرؤ وحده
مؤكد عبده أو ماله في سفره، فتكون (في الحال) أي في الحاضر المشار إليه (إذا
كان المال يحمل ذلك) أي يحد به لا أن يكون له من ذلك، وهذا
هو ما يحد به المالك، وقد أضاف (إذا كان) الحاصل (مكتسب في أهله) وهذا
احتمال، ونشرجه لعمري في سفره (فلا ثقة له من المال ولا كسوة) وسبب هذه
المباحة مشقة في الأرباب الأربعة، وذكر مالك هذه صوراً غير من المتأخر.

قال مالك: ولا بأس في بيعه وإن يحمل المتبرع ضماناً في بئ المال
والعامل (كل واحد منهما صاحبه على وجه المعروف) وبسبب (إذا صح ذلك
صهماً) بأن لا يكون ذلك وجهه قريباً في كسوة له حرار كان يبيعاً، وهذا
يضاً وهذا كما أن لا بأس بأن يبيع المتبرع من ماله ضماناً يعرفه به
إذا كانت معروفة على وجه المعروف المتحقق، ولم يكن له ضمان عليه وعد

قَالَ مَالِكٌ وَلَا بَأْسَ بَأَن يَشْتَرِيَ رَبُّ الْعَالِ، مِمَّنْ قَارَعَهُ بَعْضُ

مَا يَشْتَرِي

إذا كانت الجموع سرقة مع كون المال الذي يقرعه من ضاحقه، فإن أو يصح
معه فقد في مالك يجوز لمثل هذا الكتاب، وكذا من انقسم ما حل منه
لشرطه اهـ

وهي "البيان" (١) لو شرط في المصارفة عمل رب المال فمضت
المصارفة سواء عمل رب المال معه أو لم يعمل، لأن شرط عمله معه شرط
بقاء يده على المال، وهو شرط قائم، ولو ضم المال ولم بشرط عمله مع
المستفيد من العمل جاز لأن شرطه لا يوجب خروج المال عن يده اهـ
قال النووي (٢) إن شرطه في المال حذفت، وقد أو يكون المال من
أحد المدينين، والمال بينهما بهذا حاله، أو يده أحده هو ذواته أو غيره، أو كبر
مصارف، لأن خير ما يجب للمدين استحقاق المصارف ثم من المخرج يحصل له ما
غيره، وهذا هو حقيقة المصارفة، وقد يحدده القاضي وأبو الفتح (٣)
شرط أن يعمل معه رب المال لم يصح، وهذا مذهب مالك والأوزاعي
والشافعي وأصحاب الرأي وبني مروان بن الحكم، فإنوا ولا يصح المصارفة
حتى يثبت المال إلى العاصر يعني يده، لأن المصارفة تقتضي تسليم
المال إلى المصارف، وقد شرط عليه بما يملكه لأن يده عليه،
فيختلف موضوعه، فأقول القاضي كلامه حميد والخبر في غير أن رب المال
يعمل على غير سرقة اهـ

وأما إيجاب رب المال المصارف بدون سرقة فحذر عندنا أيضاً كما
نجد في شرحي فروع في "مبسوط" و"نقد" وغيره من غير أن يثبت

(قَالَ مَالِكٌ وَلَا بَأْسَ بَأَن يَشْتَرِيَ رَبُّ الْعَالِ مِمَّنْ قَارَعَهُ بَعْضُ مَا يَشْتَرِي)

(١) إسناده صحيح (١٤٥٥)

(٢) (١٢٦٦) (١٢٦٦)

وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ يَا كَامِلَ صُلْبِي عَنْ غَيْرِ شَرِيحٍ
قَالَ مَا لَكَ، فَمِنْ دَعْوَى دُخُلِ وَإِنِّي غُلَامٌ

مالاً قراضاً، يتصلان فيه جميعاً. إن دبت جائز لا تأس به لأن
الربح مال لثلاثه لا يكون الربح للسيد حتى يتبرعه عنه وهو
بمصلحة غيره من نفسه

(مالاً قراضاً) أي للمضاربة (يتصلان فيه جميعاً) أي يعمل الأحمي وعلام رب
المال في المال (إن ظنك) لعدم (جائز لا تأس به لأن الربح) الذي يحصل من
المال (مالاً لثلاثه) يعني الملام يملكه (ولا يكون الربح للسيد حتى يتبرعه عنه)
أي حتى يتبرع السيد هذا الربح من ملام (وهو) الربح (بمصلحة غيره ذلك) من
الأموال التي يحصل للعد (في نفسه) من بابي^١ وهذا كما قال. إنه إذا
دفع إلى عد من القرض ورجل أسر ليكره. ربح بينهما فله حائره وهذا
بمصلحة لأخير. والعد يكون مع العامل على ثلاثة أوجه

أحدها أن يكون عاملاً معه واربح بينهما، والثاني. أن يكون عادماً
للمال ولا شيء له من الربح، والثالث أن يكون سبباً عليه وحافظاً له. فإن
كان عادماً معه والربح بينهما وهذا هو الثالث فهو جائز. خلافاً لما في مورد
في صحة ذلك. وأما إن كان لعد بحدثة المال فهو جائز إذا كان المال كثيراً
بحاجة إلى من يخدمه ويمينه. وأما إن كان معه من يحفظ المال من ذلك فهو
جائز

وقال في موضع آخر أنه معونة الملام لو كان شوط العامل حتمه في
المال الكثير الذي يحتاج إلى المعونة فيه، فاختص به قول مالك. وهذا قلنا
إن ذلك جائز، فافهم به وبين رب الملام أن يعمل إذا عمل في مال مظهر فيه
باحتفظ له. وذلك عبر جائز. كتب لم جعل علامة ر وكيفية معه ليحفظ عليه.
فلا يملك عبر جائز، وإنما يجوز إذا كان محترق. بحدثة ومعونة، ولو أحمه
بعلامة من غير شرط فلا بأس بذلك على القولين اهـ

(٢١) باب ما لا يجوز في القراض

٤/١٤٠٩ - قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ لَهُ
أَنْ يَبْرُدَ عَنْهُ قَرَارُصًا: إِنْ ذَلِكَ يَكْرِهُ خَسِي يَقْبِضَ عَلَيْهِ لَمْ يَمْلِكْهُ
بَعْدُ

وفي الهداية^(١) إذا شرط المضمحل الرب الثمان ثلث الربح وتبعد رب
المضحل ثلث الربح حتى أن يعمل معه وثمنه ثلث الربح فهو حلال لا يلعب
بها معتبرة خصوصاً إذا كان مملوكاً له واشترط العمل أد له بخلاف شرط
المضحل على رب الثمان - إذ يفسد - لأنه صانع من التسليم أي الثمان وإذا
صحب مضحله يكون الثلث للمضحل بشرط والثمان للمضحل لا كسب
المضحل ثماني إذا لم يكن عليه دين وإن كان عليه دين فهو للمضحل
وإذا لم يشأ^(٢) - اختص في شروط العامل على رب الثمان بعلام
حيث عسى أن يكون للمضحل حصة من الثمان فاحاذر مالك والسامعي و
حيثه ولأن الشبه من المالكية لا يجوز ذلك فمن أحاد ثلث مالرجل
بدرع برجبس ومن معه رأى أنها رتبة إرداه العامل على رب الثمان

(٢٢) ما لا يجوز من القراض

تمكيد بالنظر في مسح الهدية، ونسب في القراض من المسح
بمصره، والمقصود ببيان القراض العاص

٤/١٤١١ - قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ أَيْ شَرِيه عَنْ عَمْرٍ مَالًا
(فَهِيَ لَمَالُهُ) أَيْ سَالِ عَمْرٍ رِبَا (أَيْ يَفْرُو) يَقْبِضُ أَوَّلَهُ وَكُسْرُ الثَّانِي أَيْ يَبْلِي بِهِ
هَذَا نَدْبَن (عَنْهُ) أَيْ عَمْرٍ (قَرَارُصًا) أَيْ مَصَارِبَ قَبْ عَمْرٍ (إِنْ ذَلِكَ يَكْرِهُ) أَيْ
(لَا يَحُورُ) حَتَّى يَقْبِضَ (بِهِ) (عَلَيْهِ) مِنْ عَمْرٍ (تَمَّ بِقَرَارُصِهِ) أَيْ عَمْرٍ (بَعْدُ) بِالنَّصِّ

(١) ٤/١٤٠٩

(٢) أَيْ بِهَ الْمُحْتَمَلَةُ (٤/١٤٠٩)

أَوْ يُسَمِّتُ وَإِنَّمَا ذَلِكَ، مِمَّا هُوَ يَكُونُ خُصْرَ بَعَالٍ قَبْلَ زَيْدٍ، أَوْ
يُؤَخَّرُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ فِيهِ

أَيَّ مَعْدٍ الْقَمْعُ إِذَا هُوَ (أَوْ يَمْسُكُ عِندَهُ، بَعْدَ أَنْ يَزِيدَ ذَلِكَ) أَيَّ عَدَمِ الْحَوَارِ
(مُحَالَّةً) أَيَّ لِحَافٍ (أَيَّ يَكُونُ عِندَهُ (أَعْسَرَ حَمَلَهُ) أَيَّ مَعْلُومٍ عَلَيْهِ إِذْ هُوَ (أَعْمَرُ)
أَيَّ عَدَمٍ (يُرِيدُ أَنْ يُوَخَّرَ) رَيْدَ (فَمَسَّ) أَيَّ (أَدَا) (أَعْلَى لَمْ يَزِيدَ) أَيَّ يَزِيدُ عِندَهُ
رَيْدًا (أَعْلَى) أَيَّ فِي حَمَلِهِ، فَيَكُونُ حَرِيصَةً لِيُرِيدَ

قَالَ السَّاحِبُ (١) وَهَذَا نَحْوُ مَا هُوَ لَا يَحْتَوِي، أَيْ يَقَرُّ الْبَدَنُ فِي هُوَ
عَلَيْهِ عَسَى، جَاءَ الْفَرَسُ، مَدْحُهُ مَا كَانَ مِنْ لَدُنْهِ هُوَ عَيْنٌ لِقَاتِ حَرِيصَةٍ لَا
تَدْرِي مَالِجٍ أَلَيْسَ مِنْ حَرِيصَةٍ أَلَيْسَ عِندَهُ يَفْتَضِحُ مَرَحًا، وَلَوْلَا ذَلِكَ
مَعْدُ رَيْدِي مَشْهُدًا

قَالَ الْبَرْقَانِيُّ (٢) وَهُوَ مِنْ مَائِكَا أَلْفَ عَيْنٍ عَلَى الْحَكْمِ وَعَلَّقَهُ بِأَنَّ مَا فِي
الْقَمْعِ لَا يَحْدُودُ أَمَانَةً هِيَ يَخْطُبُ

وَقَالَ ابْنُ وَشْبٍ (٣) حَسْبُورُ عِنْدَهُ مَائِكَا وَالشَّافِعِيُّ رَأَى حَبِيصَةً عَلَى مَا
إِذَا كَانَ رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ دَسَّ لَمْ يَحْزَنْ بِمَقْصِدِهِ مَرَاغِبًا هَبْلًا أَنْ يَنْقَضِيَ، أَمَّا
أَمْرُهُ عَلَى هَذَاكَ فَحَدَّثَهُ بِمَا يَكُونُ عِندَهُ مَالًا هُوَ يَرِيدُ أَنْ يُوَخَّرَ عَنْهُ عَلَى أَنْ
يَزِيدَ فِيهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ، وَأَمَّا عِندَهُ السَّاحِبُ فَرَأَى حَبِيصَةً فَلَا مَا
فِي الْقَمْعِ لَا يَحْدُودُ أَمَانَةً

وَقَالَ الْمَوْفُورُ (٤) لَا يَحْزَنْ بِمَا لَمْ يَحْزَنْ عَيْنٌ حَبِيصَةً مَائِكَا أَلْفَ عَيْنٍ
طَلَبَتْ، هِيَ عَيْنُ أَحْمَدَ، هُوَ لَمْ يَكُنْ هَذَا عَيْنًا، وَلَا يَعْلَمُ فِيهِ مَحَالَةً هَذَا
أَيَّ الْمَسْرُوعِ جَمْعُ كَلِمَةٍ مِنْ لَحْفَةٍ هِيَ مِنْ أَهْلِ الْقَمْعِ لَمْ يَكُنْ يَحْزَنْ أَنْ يَجْعَلَ

(١) السَّاحِبِيُّ (١٤٥/١)

(٢) فَتَرْجُمَةُ الْبَرْقَانِيِّ (٣٢٤/٣)

(٣) مَسَائِدُ السَّجْدَةِ (٢٢٧/٢)

(٤) السَّاحِبِيُّ (١٤٦/٧)

قَدْ مَلَكَ، فِي رَجُلٍ فَعَمَّ إِسْرَ رَجُلٍ مَالاً قِرَاصَةً، فَمَلَّاهُ، مَفْطُوهٌ
 قَبْلَ أَنْ يَمْتَلِكَ بِهِ، ثُمَّ عَمَرَ بِهِ فَرَبِيعٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَمْتَلِكَ رَأْسَ الْمَالِ
 بِبَيْتِ الْمَالِ، فَقَدَّ الْبَيْتَ عِدَّةَ يَوْمٍ، فَبَرَأَ أَنْ يَمْتَلِكَ بِهِ، قَالَ مَالِكٌ لَا
 يُشْلَقُ قُوَّتُهُ، وَيُجْبَرُ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ رِبْحِهِ، ثُمَّ يَفْتَسِمَانِي مَا بَقِيَ بَعْدَ
 رَأْسِ الْمَالِ عَلَى شَرْطِهِمَا مِنْ قِرَاصَةٍ.

لِرَجُلٍ حَيٍّ أَوْ عَلَى رَجُلٍ مُضَرَّةٍ، وَمِنْ حَقِّهِ ذَلِكَ عَمَّا عَطَاهُ وَالْحَكَمَ
 وَحَمَلَهُ وَمَالِكٌ وَالْثَوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّانِي
 وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَصَحَّ الْمَضَرَّةُ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئاً
 لِنَسَارِهِ، فَقَدْ اشْتَرَاهُ بِإِدْنِ رَبِّ الْمَالِ، وَدَمَعَ الدِّينَ إِلَى مَنْ أَدْنَى لَهُ فِي دَعْوَةِ إِلَيْهِ
 فَخَبَرْنَا عَنْهُ، وَالْمَضَرَّةُ الْإِذَاءُ، لِأَنَّ الْمَالَ لَدِيَّ مَنْ يَدْفَعُ مِنْ عِنْدِهِ الدِّينَ لَهُ،
 وَإِنَّمَا يَصِيرُ لِمَنْ يَمْلِكُهُ، وَكَمْ يَوْجَدُ الْعَمَلُ هَذَا.

(قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ مَعَ إِلَى رَجُلٍ) أَيُّ مَنْ يَدْفَعُ إِلَى عَمَرِهِ مِثْلًا (مَالاً
 قِرَاصَةً) أَيُّ تُضَارَبُ بِهِ (فَمَلَّاهُ بِمَفْطُوهٍ) أَيُّ بَعْضُ الْمَالِ عَمَرَ عَمَرُوهُ (قِيلَ لَوْ يَعْمَلُ
 بِهِ) مِثْلًا (لَمْ يَمَلِكْ) عَمَرُوهُ (فَبِهِ) أَيُّ فِيمَا بَقِيَ (فَرَبِيعٌ) فِيهِ (فَقَارَأَ) عَمَرُوهُ (أَنْ
 يَحْتَمِلُ) يَدْفَعُ (رَأْسَ الْمَالِ بِقِيَةِ الْمَالِ) يَعْنِي بَقِيَّتُهُ (بَعْدَ الَّذِي هَلَكَ مِنْهُ، قِيلَ
 لَوْ يَحْتَمِلُ فِيهِ، قَالَ مَالِكٌ لَا يَقْبَلُ بَوْلُهُ) أَيُّ فَوْقَ عَمَرِهِ، وَلَا يَحْتَمِلُ بِهَوَاهُ فِي
 رَيْبٍ (لَوْ يَجِيزُ) بِالْحَجِيمِ وَالْمَوْحَدَةِ فِي حَسْبِ نَسَبِ الْمَصْرِيَّةِ وَالنَّسَبِ الْهَنْدِيَّةِ
 الْفَقِيمَةِ، فَمَا فِي بَعْضِ النُّسَخِ الْهَنْدِ، جَدِيدُهُ بِالْحَاءِ وَالْيَاءِ مَعْرُوفٌ مِنَ النَّاسِ
 أَيُّ يَكْمُلُ (رَأْسَ الْمَالِ مِنْ رِبْحِهِ) أَوْ لَا.

(لَمْ يَفْتَسِمَا) أَيُّ رَبِّ الْحَدِّ وَالْمَضَرَّةِ (مَا بَقِيَ بَعْدَ رَأْسِ الْمَالِ) أَيُّ مَا
 بَقِيَ مِنَ الرِّبْحِ بَعْدَ تَكْمُلِ رَأْسِ الْمَالِ (عَلَى شَرْطِهِمَا مِنَ الْقِرَاصَةِ) مَتَعَلِّقٌ
 بِمَعْنَاهُ، يَعْنِي عَلَى مَا تَوَقَّعَا مِنْ لُحْصَةٍ وَالثَّلَاثُ وَغَيْرُ ذَلِكَ
 قَالَ الثَّانِي^(١) هَذَا عَلَى مَا دَرَسَ، إِنَّ مَلَاةً بَعْضُ الْمَالِ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ

قال مالك، لا يطلع الجرحى إلا في نعلين من ذهب و
 بوري ولا يكون في شيء من الفروع وتسلع

ثم إن دسني يحكيهما على ما في طاء، ومعلوم أن الجرحى لما كثر
 من سري من الماء واليابس حذفت عنه ما فيه، وبع الثوب، فلا يجر
 معه لأجل وهو مفاد لأنه قرأه ثلث، الله .

وإن جرحى^١ إذا دفع إلى المصلوب النيران، فطلب أحد الأتقيين وجر
 لسانه، وفحص فيه، أنه طلب منه المصاهرة فيسبب، وكان
 من فعل ما في حاشية، وفلان يفتن انتاحه مذهب اساطير من شاع من
 بربطه، وروى أن فلان كفل، لأنه لأن المصاهرة إنما يجر عرفه ما فيه، فلا يرى
 من كسبه، والله .

وإن ما ملك قبل التصرف فيه، فكان رأس الباب الذي، فيه
 من كسبه، وفارق ما بعد التصرف، لأنه دار في المصاهرة، وبع
 فقد دسني من التصرفات المصروفة إلى الربح، الله .

وإن سرحس في الحسوط، لو دفع إليه الثوب فوجده مذهب
 ، فكتبه فغاصب قيل^٢، يسري عما فيه فقد نطق بالحق به، فهو مذهب
 ، دسني بعد أن رواه بها، لأن حكم المصاهرة، الأشياء، حمل
 المشرية، فهاذا لأب، ذلك لا يفرق، وحمل المصاهرة، الله .

(قال مالك لا يطلع) جميع الكلام أي لا يجوز (الفروع) المذهب (لا
 في العين من الذهب أو لوروقاً) من الدرهمي^٣ لأنها من المصنفات، أسود
 لأسباب، ولا يدخل فيه تبر، وما يدخله تبر لأسباب لا يجر بغير
 به إلا يكون في شيء من الفروع والمطلوع كالمذهب، حذفت منه، وهو

١ من كسبه ٢١٤

٢ من كسبه ٢١٤ (٢٢) ٢١٤

سجى اعمى في محرم لتختل، ويبيعها بالعين شأ، فلم يجر القرض بها كالمعروض، ووجه القول الثاني أنه لا يضمن بالمعقد، فصح القراض بها، كالدائير والنواصم، اهـ

وقال الموفق^(١) لا خلاف في أنه يجوز جُمْلُ رأس المال لذراهم والدائير، فإنها^(٢) لهم الأموال وأثمان الباعثات، «الناس يشتركون بها من بدن السي^(٣) إلى رماسا من غير تكبير، فأنما العروض فلا تجوز الشركة فيها في ظاهر المذهب، نص عليه أحمد في رواية أبي طالب وحرب، وكرد ذلك ابن سيرين ويحيى بن أبي كثير والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي، لأن الشركة إما أن تقع على أعيان العروض أو قيمتها أو أثمانها ولا يجوز وقوعها على أعيانها؛ لأن الشركة تقتضي الرجوع عند المعاوضة برأس المال، أو بثلثه، وهذه لا مثل لها. فيرجع إليه، وقد مره قيمة جس أحدهما دون الآخر، فيستوجب بذلك جميع الربح أو جميع المال، وقد تضمن قيمته، فيؤدي إلى أن يشارك الآخر في ثمن ملكه الذي ليس بربح، ولا على قيمته؛ لأن القيمة غير متحققة القدر، فيعقبى إلى التنازع، وقد تقوم الشيء بأكثر من قيمته، ولا يجوز وقوعها على أثمانها؛ لأنها معقومة حال العقد، ولا يمكنها، ولأنه إن أراد ثمنها الذي اشتراها به، فقد خرج عن مكانته، وهذا لبائع، وإن أراد ثمنها الذي يبيعها به، فإنها تصير شركة معلقة على شرط، وهو بيع الأعيان، ولا يجوز ذلك، وعن أحمد رواية أخرى، أن الشركة والمضاربة تجوز بالمعروض، وتُشْمَلُ قيمتها وقت العقد ورأس المال

قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن المضاربة بالمتاع؟ فقال: حائر، فظاهر هذا صحة الشركة بها، اختار هذا أبو بكر وأبو الخطاب، وهذا

(١) القمطي، (١/١٣٣).

(٢) في نسخة: فإنها.

قول مالك وابن أبي نجيح بوجه قال في تمصيره هذه وس و لا ورابي وحناء من
أي مسنن لا مقصور اذ قد جوار بصرتها من التامية كونه ربح المفقير
سهمه وهذا يخصها من العروس كحصوله في لأن لا فيجب أن يصح
الشركة البعده بها كالألمان ورجع كل واحد منهما عند المفارقة قيمة
ماله عند الخط

وقال الشافعي ان كانت العروس من دور الامانة كالعروس
والأهله حارب بغيره في تحت الوصية لا بد من دور الامانة انشبه
الحية ويرجع عند مفارقتها وان لم يكن من دور الامانة لم يعر
وجه واحد

وبه لا بد من كذا فستوى فيها مائة مثلاً وقد لا يشك ان
كالعروس وقد سلم ان مصاربه لا حرج بشيء من عروسه ثم الحكم في
التقوى كالأهله من عروسه لأن قيمتها مائة وسفلى وكذلك الحكم في
شعشوش من زمان بل انسى او كثر بهذا ان لساقي وقال أبو حنيفة
ان كذا العنق من من نصف حارة وان كثر سم حرج لأن د عسر تتعاقب في
كثير من الأصناف

ولما ان لم يرد مائة من المصروفات العروس لهم لا ان يكون العنق
لأنه اذا لم يرد مائة فلا حرج له لأن لا يمكن استعارة مائة ولا يؤثر
في الزنا ولا من غيره ولا يصح الشركة بالمفوض ويهدى ان يستحق وهو
حجة وابن القاسم ان حجة ذلك

ويخرج المهر اذا كانت ناقصة وهذا قول محمد بن حاتم وابن مبر
لأن من حارب مائة بها كالأهله وان لم يرد ويحمل حوار الشركة بها
على كل حال فائدة كذا في أو غير مائة مائة على حوار الشركة والعروس
ان طلب من حكي من مائة حوار لم يرد مائة غير يأبى حدة ما
قدم من مائة مع مائة وغيره من ابياس وغيره

ومن انبيوع، ما يجوز إذا بدت نفرة وسحق رئة فأما الرما، فإنه لا يكون فيه إلا الفرد، ولا يجوز فيه كثير ولا يجوز فيه ما يجوز في غيره لأن الله سارك في ما قال في كتابه ﴿وَيَسِّرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ رُؤُوسَ الْمَوْءِجَةِ﴾

وقال الله دبراً الفراهيم على من في نقد ذهب أو فضة مضروب لا مروض ولا ستر، هذا لفظه، قال السمعاني في قوله، لا مروض، منها الفلوس الحمد، وطاهره هذه النسخة، إذا كان رأس المال عريفاً، ولو كان بمقابل به ولو اضره التعامل به فضر للرجل على مودعه، ذكر ذلك بعضهم في الفراهيم والنداء ليس مضموداً، أي ليس يبيع الفراهيم بغيرها حيث يضر التعامل به، أي وسائي أوضح من ذلك في كتاب الفرائض في المروءة، إذا رفته مالك مدلاً

(قال مالك) هكذا في نسخة المتن، وليس في غيرها من جميع النسخ المصرية والهندية هذا اللفظ، بل في نسخة أخرى الكلام الآتي بالهول السين، وسيأتي وجه ذكر هذا الكلام هنا في آخر الكلام (ومن انبيوع) انبيوعه أي من أنواعها غير مقدم (ما يجوز) أي يمشي ولا يركب، وفي بعض النسخ المصرية على ذلك (ما لا يجوز) وهو ليس صحيحاً، ونحوه من النسخ (إذا بدت نفرة) أي بدت السبع شدةً يسبح، غيره وتفاشش رتبه يعني يكون في رد البيع عيش ومضرة أمره (لأن الله) بمعنى وما في معناه من انبيوع المعمره (أقله) لا يكون فيه إلا الفرد أبداً، سواء تفاوت أمره وتفاشش رده أو لا

(ولا يجوز منه) أي لا يمشي، ففعل ولا كثير، بل يرد بكل حال (ولا يجوز فيه) أي في الرما والبحر المعروف (ما يجوز) أي غيرها من انبيوع المكروه لأن الله شارك وقملى قال في كتابه المجيد في امر القرب (﴿وَيَسِّرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾) أي جمع من الدنيا (﴿فَتَحْكُمَ دُونَكُمْ﴾) جمع راس أي أصول (﴿فَتَوَكَّلْ﴾) أي داس

وفي «التهذيب»^(٢٢) إذا عسر المبري المبيع في البيع انعقد أثر البائع ملك المبيع وبرئته منه، وقال «١» في «١» لا يمكنه وإن فضه لأنه محظور، فلا يملكه نسبة المالك. ولأن نهى بيعه لمصلحة ولا يملكه، فوجب المولى باعتقاده. وإنما المحظور ما يجزؤه، كما في بيع ولد الداء إلى آخره
سقط

قال المروغاني^(٢٣) قال أبو عمر: هذا بمسألة وقعت فيها من روايه يحيى، وهو قول صحيح وقاب لماجي^(٢٤) ما في المبري فيما خرج منه من عاقبه في صدر المسألة في عر من التي ذكر البيوع، وقد اختلف من ذكر مكروهها وحرامها، وأما هو مثل هربه عر في أنه لئقراض مكرهاً وحراماً كالمبيع لها مكرهاً وحراماً، فمكروه بغيره ما كثر منه إذا قاب بالتمويل يرد فيه التعامل إلى طرفي مثله من المفاضل بالنسبة، والمفاضل على الفضل، والمفاضل يسهل، ويشترط عليه أن لا يرد المال إلى أهل مسمى. وهذا وشبهه مكروه بغير من يرد إلى طرفي مثله

وحرام القراض ما كان منه يرد بغيره بعد التعامل إلى آخره مثله، ويخرج عن ربح القراض كالمبيع في بيع القراض ويرجع عند حرام، لسلعة إلى قسمه، وقد كان من المبري المبيع مبيعاً، أو أكثره، فهو تأويل هذه المقالة التي قالها مالك، وهذا الذي ذكره ابن مبري في إيراد مسألة البيوع لفاسده ياتر مسائل القراض لا بأس به في أن استمراره به تشييل القراض فاسد بالمبيع الفاسد

(٢٢) (١٠/٢٥)

(٢٣) شرح المروغاني (٣: ٢٩٩)

(٢٤) ١٠٠٠/٥٠

روى ذكره في شوب الحكم في الفرائض: الحرام، ثم كرهه، خارج. ثم
أما من الفاضل، فليس أصحنا في الواجب، فإذا مات، ولا فاضل، ثم
معد، فإظهاه، إلى الفرائض، المثال، ومنه في أشبه وأبهر، مما يحسن
رواية ابن أبي شيبة، وروى عن مالك، في ذلك كله، في آخر الحديث، ذكر
أحمد، برواية عاصم، أن محمد، في حال شوب حبه، والباقي، وروى عن مالك
، بعض من من الفاضل، إلى فرائض المحتسب، ويحتمل أن أجره للمسلم، حذوها
عنه، من ج. ب.، وقال بهذا ابن العاصم، وأبهر، عند الحكم، ومن من مع ومصرف
واضح.

روى هذا، أصحنا، في ذكره، في ذلك، قال ابن ج. ب.، أصل، في ذلك، من
روى، فيمن طلب، احتسب، في المال، دخله، في أصل، من ج. ب.، وأما حاشيته
في ذلك، فلا يرد، إلى فرائض المثال، وكل شيء، إذا زاد، خارجاً، من المال،
وإنما، لأحد، فإن هذا، يرد، إلى إحصاء الميراث، وكل شيء، إذا زاد، يتعاملان
عنه، يخرج، فيه، من سنة، ففرائض، فهو، من ذلك، أكبر، وحكم، من محمد، عن
ابن عباس، أن من من منك، في طائل، ففاضل، في حبه، الفاضل، فيه، يرد، في فرائض
الميراث، وإن كان، من حبه، فإنما، ففاضل، أصحنا، على ما ذكره، فإنه، يرد، إلى أصل،
لما

فهو الذي ذكره ابن أبي شيبة، في التفسير، غير ما ذهب إليه ابن جرير، في
أن ج. ب. من ما ذكره مالك، في السج، ففاضل، أن هو قال، كمن فرض، وقع
عنه، وروى، وروى، في حبه، شروحه، الفاضل، فإنه، يرد، إلى أصل، ومن
في حبه، ثم يوجد، في شروط، الفاضل، فيه، يرد، إلى أصل، في فرائض
الميراث، ولكن، مالكاً، لم يرد، إلى أن حكم، الفاضل، من الميراث، محال، حكم
لما، من الفاضل، كما أن حكم، الفاضل، من الميراث، محال، حكم، الفاضل، ومن
يعهد، إلى النسوة، بين الميراث، منها، أه

وقال الموفق^(١٤) الشروط لئلا يسم إلى ثلاثة أقسام. أحدها ما ينال مقتضى العقد مثل أن يشترط لزوم المضاربة أو لا يبيع إلا برأس المال أو أنل أو لا يبيع إلا مع السرى منه أو شرط أن يوليه ما اختاره من السلع أو نحو ذلك، فهذه شروط فاسدة لأنها تعوق المقصود من المضاربة، وهو الربح.

الثاني: ما يعود بجهالة الربح، مثل أن يشترط للمضارب جرماً من الربح مجهولاً أو ربح أحد الكسرين، أو ما يربح في هذا الشهر، أو يشترط لأحدهما دراهم معلومة، أو يشترط جرماً من أربع لأجي، فهذه شروط فاسدة؛ لأنها تنضي إلى جهل حق كل واحد منهما من الربح، أو إلى فواته بالتكليف، ومن شرط المضاربة كون الربح معلوماً.

الثالث: انشراط ما ليس من مصلحته لعقد، ولا مقتضاه، مثل أن يشترط على المضارب المضاربة له في ما اختر أو بأخذه بضاعة أو قرصاً أو يرتفق ببعض السلع، مثل أن يبيع الثوب، ويستخدم لعمده ويركب الدابة، أو يشترط على المضارب صيانة الممان، أو شرط للمضارب على ربه الحال شيئاً من ذلك، فهذه كلها شروط فاسدة.

ومنى اشترط شرطاً فاسداً يعود بجهالة لزوم عقد المضاربة، وما عد من ذلك من الشروط الفاسدة، فالمقصود من أحمد في الظهور الروايتين عنه، أن الهمد صحيح؛ لأنه عقد يصح على مجهول، نعم تطلق الشروط الفاسدة، كالنكاح، وذكر القاضي رواه غير أنها تعد لعقد.

وفي المضاربة القائمة بثلاثة مصور، أحدها، أنه إذا تصرف بعد تصرفه، لأنه أحد له في التصرف، فإذا بطل العقد بقي الإذن، فملك به التصرف كالوكيل.

الثاني أن المبيع كله لم يربح المالك، لأنه بعد ماله، وإنما سحر العامل بالشرط، فإذا علمت لأخباره عند الشرط فم يحق فيه شئاً، وكان له أجر مثله، من عند أهله، وهو مذهب الشافعي. وأما السريفة أبو جعفر، أنه يربح ببها، قال أبو يعلى، والمذهب ما حكى، وحكي من ماتت أنه يربح (من لم يربح) وحكي أنه لم يربح فلا أجر له، ويخص هذا أنه إذا ربح منه لأجل ما شرط له أو آخر مثله، ويحصل أنه يشبه عيب من قبله، لأنه إذا كان الأصل ما شرط له بعد ربحي بالأصل فلا يحق أكثر منه.

والثالث أن تسحب المبيع من موانع المضاربة، فإذا عدت أركانها وموانعها، وإذا لم يربح له المسمى وجب أجر الثمن؛ لأنه إنما عمل ربحاً المسمى، فإذا لم يحصل له المسمى وجب رد عمله إليه.

الثالث أنه لا ضمان عليه فيما يربح من ماله؛ لأن ما كان النقص في مضاربه مضموناً، كان مضموناً في فاسده، وما لم يكن مضموناً في مضاربه لم يضمن في فاسده، وهذا كلام الشافعي، وقال أبو يوسف ومحمد، يضمن، انتهى مختصراً.

وفي الهداية^(٢١) كل شرط يوجب جهالة في المبيع بعينه لا اختلاف مقصوده (وغير ذلك من الشروط القابلة لا يفسدها، ويصل الشرط كاشتراط برعيه على المضاربة انتهى).

قال ابن رشد^(٢٢) انفقوا على أن يحكم القراض العام دفعه، رداً من إلى صاحبه ما لم يمت بالعمل، واختلفوا إذا قام بالعمل ما يكون ضمان فيه في وجب عمله على أموال.

(٢١) ٤١١/٢

(٢٢) نسخة المجلد ٤١٢/٢

باب ما يجوز من شرط في الشرائع

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
والمؤمنين المخلصين

والثاني : حبيبته التي احبها حباً عظيماً ، و
 حبه العزيم ، في سائر من يحبها ذلك ، هذا هو الذي كان له فيه

[illegible][illegible]

(١١) ما يجوز من الشرط في الفرائض

مجلسه فی ۱۳۰۳ هجری قمری در محفل حضرت آیت الله العظمیٰ الخراسانی

١٢٠٦ - قال يحيى قال مالك: بقي رجل دفع من رجل مالا فمضى بشرط عليه أن لا يشري بماله إلا بعتة كذا وكذا
أو يبيع أو يشتري بعتة فاشتمها

قال مالك: من اشترى على ماله فمضى أن لا يشري حيوانا
أو سلعة باسمها فلا بأس بذلك ومن اشترى على ماله من دارس
لا يشري إلا بعتة كذا وكذا. فإن ذلك مكروه إلا أن يكون
سلعة أبي

من نظر اسم الميراث المندرج لفظا ما لا يجوز، فخرق من لسانه، فإن
يقتضيه هذا أحد الشروط الحاركة، وما أنشأ لا يجوز، فبطلت بطلت هي
المراد.

١٢٠٧ - قال مالك: من رجل دفع إلى رجل مالا فمضى أي من
بمصاربه (وسط) رب المال (عليه) أي على المصارف (أن لا يشري بماله)
أي نسيح بمصاربه (أو لا يشري بماله) (إلا سلعة كذا وكذا) أي سلعة
بسمها (أو يبيع أو يشتري) بسمه (سلعة) غيرها (باسمها) فمضى لا يشري
بسمه فلا

قال مالك: في الصور المذكورة أن (من اشترى على ماله من دارس
لا يشري حيوانا) مثلا (أو سلعة) أخرى سماها (باسمها فلا بأس بذلك)
نحوه لأنه قد شي كثير من السلع مما يمكنه أن يبيعها

قال مالك: هكذا في البيع المندرج، وليس هذا المانع في البيع
بمصاربه الأولى حله. فإن الكلام الأمي متضمن للصورة المندرجة
ومن اشترى على ماله من دارس أن لا يشري إلا سلعة كذا وكذا حصة
سماها، ولا يشري غيرها (فإن ذلك مكروه) المنعصر على المصارف
بطلت لا يبيع المصارف في البيع (إلا أن تكون السلعة التي) غيرها

قَالَ مَالِكٌ، فِي رَجُلٍ قَضَى إِلَى رَجُلٍ مَالاً مُرَاضاً وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ
 فِيهِ شَيْئاً مِنَ الرِّبْحِ حَالِصاً دُونَ صَاحِبِهِ، مِنْ ذَلِكَ لَا يَضِلُّهُ وَإِنْ
 كَانَ دُرْهَمًا وَاحِدًا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ بَصَفِ رِبْحٍ لَهُ، وَبُضْعَةٍ لِمُصَاحِبِهِ.

فَالصَّحِيحُ، مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ أَنْ لَا يَحْرُسَ مَالَهُ، أَوْ أَنْ يَسَافِرَ بِهِ،
 أَوْ لَا يَتَجَرَّ إِلَّا فِي بِلَدِ بَيْعِهِ، أَوْ يَوْجِعَ بَعْدَهُ، أَوْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا مِنْ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ،
 لِهَذَا كُلِّهِ صَحِيحٌ، سِوَاهُ كَانَ يَوْجِعُ مِمَّا تَقَبَّلَ وَجُودَهُ أَوْ لَا يَقَبَّلُ، وَالرَّجُلُ مِمَّنْ
 يَكْثُرُ عِنْدَهُ الْبَيْعُ أَوْ الْبَيْعُ. وَبِهِدَا دَانَ أَبُو حَبِيبَةَ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّامِيُّ إِذَا
 شَرِطَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا مِنْ رَجُلٍ بَيْعِهِ أَوْ سَمِعَهُ بِبَيْعِهَا لَوْ مَا لَا يَحْمُ وَجُودَهُ،
 كَالْبِاقِ مِنَ الْأَحْمَرِ وَالْحَبْلِ، بَلَى سَمِ بِصَحْحٍ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مَقْصُودَ الْمُضَارَبَةِ، وَهُوَ
 التَّطَلُّبُ، وَغَلَبَ الْبَيْعُ، فَلَمْ يَصَحَّ

وَلَنَا، أَنَّهُ مَهَارَةٌ عَمِلَ لَا حَبْسَ الرِّبْحِ بِالْكُفَّةِ فَصَحَّتْ، كَمَا لَوْ شَرِطَ
 أَنْ لَا يَتَجَرَّ إِلَّا فِي يَوْجِعِ بَيْعِهِ وَجُودَهُ، وَلَئِنْ عَلِمَ بِصَحْحِ تَخْصِيمِهِ بِبَيْعِهِ، فَصَحَّ
 تَخْصِيمُهُ بِرَجُلٍ بَيْعِهِ وَمِلَّةً بِبَيْعِهَا، انْتَهَى

وَعِي «الْهَدَايَةُ» (١) (أَنْ يَحْفَظَ لَهُ رَبُّهُ مَالَهُ الْمَصْرُفَ فِي بِلَدِ بَيْعِهِ أَوْ فِي
 سِلْعَةِ بَيْعِهَا لَمْ يَحْرُسْ لَهُ أَنْ يَتَجَدَّرَ، لِأَنَّهُ مُوَكَّلٌ، وَفِي التَّخْصِيمِ مِثْلُهُ،
 فَيَنْتَحِصِرُ - انْتَهَى

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَبَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالاً مُرَاضاً وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَيُّ عَلَى
 الْعَامِلِ (فِيهِ) أَيُّ فِي الْمَالِ (شَيْئاً مِنَ الرِّبْحِ) مِمَّا (حَالِصاً) لِقَضَائِهِ (دُونَ) شَرِكِ
 (صَاحِبِهِ) فِي ذَلِكَ الرِّبْحِ (فَإِنْ تَلَفَ) لَشَرِطَ (لَا يَضِلُّهُ وَلَوْ) وَصَلِيَّةً (كَانَ) ذَلِكَ
 الرِّبْحُ الْحَالِصَ (دُرْهَمًا وَاحِدًا) مِنْ دُولِ أَفْرِ مِمَّا لَهُ لَمَلْ ذَلِكَ الْقَدَارُ يَسْتَعْرِقُ
 الرِّبْحَ، فَلَا يَبْقَى لِلْعَامِلِ شَيْءٌ (إِلَّا أَنْ) يَعْرِفَ لَاسْتِثْنَاءً فِي التَّسْحِيقِ الْمَصْرُفِ،
 وَهُوَ أَوْجَعُ مِمَّا فِي جَمِيعِ التَّسْحِيقِ الْبَيْعِ لَا (يَشْتَرِطُ) دِيمَةً شَاعاً بِبَيْعِهَا
 هَذَا جَانِبُهُ، مِثْلُ أَنْ «رَبُّهُ» (نِصْفُ الرِّبْحِ لَهُ) لِلْعَامِلِ (وَبُضْعَةٍ) الْآخَرُ (لِلصَّاحِبِ)،

أَوْ مِثْلَهُ أَوْ رُبْعَهُ أَوْ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ فَإِنَّهُ سَقَطَ سِوَيْهِ مِنْ ذَلِكُمْ، وَهَذَا لَا وَكَأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ أَنْ يُقْبَلَ مِنْ دُونِ هَؤُلَاءِ وَهُوَ عَلَى صُلْحٍ مُتَسَمِّعٍ

وَأَمَّا وَبِئْسَ الْوَسْطَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَرْبَعِ جُزْءٍ وَاحِدًا فَمَا حَقَّقَهُ حَاضِرٌ لَهُ ذَوُّ حَاضِرِهِ وَمَا يَجِيءُ مِنَ أَرْبَعٍ لِمَا يَشْتَرِكُا فِيهِمَا فَهِيَ دُونَ رُبْعٍ لَا يَصْنَعُ زَوْجٌ عَلَى مِثْلِ جَوَازِ مُتَسَمِّعٍ

إِنِّي لَأَرَى حَذَرَ (أَوْ ثَلَاثَةَ) أَوْ ثَلَاثَ رُبْعٍ أَوْ رُبْعًا أَوْ لَقْدَ مِنْ ذَلِكَ) أَوْ مِنْ أَرْبَعٍ كَانَتْ فِيهِ رُبْعٌ وَخُمْسٌ (أَوْ كُنْ) مِنْ أَرْبَعِ أَصْصَ أَصْصَ فَهِيَ دُونَ رُبْعٍ (فَإِنَّهُ سَقَطَ سِوَيْهِ مِنْ ذَلِكَ) فِي هَذَا مِنْ أَرْبَعِ رُبْعًا عَصَا (فَلْيَلَا) دُونَ ذَلِكَ (أَوْ) كَثُرَ جَوَازُ كُلِّ مِثْلٍ مِنْ ذَلِكَ) أَوْ مِنْ رُبْعٍ (حَلَالٌ) وَهُوَ وَهُوَ فَرَضُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى جَمْعِهِمْ مِنْ جِهَةِ دُونَ

(فَالْجَوَازُ رُبْعٌ عَلَى ذَلِكَ) فِي بَعْضِ النُّسخِ الْمُصَرَّحَةِ، بَلْ يَكَلِّمُ الْآخِرَ مَحْذُورًا سِوَى، وَهُوَ الْإِذْخَالُ فِي جِهَةِ الْأَمْرِ بِرُبْعٍ بِمَا يَسِيءُ أَوْ لِكُنْ إِنْ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مِنَ أَرْبَعِ جُزْءٍ وَاحِدًا يَكُونُ (فِي أَكْثَرِ مَوَاقِعٍ) حَالًا لَهُ دُونَ مِثْلِهِ (أَوْ) بِحَقِّهِ مِثْلًا (أَوْ) لِقِيٍّ مِنْ أَرْبَعٍ (بَعْدَ إِذْخَالِ) رُبْعٍ (حَاضِرٍ) أَوْ رُبْعٍ (أَوْ رُبْعٍ) (أَوْ) لِقِيٍّ (بِهِمَا) مُتَسَمِّعٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ لَا يَصْلُحُ (أَوْ) لَا يَجُوزُ (وَلَيْسَ عَلَى ذَلِكَ) عَدِيدٌ وَفَرَضُ الْمُسْلِمِينَ

وَأَمَّا نَاسِيٌّ " وَهَذَا كَيْدٌ عَالِيٌّ أَلَا يَرَى اشْتِرَاحَهُ مِنْ سِتْدَانِهِ نَاسِيٌّ أَرْبَعِ عَمْرٍ لَا يَرَى فَإِنَّ ذَلِكَ حَاضِرٌ (أَوْ) دُونَ مِثْلِهِ (أَوْ) لَا يَجُوزُ وَحْدَهُمَا مِنْ حَقِّهِ (أَوْ) رُبْعٌ وَلَوْ اشْتَرَحَ حَاضِرُهُ دُونَ رُبْعٍ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ يَكُونُ أَنْفَعًا بِسَبْعِينَ خَبَرٌ فَكُلَا كَرُونَ (أَوْ) حَقٌّ مِنْ أَرْبَعٍ وَهُوَ لَا يَحُلُّ فِي الْقَضَاءِ لَا يَجُوزُ عَدْلُ رُبْعٍ حَقِّهِ كَذَلِكَ أَرْبَعِ عَمْرٍ لَا يَكُونُ لَا يَكُونُ

المعد، فإن اشترط أحدكم مع الأحرار شيئاً من «ربح مقدراً بالمعد ولو شريعاً واحداً». فإن ذلك يعد شرطاً، لأن الفرائض مبني على الأجزاء، فإذا اشترط فيه شرطاً مستثنى أدخل الجهاد في الأجزاء، انتهى

وقال المؤلف^(١) والربح على ما مضى عليه في جميع أقسام الشركاء، ولا خلاف في ذلك في المصارفة المصحبة، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن للعامل أن يشترط متى رتب المال ثلث ربح أو نصفه أو ما يجتمعان عليه بعد أن يكون ذلك معلوماً جبراً من أجراء، ولأن استحقاق المصروف الربح بمطله، عباد ما يتفقون عليه من قليل وكثير، كالأجرة في الإجارة، ولا يجوز أن يجعل لأحد من الشركاء فضل درهم، يعني متى جعل نصيب أحد الشركاء دراهم معنونه أو جعل مع نصيبه دراهم، مثل أن يشترط لنصفه جراً وعشرة دراهم جللت نصيبه.

قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على إبطال الفرائض، إذا شرط أحدكم أو كلاهما لنصفه دراهم معلومة، ومن حفظنا ذلك عنه مالك والأوزاعي والثوري وبنو نوو وأصحاب الرأي، والجواب فيما لو قال: ولدت نصف الفروج إلا عشرة دراهم ونصف الربح وعشرة دراهم، كالجواب فيما إذا شرط دراهم معنونه، انتهى

وفي «التهذيب»^(٢) من شرطها أن يكون الربح بينهما متشاعاً لا يستحق أحدهما درهم صماعة من الربح، من شرط زيادة عشرة قله أجر مثله لقساده، فله لا يربح إلا ما القدر، انتهى

(١) المتن: (٢/١٣٨).

(٢) (٢/٢٠٠).

ولا ينبغي للمعامل أن يشترط لنفسه شيئاً من الرزق حاله حاله
صاحبه ولا يكون مع الغير من شيء، ولا كراء، ولا عمل، ولا
سيف، ولا مربي يشترطه أحدهما لنفسه ذود صاحبه

في غير ذلك من غير الشرط المعاصي (أو كملك (لا ينبغي للمعامل) مع ال
شرط نفسه شيئاً من الرزق حاله حاله (ذود صاحبه) في غيره
السوق إجماع الفقهاء على ذلك.

قال في حاشية " هذا ومع ذلك حال مالك وأصحابه في "أموالهم"
ولا يجب من قبل العمل جبر، وإنما بعده مريد حتى من أس المضم
أسقطه مشروطه صريح، وصحياً عليه، أنكه يحق له العمل، وهو قد عد
السقط في غير أس المضم مريباً، (ولا يكون) أي لا يجوز أن يكون مع
الفرائض) عند آخر

وذكر بعض المصنفين مثلاً، وهو (بيع ولا كراء ولا عمل) آخر شرطه
أحدهما، يجب من النسخ الهندية بعد ولا عمل (ولا ملك) أي لا يجوز
يشترط مع الفرائض أن يرضى أحدهما الآخر (ولا فرق) بين المضم وذو
وعليه م يرضى به (يشترط أحدهما) شيئاً مما ذكر (لنفسه ذود صاحبه)

قال النجاشي " لا يجوز مع الفرائض مع غيره، يريد لا يجوز
يشترط عليهما عند واحد، وجه ذلك أن هذه عقود لا مع (عند الفرائض عند
جانب، فلو سأل أحدهما أنه يرضى أو يجمع في عقد (لا ملك يرضى
أحدهما مع غيره، ويوجب له، فلو إذا عقد أحدهما عند الآخر؟ سأل
العقد عليهما، انتهى

(١) المرجع المذكور (٣٥٠/٣٦٤)

(٢) المصدر (٥٠/١٦٠)

لَا تَنْعِي أَحَدَهُمْ، صَدَقَ عَلَى تَبِ نَهْ ط مَعِي وَجِهَ مَعْرُوفَ
فَا صَحَّ ذَلِكَ دَهْدًا وَلَا يَمْنَعِي لِمَعْنَى مَرِي دَ سَرَفَ أَنْتَهَ عَلَيَّ
وَصَدَقَ وَبِإِلَهِ مَرِي ... وَلَا وَهْ وَلَا جَاءَ مَرِي وَلَا شَيْءَ عَمِ
أَنْتَهَ يَرُدُّهُ حَتَّى مَبَاحِ قَالَ فَوْنِ دَعْنِ بَرَامِي شَيْءَ
مِي ذَلِكَ.

وَقَالَ الْمُؤَلِّفُ: مَعْنَى هَذِهِ الشَّرْطِ أَنْ يَكُونَ سَرَفَ مَعْنَى مَرِي
مُتَلَصِّفًا بِهَا لَا مُتَلَصِّفًا بِهَا وَبِإِلَهِ مَعْنَى مَرِي مَعْنَى مَرِي مَرِي
لَمَرِي أَوْ تَأْخِذَ بِسَاعَةِ أَوْ مَعْنَى أَوْ تَأْخِذَ بِسَاعَةِ مَرِي مَرِي
الْمُتَلَصِّفُ حَتَّى أَيْ يَمْنَعِي سَرَفَ وَجِهَ مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي
أَمْ يَمْنَعِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي

وَيَسْتَعْمِلُ حَتَّى مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي
مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي
مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي
مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي

أَوَّلًا فَيَمْنَعِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي
أَنْ لَا يَمْنَعِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي
أَيُّ صَحَّ ذَلِكَ مَعْنَى مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي

أَوَّلًا يَمْنَعِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي
مَبَاحِ مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي
الْأَنْبِيَاءَ مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي
مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي مَرِي

تسار حاره ولا تبيع لأحرار ولا شيء ثابت مضمون ولا يبيع
بيدي أحد حال أن يبيع، بعد عبده بجان أن يكافي .

علي القراض (صنف) القرض المذكور بشاره فاسية (أو) راحة كونه قساسة
لا يصح الإحارة أي لا يكون (إحارة) مضمونة (إلا بشيء ثابت) في شيء
(مضمون) لئلا لا يحاره مع مضمون لا بها شروط البيع
ثابت في شيء المال أحارة مضمونة بشاره فاسية
في معنى قول منسب وقد مبني على أحد الأقوال المتقدمة من ماله أن
تقرض القاض يد (أي حرة) من تقدم هناك أوائل القضاة في تلك

وقال المحامي^{١١} قوله دور دخل ليس بشر شيء من ذلك
بما لا يجوز إحارة^{١٢} لأن من حرك القراض يكون عرض بمثل حقه
على ما يوجب حرجه من البيع لا لا
بعد قد حرج عن شيء القراض لا
لأن من شرط الإحارة أن يكون غرضه بيع مملوكة
عوضه لا لا

الغرض من الإحارة على
بشأنه
لا
بشأنه
من

(ولا ينبغي أي لا يجوز)
أحد المال
ويجوز أحده من مال المصاريح

ولا يؤتى من شفعته أحد ولا يؤتى منها شيئاً بنفسه فإذا دبر
العمان وحسن عرباً رأساً ثانياً ثم أيسر أربع عسى شريهما.

كأنى تعدوه أمدي إلى في عازل القراض على أحد سحره والنظر جاد (ولا
مولي) من ثوبه (من شفعته) أي من الشفعة (مما سحره) سحره (العمان) يعني
لا يبيع ما ثوبه شركة رب المال في الربح، إلا يصح بيعه بالتوفيق

قال ابن عباس: هذا إذا كان يربح فيها النسيء، وليس هو رب المال بالربح
فيها. ومما إذا كان جزءاً من شفعته (ولا عذر) (ولا يؤتى منها شيئاً) أي من الشفعة
المذكورة (لنفسه) أي بأحد النصفين بالتوفيق

قال ابن عباس: إذا كان الفصل أي حكاية وثوبه إذا كان على وجه
المنحرف فليسا من نفسه ولا يحتاج إلى الشفعة، ولو سطره بما قد حلت
القراض، فإن كان على وجه استصروف فلا بأس بشرطيهما (وليس ذلك
المعنى، وإن قصد من غير شرط كان ذلك موهوباً على سحره) (ساحب العمل،
وأما أن يؤتى من ذلك شيئاً، فإن ذلك غير جائز) (لا ليس له أن يبيع
ببعض النسيء المحتسب في عمله، ولا يجوز اشتراكه به) (فمن ذلك من غير
شرط، فلو كان سحره يربح أو يبيع به المدة، فإن يردده انتهى

وعده الموقوف في النسيء الأول من الأقسام الثلاثة في شرطه لنفسه،
وهو ما سمي مطلقاً معقد مثل أن يشرط أن لا يبيع، لا رأساً أو ثوباً
أو أن يوليه ما احتاره من السبق أو نحو ذلك، وإن قصد شرطه فاسدة، لأنها
تؤتى المقصود من سحره وهو الربح، انتهى

(قال) (أما) (هذا) (وهو) (يبيع النسيء) (العمان) (أو) (و) (حاصل) (الربح) (من
استجاره) (عزل) (ولا) (أما) (سحب) (ويشبهه) (أي) (به) (بم) (انقسام) (الربح) (وهو) (نسيء)
(أما) (بعد) (إخراج) (الأصل) (فمنه) (بيعهما) (على) (شرطهما) (من) (النسيء) (والثالث)
(وغير ذلك) (على) (ما) (شرطه) (ربح)

دیا کہ ہنر ثلثاً: ریح اور دھبہ و صبیحہ ثم یلقح بعد من
 دھبہ سیء لا مثلاً علی غفر عہ ولا بر الوسیعہ و سب غفر

فہر صاحبی حدیث ثلثاً: اولاً یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً لا یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء

(ہر ہم ہنر للسان ریح) اور یہ دھبہ سیء من سب غفر دھبہ سیء
 دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء

ثانیاً صاحبی حدیث ثلثاً: اولاً یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء

ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء
 ثانیاً یلقح دھبہ سیء بل یلقح دھبہ سیء

والقراض ما راعى فيه ربح العبد، والراجح من بينه وبين البيع
المرتفع، رطله، ثم رطله، أو من ذلك، أو أكثر

من ماله لا يجوز للذي يأخذ المال قراضاً (أن يشترط أن
يحمل فيه مبيعاً لا يسرع منه) ولا يفتنح في ماله (أن
يشترط أن لا يردّه إلى ميسر، لا يفتنح في ماله)

(والقراض جائز على ما تراضوا به في البيع الحصري، على ما تراضوا به
(عليه) المصير إلى ما راعى فيه ربح العبد، والراجح من بينه وبين البيع أو تملك
أو رده أو أقل من ذلك أو أكثر) بشرط أن يكون له ماله كما تقدم اعادته
كذلك لا يملك

(قال مالك ولا يجوز للذي يأخذ المال قراضاً وهو ميسر (أن يشترط)
على ربه المال (أن يحمل فيه) أي في ماله ميسر (ميسر) ماله (لا يسرع) ماله.
المجهول (ميسر) أي يرجع به ماله (قال مالك) ماله (لا يفتنح) أي
لا يجوز لصاحب المال أن يشترط على ميسر (أن لا يردّه) أي أن لا
(يأتي ميسر) عبيد، (لأنه ميسر) أي عبيد (السرقة، قال مالك
المعالي) رده دار الكاهن وأحمد به لا يجوز (أن يردّه) أي ماله لا يفتنح
فله، وإن أو حقه يجوز، كذا في نسخة في الحديث، أن يفتنح

قال مالك: "مما عصى ما راعى فيه رطله لا يجوز أن يفتنح في ماله من ماله
معلومه لا يجوز فسخه فله، وإن عاد ماله ميسر، أو انقصت ماله فله فسخ
القراض، ولا يكون للقراض ولا عليه ميسر، ولا يفتنح به في ماله ميسر عند
انقضاء ماله وبهذا قال أبو حنيفة ومالك، وذلك بحسب صاحب أبي
حقة إن رطله في ماله، وإن رطله في ماله، ماله أنه عقد حثرتهم فله فسخ ماله

من مرس كاشته، ومعنى ذلك أن لكل واحد من العبد قدير حجه من
شأنه، والشواهد بسبب ذلك، انتهى

وقال الموصي^١ بفتح ماقبض المتصيرة، مثل أن يقول هاربت على
معه اندراهم سه، فإذا انقضت فلا سم، ولا يشترط فيه^٢ من سم
عن من أعطى وجلا الف مضاربه شيراء، قال إذا مضى شهر بخون وضا
لن لا يأم به فلف إن جاء الشهر وهي مراع^٣ و إذا اج مراع يكون
فوضاً، وقال أبو الخطاب في صفة شرط السلف روايات أحمد هذا هو
صحيح، وهو قول أمير^٤ به، والسبب لا يصح وهو قول الشافعي ومات
وغيره من أبي حمزة المكي ثلاثة مدني أحدهما^٥ محمد بن محمد بن
محمد بن محمد بن صالح كالمحتاج، الثاني أن هذا ليس من مقتضى الموصي رد
فيه نصحه، وثالث أنه ليس من مقتضى العقد أنه يقتضي أن يكون رأساً
ماض^٦ قد سبه الع لم يشتر، الثالث أن هذا يؤدي إلى سرور الموصي لا
قد يكون ثريه وانما في ثمة المباح ويجه بعد السلف فيسبح ذلك، انتهى

ومعنى أن يصرح بوجوب من التمتع، فحار بوجوب في بصر
وذلك به، والمعنى الأول يطرح بالبركة، والمعنى الثاني فلا يشترط
بوجوب من التمتع، لأن بوجوب التمتع معه من التمتع في كل وجه إذا رضى
أن يأخذ سباه عرساً، فإذا شرط ذلك فقد سبه ما هو من مقتضى أهله
صحيح، كما هو قال إذا انقضت السنة فلا مقرر شأ وقد سلموا صحة ذلك،
نحو

بحسب (١٥٧٠٧)

١ أبو عبد الله محمد بن يحيى نقاشي السبي، من كتبه أصحاب الأئمة أحمد بن محمد
المرحوم سنة ١٣١٦/١٣١٦

وقال المؤلف^(١) : للمصارفة من العقود الجائزة تصح تصح أحدهما أيهما كان، وممونه، وجنونه، والمعجر عليه، ولا فرق بين ما قبل التصرف وبعد، فإنما اتفست والمال ناض لا ربح فيه أخذ، ربه، وإن كان فيه ربح فبما الربح على ما شرطاه، وإن اتفست، والمال عرض، فأنفذا على يده أو قسه حار، وإن طلب العامل البيع، وأبى رب المال، وقد ظهر في المال ربح أجبر رب المال على البيع، وهو قول إسحاق والثوري. وإن لم يظهر الربح لم يجبر، وهذا ظاهر من كتب الشافعي

وقال بعضهم: به وجه آخر أنه يجبر على البيع، لأنه ربما زاد فيه زائدا ورغب فيه راقب، فرد على من أمل، فيكون للمعامل فيه حظ، ولذا، أن العامل استحق الربح إلى حين الفسخ، وذلك لا يعم إلا موقوفهم، وما ذكره من احتمال الزيادة إنما حدث بعد الفسخ

وإن طلب رب المال البيع وأبى العامل، فبه وجهان. أحدهما: يجبر العامل على البيع، وهو قول الشافعي، لأن عليه رد المال ماضاً كما أخذته، والثاني: لا يجبر إذا لم يكن في ضمان ربح أو أمض حقه من الربح؛ لأنه بالتفسخ زال تصرفه، وصار أجنياً من المال، وإذا نقض رأس المال جميعه لم يلزم العامل أن ينقض له الباقي، لأنه شركة بينهما ولا يلزم الشريك أن ينقض مال شركته، انتهى.

ومع هذه المختارة^(٢)، ويصرف بعرضه، لأنه وكيل إن علم به وإلا لا، لأن علم بالعزل، والمال عروض بغيرها ولو سب لم لا يتصرف في ثمنها، ولا يملك المالك فسخها في هذه الحالة، بطلان أحد الشريكين إذا فسخ الشركة،

(١) عظمي (١/٧٢).

(٢) (٢/١٨٨).

فقال جهم و قد كنت أفتقر إلى علم من في السموات
لأنه لا بد من العلم من غير من السماء وليس يجوز في شروطه العلم
على ما يقال، ولا يجوز أن يشترط في السماء من يعلمها، وذلك لأن
ذلك انتهى

وقال البيهقي في ذلك أي يعني لها مقابلة من أن أربع سموات
مستويات، فمما لا يسمون، وقد صارت ثلاثة آلاف، يعني في السماء كذا النفس
أن روح السماء واحدة حول سطح، وقال القاضي في حد قوله عليه ركة
السموات أن الأرض أربع سماوات، ولا يتبع ذلك حسب التصرف في
السموات، وكذا في قوله تعالى في خلقه حتى يتسعة
وسموات حولها من غير شيء عليه أحمد في قوله أربع سموات وقيل
في الخطاب بحسب قوله من غير ظهور أربع يعني ذلك كمال في ذلك
ولا يجب من ذلك حتى يتسعة السموات لأن ما قبل من ذلك أربع سموات
ولذلك سموات غير تمام، لأنه يجوز من ما سمعت في الأصل أن
يجوز انتهى

وقال الشيخ في قوله تعالى في خلقه حتى يتسعة السموات
وحديث من أربع يعني سموات ركة، حيث أن أربع، في وصفها إلى
ذلك، صارت أربع من حيث ما يتبعها في السموات، في الساعات ثلاثة
أشياء هي سموات السموات، ثم من قبلها، وذلك في ذلك على رب
الذات، لأنه قد دونه، ذلك غير لا يظهر أربع، في وصفها إلى السموات
ولذلك أربع سموات، وهذه الأربع، وكذلك انتهى

أقول في قوله تعالى في خلقه حتى يتسعة السموات، لأنه مراد من

ولا يجوز لرجل أن يشترط على من ذرعه، أن لا يسري إلا من
فلا بد لرجل أن يشترط على من ذرعه، أن لا يسري إلا من
فلا بد لرجل أن يشترط على من ذرعه، أن لا يسري إلا من

وسبب ذلك أن كل واحد من هؤلاء إذا دخل في هذه
مظهر كسب المكسب، فليس به ركعة على أحد، لأنه مردود به وليس المردود

وفي الحقيقة هذه المسألة لا عني أصله أن استحقاق المصارع
بغيره بمقالة لا بطريق الشريعة، إذ ليس له رأس مال ولا نفوس لأحرره لأن
هذا غير صحيح عند العامة، والاحتياط لا يملك إلا بالتقيد، كالمعادن بعد
الاحتياط، وبما أن المصارع شريك في الربح فكما يملك رب المال نصيبه
من ربح في "ركعة، فكذلك انضمامه لأن مطلق الشركة يقتضي بمسار،
وبما أن المصارع أن يكون له العمل وأمره في الثاني الحالة ورجل
بهما أحد يختلف الشركة، وقد مضى في العقد على هذه وتضمنها بعض
بالإجماع، انتهى

(قال مالك) وأبى نعت هذا! مائة إلا في بعض السبع لمصره،
والأولى عندى وجوده لاستئناف المسألة الآتية، (ولا يجوز لرجل أن يشترط
على من ذرعه أن لا يسري إلا من فلا بد لرجل) غير (يسري عليك) بشرط
(غير جائز لأنه) لم يكن هذه مصاربه بل (بصير) العامل (له) أي رب المال
(أجير) وفي نسخة "رسولاً" (باجر) موصوفه بجمعه (ليس بصير) لأنه لم
يكن الآخر

في رواية "سواء كان ذلك الرجل موسراً لا يملك هذه سبع و
موسراً، مردود فصح، فإن كان صح ما يصح به القراض انقضى عنه من
الربح، وأجازوه أبو حنيفة، انتهى

قال مالك، في يرحل ينفق إلى ذئب مالا برباً وبشرط
على الذي دفع إليه صاحب الضمان قال لا يجوز لصاحب المال
أن يشترط في ماله غير ما وصح القراض عليه وما مضى من ماله
المتضمن فيه فإن لم ينفق على شرط الضمان فإن لم ينفق
حقه من الترخ من رجل مؤسج الضمان وإنما يصيب الترخ على
ما لو أعطاه ١٠ على غير ماله وبأن ينفق صاحب الم رعى الذي
أخذ ضمانه لأن شرط ضمان في القراض باطل

قلت وقد روي أحمد بن حنبل والشافعي ما نكاه، وقد مضى في ذلك في
أول ما يجوز من الشروط في القراض

(قال مالك في الرجل يدفع إلى رجل مالا قراضاً ويشترط على الذي دفع
إليه المال) وهو المسمى (الضمان) أي يكون الضمان على ثمن من الحرام
(قال مالك) في ينفق ما ينفق (لا يجوز لصاحب المال أن يشترط في ماله
غير ما وصح) باب سجنه القراض عليه (و) حرم (ما مضى من ماله المتضمن
فيه) ما مضى من ماله الذي دفعه ولا خلاف فيه من سجنه القراض
على الأمانة لا على الضمان

(قيل من) أو (د) (المال) ورجع (على شرط الضمان) غير المسمى (كأن)
وب ضمان كانه (لقد أوردنا من حله من الترخ من رجل مؤسج الضمان) وذلك لا
يجوز، وإنما يقتضي الترخ على (ما لو أعطاه على غير ضمان، وإن ظف
الضمان) من غير ماله (لم لم على الذي أخذ) في ضمان وهو المسمى
(ضماناً) ومن شرطه (أن ينفق) وذلك لأن شرط الضمان في القراض
باطل

قال الرافعي لا يدفع على الضمان ماله من رجل مؤسج ماله بطل

قد ماتت، في دخل دفع إلى رجل مالا قراضاً وأفسره عنه
أن لا يتبع به إلا محلاً أو دراهم

الشرط، ورد إلى قاضٍ شرطه من ماله، عنه إلى اجرة خذ، فقه الشافعي،
وهنا بر حقه القراض، والشرط ظهر انتهى

وقال العمري^(١) من شرط القرض ضمان المال أو سهما من
المؤسسة، فشرط باطل لا ينفذ ولا خلاف، يعتقد صحيح، عن حبيب أحمد،
وهو هو أبي حنيفة، ودروي عن أحمد أن ينفذ بفسد، وحكي عن الشافعي
رسد بـ الأول، انتهى

وفي الخصص^(٢) أعلم بعد أن شرط رب المال ضمان المال على
المضارب، هذا أبو حنيفة وأحمد يفتن بشرط والمضاربة محرمة، وقال
مالك والشافعي تبطل المضاربة بعد الشرط، قد في الترجمة في اختلاف
الإمام^(٣) انتهى.

وقال ابن رسل^(٤) إن شرط رب المال الضمان، على المعاملة، هذا
مالك لا يجوز القراض وهو يفسد، وفيه الصحيح، وقال أبو حنيفة،
وأصحابه القراض جبر، والشرط مفسد، وعمدة مالك أن أشرط انصافاً
ديانة من هي القراض مفسد، وفي حنيفة شبهه بالشرط الفاسد في البيع
علمه بأنه أن ألح حذره بشرط باطل عمداً عن حديث يرويه المتقدم
انتهى.

قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً، واشترط عليه لو لا يتبع
به) أي لا يتبع المضارب بماله، المضاربة (ولا محلاً أو دراهم) صحيح دابة

(١) المصنف، (١٤٠/٢١)

(٢) روى (٢٢٦)

(٣) إمامه لصحيفة (٢١/٢٢٨)

لأجل أنه يذهب بحر النحل أو من يذوب. ويخسر رديها قال مالك ١ بحر هذا وإن هد من شبه المتبعضين في يفرص
 إلا أن يفسد ذلك ثم يبيعه كما يبيع غيره من تسع
 من مائة لا بأس أن يفسد المتفرص على رب النحل
 علماً يعني به على أن يفرص معه نخلان . . .

(لأجل أنه) و - المثال (يطلب) ومنه (بحر النحل أو من يذوب الدواب ومصر)
 أي يريد أن يفسد رديها أي ذاب بحر الدواب

(قال مالك لا يجوز) أي لا يذوب (أو من يذوب) أي من يذوب من سائر الدواب
 (ففرص) قال ابن القاسم ٢ «وهو من سائر الدواب» فإن دفع به يفسد. رآه ابن
 منته حين سرقه وأدب وأدب رب الدواب، وأنه أبو عمر، انتهى

قال ابن أبي ٣ «وهذا كما قال به لا يجوز أن يفسد من النحل على
 النحل أن يفسد به سراً يذهب رديها ويخون ربيها ثم يهد» لأن النحل
 الذي يفسد عليه النحل هو النحل، لا سائر الدواب، لأن النحل يفسد على النحل
 يجوز أن يكون عرضاً على سائر الدواب، وأما على غيره من الدواب، فإنه لا يجوز
 وهو أنه قد حدد بعض المالكيين النحل فيكون مجموعاً منه، وهو المقصود
 بالفرائض، انتهى

(إلا أن يفسد ذلك) أي لا يجوز غير أن يفسد بحر الدواب (ثم)
 يبيعه كما يبيع غيره من الدواب، يفسد جميع سائر الدواب التي يبيع الدواب والنحل
 أيضاً، كما يبيع غيره من الدواب في يفرص

(قال مالك لا بأس أن يفسد المتفرص على رب النحل علماً يعني به)
 أي يعني به حال العامل بالعلم، أي يقوم به، أي مع العلم (العلم)

(١) شرح الرواس، ٣/٣٥٢

(٢) المستدرج، ١/١٦٥

في الحال إذا لم يجد بئره في سبب لا شبهة في خبره

(٦) باب القرض في العروص

١٤٠٤/٧ قال مكي بن مكرم لا شيء لأحد إن

تقارض أحداً إلا في امر لا لا شيء .

في الحال إذا لم يجد صبيحة صبايح من يورده وصغيره يمانع إلى سبب الحال في
بئره في الحال خاصة (لا يبيع في غيره) في " يبيع في غيره الحال " وقد لا
يخدم في زمانه يخدم في القرض من قبله على حاله من صبيحة
منه في حفظ الحال خاصة هذا لا يخدم في غيره إلا الإجابة فقط

قال ابن مكرم في القرض في الحال لا يبيع في حاله من قبله على حاله من
الحال من القرض من ربح أو الخسران من قبله على حاله من قبله
من قبله أو كان من قبله من قبله لا يبيع في حاله من قبله
من قبله من قبله لا يبيع في حاله من قبله من قبله من قبله
من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله
من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله
من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله

(٩) انظر من في العروص

ونقدم عرباً في امره لا يجوز من قبله من قبله من قبله من قبله
من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله
من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله
من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله

١٤٠٤/٧ . (قال مالك لا يبيع لأحد أن يذبحه) ويقضاه (أحداً إلا

في قرض من الحبس ولا يبيع في حاله من قبله من قبله من قبله

عُرِضَ خَيْمٌ ذَاكَ حَتَّى يَنْصَبَ بِطَرِاسٍ قَلْبَهُ أَحْمَرٌ ذُو بَنِي
الْقَرَارِاسِ، فَبِي بَيْعِهِ إِبَاءٌ، وَهَلَاخٌ فَيَنْطَلِقُ ثُمَّ يَكُونُ لِمَالٍ بِرِصٍّ
مِنْ بَوَاءِ مَضَى الْمَالِ، وَاجْتَمَعَ عَشَا وَبُرِدَ إِلَى بَرَارِاسٍ مِثْلَهُ

مَجُوزٌ، مَسَحَ الْعَمْدُ عَلَى الشَّرْعِ فِي حِمْلِ النِّجَارَةِ (فَإِنْ جَهْلٌ) عَدَّ ذَلِكَ، وَبِي
عَلَمِ النُّجُورِ، وَدَعَا فِي أَنْصَحَ وَاسْمُهُ عَيْبٌ حَتَّى يَنْصَبَ، وَيَنْصَبُ لِمَنْ يُنْظَرُ
إِلَيْهِ قَدَرٌ أَحْمَرٌ أَيْ لِمَنْ يَدْعُو أَحْمَرٌ (الَّذِي دَعِيَ إِلَيْهِ الْقَرَارِاسُ) وَهُوَ الْمَدِيرُ (فَبِي بَيْعِهِ
إِبَاءٌ وَهَلَاخٌ) فَبِي نِجَارَةٍ (أَيْ مِثْلَهُ) فِي أَحْمَرٍ الْمِثْلُ (أَنْ يَكُونَ الْمَالُ قَرَارِاسٍ مِنْ بَوْمٍ
هُوَ أَمَالٌ) مِمَّا (وَأَجْتَمَعَ عَيْبًا) حَسِيرٌ لَعُوبٌ، هَذَا (أَوْ يَرُدُّ إِلَى قَرَارِاسٍ مِثْلَهُ)

فَإِنْ لَرَدَّ بِي " وَهَذَا دَأْبُ شَابٍ، يَكْرَهُهُ الْقَرَارِاسُ مَالَهُمْ، لَا يَشْكُلُ
عَلَى مَنْ لَهُ بِي مَالٌ، قَالَ أَبُو عَمْرٍ، نَهَى

بَنُو لَدَجِي " وَهَذَا كَمَا قَالَ إِبْنُ لَا يَبْهِي الْقَرَارِاسُ إِلَّا بِالْبَيْعِ، الْمَدَارِاسُ
وَالْمَدِيرُ، وَهُوَ عَدَمُ تَقْبِيلِ ذَلِكَ، بَنُو دَرَجَةٍ يَحْرُضُ عَنْ ذَلِكَ يَكُونُ عَلَى
وَجْهِهِ أَحْمَرٌ، أَنْ يَقُولَ لَهُ بِيْعْ مِنْ بَرَارِاسٍ، فَيَا بِيْعْ بِيْعَ مَا عَمِلَ بِهِ
فَرَأَيْتُ يَكُونُ بِيْعُ أَمْرِ أَمَالٍ هَذَا لَا يَحُورُ، وَهُوَ عَدَمُ مَالِهِ رِيَا بِيْعٍ، وَقَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ جَائِزٌ، وَالتَّائِيلُ عَلَى مَا يَكُونُ أَنْ هَذَا شَرَطٌ مُسْتَأْنَفٌ، لَمْ يَحْرُ
مَالِي الْقَرَارِاسِ، وَهُوَ قَرَارِاسٌ، وَاحِدٌ، هَذَا يَحْرُ أَنْ يَجْعَلَ بِيْعَهُ عِنْدَ وَاحِدٍ

وَالْوَحْدَةُ الثَّانِيَةُ أَنْ يَقُولَ لَهُ يَحْدُودُ لَعَرْضِ حَتَّى إِذَا هُوَ يَكُونُ الْعَرْضُ
رَأْسَ الْمَالِ، وَبِيْعٌ، يَحْدُودُ تَعْمَلُ مِثْلَهُ، هَذَا فَتَقْبِلُ بِيْعَهُ، هُوَ رَجْعٌ بِيْعٍ وَبِيْعَةٍ
وَهَذَا أَيْضًا لَا يَحْرُ حَلَالًا لِأَنْ بِيْعُ لَيْسَ بِيْعٍ مَجُوزٌ، لَا يَكُنْ

وَيُذِيرُ قَدْرَهُ مَا يَحْتَاجُ بِهِ مَالًا مِنَ الْعَمْرِ، وَهُوَ لَا يَحْرُ إِذَا يَأْخُذُ
أَحْرَصَ بِيْعٍ وَفَتْ رَحِيصَةً، وَبَرْدًا فِي وَفَتْ عِلَالَةٍ، دَعَا بِيْعَ بِيْعٍ

(١) حَتَّى يَرُدَّ بِيْعُ ٤١٠/٣٠٣

(٢) الْمَسْمُوعُ ٥١/١٩٩

أما إذا مات في وقت صلاة، ويتردد في بطلان كسائه، فمستحب، نعم من
أما إذا مات في وقت صلاة، لا يجوز أن يمسى به، وذلك ثم حرر من
بطلان كسائه، ويستحب غسل الأوقات، والله

وقد عرفت أن جهنم ذلك حتى يمضي إلى آخر الفصل يريد في وجوب
مسح رأس الميت في الفرائض لا يجوز إلا ما مضى، وجب أن يصحح به عند
مداين، فيكون الفرائض من وقت مسح رأسه، ويحصل به العمل، وما كان
قبل ذلك، فلا يمكن رده إلى الفرائض الصحيحة، لأنه لا يصح للفرائض به
يوحه، فكانت فيه اجرة الصلاة، اهـ

وفي الحديث "أما عدي يروح إلى أبي المال فادع منها ما
يكون رأس المال من الدراهم والدينار عند عامة العلماء، ولا يجوز المقاربة
بالمروءة، وعند مالك هذا ليس بشيء، ويجوز المقاربة بالمروءة
الصحيح، فإنه لأن مع ما يعين بالمعنى من ربح ما لم يمسح، لأن
مروءة من غير عند المروءة بها، والمعين غير مضمون حتى في ذلك
تستقيم لا شيء على المقاربة، فالربح عليها يكون مع ما لم يمسح، ولا
مقاربة بالمروءة تؤدي إلى جهالة الربح وقت المقاربة، لأن قيمة المروءة
مروءة بالمروءة، وتختلف باختلاف المقوم، والجهالة بنفسها
بطلان، وهذا لا يجوز

وقد عرفت أنه لا بد من دفع إليه عروضا، فقال: بها وأصل بنسبها مقاربة،
باعتها بما أهم أو دناها، فيصرف فيها جارة، لأنه ثم يصف المقاربة من
لديها، إما أصالة إلى الشخص، وثمن يصف به المقاربة، اهـ

ثم ما حكى من ملاب الإمام مالك، وهكذا حكى عنه الأصول كما

(٧) باب الكراء في الفرائض

٨/١٤٠ - قال بخيى فإنه ماله، في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً واشترى به ماعاً وجعله إلى عبد التجاره صار عليه
وخاف انتقص من ماله فتكاري عليه إني يدفع من ماله نقصان
فأعبري الكراء أفضل من ماله كله

فإن ماله إن كان فيما دفع وفاء الكراء، وسيله ذلك

تقدم في كتابنا ١٤٠ من الفرائض فلعلم الكراء في هذا الباب من
مروءة رجل حبل إلى أحد المصلين، وإلا فماله كتب ماله من الجوار
بأنه ماله، ماله

(٧) الكراء في الفرائض

يعني حكم كراء، وهو المثل في مال الفرائض

١٤٠-١٤١ - (قال مالك في رجل) وهو المثل (دفع إليه رجل) وهو رجل
المثل (مالا قراضاً) هكذا في نسخ الهند، وفي ذكر المصنف في رجل دفع
إلى رجل مالا، وهو أيضاً ماله، وفي بعضه في رجل دفع إليه مالا، وعلى
هذا العمل من المجهول، والمؤدى واحد (فأشترى) العامل (به ماعاً) فحمله
إلى بلد للتجارة (في ليله) بين (فأشترى) ماله، والراء لمالك في كذا في هذا
البلد (معه) في ماله (معه) (فأشترى) ماله، (فأشترى) ماله، في هذا البلد
(فتكاري عليه) في كراء على رجل المثل ماله، ماله (إلى بلد آخر)
ثم يجد الملاء في ماله (فأشترى) أيضاً (معه) (فأشترى) ماله، (فأشترى)
واسوق (الكراء أصل المال) في رأس المال (كله) أو (معه) ماله

(قال مالك) في الموهبة المذكورة (إن كان فيما دفع) من ماله (وهو الكراء)
أو في مثله (معه) ماله (فأشترى) ماله، (فأشترى) ماله، (فأشترى) ماله،
وهو كراء الكراء ماله، ولا شيء من ماله ولا شيء من ماله

وَأَنَّ بَيْنَ الْكِرَاءِ شَيْءٍ، نَهَى أَصْلَ الْعَالِ كَانَ عَلَى التَّجَلِّي وَلَمْ يَكُنْ عَلَى رَبِّ الْعَالِ بِنَ شَيْءٍ يُتَّبَعُ بِهِ. وَفَلَاكَ أَنَّ رَبَّ الْعَالِ إِذَا أَمَرَ بِالتَّجَارَةِ فِي مَالِهِ، فَلَيْسَ بِالْمُقَارَضِ أَنْ يَتَّبِعَهُ بِمَا سَوَى ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالٍ وَبِوُجُوهٍ ذَلِكَ يُتَّبَعُ بِهِ رَبُّ الْعَالِ لَكَانَ ذَلِكَ هُنَا عَلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ الْعَالِ الْيَدِ قَارَضَهُ بِهِ فَلَيْسَ بِالْمُقَارَضِ أَنْ يَحْمِلَ ذَلِكَ عَلَى رَبِّ الْعَالِ

(وإن بقي من الكراء شيء بعد أصل المال) أي زاد من الكراء على رأس المال أيضاً (لكان) الزائد (على العامل) يرمه (ولم يكن على رب المال منه) أي من الكراء مراد (شيء يتبع به) ويتخذ منه (توكلت) أي وجه عدم اتباع رب المال بالرائد (لأن رب المال إنما أمره بالتجارة في ماله) الذي دفعه إليه، وهو رأس مال المقرض (فليس للمقارض) يتبع المراء أي للعامل (لأن يتبعه) أي رب المال (بما سوى ذلك من المالح) الذي عنده.

(ولو كان ذلك) الكراء الرائد (يتبع به) يسهل المجهول (رب المال) نائب المفاعل أي لو ألزم رب المال بذلك الرائد (لكان ذلك) الرائد (يعطى عليه من غير المال الذي قارضه فيه) من مال بيته (فليس للمقارض أن يعمل ذلك) الرائد (على رب المال) لأن إنما أطلق يده على رأس ماله المقرض دون غيره من أموال بيته

قال النجاشي^(١). وهذا كما قال. لأن رب المال أطلق يده العامل من ماله على رأس ماله المقرض دون غيره، فكل ما عمل به العامل من عمل على وجه النظر عاد ذلك بحصران أو ربح، فإنه يخرجه في دون ماله أمواله، وإن لم يكن العامل بعد ذلك حرم بسبب مال المقرض، فهو ملتزم منه في التراب، فكان عليه حرمه، اهـ

(١) المستنقذ (١١٦/٥).

(أ) باب التمضي في القراض

٩/١٤٠٦ - قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ، فِي رَجُلٍ دَمَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالاً قَرَضاً، فَمَضَى بِهِ حَرِيحٌ ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ دِينَارٌ أَوْ مِنْ جُمْلَةِ جَارِيَةٍ، فَوُضِعَتْهُ

قال ابن رشد^(١)، لا أعلم خلافاً بين فقهاء الأمصار أنه إن تكارى القامض على السلع إلى بند، فاستغرق الكراء قيم السلع، وفصل عليه ففصل أنها على القامض لا على رب المال؛ لأن رب المال إنما دمع ماله إليه لينجز به، عما كان من خسار في المال بعلبه، وكذلك ما زاد على المال واستمره، اهـ.

(أ) التمضي في القراض

قال المونز^(٢) إذا تمضى المضارب، وفعل ما ليس له عمله أو اشترى شيئاً نهي عن شراؤه، فهو ضامن للمال في قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن أبي هريرة وحكيم بن حزام وبني غلامه وناقع ولؤباس والشعبي والبخمي والحكم وحماد ومالك وشعبي وإسحاق وأصحاب الرأي وعن علي - رضي الله عنه - لا ضمان على من سورك في الربح، وروي معنى ذلك عن الحسن والزهرى، اهـ.

٩/١٤٠٦ - (قال مالك في رجل طبع إلى رجل مالا قراضاً ففعل فيه المضارب (الربح) في المال (ثم اشترى) المضارب (من ربح المال) أو اشترى (من حصله) أي رأس المال والربح جميعاً (جارية) بلقراض أو على وجه الخلف منه، قاله الزردابي^(٣) (فوطئها) المضارب، زاد في النسخ الهندية بعد ذلك فقط (جارية)، وبس هذا في النسخ المصرية، والظاهر أنه تحريف من

(١) حاشية المصنف، (٢/٢٤٤)

(٢) «التمضي» (٢/١٦٦)

(٣) «شرح الزردابي» (٢/٢٤٤)

فجعل له منه ثلث بصر استاذ قال صائت إن كان له مال أجبت
أبيه الجارية من ماله فيجوز له المال فإن كان حصص بعد رده
سائر فهو ينهب على الفراض إلا أن يرى لم يكن له وده يعط
بحر حتى يجر المال بين يديه

لأنه كان في الأصل في السطور يابا نصير طوب كنه بعض سراج
في سراج النكاح (فجعلت منه) أي من استدارت أو الوفاء ثم نفس المال في
سراج النكاح

(قال مالك) في الجارية المستدرة (في كثر له) أي بماله (مالي) قال
موسى (أجبت) سراج النكاح (قيمة الجارية من ماله) أي مال حائل (فيجوز)
بينما النكاح (أيه المال) أي يكسب منها

(فإن كان حصص) أي سراج سراج من المال (بعد وفاء) ربح المال ربح
سراج (في الأصل) (ينهب) ينهب (على) ما شرعا في (الفراض) (أول)
من ينجب (باب) أو غيرهما (أو لم يكن له وفاء) أي لم يكن سراج سراج
سراج (سراج النكاح) (يحب النكاح) (ربح) (أخي) (سراج) أو لأخي
يحب (أخي) أي رأس هذا النكاح (من ثمنها) أي سراج

و سراج (سراج) قال إن من سراج حاكمه سراج
و طوب محله به قال كان مال حاكمه سراج ولا يربح
أو يتعبد من ماله الفراض على وجه الاستحسان وقد أن يكون سراج حاكمه من
سراج سراج سراج سراج وإن كان حاكمه سراج سراج سراج من
سراج سراج سراج سراج كان صاحب المال سراج سراج سراج
سراج سراج في سراج سراج في ذلك يوم الوفاء وبسراج سراج سراج
لا سراج سراج سراج سراج سراج سراج سراج سراج سراج

قال مالك، في رجل دفع إلى رجل مالا فمات المتلقي فأنشأ به سبعة، ورأى في ثمنها من عب

ربح، أو حصة منها إن كان في الدين ربح، فإن قصر ثمنه بيع منها من ذلك الثمن الذي يبعث من قيمته يوم موته ثلثه تلك الثلثان نصفه، إلى الخمر بسط ما بقي من فروجه

وقال لعمري^(١) ليس للثمن ما وراء مؤخر المضاربة، سواء جهر في المضارعة أو لم يظهر، فإن عمل عبه سهر وانتهى، وإن علق منه ولم يظهر في المال دفع موله وقبض لا بد من نصفه في غير ذلك ولا سبه ذلك، ولا تصير أم ولد له، وإن ظهر في حال بيع ماله حرًا، وصرا أم ولد له وعمله معها، وسواها قبل صدق وسعي، وقد نصي أب له يظهر ويخ علقه بعد لأنه وطئ في غير ذلك ولا شبهه مثله، ويستصرح عن أحمد بن علي العنبري، لأن ظهور الزوجه يبيح عن الطوبى، والطوبى غير صحيح

وأما أم رب المال فمضارب في امرأة من مال المضاربة، فأنشأ به جارية نسرى بها خرج ثمنها من المضاربة وحياز حصة في حصة لأن استباحه البيع لا يحصل إلا بمكة، وسبط ما حب منه ثمانية وعشرة من ثمنها لحظه في فروج المسألة لا سبه هذا المحصر

قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا فمات المتلقي له مال (أنشأ به سبعة) تريد قبضتها على من المضاربة (ورأى الثمن) (في ثمنها من عبه) يعني ماضي الثمن من عبه بعد ما رأى عن رأس المال وأطلق عليه المتلقي لأن ذلك لا يجوز عند مالك

قال ابن رشد^(٢) اختلاف في التعامل بمتقنين حالاً، فيجوز به مع مال

(١) مسني، ١٥/١١١

(٢) مقدمة لمحمد، ٢/٢٤٠

قد روي ذلك صاحب التمهيد بالتحليل إذ سعت التمهيد في بيع أو
رخصة، أو بيع شئ أو شيء آخر بأخذ التمهيد، أحدها رخصة م
تتمه فيها وإن أتي، كان التمهيد شريكاً له بحصة من التمهيد في
سواء بالتصديق بحسابه أو بالتعامل فيها من غيره

قد روي ذلك مالك ذلك لا يجوز، وقيل اشتمل على أمر حرم ذلك حرم،
ويكون الربح بينهما على شرطهما اهـ

أما قال الفردي^(١) فهو تعامل خلطه من غير شرط وإن ساءه وشاردا
بمعامل رب المال، إن ربح فمكتسب بربح الزبد وحصوله اهـ فتأمل

(أما مالك) في صورة المذكورة (صاحبه) رأس المال) فهو بالخيار
في الأمرين الآتي بيانهما (إن بيعت السلعة المذكورة بربح أو) بيعت (بوصية)
أي بفساد (أو لم يربح) أصلاً يعني هو محبر في التصرف الثلاثة (إن ساء) ربح
الربح وهو أول الأمر المحبر في (أن يأخذ السلعة) بمحلول ساء (أخذها) جزء
بشرط (ورخصة) أي قصر ربح المال العامل (ما أسلفه فيها) يعني بحصة العاقل
م ربحه من عند نفسه (وإن لم يربح) ربح المال من نفسه بذلك، وعند من
الربح من الأمرين المحبرين (كان المتقارض شريكاً له) أي ربح المال (بوصية
من التمهيد) بربح المال من عند نفسه، وإذا شارك معه فكون شريكاً (في
المال) أي الربح (أو التصديق) كما هو ربح الشريك (بمحاباة ما زاد العامل فيها
من غيره)

روى أبو حنيفة^(٢) ليس له أن يشتري بأكثر من رأس المال لأن إرادته
تدبر أكثر منه من كد رأس المال أثناء فاشترى هذا بألف ثم اشترى غيره
آخر بعين ألف، فالشراء منه لأنه اشترى بهما يسحق بسببه في البيع

(١) الشيخ الأبي (٣٣٤/٣).

(٢) الشيخ (١٠٥/٦).

وإن كان صاحب المال قد مرّ الرّبح ثمّ يكون للمدعي عمل،
مصرّحه بما مرّ من أحوال

(وإن ربح) يكره في هذه المسألة (المصنف) لما في رواية (سرخه) يعني ما
سرخه بغيره (أي المربح) وإن كان نصف الربح مثلاً فإنّه يربح نصف الربح (ثم
يكون للمدعي عمل) وهو خبر (مصرّحه) أنه يكره، يعني مصدراً من سرقة مع
عمرو، فإنّ خبره هو أيضاً النصف مثلاً، فإنّه يكره نصف ربحه يعني من
العمالة عند خذ ربحه من نصف ربحه، فكون ذلك ربح الربح بغير
نصف

فإن لم يصرّح لا عدم خلاف في هذا إلا أن يصرّح في ذلك ليس بشيء،
يكره إلا أن يصرّح لأنه عمل على فساد من التصرف، وهذا أصل في دعوى في
الحال، وهو في المقام كماله، هذا ذلك ثمّ ياتي

١. حكمي من الإجماع مشكل - بعد قسّم المومنين^١ وليس لمصنوع دفع
المال إلى أحد المصارف، غير غشيه أحمد في رواية الأئمة وغيره، وروى
المصنف وحده في حيزه، فثبت أنه على ما قيل من غير أن يكون له ربحاً
بعد ذلك التصرّح

٢. على أن يكره معصية أو حراماً، إنما دفع إليه من جهة
نصف ربحه، وسفّه إلى غيره يخرج من كونه مصدراً له، فلا يكره
والثاني من هذا، وهو أن لا يكره إذا كان حراماً، ولا يجوز أن يكون
١. أن يصرّح به، ولهذا قال أبو حنيفة (الشافعي) ود أحمد من غيرهم
٢. أن يصرّح به، فمن نكح المصنف، ولا يظهر من ربح ذلك شيء، لا
شيء لا يكره

١) مرم و ما في ٢٣٨٥

٢) مصنف ٢٧١-٢٦٥

روى "التهذيب" ^{١١٠} أن نفع المضارب امتثال إلى غيره مضافاً ولم يأت
 به إلا ما كان له من النفع، ولا يصرف المضارب (أما) ^{١١١} يبيع فلا يربح
 حينئذٍ لأول رب المال، وهذا رواية الحمر عن أبي حنيفة، وقال ^{١١٢} عمل
 من فسر، يبيع أو لم يربح، وهذا ظاهر كرويه، وقال ^{١١٣} يبيع ما يقع عمل
 أو لم يبيع، وهو رواية عن أبي يوسف، ثم إن صاحب الأول صاحب المضاربة
 بين الأول وبين كذا، كذا: الربح بينهما على ما شرع، لأنه مظهر ملكه
 بالعمارة من حين خالف بالنفع إلى غيره لا على الوجه الذي رخص به

مضارب كما إذا دفع مالاً إليه، وإن حصل شيء رجع على الأول بالعقد،
 لا بدل به عما في الموضع، وأما أي الثاني مضارب من جهة أي طرف من
 ضمن بعده، فصح للمضاربة الثانية: الربح بينهما على ما شرط، لا يربح
 المضارب على الأول، فكأنه أي رب المال ضمنه أي الأول استأجره، ولطيف
 بربح المضارب شيء، ولا يجب للأعلى أي للمضارب (أولاً) ^{١١٤} لا بأس
 بمضاربه بحد، لا حد في العمل، والأعلى يضمنه بملكه المسمى بحد،
 لقضائه، لا يفرق عن نوع حيث انتهى بحد، فوضح

وقال ابن عديم ^{١١٥} وإذا عمل الثاني حيز ثل المال فإنه يضمن لأول
 رأس ماله، وإن شاء ضمن الثاني، وإذا احتار رب المال، بأحد بربحه، ولا
 يضمن بسببه ذلك كذا في "المعتمد"، فإن ضمن الأول صاحب المضاربة
 به ربح يسمي، وكذا الربح على ما شرط، وإن ضمن الثاني رجع به فليس
 على الأول، ويضمن بهما، وكذا الربح بهما، وطالب الثاني بربح دون
 لا بحد

(١) (١٨٤/١٣)

(٢) (المعتمد، ١٨٤/١٣)

في امره الثاني^(١١) يلا خلاف أعلمه سواء اشتراها للمساكن، أو البنية،
والمبنى، أو لأحد من القاريين، أو واحد، قلاء أو غير، فائدة أن هذا
الوجه، اهـ

قلت وما يظهر من كلام الأبي^(١٢) أن الفرق بينهما ما من البيع وبعد،
إذ كان من أحد مالاً على وجه القراض، فمقتضى ما أمر به، واستلصق
بغيره بربحه، فإن ذلك لا يحلو من أن يظهر عليه من أن يبيع ما اشتراه أو
بعد ذلك، فإن كان قبل أن يبعه، فإن الذي يبعه إليه بالخيار بين أن يرده إلى
الاسم من الشيء عقد بينهما أو يسلمه إليه، ويضمنه رأس المال، وإن عدم
الرد بعد البيع، فإن كان ربح، فهو منهما على ما شرطه من الأمر من أن
كان له نظير، صفة العامل للعقود

ورجحه ذلك أن من أحد مالاً على وجه السعة، فليس له أن يصره من
ذلك لوجه إلى ما عرّفه سمعته، لأن ذلك يصر في مال الغير بدون ربه،
فإن لم يصر سمعته، ويكون النافع بالتقيد بين أن يصره إلى ذلك أو لا يصره
دفعه عنه، أي أن يضمن له عليه ويضمنه المال، اهـ

والنموذج^(١٣) من شري ما لم يكتدعه، فربح، مبيع، ماله،
من عمه أحمد، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وعن أحمد، فهذا يقتضيه
بالربح، وبه قال الشعبي والنخعي والحكم وحسان، ومال القاضي، لو أن أحمد
تصدق بالربح على سبيل الخبز، وهو لو لم يملك في القضاة، وهذا هو
الأول، ومال أبياس بن معاوية ومالك، الربح على ما شرطه، لأن بيع

(١١) شرح المرقا، (١/٣٥٥)

(١٢) نظر المصنف، (١/١٧٠)

(١٣) المصنف، (١/١٧٢)

ثمة فلا يمنع كون الربح يسد على ما شرطاه وقال: قد ضي إذا اشترى في الثمن ثم نقد المال، فالربح لرب المالك. وإن اشترى بعين المال، فالشراء باطل في إحدى الروايتين، والأخرى هو موقوف على إجازة المالك. فإن أجازته منع، وإلا بطل.

والمنع الأول من عبء أحد، في رواية الأثرم، وقال أبو بكر لم يرو أنه يتصدق. لا حليل، واحتج أحمد بحديث عروة البارقي قال: عرض ليبي ﷺ جلب فاعطاني ديناراً، وقال: «اشتر لنا شاة». فاشتريت شاتين بدينار، فهدت منهما شاة بغيره. فحبب بالنبي والشاة، فقلت يا رسول الله هذا ديناركم، وهذه شاتكم، قال: «وكيف صنعت؟» فحدثت، فالحديث فقال: «اللهم تبارك له في صفة بعه، روى الأثرم^(١)، ولأنه ماله مال خير الله مالكة، فكان سائكة كما لو نصب حنكة مردها.

فأما المضارب فيه: إيهان إختصاصاً لا شيء به، لأنه عند عقد لم يزد له فيه، فلم يكن له شيء كالمعصب، وهذا اختيار أبي بكر، والثالثة: له أجر لأن رب المال رضي بالبيع، وأخذ الربح، فاستحق العادل عوضاً.

وفي قدر الأجر روايتان إختصاصاً أجر مثله ما لم يحط بالربح، والثالثة: له الأقل من المسمى، أو أجر المثل، وإن قصد الشراء بسسه، فلا أجر له، رواه واحدة، وقال القاضي وأبو الخطاب: إن اشترى في ذمة ثم نقد المالك فلا أجر له، رواه واحدة وإن اشترى بهي لسان بمس روايتين، له.

وفي «نقد المحتار»^(٢) ولا يملك تجاوز بند أو سلعة أو شخص عبثاً الثماني، وإن حصل صبراً مخالفة، وكان ذلك نشر، به. قال ابن حبانين.

(١) الحديث أخرجه بن ماجه (٨٠٣/٢)، وأبو طه (٢٢٩/٦)، وأخرجه البخاري (٢٥٢/٤).

(٢) (٢١٣/٦)

(٩) باب ما يجوز من النكحة في الفرائض

١ - رحمه وعليه حرمته، ولكن يصح بالزيج عدلهما، بعد أبي يوسف نص.
٢ - أحله المذوح إذا صرف فيها وبيع. اهـ

(٩) ما يجوز من النكحة في الفرائض

أصح لعلماء على أن بعض المذون والمقات على العامل، و يجوز
أحدهم من ذل الفرض، وبعضها في حال الفرائض يجوز أحدهما معه، وحسبوا
في بعضها، وهذا رحمه المصنف بالترجيح نسباً على النوع في ذلك

قال المصنف: "على العامل أن يؤتى بماله قبل ما جرت العادة أن يؤوله
له من ماله من ثلث التوبة، وعليه، وعرضه على المشتري، وماله، وماله
وعليه المبيع معه، وأحد ثلثي، واشتد، وشدة الكسب، بعينه، وجره، وفي
مستدرك، وهو ذلك، ولا يجوز له عيباً لأنه مستحق للزوج في ماله، ومن
منع من ماله ذلك، فالأجر عليه خاصة؟ لأن العمل عليه، فاما ما لا يجه
خاص في العادة، مثل إهداء على ابتاع، وقته إلى الخلاء، ليس للعمل
عليه، وله أن يكره من بعده، نص عليه أحمد، لأن العمل به، حرام، غير
مستدرك، فله أن يهدى، فراجع فيه إلى المذبح، فإن من العمل ما لا يلزمه
(قوله) مباحاً فلا أجر له. اهـ

وإن المذبح (١) وعلى العمل ما جرت العادة أن يؤوله كسره، ولطي
حسبني، وعليه لأجر في ماله أن استأجر على ذلك، لا في مال الفرائض ولا
في رحمه، بل المذبح، وأما غير المصنف وما جرت العادة أن لا يؤوله
نفسه، وهو من ماله، فله أن يهدى إذا عمله بعينه، وأما من عمل
لغيره من غيره، فيستحق من ماله، فراجع فيه إلى المذبح، فإن من العمل ما لا يلزمه

(١) المصنف (١٣/٧)

(٢) الشرح الكبير (٣/٤٦٦)

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۷-۶۰ (قلمی مالک میر رحیل) جو کہ قلمی مالک میر رحیل
عالمی دلا قرابہ بہ اذکار کے انسان کثیر بھی ہوگا۔ میر رحیل رحیل رحیل
اتسم (الشمس) کی پیدائش

[illegible]

(فاز سحر) به حدی آید که همه احکام را از سر و پا، همه
آنها را در یک لحظه از یاد تو دور کند و در آن وقت که در
میدان بیخود بماند، به طایفه ای از او و از آنهایی که
حقیقت را در آن دنیا ندانند و در آن وقت که از آنهایی که
در آن دنیا به یاد تو میمانند و در آن وقت که از آنهایی که

أما ذلك سواء في ظل المال وكثيره، ومانع سحوقه، أم المال يسير، فليس به ثم يصاد به سراً شيئاً إلا يعد ربه، لأن المال اليسير لا يحتمل الإضرار منه في السر، كما في المتن^(١)

ومما الموفق^(٢) ليس له السر بالمال في أحد الوجهين، وهو مدعي، نص، لأن في السر تعريضاً للمال، وتوجه التثني أن له سراً، بل لم يكن شفوياً، وهذا قول مالك، ويمكن ذلك عن أبي حنيفة لأن الإذن المطلق ينصرف إلى ما حوت به المادة، والمادة حاربه بالمخاطرة سراً وحسراً، ولأن المخاطرة مشتقة من الضرب في الأرض، فذلك بمطلقها، وهذا الوجهان هي المصنوع

وأما إن أذن في السر أو فهي عنه أو وجدت فريضة عنه فهي أحد الأمرين، معنى ذلك، وثبت ما أثر به، وخبر ما أبي عنه، وليس له السر في موضع محسوب على الوجهين جميعاً، وكذلك لو أذن له في السر مطلقاً، سم يكن له السر في طريق محسوب، ولا يثنى محسوب، فذلك محسوب، فهو من ما ينفك، لأنه عند حصول ما ليس له صلة، اهـ

وهي القابلة^(٣) بين صاحب المضاربة مطالبة حار بالمضاربة أو يبيع ريسوي ويؤجل ويشارك لإطلاق العقد، والمعصود منه الأسراج، ولا يحصل إلا بالتبعية، فينظم عقد سوف التجارة وما هو من صيغ التجار، والتوكيل من صيغهم، وكما المشاركة، ألا ترى أنه المودع به أن يشاركه بالمضاربة أولى، كيف وأن اللفظ دليل عليه لأنها مشتقة من الضرب في الأرض، وهو

(١) (١٧٣ ٥)

(٢) هامشي (١٤٨/٧)

(٣) (٢٠١/٢١)

من ذلك غاصي الدبر، وحمل المذبح، وشئ من النساء من ذلك -
 مستأجر من المال من حقيقته ذلك وتيسر للمقارن أن يستقروا
 قال لا مكسبي - - كان مدينا في أودان (أو) حوزة (أو) مدينا
 إذا شخص في المال يكون المال يحمل (أو) مدينا (أو) مدينا
 في ذلك في الملك الذي هو به مدينا، خلا عنه له من مدينا ولا
 غيره

أما ذلك الذي لا يحمل ولا مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 في مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 ومن المذبح من مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا

قال - - "مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا

قال - - "مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا
 مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا (أو) مدينا

وقال أبو محمد: إن بني بني من النكسوة أبي قولاً الخروج من المال لم
يحتج بهواً، والأول أصح، اهـ

وقال أبو رشيد^(١) حسن: كل من عطف من المال على نفسه عليه أم
لا؟ على ثلاثة أحوال: فقال الشافعي في أشهر أحواله: لا ينفقه له أصلاً إلا أن
يكون له رب المال، وكان يومئذ ينفقه، وبه قال إبراهيم الشافعي والحنابلة،
وهو أحد ما يروي عن الشافعي، وابن حرون: لا ينفقه في السر من حرامه
وكسوته، وليس له شيء في حصره وبه من مالك، وأبو حنيفة والثوري
وجمهور العلماء: إلا أن مالك دار (أو من بيت) يملك ذلك، وقال الثوري
بعضاً خافاً ولا ينفق راجعاً من بيت منتهى في الحصر، ولا شيء،
وروي عن الشافعي أن له ينفقه في النحر، وأما جمهوره مثل قول النجاشي
أن لا ينفقه في النحر، اهـ

وقال الموهبي^(٢): وإن سافر في طريق أس جاز، وبنفته في حال غيبه،
وبهذا قال ابن سيرين وحماد بن أبي سليمان، وهو ظاهر مذهب الشافعي،
وقال الحنابلة والشافعي والثوري ومالك وإسحاق و أبو ثور وأصحاب أبي
يعقوب من المال بالمعروف إذا سحبه من بيته لأحد من أهله، لا أجل للمال،
فكانت هذه من كفاية المحتاج

وتد، أن ينفقه بحصره، فكانت عنه كمنه بحصره وأجر الطيب، ونفس
الطيب، ولأنه دخل على أنه يستحقه. والريح لغيره المسمى، فلا يكون له
غيره. ولأنه لو استحق المفقود المسمى إلى أن يحنضه بالريح إذا لم يحنض سوى
ما انفقه، فإنه إن اشترط له المفقود له ذلك، وبه ما تقدم له من ما قول ومطهر
ومركوب وغيره

(١) - مينا - المجهول (٢) - (٣٤)

(٢) - المني (٣) - (١٢٩)

قال أحمد في رواية الأثرم: «حبب إلي أن يشتري بعمه محمد، دقة، وإن أطلق حبش، من عديم، وله نفقته من لمأكول ولا كسوة له، قال أحمد: إذا كان له نفقة، فإنه ينفي، قيل له: فيكسري؟ قال: لا، إنما له نفقته وإن كان مجرد طوبلاً يحتاج إلى تحطيد الكسوة، فظهر كلام أحمد جورها، لأنه قيل له: منه يشترط الكسوة، إلا أنه في بلد بعيد، وله عظام طوبى، يحتاج به إلى كسوة؟ فقال: إذا دى له في النفقة فعل، ما لم يحمل على ما المرجح، ولم يكن ذلك نفقة، فقد جناه»

وقال القاضي، وأبو الخطاب: إذا شرط له النفقة، فيه جميع نفقته من لمأكول أو مسوس بالمعروف، وقال أحمد: ينشئ على صبي ما كان يمشي على نفسه غير معذور بشفقة ولا قصر بالمدن، ومن يذهب فحط إلى تقدير النفقة؛ لأن الأحرار نجس، وقد ثقلوا، وكثر، وإن حلتها في تلعب نفقة، فقال أبي الخطاب: يرجع في الفتوى إلى الأقدم في الكفاية وفي الكسوة إلى أقل ملوس مثله، اهـ

وفي البدع^(١): «ما الذي يستعنه المصاريب بالعمل، والذي يستحقه بحمله في مال المضاربة شيطان، أحدهما: النفقة، وللكلام فيها في موضع في وجوبها، وفي شرط الوجوب، وفيه به النفقة، وهي مصدر نفقة، وفي غيرها، وفيها تحسب النفقة من»

١ - أب الوجوب، لأن الأربع في باب المضاربة محتمل الوجوب، والمائل لا يصادر بقاء غيره كقائلا بمقتضى الوجوب، والعدم مع لجعل النفقة من مالي حصة، فلو لم تجعل نفقته من مال المضاربة؛ لأصبح الناس من قبول المضاربة مع مباس الحاجة إليها، يكون إقدامهما على حد بعد، وإشكال

(١) انظر إبداء المصانع ١/١٤٧ - ١٤٨

ما رصف يدأ من رب المال المضروب بالإعساق، فكان مأثوماً بالإعساق ثلاثة
فصل كما لو أذل به صاعاً

٢ - وأما شرط الوجوه فمخرج المضارب والمال من المصير الذي حد
أمال من مضارباً سواء كان المصير مصره أو لم يكن، فما دام يعمد في ذلك
المصير دون عقبة في مال نفسه، وإن أعتق شيئاً من ضمنه لأن أقامه في
المصير لا تكون لأجل المال، لأنه كان مقيماً قبل ذلك، فلا سقطت عقبة ما
لم يخرج من ذلك المصير، سواء كان خروجه بالمال منه سفره أو قبل من
ذلك، وإذا انتهى إلى المصير الذي قصده، فإن كان ذلك مصر نفسه، أو كان به
في ذلك المصير أهل سقطت العقبة حين دخل، لأنه يصير مقيماً بدخوله فيه ٧
أحرر المال، وإن لم يكن كذلك، مصره، ولا له فيه فعل، لكنه أقيم به لمبيع
والشر، لا سقطت نفسه ما أقام فيه، وإن نوى الإقامة خمسة عشر يوماً بعد ذلك
وأم يبعده في إقامته، فإن اتخذ وطأ كذب إقامته للوطأ لا إقامته، أصدر
كالوطأ الأصلي

وكل من كان مع المضارب من يبعثه على العمل، فمقتله من مال
المضاربة حر، كان أو عبداً أو أجنبياً يخدمه أو يخدم ذاته، لأن منهم كسبه
نفسه إلا أن يكون معه حينئذ قرب المال بقتلهم، فباعوه، فلا يقع بهم من مال
المضاربة، بل على رب المال خاصة؛ لأن إعادته عند رب المال كإعادته رب
المال نفسه، ولو أعان رب المال المضارب ثم نكس مقتله في مال خاص به
لا يرد عليه، وإنما هو مضارب فكالمضارب

٣ - وأما ما فيه التعصبة فالتعصبة في مال المضاربة، وله أن يبيع من مال
نفسه، ويكون ديماً في مال المضاربة، حتى كان له أن يرجع حينئذ بشرط بقاء
المال، متى لم يهلك المال لم يرجع على رب المال بطله، ٨

٤ - وأما ميسير المصير فالكسوة والطعام والإقامة واشتراب واحد الآخر

(١٠) ما لا يجوز من النكاح في الفرائض

١٠٩٠ - قال شيخنا رحمه الله تعالى: ما لا يجوز من النكاح في الفرائض هو ما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: ما لا يجوز من النكاح في الفرائض هو ما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو.

والشيخ رحمه الله تعالى: ما لا يجوز من النكاح في الفرائض هو ما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو.

والشيخ رحمه الله تعالى: ما لا يجوز من النكاح في الفرائض هو ما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو.

(١١) ما لا يجوز من النكاح في الفرائض

يعني ما لا يحل فيه من النكاح من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو.

١١٠٠ - قال شيخنا رحمه الله تعالى: ما لا يجوز من النكاح في الفرائض هو ما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو.

والشيخ رحمه الله تعالى: ما لا يجوز من النكاح في الفرائض هو ما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو.

والشيخ رحمه الله تعالى: ما لا يجوز من النكاح في الفرائض هو ما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو، وما لا يجوز من النكاح في غيرها من حيث هو.

{ انظر في ١١٠٠

{ انظر في ١١٠٠

{ انظر في ١١٠٠

{ انظر في ١١٠٠

وَلَا يُعْطَى مِنْهُ سَائِلًا وَلَا غَيْرُهُ وَلَا تُكَافَى بِهِ أَحَدٌ وَمَنْ فِي
الْخَمِيعِ هُوَ وَمَنْ مَجَالًا لِمَنْ رَجَاهُ فَوْقَ مَطْعَمٍ فَرَحُهُ لَا يَكُونُ
ذَلِكَ وَاسْمًا لَهُ لَمْ تُعْمَدْ لَهُ بِتَقْطِيلِ عَلَيْهِمْ فَوْقَ تَعْمُدِ ذَلِكَ . . .

والتعصير على الناس (ولا يعطى منه سائلا ولا غيره)

قال ساجي يحتمل أن يريد بذلك أنه لا يعطى منه من سائر المزايع
والتعصير، وما إن يعطى منه التكملة والنقطة للسائل الراسي، وهو أن يعطى
لناس ولا ناسي (ولا يكافى) من ساجي (فيه أحدا) من أسفل إليه
معروف يحتمل أنه، وتعلم في التعميد أنه لا ينبغي له أن يشترط ذلك فلو
الشرط أولى أن يعطى

وفي لاهوت: "الاسم أو ما بعده المعاني ثلاثة: نوع، صفة
بمعنى مطلق، المتعارفة، وهو ما يكون من باب التعريف، وهو المعنى
الوكيل، لا يرتبط بالمرس، والأجدر والاستعداد والإبداع، والإبداع، والإبداع،
ونوع، لا يمكنه بمطلق العقائد، وبذلك، لا يمكنه العمل به، وهو ما
يحتمل، لا يمكنه، فمعنى، وجود، لا يمكنه، من دفع أحد معنائه أو
سركة إلى غيره، حفظ ماله المعنوية، أو معنائه، ونوع، لا يمكنه إلا
بمطلق، لا يمكنه، ولا يمكنه العمل به، لا يمكنه، لا يمكنه، وهو
الاستعداد، وأحد معانيه، وأحد معانيه، وأحد معانيه، وهو المال، والكتاب،
والأفراض، والبيد، والتصدق، لأنه نوع، معصية، الله

(أما إن خضع هو وفروم لعماد) أي التمرد لظلم، وجاء هو أيضاً
(ظلم) من عادة الرعاة من أسر (فأرجو أن يكون) من أسر (ذلك واسمها)
أي خاتمة، وإن أكل بعضهم أكثر من بعض، فإن ذلك من معروف عند التجار
(إذ لم يعتمد أن يحصل عليهم) وبمعنى، لا طعام (فإن بعد ذلك) بأن فني

ز. م. أَتَى يَتَى، بِمَنْزِلِ مَنْ أَتَى بِأَمْرِ الْمَالِ، فَهُوَ أَنْ يَحْتَطِرَ ذَلِكَ مِنْ
رَبِّ الْمَالِ فَإِنْ حَلَلَهُ دَيْتٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ وَإِنْ أَيْزَى يَحْتَطِرَهُ، فَهُوَ
أَنْ يَكْفُرَ بِحَقِّ ذَلِكَ، إِنْ كَانَ دَيْتٌ شَيْئاً بِهِ مَكَافَأَةً

بِأَنَّهُمْ (أَوْ مَا يَشْبَهُهُ) فِي شَيْءٍ انْتَفَضَ عَنْهُمْ (أَوْ إِنْ حَلَلَهُ الْمَالِ) أَيِ رَمَى
أَنْ يَحْلُلَهُ (أَوْ يَحْلُلَ ذَلِكَ) أَيِ يَطْلُبَهُ الْخَطْبُ (أَوْ رَمَى الْمَالِ، فَإِنْ
حَلَلَهُ) أَيِ عَمِلَ بِتِلْكَ الْمَالِ لَهُ دَيْتٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ أَيْزَى يَحْتَطِرَهُ أَيِ أَيْزَى
رَبِّ الْمَالِ أَوْ يَحْلُلَ ذَلِكَ حَلَالاً سَعَدَ (أَوْ يَحْلُلَهُ) أَيِ عَلَى الْعَامِلِ (أَوْ يَكْفُرَهُ) أَيِ
رَبِّ الْمَالِ (يَحْلُلُ ذَلِكَ) أَيِ يَسْقِي بِهِ فِي سَعْدِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ شَيْئاً لَهُ مَكَافَأَةً أَيِ
بِهِ طَرِيقَةً، اهـ

قال تليجي^(١) قوله ز. م. إن جمع إنج يرد أو يعمل هو ورفعاوه ما
جرب به عامة ارفعاء أن خارجوه من الشئ مخرج كل واحد منهم مخرج
م. يعمدون فيه، ثم يعمدون به في علمهم وحر ذلك مما يتحملهم الحاجة، ومن
ذلك جائز، وإن كان سهم من مأكول في بعض الأوقات أكثر من صاحبه، ومن
بصوم في يوم دون رفعاوه، لأن ذلك مما تدعو الحاجة إليه في السفر؛ لأن
مراد كل إيمان منهم يولي صدمه يسر عليه، ويسبب عما هو بسببه من أمر
سفره، وإذا تراعى جماعة يولي كل واحد منهم من العمل لنفسه ولاصحات ما
يرعى به الجماعة، وعلى ذلك، كذا امره، وعمل المستعين إثرو علم جرب، لا
بعد ذلك تفضلاً من بعضهم على بعض، وإنما يكون تفضلاً إن أيسر تأمر يشكر
من ذلك، ويخرج من العدة، فهذا لا يجوز لبعضهم، لأنه ليس فيه نسبة
للمال المتجارة، فإن فعل ثبت من ديت وجب عليه أن يحتفل من صاحب المال،
إما بأن يجعله في حل ويخصي بعده، وإما أن يخصصه بقدر التخصيص على
نفسه، اهـ

رَجُلٌ مَالًا قَرَضًا فَاشْتَرَى بِهِ سَلْعَةً ثُمَّ بَاعَ السَّلْعَةَ بِدَيْنٍ، فَرِيحٌ فِي الْمَالِ ثُمَّ هَلَكَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ قِيلَ أَوْ يَقْبِضُ الْمَالُ، قَالَ: إِنْ أُرِدَ وَرَثَتُهُ أَنْ يَقْبِضُوا ذَلِكَ الْمَالَ، وَهُمْ عَلَى شَرْطِ تَبَيُّهِهِمْ مِنَ الرَّيْحِ، فَلَيْسَ لَهُمْ إِذَا كَانُوا أَمْسَاءَ عَلَى ذَلِكَ فَمِنْ كَرِهُوا أَنْ يَقْبِضُوا،

رجل مالا قراضا فاشتري به سلعة ثم باع العامل (السلعة بدين) ياذن رب الدين عند مالك، وس وافق في الشرط الاذن لبيع السيئة، كما تقدم مرعا (فريح في المال ثم هلك) أي حاب (الذي أخذ المال) أي المذرع (قيل أن يقبض من المشتري) (المال) أي تس السلعة المبيعة (قال: إن لورثته ورثته) ي ورث العامل الميت (الذي يقبضوا تلك للمال) أي يستوفوا تس السبعة عن مستحسنين (لهم) أي الورثة (على شرط قبهم) أي على شرط مورثهم (من الربح) يعني يكون لهم من الربح ما كان لمورثهم (فلذلك) حائز (لهم) إلى سام عمل الاستبراء، ويكون لهم الربح المشروط بعد ذلك (إذا كانوا) أي الورثة (أمساء) جمع أمس (على ذلك) المال.

قال الباجي^(١) وهذا كما قال إن العامل إذا توفي بعد أن يشغل مال القراض، دون حق عمله فيه يكون ميراثه، وليس لرب المال أن يشترعه من ورثته لأن ذلك حق لهم في المال انتقل إليهم من مورثهم، وشغل المال أو يشري بجمعه أو بآخذه، فليس لمالك المال بعد ذلك أن يأخذه من ورثته إن أرادوا العمل فيه، وصحة العامل الذي يرجع المال من الورثة أب بكون مأمونا على مثله، حائلا بالمعامل فيه، والاصطلاح، لأن ذلك كله من المصالح بمعية في العامل، انتهى

(على كرههوا) أي الورثة (أن يقتضوا) أي يسوقوا النبر، كما في السبع

وَعَلَوْا مِنْ صَاحِبِ مَالٍ وَبِئْسَ لَمْ يَكْتُلُوا أَنْ يَنْتَصِرُوا. وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ. إِذَا أَسْلَمُوهُ إِلَى رَبِّ الْمَالِ فَإِنْ أَتَتْهُ قَتْلُهُمْ فِيهِ مِنْ الشَّرْطِ وَنَفَقَةٍ يَقْلُ مَا كَانَ لِأَيِّهِمْ فِي ذَلِكَ عَنْ فِيهِ بِمِثْلَةِ أَيْهِمْ

وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَاءً عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ لَهُمْ أَنْ يَدُوا بِأَيْهِمْ يَفْعُو فَيَقْتَصِي ذَلِكَ الْمَالُ. فَإِذَا أَتَتْهُ جَمِيعُ الْمَالِ وَجَمِيعُ الرِّبْحِ كَانُوا فِي ذَلِكَ بِمِثْلَةِ أَيْهِمْ

المصريه من لا تضام، وفي النسخ الهندية حاشية منه من الضمير (وعللوا من صاحب المال) أي رب المال (فويش) أي الدين (لم يكتلوا) بقاء المجهول (أن يقتضوه) وإن كانوا أماء (ولا شيء عليهم) أي على الورثة من المصان (ولا شيء لهم) من ربح (إذا أسلموه) أي الدين من الإسلام وانتقله من غير (إلى رب المال) ولم يورثه

قال المناوي ' هناك لم يكونوا أماء، وهم يأمروا به من - ولما تركوا العمل لم يكره لهم من ربح شيء، ولا كانوا عليهم من حرام طيل ولا كبره ولا كلوا مصله. ولا صرفه عينا، والمروق بينهم بين المثل إذا شغل المال مسلح ليس له ذلك بعد - حتى يصيره حينا أو العمل قد لزم ذلك، وهؤلاء لم يلتزموا (فإن التضام) أي الدين (أقلهم فيه من الشرط) أي ربح (والنقطة) أي ونهم فيه من النقطة (مثل ما كان لأيوهم في ذلك) سواء (وهم فيه) أي في مال القراض (بمثلة أَيْهِمْ) أي ربح وغيره

(فإن لم يكونوا) أي ورثة (أماء على ذلك فإن لهم أن يأتوا) ويستعملوا (بأنفسه) عائم بالعمل (فقتضي) لهم (ذلك المال) فإذا اقتضى جميع المال وجميع الربح كانوا في ذلك بمثل أَيْهِمْ) أي ربح، فلهذا في ربحه لا شيء

قَالَ مَالِكٌ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا بِقَرَارٍ، عَلَى أَنَّهُ
يَعْمَلُ يَوْمَ قَمَا بَاعَ بِهِ مِنْ ذَهَبٍ مِثْلَهُ مِثْلَ نَهْ، إِنَّ ذَلِكَ لَا يَرِي لَهُ، (إِنْ
بَاعَ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ خَسِرَ)

وهذا كله مستوفى على مسلك الإمام مالك أن القراض موقوف لا يتخلى
بالموت، والمساكنة خلافة، قال ابن رشد^(١)، جعلوا هذا شرعاً للعامل، فقال
مالك، هو لازم، وهو عقد يورث، لأن ما، وكان للعقود يوم إنشاء كانوا
في القراض مثل أبيهم، وإن لم يكونوا أبناء، كان لهم أن يأتوا بأعين، وقال
الشافعي وأبو حنيفة، لكن واحد منهما ينسخ رد شاء، وليس هو عقد يورث،
انتهى. ويقولهما قال أحمد

قَالَ الصَّوْفِيُّ^(٢)، رَأَى الْمُتَقَارِفِينَ مَاتَ أَوْ جُنَّ نَقَضَ الْقَرَارَ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ
جَائِزٌ، فَانْقَضَ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، لَمْ يَسْطِرْ فِي الْفَرْعِ إِنْ أَوْرَثَهُ الْإِسْطَامُ،
وَمِنْ الْهَدَايَةِ^(٣)، إِذَا مَاتَ رَجُلٌ رَاسِخٌ وَاصْطَرَبَ بَطَلَتِ الْمَضَارِبَةُ؛ لِأَنَّهُ
مَكِيلٌ، وَمَوْتُ الْمُكَوَّلِ يَحُلُّ لَوَكَاةً، وَكَذَا مَوْتُ الرُّكْبِيِّ، وَلَا تَوَرُّثُ الْوَكَاةُ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا بِقَرَارٍ عَلَى شَرْطِ (أَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ
قَمَا بَاعَ بِهِ مِنْ ذَهَبٍ) أَوْ مِثْلَهُ مِثْلَ نَهْ (يَوْمَئِذٍ) أَوْ الْعَامِلِ (فَإِنْ لَمْ يَبْنِ
الشَّرْطَ، فَقَالَ مَالِكٌ: (إِنَّ ذَلِكَ) الشَّرْطَ (لَازِمٌ لَهُ) وَشَرْطُ لُزُومِهِ أَنَّهُ (إِنْ بَاعَ بِغَيْرِ
لَقَدْ خَسِرَ) وَقَدْ تَقَدَّمَ مَرَّارًا فِي الْفَرْعِ مَحْتَلَفَةٌ أَنَّ الْحِرَةَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْقَضَاءِ
لَتَعْيِينِ رَبِّ الْعَمَلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مِنَ الْمَوْفُورِ، أَنَّ الْمُضَارِبَ وَغَيْرَهُ
مِنَ الشَّرَكَاءِ إِذَا نَحَصَ لَهُ عَلَى التَّصَرُّفِ بَقَدْرٍ أَوْ نِسْبَةٍ أَوْ خَيْرٍ ذَلِكَ لَمْ يَحْزَرْ
مُخَالَفَتَهُ.

(١) مبدية المجتهد (٢/١٤٠-١٤١).

(٢) التبيين (٢/١٧٤).

(٣) (٢/١٠٦).

(١٢) باب البضاعة في القراض

وفي القرض المجرى^(١) وحسب القرض ثبت فيه إلا في حقه وثبته
بأنه، مبيع بصفة القرض، ثم قال فإن مع الوكيل منه، فقول أمروء
سند، والله، فليس صدق الأمر، وفي الاحتلاف هو المستوردة ههنا
انتهى

(١٢) البضاعة في القراض

البضاعة عند شرط كل الربح ثمانين، عند مبيع مائة وخمسة
المائة^(٢) كان بين رحلي ثلاثه آلاف درهم لاستمالة الربح والآخر
ألفين مائة درهم لأن المصاحب الألف أن يصره فيها حتى أن يكون
الربح مائة مائة، ويكون لمصاحب الألف ثلث الربح مائة مائة، وسدس حتى
الصلح، فإن شرط للمصاحب ثلث الربح فقط، فمال صاحب بضاعته في يده،
وليس بمضاربة، لأن المضاربة إنما يتبع إذا كان يربح بينهما، فمال إذا كان
ربح مائة كل وربح مائة مائة، كان بضاعة لا مبر وبهذا كذا قال شافعي.
انتهى

جاء في موضع آخر^(٣) أن قال: حذف المصاحب بضاعته، والربح كله
له. كان بضاعة، وإن ذلك حله مضاربة والربح كله له أو كله له، فهو عند
حامد، وإن قال الشافعي، ومال أو حصة إذا مال، بوجه كذا لك كان بضاعة
صحيحاً، لأن كذا به حكم الإضمار فأنصرف أنه وفاد مالك يكون وإضا
صحيحاً في المضاربة، لأنها مالا هي القراض، فإذا شرط ربح لأحدهما،
وكانه وهب الآخر بغيره فمبيع صحته، انتهى

(١) ٢٦٨٧/١

(٢) ١٣١/٦

(٣) ١٤٢/٧

١٤١٠/١٣ - قال بخبي قال قائل ، في رجل دفع إلى رجل مالا فرفضه واستسلم من صاحبه أنماذا سلما أو استسلم منه صاحب المال سلما أو أتضح معه صاحب المال بضاعة يبيعها به و يداير يشتري به بها سلما فان عانك إن كان صاحب ماله أبدا أبصر معه ، وهو يعلب أنه لو سَمَّ يَكْرَ ماله عدة ، ثم سألته من ذلك فعله ، لاجاء سؤلها ، أو تساءل مؤدبه ذلك عني ، وروى أبي ذلك عني سَمَّ يَكْرَ ماله معه

وهي الآية المحذرة^١ دفع المال إلى آخر مع شرط الترخع فيه بمالك بضاعه ، فيكون ربحا مبرها ، ومع شرطه كله تعدل برصر انتهى

١٤١١ - (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا فرفضه واستسلم) و تسلم ماله (من رجل سلما سلما أو تسلم منه) أي من العار (صاحب المال) قال في التسلم (سلما أو أبصر معه) أي مع العار (صاحب المال) دفع أبصر (ببضاعة) أي أحد سلما طريق البضاعة (ببيعها به) أي بيع صاحب المال هذه السلعة فبعض بطريق البضاعة (أو) أبصر (ببضاعة يشتري له) أي ماله (مها سلما) قال مالك في التصور المذكور ، (إن كان صاحب المال إذا أبصر معه وهو) أي المعدل (معلم) ويجوز (أنه لو لم يكن ماله عدة) أي لم يكن عند أحد من أئمه فلهذا (ثم سلما مثل ذلك) أي لم يستدع ماله منه أن ينفذ منه (فصل) وبالمال حواء ، وروى في انسح الهندية بدين الفقيه بحر من انسح الإخاء) سأل أي بضاعه وموده (ببضاعة فو ليدرا) أي سهره (مروية ذلك عليه) أي ، لأن عند المعدل يسهر على رب البيت ووجهه معدوم على المعدل (ولو في) المعدل (ذلك عليه) أي لم يذكر المعدل دفع المال إليه (لم يفرح) وبالمال (ماله) المجموع وروى (مها) أي من أنه مر

ثُمَّ سَأَلَهُ بِدِي سَمْعٍ أَتَمَّالٌ بِ بَعْرِهِ عَشْرَةَ قَرِاصًا هَلْ مَاتَتْ لَا
أُحِبُّ سَبَّ حَسِي بِقَصْرِ سَلَةٍ بَدَ ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ عَرَضًا بِرِ شَاءَ، أَوْ
يُمْسِكُهُ

فِي مَرِيئَةٍ فِي خَلْفِ رِجْلٍ بِرِ رَخْلٍ مَالًا قَرِاصًا لُحْمِيَّةً أَوْ
فَدَا خَمِيعٍ عَنْهُ وَسَأَلَهُ أَلْ يَكُونُ عَنْهُ سَبُّ عَاقٍ لَا أُحِبُّ لَيْتَ
حَسِي بِقَصْرِ مَنَ مَاتَ ثُمَّ لُسَعُ كَهْ إِنْ شَاءَ، أَوْ بِمُسْكَةٍ وَيُفَدِّ
ذَلِكَ، مَحَافَةُ أَلْ يَكُونُ فَدَا بَعْضٍ بِهِ

أَيُّ عَقْدَةٍ يَقْرَأُ الْمُرْسَلُ (ثُمَّ سَأَلَهُ) أَيُّ رِبَا (الَّذِي يَسْلُبُ الْإِنْسَانَ) وَهُوَ حَمْرٌ
هَكَذَا فِي (مَصْرُوعٍ) وَفِي (مَسْبُوحِ الْفَهْمِ) لَمْ يَكُنْ لَعَدِي يَسْلُبُ رِبَا، وَعَنِ
هَذَا يَكُونُ عَدَاً مِمَّنْ يَرِيدُ وَالْمُرْسَلُ رَحِمَهُ (أَلْ يَقْرَأُ) يَقْضِي رِبَاً عِنْدَ قَرِاصٍ
أَيُّ رِبَاً مَمْرُوً بِأَلْ يَجْعَلُ الْإِنْسَانَ حَسِي عَمْدَ عَمْرٍو عَمْدَ رِبَاً أَلْ يَقْضِي
رِبَاً

(قَالَ مَالِكٌ لَا أُحِبُّ ذَلِكَ) أَعْلَى (حَسِي يَقْضِي) رِبَاً (مَالَهُ مِنْهُ) أَيُّ مِنْ
عَمْرٍو (ثُمَّ يَدْفَعُهُ) فِي الْإِنْسَانِ (إِلَيْهِ) أَيُّ لَيْسَ عَمْرٍو (قَرِاصًا) - شَاءَ (أَوْ بِمُسْكَةٍ)
عَمْدَ وَفَدَا يَدْفَعُ فِي أَوَّلِ بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ الْقَرْضِ أَنْ يَسْلُبَ جَمَاعَةً
قَالَ فِي بَابِهِ جَمْعُ كُلِّ مَنْ يَحْتَطُّ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَلْ يَجُوزُ - يَقْضِي
الرَّحِمَ دُونََ سَبِّ حَرِّ مَحَارَبَةٍ

(قَالَ مَالِكٌ فِي رِجْلٍ) أَيُّ رِبَاً يَدْفَعُ حَتَّى (يَقْضَى إِلَى رِجْلٍ) عَامِلٌ عَمْرٍو
حَتَّى (مَالًا قَرِاصًا) طَائِعُهُ أَوْ أَحْمَرُ عَمْدَ (أَلْ قَدْ اجْتَمَعَ عَنْهُ) حَسِي مِنْ
الْإِنْسَانِ عَمْدَ (يَبْعَثُ عَنْهُ) عَمْرٍو كَلْبُ (أَوْ سَأَلَهُ) أَيُّ عَمْرٍو رِبَاً (أَلْ يَكُونُ) أَيْضًا
(عَلَيْهِ) فِي عَمْرٍو (سَلَمًا - طَائِعًا) مَرَّتْ (لَا أُحِبُّ ذَلِكَ) أَيُّ كَرِهَهُ (حَسِي)
يَقْضِي (رِبَاً) مَاتَ (أَيُّ دَفَعَهُ) مَالًا وَالرَّجُلُ (ثُمَّ يَسْلُبُهُ) (بِهِ) فِي عَمْرٍو عَمْدَ
بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ أَوْ بِمُسْكَةٍ عَنْهُ إِنْ لَمْ يَشَأَ التَّسْلِيْفَ

(وَأَمَّا دَيْتٌ فِي وَجْهِ كَرَاهِيَةٍ ذَلِكَ (مَحَافَةُ أَلْ يَكُونُ) عَمْرٍو (ثُمَّ يَدْفَعُهُ) فِيهِ)

المضارب . حـ شيء من الربح حتى يسد رأس المراكب إلى ربه . ومنى كان في
البدن خدائن وبيع خبرت انقضت من اربح ، سواء كان المضارب و لربح في
مرة واحدا ، و مضارب في حصة ربح هي أخرى ؛ لأن معنى ربح هو
الفاضل عن رأس المال ، وما لم يضره ليس ربح . ولا معنى في هذا خلافاً
وأما ملك النعم يصيبه من الربح بمجرد الظهور قبل القسمة ، فظاهر المنهج
أنه يشب ، هذا يعني فكونه القاصي منه ، وانه حال أمر جبهه وحكي أمر
المضارب . وانه أخرى انه لا يملكه لا بعمدة ، وهو معك ملكاً ، وللمضارب
أولاً الله ، هـ

ثم قال : و ربح إذا ظهر في مضارب لم يجر للمضارب حصة شيء منه
بغير إذن رب المال ، لا يعلم في هذا . أهـ العلم خلافاً ، وإن لم يملك
ذلك لأمر ثلاثة أمثلهما إلى : حـ وفيه رأس المال ، فلا يأمن المضارب
الذي يكون هذا الربح حائراً له ، فخرجت يدت من أن يكون دجاً الدامي . أنه
رب المال شريكه ، فلم يكن له حصة منه ، الثالث أن منك عليه غير
مستقر ، لأنه يعرف أن يخرج من يده مضارب حصة المال ، وإن رب
المال في أحد شيء جار ، لأن الحق هو ، لا يخرج عنها

وإن صلب أحدتهما فمئة اربح دون رأس المال ، وأما الآخر فمئة قوه
المضارب ، لأنه إن كان رب المال ثلاثة لا يأمن المضارب في رأس المال ،
مضربه ، وإن كان العامل فيه لا يأمن في بقوله ما بعد في وقت لا
يقدر عليه ، وإن برضا على ذلك حار ، لأن الحق لهما ، وسواء يعا على
حصة حصة أو يعا أو على أن يحد كذا وحدث صهما شيئاً معلوماً بنعمه ، ثم
حتى ظهر في المضارب أو ثلث كذا لزم العامل في أقل الأمرين ما أخذه
قوة مضارب المال ، إذ انقسم الربح نصفين ، وهذا قال الثوري ونسبهم
واسحاق

١٥/١٤١٧ - قَالَ يَحْيَى دَلَّ مَالِكٌ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قَرَضًا. فَعَمِلَ بِهِو فَرِيح. فَارْدَدَ أَنْ يَأْخُذَ حَصَّتَهُ مِنَ الرِّيحِ. وَصَاحَتِ النِّمَالُ غَائِبَتْ قَالَ لَا يَسْعَى لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمَنَ شَيْئًا إِلَّا بِحَضْرَةِ صَاحِبِ الْمَالِ وَإِنْ أَحَدٌ سَبَّكَ فَهُوَ لَهُ ضَائِرٌ. حَتَّى يُنْقَسَ مِنَ الْمَالِ إِنَّا أَقْسَمُ

قَالَ مَالِكٌ لَا يَجُوزُ لِلْمُتَقَرِّضِينَ أَنْ يَنْحَسِبُوا وَيَنْقَاصُوا

وقال أبو حنيفة لا يجوز القسمة حتى يستوفي رب المال ماله، قال ابن السكيت: إذا أقسما الريح ولم يقسم رب المال رأس ماله، فأكثر أهل العلم يقولون يرد العامل للريح، حسن بسوفي رب المال ماله، ولما، على جوار القسمة أن المال لها، صبر لها أن يقسم، معناه انتهى

وقال ابن رشد^(١) أجمع عندنا لأمر على أنه لا يجوز للعامل أن يأخذ حصيه من الريح إلا بحضرة رب المال، وأن حضور رب المال شرط في قسمة المال، وأحد العامل حصته، وأنه يسبكه في ذلك أن يقسمه بحضور بيته ولا غيرها، انتهى.

١٥/١٤١٧ - (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قرضاً، فعمل به) العامل (الريح، طرد) العامل (أن يأخذ حصته من الريح) (العامل أو) (صاحب المال غائب، قال مالك لا يسعي) ولا يجوز (له أن يأخذ شيئاً) من الريح (إلا بحضور صاحب المال وإذا أخذ شيئاً فهو) (عامل له ضامن حتى يقسم) (ي يجمع مع المال إذا أقسما) قال الرزقاني^(٢) لأنه لا يجوز اتفاقاً أن يكون أحد مفلساً لكسبه من غيره، ولا أخذ لها ومطاباً لها، انتهى. وتقدم قريباً ما حكى به واحد الألفاق على أنه لا يجوز لعامل أحده قبل القسمة

(قال مالك لا يجوز للمتقارضين أن ينحسبوا وينقصوا) - القصد المهملة

(١) في باب السجدة (١٤١/١٤١)

(٢) شرح الزرقاني (٢٥٩/٣)

وَأَمَّا عَائِشَةُ عَنْهُمَا، فَحَتَّى يَحْضُرَ نَعَالُ عَيْتُوهُي مَحْجَبُ انْعَالِ
رَأْسِي فَهَذِهِ بِمِثْلَانِ الرِّيحِ عَلَى سَرَّطِنِيهَا

فِي أَكْثَرِ سَجِّ حَضَرِيَّةٍ، وَفِي بَعْضِهِ، وَتَهْدِيهِ بِالْمَعْجَمَةِ، وَتُرْوَحُ الْأَوَّلُ نِي
يَحْضُرُ حَضَرَتُهُمَا، حَتَّى الْمَذْجِي أَعْلَى مِنْ مَرْبُوعٍ لَا رَوْحَ لَوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، حَتَّى
يَحْضُرَ الْمَذْجِي حَضَرُ صَحْبِهِ، وَبِأَحَدِهِ صَاحِبُهُ أَخَذَ مَقَاسَهُمْ وَيَضَعُ بَيْنَهُمَا،
أَنْتَوِي (وَأَمَّا عَائِشَةُ عَنْهُمَا) يَمْنَى لَمْ يَحْضُرْ مَوْجُودًا مَذْجِيهَا دَحْنِي يَحْضُرُ الْمَذْجِي
فَيَسْوَغِي صَاحِبَ الْمَذْجِي وَقَسِي عَالَهُ عَمْدَ كَدٍّ وَ سَلْعَةٍ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى دَحْنٍ، يَكُونُ
أَيْضًا عَمْدَ عَلَى مَذْجِي بَرِيدَ شَعْبَةٍ، يَحْضُرُ سَمِ الْأَمَّاكِ دَحْنِي رَ مِنْ لَمْعَرِي
لَا رَوْحَ لِمَ أَحَدٍ مِنْهُمَا حَتَّى يَحْضُرَ لِمَالٍ يَحْضُرُ صَحْبِهِ، بِأَحَدِهِ مَذْجِي أَحَدٍ
مَعَاصِلُهُ وَقَعَعَ بَيْنَهُمَا

ثُمَّ يَدَّاهُ : جَرَدَهُ إِلَيْهِ فَرَأَتْهُ، فَهُوَ الَّذِي يَحْضُرُ بَيْنَ الْفَرَضِ مِنَ الْفَرَضِ
وَالْأَوَّلُ، إِذْ، إِنْ يَحْضُرُ، وَيَحْضُرُ عَائِشَةُ بِنْتُ عَلِيٍّ عَلَى غَيْرِ صَحْبِهِ وَدَحْنِهِ بِاصْطِحَ.
ثُمَّ يَدَّاهُ إِلَيْهِ فِي مَحْضَرِ فَرَضِهِ، يَدَّاهُ لَمْ يَحْضُرْ، وَلَمْ يَحْضُرْ، وَهُوَ
فَرَضُ وَاحِدٍ، يَحْضُرُ الْآخَرُ دَلَالًا إِلَى حَالِهِ فِي وَبِصِيغَةٍ كَذَا فِي الْفَرَضِ

ثُمَّ بِمِثْلَانِ الرِّيحِ عَلَى قَدَرٍ، وَ مَقْدَارٍ (شَرَطْنِيهَا) الَّذِي شَرَطَهُ فِي
الْفَرَضِ، فَدَحْنِي بِأَحَدِهِ بِهَذَا كَمَا عَالُ مَا لَسَ شُعَامِي : بِأَحَدٍ حَضَرَةٍ مِنْ
الرِّيحِ إِلَّا يَحْضُرُ مَذْجِي وَحَضَرُ لِمَالٍ، لِأَنَّ أَحَدَهُ حَضَرَهُ مَذْجِي فِيهِ،
وَلَا يَحْضُرُ أَنْ يَنْدَسِمَا رَوْحَ الْفَرَضِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحْضُرَ أَسْلَ لِمَالٍ، وَهُوَ حَضَرُ
الْمَذْجِي وَصَاحِبِهِ، فَهَذِهِ أَنْ يَحْضُرَ مَذْجِي حَضَرَهُ مِنَ الرِّيحِ، وَبِصِيغَةٍ أَيْضًا عَلَى
وَجْهِ الْفَرَضِ : وَبِصِيغَةٍ الرِّيحِ، وَبِصِيغَةٍ رَسِ أَيْضًا، عَمْدَ عَلَى وَجْهِ الْفَرَضِ،
وَبِصِيغَةٍ دَحْنٍ، وَهُوَ عَالُ أَيْضًا مَذْجِي لَا رَوْحَ دَلَالَةٍ حَتَّى يَحْضُرَ مَذْجِي، وَوَجْهِ

قَالَ مَالِكٌ، فِي رَجُلٍ أَخَذَ مَالاً بِرِصَالٍ فاشْتَرَى بِهِ سَلْعَةً
وَبَدَأَ تَكُنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ فَصَبَّهَ عَرْمَلَهُ وَدَرَكُوهُ يَبْلُغُ غَانِبٍ عَنْ صَاحِبِ
الْعَمَلِ وَفِي يَدَيْهِ عَرَضٌ مُرْتَجٍ بَيْنَ مَصْنُوعٍ وَرَأَوْهُمَا أَنْ يُبَايَعَ لَهُمَا
الْعَرَضُ وَيَأْخُذُوا حَصَّةً مِنَ الرِّيحِ فَإِنْ لَا تَوَاحُّ مِنْ رِيحِ الْقَرَارِ
شَيْءٍ حَتَّى يَخْضِبَ صَاحِبُ الْمَالِ رَأْسَهُ مَالَهُ ثُمَّ يَقْشِرَانِ الرِّيحَ
عَلَى شَرْعِهِمَا.

ذَلِكَ أَنْ يَبْأَ أَحَدُ الْعَمَلِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى نَوْحِهِ الَّذِي قَبِضَهُ عَلَيْهِ، وَلَا
يُخْرِجُهُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا قَبْضُهُ بِهِ، انتهى.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَخَذَ مَالاً مِنْهُ فِي حَبِيعِ السَّيْحِ الْهَيْدَةِ وَالْمَصْرَبَةِ عِزَّ
الْعَرْمَلِ، صَبَّاهُ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالاً، (عَرْمَلُهُ، فَاشْتَرَى بِهِ) الْعَمَلُ (سَلْعَةً)
لِلتَّجَارَةِ (وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ) أَيُّ عَمَلٍ (أَبْدَلَ) مِنْ (لَطْفِهِ عَرْمَلَهُ، فَتَرَكُوهُ) أَيُّ
الْعَمَلِ (يَسْتَحْسِنُهُ عَنِ صَاحِبِ الْمَالِ) وَصَبَّ الْيَدِ مَعَانِيهِ فِي السَّيْحِ الْمَصْرَبَةِ
بِحُورٍ أَيُّ (تَرَكُوهُ فِي) الْمَالِ يَكُونُ فِيهِ مَصْرَبٌ لِمَنْ (وَعَمِلَ يَبْلُغُ) أَيُّ الْعَمَلِ (وَعَرَضُ
مُتَرَجٍّ) أَيُّ دَاتِ رِيحٍ (يَبْزُ) أَيُّ ظَاهِرِ (الْحَصَّةِ) أَيُّ رِيحِهِ بِمَنْ رِيحُهُ ظَاهِرٌ لَكُنْزِهِ

(فَقَارَوْهُ) أَيُّ (الْعَرْمَلِ) (أَنْ يَبَايَعَ بِهِمُ الْعَرَضُ) أَيُّ لَدَهُ دَهْرُهُمْ (فَيَأْخُذُوا
حَصَّةً) أَيُّ حَصَّةِ الْعَمَلِ (مِنَ الرِّيحِ) فَقَالَ: بَدَأَ (أَلَا يَتَوَاحُّ مِنْ رِيحِ الْقَرَارِ
شَيْءٍ حَتَّى يَخْضِبَ صَاحِبُ الْمَالِ) وَيَدْرُسُ فِي حَصْرِهِ (فَيَأْخُذُ) صَاحِبُ الْمَالِ
أَوَّلًا (وَأَمَّا ثُمَّ) بَدَأَ ذَلِكَ (بِقَشْرَانِ الرِّيحِ) سَهْمًا (عَلَى شَرْطِهِمَا) الَّذِي
شَرْطَاهُ فِي الرِّيحِ مِنَ الْخَصْلِ وَغَيْرِهِ

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: "وَعَلَى كَذَا" إِنَّهُ لَيْسَ بِعَرْمَلٍ بَيْعُ الْمَالِ أَوْ أَخَذَ
حَصَّةً مِنَ الرِّيحِ الْمُتَكَيِّفَةِ فِي عَمَلٍ يَخْضِبُ صَاحِبُ الْمَالِ لَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَحْسِنِ
لَهُ مَالٌ عَلَى حَصَّةٍ مِنَ الرِّيحِ، حَتَّى يَبْصُرَ صَاحِبُ الْمَالِ وَأَمَّا مَالُهُ، وَيَقَاسُهُ
فِي الرِّيحِ

عن مالك، في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً، فمضى به
 فربح ثم عول رأس المال ونسب الربح فأخذ حصته وخرج حصة
 صاحب المال من المال وحضره شهده، أشهدتهم على ذلك فإن
 لا يجوز قسمة الربح إلا بحضور صاحب المال وإن كان قد شئتاً
 وقته حتى يستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقسم ما بقي
 بينهما على شرطهما.

قال لم يرد من المال على عامل، وهو نائب وندب غيره، فليس
 لشركه وبينهم من رأس المال وحصة من الربح. ودفع إلى العامل حصته من
 الربح، لأنه بن النواز عن مالك، وهذا مبني على أن العامل لا يملك حصته
 من الربح لا بعد انقضاء شدة لا بدع المال لغرضه، ويباح للمدبر رأس
 المال لأن له كل شيء ملكه انتهى

وقد تقدم في أول كتاب أنه لا يجوز جماعة أحد العامل حصته من الربح
 قبل انقضاء حضرة رأس المال، ولا علام بينهم في ذلك على خلاف في أن
 العامل يملك ربح بالظهور أو بالقسمة

(قال مالك، في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فمضى به، أو مل (الربح
 ثم عول) العامل (رأس المال) أولاً، ونسب الربح) في غيب من صاحب المال
 (فأخذ حصته وطرح) أي أنقص (حصة صاحب المال في) رأس المال بحضرة
 شهوداً في السج المصدي وأكثر المصنوية، وفي بعضها (حضرة شهود)
 (أشهدهم) أي أشهد العامل الشهود (على ذلك) الذي هل

(قال) مالك (لا يجوز قسمة الربح إلا بحضور صاحب المال) مطلقاً (وإن
 كان) العامل (أخذ شيئاً وقه) وجمعه مع رأس المال (حتى يستوفي صاحب
 المال) أولاً (رأس ماله ثم) بعد ذلك (يقسم ما بقي بينهم من الربح) بينه
 له بمي (على شرطهما) في الربح ثم ساجي^(١) وهذا كذا ولا ينعى

قال مالك، في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً، فعمل به
جماعة، فقال له هذه حصصك من ربح، وقد أخذت لنفسك مثله
ورأس مالك وإقرضتني فان مالك لا أحب ذلك حتى يحضر
ثمان كله فثماينة حتى يحضر رأس ثمان ويعطيه آتة وإقر
يحصل آتية ثم يقتسمان الربح بينهما ثم يرد إليه المال إن شاء،
أو يحضه

لا شاهد على ذلك، لأنه أشهد من فعل ما لا يجوز به فعد، يجب عليه رد
ما أخذ، انتهى وقسم المال جماعته

(قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فعمل به الجماعة)
في حاء، فعمل من المال (فقال له هذه حصصك من الربح)، حطب به مبدئ
(وقد أخذت لنفسك مثله ورأس مالك وإقرضتني)، في موجود بماء (عندي)، في
وجود كله ثم يحضر منه شيء، قال، مالك (لا أحب ذلك) أيضاً (حتى يحضر
المال كله) عند رب المال (فثماينة) رب المال (حتى يحصل رأس المال،
ويعطيه) آتة (أي رأس المال وإقرضتني) أو كسر كله (ويعطيه آتة) أو يحضه
رب المال (ثم يقتسمان الربح بينهما) ثم بعد ذلك (يؤد إليه) أي يرد رب
المال إلى الماعل (المال) للقرض الذي (إن شاء لم يجبه) عنه، ولا يعطيه
مرة أخرى، وذلك لأن قسمه الربح قبل بضع رب المال رأس المال على شدة
الزوال، إن هلك المال بعد ذلك بغير نفسه

قال أحمد حنبل^١ إذا دفع إلى رجل ماله درهم مضاربة بالثمنه مبيع
المنه، فافسده المبيع، وهي رأس من المضاربة في يد المضارب على حاله
حتى يهلك أو يعمل بها، فوضع فيها أو يربى على ما عمل، فإن تباعها باطله،
وما حلت فهو من الربح، لأن الربح لا يسير في وصول، ثم ثمان إلى رب

به يئس. فقال له صاحب المال يمين. وهذا الذي أخذ المال لا أرى وجه تبيح فاشترى بي دينه. قال لا ينظر إلى قوت واحد يميناً. ويشتل عن ذلك من أسفريه ويصير بينك السلعة فإن ردوا وجه تبيح، يمين عاتقهم. وإن ردوا وجه ابتداء انقضى بها

العامل له سلعة فقال له صاحب المال يميناً أي أسئمتي. فقال (وقال الذي أخذ المال) أي للعامل (لا أرى وجه يمين) أي ذلك لكساد في السنة أو انتظاراً للذلة (فانظروا في ذلك) أي يمين يطلب البيع والآخر يمين

(قال) ذلك (لا ينظر) يمين المجهول (إلى قول واحد منهما) أي من المتعدين (يؤمناً) يمين المجهول من ذلك (أمر (لعل للمعرفة) مانع (وليصير) عس حين أي أهل حجرة بينك السنة إن ردوا وجه يمين) أي ردوا البيع إذا كان مروجاً وصليحة (يمين) يمينه (عصمها ورد وألوا وجه انتظار انتظار بها)

قال ابن أبي عمير^(١) وهذا باب يمين يمين رب المال أن يبيع على العامل سلعة من شاء لأن ذلك يمين يمين وإن كان يمين يمين له من حصته من القرض والقراض قد يروى عن يمين يمينه في ذلك وفي الشرع والعمل. فليس واحد منهما إلا على الوجه المجهول من النجاة وعلى النسيئة انتهى

وقال البرقي^(٢) وهذا باب يمين يمين رب المال يمينه وليس لهما إلا على الوجه المجهول. وقد الكويزي والنسائي يبيع السلعة في الوقت لأن لكل واحد منهما حصة بغير من عند العمل بعده لأن بعد غير لازم انتهى

هكذا أفصح العلامة الشارح - رحمه الله - مراد الموطأ ولا شك أنه حرف مراد «الموجع» فبه صاحب يمين

(١) المنظر (١٤١٣/٤)

(٢) شرح البرقي (١٤١٣/٤)

أَنَّ ابْنَ رَسُولِي هُوَ وَهَلْكَ عَقْلُ الْوَلَدِ - مَرَّ بِهِ مَرَّةً فَوَدَّ أَنْ يَكُونَ
بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ - فَقَالَ ابْنُ رَسُولِي هُوَ ابْنُ رَسُولِي

فَأَمَّا بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ فَهُوَ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ فِي شَيْءٍ
يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ
فَهُوَ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ
وَيَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ
فَهُوَ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ

بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ هُوَ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ
بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ
فَهُوَ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ
وَيَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ
فَهُوَ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ

فَأَمَّا بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ فَهُوَ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ
بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ

فَأَمَّا بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ فَهُوَ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ
بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ
فَهُوَ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ
وَيَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ
فَهُوَ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَابُ رَضَايَةِ الْوَلَدِ

قال مالك في رجل ذبح من أجل فداء لا فداء فربح فيه
ربحاً فدار بعد ما داره منك عن ربي الله رب العالمين
ثم قال مالك في رجل ذبح من أجل فداء لا فداء فربح فيه
ربحاً فدار بعد ما داره منك عن ربي الله رب العالمين
ثم قال مالك في رجل ذبح من أجل فداء لا فداء فربح فيه
ربحاً فدار بعد ما داره منك عن ربي الله رب العالمين

وفي رواية أخرى أن رجلاً ذبح من أجل فداء لا فداء فربح فيه
ربحاً فدار بعد ما داره منك عن ربي الله رب العالمين
ثم قال مالك في رجل ذبح من أجل فداء لا فداء فربح فيه
ربحاً فدار بعد ما داره منك عن ربي الله رب العالمين

قال مالك في رجل ذبح من أجل فداء لا فداء فربح فيه
ربحاً فدار بعد ما داره منك عن ربي الله رب العالمين
ثم قال مالك في رجل ذبح من أجل فداء لا فداء فربح فيه
ربحاً فدار بعد ما داره منك عن ربي الله رب العالمين

وفي رواية أخرى أن رجلاً ذبح من أجل فداء لا فداء فربح فيه
ربحاً فدار بعد ما داره منك عن ربي الله رب العالمين
ثم قال مالك في رجل ذبح من أجل فداء لا فداء فربح فيه
ربحاً فدار بعد ما داره منك عن ربي الله رب العالمين

وقال القمطر: بل عليك وفاء حق هذا إنما اشتريتها بمالك الذي أعطيني قال مالك: يتره المدين المشتري إذا تميزها إلى البائع ويقال لمصاحب المدين إن شئت فأذا أوفاه الثمن إلى القمطر، والشئ بينكما ويكون برصاً على ما كانت عليه الحاة الأولى وإن شئت تبرا من شئته فإن دفع الحاة يبر إلى القمطر كانت برصاً على شئ القرض الأول. وإن أئب، كانت الحاة لتعادل وكان عليه ثمنها

(وقال القمطر: بل عليك وفاء حق هذا) أي من هذه الحاة لأنني إنما اشتريتها للقراض (بمالك الذي أعطيني) بكس وتبلا لك أئباً

(قال مالك) في انصروه بذكره (يلزم المدين المشتري) معمول مرم (لأنه ثمنها) فاعله (إلى البائع) لأن المدين هو سرتي اشتراء (ويقال لمصاحب المدين) راد في البيع القمطر بعد ذلك بعد القرض فهو بدل عن المال (إن شئت فأذا أوفاه القمطر) مرة أخرى (إلى القمطر) و) تكون (السلمة) بعد ذلك مسترقة (بينكما) ويكون راس من هذه الحاة الثانية، كما سيأتي قريباً (ويكون) انعقد برصاً على ما كانت عليه الحاة الأولى من الشروط (وإن شئت تبرا من السلمة) هذه والحاة دي راد في سرتي بعد ضاعت ملكه، لأنه لا ضمان على القمطر

(فإن دفع) رب المال (المال القمطر) مرة أخرى (إلى القمطر) كانت هذه سلمة (القراض) بينهما (على سائر القراض الأول) من الشروط التي شرطت في من البيع وغيره (وإن أئب) أي امتنع رب الدين عن أدائها (كانت) أي صادرة (السلمة للمدين) وكل عليه أي على المدين (ثمنها) وله ربحها والحاة الأولى صادرة منها مشرواً

قال ابن رشد^(١) انصرو بن هذا قال القراض بعد أن اشتري الثمن

(١) إنباه المجهدة (١٦٦٧/٢).

قال الترمذي^(١) وهذا كما قال ابن العنبري إذا ردتك ربة وكان قد سافر معها
تكسى فيه، وجهرت من دار الفراق، فإن ما غي من جهده، كسبه عمدا لا ضمة له
للمناس، فإن لم يناسب في النسيء كحلل الحبة والماء، كان معصدا وكذلك
الشراة واللاطوة، فإن سخرت ربة ما من أحيات ربتها عينا تركب له، وإن كان
لثياب من يبعث، رددت في المال، ومضى ذلك ربة من هذه النسيء تركب من
قال له لا تمنع، ربي ربي ربي تو عمل في الدنيا محلا بسا، لا تقوم من
قبل منع أو عمل حبيب من يتي له فيه عومر

ومضى قوله إلا أن يحتل أن يبعث ما بقي معه، ويمنعه منعه وقد
يؤد جعله وما إلى ذلك في حوزة من سأل له ذلك، وإلا ردة إليه من حله، انتهى
قال الترمذي^(٢) روي عن أبيه، أن كان في ذلك النسيء، وقال أبو حنيفة، النسيء
بردة قليل ذلك ونسبه، واحتج له بعضهم بقوله في ربة ما يشبهه، وأنه وصحرا
الديوب، فإن ربة من يتيها، ولا حجة فيه كما يعلق، انتهى

قال الترمذي^(٣) وقد جمع بيني عن النسيء، ردة ربة من يتيها أو حلال
غيره ردة في ربة النسيء، ربة ربة النسيء قد بيني رجوعه إلى ردة ربة، فلو ردة
ما بيني في حلال غير ربة ربة من يتيها من النسيء ردة ربة ربة

(كحل كتاب الترمذي وسماه كحل الجزء الثاني من المعطى من حنيفة أربعة
لحظه) حكى في النسيء، ردة ربة من يتيها، وأما النسيء، وأما النسيء، وأنه
يكنه من يتيها ما كان من يتيها، فلهذا علم طرية النسيء، ردة ربة، لا ردة
وقد وقع امرغ من سويهد هذا الشرح (في كتاب ردة ربة من يتيها) وحمله من
الساعة السابعة من تاريخ جب سنة ١٣٦٥ هـ يوم الاثنين، سنة النسيء، وأنه

(١) الترمذي، ردة ربة

(٢) الترمذي، ردة ربة (٣/١١٢)

(٣) الترمذي، ردة ربة

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٥ - كتاب المساقاة

(١) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسَاقَاةِ

(٣٥) كتاب المساقاة

هكذا في جميع النسخ السابقة. أما الأصل في ذكرهما المذكورين بعد الفراض، إلا في نسخة المخطوطة، فيها ذكر بعد فراض كتاب الأفضة، وذكر مساقاة بعد السور قبل الفرض. وله ذكر في «مختصر خليل» أيضا المساقاة بعد الفراض. قال الددور: «وتسببه بقر من ظهر».

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في نسخة المخطوطة، وأما في نسخة أخرى فليس فيه عن الكتب، وهي بغير المصنوع، فليجوز أن تكون مكتوبة.

(١) ما جاء في المساقاة

وفي بحث

الأول هي لها وهي مضافة من سقي بسقي يسير وسكون الناف، وهي أن يحمل عبء على من وسج، ويعرب بعبء بالسي، وترية على أو التمر، لها، «اتسوا لها» من سقي مع سقي السجل على عبء كالتميح والتمرش والخط وغيره. لأن سقي معظم حملها وأصل معتمها وأكثرها مؤنة لا سيما في الحجاز، فربهم يسلمون من الأبار.

ثم وثم في الإطلاء - دحار - مسافة من، وهو الحبوب الذي يبيد ماء الحمرة. ولا سقي فيه ماء من مؤن الأخر، فهو مقام السقي وانعاشه به إما المأجور، كما بهم، عفاك الله، أو لم يحظ العقد، وهو جهما

قَالَ س. سَامِعِي^(١) فِي التَّرْغَمَةِ دَكَرَ فِي «تَبْيَانِ» أَنَّ لِمَتَابَعِهِ عَلَى مَابَدِهِ، لِأَنَّ لَرَرِخَ هُوَ الْإِبْيَابُ لَمُتًا وَشَرًّا، وَالتَّعْصُورُ مِنَ الْعِيدِ سَبَبٌ فِي حَصِيلِهِ، وَلَمْ يَجِدْ مِنْ حَذَمَتِهِ بَالَعَمَرُ، وَمِنَ الْآخِرِ بَالْمَكِينِ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَصَصَ الْمَعْنَى بِهَذَا الْأَسْمِ فِي تَعْرِيفِ كَدَسَمِ الْمَابَةِ آمَارَاتِ الْأَرِيحِ، وَيُقَالُ الْمَتَابَعَةُ فَدَ حَتَّمَلِ لِمَا لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِي وَحْدِ كَالْمَتَابَعَةِ وَكَلِمَاتِهِ، هـ

الثَّانِي لِي تَعْرِيفُهَا عِنْدَ الْمُشْهَدِ الْمَسْكِيهِ وَالْحَصِيهِ، طَالَ الدَّرْدِيرُ^(٢) فِي عَمْدٍ عَنِ حَمْدِهِ شَجَرٍ وَمَا أَجْعَلَ بِهِ نَجْرًا مِنْ خَلْقَتِهِ فَرَّ مَجْجَعُهَا بِصِفِّ دَانَ الدَّسُوفِيِّ مَا لَحَرَ، أَيُّ كَلْتَرِي دَسْعَادٍ، وَقَالَ الْأَبِي رَسَمَهُ السَّبِيحُ بِأَنَّهُ الْحَقْدُ عَنِ لَمَدٍ مَسْقُوتَةِ الثَّيَابِ حَمْدٍ مِنْ عَمْدَتِهِ، لَا يَلْعَظُ لِاحْدَرَةٍ، مَجْجَعَتُهُ، وَقَالَ بَقَرًا، رَسَمَ يَحْرُ لَحَرَ الْمَسَادَةَ عَلَى أَنَّ لِمَتَابَعِ كُلِّ اشْتَرَا لَمَدٍ

وَمِنْ دَانِ حَقْلُو^(٣) وَحَمِي شَرْعًا مَعَالِفَتُهُ قَطَعَ الشَّجَرِ فِي مَنِ يَصْلَحُهُ نَجْرًا مَعْلُومٌ مِنْ تَرْدِهِ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ قُبُوهُ دَفَعَ الشَّجَرِ أَيُّ كُلِّ نِيَابِ مَاتَفَعِلٍ أَوْ مَاتَفَقُوهُ يَمَعِي فِي الْأَرْضِ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ فَشَمِلَ أَمْوَارَ الدَّعِيَّةِ وَتَقْوَاهُ وَحَسَنَ الْفَرَصَاتِ، هـ

وَالثَّلَاثُ فِي حُكْمِهَا، فَمِنْهُمُ الْعَمَادُ مِنَ السُّنَنِ وَالْخَفِيفُ عَلَى الْحِثِّ حَتَّى حَكَمِي خَيْرَ رَجْعَةٍ مِنْ تَقْلَتِ الْمَذَاهِبِ الْإِحْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا تَشْكُ أَنْ الْإِحْمَاعُ مَتَقَلَّبٌ

دَانَ لِمَتَابَعِ^(٤)، الْأَصْلُ فِي حَوَارِثِ السَّنَةِ وَالْإِحْمَاعِ، أَمْ (السَّنَةُ، هَمَا

(١) طَبَرِ الْفَوَائِدِ ٨/٤٥٢، يَطْرُقُ الْمَدِينَةُ (٥١/٤٥٤)

(٢) طَائِفَةُ الْكَبِيرِ ٣٩/٥٣٩

(٣) ٢٩٥/٢٩٥

(٤) الْمَقْنُونُ ٢/٥٢٦

أحدهما: أنه يُخَيَّرُ بين افتح خيه أم قُهم، ومثلك أراضيه : حلوه،
ثم حدها في أيديهم يعملون فيها' للمسلمين بمنزلة المسلم في حل من أمة.
وكان في ذلك دعة للمسلمين لفرغوا جهاد ما بينهم، لأنهم كانوا الغمر
ذلك العمل، وما جعل لهم من الشرط بطريق استيف لوب، وإليه مما يثبت
للمسلمين يعملون لهم، فيستحقون العقه، فحينئذ فيما يحصل بعضهم،
يكون ذلك صريه عليهم بمنزلة المولى يتأوطأ عنه الضريبة إذا كان مكيه،
وعد أهل حضر ما هي: الحسين بن علي رضي الله عنهما

والثاني: أنه من عليهم برما هم ولواصيهم وحبيهم وجعل شرط الحراج
عليهم بخزينة خراج المفاضة، وللإمام رأي في الأهل المستوف بها عن أهل
إن شاء جعل عليهم خراج موطنه، وإن شاء جعل خراج المفاضة، وهذا
أصح ما ذهبين، فإنه تم بطل عن أحد من المولا أنه مصرف في رديهم و
ناب أولادهم كالصرف في الممالئ. وكذلك عمر رضي الله عنه - أحلهم
ولو كانوا حبا لما أجلاه، اهـ

الرابع ما قاله القسري^(١) في المساقاة مستندة للضرورة من حرر حمية
مسوعة الأول: بيع الشراء قبل موصلها، الثاني: بيع الطعام بالطعام حيث
كان العمل بدم عمل الدولة والأجر ١٠ لاه يأخذ من ذلك طعام طعاماً
بعد مدة الثالث: أنه لا يحمل بما يخرج عن تقدير سلامه المدة الرابع
أدب من يدب، لأن المصانع والثمار كلاهما غير مبرور أقل الخاضع
استحارة وهي كرا، الأرض ما يخرج منها بالنسبة تترك البهاض للعمل، اهـ

ثبت في المساقاة عن العرب على ما تقدم في كلام ابن سعد، وهو غير
يوجد في كتاب المذكرات، والصابغ عن دبير الطعام، كما تقدم في كلام
صاحب التهذيب في الكتب الثلاث

(١) حاشية السيوطي (٣/٤٣٩)

البحث الخامس أن المالكين يجوز أن يختلفوا في محل حوزها، قال ابن رشد^(١) خضعوا في محل المساقاة، فقال نفوذ لا يكون إلا في المحل قطعه وقال شافعي في النخل والكروم فقط، وقال مالك بنجر في كل أصل ثابت كإرمان والرتون وما أشبه ذلك من غير ضرورة، وتكون في أصول غير الثابتة كالمساقاة، والمطبخ مع حجر صاحبها عنها، وكذلك البرخ، ولا تجوز في شيء من البهون عند الجميع، إلا ابن دينار، فإنه أجارها فيه إذا بسب قبل أن تستقر، هـ

وقال الصوفي^(٢) المساقاة جائز في جميع الشجر المستثمر، هذا قول الخلفاء لراشدي، وبه قال ابن نمير، وسالم، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، وأبو يوسف، ومحمد، وإسحق، وأبو ثور، ونار دزد لا يجوز إلا في النخيل، لأن الحبر إنما ورد به

وقال شافعي لا يجوز إلا في النخيل والكروم، وفي سائر الشجر له قولان أحدهما لا تجوز فيه، لأن بركة لا محب في سائت، فأنشأ ما لا ثمرة له ولا عموم قوله فحامل سؤل الله ﷻ أهل حبر بشرط ما يخرج منها من ربح أو ثمرة، وهذا عام في كل ثمر

فإن ما لا ثم له من الشجر كالصفصاف والنجور، وحوزهما، أو له ثمر غير مفصول كالجوز والأرز، فلا تجوز المساقاة عليه، وبه قال مالك والشافعي، ولا يعلم فيه خلافاً، لأن سر يمتصه صبه، ولا في مصى المنصوص، ولأن المساقاة إنما تكون بحوز من الثمرة، وهذا لا ثمرة له، إلا أن يكون من بصله ورقه كالنوت والورد، فالقيام بمنصى حوز المساقاة

(١) غنيمة مجاهد (٢٤٥/٢)

(٢) الغنيمة (٥٣٦/٧)

«انصحبير»^(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما لما ظهر على حبيب قوله: خرج اليهود منها، سألت أن يقرهم به، على أن يكفوه العمل ويقيم بمكة الشرب لأن الله أمركم، يحدث.

سد الموضع، يغيب حدث على: الصلاة من العمل، لحارة، وظهر انقطاعه عن أبيه من العمود الأربعة، كذا معاني في قول دلد: أبي، فربما أبا: من في الفس: الفلاب والأوس.

١. قال لأبي^(٢) أصح ما سمعت فاه: عن حوار المساماة إلى ابن مجهر، وألك والشماعني: لا أكثر معمود: لا إلى أجل معص: العفيف مددود: منهم على أن يردوا أنفسهم، لأنه قد كان عذب على إخراجهم من حريرة العرب، كذا امر به في غير هذا: الضرب في مرصه: لأنه حين عزم على إخراجهم سألوه أن يقرهم في أن يكفوه العمل ويكون لهم النصف من حايهم بقوله: قد حبس رأى المصلح في ذلك، فكلامه قد خرج معرج: ثم لا أنه: حبس في عقد أنه: قد معوم: وهين: حر دلد في أول لاسلاء، وقبل كان قد أصاب به يعني ينظر فيهم برحي، وقبل كان نصح عبود: وكبوا عبيداً له يعني، كما قال ابن تيمية، ويجوز: من العبد وسيد: لا يجوز بين لأجابه: (١) السيد: قد: بيده: عند الجميع، قال ابن عبد البر:

«من ليس المظنونة بعد الكلام عقد إعسافه وإنما المقصود أنها ليست بمؤبدة، ويحصل أنه: حال الأجل، فلم يسمه: روي فيم ينفه، أم يرياه من القرآن»^(٣)

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٨) بر: حديث، ومثله في: د، (١٨٢/٣)

(٢) له في أكثر المطبع (١) ٢٢٨

(٣) المرح: بر: في (٣٦٥/٣)

عدت^{١٠} ونكر استدل به ابياسي على جوا المسافة المطلقة عند ملكك
خلافاً للشافعي، كما سيأتي في آخر الباب بحث أثر عبد الرحمن بن عوف،
فارجع إليه.

وقال الشافعي^{١١} أفركم نسيء أفركم فقه يعنفي أن ذلك كذا عند
المسافة، ولعله كان يعد وصف العمل ولائق منه على معلوم بمباراة أو
غيرها، وهذا اللفظ لا يتناول العقد من مده يلزم العقد في جميعها، وإنما
يلزم في مقدارها، فأما المسافة؛ فإنها لزوم في عدم واحد؛ لأنه لا يمكن أن
تتصور، وكذلك كما شرع بعدم في عدم لزوم العقد في ذلك العام، وكذلك
كحتمالها بالتحريم فيما بعده لكل منهما ترك ذلك ما تم بشرع للعامل في عمل
منه، فتلزمه تلك السنة، ومن عبد سملت يلزم أجرة جزء على حساب
الأجرة من شهر وستة، اهـ

وقال الأبي^{١٢} إذا كان لا بد بها من نسيء الأجل، ما قبل أجلها في
الجداد من عدم العقد، فإن كان يعلم بطمس، وإلى التحديد الأول إلا أن
يشترط أنها إلى النسيء. وإن أهدى العقد وسكنها عن النسيء في العقد فهي إلى
لحداد، ويجوز موقعتها بالنسيء قلت و نثرث ما به أكثر النسيء حداء، اهـ

وفي النهاية^{١٣} قال أبو حنيفة لمساواة سبعة، وقال جائرة إذا ذكر
عدة معلومة، وإذا لم يبين العدة بعوا ويقع على أول نسيء مخرج؛ لأن النسيء
إدراكه وقت معلوم، وقتها بقوت فلا يشترط به العدة بخلاف للزواج لأن
بداية يختلف كثير حرقاً وصيفاً ورهباً، ولا يسهل بناء عليه فتدخله الجهالة،

(١) الشافعي (١١٨/٥).

(٢) إكمال التمثيل للمصنف (٢٢٨/١١).

(٣) (٢٤٣/٦١).

عَلَى ثَمَّ انْتَهَرَ بَيْتَ رَسِيكُمُ قَالَ هَكَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْعُ
عَنْ آلِهِ مِنْ رَوْحِهِ لِيَحْرُسَ بَنُو وَنَهْدُ

ويختلف ما زاد نفع إليه عرساً قد عنيء وأنه يليق بتم حبيب لا يجوز إلا ببلاد
المنعة لأنه يتدور في هذه الأرض وصفتها عار وحده، اهـ

(أهل أن الثمر بالملك في النسخ المستقيمة، وبالحديث لقوله في التفسير
يعني ما يخرج من مراك (بيتكم) عيسى، كما في التفسير من
أبي عمر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ غامر أهل حبيب بسيف ما يخرج
قال عيسى هو منسب لإيهام في حديثه الموهوب، ثم استأنف لا يجوز
مهمة، والتجرب بها ما سعاد عليه كل أو تشره د

وأوضح ما في التفسير عر الحارثي عن عمر أنه ظهر
رسول الله ﷺ عن غير أود إخراج اليهود منها، فسأله أن يفرهم على أن
يعطوا عن نصف ما يخرج منها، فقال: حركم بها عن ذلك ما نساء الحديث

(قوله) من السبب (فكان رسول الله ﷺ يبحث عبد الله بن رواحة)“
يخرج إزاء أحد ستر، (سلام ابن تطله بن أمية) ليس من عمرو الأصاري
الحرجي أحد السبب الأوبى. شهد لخصه، بدر، السبب، كما في التفسير
فاستشهد بها في حده، لا في حده، وثلاً ثبوت لأسراء بينه. وظاهر
لفظ كان يقتضي تكرار، وقد بحث في شرحه مرة واحدة، لا حير فتصه في
عصر منه سبع، كما تقدم لرأى، وابن رواحة. هي لله عنه يستشهد في حده
الأوبى من ثبوت، كما ترى

قال الشيخ أبو بكر في قوله عرس عنهم عاماً وحده، ثم قل
بمؤنه، (فيحرس) من رَوْحِهِ (بسته) ﷺ (وبسهم) أي بين اليهود، وقال
الباقي““ أهداف المحرس به نصرته فيه، ويحده د يكون ذلك فيما يخصه

(١) نظر راجع في (الرد المحتار) (٢) (١٢١٢) (١٢١٢)

(٢) (١٢١٢) (١٠٩)

ثُمَّ يَقُولُ إِنْ يُشْتَمُ فَلَكُمْ وَإِنْ شُتِمَ فَلَيْ فَكَاؤُوا بِأَعْدَائِهِ.

بمعنى ع. ب. قال المرثضي^(١) في دليل على أن اللاداء في الأرض هي التي يكون
عمرها عراج المقدسة، وفي الأراضي العشرية أن يفت من يخرص الشعار
ولرروع على أهلها، إلا أن عند الشافعي هذا الخرص بمسرة مكيل حتى إذا
أعور، انحصار بعد ذلك لا يميل فونهم إلا بحصة

وعندنا، هذا الخرص لا يكون ملزماً بإمام شيئاً لأن الذي يخرص إنما
يقول شيئاً بغيره، والظن لا يمتص من الحق شيئاً، فانقول قريتهم في دعوى
الانحصار، وعنى من يدعي الحجة بآياتها بانبيائه، وعلى هذا لأصل حوز
أن عمي مع العرباء بالخرص، وقال الخرص بمسرة المكيل، وقال علماء
لخرص لسي معار سرحي، فكون هذا مع انتم بالمر محظرة

ودليل ما عمله ابن رواحة من وجوب أحدكما أن ذلك كان على من
منظر بمسعين منه حتى يحرر لليهود من كتمان شيء فقد دوا في عهد
المسلمين بحيث لا يصحون مما يقترون عليه من الإصرار بالمسلمين، ومن
كان ابن رواحة مخصوصاً بذلك حتى كان خرصه بمسرة كيل غيره لا يتناول،
فد علم ذلك ﷺ من طريق الروحي، أو كان ذلك به بدعاء رسول الله ﷺ
ويكون بصوت رسول الله ﷺ، اهـ.

(ثم يقول) ابن رواحة لليهود (لا شتمتكم) وتنبهوا بحسب مسلمين
(وإن شتمتني) وأمسس ببيك (تكتروا) بعد حجيره (بأخفوه) بالرب

وفي أبي داود^(٢) من رواية أبي عيسى بحث إليهم ابن رواحة، فحرر
عليهم اسحق، وهو الذي يسميه أهل المدينة الخرص، فقال في ذلك، وكذا،
دلو كبرت علينا يا ابن رواحة، قال قاتنا إلى حرر الحل وأعطاكم نصف

(١) المبسوط ٢/٢٢١

(٢) مس أبي داود (٢١١)

والذي طلبه دُرُجُ حُدُودِهِ . وَهُوَ تَبَرُّعُ مَعْنَى وَادْعُهُ مَعْنَى مَا جَعَلَهُ
مُتَابِعًا لَهَا .

عليك وبي تحميم شوكا نوي في الحوض وبعني به و
 اءعد حوض في انشاءه لا جوء عنه جمع لفظ لا بمقتضى
 ث يكرر لا بد من لا لما هو به مع بعضها لفظ لا وعلله
 المراسم، فانظر ما بحث من ان يكرر من بعض على يهود لاحياء
 الوكاه، لان المصنفين فيكونا شوكا مسمى، فلو كان اليهود كنها رطبا
 وصدق فيها امر ذلك سهم التمسكين فان عاتقه به و يكرر بالتحريم
 لذكر بعضه ما قبل في هذا الباب

[illegible]

وَمِنْ كَرَامَاتِهِ أَنْ يَرْكَبَ فِي بُلُوْكَاهُ ثَمَرَهُ حَتَّى يَجِيءَ بِهِ جَمِيعُ شَرِّ مَا فِيهِ مِنْ كَرَنِ
الْمَخَامِرِ وَبِأَنَّهُ يَحْدِثُ لَآلِئَ الْفَرَاثِ مَا يَرَى مِنْ حَيْثُ هَدَّكَ الْأَمْرُ، وَبِأَنَّهُ كَانَ
مِنْ حَسَنَاتِهِ أَنْ يَأْتِيَ فِي رَجْعَتِهِ بِأَنَّهُ كَانَ يَحْدِثُ مَا يَرَى مِنْ حَيْثُ هَدَّكَ
وَلَا يَكُنْ فِي سِرِّهِ لَآلِئَ الْفَرَاثِ بِحَسَبِ حَقِيقَتِهِ - أَلَمْ تَرَ بِأَنَّهُ يَحْدِثُ مَا يَرَى
يَجِبُ قَبْلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَرَى

١٤١٥/٢ - وَحَقَّقْتُ مَا بَيْنَ يَدَيْ نَسِيبِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ بْنِ خَبِيرٍ
فِيخْرُصَ بَيْنَهُ وَيُزِيهِ يَهُودَ خَبِيرٍ

رب الأرض نصفه ولزوجه في ماله نصفه، لأن حصص النصف الذي صار
للمرأع من العشر صار حياً في ماله رب الأرض، فلا يسقط ذلك عنه يهلك
الحارج، وفي النصف الذي هو ملك رب الأرض العشر باقي في ماله، فلا
ملك سقط من ذلك لقوات المحل

ولو استحصص الزوج قسم يخصص حتى ملك فلا عشر على واحد منهما في
القولين حسناً، لأن وجوب العشر عند انحصار قال تعالى ﴿وَمَا تَرَوْا خَقُّوا يَوْمَ
الْحِسَابِ﴾^(١) فالسجل مات قبل أن يأتي ملك وجوب العشر، فهو بمنزلة ما لو
استهلك النصف قبل تمام الحول وكذلك الجواب في ممانعة النخل
والكروم، فهو مثل الجواب في المزروع أنه إذا هلك قبل النضج فلا عشر على
رب المحل، وإن هلك بعد النضج فعشر نصف العامل ذهب عنه في قول أبي
حيفة، فإن الجذر في الثمار بمنزلة انحصار في الزوج، انه مختصراً

١٤١٥/٢ - (ملك من نسي شهاب) الرحري (عن سليمان بن يسار)
الهلالي أحد القضاة، والحدث مرسل في جميع «الموطآت»، وجاء عن
ابن عباس، ومداغ سليمان بن صحيح، قاله ابن عبد البر، وقد صدق أبو داود
وليس عاجبه من حديث ميمون بن مهران عن ميمون بن أبي عباس، وأبو داود
من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبي الربيع عن جابر، قاله الدرراني

(أن رسول الله ﷺ كان يبعث عبد الله بن رَوَاحَةَ إِلَى خَبِيرٍ) وقد تقدم في
الحديث سابق به ﷺ بعثه عامراً وحداً منه سبع (فخبره بينه) ﷺ (ويحيى
يهود خبير) ثمارهم لشهير عن الركاة من غيرها لا اختلاف المصنفين، أو للقبه

(١) سورة الانعام الآية ١٤١

(٢) شرح الدرراني (٣/٢٦٥).

فان، فحفظوا له حياء من خشي بسائليه فقالوا له هذا نك

لا خلاف فحاجة على اختلاف قولين في ذلك كما مرقى الحديث السابق،
ومستدل به على حوز المحرم حديث (١٢١٥) الأكثر، ولم يجره الثوري
بالحال وقال أيضاً على وجه الحديث عرج عثر ما يصير له

وقال الشعبي الحرص عليه - بدهة - ذكر يرى منه بالتهي عن المراقبة،
وأجاز، ماود في التحل خاصة، ودفع حديث من حسيه عن عتات من أسيد
في شرعي المحرم عند بي - اود، به مرمض، لا عتات مات عمل موند
اسي المنصية، وبأنه اتعد به عند الرحمة من إسحق عن الزهري، وليس
بالذي، قاله ابن عبيد النير

ودعوى الأسال سمن لا يطع سري على قول (واقدي) ان عتات مات
يوم مات أبو بكر رضي الله عنه - وذكر من حرير نظري أنه كان عاملاً لعمير
على مكة سنة إحدى وعشرين - وند - سعيد سمين عتات من حلة عمر على
الأصح، فمدحه من عتات معك - وعند - رغم من إسحق عتات من
مسلم وأصعبت المس - فله الر لاسي - ولقد لمط على الحرص في
كتاب الزكاة

(قال) سائله (المعصوم به) أي لا ين واجب (أخيه) خط منفع فكبر
على أنه مرمز ويقسم فكسر أشد إيه على يجمع (من خشي سائله) قالوا (أي
اليهود (هذا) السجوع (للك) رسول

قال السرخسي وكان شيخ (إمام - رحمه الله - يروي في هذا الحديث
إشارة إلى أن أئمة العلماء وجهين من من عتات لحوارج الزجر، فإن اليهود
لحاجتهم إلى ذلك، محكم، على - هم - مجموع من خطي سائله وحكمي اب
وحلا من أهل انعلم كان له مرمز - بسائر سائله من مائه لحاجته

وَقَدْ عَلِمَ وَمَا يَزِيهِ الْقَلْبُ لَكَ عَنْ رُوحِهِ بِمَقَرِّ
الْيَهُودِ وَمَا يَزِيهِ جَنِّ الْأَعْمَى حَتَّى يَهْدِيَ إِلَى رُوحِهِ بِمَقَرِّ
الْيَهُودِ وَمَا يَزِيهِ جَنِّ الْأَعْمَى حَتَّى يَهْدِيَ إِلَى رُوحِهِ بِمَقَرِّ

لو ذلك، + مد لا تحرفي مد مدية، كـ رواه

(وہابیہ کا مذہب اور عقائد)

[illegible]

وقال - افسوس مني واما ما يظن ان سببها في غير هذا بل في حبسه، فقد
 قيل ان في حبه بعضا من غير ما يظن وان كان الامر كذلك عسى ان يكون
 في ذلك احد اسباب ضعفه في الحديث فانك تلاحظ عليه

(حقاً) عبد اللہ ہی روحانی باپ ہیں، یہی وہ "والدہ" ہیں جس سے ہمیں حلقہ اللہ
 کی طرف سے ملتا ہے، اللہ کی رحمت سے ہمیں ملتا ہے، اللہ کی رحمت سے ہمیں ملتا ہے۔

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ أَجْرٌ كَثِيرٌ
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ أَجْرٌ كَثِيرٌ

(9 2 2 2 2 2 2 2 2 2)

$$E_{\text{eff}} = E_0 + \frac{1}{2} \frac{d^2 E}{d\omega^2} \omega^2 + \dots \quad (1)$$
[illegible]

بأما ما عرضتم من الرشوة فهو سخط ربنا لا تأكلوها فقالوا
بهذا قاصب السموت والأرض

قَالَ مَالِكٌ إِذَا سَأَلَ بَرَجُؤُ بْنُ رَافِيٍّ رِبِيهَا نَبِيَّهُمَا فَمَا أَرْجُوهُ
لَرَجُلٍ أَتَاهُ فِي الْبَيْتِ، فَيَقُولُ

الربادة عنكم (علمنا ما عرضتم) علي (أمن الرشوة) سخط الرباء أي من الحلبي
(فإنها) وهي سبعة دنانير (سخط) معكم ليس يريد حرام، وقد عرفت أنه
معنى اليهود تأكلوها حال ﴿تَسْتَوِي لَكُمُ الْكُفْرُ أَهْلُكُمْ﴾ (وَمَا لَا تَأْكُلُونَهَا)
في الرشوة لحرمها فلا خلاف بين المسلمين، وكان جماعة من المتصوفين في
مكة معاشي ﴿تَسْتَوِي لَكُمُ الْكُفْرُ﴾ إن رشوة في المحرم وقيل كل ما لا
يجز كسبه

(أطلقوا) أي اليهود (أهدأ) بعد (أقامت السماوات) على الردوس معبر
عند (الأرض) استقرت على الماء

قَالَ الْمَاجِي^(١) يَحْسَبُ أَنْ يَرِيحَهُ بِهِ الْإِثْمُ مَا لَمْ يَلْعَلْ وَأَرْجُوهُ بِأَنْ
لَا عَرَفَ بِهِ، فَمَا تَحْتَجِبُ الْعَرَفُ بِهِ فِي لَدِيٍّ، أَوْ لِيَحْتَضِرُوا بِهِ «مِنْ حُجْرٍ» بِهِ
يَجْعَلُ بِهِمْ مِنَ الْمَوْتِ، وَفِي بَنٍ عِنْدَ الْبَرِّ بِهِ دَبِيلٌ عَلَى الرَّشْوَةِ عِنْدَ الْبَيْتِ
حَرَامٌ لِقَوْلِهِمْ هَذَا، وَلَوْلَا حَرَمُهُ فِي كَيْفِهِمْ مَا عَيَّرَهُمُ اللَّهُ بِمَا عَانِي مِنْهُ
﴿تَسْتَوِي لَكُمُ الْكُفْرُ﴾ «مِنْ حَرَمٍ» عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْكِنَانَةِ وَفِيهِ أَنْ مَا يَأْخُذُ
الْحَاكِمُ بِهِ السَّاعِدُ عَلَى الْحَكْمِ مَا جَعَلَ أَوْ لِيُفَادِلَهُ رِشْوَةٌ، وَكُلُّ رِشْوَةٍ سَخِطٌ
وَكُلُّ سَخِطٍ حَرَامٌ، لَا يَجُزُّ تَسْلِيمُ أَكْثَرِ مَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ هـ

قَالَ مَالِكٌ إِذَا سَأَلَ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ مَثَلًا (وَقَبِيحًا قَبِيحًا) أَيِ (أَرْضٍ)
بِتَبَدُّ لَا بَيَاتَ فِيهَا (فَمَا لَوْ تَرَى) الدار فيه يدور من به الاحتفال أي ما لزم
الرجل للدخل في الأرض وهو من عند الله (أَيِ قَبِيحًا) أي في أرض
يضاه (فهو له) أي معامل وسيد ذلك - حي معة خير كما سياتي في

درب وإن اشترط صاحب الأرض أنه يزرع في البياض بنفسه،
فذلك لا يضر، لأن الرجل يدخل في المال، ينبغي لزوم
الأرض منك زيادة أرباحها على

فإن وإن اشترط الزوج بينهما، فلا بأس بذلك إذا كان ثمناً
كلها على الزوج في المال، المسمى والمسمى والمسمى كذا شرط
الفاعل في حساب على رب المال أن يزرع عليك كذا ذلك غير جائز
لأنه قد شرط على رب المال زيادة أرباحها عليه، وبما يكون المساقاة
على أن على الدخول في المال ثمناً كذا ولا تكون على رب
المال منها شيء؟ فهذا وجهه أنه إذا أقررت

كلامه (وإن اشترط صاحب الأرض أنه يزرع) هو (نفسه) حاسبه (في البياض
فذلك) الشرط (لا يضر) ولا يجوز (لأن الرجل الداخل في المال) أي الأرض
والأشجار (ينبغي) حيث في (رب الأرض) رزقه أيضاً (فذلك) زيادة (أرباحها) رب
الأرض (على) أي على العامل، وهي لا تجوز

فإن (لأن الشرط) رب الأرض أن (الزوج) تكون مشتركة (بينهما) أي بين
رب الأرض والعامل (فلا بأس بذلك) إذا كانت الموزونة كلها على الداخل في
المال، أي من الداخل (الجزء) المزرع بدل من الموزونة (والسقي والسلاج) حطب
على النهر (كأنه) تأكيد للموزونة، وهو كله يذهب للموزونة.

(فإن اشترط الداخل في المال) وهو العامل (على رب المصلحة أن يزرع) يكون
عليك من ذلك غير جائز أيضاً (لأن) أي العامل (قد اشترط) وهو (على رب
المال) أي (بأن) من (زيادة أرباحها) الدخل (أحبه) وإنما تكون للمساقاة (جائزة) (على
أن على) (الدخول في المال) بزيادة على الثاني على لفظ الداخل، وقد سقط
من أكثر نسخ، وهو غير مذكور (لأن)، وسمي الموزون (الموزونة كلها) (والنقطة) حطب
تسبب للموزونة (ولا يكون على رب المال منها) أي من النجدة (شيء) سم لا يكون.

(فهذا) هو (وجه المساقاة) وطريقها (المعروفة) بين أهل نهم لجائز عند

فيقال له: أي مع سريرتك أو فاسمها، قاله مجنون، ومن مع و سريرتي
 يولا... ذلك في... بين عبيها - يعني لا روع ولا نحل ولا غيره، و
 ك... عبيها ما يعني، فإن أمير المؤمنين يحسن أجمع مع
 شريكه أو مع من يصل معه كسمل له حل، والمسلم لأحد... دمه...
 من... سمل... على أن يصل معه، قال في مع عليه، ثم
 ... وهو... إذا كان... حقائق... و... ف... أحدهم
 عابده... من... التمتع على... عبي...
 حر، و... في... وقال... عبي...
 في... في... في...
 فله... إذا طلبها أحدهم

و... لا... عن أحمد...
 د... لا... لا...
 على... كما...
 لا... في... و...

... فإن...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

قال مالك: وإذا كره الشفعة فيها والمؤونة على من يحاط
ولم يكن على من يملك هي النكاح سيء إلا أنه يفسد بيده بما هو
أجبر مقصر ثم قال ذلك لا يفسح إلا أنه لا يدرى كم هو له إذا
أدبتم من فرقته ويحل عليه لا يدرى أهل ما له ثم يكثير؟

وقرئ من نحوه "كرو" غير محذوف أي حفره على أحد ويحذر
من أي مسجد يمتلئ ذلك ويحل في محاص لأحد وهو به حذر على
الشيء أو ما هو محاصر معه فإن من يملكه فهو في محاص لا يفسح
قال في المحصرين في البيع أكثر ما يروى إلا أنه محاصر على من يملكه وهو
يبيع وليس جبر على البيع كذا في البيع كذا في البيع وهو له ما يملكه
أي أنه لا يفسح في بيعه إلا أن يملكه وهو له ما يملكه وهو له ما يملكه
أشبهه مع أنه مع ما هو عليه

وقد روي عن مالك: إذا كان على من يملكه على من يملكه
من الشفعة يبيع أي من يملكه حتى يملكه أو يملكه؟ قال مالك: لا
وقرئ في غيره: يملكه أن الأول هو بي حبه في بيعه

(قال مالك: وإذا كانت الشفعة كلها والمؤونة كلها غلبت به من الشفعة اعطى
وب العاقبة) وكذا غيره (ولم يكن على من يملكه في الحال) أي لم يملك (أي) من
الشفعة (إلا أنه) في حال (يملك بيده) يعني يجوز له من يملكه (إما هو) في
الحال حينئذ أجبر من يملكه من بعض النكاح لم يحصل فيه من الشفعة لا
يصلح) لا يجوز له من يملكه من بعض النكاح لم يحصل فيه من الشفعة لا
يملكه (إما هو) (أي) من يملكه من بعض النكاح لم يحصل فيه من الشفعة لا
يملكه (أي) من يملكه من بعض النكاح لم يحصل فيه من الشفعة لا يملكه
أي من يملكه من بعض النكاح لم يحصل فيه من الشفعة لا يملكه
من التمر إذا يملكه من بعض النكاح لم يحصل فيه من الشفعة لا يملكه

قَالَ مَالٌ وَكُلُّ مُدْرَهِي وَ مُسَدِّي فَلَا يَسْمِي لَهُ أَنْ يَسْتَنْبِي
 مِنَ الْمَاءِ وَلَا مِنَ الشَّخْرِ ثُمَّ ذُوْن صَاحِبِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصْرِ لَهُ
 أَحِرًا مَالًا يَتَوَلَّى أَبَغْثَ سَيِّئِ أَنْ يَصْرِ فِي مِي كَذَا وَكَذَا بَعْدَ
 تَسْقِيهَا وَنَأْتِيَهَا. وَأَقَارِبُكَ فِي كَذَا وَكَذَا.

در این روش^(١) اصل المصادرة على من يذنب كسب النعقة كلها
 على وجه الحفاظ وليس على من لا يعمل به أو حدث لا يجوز، لأنه
 يجزؤه بما لم يجزؤه له.

وهي المصادرة^(٢) ب. هذه ربيع من مضي مدة الزاغة عليها منكر
 الحصر، وأما قبل مصبه، فبكر من ليس بهاء الروع كعقبة بدر ومؤونه
 حلف ذكره على التعامل، فإذ ينامي في مالا مشتركا بينهم فتجب عليهم
 مؤونه، كحصاد وفسد، فإن شرطه في التعامل فسدت، كما لو شرطه في
 رب الأرض له.

(قَالَ مَالٌ وَكُلُّ مُدْرَهِي) بكسر الراء، أي من يعطي مالا لرجل فرائد
 (أو مساق) من يعطي ماله لآخر مصادره فلا يسمي له أي يكتل واحد سهم
 (أن يستثنى من المال) أي من مال الغير (ولا من الفحل) أي في التمساع
 (شيئا) لعمه (ذوْن صَاحِبِهِ) وذلك أي وجه عدم الجور (لأنه يصير) حسنة
 (تجبر بملك) لأنه يكون حسنة (كأنه يقول) يعمل، وهي النسخ الهدية (أو
 في بقوه) (أما السند) أي أعطيت هذا (مؤونه) (أو يكتل في)
 حاصه (أي كذا وكذا مؤونه) مستثاء من شركته (سقيها في) بأن لقوته (يعمل
 (ونأيتها) بضم الموحدة وكسرها، أي يمسحها ويصحبها، خلا في التمساع،

وهكذا في التمساع فإنه يبرن بالمعاري (وأقاربك في كذا وكذا من

(١) رسالة النعقة (٢/١٨٨)

(٢) (٦/٥٩٠)

الْمَالُ عَمَىٰ أَنْ تَعْمَلَ لِي بِعَشْرَةِ دِينَارٍ لَيْسَتْ بِمَا أَقْرَبْتُكَ عَلَيْهِ.
فَإِنْ دُرْتُ لَا يَنْبَغِي وَلَا يَضِلُّعُ وَذَلِكَ لِأَمْرِ عَتَدْنَا.

قَالَ مَالِكٌ وَلَيْسَتْ بِهِ الْبُيُوتُ الَّتِي يَجُوزُ بَرْتُ لِحَاظِ أَنْ
يَشْتَرِطَهَا عَلَى الْمُسْتَقْرِ؟ شَدُّ الْحِظَارِ.

المال أي أعطي مائة دينار مثلاً فإما (عنى) شرط (لى) تعمل، ونسج (لى) بعشرة دنانير) التي (ليست) هذه العشرة (بما أقربك عليه) بل لا يحصل من ربح هذه العشرة يكون خاصاً لى (فلان ملك) المذكور من الحظير (لا ينبغي ولا يصح) ولا يجوز (فذلك الأمر عتدنا) بأنفسه المصيرة وهذا ظاهر نصاد يد جعل شرط المساقاة والقراض ما ليس مهمل، وذكر القراض مع المساقاة لأن القراض أصل بمساقاة

قال بن رشد^(١) اتفقوا على أنه لا يجوز فيها اشتراط مئة رطل، مثلي أن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة درهم أو دينار، ولا شيئاً من الأشياء الخارجة عن المساقاة، إلا الشيء يسر عند مالك مثل شدة الحظيرة وإصلاح القنطرة، وهي مجتمع الماء، ثم وسبأتي بين ذلك الذي استثنى

(قال مالك: قنطرة) أي الطريقة المعروفة (في المساقاة التي يجوز لربها الحائط أن يشترطها على المساقى) يقع يد على ما ضجه الروماني أي على العامل (شد الحظائر) بالشيء المعجبه، وهو الأكثر من ذلك أي حصص الزروع، ويرى عه بالسين المهملة يعني شدة التلة، فإنه أمر عمر، وشغل في المشرق، من يمين الأندلس أن ما حظار الروم، قد حجبته، وما كان يجدر، فأنه يسهل، والحظائر: بظاء المعجمة - جمع حظيرة، هي العياد التي أعني الحائط لتضع من أنشور عيه، وقال ابن قتيبة هو حائط البستان، وفي نسخة: يداهي شدة الحظائر، قال^(٢) الحظائر هو ما يحظر به عني لحظيرة،

(١) أبيه معجمه (٢٤٨، ٢٤٩)

(٢) المصنف (١٧٦/٥)

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُصَوِّرُ الشَّرْبَ

وهو الحائض وغيره وهو الذي يسمى ر ... هذا التلميح منه حر لا يشرط
على العمل سداً ليد التلميح بربوياً سداً واحداً ومصلحة أن يسهل راحة
فيشرط على الحائض شدة اه

وقال الأندلسي^(١) (سداً سدهمده وسحباً أحصيره) هذا مذهب الروي
بأنه على الحائض يسبح فيسبحه وسداً سدهمده وسحباً أحصيره سحر الحائض
والسبح المصطلح يتكرر في قوله وسبحه ما يفتح منه قال الأندلسي قوله
الرب ما هي تحتل هي الرز الذي ذكره في حديثه فمجيئة البشارة
سواء كان من شوك أو من حر أو من غيره أو من أعلاه أو
(وَحْتَمُ الْعَيْنِ) يفتح لحد سدهمده سداً سح ... أي كسها وسطوعه
من سدهمده فالحب إذا شئت بده كذا في التعليل

وقال الأندلسي^(٢) أن تسبها بدهمده وسداً سح ... أي فبه في الدار
والسح ... وقال الفياحي سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده
(وَحْتَمُ الْعَيْنِ) يفتح لحد سدهمده سداً سح ... أي فبه في الدار
والسح ... وقال الفياحي سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده
محمده الرأ حجت شير ... أي حجت بسبب فيها الدار حول الشدة وقد
بدهمده^(٣)

وفي التعليل سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده
سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده
سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده

وقال الأندلسي^(٤) سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده سدهمده

(١) الظاهر غير (١٤١٥)

(٢) شرح بدهمده (١٤١٥)

(٣) (١٤١٥)

(٤) التفسير (١٤١٥)

وإنما شعر، وقطع الجريد، وجد الثمر قد وشبفه حتى أن
بمضغى شعر الثمر أو أقل من ذلك أو أكثر إذا ترادفها عليه

الحمل يسمى به بناء على التسمية، وقد روي في سواد الثمر سواداً
وهو حله، الماء الذي يضي به من مستند، من الأهل الذي سقى به، قال
ابن حبيب مراد بشرط عليه لحيض أنمي يكون حول شعر ولحيض
حرمها، ومعها، ماء إليها ورم، وهو الحوض الذي يرم به الثمر،
ويجري منه إلى بئرية، وقد قال ابن حبيب إن سواد الثمر على الحمل
وإنه يسمونه به، وأما حم^(١) من دم نفضه فيه سواد أو سواد سفيه
وكأنه بشرط عليه فهو على وجه الحذف، قال

وإنما مكسر الهمزة وتسهل السوادة (الشغل) أي تكبيره، قال
الشيخ^(٢) هو معنى طلع الذكر علم لانه، قال لاجي^(٣)، ابن حبيب،
قال ابن حبيب وغيره هو تكبيره وهو حدوده، قال ابن لقاسم النسيج
على الحمل، وإن لم بشرط عليه، لأن ما كان قال جميع عمل يحفظ على
الحمل وقطع الجريد من الحمل إن كسره، وقد يفسر منه بالسحر تقطع
بضرب الحرم وجد الثمر، عنج بغير وشبهه ذلك أي صفة، وسماه الخشنه
في القاموس، وأما الفروجه هي الهند (هذا) الذي ذكر (وأشبهه) كونه الخشنه،
وهو حرم الذي يجري منه من الشعيرة (على) شرط (أن لم يمتحنى شعر
الثمر) والخشنه في جميع السخ أي صفة مثلاً (أو أقل من ذلك) أي نصف (أو
أكثر) منه، (إن ترادفها عليه) شرط أن يكون جزءاً متصلاً لا مفرداً يسمى

فإن يعوض^(٤) المساقاة لا تصح إلا على جزء معلوم من شجرة متاع،
كخصب والثلث، لحيض ابن عمر^(٥) على غيب يشطر ما يخرج منه^(٦)

(١) حبه

(٢) الفروع الكبرى (٣/٥٤١).

(٣) المعجم ٧/٤٣٦.

غير أن صاحب الأصول لا يشترط سداد العمل جديد يتقدمه العامل فيها من سبب يتقدمها أو عيب يرفع ردها، أو عيب يقرضه فيها يأتي بأحد ذلك من جهة أو سببه يتبعه بتقدمه فيها وقته

سواء من العجز أو كثرة ما سدد العامل جزءاً من ماله جزءاً أو جعل جزءاً منه لنفسه وأدى للعامل ما سدد بعد ذلك منه أو حدث وقد تقدم أن العامل لا يجوز عقد أحده، ويقدم خلاف لأنه في العمل في محله.

(غير أن صاحب الأصول) أي لا يحاط (لا بشرط) على العامل ابتداءً عمل جديدًا بالجم (بعدمه العامل فيها) أي في الاحتياط من ينظر يتقدمها وهي الهدية يتقدمها بأن العمل الجديد، وثالثه أنه إذا عيب يرفع وقته

قال الشافعي يريد أن يكون العمل لا يتقدمها لا يعمل سبباً جزءاً ردها، أي عيباً يتقدمها سبباً يرفعها، فيعمل من عيب ذلك السبب إلى حيث يردده (أو عيب يقرضه فيها) أي في الأثر (بعدمه العامل) أي في ذلك العامل (من) بعده قال الشافعي معناه أن يشترط على العامل عيباً يأتي به من عيبه، ويعرضه في أرضه وحالته، فإن ذلك لا يجوز، ردها من المورد عن مالك، وقال محمد بن كمال غير أن أرباب حنابلة يفسرون قوله بأن كل كثيراً أنه يجوز

(أو صغيراً) بإحداث التمام من سبب يتقدم فيه له، كالتصريح، وقال الشافعي في ذلك سبب العمل وتصرفه، ويتقدم فيها الماء كالتصريح قاله الرافعي^(١)، وفي المتن: يفسره مجلس الماء كالتصريح (ببها) أي بتدبيره العامل (تتقدم) أكثر فيها، أي في التصيرة (تتقدم) أي جملة العامل، قال الشافعي وأما شرط عليهم سبباً فيها لا يجوز، يمكن أنه فيها إلا صلاح غير كبحر بعض شرطها جار شرطه على العامل

(١) مسند الرافعي (٢/٢٦٨)

وَأَمَّا ذَلِكَ بِمَعْنَى أَنْ يَقُولَ رَبُّ الْعَيْنِ يُرْحَلُ مِنْ نَاسٍ بِنِجْمٍ
 ١١١٥ أَفْئِدَةً وَحَمْرٍ لِي نَرَا وَحَمْرٍ لِي نَعْنَا أَوْ نَعْمَلُ لِي عَمَلًا
 يَصْغَبُ بِسَرِّ حَاضِي نَعْمَا قَبْلَ دَ بَعِيْبِ نَعْمَا نَحْنُ نَعْمَا وَبَعْلُ نَعْمَا
 نَعْمَا بِنِجْمٍ نَعْمَا قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِرَ مَخْلَاحُ دُونَ بَعِيْبِ رَسُوْلٍ بِنِجْمٍ نَعْمَا بِنِجْمٍ
 أَشْعَارُ حَتَّى يَنْتَهِرَ مَخْلَاحُ

وَأَمَّا ذَلِكَ بِمَعْنَى أَنَّ قَدَابَ نَعْمَا وَمَا مَخْلَاحُهُ رَحْلُ بَعِيْبٍ نَعْمَا
 وَأَنَّ دَحْنُ بَرَحْلٍ أَفْعَلُ لِي بِمَعْنَى هَذِهِ الْأَعْمَالُ يَعْمَلُ بِمَعْنَى نَعْمَا
 بِصَفِّ سَرِّ حَاضِي هَذَا فَلَا نَاسَ بِذَلِكَ إِنَّمَا مَخْلَاحُ نَعْمَا
 مَخْرُوبٌ مَعْلُومٌ قَدْ رَأَى وَرَضَهُ

(قَالَ مَالِكٌ) هَكَذَا فِي السَّخِ نُهْدِيهِ، وَلَيْسَ فِي السَّخِ انْحَصَرَهُ نَهْضًا أَفْئِدَةً
 مَالِكٌ فِي جَمْعٍ لِكَلَامِ الْآيَةِ مَعْنَى بِنِجْمٍ، وَهُوَ الْأَوَّلُ (وَالْمَعْنَى) لِي
 أَشْعَارُ لَأَمْرٍ مَعْلُومٍ يَكُونُ (مَعْرُوفَةً) أَنْ يَقُولَ رَبُّ نَحْنُ نَعْمَا لِرَحْلٍ مِنْ النَّاسِ
 لِيْنِ لِي) بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الْبِنَاءِ (نَعْمَا بِنِجْمٍ) بِمَعْنَى نَعْمَا (أَحْمَرُ لِي نَرَا) وَ
 بِمَعْنَى (أَحْمَرُ) عَسَى لَأَمْرٍ مِنَ الْأَمْرِ لِي عَيْنًا لَوْ بِمَعْنَى (أَعْمَلُ لِي عَمَلًا) أَوْ
 مَعْنَى (يَصْغَبُ لِي حَاضِي) هَذَا جَلَّ أَنْ يَصْغَبُ بِسَرِّ حَاضِي (وَأَنَّ) أَنْ (يَعْمَلُ بَعِيْبٍ)
 لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِنِجْمٍ قَبْلَ دَ بَعِيْبٍ (هَذَا) أَيْ هَذَا يَكُونُ (بِنِجْمٍ) لِي أَنْ يَكُونَ
 مَخْلَاحُ) لِأَنَّ الْإِحْرَاقَ عَلَيْهِ تَكُونُ بِمَعْنَى بَعِيْبٍ لِي الْأَجْرَةُ (وَدُونَ) بِمَعْنَى رَسُوْلٍ
 عَنْ بِنِجْمٍ نَعْمَا حَتَّى يَنْتَهِرَ مَخْلَاحُ) بِمَعْنَى هَذِهِ الْإِحْرَاقَةُ أَيْ مَخْلَاحُ لِي حَكْمُ
 السَّخِ قَبْلَ يَنْتَهِرَ مَخْلَاحُ

(قَالَ مَالِكٌ) هَذَا مِنْ قَدَابِ اسْمٍ رِيْدٍ مَخْلَاحُ) بِمَعْنَى لِيْدٍ بِمَعْنَى (وَحْلٍ
 بِمَعْنَى) بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ مِنْ قَدَابِ رَحْلٍ لِرَحْلٍ سَرِّ (أَعْمَلُ لِي بِمَعْنَى هَذِهِ الْأَعْمَالُ)
 الْمَعْلُومَةُ (أَعْمَلُ بِمَعْنَى) وَبَعِيْبُ (بَعِيْبُ لِي حَاضِي) هَذَا) بِمَعْنَى (فَلَا نَاسَ
 بِذَلِكَ) وَدُونَ (مَخْلَاحُ) أَيْ (بِنِجْمٍ) مَعْلُومٌ (بِنِجْمٍ) بِمَعْنَى (أَعْمَلُ لِي عَمَلًا)
 الدَّحْنُ (وَرَضِيَهُ) بِمَعْنَى الْإِسْتِجَارَةِ

فَأَمَّا الْمُسَاقَاةُ، فَإِنَّهُ إِذَا سَمِيَ بِكُنْ يُلْحِقُهُ لُحْمٌ، ثُمَّ قُلْتُ ثَمْرَةً أَوْ فَسَدَ
فَمِنْهُمْ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ، وَإِنَّ الْأَجِيرَ لَا يَسَاحِرُ، وَلَا بِشَيْءٍ ضَمِيٍّ لَا
تَجُوزُ الْإِجَارَةُ إِلَّا بِثَنِّكَ، وَإِنَّمَا الْإِجَارَةُ بِنِيعٍ مِنْ أَتَشْرَعُ، إِنَّمَا يَشْرِي
مَتَى عَمَلُهُ، وَلَا يَصْلُحُ دَنَتْ، وَدَحْمُهُ تَمَرٌ، لِأَنَّ أَتَشْرَعُ اللَّهُ ﷻ عَلَى
عَنْ بَيْعِ الْعَرَبِ

ثم بين وجه الفرق بين المساقاة والإجارة بوضوح مبالغ فيه (قلنا المساقاة
هذه) يجوز (والتي لم يكن لمخالفة لمر أو قل ثمره أو فسده) ثمره (فليس له) أي
للمساقاة (إلا فقت) الذي يحصل بالمساقاة، سواء كان قليلاً أو كثيراً صحيحاً
أو فاسداً، بخلاف الإجارة

(و) وجه ذلك (أن الأجير لا يساحر) أي معجهر (ولا شيء) معلوم
(مسمى) معنى (لا تجوز الإجارة إلا بثلثك، وإنما الإجارة بيع من البيوع) لأنه
(إنما يشترى) المساحر (منه) أي من ماله (ههنا) ولا يخلع ذلك أي يبيع
(إذا دخله الضرر) لأن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الضرر مطلقاً لا تجوز
الإجارة إذا دخله ضرر، لأنه يبيع بماله، من أين جاء الضرر أراد مالك الفرق
بين المساقاة والإجارة، وإن المساقاة أصل في نفسها كالتقاضي، لا يقاس
عليها شيء من الإحراجات، أم

يعني أن المساقاة تنمو بشرط محض، وإنه مبرور، فإذا فسدت
للمساقاة لنفس شرائطها، فلم يبق إلا (أقل) أي ما فيها من شرائط الإجارة
ومنها تمسك الأجرة، وهي في الصورة المذكورة معدومة، فلا مدح الإجارة
أبداً، والمقصود من هذا القول ذكر ما من العمل، وما يجوز اشتراطه عليه
قال القزويني^(١) وعمل العمل وجوباً لجميعه، بشرط انضمام إليه عرفاً ولو
بني بعد مدة المساقاة كقوله^(٢)، وفيه ما يوجب السجور ودواب وأجور، وجوز

(١) شرح المحقق (٢/٥٤١)

(٢) هو حديث طبع الفهر على الأثر

[illegible]

قَالَ خَالِدٌ: السَّنَةُ فِي الْمَسَاقَاةِ عِنْدَنَا، أَنَّهَا تَكُونُ فِي أَصْلِ شَجَرٍ
يَخْلُ أَوْ كَرْمٍ أَوْ رَيْثُونٍ أَوْ زَيْتَانٍ أَوْ بَرْدِيٍّ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ
الْأَصُولِ خَافِرًا لَا يَأْسُ بِهِ عَلَى مَنْ يَرْبُ الثَّمَالَ يَصِفُ الثَّمَرُ مِنْ
ذَلِكَ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ رُبْعَةٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلُّ.

يَكُونُ مَا عَلَى رَوِّ الثَّمَالِ أَكْثَرَ الْمَصْلُ، لِأَنَّ الْعَامِلَ مُسْتَقْبِلُهَا، فَإِنَّمَا لَمْ يَحْسَبْ
أَكْثَرَ الْمَصْلِ كَانَ وَجُودُ عَمَلِهِ كَقِسْمِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ شَيْئًا، اهـ.

وَمِنْ هَاجِرِ الْمُخْتَفَرِ^(١)، مَا لَبِلَ لِإِلْرَالِ كَسْفِيهِ وَتَلْقِيحِهِ وَحِفْظِ عَمَلِي
الْعَامِلِ، وَمَا بَعْدَهُ كَجَدِّهِ وَحِفْظِ عَمَلِيهِ، وَلَوْ شَرَطَ عَلَى الْعَامِلِ مَدَدُ
أَعْيَانِهِ، اهـ.

(قَالَ مَالِكٌ: السَّنَةُ فِي الْمَسَاقَاةِ عِنْدَنَا أَنَّهَا تَكُونُ فِي أَصْلِ) أَيِ شَجَرٍ (كَلِ
يَخْلُ أَوْ كَرْمٍ) شَجَرِ الْعَبِّ (أَوْ رَيْثُونٍ أَوْ زَيْتَانٍ) مَعْرُوفَاتُ (أَوْ بَرْدِيٍّ) (أَوْ
بَخْسِرِ الْعَاءِ) وَإِسْكَانُ الْمَرْءِ وَكَسْرُ اسْمِهِ وَكَفَّ الْحَوْجُ أَوْ ضَرْبٌ مِنْ أَحْمَرِ
الْجَرْدِ أَوْ مَا يَمِثُّهُ عَنِ شَوْءِهِ، وَفِي فَنَاءِ بَصْرَاجٍ: حَوْجٌ شَعَالَرٍ، وَفِي
عَالِ الْمَجِيطِ الْأَعْظَمِ: يَرْسُكُ مَرْجٌ مِنَ الْحَوْجِ يَحْدِلُ لَهُ فِي الْعَارِصَةِ شَجِيرٌ،
وَشَلَّلٌ، وَحَوْجٌ يَجْتَنِعُ الْحَدَّ الْمَمْنُونُ، سَمِ عَرَبِيٌّ، يُقَالُ لَهُ فِي الْيُونَانِيَّةِ مَرْسَعٌ
مَيْلًا، وَفِي الْقَارِصَةِ شَعَالَرٌ، وَفِي الْهِنْدِيَّةِ: أَوَّرٌ (أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ (مِنْ
الْأَصُولِ) الْآخَرِ كَالثَّنِيِّ وَغَيْرِهِ، لَا مَسَاقَاةَ فِيهِ (جَاهِزٌ) أَيِ (لَا يَأْسُ بِهِ عَلَى) شَرَطَ
(أَنَّ لِرَبِّ الثَّمَالِ صِغْفُورَ الثَّمَرِ مِنْ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ (أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ رُبْعَةٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ
أَوْ أَقَلُّ) بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا عِنْدَهُمَا وَجَرُّهُمَا مُتَعَادَةً.

قَالَ الْبَاجِي^(٢) وَقَالَ الشَّامِيُّ: لَا تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ إِلَّا فِي الْمَخْلُ وَالْكَرْمِ
وَالدَّهْلِ عَلَى مَا تَقُولُهُ أَوْ عِنْدَ شَجَرٍ مَثَرٍ لَهُ أَصْلٌ ثَابِتٌ، فَجَاوَزَتِ الْمَسَاقَاةُ بِهِ

(١) (١٠٢/٦)

(٢) (١٢٨/٥)

قال مالك: «أن المسألة أخص من غيرها» في الشرح: «صريح
وأنظر» فغير مباحة في سنة وعامة وعلاجه «المراد» في ذلك
أخص حائراً

كالجمل والكره «المراد» عدم احتلاف الأهل في ذلك في أصحاب حائراً
أولاً

في كتابه^(١) محور المسألة في الحيوان والجمادات «وأنظر»
وأما ما ذكره «قال» المصنف في الحديث «لا يجوز إلا في الكرم والحب»
«المراد» لا يجوز إلا في الكرم والحب «المراد» لا يجوز
لغيره «المراد» لا يجوز إلا في الكرم والحب «المراد» لا يجوز
«المراد» لا يجوز إلا في الكرم والحب «المراد» لا يجوز
«المراد» لا يجوز إلا في الكرم والحب «المراد» لا يجوز
«المراد» لا يجوز إلا في الكرم والحب «المراد» لا يجوز

(في المسألة) هكذا في نسخة وأما «المراد» «المراد» في نسخة
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»

«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»
«المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد» «المراد»

(١) ١١٠٥) حطبت

(٢) «المراد» (١١٠٥)

فإن مالك وإمامي لا يسميان لأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك به
بطلان نصيحة

قال المدعي^(١) وفي قوله تعالى قد سجدوا لله جميعاً وقولاً من
الكتاب [أخيراً] نحو: «ما يجب من» من قول مالك وأبي يوسف
في الصلاة وهي قوله عز وجل الشاهدين (أي إذا حارب في المشرك مع غيره
الغير لها قمع وحرمه) فلا يفرق فيها بين من يصح إذا بقي من العمل ما
يسير منه انتهى كأنه يريد المضي والصلح مشروط بأن يسيء لا يتركه في المدة
كذلك إذا رجوع ثم يجر بغير خلاف

والثاني: لا يخفى على من يعرف مدعي المدعي لأن ليس بمسؤول
عليه ولا في معنى المسؤول، ثم انتهى إلى أن أهل العلم في غير النظر
يخرج من غير أن يرجع ولا حد يحد من سجدته بعد عودته وحده
ببطلان حديثه عن ربه صلى الله عليه وآله وسلم أي عدم الرجوع كما في هذا صلاح
سجدته ولا حد عليه لعدم بطلان حديثه عن ربه صلى الله عليه وآله وسلم
بأنه كالصالحين

والمؤمنين إليه هتفوا صرخة واحدة من استغفار لغيره من استغفار لغيره ولا
كأنه موجود في محل الأمر هتفوا صرخة واحدة هتفوا صرخة واحدة هتفوا
وهو لا يستلزم التعامل مع عباد مرموقين ولا يستلزم إليه من حيث رب المال
سبي وإنما يحدث استغفار من عودته على من عودته على من عودته على من
مخالفة مع الموضوع ولا بد من بطلان حديثه عن ربه صلى الله عليه وآله وسلم
صلاح ثمرة كاشف عنه عند ظهور ربه

أقول مالك وإمامي لا يسميان لأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الحاكم على الناس والشجاعة (وذلك) أي ربه عز وجل (فإنه يجل لصاحبه)

کراچی، سندھ، راجستھان اور آسپہ ملک میں انڈیا۔

[illegible]

الأرض بكرها وهي أرض ينقص لا تنقص فيها

الأرض) عند عيسى أن (بكرها وهي) أي لا تحدث فيها (أرض ينقص لا شيء فيها) فتباحث ضروره الأول قول سفيان لا حاشه فيها
قال أبو داود: "قوله" والذي يعني أرضه البيضاء حدث ما يخرج منها أو
رواه أبو داود، يرويه أنه لا يجوز سرجي أن يكره أرضه البيضاء سرجي
يخرج منها، وإن حذر أن يكره في الحصة، لأن ذلك الربح لا يكون ثمرة
لأنه يفسد من أرضه جميعه ويكره مبدوعه على سراج لا يفسد فلا
يجوز إلا بمقتضى معلوم، وإنما صار في هذه الآية لا يجوز إحصاءه على
منافع الثماء، شيء معلوم

والدين عيسى ما معناه ما أخرجه البخاري^(١) من حديث حابر: "كانوا
يردونه بالنسب، ربع والنسب، فلما أسي^(٢) عمر كان له أرض فبكرها
أو يسمونها بذلك لم يفعل فلما أرضه، أمر به العثم أن قد يفسد من
الأجاره مجهول، بموجب أن يكون مستوي، ولا يجوز استئجاره بطلعام مصر
والثقل عليه ما أخرجه البخاري^(٣) من حديث رافع عن عبد الله بن عمر
رسول الله ﷺ عن عمر كان بنا واقعاً كتب ما قال رسول الله ﷺ هو من ذلك
فدعى رسول الله ﷺ فقال: "ما يصنع بكم فكم؟" قلت: يوحى علي الربح
هلوا إلا أني من التمر والقمح في الأثمناء، أو هو أني ربحها أو
أصكوها؟ قال: "أعطاك شيئاً ربحه، قال: من حسب فإن مالته يضا
يوزن، عه من كلفه هو أكثر الأرض ربحه، أم

أو ما يوافق^(٤) المراجعة دفع لأرض يبيع من يزرعها أو يعمل عليها

(١) الترمذي ٥١٣٦

(٢) صحيح البخاري ٢٣٤٠، وأخرجه مسلم (٢) ١١٧٥

(٣) صحيح البخاري ١٢٣٩

(٤) الترمذي ٥٥٥٧

عن مالك قال: والأمر عندنا في التحليل أنها نساقى السيس

ورفع بهما، وهي جاتوه في قول كثير من أهل العلم. قال البخاري: وهو
حضر ما بالمدينة أهل بيت إلا ويردعود على الثلث والربع. ورفع علي
سعد بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والماسم وعروبة وأبي بكر وأل
عليه. ومن رأى ذلك من التمسبب والرهري وإن سويين وعطرووس ورو
يوسف ومحمد، وروي ذلك عن معاذ والنخس وعبد الله بن جهم، وروى
البحاري: عامل عمر - رضي الله عنه - الناس على أنه إن جاء عمر دسر من
عنده في السفر، وإن جاءوا بالخير فلهم كفا وكفا، وكبرها عكرمه ومحمد
وعظمي وأبو حنيفة، وروي عن ابن عباس الأمر جميعاً

وعندها اتشاعني في الأرض بين التحليل، إنما كان يخاص الأرمين
من كثر على وجوه، ومعها في الأرض القضاء لروية ربيع عن
عمرو بن أبي موسى رسول الله ﷺ عن ابن عباس كان ما فاعداً (العديت) بعد
ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: ما كان مني ما لم أره بأحد من
ربيع بن خديج بن مولى بني رسول الله ﷺ معها. وقال جابر بن
رسول الله ﷺ عن الصحابة: "روى عنه كل أحد حديث صحيح"

ولما كان في ابن عمر أنه رسول الله ﷺ عامل أهل عمر خطم ما يخرج
مها من ربيع أو عمر، يفتق عليه. وقد روي ذلك عن ابن عباس وجابر إلى آخر
الذي يسلط من السائل والحوادث عن الروايات الأولى

قال مالك والأمر عندنا في التحليل أنها نساقى السيس، في سعة
بجني والبرقاني، وهو وجه مما في السج الحديث من غط أمتاني بصنعه
تذكير، وفي أكثر السج المصرية أنها نساقى (السيس) أي العديت، كذا في

(١) أخرجه البخاري (١١٤١/٣)، ومسلم (١١٨١/٣)

(١١) أخرجه البخاري (١١٤١/٣)، ومسلم (١١٧٢/٣)، وأبو داود (٢٢٥/٢)

الثلاث والأربع وأقل من ذلك ركن

فان، وذلك الذي سمعت، وفكر شيء مثل ذلك من الأصول
بشيرة حكم يجوز فيه ثمر مائة من السنين مثل ما يجوز في
النخل

النسخ الحديث وفي نسخ النسخة بها سبعة، يعني يجوز هنا في نسخ
النخل بعد سبعة (الثلاث والأربع) مثلاً في عمر النخل (الوافد من ذلك) أي
من الثلاث (أو أكثر) من الأربع ما به يكثر حداً كد سبعة في ثلاث النسخ

(قال) فذلك (وذلك الذي سمعت) من أهل العلم (بكل شيء مثل ذلك)
(الذي يضاف من الأصول) ياد لده مثل ذلك (بمنزلة النخل) من به (يجوز
فيه) أي في غير سعة من الأصول (من سأل) شيئاً منها (من السنين) متعددة
(ما يجوز في النخل)

قد انبجرت، ومعنى ذلك عدي أن عقد المساقاة عقد لازم، قال
الشيخ أبو إسحق عند المساقاة لازم بمتكافئيه وبغير لأحد من فسخه بعد
عقد إلا برضا صاحبه، ولو مات أحدهما كان ورثته مكانه، وفي الموارنة
قد يفسد النسخة فليس لأحدهما حرج، وإن لم يعمل في السنة بغير
انقضاء، وإذا ثبت أنه عقد لازم ما، يفسد لوسائيل "عقد كالكراء
الأرض، وما ليس بالزمن، ومن العقود الحاضرة كالمشاركة والقرض، فلهذا لا
يجوز أن يفسد لا عقداً مطلقاً، لا بشرط فيه، وإن كان ذلك يفسد الموقوف
درجته بالفساد وسببه، فإنه الشيخ أبو إسحق وإن حجب

درجته ذلك أن أجره المأخوذ لا يفسد أن يكون إلا من انقضاء بني يعمل

(١) "النسخ" (٥) (١٤١٦)

(٢) وجعل جمع ركنية، وهي لا توجد، سبعة، فأخذ الجميع أولاً لأن ذلك هو الأصل
في مذهبنا رحمكم الله

في صيد محرم سواء، فكان العمل في أن يمكن فسخها كبيع القراض، ومنه قوله بالنسبة يريد من الجهاد إلى الجهاد، وقوله أنه أئمن من طغاة أو أكثر يريد ما لم يكثر ذلك جهاد، قل ابن القاسم هي «المندوبة» هي العشر سنين والثلاثين والخمسين ثم أسمع من عائكة فيه شيئاً ولا أدري ما هذا، ومن ثم يكثر جد جلا يأتي به اهـ

في الدرر^(١) جمل مساجاة سيرة ما تم تكثر خطأ ملاحظ لي، الكثيرة، بل المندوب هي يجوز على السيرة التي لا تتغير الأصول فيها عائكة، وهذا يختلف بحالات المعاملة أودع وأصولاً، إذ التحليل ليس كالتقديم ولا الأخر من موهبه كصعبه، قيل لعائكة العشرة قال لا أدري عشره ولا عشرين ولا ثلاثين اهـ

ومال الموهوب^(٢) ظاهر كلام أحمد أن المصنف والمألف له من العترة العشرة أو ما يليه هي رواية الأئمة، وسئل عن الأئمة يخرج منه من غير أن يعرفه صاحب النسخة، فلم يسمه من ذلك، ذكره الشيخ أبو حامد، وهو يوافق بعض أصحاب الحديث، وقد في بعض أصحابنا هو عهد لأرم، وهو يوافق كثير منهم، لأنه عهد معاوية، فكان لأرم كالأجرة

ولما، م روي في قصة خبر علفظ نُقِرَكم على ذلك ما شئت، ولو كان لأرم سم بحر بغير غدر منه، ولا أن يجعل الشهادة فيه هي مدة إخراجهم، ولأن النبي ﷺ لا يغفل عنه أنه قدر لهم ذلك سنة، ولو قدر لم يترك نقله لأرم مما يباح فيه، فلا يجوز الإحالة بنقله

وما إذ عتبا أنه عهد لأرم: فلا يصح إلا على مدة معلومة، وهذا حال

(١) المشرح الكبير (٥١١م)

٢ المصنف (٤٢٢م)

الشامي وما ان لم يورث يصح من غير ذكر معة، ويقع على من واحد، وأجله، عصى أهل الكوفة استحسباً؛ لأنه بما شرط له جرماً من السرقة كان ذلك طيلاً من أنه أراد معة تحصل الثمرة فيها

وبناء، أنه عند لزوم، فوجب عليه بمعة كالإجارة، لأن المساقاة أشبه بالإجارة، ولأنها دفاً ومعت مطلقة لم يمكن حملها على إطلاقها مع لزومها؛ لأنه يفتي من أن التعامل يستلزم بالشجر كل معة، فيصير كالملك، ولا يمكن تقديره بأكثر؛ لأنه يحكم، وقد تكمل الثمرة في أقل من السنة، فعلى هذا لا يتقدر أكثر المعة، بل يجوز ما يتعدى عليه من المعة التي يبقى الشجر بها وإن طال.

وقد قيل لا يجوز أكثر من ثلاثين سنة، وهذا يحكم، ويوجب لا يصار إليه إلا بمضى أو إجماع، فأبى أقل بعد، فينقضي بمعة تكمل المدة فيها، فلا يجوز على أقل منها؛ لأن المقصود أن يشترك في الثمرة، ولا يوجد في أقل من هذه المدة، هـ

وقال السرخسي: إذا دفع إلى رجل ماعلاً معاملة شئ معلومة بالنصف، فهو جاهر على قون من يرى حدود المزارعة، وكذلك معاملة الشجر والكرم والنوطاب، ولو دفع إليه ماعلاً أو كرمًا أو شجرة معاملة بالنصف، ولم يسم الوقت جاز استحسباً على أول ثمرة يخرج في أول سنته، وهي الحبس؛ لا يجوز لأن هذا استجار للعالم، وبهذا لا يصح المقشود عنه، معيوضاً إلا ببيان المعة وإن لم يثبت لا يجوز العقد كما في سائرعه

ووجه الاستحسان أن لا يترك الثمر أو من معلوماً في انعاده، ومنه فتهن أن إيفاء العقد مقصود إلى إتمام الثمر، والنايب بالعادة كالتأب بالشرط، فصار بمدة معلومة. ثم هي المعاملة بتقدير أن العقد موقوف أول ثمره، وفيما وراء ذلك ثلث فلا يثبت إلا المثلين، اهـ

عن مالك، في المساقاة: أنه لا يأخذ من صاحبه النبي سقاء
 شب من ذهب ولا ورق برزاقه ولا طعام ولا شيئاً من الأسنن ولا
 يصنع ديناً ولا يشعي أن يأخذ المساقى من رب الساقط شب
 بربقة إياه.

في «الذكر المختار»^(١) في شروط مساقاة المراجعة وذكر هذا في هذا
 متعارفة، فتمسك به لا يسكن فيها منها. وهذا لا يثبت إليها أحدهما
 عاب، هو «المالكية» لو دفع أرضاً معاملة حسنة منه لا يجوز
 وإن سرق منه منه وهو ليس عشرين سنة جازة. وإن كان أكثر من عشرين سم
 جرة.

في «الهندية»^(٢) شرط المساقاة فيها: لأنها اجازة معنى كفي
 سرقه وهي الأسكان إذا لم يبر المساقاة يعوز، ويتبع على أول الأمر
 سرح لأن النسر لإدراكها وقت معلوم، وقبل ما يتفاوت ويعدل منها، ما هو
 لمتى.

(هذا مالك في المساقاة) هكذا في النسخ الهندية، وعلى هذا في نصير
 في المساقاة بذلك التعميم من المساقاة، وفي النسخ المصرية هذا ما يثبت على
 أن في هذه وعلى هذا فمرجع النصير واضح وهو المساقى بالكسر المذكور
 لا يأخذ من صاحبه ثلثي ساقاة بدل من صاحبه (شيئاً) مفعول لا يأخذ (من)
 ذهب ولا ورق ولا غيرها (برزاق) لئلا يحاسبه (ولا طعام) عطف على ذهب
 في نسخ مصرية «لا طعاماً» عطف على شيئاً في النسخ الهندية (ولا شيئاً)
 من (الأسنن) «ما كان (لا يصلح ذلك) ولا يجوز

(وكانت لا يبيح) ولا يجوز أن يأخذ المساقى من صاحب الساقط في مامل
 من رب الساقط شيئاً لئلا يحاسبه (برزاق) أي يعطي رب الساقط لامل

(١) (١٨٣/٦)

(٢) (١٨٣/٦)

عن مالك، في أنه قيل تسمى الزحل أو أرض فيها، وسحر
والكم أو ما يشبه ذلك من الأصول فيكون فيها الأرض (الزحل).

عن مالك إذا كان النياض بعد الملاصق وتكون لأصل معظم
ذلك أو كله فلا بأس بمساقاته وذلك أن يكون أصل سلس و
كثر ويحيط ببعض الثقل أو أقل من ذلك وذلك أنه يياض حبيبه مع
الأرض. وإذا كان الأرض البيضاء فيها مخل أو كرم أو غيره من
من الأرض فكان الأصل السلب أو أقل وسماعى الثمنين ر كثر

فإن مالك، في الرجل سلقى الرجل (أي الماء) (الأرض) سبي إليها
للحقل أو الكرم أو ما يشبه ذلك من الأصول التي يحور فيها (المساقاة) فيكون
بها أي في الأرض (الكم) (الأرض البيضاء) أي، وفي التي لا نبات بها
عن مالك في الصورة (الحكم) (إذا كان النياض) المذكور (معاً لأصل) وكان
لأصل معظم ذلك أو أكثر فلا بأس بمساقاته.

عن زر بن يحيى "وعلى ذلك، أو لم يحد له في المساقاة فقال، وما
عن في غير سائر أعيان المساقاة (أو ذلك) أي بعد أو أكثر،
أن يكون النياض الثلثين أو أكثر) منها (ويكون النياض شمس أو أقل من ذلك)
و من (أو أكثر) (أو ذلك) أي وجه النياض (أو النياض حبيبه) أي به
ذلك (أي سبع لأصل) وذلك لما تقدم قريباً من مساقاة الأرض البيضاء عند
مالك يحور به فإن سبها (للصورة) التي يحور فيها المساقاة، وتقدم خلاف
بأنه في ذلك

(قال مالك وإذا كان الأرض البيضاء فيها مخل أو كرم أو ما يشبه ذلك من
الأصول سبي محور فيها ثلثه، لكن يكون النياض أكثر (أو كان الأصل) أي
سبني الثلث مثلاً (أو أقل) من الثلث أحد) (أو يكون النياض ثلثين أو أكثر

خا ، في ذلك ، تكراء وحرم فيه المساقاة ، وحدثنا من من الناس
أنه قد لا يرى الأرض فيه ، وتكرى الأرض فيها ، فيسبغ بين
الأرض

منه فلا يرى منها المساقاة ، كما في ذلك لتكرار البحر بحر غير أن
يعني الأرض من الكراء ، وذلك فيه لأشعار بها وإن لم يجر لم (ما أحياه
واستعمله) (وحدثت فيه) حية (المساقاة) وحمل في (المساقاة) ثلث في بحر
الغسل

في بحر من ^١ وهو المشهور ، وقال الباقون إنما يجر من تحت جاز
أن يكون بحر مود واحد ، أو ذات راء من أنطت لم يجر منه أولاً واحداً ،
وإذا ثلث فاحتمل فوج فيه حية حمله في بحر فيسبغ بين ركون ماء ، ومنه
حمله في بحر لثلاثه أن لا يكون ، بها وجه البحر الأثر أن من مدهم جعل
الثلث فيه عند بين ما يجر وما لا يجر ، فإنه من جهة ما يجر ، كالمساقاة
وحدة البركة ، ووجه القول الثاني قوله بثلث الثلث والثلث كله ، ^٢

لثلاث ، ^٣ وجه حوز الكراء فيها وحرمه المساقاة عند مصر ، الأولى
(في من أمر الناس) أي من الأمر لم يجر في من أهل النعمه رأى باقوا الأصل
أي بحر في المساقاة (وفيه القصاص) أي في توكري الأرض فيه بحر فيه
الترك (وليس الشيء الميسر من الأصل) أي يسهل ولا يسهل .

فإن جاء ^٤ يريد أن هذا أمر مدح دون تكري لأن عدله فيه علمه
لغيره فحاصل ما من من الشجر ويضطر من الأرض غائباً ، وحده الناس أي
الاستدانة من علمها ، فما جاز ، جاز ، ^٥ في الإجازة ، وإن كان فيه السير
لا يجوز في الإجازة ، وما جرت مساقاة كانت فيه المساقاة ، من ^٦ فيه
أي ما جاز ، مساقاة ، ^٧

(١) شرح الرامهرقي (٣٧١/٣)

(٢) المصنف (٣٧/٥)

أَوْ يَتَعَ الْمُصْحَفُ أَوْ الشَّيْءُ وَبِهِمَا لِحْيَتُهُ مِنَ الْوَرَقِ بِالْوَرَقِ أَوْ
الْعِلَاقَةِ أَوْ انْتَابَتُ وَبِهِمَا لُصُوصُ وَبِهِمَا بِالْمُتَابِيرِ وَلَمْ يَرَوْا عَلَيْهِ
الْيَبُوحَ حَاتِيَةً سَبَّحَتْهَا سِتْرٌ وَبِهِ عَوِيذٌ وَلَمْ يَأْبَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ
مَوْصُوفٌ مَوْفُوقٌ عَلَيْهِ بِدَ هُوَ بِمَعْنَى كَانُ حَرَامًا أَوْ قَصْرُ عَنِّهِ كَانُ
حَلَالًا وَلَا تَرَوْا فِي هَذَا عِنْدَ نَسِي عَمَّنْ بِه سِتْرٌ وَاجْدُرُوءَ تَقْتَرِفُهُ أَنَّهُ
إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ يُورَى أَوْ يُذْفَقُ يُبَدَأُ بِمَا هُوَ بِهِ، تَجَارِبُهُ
وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ التَّضَلُّلُ أَوْ الْمُصْحَفُ وَ لُصُوصُهُ، فَيَسْتَعِثُّ التَّلَاقُ أَوْ
أَكْثَرُ. وَالْحَلِيقَةُ فِيمَنْهَا التَّلُكُ أَوْ أَلَى

ثم ذكر عليه ذلك من مسائل سبعة، فقال: (أو يباع المصحف أو السيف
وبهها الحلقة) السيرة (من الورق) أي نفسه (بالورق) متعلق ببيع (أو) يباع
(الغلاظة) ما يبي في المص (أو الحاتم) و غيرهما. وبهها اللصوص) سمع من
مثلث الماء (والذهب) وشهد (بالدناير) ولم يرل هذه البيوع جديزة) عند أهل
العلم (بما فيها الناس ويصاحبها) سواء تكبر عليهم (ولم يأت في ذلك) أي في
محدثه (شيء موصوف) أي من كذب ولا سعة (موقوف عليه) أي يكون
مدى بحيث (إذا هو بطل) أي يقع هذا مصدر (كان) أبيع (حراماً أو قصر عنه)
أي عن هذا نعمته (كان حلالاً) وحسب يرجع إلى عمل أهل المدينة الصورة
وأما له شرفاً وكرامه

ولد ذكر عليهم هذا (والأمر في ذلك عند الذي) صفة لأمر (عمل به
الناس) من أهل المدينة (وأما في يذهب في السبع) أنه إذا كان الشيء من ذلك
في (الورق أو الذهب) ما كان هو فيه) من عِلَاقَةٍ وَغَيْرِهَا هَكَذَا سَبَقَ لِسَبْحِ
لِصُورِهِ، وَسَبَقَ الْهَلِيقَةُ إِذَا كَانَ سَيِّءٌ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْوَرَقِ أَوْ الْذَهَبِ
شَعْلًا مَا هُوَ مِنْهُ (بجوارحه وذلك) أي لعاصمه من الغلة والكثرة (أن يكون
التضلل) من السيف (أو المصحف أو اللصوص) لعله أي قيمة الأصل (الظنن) أو
أكثر) منه (والحلقة) التي بها تكون (فيمها التلث أو أقل) منه أيضاً.

محمد بن الحسن. لا يجوز أن يشترط العامل على رب المال، ولو اشترطه رب المال على العامل حار ذلك

روجه كراهية ذلك ما يلحق في ذلك من جهل يصيب رب المال، ومن أجله رأى أن ذلك ثافة ويسير، وكثر رد الحكم بين هذين الأصلين استحسن مالك ذلك في الرقبة الذي يكون في الحائط في وقت المساقاة، وصح في غيره؛ لأن اشتراط المنفعة في ذلك أظهر، وإنما فرق محمد بن الحسن؛ لأن اشتراطها على العامل هو من حسر ما رجب عليه من المساقاة، وهو التمثيل بيده، أم

وقال الموهبي^(١) إن شرط أن يعمل معه غلمان رب المال، فهو كشرط عمل رب المال؛ لأن غنمهم كغنمه، ولأن أمر الخيليات فيه وجهان أحدهما ما ذكرنا، والثاني، يجوز أن غلمان ماله، فجاز أن يعمل بها لئلا يكثر التولاب، وأما رب مال لا يجوز جمعهما، وهذا قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن، فإذا شرط عبداً يملكون، نفعتهم على ما يشترطان، وإن أطلقا ولم يذكرنا نفعتهم فهي على رب المال، وهذا قال الشافعي، وقال مالك، نفعتهم على المضافي، ولا ينبغي أن يشترطها على رب المال؛ لأن العمل على المضافي، منزله من يعمل عليه كمنزله عامانه

ولنا، أنه مملوك ورب المال فكذلك نفته عنه عند الإطلاق، فإن شرطه على العامل جاز ولا يشترط تقديرها، وبه من الشافعي، وقال محمد بن الحسن يشترط تقديرها؛ لأنه اشترط عليه أن لا يلزمه، عوجب أن يكون معقوماً كسائر الشروط، انتهى

وقال الدردير^(٢) لا تصح المبادء بشرط إخراج من في الحائط من

(١) الشافعي (٥٤٦/٢)

(٢) الشرح الكبير (٢/٥١٠)

١٤١٦/٣ - قال يفتين: قال مالك: إن أحسن ما سمع به
عقلاً أن يقول في مصافاة: يشرطهم نفساني على ما أحب الأهل
وإنه لا بأس بذلك. لأنهم عفا عن الدين فهم بمنزلة العفو . . .

وعبوا أو ذاك كتاب موجود فيه يوم عقد عالمصر شرط استرجاع ما كان
موجوداً بحال ما حرأرجها بلا شرط ولا بالشرط الجديد على ما عمل أو
على رب المصافاة من ذلك لم يكن موجود وقت العقد

قال يفتين: نأخذ هذا في المصافاة الأتممة، وما لتجديد
لشيء لم يكن موجوداً في الحائط وقت العقد من غير شرط مع مصر كان
المجدد العامل ورب الحائط كان الدودير وتلوه بقية نفسه وبعدة دودير
المصافاة فيه كذا له، ولرب المصافاة حر

١٤١٦/٢ - قال مالك: إن أحسن ما سمع به (في عقاب يفتين) كما
في التمسح بمصرية، وفي الهندية (في عقاب يفتين) في المصافاة بشرطهم
المصافاة، مع الدودير (على صاحب الأصل) أي بشرط العامل على رب الأوتس
عقل الوفتين مع ذلك مالك فيه (إنه لا بأس بذلك) أي حر

قال يفتين: يريد الفيس كذا عدله وقد عفاة وندى مالك
في المصافاة لا يجوز لصاحب المصافاة بشرط إرجاعهم أن يكونوا حر
أرجعهم بعد ذلك، فعلى هذا يكون الشرط العامل لهم على وجه دفع
الإلزام، ويحصل أن يكون على وجه إرجاع رب المصافاة أنهم في حائط عند
عقد المصافاة حر

قلت: وعدم تصاف في ذلك مريب في كلام الدودير (أنهم) في العبد
(عقلاً للمعان) حر يعملون فيه دين الله (فهم) فيصاف (بصورة المعان) في
بأنهم: لأن لأحسن الذي يفتين حر حر المصافاة وأبعد أصلاً من الله

لا مصلح فيهم يلداحل إلا أنه يجب عنه سهم ثمزونه (١) -
 يكونو في سهم اشتد مؤثرته وإنما ذكبت سهمك المصداق في
 سهم وانفصح

كان في قبل العهد قصير كان اسمك أنقى شجرة يدك عند شجرة قد عبر
 في جميع النسخ لموجوده على من المصنوع و... في... إليها أمراة
 لها في نلاء في آخره

من يعطى في أن هذا الحظ... المصنوع أن المصنوع المصنوع
 المصنوع أو آخر... المصنوع أو آخر... المصنوع أو آخر...
 المصنوع أو آخر... المصنوع أو آخر... المصنوع أو آخر...
 المصنوع أو آخر... المصنوع أو آخر... المصنوع أو آخر...
 المصنوع أو آخر... المصنوع أو آخر... المصنوع أو آخر...

وإن... المصنوع... المصنوع... المصنوع...
 المصنوع... المصنوع... المصنوع... المصنوع...
 المصنوع... المصنوع... المصنوع... المصنوع...
 المصنوع... المصنوع... المصنوع... المصنوع...

وإن... المصنوع... المصنوع... المصنوع...
 المصنوع... المصنوع... المصنوع... المصنوع...
 المصنوع... المصنوع... المصنوع... المصنوع...
 المصنوع... المصنوع... المصنوع... المصنوع...

ونزل فجاء أحد بني سافى بن أبي أسير سواراً إلى الأصل واستمعهم
إتلافهم بعض أئمة عروبهم والأخري بفتح على شيء واحد بعد
نحوه أنهم ربيهم بنحو الضحى وعلی ذلك، الأمر عسماً

الحافظ وهم أيضاً من الحافظين ووجود العين في الحفظ لرب حفظ
(ولن تجد أحداً يسألني في أرومين) " في (مواضع) ضبط لرباني بآخر صفة
أي منسوب (في الأصل) في مقدار الأشجار (والمنقطة) الحاصفة من الأشجار
(إتلافهم) أي سبب إحدى لأعين (بعض) والله) أو كانت بمثابة أمور أخرى
ماء أي منه لا يقطع (عزيرة) صفة عين نيرة الماء (والأخري) أي وتغني
الأخرى (بفتح) بحرف الجيم على مصدر في فتح بمصره، ومن
الهيئة بفتح، بأشده تحية على سيد معارض: والأوجه الأربعة كان
يسمي على الذي يكون بالشاهد المعونة (على شيء واحد) فاب الرافعي^(١)
كثيراً اهـ وعلى هذا فهو معنو بفتح

والأوجه سبب أن يفتقر لكون بني سافى بن أبي أسير هذا يستلزم
على جهة واحدة، بل الذي يكثر به يفتقر به يفتقر به يفتقر به يفتقر به
الأخرى فكذلك الأرض التي فيها يفتقر لا تصادف الآخرين بحدودها
المنقطة مؤنة العين في الأول (وشدة مؤنة الضحى) في الأرض ثلثه

دار سافى " يروي أن الأرضين قد سافرت في حيز لارض وقد استحل
وكثرة عصبه إلا أن إتلافهم لغيرها صحت رأتهم حرير لا يكف عن في حواجه
والشيء به، اثباتاً سبب بفتح يكف فيه المؤنة أحدهما سداً، هذا أي عطفه
الأول بأحد أحدهم فكذلك الآخر في مصدر حد، وبذلك مما بين على بالجملة
العمل وشدة تأثير مقصود في المساقلة، فلا يجوز أن يشترط منه إلا ما ذكر عليه
الحافظ بزم بمكان، اهـ (قال) ثالث (وعلى هذا الآخر عسماً) بفتح سواراً

(١) شرح ابن عسماً (٢٧٢/٢)

(٢) ٣ منطوق (١٦٠، ١٦١)

قال وأبوابه الثابت ماؤها، أني لا تقوم ولا تنقص
 لك مالك وتيس للمساقي أن يعمل عمل الماء في غيره
 إلا أن يشترط ذلك غني الذي ساقاها

(قال مالك والشافعية) المذكورة مصداقاً (للثابت ماؤها) طائفاً (التي لا تقوم
 ولا تنقص) قال ابن أبي شيبة في المروية المشهورة عن يحيى وعمر بن الخطاب
 عن أبيه، وقال أبو حنيفة في التمرين: الواس انطام، وفي الحديث: يا أيها
 قيس جاري، وأما غيره، سواء وإن، ولم يذكر وإنناً بالشاء المعجمة مثلاً
 سقط، وحكى صاحب العين: الواس المقيم بالشاء بثلاث نقط، ولم يذكر وماً
 ببناء منطوية، فعلى هذا صحح الرازي، وأما من عمر فقال: فيه ولم يذكر
 غيره.

(قال مالك وليس للمساقي) يعنى: (أن يعمل عمل الماء) أي
 عمل (الحائط) (في غيره) أي في غير حائط، قال ابن أبي شيبة
 من وجد في الحائط من الرقيق، فاشترطهم حين العقد أو وحب به ذلك
 بمجرد، فإنه ليس له أن يستعملهم في غير ذلك الحائط، يريد من حوائط التي
 يملكها أو حائط رجل أجنبي انتدعها صدقاً أو عمل فيها بأجره، وأما أن كان
 رقيقاً من عمل فله أن يستعملهم حيث شاء ويستبد بهم كيف شاء، لأنه إنما
 عمله معمل في الحائط على صفة معلومة، فله أن يأمر به على كل حال
 ويعمر من شاء (ولا أن يشترط ذلك) أي عملهم في غير حائط ربه المال
 (على الذي ساقاها).

قال سفيان^(١) يريد أنه لا يجوز له أن يفعل ذلك بغير شرط في العقد،
 لأن عمل مساقاة في ذلك ولا يفسد العقد ولا يعتبر شيء منه، ولا يجوز أن يشترط
 ذلك، رآه في «الواصفة» ويصدق على الشرط المساقاة: لأن اشتراط الرتبة
 بها بدني صحتها.

(١) في المصنف: (١١٠/٢)

فَإِنْ مَاتَ وَلَا يَخُورُ يُدْرِي مَا فِي أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى رَبِّ الْأَمَانِ
 رَقِيقًا يَخْمَلُ بِهِمْ فِي الْأَخْيَاطِ لِنَسْرِ يَدِي هِيَ مَسَافَةٌ يَدَاهُ
 هَذَا مَاتَ وَلَا يَخُورُ لِرَبِّ الْأَمَانِ أَنْ يَشْتَرِطَ قَسْ نَدِي دَحَلِ
 فِي مَالِهِ يَنْسَدُ، أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رَقِيقٍ أَمَانٍ أَحَدًا يُخْرِجُهُ مِنْ أَمَانٍ
 وَأَنْتَ مَسَافَةٌ أَمَانٍ عَلَى حَذِيَّةٍ لَدِي هُوَ عَيْتِي
 فَإِنْ، يَدِي كَانِ صَاحِبُ أَمَانٍ يَرِيدُ أَنْ

قَالَ وَغَدَرُ بِنَ الْخَاصَّةِ مَلَا، مَظْهَرُ أَنْ لَا حَرَّ لِلْعَامِلِ أَنْ يَسْمَعَهُمْ
 فِي عَرِّ صَاحِبِهِ رِبَ حَالٍ، وَهَذَا طَائِفٌ لَا يَخْمَلُ وَلَمْ أَمْرُفْ مَ خَلَاؤُ أَحَدٍ
 (قَالَ مَالِكٌ وَلَا يَخُورُ لَدِي صَالِي) أَيِ الْمَالِ (أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى رَبِّ الْأَمَانِ
 رَقِيقًا) هِيَ (يَخْمَلُ) أَمَانُ (بِهِمْ) أَيِ الْخَاصَّةِ (هِيَ الْخَاصَّةُ) وَأَمَانُ (بِهِمْ) (لِنَسْرِ
 يَدِي) أَيِ لَمْ يَكْتُمُوا هِيَ الْخَاصَّةُ (حِينَ سَافَةُ يَدَاهُ) لَا ذَنْبَ ذَلِكَ رِبَادٍ، رَدَّهَا أَصْلُ
 عَلَى رَبِّهِ أَمَانٍ

(قَالَ مَالِكٌ) (وَأَنْ يَخُورُ) (لَا يَخُورُ) (ي لَا يَخُورُ) (لَرَبِّ الْأَمَانِ) (أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى
 لَدِي) (دَحَلِ) فِي مَالِهِ (مَسَافَةٌ) (وَهُوَ الْمَالُ) (أَنْ يَأْخُذَ) (رَبِّ الْأَمَانِ) (مَنْ دَحَلِ الْمَالِ
 لَحَدًا) (مَنْ لَحَدًا) (يَخْرِجُهُ) (رَبِّ الْأَمَانِ) (يَخْرِجُهُ) (بِأَحَدٍ) (مَنْ الْعَالِ) (وَأَنْتَ
 لَاحَ) (إِنَّمَا مَسَافَةٌ لَعَالٍ عَلَى حَالِهِ) (لَدِي) (كَانَ) (هُوَ) (الْمَالِ) (عَلَيْهَا) (عَنْ لَحَدٍ) (عَنْ
 تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي "رَبِّ الْأَمَانِ" مَعَ اخْتِلَافِ الْأَكْمَةِ فِي ذَلِكَ مَقْصُودًا

قَالَ الْوَرْدِيُّ^١ تَعْنَى نَاسِحِي وَدَعَتْ لَأَنَّ الْمَسَافَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَسَافَةِ رَدِّهَا
 أَحَدُهَا عَلَى مَ فَعْدَ إِلَّا أَنَّ مَالَكَا حَوْرَ يَسْمَعُ شَرْطَ الْهَيْسَرِ، كَعَبْدَ رَدَّاهُ فِي
 الْخَاصَّةِ الْكَبِيرِ لَا يَسْمَعُ؛ لِأَنَّ فِيهِ سَمْعَ جَمِيعِ الْعَمَلِ حَيْثُ، أَوْ نَبِّ وَجَسَتْ
 مَرُوعَ ذَلِكَ أَوْ يَبِي

(قَالَ مَالِكٌ) (وَمَا مَكْمَلُهُ لِلْكَلَامِ الْمَسِي) (قَالَ كَلَّيْ صَاحِبُ الْعَالِ يَرِيدُ أَنْ

(١) شرح الزمخشري (٢) ٣٧٣

يُخْرِجُ مِنْ دُخَانِ أَمْهَالِ أَحَدَاءٍ، فَتُخْرِجُهُ نِصْلُ الْمُسَاهِفَةِ، وَ يُرِيدُ
بِأَحَدٍ مِنْ أَحَدَاءٍ، فَلْيَقْبَلْ ذَلِكَ قَبْلَ الْحَسَنَاتِ، بِمَا أَيْسَرُ بَعْدَ ذَلِكَ.

قال ومن مات من الرقيق او عاب او عذر، فعلى رب
الموتى ان يحمله

بمخرج من رايث للمال أهدأ، فليخرجه قبل عقد (المسافة أو البردة) من أجل أن يدخل فيه أحدا فليعمل ملكا، أي الإذنه في إخراج (فعل المسافة) أي من عهد (ثم تباين بعد ذلك إلى شاه) لأن عهد (عهد) جاء في يد أي يكون على يد غيره.

(قال) ومن مات من الرقيق) أي كذا عدد أعبد، (أو عاب) عن الحديث
(و برس لعل رب القمال أن يخلصه) أي يعطي الثمن قبل الموت بعد ما دنا منه
... .. فلهذا بعد غلبت روحه فلا بد تبي عن سواه من
حب لا يستل العباد على مدوا "ك" معا كان عنه عدد له

هذه هي نسخة من كتاب الفهمانية بحمد الله وبنو كتاب كراء الأرض (ع) من نسخة
مكتبة في السجدة العظمى في بلاد كراء الأرض (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٦ - كتاب كراء الأرض

(١) باب ما جاء في كراء الأرض

بسم الله الرحمن الرحيم

(٣٦) كتاب كراء الأرض

(١) ما جاء في كراء الأرض

قال أبو عبد الله ^(١) أما كراء الأرض، فاعترضوا فيها اختلافاً كثيراً، يقوم به يجزى ذلك سهو، وهم لأهل، وقد قال سادس وأبو بكر بن عبد الرحمن، وقال الجمهور يجوز ذلك، واختلف هؤلاء فيما يجوز به كراءها، فقال قوم لا يجوز كراءها إلا بالدرهم والدراهم فقط، وهو مذهب أبيه وسعيد بن المسيب، وقال قوم يجوز كراءها على شيء ما عدا الصمام سواء كان ذلك من الطين الحجارة أو شيء، وما عدا ما يستعملها كان معدناً أو غيره، وإلى هذا ذهب مالك وأكثر أصحابه

وقال آخرون يجوز كراءها ما عدا الصمام فقط، وقال آخرون يجوز كراءها على كل المروءات والعهود وغير ذلك ما لم يكن محرماً، مما يخرج منه عن الطعم، ومن قال به سالم بن عبد الله وغيره من السلفيين، وهو قول الشافعي، وقد مر قول مالك في كراءها، وقال قوم يجوز كراءها على شيء ويجزى من يخرج منها، وقد مر حديث حماد والثوري والديلمي وأبو يوسف ومحمد وأبو أيوب بن علي والأوزاعي وجماعة

وعنه من لم يجز كراءها، قال ما روى مالك بسند، عن داود بن

حنیف اُن دے اللہ پیغمبر ہی ، اُن سے اربعہ سال گزرا وحید عام، وہولام
 ہم پیشوا اُنی ما رہی صلیت و الحقیقت یہ کہ وہ جب سالہ حفظہ سے
 گزرتا سالحد، والادوق، فکان لا یسہو و دی ہما سے رافق و اس سے
 راجد صمد، وکان ہر ہما - دھبی نہ سمجھتا - اسل شکر و ارمہ، ہنوک
 یہاں بنا، عمر رتی ہی ہری نہ و بعض لعمود بنو الراوی، یروی سے
 رافق نہ حنیف ہی دھبی رسول، اللہ پیغمبر سے ہارہ، لا دھبی

[illegible]

يتورق والذهب وسائر المعروض سوى المظنوم في قول أكثر أهل العلم، قال أحمد، فلما اختلفوا في الذهب والفضة، وقال من ينزل أحصع عوام أهل العلم على أن أكثر الأرض وقتاً معلوماً حائر بالذهب والفضة، وربما هذا القول من سعيد ربيع بن خديج وأبو حمزة وابن عباس، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن الخطاب وسامع ومالك والليث والشافعي ومحمد وأبو ثور وأصحاب الرأي، وروى عن طائفة من أصحاب الرأي، عن روي رافع بن أبي بصير، قال: لا يرى رافع في النبي ﷺ من كره لأرضه.

وثنا، أن رافعا قال: أما بالذهب والفضة فلا بأس، فمن عليه، ومن بعد ما أنكر أهل الأرض، على السواقي، قال رسول الله ﷺ عن ذلك، وأما أن ينكرها بذهب أو فضة، رواه أبو ذر.

وأما جميعهم فلا بأس، يروي ما ذكرنا عنه فلا يجوز الاحتجاج به على غيره، وحديثا عن أحمد بن محمد، قال: روي عن واحد وأبى حنيفة بن عمار، عن ثلاثة أناس أحدهما أن يجره بمظنوم غير المدح منها معلوم، وعمره، عن علي بن أحمد، وهو قول أكثر أهل العلم، منهم سعيد بن جبير، وعكرمة، والشافعي، والبيهقي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، ومنع عنه مالك، حتى مع إجازتها، بالنبي والعباس.

وقد روي عن أحمد أن قال: وبما ثبت، في القاضى وهذا من أحمد على سبيل التورع، ومذهب جمهور، والحنابلة لما في روي رافع عن بعض عوامه قال: قال رسول الله ﷺ: من كانت له أرض فلا ينكرها بذهب أو فضة، رواه أبو داود وابن ماجه^(١)، وروى أبو سعيد قال: النبي رسول الله ﷺ عن المحاطة والمعوقه انكره الأرض بالحنابلة.

(١) أسنده أبو داود (٢٢٦٥)، وابن ماجه (١٦٦٥).

۱۹۱، ۳. وحدثني مالك بن نيس شهاب انه سئل عن ملام يؤ
عند النبي عمر عن كرامه نمرود فقال لا بأس بها بالذهب
ونور

قال بن شهاب فقلت له انك انما تريد ان تقول انك
راعى بن حبيب فقال اكثر رفع

ابن النضر - صحابة جمعهم من كرامه الارواح - ذهب نفعه - وقد
نزل ابن عباس عن صفاء اولاد عنه

۱۹۱، ۳. مالك بن نيس شهاب) ان عيسى (عليه السلام) من عبد الله من
عمر عن كرامه النمرود) جمع مرعه فقال لا بأس بها اني سببر (بالذهب
ونور) قال ابن شهاب فقلت له اني لمالك (أنت) أي هل عرفت أو بمعنى
آخر من الحديث الذي يذكره في الحديث (عن واقع بن حبيب) من شهر عن
كرامه النمرود (فقال) مالك (نور) عن النضر من كرامه (واقع بن
خليل) عن ابن عباس (أي من كرامه نوح عليه السلام) وكذا من كرامه (إبراهيم
واقع بن حبيب) كرامه - نفعه -

عنه هو ما وحي عن النضر من كرامه جمع من جمع هي النبي
عنه من كرامه جمع كرامه من كرامه النمرود (فقال) مالك لا بأس
بها كرامه النمرود هي النضر (كثير النضر) فلم يدرك من حبي من
نكرامه من كرامه النضر (أي من كرامه النضر) فانه من كرامه هو عن
الأول

والله له من كرامه نوري من كرامه النضر من كرامه النضر (فقال) مالك لا بأس
بها (أنه نوح) ابن شهاب جمع كرامه ونور) كرامه نوح (فقال) مالك لا بأس

وَمَنْ كَانَ لِرَبِّهِ مَرْغَةً أَكْرَمَهُ

٤١/١٤٢٠ - وَحَقَّقَنِي مَدَنِي ١٠٠ سَعَةً زُرَّ عِلْدُ بَرِّخَمَرِ نُرِّ عَرَفٍ، بَكَارِي أَرْضِ لَمَّ نُرٌّ فِي بَدْيِهِ بِكَرَاهِ حَتَّى تَمَاضَ قَالَهُ إِنَّهُ لَمْ تَكُنْ أَرَاهَا إِلَّا لَنَا، مِنْ طُوبَى مَا مَكَّنْ

لفظ علي ما سمعته - وما يصر منه - بفتح منه على العمود من العرف -
١٠٠ نه أو ما يوصف بالخصيص

١٠٠ غيبة قوله (وَبَكَارِي) أي مزرعة - بفتح - أي أرض مزرعة (الكرية) عن الأقاليم في ذلك الحين - أي في الهند

قال الساجي علي معنى مجوز الشراء في حقه، لا علي معنى مجوز كرامه بكل عوص - أي بفضلي - أي - أي أكثر من هذا في الجملة - أي

والله "بِكَارِي" أي به مجوزيه عن ١٠٠ من ترهوني أن سالماً أحبوه،
نار الله دفع عذابه من عمره - عنه - شهدوا أن - أن
ومؤلف الله ١٢٢ من كرامه - أي - أي ما من فضيلة استأهلها
إن واقعاً أكثر على

قال الساجي هذا بكاء من سعة على ربه، أي أنكر ما في ذلك قلبه
راجع دفع العذبة إلى رسول الله ﷺ هو أكثر على سعة قلبه
عنه - أي لا يخفى من الكرام، بمعنى ما يحصل من الأرض والثناء بالفضل
وسجود - الأول هو منتهي ما في سعة

٤١/١٤٢١ - (سألت) أنه يسمع أنه عبد الرحمن بن عوف، أحد العشرة
(بَكَارِي) أرضاً) فتح الله العرف - أي - أي - أي (فلم يزل) الأرض
أي منه) وكرامه (بَكَارِي) أي - أي - أي (سعة أو حصيد،
فإنه أرواحاني، وبفضل صاحب العرف - أي - أي (لما كنت أراها) بضم
بها - أي - أي الأرض (بِكَارِي) أي - أي - أي (لما كنت أراها) إلا من

في يده حتى ذكرها لنا عند موته فأمرنا بقصده شيء كذا علف
من كراهي ذهب أو ورق.

وهي يده أي اليد (حتى ذكرها لنا عند موته) أيها بالكراهية (فأمرنا بقصده
شيء كان عليه) أي بقي على وجهه (أمر كراهيها) عند لفظه ذهب أو ورق
مالمك من الرزي بالخير بدل من شيء.

فإن أبا حنيفة "احتمل" كراهيها مساقاة، وذلك بأن يكرهها منه
بغيره في كل عام، ولا يحد في ذلك عوضاً، ولكنه بطريقه يقول، وهذا
عند مالك حرام، وسبح من الشافعي، وهذا هو باطله، والدليل على ما يؤوله
قوله "وقطع يهود" بتركهم على ما في سببه، وهذا نص في موضع خلاف.

ومن جهة أخرى أن ما حارم الله من واحد من غير ما حارم الله من
جملة ما حارم الله، كذا لو قال "المزور من هذه الفسرة كل من غير ما حارم، وإذا
نهب ذلك نهب بدم الكره لما حارم، ومكره أن يخرج من ثمنه، ولما حارم
الأرض أن يخرج من ثمنه، وهو ليس من ثمنه من الثمنية، لأن علم
التمهير يعني العروج، ولا يخرج من الأرض، وجب إحقاقه في التمهير من أحد من أهل

وهذا يعني ما تقدم في أول الباب في قصة جابر من ثمن الآبي إن
المساقاة أي على وجهه لا جابر عند مالك والشافعي، والأكثر، ويؤيده ما
قال من شد "أما وثوقه" أي هو شرط في هذه التمهير من الجمهور
على أنه لا يجوز أن يكون محبلاً، أي مدة من مدة، كما طائفة من
يكون إلى مدة غير موعدة، منهم أهل الظاهر.

فهمدا الجمهور، ما يدخل في ذلك من المرد فبما على الإحالة،
وعنده من الظاهر ما وقع في مرسل مالك من قوله "يؤخذ" بمرقه على ما
أفركم الله، هـ.

(١١) المصنف ٢٥٦ / ١٢٤

(١٢) زاد المسند ٢٢١ / ٣٢٩

٤٧٠ هـ - وحدتني دلت عن صاحب پر خوار و خوار آید

وَأَنْ يَكُونُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وسئل مانت: من رجب گری چه بدمه صحیح می‌باشد؟ او

۱۰۰ - خارج منها من الحصة ۲ من غیر ۱۱ بعزم منها ۱ فکره ثبت

انہوں نے کہا کہ اگر یہ سب سچ ہے تو یہاں تک کہ

[illegible]

٥١ ٥٢ (عالم، ص هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يكره مصر

أول (أرمه) بي نصيبه بالكره ماله ذهب والوردى ف. ع. الحارثي عميره جيسي

• عون علی التلک و فرج، علا سعادہ و کرم و هو اس اربعہ و محل

[illegible]

ما اتمم به علی انحصار و داخلی است و در حد و قیاس

(وسئل: لاء البجیرول مالک کی رحل اگری) مع اجیرہ (مروغہ معانہ

صباح من صبر) مثلاً: (وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا إِلَّا مِنْ أَجْلِكَ عَلَىٰ مَا يَحْكُمُ بِهِمْ رَبِّي إِذْ يَقُولُ مَا كُنْتُمْ تُكَذِّبُونَ)

(المحفظه) مذكور بأنه لما خرج أو من ظهرنا بخرج منها، من الخضم نال

[illegible]

د پسر كړنيزه پوهنيزه او پياوړتيا د لاس وړ - د خپل اړخه د پسر د پسر

او، البسمه وحقه ايضاً هي احدى امانات صاحبها

المادة ١٠٠: يجوز لكل من هذه الجهات أن تطلب من صاحب العمل إجراء تحقيق في أسباب وقوع الحادث.

سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة

[illegible]

(بہ کتاب الکرام) ۱۵ فرسع الهندہ وپس ورا دی اشبح انصرہ

قال الأريطعي مأخوذ من السمع، وهو يضم صد الموتر، ومنه شفاعة
 اسمي للشفعة؛ لأنه يضمهم بها إلى العائرين، يقال شفع الرجل شفعاً إذا
 كان فرداً صار ثانياً، والشفع بهم المأخوذ إلى ملكه فلهذا سمى شفعة، اهـ

وقال ابن حزم هي لمعة شرعية لم تعرف انعرب معاصها قبل
 رسول الله ﷺ، كما لم يعرفوا معنى الصلاة والزكاة ويحرمها حتى ينزل الشرع
 كذا في المعنى

ثم اختلف في معناها شرعاً أيضاً قال للكراسي الشفعة في الاصطلاح
 ثلثك لهرق في المقار يجوز بثت على لشريك القدم للحوادث، وقيل هو
 ثلثك المندر على مشتره حبراً يمثل ثمنه، وقال أصحابنا هي ثلث البقعة
 جبراً حتى تشتري بها فام عليه، كذا في المعنى^(١)

وقال المحافظ^(٢)، هي في الشرع مقدار حصّة شريك إلى شريك كالم
 انتقلت إلى آجسي يمثل الحرم المسمى وقال الرافعي هي شرعاً استحقاق
 شريك أحد مبيع شريكه بتمس، اهـ ومن يصف المعناه في مشروعيها حتى
 حكم الإجماع عليه غير واحد من نقله المناهض، وقال المحافظ ابن حجر
 والميني لم يختلف العلماء في مشروعيها إلا ما نقل عن أبي بكر الأعمش من
 إنكاره اهـ

قال الموفق^(٣) هي ثابته بالثبوت والإجماع، أما البتة فما روي عنه أنه ﷺ
 قضى بالشفعة في الروايات، وأما الإجماع فللأب ابن المنذر، أجمع أهل العلم
 على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يماض به بيع من أرض أو دار أو حائط،

(١) نسخة قاري (٨/٤٩٢)

(٢) فتح باوي (١/٢٣٦)

(٣) المعنى (٧/٢٣٥)

(١) باب ما يقع فيه الشعنة

ولا يصح حداً حائضاً هنا إلا لأصم، فإنه قال لا تثبت الشعنة لأن في ذلك إصراراً على أن الأملاك من المشتري إن علم أنه يؤخذ منه ما اشاعه لم يثمنه، ولما عاهد اشترى من الشراء فبصرف الثمن، وهذا نفس الشيء فمما لا ينافي الآثار ثباته ولا جواز المسقط فيه، اهـ

بسم الله الرحمن الرحيم

حكى في جميع النسخ الهندية والمصرية من تأخير التسمية عن الكتاب إلا في نسخة (المستوفى) فيها تفصيل التسمية عن الكتاب. قال (مرقاوي) ^(١) يقدم غير ما مره أن الإمام تارة يقدم التسمية على كتاب، وتارة يخرجه عنه ثقتاً، اهـ

(١) ما يقع فيه الشعنة

حكى في جميع نسخ المصرية، وفي النسخ الهندية ما يقع فيه الشعنة بلفظ «شعنة» أو «شعنة» والأوجه الأول، لأحكام وردت في كتاب، ولما سألني من الترجمة لأبيه

قال سرور ^(٢) إن الشعنة ثبتت على خلاف الأصل، إذ في سراج ملك المشتري غير ضار به، وإيجازاً به على المعادفة لكن أثبتنا الشيء بصلحه واجبه، فلا تثبت إلا بشروط أربعة أحدها أن يكون بعد مضاء غير مقسوم، اهـ. قالوا لا شعنة اهـ، وبه قال مالك، والشافعي، وقال الطوسي وأصحابنا في الشعنة بالشركة، ثم بالشركة في الطريق ثم بالشركة

الثاني أن يكون المبيع أوصافاً لأنها التي يبقى على يدوم، ويلزم ضرره، وإما غيرها فبعضهم يسميها «شعنة» في السعة بعد للأرض.

(١) شرح الراملي (٣/ ٣٧٧)

(٢) «حاشي» (٧/ ١٤)

وهو ... والبراري، يباع مع الأرض، فإنه يؤخذ بالشمعة يوماً لئلا يمر
حلال في المذهب، ولا يعرف فيه من أين أشتت الشمعة خلافاً لما في
كتاب به الشمعة يوماً ولا معرفة، وهو مروج، وأما الظاهرة يباع مع الأرض،
فإن لا يؤخذ بالشمعة مع الأصل، وهذا كان اشتباهي، وكان أبو حنيفة ومالك
يرجع ذلك بالشمعة مع أصوله

وأما ما يقع معرفة من الأرض، فلا شمعة فيه، سواء كان من ثمن
كسبيات أو ثمنيات وأحرار، أو لا يضمن كالثياب، والمخراش إذا بيع بمعرفة، وبعد
ما، المذهب وأصحاب الثوري، وروي عن الثوري وإسحق وعمره لا سعة
في المملوكات، واختلف في ذلك، أعطاء، فعلا مرة كذلك، ومرة لا،
الشمعة في كل شيء، حتى في الثوب

الثالث أن يكون المبيع من يسكن قسمته، فأما ما لا يضمن نفسه، من
تعداد كالحمام الصغير والثور، الصغيرة والأرض، ثمنه، فمن حشد فيه
وإن، حشدها لا شمعة فيه، وبه قال شافعي، والثانية فيها شمعة وبه
قال أبو حنيفة، وعن مالك كالأوابين

الرابع أن يكون النقص متعلقاً بموضع، ثم المتأمل يمر بموضع كالحمة
بغير ثوب، والوصية والصدقة، والآلة، فلا شمعة فيه، في قول عامة أهل
المذهب، منهم مالك، والشافعي، وأصحاب الثوري، وحكي عن أبي رزبه
حرى في يمسك به أو حشد أن فيه الشمعة، وبإحدى النسخ بعينه

وأما المتأمل بموضع فممنوع، أحدهما ما عودته أنه ر ك ح،
فهو في سعة غير خلاف، وكذلك كل عند حرى مجرى الحج، فالصحيح من
المذهب وبه المشهور في التواتر، وبه يقول مالك والشافعي وأصحاب
أبي

الشافعي ما انفصل بموضع غير اتصال بحر أو جوف ينقص منها أو هو صاف
في المثل أو في المصلح من ذلك المبدأ، فظهر كلام الحرى أنه لا شمعة به،

وهو فان لم يثر راصحاب الرأي، ووراء واحد نجبت فيه لسعته ويره شال مالك والشافعي، انه مختصراً

وهذا إجماع بحيث فيه، «سباني البسط في هذه المساحة في مواضعها وجعل خارج، بخبره اشروط خمسة، ورد في اشروط السطاب على العمود ساعة يعلم، وهو من أحمد، وبه قال لشافعي في الجندل و هو حينه، وعن أحمد رواه، «خبرنا على الترخي، وهو قول مالك، له

وعل من رشت على «المنشأة»^(١) كأنه لرسعة الشافع، والشموع عليه، والشموع به، وصفه الأخذ بالشمعة

أم الأول أي الشافع هذهب حديث وشافعي وأهل بيته إلى أن لا شفعه لا يشهد به من يقاسم، وقال هل العريان الشمعة مربة، فأوى الثاني بها «الشرية» أي من يقاسم، ثم «الشرية» لمعاسم إن بقيت في نظري، أو في النسخة شرفة، مع الجار الملائتي

وأم الثاني أي للشموع به «الشرية» المدعوى على أنها رجة في العمود والشمع والأرضيه كلها، واخفوا بعد سوي ذلك

وأم الثالث أي الشموع عليه طائيم نفقوا على أنه من انتم إلى المملك يشراء من شريك غير مقاسم، أو من حار عند من يرى الشمعة بحد، واخفوا فيمن انتمل إليه لحدث بغير شراء، فمستهور على مالك أن الشمعة إنما نجبت إذا كان انتقال، «مكلف» يوقى كالتبج و يصلح ولشهر وأرض النجاسات وغير ذلك وبه رواه داية بها نجبت بكل حدث «الشرية» أو بغير عوصر في فيه لغير الشهاب والصفحة من عدا النجاسات، فإنه لا سعة فيه عند الجميع، وبه رواه أحمد مع ما حكى من «مذهب» الجمعية وبغيرهم بعد ذلك فقد سماح به

والأثر الركن الرابع أي الأخط بالشمعة فالظر فيه بإحد لتفيع، وكلم

«ما لم يقسم، واستثنى بمومنه من «أن يعموم الشفعة للشريك في كل شيء»، قال الميسي^(١): «وروي عن عطاء أنه قال: 'الشفعة في كل شيء حتى في الثوب»، وحكى مثله عطاء عن بعض الشافعية ومالك. وأنكره القاضي أبو محمد، اهـ. وحكى ابن رشد عن قوم أن الشفعة في كل شيء، ما عدا المكمل والدرور». اهـ.

قال الحافظ^(٢): «صدر الحديث بضم بثوبها في المنقولات وسياقه يُشعر بانحصارها بالمفارقة، وبما فيه لعارض، وقد أخذ بمومنها في كل شيء مالك في رواية، وهو قول عطاء. وعن أحمد ثبت في صحيفات جون غيرها من المنقولات، وروي البيهقي من حديث ابن عباس مروحاً للشفعة في كل شيء» ووجهه ثقات إلا أنه أقل بالإرسال. وأخرج الطحاوي له شفعاً من حديث جابر بن عبد الله لا بأس بروايته، اهـ.

وما حكى عن مالك قال الزرلاني^(٣): «رُدُّ ماله لا يعرف عند أصحابه، وما حكى عن أحمد فهو رواية عنه، قال الموفق^(٤): «أن ابن أبي موسى. وقد روي عن أبي حيد أنه رواية أخرى أن الشفعة واجبة لهما لا ينقسم كالجمل والسيف والحيوان، وما في معنى ذلك، قال أبو الخطاب: عن أحمد رواية أخرى أن الشفعة تجب في البنا، والخرس. وإن ينع مفرقاً وهو قول مالك، لموم قوله^(٥): الشفعة فيما لم يقسم، ولأن ابن أبي مليكة روى أن النبي ﷺ قال: 'الشفعة في كل شيء»^(٦).

ولنا، أن قوله ﷺ: «الشفعة فيما لم يقسم»، إنما أراد ما لا ينقسم من

(١) نسخة القاري: (٥١٢/٨).

(٢) فتح الباري: (٤٣٦/٤).

(٣) شرح الزواي: (٢٧٧/٢).

(٤) طائفة: (٤٤٠/٧).

(٥) أخرجه الترمذي (١٣٧١).

الأرض بدين ثوبه ^(١) ولما وقع الجحود، نهضت وحديث بن أبي شبة
موسى. ثم يروى في الكتاب الموروث به ^(٢) هـ وأن جمهور عيسى بن المراد
والجمهور هذا ذر الحافظ صدر حديث بشر بالعموم وسبقه بشر
بأخصاصها بالعدار ^(٣) وفار السوفى إنما أراد ما لا ينقسم من الأرض لغير
فرد فهذا ولدت محدود وصرفت بغير فلا شعبة، اهـ

وبصريح الاستدلال كما تقدم من كلام الباجي أن قول ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^(٩٨٩) ^(٩٩٠) ^(٩٩١) ^(٩٩٢) ^(٩٩٣) ^(٩٩٤) ^(٩٩٥) ^(٩٩٦) ^(٩٩٧) ^(٩٩٨) ^(٩٩٩) ^(١٠٠٠) ^(١٠٠١) ^(١٠٠٢) ^(١٠٠٣) ^(١٠٠٤) ^(١٠٠٥) ^(١٠٠٦) ^(١٠٠٧) ^(١٠٠٨) ^(١٠٠٩) ^(١٠١٠) ^(١٠١١) ^(١٠١٢) ^(١٠١٣) ^(١٠١٤) ^(١٠١٥) ^(١٠١٦) ^(١٠١٧) ^(١٠١٨) ^(١٠١٩) ^(١٠٢٠) ^{(١٠٢١)</}

فسمه كتحمام صغير، وأوحى الصغير: والعقاة رأيتني صغيراً
وحرصن لحيته فسمي أحمد فها زه، إحداهما لا تنعم به، ولا
يعين بر صغيره ورعه والشاصي والثانيه عينا شعبة، وهو من أبي لهبه
والتوري وبر مريح. ومن ذلك نالوه بيني

ورحمه عدا غموم قوله ع، الشعة عينا تم بضم ع، وهو من الأندلس
بها، ولأن الشعة لقرانه صرة كمشافته، والصور هي هـ السور كذا، وله
بها صرة والأوز صغر لمحب، كما روي عن النبي ص كذا، ولا
يذكر ع، ولا هرون ولا مشقة ع، والمنعمية انظر إلى الصغير، ع، أو
الخط ع، في القديس السائل، وروي عن عشتار - فهي الله عنه -، قال
المنعمية في سر ولا المنعمية ع، ومباني أثر عثمان - رضي الله عنه - في
ون باب أبي

ومن حديث ع شعة أحد مدبك عمداً والمصر شو لأمر، ما
اتصل بها من ع - ع، ولا شعة في حوا أو عرس لا نعت، وشدة
المداد يدي به ليعلمه منك النسخة لا إلى له بقديها أو قبلها بصد كذا، م
وهي الصادرة الإطلاع أي أنها تكفي فيما يسم وغيره شعر سرى نظره
التي هي علة لأحد النسخة، وعمل به في حكم بعض النسخة في
من بكر العمل عنه هو ع، قال الساجي ع، روى ع -
عن ع في النسخة، والذي لمالك ابن رواد عنه بعض النسخة، ع

(١) حرب السجاري (٢٢٦٣)، وأبو ع (٢٢٦٢) والعمري (١٤١٤ - ٢٦١) وس
من ع، ع

(٢) أخرجه نحوه عبد الله بن أبي المنعم (٢٦١٢)

(٣) السراج الكافي (٢٦١/٣)

الرئيسي للشفقة والبركة تم ذلك في القرنين سبعة عشر وثمان عشر. وقال أبو حمزة
يقدم شرايفه فانه لم يكن وكما انظر في مصر في محمود لا بعد ش لشفقة
بحسب اهل المدينة الاخرى والاثرب. n

فان من رسله " - محمد اے احمد، مل ذلك المذكور - معي حطه
 الباب - كذا أحمد بن حنبل يقول - حدثني محمد بن زهير عن أبي سعيد
 السخري ما روينا في الشجره، وكذا بن معمر يقول - مررت على صاحب الزناد
 ك مالك بن رواه عن ابن سنان بن مودود - وقد جعل يوم هذا الاختلاف على
 ابن زهير عن إسماعيل بن علقم

و چون اسد انبوت من است (بر ما ذکر من) ای ای و محبت انبوت و ملا
 سیده و ثالث به این کلمات بسند خبر و چه بسند به انبوت محبت خبری است
 لا تکرر یا چه لحاظ و ایضا بود بسند به خبر ای ای قسم

[illegible]

واختتمت من بعد ذلك بالسلامة على ما كان عليه من قبل

(b) $\int_{-\infty}^{\infty} f(x) \delta(x-a) dx = f(a)$

(19) $\lambda \in \mathbb{R}$ is called a *characteristic value* of A if there exists a non-zero vector $x \in \mathbb{R}^n$ such that $Ax = \lambda x$.

(2) 在 $0 \leq t \leq 1$ 时, $\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \dot{x}^2 + \frac{1}{2} \dot{y}^2 \right) = \dot{x} \dot{x}' + \dot{y} \dot{y}' = \dot{x} \dot{x}'' + \dot{y} \dot{y}'' = \dot{x} (-\dot{y}) + \dot{y} (\dot{x}) = 0$

.....

ومنها ما روى النصبوي بإسناده إلى عمر - رضي الله عنه - أنه كتب إلى
 شريح أن يقضي بالنسخة لعماد - خلا - وأخرجه ابن أبي شيبة نحوه. ثم قال
 «المبني» على البخاري، بسند في كتابه عن طريق هذه الرواية

ومنها ما روى محمد بن (موظفه)^{١٤} بإسناده إلى أشعث بن مسعود قال
 قال رسول الله ﷺ «انجار آخر بقائه»

عن الرافعي^{١٥} عن ابن عمر أبي حنيفة أن علي بن أبي طالب قال
 «الحدود تكون قويا في الرد عليهم أي عن عاصم بن النخعي قال سمعت الحوراء بن
 أبي «وصفت البري» قال سمعت عمر بن الخطاب قال قال علي بن أبي طالب
 «الحديث» ثم ادخلت طرفي بين يدي لعمري «يقضي النظر» أي
 فكيف يصح؟

وهي «نسخة»^{١٦} عن أبي حنيفة بن فضال عن أبي حنيفة عن علي بن أبي طالب
 «كتاب» فيه دلالة على سقوط نسخة «عن» بكر أصحاب إليها صرف الظن،
 والمثبت على أمرين لا يتم منه رتبة عن «هذا»

وعن ابن الرضا^{١٧} عن أبي حنيفة عن أصحابه لعمري «لأنه»^{١٨} عن
 علي بن أبي طالب «مقتضاه» لم يصب نسخة «عن» تصرف الظن، بأن كان من
 في الطريق «مكون» له «نسخة»

وعن النصبوي حكى بن أبي حنيفة عن أبي حنيفة «لأنه»^{١٩} و«عن»^{٢٠}
 «نسخ» عن كلام حار، وفي نظر «أن» لأحد أو كذا ذكر في الحديث

١٤) عن محمد بن شعيب بن محمد^{٢١} ٢٢/٣

١٥) شرح ترمذي^{٢٢} ٢٣/٣

١٦) فتح الباري^{٢٣} ٢٤/٢٢٢

١٧) المجموع أبي علي حنيفة عن بكر بن أبي بكر^{٢٤} ٢٥

فمن حديث وعني ذلك، السنة شي لا اختلاف فيها بعد.

١٢٢٣/٢ - قال مالك: «يُعدُّ بدعة أنَّ سعيد بن مسيب يُنقل عن رسول الله، هل فيها من شيء؟» فقال: «نعم، الشيعة هي المشركون والأرضيون، ولا يكون إلا بين شركاء».

١٢٢٤/٣ - وحققني حديث «يُعدُّ بدعة» عن عثمان بن يسار،

ينقل ذلك

فهو منه حتى ينسب الإجماع بدنياً، وقد يدور صانع من أحمد عن أبيه أنه رجع رفقها، أم

وعصب يعني مظهر الحاشية بأن با حاتم إمام في هذا الأمر، ولو لم يثبت هذه الإجماع به بما قدم على المحكم به، أم

فقال مالك: «وعني ذلك» أي على لسان ذكر في الحديث المبرور من مسائل الأئمة ثلاث من كونه في بعض، ومن كونه قائلًا بنفسه، ومن في الشيعة بعد (السنة التي لا اختلاف فيها عندنا) يأنطوية للمورد، «انصرفت عامة الشراخ كلام لإمام مالك هذا» على معنى الشيعة للجار خط، ولا وجه ينتقرو على امر حدة، إذ ما نسب الحديث المسائل الثلاث، وفي كنه أخذ الإمام الحديث المذكور، قال الزرقاني^١ عن أحمد إجماعاً لأحاديث فالحمة فيها صحت به أهل حاشية، أم

١٢٢٣/٢ - «ماثلت أنه يلحق أن سعيد بن المسيب شمس، بعد صحبه» (عن الشيعة من فيها من شيء) عن رسول الله (نقله) ابن المسيب (نعم) نكس: «عن ابن (الشيعة) وأجبه (في الدور) سمع دار (والأرضيون ولا يكونون) الشيعة (إلا بين الشركاء) ولا يكون شركاء».

١٢٢٤/٣ - «ماثلت أنه يلحق من سليمان بن يسار» (عن ذلك) الذي

(١) شرح برهان، (٣٧٨/٣)

قَالَ صَابِتٌ: هِيَ رَجُلٌ تُشِيرُ فَنُصَبَ مَعَ قَوْمٍ فِي رُحَى
حَبْرَاءَ. عَنْهُ أَبُو وَهْدٍ: وَ هِيَ نِسْبَةٌ ذَهَبٌ مِنَ الْفَرُوسِ

لَمْ يَمْضِ هُوَ حَتَّى بَرَزَ الْمَسِيرَ . لَمْ يُقَدِّمْ فِي كَلَامٍ ثَانٍ عَنِ أَنَّهُ ذَكَرَ مُطَاعًا عَمَرَ
بِهِ النُّعْمَةَ فَهَذَا

(فَالْهَذَا، لِي وَحْدِي الْفَرَسُ) نَكْبُ سَمِيحَةً وَفَسَدًا أَثْقَابًا وَبَرَدًا
مِهْدًا أَيْ نَطْلَعُ كَسَتْ مَشْرُوكَهُ (مَعَ قَوْمٍ) كَمَا نُبْرِكُهُ (أَيْ أَوْسَى) مَثَلًا (بِحَبْرَاءَ)
مَعْنَى الْإِشْرَى (عَبْدٌ أَوْ وَلَدُهُ) يَ أَيْ بِالْهَرَبِ بَدَنٌ مِنَ حَبْرَاءَ (أَوْ مَا أَتَيْتَهُ ذَلِكَ مِنَ
الْفَرُوسِ) يَدُلُّ لَمَّا وَنُفِرَادَ بِنَا مِثْلَهُ لَمْ يَكُنْ أَمْسَ حَبْرَاءَ

قَالَ الْقَاسِمِيُّ ^(١٩) وَهَذَا عَلَى مَا قَالُوا إِنَّ مِنَ الْإِشْرَى شُعْبَةً تَهْرُجُ نَدَاءً
سَمِيحًا . وَإِنَّ لَهُ لَنْ يَأْخُذَ بِمِثْلِهِ ذَهَبُ الْفَرَسِ . ذَا كُنْ عِبْرَ حَكِيمٍ وَلَا مَرُورٍ وَلَا
مَعْدُودٍ وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ مِمَّا لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ سِرًّا أَوْ مَشْرُوعًا بِمِثْلِهِ أَوْ
مَرُورًا أَوْ مَعْدُودًا فَالْمَثَلُ عَلَيْهِ مَثَلُهُ .

قَالَ الْقَوْمِيُّ ^(٢٠) إِنَّ النُّعْمَ يَأْخُذُ بِمَعْنَى مِنَ الْإِشْرَى بِالنُّعْمِ الْفَرَسِ
عَنْهُ الشُّعْبَةُ . ثُمَّ رَوَى فِي حَدِيثٍ حَرَامٌ أَنَّ أَسِيًّا بَنِي عَدْنَانَ هُوَ أَحَدُ الْإِشْرَى .
رَوَاهُ أَبُو إِسْحَقَ الشَّجَرِ حَاضِي فِي دَكِّهِ . وَلَا أَرَى الْمُسْتَمِعَ بِمِثْلِهِ اسْتَحْوَا الشُّعْبَ
رَاسِمًا ، فَكَيْفَ مِمْتَحِنًا بِالنُّعْمِ كَالْمَسَاجِدِ ، وَإِنْ شَاءَ هَذَا فَإِنَّ خَطَرُ فِي الْفَرَسِ
إِنَّ كُنْ قَامِرًا أَوْ دَارِحًا . أَهْوَ اسْتَمِعَ مَعْدُودٌ . رَوَى كُنْ مِمَّا لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ
وَمَحْبُودًا . عَنِ الْمُسْتَمِعِ بِمِثْلِهِ الْفَرَسِ بِمِثْلِهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ
الْعِلْمِ . وَنَبِيُّ أَصْحَابِ أَدَبٍ رَاسِمًا

وَحَكِيمٍ عَنِ الْفَرَسِ رَسْمًا . وَاسْتَمِعَ لَا يَحِبُّ عَاقِبَةً . لِأَنَّ يَحِبُّ مَعْنَى
يَحِبُّ . وَهَذَا لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ مَعْدُودًا . وَاسْتَمِعَ يَحِبُّ كَمَا تَوْحِيلُ الْفَرَسِ . وَلَمْ

^(١٩) ١٩٤٨٤ (١٩٤٨٤)

٢٢ النُّعْمِ ١٩٤٨٤

فجاء اشترى بأخذ شفعه بعد ذلك فوخت المصد أو التوليد قد
هلكا ولم يفتنم أحد من ههنا ليقول القسري صفة بعد أو
التوليد ماله ديار يقول صاحب الشفعة ...

أنه أحد نوعي الشئ، فجاز أن تثبت به شفعه في البيع كالمشي، وإن ذكره
لا يصح، لأن المثل يكون في طريق المصونة ومن طريق الشفعة كالمثل،
وأما إن كان ضمن من المشتريات غير لأشياء كالحدود، والآن إن كان
أصحاب بأخذ الشفع بشفعة لأنه من ذوات الأمثال، فهم كالأشياء، ومنه
يقول أصحاب الرأي، وأصحاب الشافعي

وهي الهداية^(١) من اشترى داراً معرضاً أخذها الشفع بشفعة لأنه من
ذوات البيع، وإن اشتراها كمثل أو موروثاً أخذها بشفعة، ولعلني استقارص
في ذوات الأمثال، هـ

وقال لرحبي إذا اشترى داراً بشفعة، فالشفع من بأخذها بشفعة
بشفعة المصد بعد، وذلك أهل المدينة بأخذها بشفعة المصارف، من ما يفسد من
دلائل الترخيص، وقد حوت من كلام ساجي إذا قال بأخذها بشفعة ذلك
الترخيص، وعقب بشرح كلام الإمام عبد الله لا يفي من اختلافه في قوله المصد
فمن الترخيص، إذ غيرهم من أهل المدينة

(فجاء الشرف) الشفع (بأخذ) نسفعي (بشفعته) هكذا في نسخة
المصرية، وفي الهدية يأخذ شفعته بأخذ من أوله وخافه لأحد الرافعة،
والنودو هـ حد بعد ذلك فكان الواجب منه بشفعة كما عرفت (بوجود المصد أو
التوليد) بهذا كان شمس (قد هلكا ولا يعلم أحد قدر قيمتهما) أي لا يثبت
مالهن، من ثبت به علم بين النراج فيقول القسري (كان) بشفعة المصد أو
التوليد ماله ديار (يقول صاحب الشفعة) راد في الشفع بشفعة بعد ذلك

قَالَ مَالِكٌ. مَنْ وَهَبَ هبةً فِي دَارٍ أَوْ أَوْهَى مُشْرِكَةً فَلَمْ يَشُبْ
 مِنْهَا وَلَمْ يَطْلُبْهَا. عَزَاهُ شَرِيكُهُ أَنْ يُأْخِذَ بِقِسْمِهَا. فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ
 مَا لَمْ يَشُبْ عَلَيْهَا هَذَا كُتِبَ. لَهُوَ لِنَسْبِيعِ بِقِصَةِ الثَّوَابِ

(قال مالك) هكذا في جميع نسخ النسخة والمصنف. إلا في نسخة
 الترمذي أومز وهب هبة في دار أو أرض مشركة فلم يشب (بها) يضم ثوبه (بها)
 أي يذهب يعني مع يده الموهوب في الثوب موزع الله (ولم يطلبها) أي لم
 يطلب الموهوب الموهوب (عزاه شريكه أن يأخذ) أي أنه عازاه (بقيمتها)
 باسمه (فليس ذلك) جائز (به) ما) بمعنى ما دام (لم يشب عليها) أي لم يذهب
 الثوب عليها (قال مالك) الثواب (بها) أي موهوب (اللتصريح) إن شاء أحد
 بقصة الثواب) الذي أخذ لوهب من موهوب.

قال الساجي^(١) "هبة يكون من صميم الثواب والثواب، فاما
 الهبة بغير الثواب، فهي كالصدقة، والصدقة من مولى مالك أنه لا شفعة فيها،
 وفي مصنفين عن عبد الحكم، أن عبد الله بن عبد الله بن شقيق بن جهم
 بغير الثواب، قال أبو محمد، فيها وفي صدقة، وإيتان أحدهما ووجوب
 الشفعة، والخلاف، إسحاق، وجه الذي أنه انتقال ملكه بغير عوض، فلم يشب
 به الشفعة كالولاء

وجه الأول أنه انتقال من غير عوض، فم يصح الشفعة فيه، كالهبة
 للثواب، وعني هذا إن سمعت به عن غير الثواب، فأثبت فيه، معني
 الموهوب، لا شفعة فيه، وجه ذلك أن الثواب منها عدا، فكان له
 حكم ابتائيه، وأما الهبة بثواب فاشفعة فيها ثابت بم لا واحداً، سواء كان
 الثواب مقدماً أو عرساً، وهذا، بمصنف الأحمدي، والشفعة بعد الإتيان، وفي
 المحاورية، لا تحب الشفعة حتى يدفع ثواب أو قضى به. أم.

قال مالك، في رجل اشترى ثيابا في أرض مشركية بشئ
إلى أجل، فأراد الشريك أن يأخذها

ولنا أنه يملكها بموعد موافق ما يملكه في الأرض في مسقط
العدة كالبيع، ولا يصح ما زاد من عيب لفظ النية، لأن العوض صرف
لفظ من مقتضاه وحده عبارة عن البيع

والقسم الثاني ما اشترى بموعد غير موافق لملك المشتري به
عوضاً في المبيع أو في نصيب من دم المثل، فظاهر كلام المخبر أنه لا شفعة
لهم، وهذا قول أبي بكر، وبه قال بعض الشعبي وأبو ثور وأصحاب الرأي،
وغيرهم، ابن الملقن، وقال ابن حبان: يجب فيه شفعة، وبه قال أبو شامة
والحارث ومالك وابن أبي شيبة، وهو

وفي القليلة^(١) إذا عدا العار بموعد هو ذلك وجبت فيه الشفعة، ولا
شفعة في العار التي يزوج الزوج عليها، ويصاح المرأة بها، أو يستأجر بها
ماراً، أو يخلع بها في دم عدا، أو يمس عليها عداً، وهو

وهي «الدية المحترمة»^(٢) لا يمس ولا يمس عدا ملك بموعد خروج الدية،
هو مال خرج لأحد لا في دين، ولا في ذم، ولا في عيب، ولا في عيب، ولا في
بعض عاين قول: خرج فيها أي التي لم يشرع فيها للموعد، أي وتعلم من
هذا أنه ما حكى ابن رشد في البداية^(٣) من مذهب الحنفية أنه لا شفعة
لهم، لا في الصحيح فقط، ليس بصحيح

(قال مالك في رجل اشترى ثياباً في أرض مشركية بشئ
يزيده المشرك إلى أجل، يعني اشتره سبباً (أراد الشريك) التمتع (أن يأخذها

(١) (٣٠٢/٢)

(٢) (٥٤/٦١)

(٣) مقدمة المجتهد (١٥٩/٢)

بأنقصه

قال مايت ابن كز ميب فيه نسخة بكتب ابن ريث
الأجل وإن كان صحيحاً لا يورى من أي ذلك لأجل
جاءه جميعاً سلباً بقوله من أي شيء من المسكن في الأرض
تسريه بكتب له

بالنسخة، قال قال في الصلوة، اذكر (ابن كز) المبيع (عليه) في عيا لا
يحتاج به لا يورى من أي ذلك لأجل أنه المبيع في يجوز به إحدى
بالنسخة بكتب النسخ) في أي شيء من المسكن (إلى ذلك الأجل) في عيه
الشري وإن كان النسخ (مخوف) نسبه لمخوف أي يحذف من لا يورى
النسخ إلى ذلك (الأجل) الذي عه سترج

(جاءه جميعاً) أي إلى الأسود، (المخوف) أي كمال وصالح من أي شيء
مخوف أو نسخ به المبيع في الاستعداد أمثل الذي أي مثل المبيع بكتب الشري
منه) أي من نسخ النسخ في الأرض (المخوف) يعني يكون النسخ والكسب
في الاستعداد مثل ما في (فذلك) في أي يجوز به أحدهما بالنسخ بعد أن يأتي
الكسب بمعه، وإن كان يات به فلا نسخ به

قال في حري وهذا كما قال من استقر بكتب من موجد، هو
النسخ بكتب به من بكتب من أي ذلك لأجل أن من حطم النسخ
إتاده بكتب من الأول في مدة وصحة، وإن لم يوجبه بكتابي ليس له
الأخذ لا من حلاً أو الاعتقاد أي من حلاً لأجل أن أحده

مخوف به كز ميب فيه نسخة من المسكن، وقد إذا سأل
في النسخ، وقد كان بعد من أي من النسخ بكتب في حري
بكتب به، والمعارضة بكتب النسخ في مثل هذا بمنزلة

عاب ما يثبت لا يقطع شفعه انما عيبه وان عدلت عيبته
وتيسر يثبت عنده حجة تقطع به نسفها

والله اعلم ، السميع مانع للمفسر في قدر التمس وعصفه ، ^{١٠١} أحل من
صفاته ، ولأن في بحلوله وناحه على التأجل ، فلم يلزم الشفع ، وما ذكره من
اختلاف المصنف ، فإن لا يوجبها حتى يتردد لسلامة في الشفع أو في صفته
بحيث يتحدد المال ، فلا يصح اختلافهما فيه وراء ذلك ، إذ يقول مالك ومن
منه قال زفر كما في «التهذيب» ^{١٠٢}

رفعه ، يصف ، وثما أن الاجر اسما يثبت بالشرط ، ولا شرط فيما بين
الشفع والبيع أو المبتاع ، وليس برضا به في حق المشرى رضاء به في حق
الشفع ، وليس لأجل وصف التمس ، لأنه حق المشتري ولو كان وصفاً له
لنصفه ، فيكون حصة ثلثاته كالتمس ، كما إذا اشترى شيئاً من مؤجل ثم
ولاه غيره لا يثبت لأجل إلا بالذكر كذا ، هذا ، وفوقهم ان شاء الله ، مراده
انصير من لأحد ، أم انطلق عليه في حال حتى لو سكنت فيه بطلب شففته
عد أي حصة ومعهده ، خلافاً لقول أبي يوسف الآخر ، اهـ

(قال مالك ولا تقطع شفعة العائبة) بإسائه انضمامه إلى عائلته بالانصب
معلوم لا تقطع (عينة) مصادر مضاف إلى دأله برفع على أنه فاعل لا تقطع
(وإن طالت عيبته) وصلبه (وليس يملك) أي تطول غيبته (عند أحد) معين
(تقطع) لا ينهي (إليه الشفعة)

من أبي جهمي ^{١٠٣} وهذا على ما قال ، إذ لا أحد بالشفعة لشفيع ثابت ما لم
يمرك ، أو يظهر منه ما يدل على تركه ، أو ياتي من طول انتميه ما يمنع منه أنه
تارك للشفعة ، وعند أبي حنيفة والسامعي أنه على التمر ، والله اعلم

(١٠١) (٣١٥/٦)

(١٠٢) (السنن) (١٠٩/٦)

والمعروفة والمجموعه لا يقع فيها شيء من عيبه ولا طائفة من
يشهد في عيبه أنه على نفسه، وقد كانت محبته بغيره وإن كانت قريبة
قال الشيخ في كتابه: «كانت محبة قريبه لا مؤنة عليه في التحصيل» فهو
كالحاضر

وما الحاضر فقد لا يقع في شيء من عيبه ولا طائفة من
يحدثها أنه لا حد له، ولأنه لا حد له وجه رواه الأوزاعي في
شعبة فيما لم يقسم، وهذا هو الموضع الذي لا يؤمنه ولا يؤمنه
حتى أن هذا هو معنى ما في كتابه من عيبه، وهذا هو
على نفسه بوضعه، ووجه القربى إليه في ذلك التبعيض على ضرورة
المستفيضة، ومنه ما هو منصرف إلى منكره من المؤنة والإعانة عليه، فكان له حد
بشيء أنه من شئ من هذا المقدار

فإذا كانا جميعاً لمجد فقد روي في ذلك من عيبه ولا طائفة من
أمره بوضعه، ولا يقع في شيء من عيبه ولا طائفة من
بذلك لا يوق الحسب من هذا، وروي هو صحيح هو على شعبة
في روي من ذلك، فإذا كانا باقية، وقد لا يك من قول أم حانينا العرفيين
بوجه من أن نسبة جدك قد لا يقع لا عند من الوجه وغيره، فإذا كان
نسبه من يكون لها من جهة جدك من جهة جدك، وإذا عرفت أن من
من يوم الله فلا شعبة له، وردي من ذلك أنه قريب، وهذا يقتضي
في هذا التفسير، وهذا من معنى ما في كتابه من عيبه ولا طائفة من

قال الأوزاعي: «وما إن صار حاضر من جهة من مطلق حتى يصير
بالسداد وهو في ذلك» (الشيخ) وهو العرفيين لأنه من كتابه فلا

.....

يقطعه مكرهه أو لا شفعه له بعد ما ورد سبب عن مالك: **وَالْعَلَقَ فِيهِ حَيٌّ**
عَلَّاقٌ إِذَا دُفِنَ بِالسَّيْرِ مِنْ أَحْرَاقِهِمْ سَبْعَ فَلَاحِقَةٍ **كَالْمَدِينَةِ مَقْبَرَةٍ**
الْمَقْبُورُ أَوْ دُفِنَ فِيهَا لَمْ يَحْكُمْ بِهِ **وَفِيهِ بَعْضُ السُّهْرِ وَالشَّهَادَاتِ أَوْ لَلَّاحِ** **يَمْرَأَةٌ**
أَرْبَعَ خِلَافٍ **أَهْ**

وسمى في أهل الطب من كذلاء **بِرْسَدِ** **أَبِ** **الْعُلَمَاءِ** **يَعْنُونَ** **عَلَى** **أَنْ**
يَحْتَاطَ **عَلَى** **شَعْبَتِهِ** **مَا** **لَمْ** **يَعْلَمْ** **بِشَيْءٍ** **يَكُونُ** **أَقْلَبَ** **وَأَحْفَظَ** **إِنْ** **عَلِمَ** **وَهُوَ**
مَدْبُوبٌ **بِمَا** **يُؤْمَرُ** **بِشَيْءٍ** **يَتَعَتَّلُ** **وَيَقَالُ** **يَوْمَ** **لَا** **تَسْقُطُ** **وَهُوَ** **مَدْبُوبٌ** **بِأَنَّكَ**
وَأَحْبَبُ **مَا** **رَوَى** **عَنِ** **الْبُخَارِيِّ** **يَقُولُ** **فِي** **حَدِيثٍ** **يَا** **أَبَا** **يَعْقُوبَ** **أَخُو**
عَمْرٍو **يَنْظُرُ** **بِهِ** **إِلَى** **أَكْثَرِ** **عَالَمٍ** **أَهْ**

وذكر سفيان الثوري في الصحيح في حديث أن حي المنة: **عَلَى** **عَوِ** **إِلَى**
عَالَمٍ **بِهَا** **بَعْدَ** **عَلَمِهِ** **بِالْبَيْعِ** **وَلَا** **يُحْسَبُ** **مَعْرُوعُهُ** **حَتَّى** **يُحَدِّثَ** **أَمَّا** **خُورِ**
أَلْ **شَبْرَةِ** **بِهِ** **أَلَا** **أَعْلَى** **وَمِنْ** **حَبِيبَةٍ** **بِغَيْرِي** **وَأَشْفَقَ** **فِي** **حَدِيثِهِ** **وَلَمْ**
يُحْكَمْ **عَنِ** **أَحَدٍ** **رَأَى** **أَنَّهُ** **أَشْفَقَ** **عَلَى** **الْمُرْغَمِيِّ** **لَا** **يَسْقُطُ** **مَا** **يُرْغَمُ** **بِهِ**
مَا **يَدُلُّ** **عَنِ** **الرَّحْمَةِ** **وَعَمَّا** **يُؤْمَرُ** **بِشَيْءٍ** **يَقُولُ** **أَسْمَى** **إِلَى** **أَنْ** **يَمْلِكَا** **فَرَأَى** **يَسْقُطُ**
بَعْضُهُ **أَخُو** **رَأَى** **بَعْضُهُ** **عَلَيْهِ** **بَعْدَ** **بَعْضٍ** **بِهَا** **وَحْكِي** **عَنِ** **بِرْ** **أَخِي** **يَلِي**
وَأَكْثَرُ **أَنْ** **يَحْكُمَ** **مَعَهُ** **مِلَّةَ** **أَبِي** **رَحِمَ** **أَبِي** **سَاحِي** **أَنْ** **يَلَا** **حَدَّثَهَا**
حَدَّثَ **الشَّرْطَ** **لَقَدْ** **حَدَّثَ** **حَدَّثَهَا** **أَهْ**

ولم يروى عن أبيه عن غيره رضي الله عنه. **وَرَأَى** **عَنِ** **أَخِي** **يَلِي**
وَسَمِعَ **أَبِي** **يَلِي** **أَلَمْ** **يَكُنْ** **أَهْ** **رَأَى** **أَخِي** **لَمْ** **يَكُنْ** **أَهْ** **بِشَيْءٍ**
أَقْبَلُ **أَنْ** **يَحْكُمَ** **بِهِ** **وَأَنْ** **يَكُنْ** **عَلَى** **مِنْ** **بِرْ** **أَخِي** **رَأَى** **عَنِ**

(١) الترمذي (٤١٣/٤)

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب التوبة (١٥٢) والبيهقي في كتاب التوبة (١٥٢)

التي **بَيَّنَّ** الشععة لمن انتهاه روى عنها في كتبهم، ولأنه جاز لمصح المصنف من الحال، فكان على انفسه، كبحار مرد بالعيب، ولأنه سبته على التواخي بصري المستوي، لكونه لا يظن ملكه من بشري، ويصحه من انفسه بما، حسب أخذه به، والسبب ثلاثة به **تُكْمٌ**، لا دليل عليه، ثم هو باطل بخبر الرد بالعيب.

وإذا مرور هذا حال من حدهم ينظر بخبر بالمجلس، وهو قول أبي حنيفة، متى طالب في مجلس منهم ثبت الشععة وإن طال، لأن المجلس كله في حكم حالة العقد دليل، أن المصنف فيه لما بشرط فيه الغرض كالتقصي حاشه اعقد، وقدره كلام الحرفي أنه د يندر بالمجلس، بل من باقر، فطالب عيب علمه، إلا بطلت، وعد صاهم كلامه، حب حول للمصنف، بما ذكرنا من المصنف

وعلى هذا قصي آخر مطلبه من وجه، منهم فمدر مطلب شععه، ثم قال، والعباب له شععة في نور أكثر أهل لدم، روي ذلك عن شريح والحسن وعطاء، وبه حال مملك وانيت والثوري والأورعي والشافعي والعميري وأصحاب الرأي، وروي عن الشعبي به، لعباب شععة، وبه حال المحاذات، مكلي والسي، إلا للطلاب للروب، لا إثبات الشععة له يصرف بالمعشوي

ولكن عموم قوله **بَيَّنَّ** الشععة فيه سم بقصد، ومائر الأحاديث، وإذا سم هذا، فإنه لا لم يعلم بأربع إلا ولو قدومه على المطالبين، وإن طالب فيه، لأن حد العار يثبت لإثباته المصنف من له، عواخي ثماني قبل العلم لا ينفقه كالرودة بالعيب، ومن لم يملكه في المطالبة حكم انفسه في آ، إن طالب على المصنف اسحق ولا طلب شععه

قال مالك، في الرجل يولد لأرض يقرأ من ولده ثم يولد لأحد ثم يهلك الأث فبيع أحد ولد الثمن حقه في تلك الأرض فإن أتا التابع الحق بشعته من عمرو، تركه به.

وان علم وهو في السر، فلم يشهد على مقلته، فلا شئ به، يعني من علم بغيب ربيع، وقدر علم الانهاد، وعلى المقلته ثم يفعل أن شعته سقط، سواء قدر على التوكيل، أو صرح به، وهو ظاهر كلام أحمد، وهو وجه لشافعي، والوجه الآخر لا يحتاج إلى إسهاد

وقال ياصي إذا صار غيب عنه إلى البلد الذي فيه يسري من غير إسهاد حصل أن لا تبطل شعته لأن طاهر سببه أنه لطلب، وهو قول أصحاب الرأي والعمري، وهو يصادفني، وقال أصحاب أم أي، له من الأهل بعد العلم قدر السر، فإن مضى الأهل قبل أن يبحث أو يطلب بطلب شعته، وقال ياصي له صافه الطريق داهيا وجاشاً ولا خلاف لي أنه إذا صير من الإسهاد في سره أن شعته لا سقط، اهـ

(قال مالك، في الرجل) الذي هو زيد مثلاً (يولد) به الداع (الأرض) يقرأ من ولده، حتى يموت زيد ويروى أولاده عمرو ويك، وخاله مثلاً (ثم يولد) يناء كمجهول (الأحد الثغر) من الأولاد المذكورة يعني بولد عمرو، شاهد وعابد (ثم يهلك الأث) أي عمرو، فيرثه إلهاء شاهد وأحد حصته لأب في الأرض المذكورة

(فبيع أحد ولد الميت) أي أحد من أولاد عمرو يعني يبيع شاهد مثلاً (حقه) الذي كان له في تلك الأرض) التي وصلت إلى أبيهم عمرو من أبيه زيد (فإن أتا التابع) وهو عابد الحق شعته من عمومته، الذين كانوا (تركة) أبيه يعني أن عاصاً الحق بشعته من بكر وخاله الثمن كسر تركه عمرو في هذه الأرض

قال ياصي (١) وهذا على ما قاله ابن الأثير إذا روى أيضاً فتوفي

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ جَدِيدٌ

قَالَ مَالِكٌ: انْتِشَعَتْ بَيْنَ اشْرَكَاهُ نَحْسٍ لَدُنْ حَصَصِهِمْ يَأْخُذُ كُلُّ
إِنْسَانٍ مِنْهُمْ بِمَنْزِلِ نَحْسِهِ لَوْ كَانَ فُتَيْلًا لَفُتَيْلًا وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا
فَيُقْتَلُ

أَحَدُهُمْ عَنِ وَدَعٍ وَشَوْءٍ شَرِّ شَيْءٍ حَدَّ الْوَلَدِ نَحْبَهُ، لَوْ كَانَ يُخْرَجُ الْبَائِغُ حَتَّى يَشْفِقَهُ مَا
يُخْرَجُ مِنْ أَحْصَانِهِمْ لِأَنَّهُ شَرُّهُمْ أَحَدُهُمْ، فَيَمْلِكُهُمْ بِمَنْزِلَةِ الشَّرِّكَاهِ، وَيَمْلِكُهُ
السُّبْحَانُ، وَيَسْبِي إِزَالَةَ الْكُفْرِ مِنَ الْكَلِمَةِ، لَكَانَتْ النِّعْمَةُ بَيْنَهُمْ لَوْلَى، اهـ

وَقَالَ التَّوَيْمِيُّ^(١)، ثَوْرٌ وَثَنَ عَدَاوَةً أَوْ اسْتَرْتَابَ بَيْنَهُمَا مَضْمُونٌ أَوْ عَمِلَ
وَدَعٌ، فَصَبَّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْبَيْرِ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَحْبَهُ، فَانْتِشَعَتْ بَيْنَ أَحِبِّهِ وَدَعِهِ
وَبَيْنَهُمَا خَالٍ يَوْمَ حَتْمَةٍ وَتَمَزَّيَ وَاسْتَأْمَنَ فِي جَنْبِهِ، وَهَذَا فِي الْقَلْبِ إِنْ أَحْبَبَهُ
حَتَّى بِالنِّعْمَةِ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ إِذَا اخْتَصَرَ شَرِّكَاهُ مِنَ الْقَوْمِ، لَا شَرَّكَاهُ فِي
سَبَبِ ائْتِمَالِكَ وَلَوْ أَتَمَّ شَرِّكَاهُ، حَتَّى يَبْرُكَ شَعْبُهُ، فَكَانَتْ النِّعْمَةُ بَيْنَهُمَا
كَمَا لَوْ مَلَكَوْا كُلَّهُمْ سَبَبٌ وَاحِدٌ، وَلَا بَأْسَ إِذَا دَفَعَ صَرْدَ الشَّرِّفِ
الِدَاخِلِ عَلَى شَرِّكَاهِ سَبَبِ شَرِّكَاهِ، اهـ بَوَّاحٌ فِي حَرْفِ الْكَلَامِ، اهـ

أَقَالَ: ذَلِكَ (وَهَذَا) الَّذِي ذَكَرَ مِنْ أَوْ سَبَبِهِ أَحَقُّ مَانْتِشَعَةٍ مِنَ الْإِهْمَامِ،
هُوَ (الْأَمْرُ) الْمَعْمُورُ بِهِ (عَهْدًا) بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ وَغُلَّتْ أَخْلَاقُ الْفُقَهَاءِ فِي
وَدَعٍ

قَالَ مَالِكٌ: النِّعْمَةُ بَيْنَ الشَّرِّكَاهِ، يَعْنِي إِذَا كَانَ التَّشَبُّعُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ
(عَلَى قَدْرِ حَصَصِهِمْ) فِي الْأَرْضِ (يَأْخُذُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ عَلَى قَدْرِ نَحْبِهِ) بِمَنْ
(يَدَّ كَانَ) حَسَبَ (قَلِيلًا قَلِيلًا) بِحَدِّ (وَأِنْ كَانَ) نَحْبِهِ (كَثِيرًا فَيُقْتَلُ)

مَثَلًا يَكُونُ دَارَ بَيْنِ تَلَايَةِ أَحَدِهِمْ ائْتِمَالًا، وَلَا حَرَّ ائْتِمَالٍ، وَلَا حَرَّ
السُّبْحَانِ، فَبَاعَ صَاحِبُ النِّعْمَةِ نَحْبَهُ، بِبَعْضِ صَاحِبِ الْكَلِمَةِ تَلَايَةِ النِّعْمَةِ،

فان كانت نكاحاً فانه ان كان الزوج حراً فله ان يزوج من غير موافقة
زوجته اذ لا يملكها الا في النكاح واما في غير النكاح فلا يملكها الا بموافقة
زوجته

و اما اذا كان الزوج حراً فله ان يزوج من غير موافقة زوجته في النكاح
لان الزوج يملكها في النكاح واما في غير النكاح فلا يملكها الا بموافقة
زوجته واما اذا كان الزوج عبداً فله ان يزوج من غير موافقة زوجته
لان العبد يملكها في النكاح واما في غير النكاح فلا يملكها الا بموافقة
زوجته واما اذا كان الزوج حراً فله ان يزوج من غير موافقة زوجته

فان كانت نكاحاً فانه ان كان الزوج حراً فله ان يزوج من غير موافقة
زوجته اذ لا يملكها الا في النكاح واما في غير النكاح فلا يملكها الا بموافقة
زوجته واما اذا كان الزوج عبداً فله ان يزوج من غير موافقة زوجته
لان العبد يملكها في النكاح واما في غير النكاح فلا يملكها الا بموافقة
زوجته واما اذا كان الزوج حراً فله ان يزوج من غير موافقة زوجته

فان كانت نكاحاً فانه ان كان الزوج حراً فله ان يزوج من غير موافقة
زوجته اذ لا يملكها الا في النكاح واما في غير النكاح فلا يملكها الا بموافقة
زوجته واما اذا كان الزوج عبداً فله ان يزوج من غير موافقة زوجته
لان العبد يملكها في النكاح واما في غير النكاح فلا يملكها الا بموافقة
زوجته واما اذا كان الزوج حراً فله ان يزوج من غير موافقة زوجته

فان كانت نكاحاً فانه ان كان الزوج حراً فله ان يزوج من غير موافقة
زوجته اذ لا يملكها الا في النكاح واما في غير النكاح فلا يملكها الا بموافقة
زوجته واما اذا كان الزوج عبداً فله ان يزوج من غير موافقة زوجته
لان العبد يملكها في النكاح واما في غير النكاح فلا يملكها الا بموافقة
زوجته واما اذا كان الزوج حراً فله ان يزوج من غير موافقة زوجته

قال القاضي: "والذي ينبغي أن المشتري ، يقوم الشئ بحد أو الكلي أو
شرك. وليس فشيء ولا ذلك، لأن المشتري أكثر ما فيه أنه شعيع دونه، فور
أوله الآخر، الشئ أحد الكلي، ولا بطل، الشئ، وهي عند المشتري الشراء
لا بالنعمة، أم

قال المؤلف: "إذ كان بمشتري شريك" ذلك مع الآخر أن يأخذ مقد
نصبه، وبعد قال أبو حنيفة، الشافعي، وحكي عن الشعبي والحنفي والشئ لا
شئ للآخر، لأنها بنت مدفع صرر اشرك لمدخل، وهذا شئ متعده، فلا
صرر في شراء. وحكي عن الصانع عن هؤلاء، أن النعمة كلها لغير المشتري
ولا شيء للمشتري فيها، لأن صرر عليه، ولا يستحقها على نفسه.

ولما أنهم تسويها في شركه فصار في النعمة، كما لو اشترى
أحب، بل المشتري أولى، لأن قد ثبت بعض المشعور، وما ذكرناه للعوم
لا أن لا يصح، لأن الصرر حصص سر، قد لسهم المشعور من غير نظر
ثمن المشتري. وقد حصل له ذلك، ولا يصح أني "أصل" لأننا نقول إنه يأخذ
من حصة بالنعمة، وإنما يبيع بغيره أن يأخذ قدر حصة بالنعمة بغيره على
ملكه، وقد ثبت هذا، لأن لشريك المشتري أحد بغير نصب لا بغير أو المصو،
وإن قال المشتري، قد أسقطت بمعنى أحد الكلي أو شرك لم يلزمه ذلك، ولم
يصح إسقاط المشتري، لأن ملكه استمر على بغيره فجري مجرى التمتع،
إذ أخذ النعمة ثم عا أحدهم من حصة

ثم قال المؤلف: "وإن كان الشئ بين النعمة، فترك بعضهم بين
المبايعين ولا أحد لجميع، وترك جميع، وبين لهم أحد النعمة، قال

(١) الشافعي (١٩٩/٧)

(٢) (٥٠٠/٧)

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأَرْضَ يَغْتَرِفُ بِأُصْلَى يَصِفُهُ
فِيهَا، أَوْ الْبُحْرَ يَغْرِهَا ثُمَّ يَأْتِي رَجُلٌ يَذْرُوكُ فِيهَا حَقًّا، فَيُرِيدُ أَنْ
يَأْخُذَهَا بِالشَّعْبَةِ، إِنَّهُ لَا سُلْمَةَ لَهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ يُعْطِيَهُ قِيَمَةَ مَا عَصَرَ

ابْنُ الْمُنَازِلَةِ: أَجْمَعَ كُلَّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى عِلَاءٍ وَعَلَى قَوْلِ مَالِكٍ
وَالشَّامِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَلَئِنْ هِيَ أَخَذَ الْعَصْرَ إِصْرًا بِالْمَشْتَرِيِّ يَنْعِيضُ
الْصَفْعَةَ عَلَيْهِ، وَالْهَرَرُ لَا يَرَالُ بِالضَّرَرِ، لِأَنَّ الشَّعْبَةَ إِنَّمَا تُشَبَّ عَلَى خِلَافِ
الْأَصْلِ دَفْعًا لِيُضَرَّ الشَّرِيكَ إِذَا خَلَّ عُرْفًا مِنْ سِوَةِ الْمَشَارِكَةِ، وَمَوْزَنَةُ الْقِسْمَةِ
فَإِذَا أَخَذَ بَعْضُ الشَّعْبِ لَمْ يَدْفَعْ عَنِ الْهَرَرِ، فَلَمْ يَحْتَقِلْ الْعَصْرُ الْمُجْتَزِرَ
لِمَحَالَّتِهِ الْأَصْلَ، اهـ.

وَقَالَ ابْنُ رَسْدٍ^(١) أَمَّا إِذَا كَانَ الشَّاهِدُونَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ فَأَرَادَ بَعْضُهُمْ أَنْ
يَشْتَعَ وَيُسَلِّمَ لَهُ إِنْدَامِي فِي الْهَبْرِ، فَالْجَمْعُ هَبْرٌ أَوْ لِمَشْتَرِي أَنْ يَقُولَ
لِلشَّرِيكَ إِنَّمَا أَنَا شَتَعٌ فِي الْهَبْرِ أَوْ تَرَكْتُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَعَ بِحَسَبِ حَقِّهِ
إِلَّا أَنْ يُوَافِقَهُ الْمَشْتَرِي عَلَى تَرْكِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْصِرَ الشَّعْبَةَ عَلَى
الْمَشْتَرِي، إِلَّا بِمَنْ يَرْمِي بِبَعْضِ الصَّفْعَةِ، وَقَالَ سَبْعٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ: إِنْ
تَرَكَ حَاضِرُهُمُ الْأَخَذَ مَالِئَةً رَفَقًا لِلْمَشْتَرِي، لَمْ يَكُنْ لِلشَّعْبِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ حَصْرَةً
فَقَطَّ، اهـ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأَرْضَ يَغْرِهَا بِغَضِّ الْمِيمِ مِنَ الْقُمَاةِ
(بِالْأَصْلِ) أَيِ نَاصِلِ شَجَرٍ (يَضَعُهُ) أَيِ الْأَصْلِ (فِيهَا) فِي الْأَرْضِ يَمْسِي يَغْرِسُ
فِيهَا الْأَشْجَارَ (أَوْ الْبُحْرَ) بِالْحَرْفِ عَطْفًا عَلَى الْأَصْلِ أَيِ يَغْرِهَا بِغَضِّ (يَغْرِهَا)
يَكْسِرُ الْقَاءَ (ثُمَّ يَأْتِي رَجُلٌ) شَتَعٌ (فَيَذْرُوكُ فِيهَا حَقًّا) بِهِ بِالشَّعْبَةِ (فَيُرِيدُ أَنْ
يَأْخُذَهَا) أَيِ (الْأَرْضِ) بِالشَّعْبَةِ (الَّتِي هِيَ حَيٌّ لَهُ، مَالٌ مَالِكٌ) (فَوَيْلٌ لَا شَقْمَةَ لَهُ
فِيهَا إِلَّا أَنْ يُعْطِيَهُ) لِسَبْعِ الْمَشْتَرِي (قِيَمَةَ مَا عَصَرَ) الْمَشْتَرِي مِنَ الْأَشْجَارِ أَوْ

الصورة التي ذكرها المؤلف. فأخذت سبيع بعد خمس المشرق ١٠ سنة، وفي المشرق دفع بدائه وخمس في الغنم ١٠ سنة لأنه ملكه، فإذا دفعه ليس عليه تسببه الحصر ولا ينقص الأخرى، ذكره الشافعي. وهو مذهب الشافعي، لأنه خمس في ملكه، وقاهر كلام بحرلي أن غنمه صناديق نفس يحصل بالقطع، لأنه شرط في بيع الميراث وبه عدم الصور

فإن سم بحر الميراث الميراث، فاستخرج ما تحبب به بل لا شيء مذكور الشفعة، وير دفع الميراث والبدل لملكه مع الآخر، وير دفع الميراث وثلثه، وقدر له ما دفع الميراث، وهذا في الميراث ولا شيء في ميراثي الجمل، وحدت وحدت والآخر، والآخر، وقال حماد بن أبي سليمان وأبو ثوري وأصحاب الرأي، كان الميراث الميراث، لأنه ليس بما استحق غيره أحد، فأشبه بالآخر، ولأنه ليس في حق غيره بعينه، فاشبه ما تناسب ميسره، ولا حوله في ١٠ صبر ولا صلوته، ولا يرون الميراث عنها إلا بدلت ١٠

وهي الله به ١٠ بدلي الميراث، خمس، ثم نصي لشفعة الميراث هو بالحدود، بدائه أخذهما الميراث وقسمه لهما، والميراث، وإن شاء كتب الميراث قلعه، ومن في يوسف أنه لا يكلف لفتح، ويحرم من أن يأخذ بالشر وقسمه لهما وبين أن يتركه، وبه قال الشافعي [لا بد منه عند أن يفتح ويحط فيه أبناء، ١٠

وهي الميراث، فالحاصل أن به عند بني يوسف حبيب، وعبد الشافعي له ثلاث حجابات اثنين ما قاله أبو يوسف، وفنالت أن به تلغ البداء ويضمن أرضي لفتح، ونحوه من قول الشافعي ومن قولها أي به ١٠ سنة وحما في الآخر بالقطع، ١٠ عدد يضمن شخص، الميراث، وعندهما لا يضمن ١٠

وقال ١٠ سنة ١٠ فإن أحدث الميراث بداء أو عرق في الميراث قبل

بأن يبيع حصته من أرض أو أرض مشتركة فلهذا
 علم أن صاحب الضعفة يأخذ بالضغفة، استغنى المشتري، ووجه
 أن ليس ذلك ثم والضغفة آخر بها بأشهر الذي كان بها

فإن الشاع ثم في الضعفة يطلب شفعه، فبأن مالك لا ضعة إلا أن يبيع
 بشفعة له ما في وما عزم، وقال الشافعي وأبو حنيفة ما بعد
 والشافعي أن يعضه فيه ما في مملوفاً أو ما عزم بشفعة، ونسب في مملوفاً
 تردد بصرف المشتري المالك بوسوب الضعفة عليه بين شبهة بصرف بشفعة
 وبصرف المشتري الذي يطرأ عليه إلا حنيفة، وقد سئل في الأرض وعزم
 وذلك أن وجه جهات ممن عزم عليه شبهة الاستحقاق ثم في أحد
 الوجهين وجه عزم عليه شبهة الحدي قال أن لا يأخذ بشفعة أو يعضه فيه
 مملوفاً، هـ

(قال مالك ومن يبيع حصته من أرض أو أرض مشتركة) - بر - (فبما
 فهم) - ع - أو المشتري (أن صاحب الضعفة يأخذ) لخصه الضعفة (بالشفعة
 استغنى المشتري) في طلب منه الأقالة والمشتري يحمل على أن يكون الأقالة
 لا يستعمل أو يعضه، فبما في الضعفة إلى الشاع (فأقاله) الشاع أو المشتري من
 (الحنيفة) قال مالك في الصورة المذكورة (ليس ذلك له) في لا يجوز له
 (وجه) رد بشفعة هذه الضعفة (والشفعة آخر بها) أي في حقه بشفعة (بأشهر
 الذي كان بها) هـ

ون سئل في "ومضى ذلك أنه الإزالة لا يمنع أو حد بشفعة، لأن من
 اشترى من وجه في اشترى المشتري، ثم يبيع بشفعة المشتري والشافعي أن يعضه
 منه ما في الإزالة ولا يعضه، ولا خلاف أن للشفعة أن يأخذ بالبيع إلا أن
 وهو في أحد الأقاله وذكره عزم على أنه يرى أم لا مبني على

خلاف رتبته في الأقاليم التي سمح جده له فصرف بيعه^١ ،
 مع أنه يجوز له أن يأخذ ما لا يقل عن ثلث ما يبيع^٢ ،
 مع أنه يجوز له أن يأخذ الثلث لأوله أو لأئذنته منكون عهدته وإن شاء
 على الثلث ورثته على اختياره^٣ ، اهـ .

١ - ولم يرد في الشفعة بكم شيء من ثلثهم في الأقاليم هل يبيع حصته
 أو الثلث من ماله^٤ ، وعينه بقرعة أو استعانة

٢ - في ثلاث أرواح في الأقاليم وهو الإقليم حدوده في البيع
 وهو المصحب^٥ ، وهو من جهة الشفعة^٦ ، ثلثه^٧ ، وفي حدوده ماله^٨
 وجوز له في حقه أن يبيع في حد استعانة^٩ ، ويبيع في حد غيره^{١٠} ، فلا
 تب^{١١} أحكامه ببيع في حقه^{١٢} ، بل يجوز في المصحب وهو أن يبيع من ثلثه^{١٣}
 ويشترط أن يبيع في حد الشفعة حتى يجرى له أحد الشفعين^{١٤} ، فإذ لم يبيع فيه
 ما شفعه ثم أن^{١٥} ، ولا يجوز له أن يبيع الثلث ولا يبيع من ثلثه^{١٦}
 في يده^{١٧} ، لأن الثلث ينفذ^{١٨} ، وإن كان له حصته^{١٩} ، أو شفعته^{٢٠} ،
 للصواع^{٢١} ، ومن حيث لا يبيع^{٢٢} ، وإن كان له حصته^{٢٣} ، ولو كان يبيع استعانت بها
 الشفعة^{٢٤} ، وحيث الحال على ذلك يبيع^{٢٥} ، اهـ .

٣ - وقد يفسد في الشفعة^{٢٦} ، المصحب بحد من المال^{٢٧} ، وإن كان يطلب
 الشفعة^{٢٨} ، لأنها استعانت به^{٢٩} ، في كل من النسخ^{٣٠} ، بحد من المال^{٣١} ، أو قاله
 أن خلافه لم يفسد^{٣٢} ، حتى إن^{٣٣} ، في سري الشخص بماله^{٣٤} ، فلا يفسد^{٣٥}
 فله بيع^{٣٦} ، وإن كان^{٣٧} ، ولا خلاف^{٣٨} ، بفساده^{٣٩} ، لأن حقه ماله^{٤٠} ، عتبه^{٤١} ، اهـ .

٤ - وقد يفسد^{٤٢} ، أصحوا^{٤٣} ، من أن^{٤٤} ، (باب لا تبطل شفعة من رتبتي أبا

١ - طبرستان ١٤٩

٢ - حاشية المحقق ٢١٤/٢٢٣

قال مالك من اشترى شقصا من دار أو أرض أو حيوانا
وغروها من شقة واحد فطلب الشفعة شفعته هي الشا أو
أشبهه فقال الشفري. هذا من الشرايط خمسة وفيها اشترية
جميعاً

يحيى، ومروى أنها صح، وخلف صاحب كتاب على من عهد الشفعة في
الإقامة فقال ابن القاسم على الشفري ودان شهد هو صحيح. اهـ

وفي التهذيب إن يدع بعد بيع بضع أو ثقباً للبيع فلتشيع الشفعة
ألا صح في حقها. يحد في حد ثالث والشفع ثالث. هـ

وفي القدر الثعبار^١ هي بيع في حد ثالث. وفيه هي من الصبح
لأول. وكان المبيع حياً، بعد الشفع الشفعة ثم ثقباً قضى له بها
تكونها ببعاً حليلاً. هكذا الشفعة بشفعة، فإن أصح ما يدين قوله مسلم
بشفع، فبدلاً يظهر فائدة كونها بيع، ولا ولم مسلم بأن أقال قبل أن يبع
ببيع بالبيع، فله الأخذ باسمه بعد، إن شاء البيع الأول، وإن شاء بالبيع
حاصل بالإقالة، لم يطل بعد موافق به، يحد من كلام الباقي في مدح
مالكية

(قال مالك من اشترى شقصاً أي شقة من دار أو أرض) أنه عذر
(أو حيواناً) بالواو في جسد الشفع الشفري. وهو عذر أي واشترى مع
عذر غيره أيضاً من الحيوان وغيره من في نسخ التهذيب أو حيواناً لفظ
دار^٢ بمرتب من الشفع (وهو أرضاً) أي مذهباً من (هي شقة واحدة) أي عذر
وهو مطلب الشفع شفعته هي الأرض أو الدار) أي في العذر. فإنه هو مثل
شقة (فقال الشفري. هذا من الشرايط) بضمها المحل (جميعاً) أي من العذر
والعروض (فأبى إنما اشترية جميعاً) في عدد واحد

قَالَ سَائِدٌ مَنِ يَأْخُذْ لِشَيْعٍ شَفَعَتْهُ فِي الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ بِحَصْنَتِهَا مِنْ ذِمَّةِ الثَّمَنِ بِقَدَمِ كُلِّ نَسِيءٍ اشْتَرَاهُ مِنْ ذِمَّةِ هُنَى جَدِّهِ عَلَى الثَّمَنِ يُدَيِّ اشْتَرَاهُ بِهِ. ثُمَّ يَأْخُذُ الشَّيْعَ شَفَعَتْهُ بِأَنْبَوَى بِحَصْنَتِهَا مِنَ الْقِيَمَةِ مِنْ رَأْسِ الثَّمَنِ. وَلَا يَأْخُذُ مِنَ الْخَيْوَانِ وَالْمَرْحُومِ شَيْئاً. إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ذَلِكَ

(قال مالك) في الصورة المذكورة لا يلزم الشيع أحد المجموع (بل) يجوز أن يأخذ الشيع شفعته في الأرض أو الدار فقط بدون ما منه من العرض أو الحيوان (بحصنتها) أي بحصة الأرض (من ذلك الثمن) المجموع الذي أعطي الشيع، ويصور أحد بحصنتها من الثمن أن (يقام) أي يوم (كل شيء لشرائه) من القدر والحيوان، على سلكه بغير الماء المسئلة أي صغيراً عن غيره، (على الثمن) المجموع (الذي لشرائه) مثلاً شترى العفار والحيوان معاً في مائة دينار، فلو كل واحدة منهما على حدة، فلو العفار يستثنى ديناراً، وحيوان بلويين ديناراً

(ثم يأخذ للشيع حصته) في العفار (مالذي يصيبها من القصة) وهي منقود ديناراً (من رأس الثمن) أي من الثمن المجموع (ولا يأخذ) أي لا يدرمه أن يأخذ (من الحيوان والعروض شيئاً) إذ لا سعة فيهما (إلا أن يشاء) الشيع (فذلك) أي أحد المجموع، فيجوز له أن يأخذ المجموع، لا لأن السعة فيه، بل لأن المشتري عرضه عليه والشيع فيه، فكأنهما اتفعا على بيع جديد

قال ابن أبي (١) ومعنى ذلك أنه من شترى شقصاً مما فيه الشعة، ومنه في الصفقة ما لا شعة فيه من الحيوان وغيره، فلا يحل أن يكون ذلك من ذلك الحائط، كعبد العاطل فيه دونه وآله، أو يكون مما لا تعلق له

أما الأول، ففي المجموعة من سجون، كذا ما يبيع مع الحائط من آله

قال مالك، يعني مع شركاء في دار واحدة، فباع أخذهم حصته، وشركاؤه غيب عنهم، أي رجلا ممرضا على الحاضر أن يأخذ بالشفعة أو يترك نفسه أن يأخذ بحصصه وأنترك حصص شركائهم حتى ينفقوا من أقدارهم فذلك وإن تركوا أخذت جميع الشفعة.

قال مالك، نكر له إلا أن يأخذ من كلة أو يتركها فإن جاء شركاؤه، أخذوا منه أو تركوا بد شؤره فإذا عرض هذا فله فلم يشكك، فلا يرى له شفعة.

حكاه الموصوف، إذ قال، إذا كان لشخص من الشفعة، ترك حصصهم، وليس بخاص إلا أخذ الجميع أو ترك الجميع، فإن ابن سمار أجمع كل من أخذت من أهل العلم على هذا.

(قال مالك في نكر شركاء) أي سمى حال مثلا اشتروا (في دار واحدة) أو أرض واحدة (فباع أحدهم) أي أخذ السبعة (حصصه، وشركاؤه غيب) جمع غائب (كلهم إلا رجلا واحدا) يعني خمس من لشركاء الممرضا (فباع) (على) الشريك الواحد (الحاضر أو يأخذ) حصته من البيع (بالشفعة أو يترك) الشفعة (قال) الشريك الحاضر (أما أخذ بحصصه، أي بقدر حصصه) (وأنترك حصص) جمع حصص (شركائهم) الذين غابوا (حتى ينفقوا، فإن أخذوا) بعد التمرد حصصهم (فذلك) لهم (وإن تركوا) الشفعة بعد التقدم (أخذت جميع الشفعة) أي سائر الشفعة البيع.

(قال مالك) في الصورة المذكورة، (ليس له) أي للشريك الحاضر (إلا أن يأخذ ذلك) الشخص الصحيح (كله أو يترك) الشفعة.

(نظر) أشد الحاضر كله، ثم جاء شركاؤه فإن شاءوا (أخذوا منه) أي من الذي أخذ ذلك بالشفعة بقدر حصصهم (أو تركوا إن شاءوا) له الشفعة (فإذا مريض) الشريك البائع (هذا) لكلاء (عليه) أي من الشريك الحاضر (فلم يقبله) أي لم يقبل الشريك الحاضر أحد نكل بالشفعة (فلا يرى له شفعة) أي

(٨) باب ما لا يقع في النعمة

٤١٤٢٥ - قال ينجي من ميتة من لم يمتد له من عمره شيء من عمارة، من أبي بكر بن حرم. لا يمتد من عمره شيء إذا وقعت الحدود في الأرض فلا شئمة فيه ولا شئمة في شيء.

(٩) ما لا يقع به النعمة

أي إن الله لا يحب من سبها، وقد تقدمت جملة الكلام عليها في أول الكتاب، انتهى في ما لا يقع به النعمة، وقد ما لا يحب فيها شئمة لا تحب فيها النعمة.

٤١٤٢٥ - (مالك عن محمد بن عمار) سمع العباس بن عمرو بن حرم الأصبلي، (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حرم) كذا في السبع المصنوعة، وهي المصنوعة التي بشر من حرم. وهو منسوب إلى جد أبيه، زاد البيهقي بعد ذلك وأضفه أبو بكر بن عثمان كذا في حديثه (أن عثمان بن عفان) قال (أورثني) قال (وقعت الحدود في الأرض فلا شئمة فيها) وقد نقله في الباب السابق من فروعنا في فقهنا (قوله) (ولا شئمة في شيء) في حديثه (المعجزة) لكلامه عن محمد بن النعمان، وهو حديث صحيح ومالك لا يمتد بها لا يقع، اهـ.

قال النجاشي "يريد - ولا أعلم - من لا يمتد بها من شئمة، ولا يقع ما لا يمتد بها من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حرم. إلا أن الأصبلي يمتد بها من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حرم. كذا في السبع المصنوعة، وهي المصنوعة التي بشر من حرم. وهو منسوب إلى جد أبيه، زاد البيهقي بعد ذلك وأضفه أبو بكر بن عثمان كذا في حديثه (أن عثمان بن عفان) قال (أورثني) قال (وقعت الحدود في الأرض فلا شئمة فيها) وقد نقله في الباب السابق من فروعنا في فقهنا (قوله) (ولا شئمة في شيء) في حديثه (المعجزة) لكلامه عن محمد بن النعمان، وهو حديث صحيح ومالك لا يمتد بها لا يقع، اهـ.

قد تقدم في هذا الكتاب
منه لا يمكن حسنه من بعد تمام ثوبه و سلك في حرمه
ان يحسب ان موافقه في نفس له فله = يسه

نحو سرور^۱ أو لا يحسن حسنه من اعتقاد كالحمام مصير
أو هي الصفة ، فمما لا ينفك عنه واحد من الصفات فهو حيد
مينا ، يدر ، إحصائيا (شيعه ايه ، وبه در شيعه) والثانيه هي شيعه
وهو هو في حينه وحده فالتاريخين وحده في مروي (أو في طاهر
المذهب ، و هو في) (أو في مذهب طاهر) (أو في طاهر)
مكي حسنه ما كالحصه (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)
الحصه ، مكي (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)
والثانيه ، مذهب ، مكي (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)
مكي (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)
مكي (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)

و قد في ان في انشعاع عند مذهب او لا يسه من مذهب امكان
حسبه ، ومكي (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)
مكي (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)
مكي (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)
مكي (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)

وقال مكي (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)
مكي (أو في مذهب طاهر) (أو في مذهب طاهر)

(۱) "مكي" (۲) (۱۹۲۵)

(۲) (۱۹۲۵)

ولا في فعل النفل

١ - لما جاء اتصال أرمه وهو - الشريك في جميع مد - على
 نحو - في "الحمد" لا شفعه في يثرو ولا فعل - أو - يثرو
 بحذفه يسمون بها يثروهم، فإذا كان أحدهم يثرو في الآخر، فلا شفعه
 يثروا في شفعه من يثرو - لأنها لا تقسم، أم

٢ - ر - لا شفعه عند مالك في النصب ولا في غيره مد
 راجع إلى - أو - شفعه النصب في النصب والمحل، وأما ما في النصب والنصب،
 رواه ساجي ماكن في النصب والنصب، واستدل به شفعه على مع
 شفعه في النصب - ما روي "لا شفعه في يثرو" وما كان جعل هذا لأثر على
 النصب الذي قبل في الأثر السوي - لا إلى يثرو في من سجد، أم
 راجع

وما ذكر من النصب يثرو ما تقدم عن ابن خنيس، فتأمل

(ولا في فعل النفل) هكذا في جميع النسخ المصنوعة^(١)، ولها به، وجد
 في "المعجم" - والله أن يكرر عن مالك - وخرج بعد ذلك من يثرو
 يثرو عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن حزم - أو عن عبد الله بن أبي بكر بن
 حزم - عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم - عن عثمان - رضي الله عنه - قال
 لا شفعه في يثرو ولا في يثرو، والأثر^(٢) يثرو كل شفعه، قال ابن خنيس
 لا في شفعه، وقال الأصمعي هي النصب، والنصب، قال ابن خنيس
 والله المحلل فعل النفل، أم

(١) نسخة مصنفه (١٢٥) (١٢٥)

(٢) ط (١٢٥) (١٢٥)

(٣) نسخة المصنف (١٢٥) (١٢٥)

(٤) لاف وأما الأثر^(١) لاف

وفي الصحيح: حبيب لا يسمع في حر ولا فحل، فراه فحل النحل أي
 وغره تلفح منه لأنه لا يسمع. وجمع فحل على حور وأحجار عمن
 فحاحياً، فإذا ح حدهم نصف النجوم من كثرة الحائط يحلونه من الفحل
 وفيه فلا يسمع للشركاء في الفحل، لأنه لا يسمع قسمه، اهـ

وفي نسخة: فحل النحل، ذكر تلفح منه وإما به شبه به شعبة
 لأن الفحل كاست بهد يحل في حائطه يسر وثوبها ويفتصبها، لهم فحل
 يلفحون منه بنعيمهم، فإذا باع أحدهم نصيبه لمفهوم من ذلك يحل يحفره
 من الفحل وغيره فلا يسمع للشركاء في الفحل، لأنه لا يسمع قسمه، اهـ

وفي أصل لم يشأ به الشعبة لأنه ليس بمقار، ووجه تخصيصه بالذكر
 أن النجوم كذا ينفقون^(١) من حبلهم، فإذا باع أحد نصيبه من ذلك فحل
 يحفره من الفحل وغيره فلا يسمع للشركاء في الفحل لعدم كونه عمارة كذا
 في "السنن"

وقال البيهقي لا يسمع في فحل حبل، يريد - والله أعلم - أن تكون
 حبل واحد، يحاج إليها لتلقيح الحائط، فإذا كان الحائط مسرى بين أولئك
 النحل، حكمه حكم العين أو اليد، أي من مسركه، وإن لم يكن مع كنفه
 من الفحل حائط، فجمع به حكمه حكم الحائط الواحد، أي "المرءية" من
 مالك، إذ قسم الحائط، وبقي الفحل والفحلان، ولا يقرر أن يسمع، فسم^(٢)
 ذلك شعبة

وقال من يسمع لا يسمع في النحل الواحد، لأنها لا يسمع، وقال
 ابن الجوزي: يسمع في الشعبة، لأنها من الأصوات الثابتة، وبه قال أصحاب

(١) كذا في الأصل والفرق ينفقون كذا

(٢) كذا في الأصل، والظاهر ليس في ذلك شعبة، انتهى أثره

قَالَ قَالِكٌ. وَغُلَى هَذَا، الْأَمْرُ هَذَا
فَإِنَّ مَالِكَ، وَلَا شُعْمَةَ فِي صَرِيحٍ صَلَحَ الْقِسْمُ فِيهَا أَوْ لَمْ
يُصَلَحْ

وَصَحَّحَ. رَدِّتْ صَبِيَّ عَلَى إِيَابِ الشُّعْمَةِ فِيمَا لَا يَقْسِمُ مِنَ الْأَصُولِ ثَلَاثَةَ كَأَنَّهُ
أَصْغَرُ ذُو شَأْنٍ كَثُرَ أَمْرُهُ

قَالَ مَالِكٌ وَعَلِيٌّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ فِي أَثَرِ عَثْمَانَ هُوَ الْأَمْرُ الْمَرْجُوحُ
(عَسَى) بِالْمَعْنَى الْمَبْذُورَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا شُعْمَةَ فِي الْأَصْلِ إِذَا وَقَعَتْ الْحُدُودُ وَلَا
شُعْمَةَ أَيْضًا فِي شَرِّ وَلَا حِلٍّ. وَقَالَ مَالِكٌ «الْمَعْنَى» حَوْلَ مَالِكٍ «عَسَى هَذَا
الْأَمْرُ» يَعْنِي أَنَّهُ لَا شُعْمَةَ فِي شَيْءٍ لَوْ قَسَمَ طَلَّ مُنْفَعَةُ الْمُنْفَعَةِ كَحُثْمٍ وَرَحَى
(يَهْرُ) أَيْ

(قَالَ مَالِكٌ وَلَا شُعْمَةَ فِي طَرِيقِ صَلَحَ الْقِسْمِ) أَيِ بِمَكْرِ الْقِسْمَةِ (فِيهَا) أَيِ
فِي طَرِيقِهِ، مِثْلَهُ بِذَكَرٍ وَبُذِنَ (أَوْ لَمْ يَصْلَحْ) قَالَ الْبَاجِي «أَيْ» وَقَدْ قَالَتْ فِي
«الْمَوْرِدِ» لَا شُعْمَةَ فِي طَرِيقٍ وَلَا عَرِجَةٍ وَإِنْ صَلَحَ فِيهَا الْقِسْمُ، رَمَعْنِي ذَلِكَ
فِي الْمَضْرِبِ لَا شُعْمَةَ فِيهَا، لِأَنَّهَا مَعَهُ عَلَى الْإِشْرَافِ فِي الْمَنَافِعِ عَلَى صَوَرِهَا
«لَدُنْكَ» بِمِثْلِهَا شُعْمَةَ كَمَجْرَى الْمَاءِ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي تَأْلِيفِهِ «أَيْ» لَا أَرَى
أَنْ يَكُونَ مَجْرَى الْمَاءِ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ لَا يَكُونُ الْقَصْرُ إِذْ أَيْ ذَلِكَ
أَحَدُهُمْ، هَذَا بِمَنْطِقِي مَعْنَى الشُّعْمَةِ فِيهِ عَلَى حَسَبِ مَا قَدَّمَ، أَمْ

«سِيَّامِي» كَلَامُ الدُّوْقَرِ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ فِي الْقَوْلِ الْآتِي وَتَعَدُّهُ مِنْ رَأْيِ
أَخِيَانِهِمْ فِيمَا لَا يُمْكِنُ الْقِسْمَةُ عَلَيْهِ شُعْمَةً، أَمْ لَا؟ وَعَنِ ذَلِكَ بَعْرُوحُ
لَاخْتِلَافٍ فِي الشُّعْمَةِ فِي الطَّرِيقِ الْقَبِيضِ وَالتَّوَسُّعِ، وَهَذَا الْحَبِيبُ الشُّعْمَةَ فِي
الْأَعْقَادِ مُطْلَقًا، سِوَاهُ يُمْكِنُ قِسْمَتُهُ أَمْ لَا، كَمَا بَيَّنَّنِي فِي الْقَوْلِ الْآتِي، وَتَعَدُّهُ
مِنْ رَأْيِ

قَالَ مَالِكٌ رَأَاهُ بَسْرًا أَنَّهُ لَا شُعْعةَ فِي عَرصةِ دَارٍ صَمِيعٍ
الْتَمَسَ فِيهَا أَوْ سَمِيعٍ

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ^(١) وَهُوَ عَرِيضٌ، فَإِنَّ الدَّارَ إِذَا بَاعَتْ وَبِهَا طَرِيقٌ فِي شَارِعٍ
أَوْ دَرَجٍ نَافِذٍ، فَلَا شُعْعةَ فِي ذَلِكَ الدَّارِ وَلَا فِي الطَّرِيقِ، لَأَنَّهُ لَا شَرَكَةَ لِأَحَدٍ فِي
ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الدَّارُ فِي دَرَجٍ غَيْرِ نَافِذٍ، وَلَا طَرِيقٍ لِلدَّارِ سِوَى ذَلِكَ الطَّرِيقِ،
فَلَا شُعْعةَ فِيهَا، لِأَنَّ الْبَائِتَ دُونَ بَيْتِ الْمَشْتَرِي لَأَنَّهُ دَارٌ بَيْنَى لَا عَرِيضَ لَهَا.

وَإِنْ كَانَ لِلدَّارِ بَابٌ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ مِنْهُ أَوْ كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ يَبِيعُ مِنْهُ بَابُهَا
إِلَى عَرِيضٍ نَافِذٍ، غَيْرَ فِيهِ طَرِيقٌ يَبِيعُ مِنْ الدَّارِ، هَذَا مِمَّا لَا يَكُنْ عَلَيْهِ
فَلَا شُعْعةَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ يَكُنْ عَلَيْهِ وَحْدًا شُعْعةً فِيهِ، لَأَنَّهُ أَجْرٌ مُشْرَكَةٌ
يَحْمِلُ الشُّعْعةَ، وَجَمْعُهَا لَا يَحِبُّ الشُّعْعةَ فِيهَا، لِأَنَّ الصَّرْفَ يَلْحَقُ
الْمُشْتَرِي بِحَرِيصٍ بَطْرِيخًا، إِنْ كَانَ يَكُونُ أَتَمَّ مَعَ مَا فِيهِ لِأَعْدَاءِ الشُّعْعةِ مِنْ حَوَاشٍ
صَفَقَةِ الْمُشْتَرِي، وَحَدٌّ بَعْضُهَا يَبِيعُ مِنَ الْعَقْدِ، دُونَ بَعْضٍ، عِنْدَ بَيْعِهِ كَمَا أَنَّ
كَانَ اشْتَرَاكَ لِي الطَّرِيقِ سَرِيكًا فِي الدَّارِ، فَارْتَدَّ أَحَدُ الطَّرِيقِ وَحْدَهُمَا، وَالْمُتَوَصِّلُ
فِي حَقِيقَةِ الْحَقْلِ رَجْعُهُ لِمَنْعِهِ فِي الطَّرِيقِ الْمَمْنُونِ.

وَإِنْ كَانَ نَصِيبُ الْعَدَمِيِّ مِنَ الطَّرِيقِ أَكْثَرَ مِنْ حَاجَتِهِ، ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ
الشُّعْعةَ يَحِبُّ فِي ذَلِكَ كَيْفَ دَرَجٌ خَوْذُ الْمُتَصَحِّفِ، عِنْدَ مَبَازِغِ وَالصَّحِيفِ
لَا شُعْعةَ فِيهِ، لِأَنَّ أَيْ دَرَجًا مِنْهُ مِنْ صَفَقَةِ الْمُشْتَرِي، وَلَا يَحِلُّ مِنَ
الصَّرْفِ إِذَا

(قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ، بِمَحَارِجِهَا لَأَنَّ الشُّعْعةَ فِي عَرصةٍ) يَبِيعُ عَنْ
مَهْمَةٍ وَسَكُونٍ، وَفِي سَاحَةِ (وَأَمَّا) قَسَمَتْ بِمَوْجِئِهَا، يَصْلُحُ الْقَسَمُ فِيهَا تَوْ لَمْ
يَصْلُحْ) أَيْ تَكُونُ مِمَّا يَكُنْ عَلَيْهِ قَوْلٌ لَا يَكُنْ

قَالَ الْبَاقِي ^(٢) أَنَّ عَرصةَ الدَّارِ هِيَ «الْمَوَازِيحُ» وَ«الْمَسْجُوعَةُ» مِنْ رَوَاجِهِ

(١) عِلَالِي: (١٥٨/٧)

(٢) طَاهِي: (٢١٧/٦)

عن ابن القاسم عن مالك، قال: كنت باليوت وقب العرصة، فلأحدهم مع نعله من اليوت والعرصة، ولا شعنة لشريك في عرصته، ووجه ذلك أن حكمها حكم الإشاعة، وقد عرجت من أن تكون تبعاً لليوت التي فيها الشعنة بقسمة اليوت، اهـ.

وقال الفرير^(١) لا شعنة في عرصة أي مائة الدار التي بين بيوتها ولا في ممر أي طريق قسم مبعوه، وهو البيوت أي وبقيت العرصة أو الممر مشتركاً، فلا شعنة فيهما، سواء باع الشريك حصته منها مع ما حصل له من البيوت، أو باعها وحدها، ولا أمكن قسمها، لأنها لما كانت تابعة لما لا شعنة فيه، وهو البيوت المتقسمة كانت لا شعنة فيها.

قال الديموقري^(٢) قوله عرصة أي التسمية بالبحوش، وسُميت عرصة لتعرض الصياد أي تصحهم فيها، وقوله لأنها لما كانت تابعة لما لا إشاعة في عدم الشعنة في الممر، د. قسم مبعوه كونه ليس مبعوضاً لثقاته، بل قصيره، وهو مشبوهه فلما سقطت في مبعوه سمعت فيه وأما تعجيل بعضهم بأنه لا يملك لكونه ونفعاً فعليه نظر، لأن الوصف هو الممر العام، وأما ممر جماعة خاصة، فهو مملوك لهم قطعاً، اهـ.

قلت وقول الديموقري فلما سقطت في مبعوه معناه أن البيوت لما انقسمت لم تبقى فيها (الشركة)، فلم تبقى فيها الشعنة عند من اقتصرها على الشركة، وأما من قال بشعنة لجوار، فعنده يبقى فيه الشعنة أيضاً وتقدم على الموقوف إن القول في دليل الدار وصحته كالدول في الطريق المملوك، اهـ. وتقدم ذلك المحقق أن الشعنة عندهم هي (معار مطلقاً) سواء كان حراً أم لا فحسب أو لا يمكن.

من ماله في رجل اشترى سقفاً من أرض شركه على
انه فيها باعجار فراد شركه بائع ان يأخذوا ما باع شركتهم
بأنفسهم بين ان يختار المشتري ان ذلك لا يكون لهم حتى يأخذ
المشترى ويثبت له البيع فإذا رغب به التبع فلهم لسهة

وفي اندر المختار^(١) لا ثبت لصداً إلا في غداً ، " لم يكن يتم
خلافاً لحظي كرمي ان يثبت له حتى مع الرمي وحدهم ولم يثبت
صغير فله من ماله من قوله خلافاً لمختار^(٢) لأن من صده لا يأخذ
بالشبهة لدفع ضرر مؤنة الفسخ، ولا لا يحق فيما لا يحصله، وعند دفع
ضرر الذي يسهل استجاره على سواء، اهـ

(قال مالك في رجل اشترى شئاً في قطعة من أرض مسركة بين
اناس أهلي أنه) أي المشتري (عنده بالخيار) أي جعل المشتري به حصة الشرط
(فلو اشترى البائع) كلهم أو بعضهم (ان يأخذوا) أي يشترى (ما باع شركتهم)
وهو القصد المذكور (بالشبهة) معني يأخذوا (قبل ان يختار المشتري) الشراء،
تقال من ان (ان ذلك لا يكون لهم) ولا يجوز (حتى يأخذ المشتري ويثبت له
الباع) يدفع الخيار (فإذا رغب) رغب ان البيع فلهم الشبهة بعد ذلك

من باع^(٣) ومعنى ذلك ان البيع إذا كان على وجه المدة ثبت فيه
الشبهة، لأنه قد كمل وانتقل به المبيع إلى ملك المشتاع، وان كان على وجه
الخيار ونصيب باقي على ملك البائع، فلا ثبت الشبهة مع بقائه على ملك
البائع فلا، مالك وسواء كان الخيار بائع أو للمشتري، قال ابن القاسم
وكذلك لو كان الخيار لأجنبي، اهـ

من استوفى^(٤) لا ضمان في بيع غيره، إلا بعد مجبه أي لزوم البيع

(١) (٢٧٢) ١٥٤

(٢) خلافاً لمختار (٢٧٢) ١٥٤

(٣) (شرح الكبير) (٢٧٢) ١٥٤

من بناء أو عرس أو عماره فيكون عرس ما يكون عليه من البناء
الأرض بشخص معلوم سم يسمى فيها وعرس ثم أحدها صاحب
السمعة بعد ذلك

المطلوب (من بناء) بيان ما (أو عرس) بيان معنى مقبول ككتاب معرو
مكتوب (أو عماره) ما لا عماري (مكتوب) من مرادة وهي لغة مكتوب
أي (أو عرس) المسموعة (عرس) (أو يكون عليه) الأمر في (من بناء)
ي (أو الأرض) الأخرى (بشخص معلوم) مسمى (ثم يسمى فيها) المسمى
(وعرس) ثم أخذها صاحب الشفعة بعد ذلك أي بعد ما قد يسمى بكون حكم
هو الذي يسمى فيه جهن الشفع بعد (أو عرس) (أو عرس) من عرس
معلوم ثم يسمى فيها قبل الآخر شفعة (أو عرس) حكمه قرب في قوله مالك
في الرجل يشتري الأرض فيضعه لأحد شفعه في

وقال ابن عمر ^١ لا يحد لأحد من الشفعة (أو عرس) (أو عرس) ثم بعد
وهذا هو (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس)
أو عرس (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس)
أو عرس (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس)
أو عرس (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس)
أو عرس (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس)
أو عرس (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس)
أو عرس (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس)

عند كله لا وقع من غير رجل شفع سمعة (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس)
سمعة لم يقطع (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس)
ذلك أو غيرها من الشفعة (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس) (أو عرس)

بالشئ المعروف... وفي سائر النسخ: حجهون، ثمها يأخذه بمنزله، أو
 قبحه، إن لم يكن مثله، إذا كان الشئ مخرجاً.

وإن لم يوجد منه دفع إليه بجملة الشئ، لأن الأعباء وقوى العقد على
 الأشياء بجمتها، وقال أصحاب الرأي: شاعري، يجوز ذلك كله، وتسقط به
 النسخة، لأنه لم يأخذ بما وقع البيع به، فلم يتركها لو لم يكن حيلة.

ثم سقط في الاستقلال، ثمختره من حرمة الحيل، انقضى الكلام على
 الحيل في أبواب البيوع في كتاب ما يكره من الشراء، وبقي هناك في الحيل
 كلها حرام عند مالك وأحمد، خلافاً لمالك والمشافعي.

وأما في مسألة الباب، هي «البيع» الحيلة إما أن كانت بعد وجوب
 النسخة، وإما إن كانت قبله، فإن كانت بعد الوجوب قبل إنها مكروهة بلا
 خلاف، وذلك لأن يقول المتشرك: يمنع ماله منك على كذا وكذا، وربما على
 أن سلم لي شئتك، فقبله، منظر شئته، ولا يجوز له أن يبيع، وإن
 كنت ليس. فله استئناف فيه قال أبو يوسف: لا شكره وقد محمد نكرهه
 وجه قول محمد أن شرع الحيلة يؤدي إلى سد باب النسخة، وفيه يطال هذا
 الحق أصلاً ورأساً.

وجه قول أبي يوسف أن الحيلة قبل الوجوب منع من الوجوب مباشرة
 سبب لاستناع شرعاً، وهذا جائز كاشراه والهبه وسائر التملكيات، فإن
 انشركي يمنع حدوث الملك للبايع في البيع مباشرة سبب الاستناع شرعاً،
 وهو الشراء، وكذا الهبة وسائر التملكيات.

ولم يخرج الجواب عن قول محمد أن هذا يطال الحق النسخة، لأن يطال
 الشيء بعد سوره خبراً، والمضى هدف لم ينته بعد ذلك، فلا تكون الحيلة

قَالَ مَالِكٌ، وَاشْتَعَلَ سَبْعَةً فِي مَالِ النِّسَاءِ، كَمَا جِيءَ فِي مَالِ

النِّسَاءِ

إِطْلَاقاً لَهُ، بَلْ هُوَ مَعَ مِنَ الثَّوَابِ، سَبْعَ لَأَسَاعٍ شَعَاءً، وَأَنَّهُ خَافَ، مِمَّا
ذَكَرَهُ أَبُو يُونُسَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، هُوَ نَحْكَمُ، وَمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ، حِبَاطَةً، وَالْأَصْلُ
فِي شَرْحِ الْمُحَلَّةِ قَوْلُهُ صَحَابَتُهُ، وَمَعْنَى لَوْ لَعَنَهُ سَيِّدُ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، «لَوَعَنَهُ»
يَعْنِي هَهُنَا تَقَرُّبُهُ، وَلَا تَقَرُّبُهُ، اهـ.

وَمِنْ مَشْرِحِ الْإِتْقَانِ^(١) إِذَا شَرَى بِحِزَافٍ بَعْدَ كَانٍ أَوْ عِبْرَةٍ امْتِنَحَ الْأَحَدُ
بِشَعْنِهِ لِنَسْتِزِيقِ الْهَوَاقِفِ عَلَى الشَّرِّ، وَالْأَحَدُ بِالنَّجْهِوْلِ عِبْرٌ سَكْرٌ، وَهَذَا مِنْ
بَحْلِ الْمُسْقَطَةِ لِلشَّعْنَةِ، وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ سَابِقَةٌ فِي أَيْدِي النَّصْرَةِ وَصُورُهَا كَثِيرٌ
مِنْهَا، أَلَّا يَمْلِكُ مَجْهُولٌ مَشَاهِدَ وَبَعْضُهُ بِعَبْرَةٍ، بَلَا وَرَدَ فِي الْأُمُورِ أَوْ
بَعْدَهُ أَوْ يَتْلُوهَا، فَإِنَّ الْجَبْرِيَّ قَوْلُهُ مَكْرُوهَةٌ، أَيْ قَدْ خَرَفَتْ الشَّعْنَةُ، أَمَّا
بَعْدَهَا فَتَحَرَّمَ، وَرَجَحَ الْحَرَمَ فِي ثَانِيَةِ ثَلَاثِينَ مَقَرَّ بَعْدَ ثَبُوتِهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى،
بَيْنَ الْحَقِّ لَمْ يَتَّهَ، اهـ.

(قَالَ مَالِكٌ، وَاشْتَعَلَ ثَلَاثَ فِي مَالِ النِّسَاءِ، كَمَا جِيءَ ثَابِتُهُ فِي مَالِ الْحَيِّ)
ذَكَرَ الْحَافِي^(٢) فِي تَعْسِيرِ كَلَامِ الْإِمَامِ هَذَا حَتْمًا لِي الْأَوَّلِ قَالَ، يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ
هَذَا أَنْ يَكُونَ النِّسَاءُ مَعَ سَبْعٍ، أَيْ، بَيْعَ بَعْضِهِمْ أَوْ جَمِيعِهِمْ، فَلَسَانَةُ الْوَرِثَةِ
إِنْ بَاعَ بَعْضُهُمْ أَوْ لَمْ يَشْرَوْهُمْ إِنْ بَاعَ جَمِيعَهُمْ شَعْنَةً، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى
قَوْلِهِ: «الشَّعْنَةُ ثَابِتُهُ فِي مَالِ النِّسَاءِ»، أَيْ فِي الْمَالِ الَّذِي كَانَ لِلنِّسَاءِ وَاسْتَلْهُ عَنْ
يُورِثُهُ، اهـ.

وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ—أَنَّهُ إِجْمَاعِيَّةٌ بَيْنَ الْأُئِمَّةِ لِأَرْبَعَةٍ، فَتُتَقَدَّمُ بِبَيْعِهَا فِي خَوَلِ
وَالْتِ فِي الْمَرْجُلِ يُوْرَثُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَنْ وَلَدَهُ

(١) سورة من الآية ٢٢

(٢) (١٨٩/٣)

(٣) المصنف (١٤٠/٢٢)

يعبر ثم يقع عليه سهم واحد، ويحسب به محمود، ويراء أصيلاً. وقامه
المعبر.

قال محمود قال مثلاً: من دورته قدس الله روحه، إن قضيتكم الدين فلكم
السعة، لأن المعبر بعد البيع كان أوسع من أن يبيع ما كان عليه من الدين، فلا
شعاع له؛ لأن الشئ الذي شاع به له شعاع، وبه حنكته في ما، ولا حلوا
محلي المبيع، فبذلك من مكنه

قال المعبر: وإذا امر به أن يبيع الثمن، وأحبوا أن يبيع الثمن،
بأن كان به فصل «دونه»، فلا سعة لهم، ولا فائدة، لأن الثمن لا يملكون
شئ من الذي تباع به السعة، وهذه السعة وإن كان بها معنى التقدير الذي
لمنته، ففي المسألة كلها بصر، لأن سعة ليس به أن يأخذ بالسعة ليعملها،
وفي هذه السعة بعد الشئ سعة شاع به قال أشبه في فصوله،
بأن قال: قال ليس لمن أحد، لا يبيع شئ، لا بما يأخذ شاع في حقه ما
خفيه، وقال محمود: إنما ذلك لأن منس محمود عليه يريد، أنه أعظم
أن يبيع عليه ما يحركه، ويؤخذ له من السعة، فله الأصح به في «د»
«د» «د»

وقال المعبر: لو كانت المعبر، وبه شقص، شاع سريكة، كان لورثته
السعة، وهذا مدح الساعي ود. أبو حنيفة لا سعة لهم؛ لأن «الحق»
أصل إلى الثمن، ولأنه يبيع في شركة ما حقه موروثة من شئ، فكان
بهم المظان به، كفر الحصر.

ولا سلمت أو لشركة، لأن الساعي، بل هي تلوثة، مدلول أنها لو
بعت أو رأت نساء، بحسب على حرماً، في نص موهب، وإنما مدني حرم،

موتهم، وهو لأحد هؤلاء سحلاصين ففهم من الشركة رأيا حسنا إلى انضمامه
إلى الوارث لأحد، وهذا رأيه يمكن تمييزه الذي كان قد وافقنا على
الشركة، فلهذا انضمامهم رأيه كان غير كافي، لا غير تركه، وربما كان السو عليه
مستحق، فلهذا من مودة بهم حصصه لبعضه من الدين، إلى نظم ما سبقه

بعد اسرحي في فروع الشعة من هذا باب في باب الشعاع المبرح
فقال من بعد ما دعا بالثوبين وجميعها ثلاثة آلاف درهم، ولا مال له
عوضه من ثوبه وبه سبع مائة، فلا شئ له، ولا من بعده من بعده
بهذه النسخة من بجر في جميع النسخة من النسخة من النسخة من
النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من

وقد نعلم ان في هذا الموضوع يوضحه اننا حددنا انفسنا، كما
 اقلنا المشي، نذكر اننا وجدنا من انفسنا بوجه خصيص في احصاء
 من الاتح ولا بحية بورت، او يظننا ثلاثة الاف، وانا لا نستطيع ان فيه
 من انفسنا في غير نفسيه، ليس ذلك ثابت في حق انفسنا، فلو اننا
 انفسنا ظنا لا نعلمه به اصلا، اني اعلم ما جفاه

ثم قال الكوفي " هذا الذي سئل على ر حبه شفعه مرونث، وانه
 من السامعي، ومعناه هو عبيده، وتحويل على ذلك قول الحسن بن علي
 الشافعي فيما سمع من "، وهو غافق، ومن جهة المعنى ان ذلك حيار يجب لضعف
 المنصور على الذي هو جيب ان يستعمل في الزينة، كحيار ر حبه ر حبه

وقال اجنوس " ان اجمع رفاك قبل الاعداء - نحن من اجل
الجميع - ان يطلب بها عصفور وورق منزهة بالوقت عن الحزن

٢٢١ / ٢٢٢

(٢) المصنف: ١٥ +

قَالَ عَمْرٍو أَهْلُ الْمَيْتِ أَنْ يَنْكَبِرَ مَا لَ لَمَيْتِ، قَسَمُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَلَيْسَ
عَلَيْهِمْ يَوْمَ شَيْءٌ.

والبني سوريين ولشامي والشمسي وبه قال سوري وأصحاب الثوري.
وقال مالك والشافعي والقسريُّ بورث، لما أبو المصطاف، وَيُتَفَرَّخُ لَنَا مِثْلُ
ظُلْمٍ؛ لَأَنَّهُ خِيَارٌ ثَابِتٌ لِنَقِصِ الظُّرُوفِ عَنِ الْمَالِ، فَيُورِثُ كَخِيَارِ الرَّدِّ بِالْمَبِيعِ

إِنَّمَا، أَنَّهُ حَقٌّ لِمَنْ يَكُنْ لَا لِمَنْ جَرَى، فَلَمْ يُورِثْ كَالرَّجُوعِ فِي الْمَوْتِ،
وَلِأَنَّهُ فَوْقَ عِبَادٍ جَمْعٌ لِلْمَيْتِ أَشْبَهَ خِيَارَ الْفُتُولِ، وَلَمَّا خَبَرَ الرَّدَّ بِالْمَبِيعِ، فَإِنَّهُ
لِاسْتِثْنَاءِ جَرَى، لَمَّا مِنَ الْمَبِيعِ

المحال الثاني إذا طالب بالشفعة ثم مات، فإذا حق الشفعة ينتقل إلى
الورثة قولاً واحداً لأن الحق ينتقل بالطلب، ولذلك لا يسقط بأخبار الأعداء
بعد رقبته بسقط، وقال القاضي بصير المقتضى ملكاً للشفع بغير لمطالبة،
ولا يصح عند، بوجه لو صار ملكاً للشفع، ثم يصح العمو عن شخصه بعد
طلبها، وقال أيضاً لو اشترى ربح شفعاً، ثم ارتد فقتل أو مات، فالشفع
أخذه بالشفعة لأنها وجبت ماله، وانتقل إلى المسلمين بقضه أو موته لا
بفتح الشفعة، كما لو مات على الإسلام ورثته ورثته، اهـ

وفي الدر المختار^(١) يطبقها موت الشفع قبل الأخذ بعد الطلب أو
قباله ولا نورث لغيره، ولو مات بعد القضاء لم يطل، ولا يطبقها
موت المشتري لتمام المنع، اهـ زاد بين عاقلين بعد موته موت المشتري
فقط وكذا الباع، هـ يعني لا يطبقها موت الباع أيضاً

(في مخطي أهل الميت) أي الورثة (أي يكرر حال الميت) أي يباحس
ويقتضى منه إن باعوه عتاقاً ويبدوا التهمة (قسموه ثم باعوه) بعد التقسيم
(فليس عليهم) أي على الورثة (فيه شفعة)

قَالَ مَالِكٌ، وَلَا شُعْعَةً عَنَّا فِي عَيْدٍ وَلَا وَلِيْعَةٍ وَلَا بَحِيرٍ وَلَا
مَرُوءٍ وَلَا شَذَرٍ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ وَلَا فِي نَوْبٍ وَلَا فِي بَيْتٍ
يَسُورُهَا بِيَاهِشَ

قَالَ ابْنُ حَبِيٍّ^(١) يَرِيدُ بِعِ الْجَزءِ مِنَ الشَّخْصِ قَدْ يَقَعُ مِنْهُ عَدَّةٌ وَ
يَعْرِضُ لِنَفْسِهِ بِحَرِّ الشَّرِكَةِ، أَلَا يَحْتَاطُ مِنَ الشُّعْعَةِ فَقَدْ يَشْتَعِبُ بِرَأْسِهِ فِي
سَدِّهِ مِنْ شَرِّهِ إِذَا هَرَفَ أَنْ لَهُ شَيْفٌ بِأَحَدِ الشُّعْعَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي نَفْسِهِ
سَرَدٌ، لَا يَبُورُ الْعَهْدُ عَلَيْهِ تَشْتَعِبُ، أَمْ

قَالَ صَاحِبُ الْأَسْمَاءِ^(٢) لَيْسَ عَلَيْهِمْ فِي شُعْعَةٍ لِأَنَّهُ لَا شُعْعَةَ بَعْدَ الْإِسْبِ
عِنْدَهُ يَسْجُورُ^(٣) أَمْ يَمْسِي إِذَا اقْتَسَمَهُ لَمْ يَكُنْ بِهِمْ شَرِكَةٌ، وَالشُّعْعَةُ عِنْدَ الْأَمَمِ
الْأَبْدَانُ وَبِهَا رَأْيُهُ بِالْمُشْرَكَةِ فَمِنْهُ لَا يَأْخُذُ، وَهَؤُلَاءِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لَمْ يَكُنْ
حِطٌّ، بَلْ حَاصِرُوا مَجْدُورِينَ، فَلَا شُعْعَةَ عَلَيْهِمْ إِذَا بَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَصْرَهُ
بَعْدَ الْقِسْمَةِ

قَالَ مَالِكٌ، وَلَا شُعْعَةً عَنَّا فِي عَيْدٍ وَلَا وَلِيْعَةٍ أَيَّ امَّةٍ (وَلَا بَحِيرٍ وَلَا بَحْرٍ،
وَلَا شَاةٍ وَلَا فِي شَيْءٍ آخَرَ مِنَ الْحَيَوَانِ) كَفَرَسٍ وَغَرٍ وَغَيْرِهِمْ (وَلَا فِي نَوْبٍ)
لَأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مَرُوءٌ لِسُفُولَاتِهَا، وَلَا شُعْعَةَ فِيهَا، بَلْ هِيَ شَرُّ لَدَى الشُّعْعَةِ
كَوْنُهَا يَسْبِيحُ عَقَارَةً، كَمَا تَقْلَمُ فِي أَوَّلِ الثَّابِتِ الْبَاقِ مِنْ شَرِّهَا أَسْمَى

قَالَ الدَّرْدِيرِيُّ^(٤) لَا شُعْعَةَ فِي حَبَلٍ إِلَّا حَبِوَمَا فِي مَحْدُودٍ فِي سَبْعِينَ
إِذَا كَانَ حَبَلُهُ مُشْرَكًا وَفِيهِ حَبِوَانٌ آدَمِيٌّ أَوْ قَبِيْهٌ مُشْرَكٌ فِيهِ السَّرَكَا، يَبَاحُ
أَحَدُهُمْ بِقَبِيْهِ مِنَ الْحَبْلِ قَلْبُهُ الشَّرَكَا، أَحَدُ الْحَبِوَانِ بِالشُّعْعَةِ يَحْتَاطُ بِحَبْلِهِ، وَبِهَا
يَسْجُورُ عَنْ سَدِّهَا فَلَا شُعْعَةَ، أَمْ

(وَلَا) شُعْعَةَ (فِي بَيْتٍ لَيْسَ لَهَا بِيَاهِشُ) أَيَّ أَرْضٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنْ شَرِّهَا

(١) (الخط) ٦٦ (٢٢١)

(٢) (شرح الكبير) ٤/١٨٢

فَقِيلَ لَهُمْ إِلَى السُّلْطَانِ. وَإِذَا بَسْتُمْقُوا وَإِنَّمَا أَنْ يَسْلَمَ لَهُ السُّلْطَانُ.

وهو مصدر في الأصل، وقيل بالحاضرين، لأن الغائبين لهم الشفعة حتى يقدموا أو يعلموا. كما تقدم مفعلاً قريباً من شفعة الغائب (فيلزمهم إلى السلطان) ليطلب المشتري من الشفعة أخذها أو تركها ولا يكون مردداً من ذلك ومنتهياً عن التصرف فيه، لاحتمال لشفعة لا سيما عند المالكة، فإن الشفعة عندهم على التراخي، كما تقدم في محله.

قال القنوير^(١)، وذلك الشئ الشخص بأحد أمور ثلاثة، يحكم من حاكم له به، أو دفع ثمن من الشئ سمعته، أو إتهاد من الشئ سمعته بالأخذ، واستعمل المشتري الشئ بالأحد أو الترك إن قصد الشئ الشئ، ولا يهمل لذلك، قال القنوير^(٢)، قوله أو إتهاد بالأحد، وأما الإتهاد بأنه يأتي على شفعة، فلا يملكه بذلك، وهو فلا يهمل، بل إن لم يأخذ بالشفعة حالاً أو يستطاع حالاً يحكم الحاكم بإسقاطها.

والحاصل أن المشتري إذا دفع الأمر إلى الحاكم وأحضر الشئ، وقال له: إما أن تأخذ هذا الشئ أو تسقط شفعتك، فقال: أهملوني حتى أترى في الأخذ وعدمه، فإنه لا يهمل، ويستعمل بالأحد حالاً أو الإسقاط حالاً، فإن لم يأخذ حالاً أو يترك حالاً يحكم الحاكم بإسقاط شفعة، اهـ.

ويحتاج إلى ذلك حد ما؛ لقوله بأن الشفعة على التراخي، وأما من قال بأنها على الفور لا يحتاج إلى ذلك؛ لأن الشئ إذا لم يطلبه على الفور سقطت شفعة، فلم يبق الشئ على حد من الشئ.

(وَمَا أَنْ يَسْتَقُوا) وفي نسخة فإما أن يأخذوا أي يأخذوا باستحقاقهم الشفعة عند الحاكم (وَمَا أَنْ يَسْلَمَ) من السلم (له) أي للمشتري (السلطان) فاعل يسلم يعني يحكم بإسقاط شفعة، كما تقدم من القنوير.

إِنْ نَزَعَهُمْ مِنْ يَرْفَعُ أَمْرَهُمْ بِالسُّلْطَانِ وَقَدْ عَيَّنَّ بِاشْتِرَائِهِ.
فَتَرَكُوا دَهْشَ حَتَّى طَالَ زَمَانُهُ ثُمَّ جَاؤُوا بِظُلْمُونَ تُفَعِّمُهُمْ وَلَا أَرَى
ذَلِكَ تَهْمُ

(إِنْ نَزَعَهُمْ) العسري (نظم يرفع أمرهم أمر السلطان) ولم يشعر في ذلك
(وقد علموا باشتراؤه) لأن مدار الشفعة على علم الشفعة بالبيع (فتركوا ذلك) بعد
علمهم (حتى طال زمانه) وخرج العرب الذي كان فيه للشفيع العاهل حتى الشفعة
بعد تقدم البسط فيه (ثم جاءوا) بعد خروج رفته (بظلمون تفعيمهم) فلا أرى ذلك لهم
لأنه خرج رفته، وهو ليس على القول بمشهور التعميد عند النكبة، كما تقدم

قد نبي " ومعنى ذلك أن من شري أو ضاً لها شمع حاصره، فله
إن أراد قطع خار شمع رفته إلى السلطان حوصه، فلما أن يسحق، ومعه
ياخذ شمع، وما أن يسلم له الشاهد، معناه يحكم عليه بقطع شمعته، إن
لم يأخذ بالشمع، أو أراد من تأخير الثمن ما ليس له وإنما يرفعه إلى الحاكم
ليأخذ أو يتولا، لأن العسري يحتاج إلى التصرف فيما شتره بالبلاء
والإصلاح، فليس هناك بقاء الشمع صر ذلك به، ولا يمنع جوار العسري
معيلاً، إلا ما ذكر من رفته إلى السلطان، ويعمل الحكم به أو عليه، ولما
وهو الشمع تترك الشفعة بطلت شمعته، ولم يكن له القيام بها بعد ذلك، وإن
أخذ بالشمعة وعلم أن يؤجل بالشمر، ضرب له الإمام في ذلك أجلاً يومين أو
ثلاثة، وإن لم يضرب له أجلاً فلا بأس به، وعلى من إنما جيلون يؤخر حصة
أيام وسجود، ومن أصح يؤخر قدر له ساء وكثرته، ويصدر حصة وسجود
والقصي بنت شهر، وهذا كله إذا "وهو الحاكم، أما لو أوقفه عبر الحاكم، فهو
على شمعته، حتى يوفيه السلطان أو يترك مر، انتهى محصراً

(كمل كتاب الشفعة) هكذا في النسخ، بلفظ وليس هذا في نسخة رفته

الحمد والمنة

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٨ - كتاب لأقصى

(٢٨) كتاب لأقصى

مكنه في جميع السبع ألبانية، رخصته غير مدعاه "خدمه" دلائل
 لأقصى بعد شعبة، وهي "السبب" بعد كتاب التماس، لأقصى غير
 شعبة بعد كتاب التماس، والألقاب جميع تصح في "المرجع" ^{٢١}
 فبعضه من رخصته حد فالحكم في شعبة بعد تصح في الألقاب
 تصح إلا ^{٢٢} معاً حد حد لألقاب التماس، فالحكم
 يكن ألا تترك إلا ^{٢٣} في حكمه ولم يترك حكمه في الألقاب
 حاشي، وهو في أقصى حاشي، في حكمه، وهو في حكمه، وهو في حكمه
 والألقاب ^{٢٤} في الألقاب ^{٢٥} في الألقاب ^{٢٦} في الألقاب
 قوله ^{٢٧} في الألقاب ^{٢٨} في الألقاب ^{٢٩} في الألقاب
 التصحاح

كتاب لأقصى هو في أقصى من الألقاب ^{٣٠} في الألقاب
 كما في أقصى ^{٣١} في الألقاب ^{٣٢} في الألقاب ^{٣٣} في الألقاب
 في أقصى ^{٣٤} في الألقاب ^{٣٥} في الألقاب ^{٣٦} في الألقاب
 وقد ^{٣٧} في الألقاب ^{٣٨} في الألقاب ^{٣٩} في الألقاب
 التصحاح ^{٤٠} في الألقاب ^{٤١} في الألقاب ^{٤٢} في الألقاب

(٢١) ٢٨، ٢٩

(٢٢) ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١

(٢٣) ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١

(٢٤) ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١

(٢٥) ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١

و بحسبه لا يقدر على التعلل فيه غير حد حد من مسجعه ضاحكاً ثم غيره
 وهم من يجوز لهم ولا حد عند وهم ، كذا في أهل أعضائه والأجساد
 وبه حد عند الله

و ظاهر مجموع حكمه لا يحد حد من دوله لما فيه من النقص
 والحرمان من تركه من الضلعة وبما ورد فيه من النقص ، ولأن طريقة النقص
 لا تمنع عنه والبريء ، وقد ورد في بيان ، فهي أنه عنه - تؤنيه أن غير النقص
 ١٧٧

وقد تارة أمر ضامد - كان رجلاً من ملاح ، لا يسمع منه من الأحكام
 والآلوس ثم سرحه فخرج به في الأحكام ، فاستمع به ، فاستمع ، وإن كان
 سرحاً ، ثم أضافه فاعلم رجوعاً به في بعضه (المسوي) فلا يسمع إلا من
 ١٧٨ - معاً فيه من الجمع مع من سرحه ، وسرحه حد حال استعص
 استعصم ، وعلى ذلك حال كونه يكره لأهل أعضائه ، فاستمع في النقص - مع
 أن عنه ١٧٩ من معنى النقص ، استمع في النقص ، وكان إلى غيره ، وإن كان
 عليه أمر أن لا يملكه ، فاستمع - كان يرمي في حرسه ، وكان في النقص
 من سرحه في سرحه - لا يحد في الأضحية ، فثبت أن النقص في سرحه وكنت
 سرحاً - أعني عن غير استمع ، فثبت في النقص ، فثبت في النقص

والظن الثالث من يجب منه وهو من يصح القضاء ولا يجوز ، سرح
 هذا من غير غيره ، لأنه فوجز كفاً ، لا يقدر على القضاء به غيره - فثبت في
 فعل النقص في كفاً

في النقص المحذرة - حد النقص سرحه ، فثبت في النقص لا يحد

(١) أخرجه البخاري (١/٩٩) ، مسلم (١/١١٦)

(٢) (١/٩٩)

١/١٤٢٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا بَشَرُ...»

١/١٤٢٦ - (ملك من هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير (عن زينب بنت أبي سلمة) ربيعة النسي (عن) أمها (أم سلمة زوج النبي ﷺ) قال أبو عسر^(١)، هذا حديث لم يختلف في اسمه (أن رسول الله ﷺ قال) وحسن البخاري رواية ابن شهاب عن عروة أن رسول الله ﷺ سمع حصوةً باب حجرته صرح إليهم، فقال: إنما أنا بشر، الحديث، قال الحافظ^(٢) قوله سمع حصوةً وهي رواية سمع حبة حصم، وسجلة سمع الحبة واللاء احتلاط بالأصوات أما الحصوة سم أفف على معنيهما، ووقع التصريح بأيهما كانتا فالتيسر في رواية ابن رافع عن أم سلمة عند أبي ذؤاد ونقطة ألس رسول الله ﷺ رحلان بخصمدا.

وأما الحصوة فبيّن في رأيه بن رافع أنها كلمة في مواضع لها وفي رواية عنه في حديث راشد قد درست

وفي المجلد الأول ولا يداود^(٣) من وجه آخر فأنى أنسي ﷺ ورجلان بضم الميم في مواضع لهما، لم تكن لهما ياء لا دعواهما، وبعد اليراق بأنها كانت في أرض خلكت، وذهب من يديهما، أي قال الحافظ، والحجرة المذكورة هي حجرة أم سلمة، وفي رواية مسند عبد بن حماد أم سلمة

(إنما أنا بشر) يعني الإنسان سمي به بظهور بشره دون ما عده من حيوان، كذا في التلميح، وكان يحاط بالبشر الحلق يطلق على الواحد

(١) نظره - الاستبصار (١٨/٢١)

(٢) فتح الباري (١٧٤/٢٣)

(٣) مسند أبي داود (٣٥٨٤)

«أَنَّكُمْ تَخْلُقُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا خَلَقْتُمْ فِي السَّمَاءِ» (البقرة: ٢٩) .

والحدائق خمس : خمس واقعة في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .
عليه السلام : «أَنَّكُمْ تَخْلُقُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا خَلَقْتُمْ فِي السَّمَاءِ» (البقرة: ٢٩) .
يعني : «أَنَّكُمْ تَخْلُقُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا خَلَقْتُمْ فِي السَّمَاءِ» (البقرة: ٢٩) .
١ - خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .

قال - رضي الله عنه - : «أَنَّكُمْ تَخْلُقُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا خَلَقْتُمْ فِي السَّمَاءِ» (البقرة: ٢٩) .
يعني : «أَنَّكُمْ تَخْلُقُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا خَلَقْتُمْ فِي السَّمَاءِ» (البقرة: ٢٩) .
ذلك : «أَنَّكُمْ تَخْلُقُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا خَلَقْتُمْ فِي السَّمَاءِ» (البقرة: ٢٩) .
في خمس : خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .

(وَأَنَّكُمْ تَخْلُقُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا خَلَقْتُمْ فِي السَّمَاءِ) (البقرة: ٢٩) .
هو : «أَنَّكُمْ تَخْلُقُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا خَلَقْتُمْ فِي السَّمَاءِ» (البقرة: ٢٩) .
أولاً : خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .
ثانياً : خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .
ثالثاً : خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .

(وَأَنَّكُمْ تَخْلُقُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا خَلَقْتُمْ فِي السَّمَاءِ) (البقرة: ٢٩) .
يعني : «أَنَّكُمْ تَخْلُقُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا خَلَقْتُمْ فِي السَّمَاءِ» (البقرة: ٢٩) .
أولاً : خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .
ثانياً : خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .
ثالثاً : خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .

١ - خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .
٢ - خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .
٣ - خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .
٤ - خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .
٥ - خمس في الدنيا ، خمس في الآخرة ، خمس في الدنيا والآخرة .

من يقضي فاقضيه له فلي سمع به سمع منه

قال القاضي^{١١} يريد أن علم سكوت أحدكما أعلم بمواقع التعجيب، وأهدى إلى أن لا يسمع من أحدك ما سميئاً لما سمع به. قال أبو عبيد الله: «السمع بمنع الحياء، بالسمعة، والسمع بالسكوت السماء، سحطا من القلوب، أي: حياءه أن يكون حياءً لمن، من قبل رجل عدل أي قاتل، وإن رده أو المصالح مذكورة، أي من رتب بعضكم أن يكون أحد (أي بعض) معتب محسبه، وهو كادب، أي يريده جاري القاصب أو صديق (القاضي) أي فاسدكم (له) أي ثلثي عند رده من رتب، رتب سحطا حيناً بعد أوله، أمسي، وكسر هذا في رده من رتب، أي من رتب أو الله أي (على نحو ما أسمع) بقاء امتكتم (منه) بقاء، احكام لشريعة غير الشريعة

قال القاضي^{١٢} معنى به بعض، فحسب في أن القاصي لا يقضي بغيره، وقد سمع ليس إلا من لا لا لا يقضي له شيء به سمع به مع علمه، سحلا على قلوب من تثبت حياءه بعينه، ولا على قلوب من يقضي، فأما من قبل به عصب بعينه، فإنه بعد ما سمع، ولا يسمع من حياءه الحياء، وإنما من يسمع الحكم بعينه، فإنه اقتضت منه سحلا به عنده من الأمر أصبح من الحكم من ثلث وشهد عينه غيره به من علمه، وذلك فالمشهود من سحلا، ماله أن يحكم لا يحكم في شيء، سحلاً بعينه، علمه قبل ولايته أو بعدا في سحلا أو لا يسمع، فإنه سحلاً، والله أعلم، والله أعلم.

وجوز ابن الحاجب^{١٣} سمع وسحلا، أي يحكم الحاكم بعينه، وقد جوز أبو حنيفة وتشافعي على احتياطهم في بعض ذلك، وأدليل على ما عدل قوله تعالى ﴿وَأَتَيْنَاكَ بِقُرْآنٍ كَرِيمٍ﴾ ثم قالوا بغيره شهد^{١٤} لا به يقتضي العموم و

(١١) القسري: ١٢٥/١٢٥

(١٢) القسري: ١٢٥/١٢٥

(١٣) سورة النور: الآية ٤

يحدث، وإن عمم النجاس بصلاته، ثم روي ما ليس بـ **بِ** قال في ملاحظته: فهو
كـ واحداً جذاً يعبر به لخصه هذه، وأيضاً قال: ليس بـ **بِ** به يشمل
المنافير، والـ كـ، عدم كبرهم لها، فرد بكـ

ومن منه بمعنى أن نجاسته ما كـ غير محصور شئ من لئلك معلوم،
فإذا لم ينزل من ساحتين ومن ثالثة من أصحابه، فإنه يحكم بصلته مما
جوزي به، من ساحتين في مجله، نظراً، خلافاً لاير حصة في نوع، يحكم
بصلته في حدود لا يبرر ما قد عممه بعد القضاء حاصه، وشائلي في
جوزيه ذلك عن الإطلاق، اهـ

ومن برردي **بِ** بصلته به أحد زمان في التهور به أن نجاسته لا
تغني بعد الإجابة **بِ** اهـ لا يحكم لا بعد جمع، ولا قبل على نحو ما
علمه، وقد رآه عتبة اهـ **بِ** بعد أن حكم على حصة بـ **بِ** حل في
فرجه، برفع سهم شجاع، فأباه **بِ** فأعدهم الأرض، ود. اني ساحت
لثاني، ومخرجه انكم، هيبه، أ هيبه، ثانياً، نعم، فصفه اضرب، وذكر
الصفه، وقال، رغبتم، قالو، لا، فهم بهم انصب حروا، فنزل **بِ**
فأعطاهم^٢، حديث

فقد بين أنه ثم بأقله بعد منه من بعدهم الأول، وقال السافعي
وجماعه يفتي بصلته مطلقاً لأن واضح نصحه من يفتي به، ان حتى عمه،
وليس يهده هذه كمالاً، إذ لها كانه في واقعته وقد في حقيقته في

(١) فشرح ان في (٢٨٢/٣)

(٢) هـ، في (٢٨٢/٣)، وفي (٢٨٢/٣) (٢٨٢/٣) (٢٨٢/٣) في حصة

وقال سهرقي خلافاً، بسند النجم في داره رخصه، بسند اتحاد، بملة قريب
منه، فان مر روي على من انسي، ١٣٤

(٣) أخرجه أحمد، ٢٨٢/١، وروى غيره (٢٨٢/١)، والشمس (٢٨٢/١)، في نسخة (٢٨٢/١)

ثُمَّ قَالَ رَمَى بِأَرْبَاقٍ^١ فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ إِنَّا نَجِدُ أَنَّهُ لَيْسَ قَاضِي
بِقَضِي بَابِئِهِ، إِلَّا كَانَ عَنْ يَمِينِهِ مِثٌّ وَعَنْ شِمَالِهِ مِثٌّ يُسَدُّانَهُ
وَيُؤَيِّدَانِهِ بِنَحْوِ مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ، فَإِذَا تَوَلَّى الْحَقَّ عَرَجًا وَرَكَاةً

مُقَضِي تِلْكَ الْعَهْدَةِ فِي شَرِّ الْمُسْلِمِينَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا بِمَا أَهَمُّ مِنْهُ
أَنَّهُ أَلْغَسَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدْعُ الْحَقَّ لِحُكْمِهِ، بَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَحْدِثَ عَلَى بَابِهِ
وَمُعْتَقِدُهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَادَفَ الْحَقَّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا لِمَا اعْتَمَدَ أَنَّهُ
قَصْدُ بَيْتِ التَّرْتِيبِ لَهُ وَالْإِطْرَاءُ لِمَا حُكِمَ لَهُ، لِمَا جِئِلَ عَلَيْهِ بِبُيُوتِ الْمَكْرِ
وَالْجَلَالَةِ فَأُبَكِّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَأَجْنَدَ عَلَى مَا سَادَ إِلَيْهِ مِنْهُ، وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ
لِزَجْرِ الْحُكَّامِ مِنْ سَلَكِ صَحْفِهِمْ هَذَا السَّبِيلَ، ١٠ هـ

(ثُمَّ قَالَ) سَمِعْتُ (قَوْلَهُ يَقُولُ^٢) أَيُّ شَيْءٍ يَعْلَمُكَ أَنِّي نَهَيْتُ بِمَعْنَى اللَّهِ
(فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ إِنَّا نَجِدُ) مَعْنَى بَيْتِ^٣ (أَنَّهُ لَيْسَ قَاضِي بِقَضِي بِالْحَقِّ)،
وَلَيْسَ فِي النُّسخِ الْيَهُودِيَّةِ لَفْظُ (رَمَى)، إِلَّا كَانَ عَنْ يَمِينِهِ مِثٌّ وَعَنْ شِمَالِهِ
مِثٌّ يُسَدُّانَهُ، بِمَعْنَى (وَالَّذِينَ مَهْلِكَاتِ) (وَيُؤَيِّدَانَهُ) (لِلْحَقِّ مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ، إِذَا تَوَلَّى)
الْقَاضِي يُوَضِّحُ (الْحَقَّ عَرَجًا) أَيُّ يَمُوتُ إِلَى الْمَسَاءِ (وَرَكَاةً) وَهُوَ الْقَضِي
نَظْمِيَّةٌ بِحُزْبٍ عَمَرٌ - رَمَى أَنْ مَعَهُ - بِرَمَى عَلَى الْحَقِّ يَنْصَبِي بِمَعْنَى عَلَى
الْيَهُودِيِّ، ثُمَّ نَكَّرَ مُسَدِّدًا، وَمَا قَضَى لَهُ عَرَفَ شَتَاتِيهِ وَثَبَاتِهِ وَهَدَمَ مِيلَهُ مِنْ
غَيْرِ نَعْرِ أَنَّهُ عَوِظٌ مُسَدَّدٌ كَمَا فِي «بَحْرِ»

وَقَالَ بَرَّ عِبْرَتِي^٤ بِسَبْعِ هَذَا عِنْدِي بِحُزْبٍ لِقَوْلِهِ «أَوْ بَدْرِي» وَلَكِنْ
لَمْ يَدْعُ أَنْ عَمَرَ وَفِي اللَّهِ مِنْهُ - كَرِهَ مَدْحَهُ لَهُ تَعْبِيرُهُ أَنَّهُ يَجِدُ فِي كِتَابِهِ مَا
فُكِّرَ، وَفِي وَرَقِهِ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ وَاللَّهُ إِنْ الْمُنْكَبِ حِرَافِي وَمِهْكَابِي بِتَكْلِيمَانِ
لِسَانَتِ، وَأَهْمَا عَنْ يَمِينِكَ وَشِمَالِكَ، فَصَرِيحُهُ عَمَرٌ بِالْدَرَةِ، وَفِي لَا أَمَّ لَكَ،
وَمَا بِدْرِي^٥ قَالَ لَا أَهْمَا مَعَ كُلِّ فَاغِي يَضْمِي بِالْحَقِّ مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ، فَإِذَا
تَوَلَّى الْحَقَّ عَرَجًا وَرَكَاةً، فَقَالَ عَمَرٌ وَاللَّهُ مَا لَوْ أَنَّكَ إِلَّا أَلْعَلْتُ، ١١ هـ

(٢) باب ما جاء في الشهادات

٣٨١٢٨ - حدثنا يحيى بن حماد، عن عبد الله بن أبي

بكر بن محمد بن عمرو

قال - أخبرني - أنسك عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال - ما تصدقنا به،
وإن أنه قد بلغ من أمة ما نكده - قاله أبيه في لا يبعد - وقد روي في هذا المعنى
حديثا جليلا - أبو عيسى الترمذي عن أبي أيوب - قال - قال رسول الله ﷺ (إنه
مع قد صي ما لم يدر - من - جار يحيى عنه - أنه - السبد -)

(٣) الشهادات

وهي أكثر نسخ مصورها - ما جاء في الشهادة - جميع شهادة مصور
سنة - قال مصوري - شهادة - حرم واضح - والمشهد - لمطاب - ماخذ
من الشهادة - في - المصور - لا - اصاح - شهادة - ما - صاب - عن - غيره - وهي
ماخذ من الإعلام - كذا - في - المصحف -

وهي أكثر النسخ - في - أمة - حرم واضح - وسورة - إيمان - هي
أكثر - حرم - مصدق - على - نورو - محار - وهو - صمد - شهيد - في - مجلس
الغاضي - ومرو - حد - عشر - شرط -

وقال - في - ^(١) - نفع - يكون - بايع - بالشهادة - وسورة - واليكول -
والإمرار - والنظر في - الشهود - في - حلا - شيء - في - الصلة - لافس - واصد
ير - آخر - صفة

٣٨١٢٨ - (عالم على عهد - في - أبي بكر بن محمد بن عمرو) - مع

(١) - مصور - (٥٠ - ٥١)

(٢) - مع - (٥١ - ٥٢)

(٣) - (٥٢ - ٥٣)

(٤) - مصور - (٥٣ - ٥٤)

عن زيد بن خالد الجهني: «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحْرُكُم بِحَبْرِ الشَّهَادَةِ، أَلَيْسَ بِأَتَمِّ شَهَادَةٍ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ، أَوْ يُحْرَ شَهَادَتُهُ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ».

أخرجه مسلم في ٢٠ - كتاب لأصبا، ٤ - باب حبر اليهود، حديث ١٩

والمختلف على ذلك فيه، ثم قد مضى عن من في عمره، وبعضهم عن أبي عمره، وبن أبي عمره أصح منه، هـ

وفي «الترمذي»^(١) من عمره الأنصاري عن زيد بن خالد، صوابه من أبي عمره، وأما عبد الرحمن، هـ فكذلك هي موطأ محمد^(٢) عن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عبد الرحمن بن أبي عمره الأنصاري أخيه ابن زيد بن خالد أخيه، الحديث

«عن زيد بن خالد الجهني» بنسب الجهم وضع إياه المصنف المصنف في الشبهير «أن رسول الله ﷺ قَالَ: لَا تَضَعُ لِهَبْرَةٍ رُخْصَةً أَقْلَامَ حَرْفٍ سِوَهُ بِدَلٍّ عَلَى حَقٍّ، وَهَذِهِ وَتَوَكَّدَ، تَحْرُكُم بِحَبْرِ الشَّهَادَةِ» جمع شهيد بمعنى شاهد (الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها) سواء سمعوا (أو يحضر شهادته قبل أن يسألها) شك من أحد الرواة، سمع أن يأتي المحكم شهادته قبل أن يسألها من محض حق الله تعالى، سمع ثم تحريمه كطأ؟ وعلى ووقه، أو يحيد بها رجلاً لا يملكها، هذا يوجب، إليه كلام يباحي

وقال من هذا الأمر^(٣) عن ابن وهب عن مسير هذا الحديث أن الرجل يكون عند شهادة في نحو لم يزل لا يمسها، فيحيد بشهاده رد يمس من سمعه إذا علم أنه يسمع بها، لئلا يشهد، وهذا لأن الرجل رد

(١) (٢) (٣)

(١) موطأ محمد مع التعليل للمصنف (١٣٦) ٣

(٢) انظر (١٥٠) لأصبا (٢٤) (١٦٦)، وأخرج الرواة (١٣) (٣٨٧)

العدد الكثير ودعا لأهل الباطن برضا عنهم، ويصح أن يقال هذا عموم قوله **﴿وَمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾** ويكور مسمى الإنسان بها أدوها عند الحاقم، فإن يترى في غيره عند ترك القيام بها أو من يكر من قوم بها غيره ليس عليه العيب بها، لقوله تعالى **﴿وَأَنْبِئُوا أَهْلَ الْبُيُوتِ بِمَا لَكُمْ مِنْ شَأْنِكُمْ﴾** الآية، ولأن القدام بالشهادة من مروج الكعبة، إذا ترك أنبأ بها جميعهم انموا

وأما الصبر الثاني، وهو حتى لأدبير، فإنه إن كان يجوز به إسقاطه، مثل ما يرى منك رجل يباع أو يربح ويحرم من حقه، فزوى لمن القاسم في غنمه، أو ذلك حرجه في سبب حرج من ذلك، ولم يفتع بعينه في أسر ما ذكره.

ومش الذي حكى عن الإمام مالك عتاده محمد في قوله **﴿وَمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾** من كانت هذه شهادته لإيمان لا يعلم ذلك لإيمان بها طمحيه يشافقه، وإن لم يباله به.

وهي هاشم^(١) قد يثار إليه معارض بحديث عصر القرون قومي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلوونهم، ثم يأتي من بعدهم قوم يشهدون ولا يشهدونه انفسه، أخرجنا السجاني، وعند سمرقاني ثم يحيى قوم يعطون الشهادة قبل أن يألوهه، وعند سمرقاني ثم يعطون الشهادة حتى يخلف انرجل على يحيى قبل أن يخلف ويشهد قبل أن يسمع وراء ذلك الناجي قال إبراهيم النخعي "عنى الشهادة فيه سمر يربط به يعطى قبل أن يعطى" اهـ

(١) أخرج - أجم (٢٧٩٩)، حر (٢٥٩)، وسير بني (٢٥٩، ٢٦٩، ٢٧٩) وابن ماجه (٢٣٦٢)، وأحمد (١٥٩، ١٦٩، ١٧٩)

(٢) الأئمة (٢٣٦٢/٢٣٦٢)

١٤١٩ هـ - وَحَدَّثَنِي مَاتُ حَنْزَلَةُ بْنُ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَدٍ بَرَزَنِي
أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ أَمِيرَ
لِقَدْ جِئْتُ لَأَمْرَ مِائَةِ رَأْسٍ وَلَا دِينَ

وَمِنْ مَحَلِّهِ هُوَ الْفَرَسُ
حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ عَسَاكِرَ وَابْنُ عَدِيٍّ وَابْنُ عَرَبٍ وَابْنُ
لَا يَسِيْدُ عَلَيْهِ سِوَاهُ خَيْرٍ إِلَّا رَدُّهُ " وَهَذَا حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَدِيٍّ
وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ هُوَ الْفَرَسُ
شَاهِدًا
وَرَدَّ شَاهِدًا
هُوَ مِنْ أَهْلِ السَّهَابَةِ

وَمِنْ مَحَلِّهِ هُوَ الْفَرَسُ
ابْنُ أَبِي دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ عَسَاكِرَ وَابْنُ عَدِيٍّ وَابْنُ عَرَبٍ وَابْنُ
مُسَدَّدٌ عَنْ عَدِيٍّ

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ عَسَاكِرَ وَابْنُ عَدِيٍّ وَابْنُ عَرَبٍ وَابْنُ
رَدُّهُ
وَمِنْ مَحَلِّهِ هُوَ الْفَرَسُ
لَا يَسِيْدُ عَلَيْهِ سِوَاهُ خَيْرٍ إِلَّا رَدُّهُ " وَهَذَا حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَدِيٍّ
وَمِنْ مَحَلِّهِ هُوَ الْفَرَسُ

١٤١٩ هـ - (مَاتُ حَنْزَلَةُ بْنُ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَدٍ بَرَزَنِي)
وَمِنْ مَحَلِّهِ هُوَ الْفَرَسُ
وَمِنْ مَحَلِّهِ هُوَ الْفَرَسُ
وَمِنْ مَحَلِّهِ هُوَ الْفَرَسُ
وَمِنْ مَحَلِّهِ هُوَ الْفَرَسُ

فعال ضرر، ما هو؟ قال: شهادة الزور. ظهرت بأرضها. فقال
عمر: أو قد كان ذلك؟ ...

قال الشيخ^(١) معناه ليس له وزن ولا أثر، هذا ما يستعمله العرب على
ردوين، لضعفها يريدون به الكثرة فيقول: هذا حسن لا أول له ولا آخر، إذا
أضرت عن كثرة، والوجه الثاني يريدون به الأمر استسهل الذي لا يعرف وعه
ولا يهتدى لإصلاحه، فيقال: ليس بهذا الأمر ولولا أثر يمدى أنه مجهول
ليس به وجه، وهذا الحديث يحتمل وجهين صحيحين، فيحتمل أن يريد به الكثرة
في كثرة شهود الزور، وأن يريد به عظم نسيان هذا الأمر حتى لا يهتدى
لإصلاحه. ١

(فقال عمر) بن الخطاب (وهو هو) الأمر الذي فُرِدت (قاله) الحرابي
(شهادات الزور) بصيغة الجمع في نسخ مصره، (شهادة الزور) بالإنفراد في
مصرية (ظهرت بأرضها) فاعرفوا

قال الشيخ يريد ظهور برصهم بعد ما سم تكفي، ولو كانت بأرضهم
فبما لم يصعها لأن ما ظهور، وإن كان يصعها ما سودم أو البقاء والترديد وهي
من الكبر، والاصل هو ذلك قول تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ زُورًا﴾^(٢)
أبدا، وما روي عنه عليه السلام: «إلا تكلم ما كبر بكثرة ثلاثاً؟ قالوا: بلى يا
رسول الله، قال: الإسرار ما ظن وعرفوا الناس وجلسوا وكان منكراً ألا يقول
لزور، فلهذا قال يكرها حتى إذا لبثه سكك^(٣)

(فقال عمر) رضي الله عنه (أو قد كان ذلك؟) يدل على أنه أمر لم
يستمع عليه، ولا عهده بذلك البلد من أخبار هذا المخبر، وقالت إن جميع

(١) الفتاوى (١/١٥٩)

(٢) سورة الفرقان الآية ٥٦

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٩١/٩١)، وأبو داود (٨٧)

فإنه بعد قتال حمزة و سده لا يثبت رجلاً من المسلمين
بجاهه .

فصاحبه ومن من يفتسي بقتله في سنة ١٠٠٠ كانوا عدد ١٠٠٠
وأما بعد ذلك فخرجت منه من ١٠٠٠ من أهل مكة ومنهم من
يحدث عن الكفا^(١) الأربعة وسمعت كذا من بعض من حضر في مجلس
الشيخ في يوم قتال حمزة . حتى أنه قال (والله لا مؤثر دخل في الإسلام
بغير قتال) بل بعد لا يجس ، وأما من حضر ، ورجل من يروي به
حلفاء من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠
من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠

ومن من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠
من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠
من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠
من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠

ومن من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠
من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠
من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠
من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠

ومن من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠ من آل أبي طالب من عده ١٠٠٠

(١) من عده ١٠٠٠

(٢) من عده ١٠٠٠

(٣) من عده ١٠٠٠

(٤) من عده ١٠٠٠

بطله . قال ابن الماحضون : يصرف - نسوم - فان ابن القاسم يصره نقضي
 مد ما يرى . وقال ابن كنه : ككتب طهره . قال ابن عبد الحكم : يصرف
 صرفاً موجهاً ، بالصاوي بن وهب عن عمار بن بطاف عنه ويشهره . وقال
 ابن الساجسون : يشاف به في الأسواي وجمع حديثه . وقال ابن عبد الحكم
 يشهر في النكاح والحلق ، قال ابن القاسم : هي محذوف مسند الأعمش .
 وزوي ابن حبان وشهره من حديث يمش

وهو نزل شهادته لا "باب" زوي عن الشهب عن مائل لا نزل شهادته
 بداهة راد عنه من تابعه . قال ابن ، وهي زوي عن القاسم في "المدونة" زوي
 علم عن ابن القاسم في "المدونة" نزل شهادته زوي . وأطه لكانت .

وهي "شهادته" قال أبو حنيفة : شاهد برزق أشهر في السورة ، لا
 أنكره . وقال : يؤخذ صرفاً ونسبه . وهو قول شافعي ، ثم يمتد في دلائل
 الحرم

ثم قال : قال في "ابن كنه" : رضي الله عنه . لا يوسر رجل بغير
 ائمة دون يميني لا يؤمن إلا بالصلوات الأربع جميعهم خلافاً أو رجوعاً من
 غيره . فمن لم يكن من الصلوات ولم يعرف عدالة لم تعيل شهادته . هذا
 مذهب مالك وشافعي . وقال أبو حنيفة : من الإسلام نقضي العدالة ، فكر
 من أظهر الإسلام حكمه . ثم قل له : وهذا شهادة حتى يعرف قبته . وحكى
 عنه أبو بكر الأثرم أن ذلك أبو بكر بن أبي حنيفة . لأن القري - قالت أم القري
 أبي أنس : سألت رسول الله ﷺ . وأنا بعد اميرك ثلاث فلا يكمي في عدالتهم
 مجرد الإسلام . والذليل على ما يصره ابن كنه : "والمشقة شهادته" من
 راجعكم إلا أنه عينا فوسر بغيره . وقال : "والمشقة" ثقة عن

وَحَقَّقْنِي مَا كُنْتُ بِهِ بِمَعْنَى أَن تُخْبِرَ بِنُحْوَاطَاتِ قُلُوبِ لَا تُحِجُّونَ

شَهَادَةِ خَصْمٍ

هو العدل وقد صرح به في قوله لا تحجبون شهادتي
والله في فرجه في

هو النقص في ما أريد به عدم تسليم علو ابن شي من
طريق غيره بـ شعب من به ذلك ووجهه ما هو غير رضى الله عنه
هو في كنهه إلى أي موسى من طريق أبو العباس
كسب حرم وفيه الله إلى أي موسى إلى الشهادة
دعوى أو أن قال الخصم قد روى بعضهم على بعض إلا مجازي
جاء في شهادة روى في و وسكت السقطان
من صرح عن الكلام في في وذكر شريحي " كتاب
غير هذا بسط

(مالك أنه مله) قال أبو حنيفة فرجه من وأما من قال
من طريق من روى الحجاز في في
بحر من الحظاظ رضى الله عنه لا تظهر شهادة خصم ابن ثناء في
المجموعة أن الخصم في عدم الحديث من لا يدخل في الأمر
بجسم منه يورث الأمانة والعد بمنزله لا يدل شهادته على خصمه هو
ذلك الأمر ولا غيره وإن حاصره في لا يجب له كسب حرم الخصم
هذا لا يثبت عقابه أن يثبت عليه من غير ما يحاصره فيه غيره وقال
. في في هذا الخبر لرواه قال أبو حنيفة

قال السهم في في في في

١ - أبو حنيفة روى (٨١) في (١٢٩٩) ج١

٢ - صحيح أبي حنيفة (٣٨٨)

ولا طيب

المحاض، وحاصل " يريد به " كبر على خصوصه لا على سببه على ما
يحدثه من اد

وفي " د " أبو تارة^{١١} أحمد، عبد الرزاق وأبو عيسى من حديث
عمر بن شبيب عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ شهدته الجاهلية والجاهنة
وفي المصنف عن أبيه، وأخرج الترمذي ودارقطني، أبو حمزة في "المروسة"،
في حديث حديثه نحوه،

(ولا طيب) قاله، المصنف، في حديث في غير، غير سبب من معناه، من
الطهارة أو الشهادة، وفي حديث آخر "ولا طيب في ولاية" وهو الذي يسمى في
هـ يريد، لا تأخر شهادة للشهادة، كذا في "النهاية"

وهـ، روى الترمذي^{١٢} عن عائشة، روى أيضاً، لا يجوز شهادته خلاص ولا
حاشية الحديث، وفيه "ولا طيب في ولاية" قال الترمذي: عريب لا يعرف ولا
من حديث يزيد بن زياد عن أبيه، ويطبق المصنف في ذلك، كذا في
"المحلى"

١١) بابي^{١٣} روى ابن مريم عن يحيى بن سعيد، أنه سمع أبا عبد الله
يفكر به عمر بن الخطاب، وقال، من " عمر لمحمد، فكان من بينهم في شهادة
بما لم يحكم بها، " أن كان " في حديث، "الحكمة" بوجه، رواه
أحمد، عن الحسن، أحمد بن محمد بن أحمد، والثاني، لدعم لمحمد، الأول على
عمر بن أحمد، أن شهد نفسه أو غيره ممن يرضى به، كثره، والثاني،
أن يشهد من يرضى به غيره

(١١) ترمذي، ١٠١ (١٦٢٩)

(١٢) أخرجه الترمذي (١٦٢٩)

(١٣) "المصنف" (١٠١)

وسقط الكلام فيما يلي ذلك من روى عن أبي مالك أنه قال: سئل
 أبو ذر عن رجل رضى الله عنه، شهد لأحد الزوجين بالآخر،
 وهذا مدعى عليه الأمانة، وروى عنه لا يثبت خلافه لجور شهادة الأبناء
 بالآباء والآباء للأبناء، والنسب عن مرقه حديث عمر - رضى الله عنه -
 هذا، وقد اتفق العلماء على تصحيحه، وإلا حذره، ولا يسم بينهم أخرى من
 كتب الآباء بالأبناء ومحبه الآباء بالآباء، ولأن (نسب) إنما يرد شهادة لغير
 بينهم، ومن (نسب) من يكون محبة بينه وبين من محبة نفسه أو نقابها
 فيجوز، لا تجوز شهادته، اهـ.

وقال ابن رشد^(١) أما بينهم من سببه المحنة، فإن العلماء اجمعوا
 على أنها مؤثرة في إسقاط الشهادة، وروى أبو ذر عن أبي ربيعة فاعل بالزينة
 بموضع المحنة أو المعضة، سبها الأعداء، لمسيبة، فقال ردها فقها
 لأصحاب الأئمة انعموا في موضع على إيمان بينهم، وفي مواضع على
 سلطانها، وفي مواضع حلفوا بها، فاعلموا بمصداقها، وانقصوا حصصها، فما
 نعموا سب ود شهادته (آب) وآباء لابنها وآباء نساء

ومن اختلفوا فيه شهادة الزوجين أحدهما بالآخر، فإنه مأكلا وذمها وإنما
 حبيبه، وإجارتها السعي، وهو نذر ونحوه، وروى عن أبي جلى قتل مهادة
 لزوج نروجه، ولا تقبل شهادته به، وبه من نوحى، وهذا يقتضى على إسقاط
 فتعنه فيه شهادة الأخ لأخيه، ثم يمنع عنه عن نفسه عاراً على ما قال
 مالك، وما لم يكن مقطوعاً إلى أخيه ما به، صلبه، ما عدا لأوراعي فإنه
 طار لا يجوز

وعنه الجمهور في رد الشهادة بينهم من روى عنه رضي الله عنه أنه قال لا

(١) ٨٤٩ في المحنة (٢/١٩٣)

تقبل شهادة حصم ولا ظهير، ومن اعطاه الثانية. وحده شريح وهو ثور
وداود فإنه قال: «تقبل شهادته إلا . لانه فضله عن سواه» ان كان عدلاً،
لشوة عائل «كُوتَا حَوَابِيْنَ بِالْقُسْدِ شَهَادَةُ وَوَلَوْ غَلَّ الْقُسْدُ وَ كُوتَا حَوَابِيْنَ
وَالْأَقْرَبُ» ولاه

والامر بانسره يقتضي بغيره عدم قبوله، إلا ما خصصه لإجماع من
شهادة امرء بنفسه، وأما من صريح بظفر، فإن فيه أن يكون رد الشهادة
بالجملة، إما هو بموجب إجماع النكذب، وهذه التهمة إنما عمنها مضارح قوي
الاعتبار، ومع عدمها في المعتقد. فلا جمع لفظة مع نفسها .

وعن بعض^١ ظاهر المذهب أن شهادة فوائد مرددة لا تقبل، ولا
بوله وثقله ولا على ولا شهادته ممنونة برسته وبإذنه وإن كان^٢ .
فذلك الأصل . الأمهات والمثاهل . مهاجرات، أما قال شريح ولاه .
والشعبي ومالك وابن عبيد الله وأبو عبيد وأصحاب الرأي . ومن أجمع
رواية ثابته تقبل شهادة الأبر لا به لا عكسه، لأن مال الأس لم يحكم ما
الأب، ثم أن يثبت رد سواه، فشهادته به شهادة لنفسه، فإن سبي الآية «أب
وبذلك لا يثبت»^٣ ولا يوجد عنه في شهادة ابن أبيه وعن روية مالك بن
شهادة كل واحد منهما لصاحبه في . لا يثبت فيه كالحقار والملا، وإنما
رد كان .^٤ لأن كل واحد منهما لا يسمع بما بين يديه .^٥ إنهم من ملكه
فلا يثبت له .^٦ روي عن محمد بن عبد الله أنه قال: «إن شهادة كل واحد منهما
رداه»^٧ . روي عنه عن شريح أنه قال: «من عسر من عسر بعدد وأمر ثور
وانسحب رداه»^٨ . ومن المحدثين عدم إيجاب ولاه عند نقل الشهادة في
حد حد بوضوح، فتقبل منه كالأجنبي

(١) «المصنف» ١١ : ١٨١ .

(٢) «ورد الطبري» في «الكبرى» ٩٧٩/١٧٠

ويحفظه من اقرباء اعظم من عدوه كمنه من العس وسام المقود لا
تلك فاعلمها ففت شهادة هذا اوسى

وتأ الآية فحجه لنا انه مشي احاديث، والاشاء من النبي ثبات،
ليكون انتدعي إلا القس تأير فاعلم شهادة، وسوا جاسفين.

فوز قاله انما يعود لا، من جملة التي تلك يفتي انه لا يعود الى
الحدود فلا يلى مورد اليه يما. عده ضمن مخطوط بعضها على مصر
بالمزاور، وهي للجمع تحمل الجمل كانت كالحصة الواحد، يعود الاستاء التي
حسمي الا ما مع من تابع، وحديثه صنيف، برويه الصحيح من اخطاء، وهو
صنيف.

قال ابن عبد البر لم يزل من روي حجه، وهذا روي من غير طريقه،
ومم تذكر فيه هذه الزيادة، قد ثبت على من عطفه، وروي على حظه قبول
شهادة كل محدود في غير النصف بعد توبه، ثم لم يدر صحة، فالزيادة به من
م س ما في كل محدود باب سوي من روي انتصلي الثاني فدمت فيه
الألف، فإنه روي على روي المحاسب ثلاثة أسماء. احاسب الحسد وروى
الشهادة، والمسئور هو يجب أن يثبت في الشهادة بوجود الرمي الذي لم يمكنه
بشكته كالحلف، ولأن الرمي هو المذهب الذي يستحق به العسوة، وثبت له حجه
بموجه رد الشهادة، وانحد كذا، ونصير، فلا يجوز تعليق رد الشهادة به انه
محصر.

وسأني الكلام على لابه في كلام نصيب فيها، وأما حديث عمرو من
تعب فقد قال العبي^(١)، لا يجوز من روي، حرج لا مسلم مقرواً بغيره
من ناعه المتى من الصباح وأنه من ن. عده يهتفي. ورواه ابو سعد المتقي

(١) مصنفه التاريخي (١/٩٤)

عن يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَدَعُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ وَغَيْرِهِ
أَنَّهُمْ سَنَرُوا عَنْ رَجُلٍ خُلِدَ نَحْدُ

في ذكره اشتهر بألفه من حديثه صحيح، ومحمد بن عبد الله بن حريص،
وسليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب، ورواه أحمد بن موسى بن موهوبه في
المجالسة من حديث الثمالي عن عمرو بن أبي عبد الله، وروى عن
ابن عباس رضي الله عنهما - ذكره ابن حزم بسند جيد - أنه من شهادة
القدوق لا يجوز، وإن رآه، وكفى به حجة، وقال ابن حزم وهذا وصح ذلك
أيضا عن سفيان بن أحمد قوله، وحينئذ البصري، ومجاهد في أحد قوله،
ونكرته في أحد قوله، لا.

وأثر عمر - رضي الله عنه - في نصبه أبي بكرة ذكره النجاشي بعد ذلك
عليه النجاشي في شرحه وابن النجاشي في «الأنوار النجاشي» والري في
«السنن» والترمذي في «المعالي» ما روي عن عمر رضي الله عنه - أنه قال
لأبي بكر: لا أصل لشدة ذلك في روضة عمرو بن عيسى مع كونه معصيا
لله لأبي موسى الأشعري في كونه له ومسلمون عثوا بعضهم على بعض
إلا ما جلود في دمه، رواد الفارسي من طريق أبي عبد الله بن حميد، وهو
قريب، ومن طريق آخر حسنة، وأخرج البيهقي عن طريق غير الطريقين
جيدة هـ.

(ذلك أنه بدع عن سليمان بن بشار) النجاشي للمعصية (وغيره) من أهل
العراق، وأخرج البيهقي برواية ابن بكر عن مالك أنه قال: إن سعد بن مسيب
وسليمان بن بشار مثلا عن ذلك حديث (أنهم سئلوا) بيا - مجهول (عن
رجل جلد بيا - مجهول (الحمد) أي حذو - فوجد القدر حذو - جلد
كم سألني عن - حي

أخبر شهادة؟ قالوا نعم إذا ظهرت منه التوبة
 وحققني مالك؟ به سمع بر شهاب نشأت عن ذلك فذكر
 مثل ما قال سليمان بن يسار
 قال مالك وحدث الأثر بعد ما وحدث لمؤثر أنه سار
 ومعاوية بن وهب بن زريق القصب . . .

(لتحوير شهادته؟ فقالوا) كذا في حديث صحيح للمصريين واليهذه إلا
 لم ياتي، فيها فقال مالك لا أو سكت. (والمعنى إذا ظهرت منه
 التوبة)، قال الساجي^١ قوله عند أحد لفظه في المحدثين أي بعد
 من أثاره وسرب الحصر والقدح لا يرد، فيها يمتثل وحير أحدهما -
 يريد به جملة على غير ما سمع بسدر به على نوع من الناس وهو في حد
 لقب فيجوز أنه جميع الحصر والثاني^٢ يريد القصد وحده. ويقصد
 بيان حكمه بالآية التي وردت لا بد منها في حديثه . . .

(مالك أنه سمع من شهاب بن عمار (سأله) عن سجيوت وهو ظك
 فقال الزهري (مثل ما قال سليمان بن يسار) ولغة السجوي في رواه أن كمر
 عن مالك بعد الأثر السابق، وعمر بن شعيب بن مسلم عن رجل يذا بعد الحد
 هل يجوز شهادة؟ قال نعم إذا ظهرت منه التوبة

(قال مالك ووطك الأثر . . . جمع (عبدنا) في الحديث للمؤثرة (وذلك) يا
 دليل أي المحدثين في خلاف ذلك ثبت شهادته (لقوله أنه سار) وسار في
 سار، سار (وأنه يرون القصب) أي الحصباء ابتداءً، آخر من ثلاثة
 جملة - أولها (فاجلبوس) وسعى في بدوهم سارنا - وهكذا قد لا يجوز
 ، هذا اقتصر عليهم الحصباء التوبة، أو لا بد من الحصباء غلبت، شيع، أو
 لا شامو السبل التوبة، وإذا كان مع ذلك بعد عطف طعنهم، حسب حد حديث

قال مالك، قال الأمر الذي لا اعتلال فيه عندنا أن بي يجلد
التخذ ثم باب وأضاح. «شور شهادة» وهو أحسن ما سمعت إني في
ذلك.

معطوف على قوله «وَقَدْ يَرَوْنَ» وانقطع بالشرط، فيكون ذلك شهادة من
الحد، وهو لا يرتفع بأثره، والامتناع لعدم جملته منقطعة وهي جملة
مستتمة، فإنه يختلف لما قبلها فكأنها عبارة غير مخاطبة بها الأئمة. هـ

(قال مالك بالأمر الذي لا اعتلال فيه عندنا) - الممتنعة لشبهة (أن الذي
يجلد) يبدء المحضون (التخذ ثم باب) من مذهبه (وأضاح) عنه أي علب فيه
صلاح العسر كما سألني (شور شهادة) وهو أي هذا القول أحب ما سمعت
إني «متعنى بأحب إليّ ذلك» متعلق بسمعت

قال لبيبي^١، وفي أي شيء تلبس شهادته؟ روى ابن حبيب عن مطرف
وكثير المجسوس من مالك جلي شهادته في كل شيء إلا القتل وروى ابن كثر
عن المجموعه^٢ من أخذ في قتل أو رد فثبت شهادته في المذبذبة - اثرب
وغیره، وقد قال في حقه والاعتراف وحده القول الأول ما سمع عبد الحق أن
من كان له عصبه أو موطن في أمر حرم أن يلحق ذلك بغيره من الناس
ليساووه وبني عبد معرفة ذلك، فهم أن يسموا على غيره من رطله لياووه،
ووجه القول الثاني أن حكمنا بعبادته ينبغي مثل هذه انتهمه عنه فاد قبلنا
شهادته في غير ذلك من الحد وجب أن يلبس شهادته في القتل، هـ

وقال موفور^٣ إن الحاكم إذا شهد عنده فاسق مرد شهادته لنفسه، ثم
تاب وأصلح وصاد تلك الشهادة لم يكن له أن يقبلها، ويهدد من السامعي
وأصحاب إمرتي ومال أبو مود والمصري ودارر تعليل، قال ابن المنبر والنظر

(١) «الطبراني» (٨٠٤) ٢٧

(٢) «البيهقي» (١١) ١٩٥

«المجسومة» زار . لا يقول له الإمام سُت، وقد قال سُت لم يعمه ذلك،
وقد قال لا البور لم يضره ذلك . لأن البور إنسان ثبت لا فضل فيه . ولا
يضمه من حال البور حتى يظهر من أفعاله ما يستدل به على ذلك، وقد
اشاعني ثوبه بكديه مضمرة، وله من يدهي أبي الحسن نحوه

وجه قول ثابت أن هذه ثوبه من ذلك، وكانت بالاستعداد والعمل للصالح
كسائر الدواب . وجه القول الثاني أن المعصية إذا كانت بالأفعال، فالثوب منها
بالقول، فكذلك مع كونه، لما كان بولاً كانت الثوبه بها منكذب قوله
الاستعداد، أم .

روى «المعنى» عند ثالث بعض إصلاح العمل مع الثوب بقرنه تعالى
﴿وَلَا تَلْبِسْ غَيْرَ وَأَصْفَا﴾ وهو قول شافعي، وقيل لا يفسر لأن عمر .
رضي الله عنه لا يلبس بكرة . بل قبل سجدته . وقد جرد لا . ما بكرة
كان من بعد إصلاح العمل كانه ثابراً .

وقال الميرزا^١ ظاهر كلام أحمد والمعري^٢ لا يفسر في ثوب أحكام
الثوب من فهو استهانة وصحة ولايه في تكناح إصلاح بعمل، وهو أحد
العولج شافعي، وفي القول الآخر يفسر إصلاح العمل إلا أن يكون ديه
استهانة بغير . ثم يكمل عند الشهود فإنه يكفي مجرد الدية من غير اعتبار
إصلاح، أما عده فلا يكفي الثوبه من بعضي عليه سنة يظهر بها ثوبه .
وسبب لبس صلاحه، وذكر أبو الخطاب هذه رواية لأحمد، لأن الله يبارك
وبعدى ناد ﴿وَلَا تَلْبِسْ كَيْدًا بِرَأْفَةٍ﴾ وهذا هو منه . وهذا هو
ثوب شهادتهم، ثم استثنى اثنا عشر المصحح

[١] المعنى، ١: ١٩٤

[٢] سورة البقرة ١٦٠

ولأن عمر رضي الله عنه لما كتب مسعفاً أمر بهجرته حتى ملقته موته،
فمن أراد لا يكلم إلا بعد سنة

وثنا قوله ﷺ «التوبة نجاة من جهنم» والنجاة من الذنوب كما لا شك
لها، ولأن التوبة من الشرك بالإسلام، لا تحتاج إلى اعتبار ما بعده، وهو
أعظم الذنوب كلها، مما دونه أوبى فأمر الله بهجرتهم لأن يكون الإصلاح،
هو التوبة، وعظمه عليها، لاختلاف النظر، ودبل ذلك قول عمر رضي الله
عنه - لأبي بكر: تب قبل شهادةك، ولم يعتبر أمراً آخر، ولأن من كان
عاصياً فرد ما فيه بديه، أو مانعاً للزكاة لأداءه، وناب إلى الله قد حصل منه
الإصلاح وعلم برده عن معصيته بأداء ما عليه، وهو لم يرد التوبة ما أدنى ما
في بديه، ولأن تقييده بالسنة يحكمهم بم برده «يسرع يده» والمقيد إنما يشب
بالتوبيخ.

وما ورد عن عمر - رضي الله عنه - في حق صبيح إنما كان لأنه طالب من
بذعه، وكانت توبته بسبب نصرت واليهجرة، فيحتمل أنه أقصوه التوبة تسيراً
بإحلاف مسأله، وقد ذكر ابن أبي عمير أن الناب من بدعة يعتبر له مصير منه،
لحقيق صبيح، روى أحمد، قال - ومن حركه - بهجرت من كان يواليه من أهل
الندح، ويوالي من كان يناديه من أهل السنة، والصحيح أن التوبة من التوبة
كغيرها إلا أن تكون التوبة حصل بديه الإكراه، كتوبة صبيح، فيصير له مدة تظهر
أن توبته على إخلاص، لا من إكراه.

والحاكم أن يقول للمستعصم بالمعصية تب غير شهادتك، قال مالك - لا
أعرف هذا قال الشافعي كيف لا يعرفه، وهذا أمر النبي ﷺ بالتوبة، وعنه
عمر - رضي الله عنه - لأبي بكر، امره ومثلهم قريباً ما في لشر المختار
وشرحه

(٤) باب القضاء باليمين مع الشاهد

(٤) للقضاء باليمين مع الشاهد

قال المروني: أجمع المسلمون على أنه لا يثبت عليه ثلث من أربعة شهود، وهو من أحد ما أتى عليه من الأدلة - رحمه الله - «لَوْ لَا بَيِّنَاتٌ عَلَيْهِ بِكَفَرَةٍ» الآية^(١) في أي سواها، وأجمعوا على أنه يشترط كونهم مسلمين عدولاً عاقلين وراسخين، سواء كان الشهود عنه مسلماً أو ذمياً، وبحضور العلماء على أنه يشترط أن يكونوا رجالاً أحراراً، فلا تقل شهادة النساء ولا العبيد، وبه يقول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وقد أورد ذلك ثعلب في شهادة العبيد، وحكي عن عطاء وحمام^(٢) أنهم قالوا: يجوز شهادة ثلاثة رجال وامرأتين.

ولا يثبت بهد سوى الأموال وما يخلع عليه الرجال من رجليه، وهذا القسم موعظة، أحد دعوى الموقوفات، وهي المحفورة والمباصي فلا يثبت فيه إلا شهادة رجلين، إلا ما روي عن عطاء وحمام أنهما قالوا: نفس في رجل وامرأتين، والظاهر ما ليس بثبوت كالكفاح، لوسعة وانطلاقه، وقد علق الخصامي^(٣) استحسانه في السطح أن هذا لا يثبت إلا شاهدتين ذكرين، ولا يثبت فيه شهادة نساء بحال.

ولا يثبت شيء من عيني التويعر بشاهد ويمين المدهي، لأنه إذا لم يثبت بشهادة رجل وامرأتين، فلا لا يثبت بشهادة واحد ويمين أولى، قال أحمد ومالك في الشاهد ويمين إنما يكون نسب في الأموال خاصة لا يقع في حد ولا نكاح ولا طلاق ولا عتقة ولا سرقة ولا قتل.

وقد دل المروني إذا ادعى لغيره أن يهد أن يهد اعتقه، وأبى بشاهد، وحلف

(١) مغلطفي، ١٤/٢٥٠

(٢) سورة النور، ١٢٤

مع شاهده صار حراً، متى عبد أحمد رداً في سريكتي في عبيد أذهى كل واحد سهماً أن شريكه أغنى حقه منه، وكذا معسرين عسيري، فلهما أن يحلف مع كل واحد منهما ويحلف حراً، أو يحلف مع أحدهما ويحلف بعهده حراً، فيخرج مثل هذا في الكناية والإلاه والتوصية وله قيمته والوكالة فيكون في الجميع رؤساً، ما خلا معقوبات بديهية وسكاح وحدوثه، فإنها لا شبه بشاهد زعيم حراً واحداً

قال القاضي المحمولى عنه في جميع ما ذكرنا أنه لا يثبت إلا شاهدين وهو قول الشافعي، وروى أنه رضي عن أبي هريرة أن رضي قال: «شتر حرأهل» في إقصاء الناس مع الشاهد فأشهر علي في الأموال، لا تمتد^(١) ذلك، وقال عمرو بن دينار عن أبي حنيفة عن أبيه في أنه قضى بالشاهد واليمين^(٢) لأن نعم في الأموال، وتفسير البراءة أولى من تفسير غيره، ورواه الأمام أحمد وغيره، ولا يقبل في الأموال أقل من رجل وامرأتين، ورجل حلف مع يمين لطلب

وجعله ذلك أن المال كائناً من، والعصب، والذير كلها، وما يقصد به المال كالبيع، والوقف، والإجارة، والهبة، والمصلحة، والمساواة والمصروف، والاركة، والورثة، والحدود، والحدود كجندة الخط، وعند الخطأ، والعمد المرجح للمال دون المصالح كالجاهه ثبت شهادة رجل وامرأتين.

وقال أبو بكر لا تثبت الشهادة في أحد شهادته حل وامرأتين، لأنها جناية، فأثبتت ما يوجب نقص من، ولأن صح، لأن مرجعها المال، فأثبتت النج، ولا خلاف في أن ثمان يثبت شهادة النساء مع الرجال، وقد

(١) في النسخة: جبريل

(٢) في النسخة: لا يمتد

وزاد الزرقاني^(١) فيهم الثوري والحكم والرهري بخلف^(٢) عنه، رضي
«المحلي» قال الثوري جاء بأحاديث كثيرة في هذه المسألة من روايته علي
وابن عباس وزيد بن ثعلبة وأبي هريرة وعمارة بن حزم وسعد بن عباد
وعبد الله بن عمر والحفيرة، وهو حجة جمهور العلماء من الصحابة والتابعين
ومن بعدهم

قال: وأورد الشيخ نسبوته لي «جميع النواصب» هذا الحديث من رواية
مسلم وأحمد وأبي داود وابن ماجه عن ابن عباس، ومن رواية أحمد والترمذي
وابن ماجه عن جابر، ومن رواه أبي داود والترمذي عن أبي هريرة، ومن رواه
أحمد والطبراني عن عمارة بن حزم، ومن رواه الطبراني وأبي يعقوب في
«المعجم» عن زيد بن ثابت، ومن رواه البيهقي عن علي وعمر - رضي الله عنهم
أجمعين -

وكم يعمل به الحنفية لمحمد في الكتاب وسنة المشهورة. وعن الرهري في
المسند مع الشاهد أنه مدعة، وأول من قصى به معاوية، رواه ابن أبي شيبة،
قال محمد: ذكر ذلك ابن أبي ذر ع. ثم قال: سألته عن أبيه مع الشاهد،
فقال: مدعة. وأول من قصى به معاوية، وكان من شهاب أعلم عند أهل
المدينة بالحديث عن غيره، وكذلك بن جرير أيضاً عن عطاء بن أبي رباح،
أنه قال: كان القضاء الأول لا يعمل إلا بأحداهن، فأول من قصى بأبيهم مع
الشاهد عند مالك، اهـ

وترجم البخاري في «صحيحه» باب أبيهم على المدعي عليه في
الأموال والمفوضة. وقال: سي عفاً لأحدك أو يمينه، وعن ابن شبره كلفني

(١) شرح الزرقاني (٢/ ٣٤٢)

(٢) أي على خلافه

في إقصائهم مع السامع

١٤٢٦/٧ - وحديثي هذا، أنه بلغه أن أبا سعيد بن
 أبي حمزة وشيخه من كبار سبله من إقصائهم مع
 الشاهد؟ فقال مع

قصة من رواية الشيخ ومحمد بن عمار في حكاية قسم (أو القصر) بصبغة الأمر
 باليمين مع الشاهد الواحد، أنه من كان فيه كان أو ألبان أخير في سبع
 من مستخدم أو شريكاً في ذلك، كان في «البحر»

ولفظ البيهقي روايته محمد بن عمار عن أبي القناد سعد أن إقصاء
 اليمين مع الشاهد فيها شبهة، في ذلك من كان من كرتهم أو
 شهد أن شريكاً في هذا في هذا المسحوق كان إقصاء وما رواه من
 عمر بن محمد بن حمزة (سبله) في صحيح النسخة باليمين مع
 الشاهد، والأمر بذلك ظهر لا محالة بعد، بعدة وتفسير وفعلهم على
 الحكم بذلك.

وما ذكر في «البحر» من إقصاء من كان من كرتهم بعد ما نقله من اختلاف
 بعض أهل الشيعة في ذلك لا سيما من ملأ الزمهر في هذا المقام
 بالحديث في أهل الشيعة، وفي الجوهر أنفي روى عن عمر بن محمد بن حمزة
 أن جرح يفي ذلك إقصاء.

١٤٢٦/٧ - (ماثل أنه بلغه أن أبا سعيد بن عبد الرحمن) بن عوف الزمهر
 (مستبعد من سبله) الإلهالي شبهة استبر (سبله) بناء المحمول (على إقصاء)
 «محمول» باليمين مع الشاهد فعلاً نعم، وسبب بيهقي وحسب الجوهر
 شيء في الآثار عن أن ذلك وليس له من

قال مريدك: مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد
 الواحد بحيث يصحح الخبر مع شهادته ويستجوز عنه وإن نكل
 وأبى ر. يفتي، أحسن المطلوب وإن خالف سقط عنه ذلك
 الحق وإن أبى أن يفتي ثبت عليه الحق لقضائه
 من باب: وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة

(قال مالك: مضت السنة) في سيرة الأمور (هي القضاء باليمين مع
 الشاهد الواحد في الأموال خاصة، وهو به أن (يخلف صاحب الحق) أي
 المدعي (مع شاهد) الواحد (ويستحق) بعد ذلك (حقه) الذي دعي به (إن نكل)
 (دعي) وأبى، سقطت قصير (أن يفتي) أي لا يحجب المدعي (أخلف) سواء
 (مجهول) (المطلوب) أي المدعي عليه (من حق) (المطلوب) (سقط) عنه ذلك
 الحق، الثاني ادعى له مالاً، (وإن أبى) (المطلوب) (أن يفتي) ثبت عليه الحق
 لقضائه أو لعدمه

قال مريدك: قال أحمد: مضت السنة أن يفتي باليمين مع الشاهد
 الواحد، وإن أبى أن يفتي استخلف للمطلوب، وهذا قول مالك وميراث عمر
 أحمد، وإن أبى المطلوب أن يفتي ثبت الحق عليه، أو

وسمى "بني" في زوج حد أمه لا مريد عليه فقد وهذا كما
 قال في صاحب الحق يفتي مع المدعي ويستحق عنه إذا كان من ينقطع
 الحق من يمينه، وذلك أو المشهود به عام أو خاص، وعبر عني، فإن
 كان مدعيه، فعلى مصري، غير عني عليه، دعوى في آخره سقط

(كان مالك: وإنما يكون ذلك) أي لا بد من إقرار باليمين وسأله (في
 الأموال خاصة، كما تقدم في كلامه) أي في مسقط، ورررررر ذلك

(١) (المدعي) ١٠٢٢

(٢) (المطلوب) ٩/٥، ٦١٦

ولا يقع ذلك في شيء من الحدود، ولا في كفاح، ولا في خلاص
ولا في عتاق ولا في غيره.

رجوع المائلين بالخير مع الشاهد، وحكم به عمرو بن دينار ومي حديث
ابن عباس، قال أبو عمر: اهـ

وفي المتن: «ما كان المدعى في غير الأموال» فلا يصل شاهد
بغير الأموال، وجميع ذلك بما راد إشاعته لفظ في الأصول عند حديث
به في فقه الشاهد، اهـ

(ولا يقع ذلك) أي القضاء بالنسب، الشاهد (في شيء من الحدود) فلا
يسبأ إلا بمشاهدة، «بعدم ما كان المدعى» إن الخصومات وهي الحدود
والخصام، فلا يقبل فيه إلا شاهد، «بحسن إلا ما روي عن عطاء وحسن أنوه
ملا يصل به رجل وامرأتان» أي شهادة في الأمور.

وقال: «أي عدا ما يحفظ حرمه وبهامة» ولما يتدرج بالسبقات، «في
شهادة النساء شبه دليل» أي «أثر سهل» «يذهب» أي «أن قال
«دعوا» شبه شهادة رجل» أي «لا يسبأ بشهادة واحد وبغير
أخر» اهـ

(ولا في كفاح) فلا شبه شاهد واحد وبغير المدعي (ولا في
طلاق ولا في عتاق) سبأ بهانه وحسن (ولا في سرقة) قال السوف: «و
أدعى على رجل أنه سرق ما آمن حرره» «إمام مالك شاهد» وحلف، «وهو
وجب به المال المشهود به» «ما كان مدعى» «وجب» أي «كأن تأنس» ولا يجب
القطع لأن مدعى حجه في المال لم يقطع وإن «على» أي «حلف» «أنه حلف» «وكذا
مدعى» «إمام مالك» وحلف «بعدم» «بشأن» «ولا فيه»

والفرق بين المتن «أن حرمه» «وجب» «لشأن» «العرم» «فإذا ثم ينشأ»

وَلَا فِي مَوْتِهِ. فَمَنْ قَاتَلَ قَاتِلَ مَوْتِ الْعَدْلَةِ مِنَ الْأَمْوَالِ، فَقَدْ أَخْطَأَ
لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ. وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَهُ، لَحُلِفَ أَنْ يَشْهَدَ
مَعَ شَاهِدِهِ إِذَا جَاءَ بِشَاحِدِهِ، أَنْ يَشْهَدَ أَمْرَهُ،

أَمْرُهُ . . . الأخرى . . . رَضِيَ الْعَدْلُ بِرَحْمَةِ لِفَعَالِهِ عَيْنًا فِي أَعْدَى الْأَوْشَاءِ،
وَالَّذِي يَدُلُّ هَهُنَا، وَلَا يَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ بِوَحْدَةِ أَحْيَاءٍ، وَفِي الدَّوْرَةِ الْأُخْرَى
الْوَحْدَةُ أَمْرُهُ، لَا هَهُنَا. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّصِفَ لِنَفْسِهِ إِلَّا بِالْإِخْتِبَارِ أَوْ
النَّصْرِ، وَهِيَ بِوَاحِدٍ وَاحِدٍ هَهُنَا، وَهِيَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَجِبُ إِبْرَاقُ فِي
السُّرْعَةِ أَيْضًا لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى فَعَالٍ بِوَاحِدٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا بَطُلَتْ فِي
إِسْرَافِهَا بَطُلَتْ فِي الْأُخْرَى، وَتَقَابُورُ رِيسٍ بِهَا ذَكَرَهُ، لَمْ

يَدُلُّ الْبَاطِلُ^١ أَنْ يَشْهَدَ سَاحِدُهُ بِسَرَقَةٍ يَخْطِئُ بِهَا، وَيَحْتَفِضُ صَاحِبُهَا
تَلْتَأَجُّ مَعَهُ هَهُنَا، وَمَسْجُودُهُ سَرَقَ هَهُنَا . . .

(وَلَا فِي مَوْتِهِ) يَفْتَحُ الْعَدْلُ بِكَسْرِ الِشَّاءِ كَمَا ضَمُّهُ نَاخِلٌ فِي
صَحِيحِهِ مَحْبُوحٌ، وَفِيهِ فِي لُغَةِ بَنِي الْعَكْسِ وَالْكَوْكِ الْأَكْبَرُ، فَاتَّهَ
الْمُزَوَّاعِيُّ أَنَّ ابْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهِيَ الْبَقْدُ سَأَلُوا لَا تَكُ عَلَى الْعَادِلِ شَاحِدًا
وَنَحْيِي

(مَنْ لَالَ لَمَاتِلَ وَلِزِ الْعَدْلَةِ) عَدْلُ (مِنْ الْأَمْوَالِ) عَلَا بِهِ أَنْ يَشْهَدَ
وَيَسِيرَ (فَقَدْ أَخْطَأَ) عَدْلُ يَفْتَاتِلُ لَهُ (لَيْسَ فَلْيَكُ عَلَى مَا قَالَهُ) وَلَيْسَ هَهُنَا، مِنْ
لِأَمْوَالٍ (وَبَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَهُ) عَدْلُ يَدُلُّ (بِصَلَاةٍ)، وَهِيَ سَجْدَةُ «الْحَقِّ»
أَيُّ الْحَقِّ، بِصَلَاةٍ (الْحَقِّ مَعَ شَاحِدِهِ، الْوَاحِدِ (إِذَا جَاءَ) عَدْلُ (بِشَاحِدِهِ وَاحِدًا)
عَلَى (أَنْ يَشْهَدَ أَمْرَهُ)

عَلَا يَدْعِي بِوَاحِدٍ تَلْتَأَجُّ عَالٍ يَسِيرُ عَلَى بَنِي هُرَيْرَةَ لِمَشْهَدَةٍ عَلَى
الْأَمْوَالِ يَدْعِي أَوْ شَهَادَةً عَلَى الْبَاطِلِ، هِيَ الشَّهَادَةُ بِعَدْلِ مَنْ يَحْيَى مِنْ مَعْدُودِ

وَأَنَّ الْعَمِيدَ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ عَلَى مَالٍ مِنْ الْأَمْوَالِ الْأَضْحَى حَلَفَ مَعَ
نَهْ ٥٥: وَاسْتَحَقَّ حَقَّهُ كَمَا يَحْتَبِ الْبَحْرُ

قَالَ مَالِكٌ قَالَسَةُ عَمْدًا أَنَّ الْعَمْدَ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ عَلَى عَمَانِهِ
اسْتَحْبَبَ سِتْرَهُ مَا أَتَتْهُ وَيَعْلَى دَيْتَ عَنْ

قَالَ مَالِكٌ وَكَذَلِكَ سُنَّةُ عَمْدٍ يُقْبَلُ فِي الْفُلَاحِ إِذَا جَاءَتْ
الْقِسْمَةَ بِشَاهِدٍ أَنَّ رَوْحَهَا ظَلَمَهَا

لَا يَأْتِي مَثْمُولٌ بَخْرٍ - وَلَيْسَ مِنْهُ حَكْمٌ شَهَادَةٍ عَلَى الْعَمْدَةِ لِأَنَّهَا مَاتِحَقَّةٌ لَا
يُجْرَحُ بِحُكْمِ مَتْلُوكٍ أَوْ

وَقَدْ قَدْ فِي الْإِلَامِ الْعَوْفُ أَوْ ذَلِكَ هُوَ مَرْغَبُ الْإِسْخَافِ وَالْمَعْمُولِ بِهِ فِي
الْعَمْدَةِ الْحَالَةَ حَالًا لَمْ يَكُنِ الْحَرَمُ بِهِ يَصْرُ لَأَمَامَ أَحَدٍ أَوْ الْعَمْدَةِ يَتَقَى
فِي هَذِهِ الصُّورَةِ

(وَأَنَّ الْعَمِيدَ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ) أَمْرٌ (عَلَى مَالٍ مِنْ الْأَمْوَالِ الْأَضْحَى) الْعَمْدُ
(حَلَفَ) أَمْرٌ (مَعَ سَاهِدَةٍ) بِوَاحِدَةٍ (وَاسْتَحَقَّ حَقَّهُ) أَيَّ سَخَدَ هَذَا الْمَالِ الَّذِي
أَدْعَاهُ (كَمَا يَحْتَبِ الْبَحْرُ) مَعَ سَاهِدَةٍ لَهَا وَفِي لَمْ يَسْتَحَقَّ قَوْلُ شَاهِدٍ وَبِهِ
بِهِ الْحَرَمُ وَالْعَمْدُ

(قَالَ مَالِكٌ قَالَسَةُ عَمْدًا أَنَّ الْعَمْدَ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ) وَاسْتَحَقَّ حَقَّهُ
وَحَلَفَ نَعْبَدَ عَلَى ذَلِكَ مَعَ سَاهِدَةٍ أَوْ حَمْدٍ بِهِ يَحْتَبِ بِذَلِكَ كَمَا مَضَى وَبِهِ
(الْعَمْدَةُ) سَاءَ الْإِسْمُ (سَيِّدَةٍ) عَلَى مَا أَهْلُهُ لِأَنَّ السَّيِّدَ مَبْكَرَ الْقَبْرِ
وَمِنْهُ لَعْدٌ إِذَا لَمْ يَحْتَبِ عَلَى مَرِّ أُنْكَرَ الْأَصْرُ الْمَعْرُوفُ الْمَجْمَعُ عَنْ
(وَعَلَى ذَلِكَ) أَيَّ لَمَقٍ (عَمْدَةٍ) أَوْ عَنْ لَعْدٍ عَنْ عَمْدَةٍ

(قَالَ مَالِكٌ) وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ أَيُّهَا الْعَمْدُ فِي الْفُلَاحِ (وَبِهِ صَحِيحَةٌ أَوْ) (بِهِ)
جَاءَتْ الْقِسْمَةَ (أَوْ عَمْدَةٍ) (بِشَاهِدَةٍ) وَاحِدَةٍ عَلَى أَنَّ رَوْحَهَا ظَلَمَهَا (وَحَلَفَ الْمَعْمُولِ
عَمْدَةٍ دُونَ بَعْضِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ لَا يَحْتَبِ بِهِدٍ) بِأَرْوَاحِ هَذِهِ السُّنَّةِ وَالْأَمْرُ وَالْأَمْرُ

أَخْبَلَ وَخَبَّ بِهَا طَلْفُهَا فَادَّ حَبْلُ أُمِّ بَعٍ عَلَيْهِ الْخِطَابُ

فَرَسَتْ حَبْلَهُ أَطْلَافُهَا وَنَتَقَتْ فِي السَّاعِدِ بِوَحْدٍ وَاحِدَةٍ
يُحْدِثُ يَكُونُ يَسْرُ عَلَى رَافِعٍ لَمَدَةٍ وَعَمَى سَيْدُ الْخَبْدِ وَبِئْسَ الْخِطَابَةُ
حَدٌّ مِنْ يَدُودٍ

وَالْمَنْ بَنَى الْبَيْتَ بِهِ الْخَلْفَةَ وَاسْتَحْبَرَ لُوحَهَا عَمَى لَمْ يَدَّ طَلْفُهَا لِأَنَّهُ مَكْرُ
بِطَلَاوٍ وَاسْتَبِيرَ عَمَى مِنْ أَمَدٍ (فُلْدُ خَلْفَةٍ) الْمَرْجُوعُ مَا طَلَعَهُ (لَمْ يَفْعَ) عَلَيْهِ
الطَّلَافُ وَطَلَّ بَعَاهَا

(أَمَالَ) مَالَتْ خُتْمُ الطَّلَافِ وَالْمِثَاقَةُ بِيْ عَمَرَ (الْبَعْدُ) مُوَاحِدٌ وَمَعَ مِنْ
الْبَعْدِ (أَوْحَدَةً) وَهِيَ أَمَّا لَا عَمَرَهُ لِبَعْدِهَا وَاحِدٌ (وَأَمَّا) يَكُونُ (بَعْدُ)
الْيَمِينِ عَلَى رُوحِ الْبِرِّ (لَمْ يَكُنْ) مَكْرُ بَطْلَانٍ (وَعَمَى) سَيْدُ الْعَمَدِ يَكُونُ مَكْرُ
لَمَدَةٍ

فَالْزُرْدِي سَمَاءٌ يَحْيَى فَرَسَ يَكَلُّ أَيِ مَرْجُوحٍ وَاسْتَبَدَّ عَمَدٌ كَعَمَ وَجَعُ
أَبُو دَلَالَةٍ وَخِطَابُهُ فِي الْعَصَمِ لَا تَمَرُّ كَلَّمَ يَقُولُ (فُلْدُ) بَطْنُ مَرْجُوحَةٍ مَكْرُوكٍ
أَوْحَ رَافِعٍ حَبْلُ مَكْرُوكٍ السَّيِّدُ يَوْمَهُ مَا اسْتَبَدَّ عَمَدٌ مَكْرُوكٍ هَيْتَا، إِنْ
خَلْفَتُ بَعْدَ بَعْدِ الطَّلَاوِ وَبِئْسَ مَكْرُوكٌ فَكَلَّ مَالَهُ بِحَسْبِ أَمَدٍ حَتَّى
يَحْبَسَ أَمَدٌ مَكْرُوكٌ وَهَلْ لَمَدَةٍ إِنْ جَالَّ حَبْلُهُ خُتْمُ عَمَدٍ وَالْعَمَلُ
سَمَدٌ لَأَنَّ سَمَدَ عَمَدَةٍ بِيْ لَمَدَةٍ سَمَدٌ لَمْ لَا تَمَرُّ كَالْعَمَدِ عَمَدَةٍ وَرُوحِي عَمَى
أَيِ مَكْرُوكٍ يَحْبَسُ يَحْبَسُ فِي حَبْلٍ (فُلْدُ) (فُلْدُ) أَمَدُ عَمَدَةٍ بَعْدَ مَكْرُوكٍ
انْتَهَى بِرَدِّهِ

فَمِنْ بَيْنِ رَجْعِهِ عَمَدُ الْيَمِينِ وَجَعُ سَمَدَةٍ حَتَّى يَكَلَّ فَرَسَ (وَأَمَّا) الْخِطَابَةُ
حَدٌّ مِنَ الْعَمَدِ أَيِ حَبْلُودِ اللَّهِ عَمَدَةٍ فَالْأَسَاحِي يَرْبِدُ أَنَّهُ يَسْأَلُ بِهِ
حَبْلُهُ عَمَدَةٍ وَنَتَقَتْ بَطْنُ عَمَدَةٍ عَلَى لَمَدَةٍ عَمَدَةٍ كَرِ الْخِطَابَةُ
وَعَدُ دَكْرٍ بِسَمَدٍ لَطَلَاوٍ عَمَدَةٍ (فُلْدُ) مَكْرُوكَةٍ أَيِ لَمْ يَدَّ طَلْفُهَا حَبْلُودَ كَلَّ
فَلَا تَكُنْ فَكَلَّ فَحَبْلُ الطَّلَاوِ وَمَا دَلَّ مَعَهُ أَنَّهُ مِنْ حَبْلُودِ اللَّهِ

لَا تَجُورُ فِيهَا شَهَادَةُ أَثْنَاءٍ

فكسدت العادة بها حد من حد . . . (واللهذا لا يجوز فيها أي
الثغاة (شهادة النساء) بها فضلا عن شهادة زوج ، محبة ، هذا المأخوذ
منه لا يحد لفتن . والطلاق شهادة النساء .

قال الموصي^١ : وقد لم يعمه كالنكاح ، ولجميع ، الطلاق ، والمذون
لا . . . الظاهر والاحتساب ، وسوق ، ولوصية إليه (أولاده) وبذلك
ر . . . هذا ، فقال القاضي : ممنوع محبة في سبب أن هذا لا يمس إلا
شاهدين ذكرين ، ولا جبر فيه شهادة نساء ، يعني حتى أحد من رواه
الجماعة عن أنه لا يجوز فيه شهادة . . . من كذا ، والطلاق ، . . . عن
أحمد عن الوكايل^٢ : إن قلت مقصوده . . . في . . . فيه شهادة رجل وامرأة . .
هذا غير ذلك فلا ، هذا القاطع . . . من كذا ، . . . وحده من الترجمة
وسمها ، لا يصلح فيها شهادة نساء ، رواه . . . ، . . . من كذا ، . . .
وهذا أبو الخطاب ، يخرج من كذا ، . . . ، . . . ، . . .
فيه إلا شهادته وحده ، . . . من كذا ، . . . ، . . . ، . . .
والشافعي . . . من كذا ، . . . ، . . . ، . . .

والرواية الثانية : يصلح فيه شهادة . . . ، . . . ، . . .
و . . . من كذا ، . . . ، . . . ، . . .
من كذا ، . . . ، . . . ، . . .
و . . . ، . . . ، . . . ، . . .
و . . . ، . . . ، . . . ، . . .

وهي^٣ : . . . ، . . . ، . . . ، . . .

١- مسند أحمد ١٥/١٨٥

٢- مسند أحمد ١٥/١٨٥

٣- (٥/١١٧)

وإن رمي وقتل أحصن رجلاً، وإن قتل العبد قُتل به، وإن قتل
الميراث بنيةً ونُسب من يوارثه، وإن أضحى محتجاً فقال: لو أن رجلاً

ذكر بعض أمثله الحدود عليه، قد. وإن رمي بعد الحرية (وقد أحصى)
سواء أعمهون (رجم) جرث أخوه. وإن رمي (وإن قتل قتل به) حكماً في أضحى
لهديه، وأكثر المصرية، وبناه عدياً. نصيب مجهولان، ومعناه أن هذا
بدي عدي أن قتله أحد بعد ذلك نكر به القاتل، وإن قتل العبد في حرة
يقبل به، وهذا صريح على مذهب الإمام مالك ومن معه وبحالات الحبيب
وعبرهم

قال ابن رشد^(١) قال مالك وشافعي وأحمد لا يقتل الحر بالعبد،
وإن لم يحره وأمسحاه يقتل الحر به، ولا عيب عليه، وإن قتل يوم يقتل
الحر بالثب، سواء كان عبد العدل أو عبد غير العادل، وبه قال الشافعي. اهـ
وعلى هذا فمعناه وأضحى أن قبل على لا يضل به قاتله الحر

وأما بعد النص فيقتل به، وفي بعض النسخ المصرية محله حران قتل العبد
قتل به، فزاد فقط. ثميد والأخرى حذف

وأوله الترقائي^(٢) فقال: وإن رمي بعد عدي محرو قتل به قتله، اهـ
وعلى هذا أيضاً المقلان مجهولان وصبط بانهم في حصن النسخ المصرية العبد
بالصبي والمقلان الأول مناه لكبر، وهو نصيب من أضحى على القاتل
(وإن قتل له الميراث) بعد العتق (بنيه) وبهر من يوارثه، أي من يحمله وأولاً من أهل
الموارث

(قيل أضحى محتج) أي، استدلال أحد بالبرع الاتي به على أن شهادة
سواء تعتبر في العتق وغيره (فقال) هذا المستدل في استدلاله (لو لم يرحل) أي

(١) بداية المجتهد (٢/٢٩٨)

(٢) شرح الترقائي (٢/٢٩١)

أُثْبِرَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ رَجُلٍ بِطَلَبِ سَيِّدِ امْرِئِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، فَشَهِدَ لَهُ
عَلَى حُلَّتِهِ دَيْتَ رَجُلٍ وَأَمْرًا أَنْ لَمْ يَدْعُ بَشْتِ رَجُلٍ عَلَى سَيِّدِ
تَمْرَةٍ حَتَّى رَدَّ بِهِ عَنَّا قَتْلَهُ بِكَسٍّ - يَا أَبَا إِدْرِيسَ، مَا مِنْ عَمْرٍو
يَرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ مَبْنًى سَهَابَةً لِمَنْ فِي مَصَافِهِ - وَلَنْ يَدْعُ سَيِّدَ عَمْرٍو مَا
قَالَ

رِيدًا مَثَلًا (أَهْلُ عَمْرٍو وَهَامٌ) مَعْدُ دَيْتَ (رَجُلٍ) أَخْرَجَ وَهُوَ عَمْرُو بْنُ إِدْرِيسَ، وَطَلَبَ سَيِّدَ
الْعَمْرِو (أَيِ) بِطَلَبِ عَمْرٍو رِيدًا (يَدْعُو) بِهِ، أَيِ عَمْرُو (عَمْرٍو) أَيِ عَلَى رِيدٍ (أَشْهَدُ لَهُ)
أَيِ عَمْرُو (وَعَلَى حَقِّهِ ذَلِكَ) أَيِ عَمْرُو دَيْتَ بِهِ حَتَّى رَدَّ (رَجُلٍ وَأَمْرًا) لَوْ أَنَّ (بِذَلِكَ)
أَشْهَدُ (مُرَاحِدٌ مَعَ الْبَيْسِ) (بَشْتِ الْعَمْرِ) عَمْرُو (عَلَى سَيِّدِ الْعَمْرِ) أَيِ عَلَى رِيدٍ،
- إِذَا شِئْتَ، الشَّهَادَةُ الْمَدْكُورَةُ الْبَيْسِ سَيِّدَ عَمْرٍو (أَيِ) عَلَى طَلَبِ عَمْرٍو (حَتَّى تَرُدَّ)
وَسَقَطَ لَهُ هَذَا) فِي عَمْرٍو رِيدَ عَمْرٍو، إِذْ لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِ الْعَمْرِ) أَيِ رِيدَ (أَمْرًا)
خَيْرَ الْعَمْرِ) إِسْدُكُورَ الَّذِي عَمْرُو

قَالَ الْبَاقِي (١١) - ٢ - عَمْرُو (أَيِ) عَمْرٍو، وَهِيَ دَيْتَ بِطَلَبِ عَمْرٍو، نَعْبِدُ عَمْرٍو
جَانِبًا، سَوَاءٌ كَانَ عَمْرُو وَجَدًا أَوْ تَطَوُّعًا، لَا يَكُنْ لَهُ إِتْلَافٌ مَوَالِ الْبَاقِي بِأَدَاءِ
الْكَفَّارَةِ مَعَهُ وَعَمْرُو طَلَبًا، أَوْ

عَمْرُو وَجَدًا، سَيِّدُ عَمْرٍو عَلَى سَيِّدِ الْبَاقِي - مَثَلُكَ - رَضِيَ بِهِ عَمْرُو وَرَدَّ وَاقِعَهُ
فِي ذَلِكَ، وَحَسْبُهُ خِلَافُ تَعْدِيٍّ فِي تَابِ الْبَاقِي وَمَعْدُ الْعَمْرِ، وَمِنْ
بَاقِيهِ هُوَ ذَلِكَ حَرَارَ عَمْرٍو (يَرِيدُ) هَذَا الْمَحْتَجُّ إِلَى حَقِّ الْمَحْتَجِّ
لَمَدْكُورَ (أَوْ بِجَعْرِ مَثَلُكَ) الْإِسْتِجَاحُ أَوْ تَلْبِثُ مَثَلُكَ الْمَدْكُورَ حَوْرَ (شَهَادَةُ
الْبَاقِي هِيَ الْعَمْرُو) بِسَاءً، فَإِنَّ هُوَ يُخْرِجُ مَدْكُورَ ذَلِكَ عَمْرٍو عَمْرُو شَهَادَتِهِ فِي
أَمْرٍو - إِذْ رَدَّ بِعَمْرٍو بِشَهَادَتِهِ

وَأَمَّا رَدُّ عَلَى الْمَحْتَجِّ مَدْكُورَ (إِذَا كَانَ ذَلِكَ) الْإِسْتِجَاحُ (بِأَمْرٍو) عَلَى مَا
قَالَ (الْمَحْتَجُّ) الْمَدْكُورَ لِأَنَّ رَدَّ بِهِ بِشَهَادَةِ الْبَاقِي بِشَهَادَةِ الْبَاقِي

وإنما مثل ذلك، الرجل يفتن عبده، ثم يأتي طالب الحق على سيده
بشاهد واحد، فيحلف مع ساعده، ثم يستحضر حقه، ويرد مدليك
سنانة العبد، أو يأتي الرجل قد كان بينه وبين سيده اعتد مخالطة
وملاسة

على ريد، وإن لمع منه مالا رد اعتق، ومعلوم أن روم الشيء غير الثامه، فإن
في العلم مروءاً كثيراً في أن الشيء قد ثبت حرداً وثباً، ولا يثبت أصلاً
ومعداً.

ثم ذكر المصنف بطائفة أخر عديده بهذا المعنى الذي ذكره من أن شواهد
السيد قد تثبت أشياء بها، ولا تثبت بها، وقد عرفت من سبق قريباً أن
هذه التفرع كلها تشكل على يد من قال: إن شهادة السيد تثبت المال فقط
وأما صحة التمسك قالوا: ثبت به يجوز كفاً في الحدود، فلا مكر عليهم
سوى من ذلك.

فقال (وإنما مثل ذلك) في نظير معنى المذكور من العرق بين يثبات
لشيء بشيء أصالة، ورومه، مع (الرجل يفتن عبده، ثم يأتي) رجل آخر
(طالب الحق على سيده) أو على سيد معه يثبت ذلك الثالث حقه (بشاهد
واحد) على حقه (فيحلف مع ساعده) فيقبل بخاصي دعواه، ويفضي له بشاهد
ويعين (ثم يستحضر حقه) بنفسه، بماضي (ويرد يدك سنانة العبد) سبب (الفس
على السيد بشاهد وبعين لكونه يد من مالا، ويرم منه رد العتاقة، مع أن العتاقة
الرد بشاهد وبعين، وبإعادة أو حرد، ما في أي حالاً من هذه رجل
مرأسه، ومع ذلك من معرأه، فإذ قد عرفت، فحجراً في شهادة رجل
ومرأتين أوولى.

(أو يأتي الرجل) عمود مبالاً (لأن كانت) كما في نسخ المصرية، وهو
المعروف، ويقع في نسخ النسخة من كان، يظهر أنه محريف (بيد) أي
بين عبده (وبين سيد العبد) أي وهو ريد مثلاً (بمخالطة وملاسة) في الأموال،

مِرْعَمٌ رَ لَه عَلَى سَبِّ الْعَبْدِ مَالًا. يُخَالُ لِسَبِّ الْعَبْدِ خُلِفَتُ مَا هَلِكَ مِ ادْمِ قَمِنْ تَكَلَّ وَابِي أَنْ يَحْلِفَ، خُلِفَ صَاحِبُ الْحَقِّ وَتَبَتْ حَقُّهُ عَنِ سَبِّهِ تَعْبِيدُ. يَكُونُ ذَلِكَ بِرَدِّ عِقَاقَةِ الْعَبْدِ. إِذَا ثَبَتَ الثَّمَانُ عَلَى سَبِّهِ

خَالَ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا الرَّجُلُ

وكون المحالفة والملازمة بينهما شرعا كما سيأتي بيانه في باب أعضاء في الدعوى (المعروف) عمرو (أن له على سيد العبد) ربه (مالا) ونسب عنه شاهد (يقال لسيد العبد) أي لربِّه (الحلف ما عليك ما لا شيء) أي لا يجب عليك ما ادعى عمرو، قد حلف ربه يرى عما ادعى عليه عمرو، (فإن نكل) أي (ولم يأت) (أن يحلف) حلف غير لقوله بكل وجهه صاحب الحق في عمرو على ما ادعاه، (وثبت حقه) أي حق عمرو المدعى (على سيد العبد) يد (فيكون ذلك) أي يكون . . . رجلاه عمرو (يرد عتاقه للعبد) مالا (إذا ثبت المال) بغيره (على سيده) أي سيد العبد ربه، وبه يكر له ما من غير أحد المذكور لما تقدم أن حتى المذنب لا يتعد عنه مالك

قال المصنف^(١) أما قوله إن يعتل برؤ يكون السيد من لهما، فهو قول مائل في «موطأ». وكذلك وقع في «الغنية» و«المجموعه»، وفي «كتاب ابن مبرر» عن ابن القاسم لا برؤ بذلك عتاقه تعبد، زاد أبو محمد في روايته ولا يفرقه إن أقر أن عليه ديناً وجه ذلك أن يكون من ماله، فليس له أن يرؤ له العدة لأنه رجع في عتقه كالمردود بالتصريح، وهذا مرجع أيضاً مسبق على ما عده الإمام مالك من أن عتق المذنب لا يملك ما ذكر فيه من رد الحلف على المصنف سيأتي بيانه قريباً في آخر هذا الباب

(خالف) م. ن. (وكذلك أيضاً) أي مثل الفروع المذكورة (الرجل) أي ربه

يسكن أمة. فكون مرة. فبأي سيد الأمة إلى الرجل الذي
تزوجها فهو. نعمت مني من بني فلانة. أت وفلان بكك وكذا
وهذا. فيذكر ذلك روج أمة. فبأي سيد أمة من بني فلانة
فيكون على ما فات. بسيد نفع. ويحكم أمة. ويحكم أمة على
وأحو. ويكون ذلك من. وسيد أمة. لا يحسن في
تفلا

قال مالك. من ذلك أمة. من رجل بشيء على الرجل الآخر.
نفع عنه الحد.

مثلا (يسكن الأمة) أي يزوج به عموما مثلا (فكون) أمة (المرة) أي روج
بها (أبائي سيد الأمة) عموما أي الرجل الذي يزوجها أي أبي به (يقول له)
أي عي من (نعمت) عموما أي من (أبي جاري فلانة) يعني
وجه زيد (أب وفلان) رجل من. بكك وكذا (يعمو) سماعا (فكون
ذلك) أي روج الأمة. وسيد أمة (أمة) عموما (الرجل) فيشهر
على ما قال (عمو من غيره) (أب) منك الشهادة (بها) أي بيع عمو
جاريته (ويحكم أمة) أي يكسب بذلك الشهادة من جاريته على زيد ورجل من
(ويحكم الأمة) أي يزوجها. (بأي سيد أمة) أي روج أمة (ويحكم
ذلك) أي ثوب الحد (أبائي سيد أمة) أي روج أمة (لأن الأمة) أي ج
نفع

(ويحكم أمة) أي (شهادة النساء لا تجوز في العلل) ومع ذلك ما روت هو
في المدونة. لأما ذلك أصل هو. وهو ثوب فسه المدونة على زيد
وشريكه. ثم انحرط إلى ثوب زيد.

(قال مالك ومن ذلك) أي (أب الرجل) به مثلا (يقضي على الرجل
المرء) أي عمو عموه مثلا فبأي سيد أمة. به لا عموه يعني أن يكسب ثوبا بالنسبة
فيكسب عليه) أي على زيد (الحد) أي عموه. به لم يفسد على أن يكسب رجا

فَتَحَبَّ بِذَلِكَ بِيْرُهُ حَتَّى يَمُوتَ وَيَكُونُ مَالُهُ بِمِثْلِ بِيْرَتِهِ إِنْ مَاتَ
النَّصِيٌّ وَلَيْسَ مَعَ الْحَرِيِّ اثْنَتَيْنِ شَهَدَاءَ رَجُلٌ وَلَا يَحْبِرُ وَقَدْ
يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ

فَكَرَّ مَوْضِعُ ثَمَرٍ قَرِبَ بِهِ سَهَابَةُ السَّاءِ لِمَعْرُوفٍ، وَبِهِ فُطِّلَ بِهِ شَهَادَةُ الرَّاهِ
الْوَحِيدَةِ، وَفِي تَحْقِيقِهِ رَأْيُهُ أُخَرَى لَا يَحِلُّ فِيهِ لَا أَحَدٌ تَدْرِي وَهُوَ قَوْلُ الْحَكَمِ
وَأَسَى أَبِي لُبَيْسٍ وَابْنِ شَبْرَةَ، وَبِهِ ذَهَبَ مَالُكَ وَبُرُورِي، وَدَلَّ عَتَمَةَ الْبَيْتِ
بِخَبَرِي تَلَابُزٍ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُ حِلٍّ فِيهِ السَّاءُ كَانَ بَعْدَهُ مَلَانَهُ، كَمَا نَرَى كَانَ مَعَهُ
رَجُلٌ وَجَاهُ عَطْفٍ وَبِسْمِي وَصَانَتِهِ وَالْبَاقِي وَابْرُورُ بِهِ يَحِلُّ فِيهِ لَا تَوَجُّعٌ
لأنه يَكُونُ عَالٍ سَهَابَةً مَرَّتَيْنِ سَهَابَةً رَجُلٌ وَلَمْ يَحْبِرْ مَعَهُ ثُمَّ يَحْبِرُ
الْمُدَّعِي، أَوْ مَحْتَمِلٌ يَتَمَرَّ

وَمِنْ ذَلِكَ يَدْرِي أَنَّ عَمَلًا فِي الْوَلَادَةِ وَابْنُكَ . . . وَبِجَوَابِ السَّاءِ فِي مَوْضِعٍ
لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَمَّا سَهَابَتُهُمْ فِي اسْتِهْلَالِ النَّصِيِّ
لَا يَحِلُّ عَلَيْهِمْ فَرِي حَبِيبَةٍ لَمْ يَكُنْ لِأَيِّ لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ الرِّجَالُ إِلَّا فِي حَقِّ
الْمُلَادَةِ لِأَنَّهُ مَرَّ أَمْرُ الدَّيْرِ، وَهُوَ نَهْيُهُ أَنْ يَحِلَّ فِي حَقِّ لَارِثٍ أَبَدًا لِأَنَّهُ
صَوْرَتُ عَمَلِ الْوَلَادَةِ، وَلَا يَحْبِرُهَا الرِّجَالُ عَادَةً، فَتَحَبَّرُ كَشَهَادَتِهِمْ عَلَى مَنْ
الْوَلَادَةُ أَوْ

وَأَمَّا مَنْ ذَلِكَ أَنَّ سَهَابَةَ الْمَرَاتِينِ مَعْرُودَةٌ بِكُلِّ أَيْ اسْتِهْلَالِ الْعَمَلِ
(فَتَحَبَّرُ بِمِثْلِهِ أَيْ تَسَهَّلَانَهُ (مَعْرُودَةً) أَيْ كَرِهَتْ وَارِثٌ (حَتَّى يَمُوتَ) النَّصِي
مَعْرُودَةً (وَيَكُونُ مَالُهُ) فِي عَمَلِ النَّصِيِّ (لَمَّا مَاتَ) (إِنْ مَاتَ النَّصِي) . . .
الْإِسْتِهْلَالُ (وَلَيْسَ مَعَ الْمَرَاتِينِ) الْمُدَّعِي (الْأَثْنَيْنِ شَهَدَاءَ) هَبَّ فِي اسْتِهْلَالِ
النَّصِيِّ (رَجُلٌ وَلَا يَحْبِرُ) بَلَمَّعِي وَمَعَ ذَلِكَ أُخْبِرَتْ شَهَادَتُهُمَا مَالًا فِي الْمِيرَاثِ
(وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ) أَيْ عَمَلُهُمَا شَهَادَتُهُمَا مَحْرُومٌ أَيْ (فِي الْأَمْوَالِ)

الْبَصْمُ مِنَ الدُّعْبِ وَتُورِقُ، وَتُرْتَابُ وَالْحَوَائِطُ وَالزَّرْفِيُّ، وَهُوَ مِزَى
فُلْكَ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَلَوْ شَهِدْتَ امْرَأَةً عَلَى بَرْهَمٍ وَاجِدٍ، أَوْ امْرَأَةٍ
مِنْ دِيكَ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَطْعَ شَهَادَتُهُمَا شَيْئًا، وَإِنْ تَجَرَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
مَعَهُمَا شَاهِدٌ أَوْ يَجِيءَ.

قَالَ عَائِذُ بْنُ أَبِي السَّامِ مَنْ يَفُوتُ لَا تَكُونُ لِيَمِينٍ مَعَ الشَّاهِدِ
الْوَاجِدِ وَبِخْتِجٍ

المعظم) أي الكثيرة (من الذهب والورق) أي العملة (والبراع) أي المنار
(والحوائط) أي المسالين (والزرقين) أي العبد (وما سوى ذلك) أي غير ما ذكر
(من الأموال) كالدرهم والدينار (ولو شهدت لمرأتين) مبرهنة أصالة (هي
فرهم واحد أو أقل من ذلك) أي أقل من درهم الواحد (أو أكثر) من ذلك ولم
تقطع) ولم شب (شهادتهما شيئا) كد في السج المصرية، وهو أوضح عا،
وفي السج الهنديه سد لم يقطع شهادتهما شيئا (وذلك لأنه لم يعر)
شهادتهما في ثمال أصالة (إلا أن يكون معهما شاهد) رجل (أو مبرهن) الهندي
بل لرجل عند الإمام مالك خاصة

قَالَ الصَّوْمِيُّ (١) لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ امْرَأَتَيْنِ وَبِمَا اسْتَعْمِي، وَهُوَ قَدْ
الشَّاهِدِ، وَقَالَ مَالِكٌ يَبْلُغُ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ لَا يَهْدِي مِنَ الْأَمْوَالِ نِهَا مَعَامُ
الزَّجَلِ، فَخَلَفَ مَعَهُمَا كَمَا يَخْتَفِ مَعَ الرِّجَالِ، وَثَنَاءً أَنْ الْبَيِّنَةُ عَلَى أَصَابِ إِذَا
حَدَّثَ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَقْبَلْ كَمَا لَوْ شَهِدَ رَجُلٌ سَوَاءً، وَمَا ذَكَرَهُ يَطْلُقُ بِهِدَ الصُّورَةِ
فَإِنَّهُمْ لَوْ أَقْبَلْنَا مَعَامُ رَجُلٍ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، لَكُنْى لَرَجَعَ سَوَاءً مَعَامُ رَجُلَيْنِ، هـ

قَالَ عَائِذُ بْنُ أَبِي السَّامِ مَنْ يَفُوتُ وَنَقَدَ مِنْ أَوَّلِ أَبَابِ مَذْهَبٍ مِنْ أَكْبَرِ
السَّامِ، وَلِيَمِينٍ (لَا تَكُونُ الْيَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَالِدِ) حُجَّةٌ، وَلَا يَقْضَى بِهِمَا فِي
شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ (وَبِخْتِجٍ) هَذَا الْمَسْكُورُ، وَهَذَا أَحْسَنُ حُجَجِ الْأَمَامِ الشَّعَارِيِّ فِيهِ

إِنَّ حَقَّهُ لَحَقٌّ، وَتَبَتْ حَقَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ فَهَذَا مَا لَا اخْتِلَابَ بِهِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَلِدُ مِنْ لَهْدَانِ.....

(إن حقه) لن يردني به (المحقق) ذلك (وإن حقه) أي لزم حرجي حاسمي بهذا
 الخلاف (مضى صلحيه) أي على (الحديث) عليه (فهذا) الذي قضا لي الاحتجاج
 (بما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا) اختلاف فيه (بل من البطلان)

يُشْكَل عَلَى مَا قَالَ الْإِمَامُ مِنْ شِدَّةِ لَافِتِاقِ وَالْإِجْمَاعِ بِدُونِ خِلَافٍ أَحَدٍ
مِنَ النَّاسِ. أَيْ: دَالِ الْمَقْبُولِ عَلَى الْمَدْعَى فِي مَجْمُوعِ عِلْمِهِ، بَلْ هُوَ خِلَافُ
وَسِيقٍ، وَلِلَّهِ الْخِفَافُ فِي الْمَقْبُولِ^(١) أَيْ: اِحْتِجَاجُ ذَلِكَ فِي الْمَقْبُولِ بِدُونِ
الْمَقْبُولِ مُتَوَجِّهٌ عَلَى الْمَدْعَى عِنْدَ تَكْوِينِهَا خِلَافُ ذَلِكَ، بَعْضُ بَعْضٍ خِلَافٌ،
فَيَكُونُ هَذَا الْمَدْعَى وَمَعَهُ تَعَاهُدٌ حَرٌّ رَأَى قَبُولَ مَقْبُولٍ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى
الْحَقِيقَةِ: لَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِدُونِ الْإِمَامِ هـ

قلت وأجيب عن ذلك بآخيه: 'رجعها عدي أرباباً لانساق
والإجماع عن إمام مالك ستعقن بدجره الأول خطه وهو حنف مدعي عليه
إطامم بكر مدعي شاهد، وأما ذكر الحره الثاني وهو ردّ لبعين الي خطمي
عند تكول المدعي عليه، وذكره شعباً واستتم: د' وتكميلاً لتصوره إليه

قال سامي^{١٤} : وحاصل الجواب أن من ادعى على رجل مالا، فإن
المطعون يعلم ذلك الحق منه. وهذا مما لا خلاف فيه بين لأئمة،
وإسناد، في كتاب الله، وأما قوله بعد ذلك : فإن نكل المذهبي لبس مما لا
اختلاف فيه، فإن أبا حنيفة وأكثر الكوفيين لا يرون ذلك للبس على المذهبي
بمنكول المذهبي عليه، فيحتل أن يرد قوله : لا خلاف فيه بلبس من اختلاف
اجاب الزبير على المكر دون ر. البس من المذهبي. اهـ

[1] 馮正光，*中國電影的變遷*（5/342）。

٤٢١ / ١٠٠٠

قَبَائِلُ شَائِلٍ؟ حَدَّثَنَا هَرَبٌ

حَابِسٌ سَاعِي عَمِيَّةَ، فَحَصَرَهُ فِي جَبَلٍ أَلَمَ غَايَةً يَهْوَاهُ الْإِسْلَامُ عَلَى
الْبَدْعِ سَحَنَ عَلَى الْإِسْلَامِ فِي لَبِيدَةٍ، فَجَعَلَ حَسَنَ لَيْسَ فِي حَسَنَةِ الْحَدِيثِ
عَمِيَّةَ، كَمَا سَحَنَ حَسَنَ الْإِسْلَامِ فِي حَسَنَةِ الْإِسْلَامِ، وَدَلَّ أَحَدَهُ قَدَمَ بَنِي هَبَرٍ -
وَحَسَنَ بَنِي هَبَرٍ - إِلَى عَمِيَّةَ فِي عَمِيَّةَ فَقَالَ يَا أَحَبُّ أَيْتِكَ مَا بَعْدَهُ وَبَنِي عَمِيَّةَ
عَمِيَّةَ، لَيْسَ بَنِي عَمِيَّةَ - وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ - وَبَنِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
لَيْسَ عَمِيَّةَ، وَلَا بَنِي بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ فَحَدَّثَنَا بِهَا تَائِكُوكَ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ
عَمِيَّةَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
بَنِي هَبَرٍ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي

وَدَلَّ بَنِي هَبَرٍ الْإِسْلَامِ فِي عَمِيَّةَ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
عَمِيَّةَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي

أَعْلَى شَيْءٍ) فِي الْإِسْلَامِ (مَذْكُورَةٌ) (أَعْلَى) (مَذْكُورَةٌ) (أَعْلَى) (أَعْلَى) (أَعْلَى)
فِي بَنِي هَبَرٍ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي
وَحَسَنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا بَنِي هَبَرٍ فِي عَمِيَّةَ قَدَمَ لَبِيدَةٍ عَمِيَّةَ، وَبَنِي

تو في أي موضع من كتاب بنو وحده؟ من أقر بهذا فليقرز باليهي
مع الشاهد. وإن تم يكن ذلك في كتاب بنو عز وجأ وأنه ليكني
من ذلك ما فصي من السب.

في انحصار دليل على دليبين والشاهد أحب ما انصرف نحوه
الشاهدان: سب، سواء كان رجس أو رجلاً وإسرائيل أو رجل ويعبر
لظهوره، وربما خص الشاهد بنو بكره لأنه لاكثر الأسماء، ولا لم رد
لساعد والمراجع لأنه لم يذكر، تدعى على ن لفظ الشاهد غير مراد بن
المراجع هما أو ما يقوم مقامهما.

وعنه ثبوت عنه في كلام بنو مرأ ح جعل الله في حه
لديني، واليمر في حبة بعدى عليه، وأيضاً جيل في الحديث الميم
مقالاً لله، مكف يكون، وعلا له، فإن يؤدي له في أو يملك له أو
لم تكن الية في فليبين عنه

(أو في) لفظ أو في اسبح حصريه وأبو في الهدية (أي موضع) من
نحو، صبح الآخر (من كتاب الله) مسجود (وجله) مسجود هكذا في صبح
مرقاني، وهو واضح، وفي عامه اسبح حصريه وانتهية لفظ الله في في
كتاب الله وحده، والمسمى في في كتاب من كتب الله وحده، وهذا أشد
بكاراً من سياق الآية لأنه ليس كتاب حرير كنه يعانى غير القرآن العظيم

(فليقرز) واعتبر (المصحح) بهذا) بعض إذ انصرف عنه لم يجد في
كتاب الله لقضاء بحلف المصنوع، ومع ذلك اجمعوا على الاعتراف (فليقرز)
بالإدعاء في اسبح الهدية وينفذ لتبصر بعض لإدعاء في اسبح المصنوع
وجعلها الرقاني أيضاً مسجود (باليهي مع الشاهد) أيقظ (وإن لم يكن)
وصليه (ذلك في كتاب الله) لأنه أيضاً يدر على كتاب الله تعالى لا سح له،
كما أن الاعتراف بطلع المطلق بدو من كتاب الله تعالى لم يلوذ الكتاب
أنه ليكني من ذلك في الإصحاح على عبار ساعد والميم لما فصي من
السب من أن رسول الله في فصي باليهي ولله

ولكن المرء قد بُجِبَ أن يعرف وجهه بالصواب وموقع النجاسة عيني
هما بين ما أشكل من ذلك . إن شاء الله تعالى

(٥) باب القضاء فيما هلك وله دين، وعليه دين، له فيه شاهد واحد
قال يحيى: قُلْ مَا شَاءَ فِي الرَّحْلِ يَهْبِشُ وَتُفَرِّقُ عَنْهُ شَاهِدٌ
وَاحِدٌ، وعليه دَيْنٌ ثَمَانِي، لَهُمْ فِيهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ عَيْنِي، وَلَهُ أَنْ
يَخْلِفُوا عَلَى حُفُوفِهِمْ

(ولكن المرء قد يجب) أهميته في جميع ألواح الصدقة
فهو بمسألة (أو) وكسر مائه (أو) يعرف وجهه بالصواب) من الأحكام (أو)
(موقع النجاسة) من الثوب ولا يترك لأحد أن يتركه
هذا حكم في الثوب حكم من أحكام لا يوجد في غيره المجدد
في الأحكام الصحيحة الشهيرة (أي هذا الذي فرغ (بيان) وأصبح راجعاً إليه
الما أشكل، المجتهد على ما أعرب في نسخ المصنوع أي ما ورد من
الاشكال في إثبات القضاء بهمين والمشهد

(أرسل الله تعالى) ومن ثم على ذلك يقول أيضاً
الأحد عشر شهيرة لعمدة في ذلك،
عنه

(٥) القضاء فيما هلك وله دين، وعليه دين، له فيه شاهد واحد
(القضاء فيما هلك) أي ما
ثامن آخرين (له) أي ثمانية (أي) من الدين
فكيف انقضى

قال مالك في (رجل يهلك) أي يموت (وله دين على رجل عليه)
على (له) (شاهد واحد وعليه) أي على الميت أيضاً (أي) للثامن لهم) أي
لغيره

مع شاهدهم من من نقرماء بتعوضون ويأخذون حقوقهم وإن
فصل فصل من يكن بورتو منه شيء وديك لا لأبنا حريص
عليه قتل، فتركوه، إلا أن يقولوا ثم علم تصاحب نصلاً وتعلم
أنهم بمن تركوا لأبنا من أجل ذلك فلي رى أن يحصلوا
ويأخذوا ما بقي بعد ريب

على أمراء مورنهم التي على المراء (مع شاهدهم) الواحد (قال ذلك: فإن
الفرعاء) أي من بهم دين على البيت (بمحمود) مع الله (ويأخذون
حقوقهم) أي يسعون بهم من الدين عليهم دين سب

(قال فصل فصل) أي في من فعله بعد أمراء، ليس لهم دين على
البيت (ثم نكر حركته) أي من الفصل (شيء، وذلك) أي وجه عدم
استحقاقهم (أو لأبنا قد عرفت عليهم) أي على الوداء (لعل) أي قبل المراء
(فتركوها) أي نكر من لأبنا. من التركيب قال من ورثوا لا اسم
حلال في المذهب، قال في الحق فصل أن بعد الورثة بالبيت، من لم يكن
فيه فصله كان ذلك بعد الورثة، وقال محقق وسبحون بعد المراء، اهـ

(إلا أن يقولوا، الورثة إن نكلاً من الأبناء ولا، لا، (لم تعلم) أولاً أن
(الصالحات) أي عز لنا فضلاً في المال بعد له بعد غيره

(ويعلم) من المحبون أي يعبر صدق قولهم، لا، لا، (لأنهم إنما تركوا
الأبنا) أولاً (من أهل البيت) ليس ذلوه، قال محقق (ليس يرى أن يحصلوا أي
الورثة بعد النكاح أبناً (ويأخذوا ما بقي) من الفصل (بعد دينه) أي بعد أداء دين
البيت، قال المراء) ويرى منه أي وجه أن بهم ذلك مطلق، اهـ

وسط أبي جعفر في فروع هذا الباب، وذكر خلاف أصحابهم في بيئته
الورثة أو المراء، يرجع إليه

(٦) باب القضاء في الدعوى

٨/١٤٣٣ - ثور بن يحيى قال سألت، عن جليل بن عبد الرحمن

عن ابن جعفر عن ابن جابر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن جابر عن رجل ماله، فأقامه له في عدل، وحلفوا به، فحكم مائتين للمعيب، مع نفسي منه فبوءه ثم بعد وصية من ثلثه بن أبي أنور أن يحلفوا به يكن للمعيب أن يحلف مع شاهد ليعت، وبعد ذلك إسحاق وأبو ثور والشافعي في الحديث، فقال في القديم للمعيب أن يحلف، ويسحق، وهذا قول مائة لأن سنة سنن به بطلان أنه لو كان مثل قدم دفعه على سيرة

ولد، بن أبي أنور ثورته دون للمعيب، ثم يكن له به يحلف عليه، ثم قال في حديثه، ثم قال في الحديث فيها بؤرته سواء، قال عليه دين أو لم يكن، معن عطف أحد عن أبيه ثم قال قال هذا من قبله يبيع إلى أنورته وحصل ملكاً لهم، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة إلا أن القليل يسحق بؤرته مع نفسي إلى أنورته على كان لا يسحقها لم يبيع بؤرته، ثم قال أبو سعيد الأصبهاني يبيع بؤرته، وقد أوما أحمد إلى مثل هذا، وذهب الآراء وهذا قال بن للمعيب لا يحلف على دين يبيع، اهـ

ولا ينجوه هذا الباب إلى بؤرته؟ لأن بؤرته هي إثبات البؤرته شاهد واحد مع يمين المعني

(٦) القضاء في الدعوى

بعضي إلى أنورته حد شيء فكيف يعصى به ما عهد الشهادته وروم الدعوى

٨/١٤٣٤ - (مالك من حميد) يبيع انجيم وكسر له من (ابن عبد الرحمن)

أَمْزُودًا، ثُمَّ كَانَ يَخْضُرُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ يَقْضِي بَيْنَ النَّاسِ.
وَإِنْ جَاءَ بَرَجُلٌ يَدْعِي عَنِّي نَزَجِي حَفَا، مَرَّ هَذَا كَدْتُ بَيْنَهُمَا
مُحَاطَّةً وَفَلَايَةً، أَخْلَفَ أَبِي دُعِيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَسِيءٌ بَيْنَ
ذَلِكَ، لَمْ نُحْلَفْ.

المؤلف (أحمد بن أبي جده) (كان يعظم) في مجلس الخليفة الراشد
(عمر بن عبد العزيز وهو) أبي عبد (يعني بين الناس) له في من إدارته على
المنية، وقال ابن أبي (كان عمر بن عبد العزيز أميراً على المدينة، ثم كان
حقيقاً، ويحتمل أنه كان يقضي في العائش، اهـ).

(ما، جاءه الرجل) المسمى (يدعي على الرجل) الآخر (حفا) ثم من
الحقوق (نظر) عمر (إن كانت بينهما) أي بين الطالب والمطوب، المحاطة أو
ملازمة) وعبر، طالبه عن إقامته (أخلف) ماء المجهول (الذي ادعي عليه)
أي المطوب (وإن لم يكن) بينهما (شيء من ذلك) أي شيء من الملازمة
والمحاطة (لم يحلف) أي لم يحلف بمطوب.

هذا ما جرى هذا قول عمر بن عبد العزيز وألفهاه له أحد أئمة و
قال مالك، روى أبو حنيفة والشافعي يسمعون المدعي عليه من غير إيجاب
حلفه، يدل على ما مضى له من مجرد الدعوى لا يوجب حلفاً لا يؤممه
صديقه، وفي اختلاف المدعي عليه نصراً لنفسه، فلا يصح أن يؤدي اليمين
بمجرد الدعوى عليه إلا أن تكون ضرورية، اهـ.

هذا ضروري (أحمد بن أبي جده) لأنه لثلاثة عشر إلى ثوب جبر على
المدعي عليه، سواء كان بينهما حلفه، لا لصوم حديث بن عباس في
طائفة من (أبي جده) يسمي باليمين على المدعي عليه، بكر حمله مالك

(١) المصنف (٥، ٢٢٦)

(٢) شرح الروابي (٣١، ٣٩٦)

وموافقه صلى الله عليه وسلم، إذ كانت خطته، بلا يهدى أهل السجدة لمن الغفل بسخطهم
مروراً في اليوم الواحد، فاشترب الخطة لهذه المصعدة.

ياسين بن عبد البر لذلك بقوله تعالى ﴿إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ﴾
صَلَّاتُ الْآيَاتِ وقال ابن عباس: ما أبي يعقوب بقميص يوسف - عليهما
السلام - ولم ير منه خرقاً كذبهم، وكان إذا أكله السبع لحرق بمصده، وقال
الشمسي: كان لي يميني يوسف عليه السلام ثلاث أوقات، فرد حين القي
على وجه أبيه فارتد بصيراً، وهذا أصل في نوت الخلطة، اهـ

قال سفيان: إذا استحي رجل على رجل إلى الحاكم، فله رواية
إحساناً أنه يرميه أن يستحي خصمه، سواء علم بينهما عمامته أو لم يعلم،
وصواء كان المستحي ممن يحامل مستحي عليه أو لا يحامله، كأنظير يذبح
على ذي بره، وحينئذ ينص على هذا في رواية الأثرم، وهو اختيار أبي بكر،
ومذهب أبي حنيفة والشافعي؛ لأن في تركه نصيحاً للمحقوق وإعزازاً للعلم، فإنه
قد ثبت له الذي على من هو أرفع منه بمصده، أو يتقرب منه شيئاً ولا يوقفه،
أو يودعه شيئاً ولا يرده، ولا تعلم بينهما معاملة، فإنما لم يعد عليه سقط حقه،
وهذا أعظم ضرراً من حضور مجلس لحاكم، فإنه لا نصيحة فيه، وقد حضر
عمر وأبو عبد الله، وحضر هو وأخوه عند شريح، وحضر علي رضي الله عنه
عند شريح، وحضر المنصور عند رجل من ولد طلحة بن عبيد الله

والرواية الثانية لا يستدعي إلا أن يعلم بينهما معاملة، ويشير أن لما
أثناه أصلاً، زوي ذلك من علي - رضي الله عنه - وهو مذهب مالك، لأنه
في إتيانه على كل أحد بديل أهل مروءات وإهانة للبني الهيبات، فإنه لا
يشاء أحد أن يسلمهم عند المحاكم إلا قبل، وربما فعل هذا من لا حق له

تبعني أئمتي عقبه من حضوره وشرفه طبعه من سائر الأولي أدبي.
 لأن ضرب تصح الحو عظم من هذا، وطبعه من هذا أن يكون من ينفوه
 مقامه إن كانه الحو . ٥

وفي «المعنى» حديثاً في غير الحافظة، فصل في معرفة محاسبة
 وملايه شاهد أن شاهدهين ومنزل، يكفي الشهاد، قبل هي أن يلو
 المدهوى مثلاً على مثله، وروى البيهقي^(١) عن أبيه - مني لله - السير
 على المدعى عليه، إذا كان قد حافظة، فإن لكل حصة المدعي، وروى الشافعي
 وانجموه - بسبب مرجع على المدعى عليه، من، كان بينهما حلاط أم لا،
 وشملهم عموم حديث من علم، من أنكره - لا يصل يمينه يروى في كتاب
 ولا سة ولا يجمع كذا ذكره فطحي^(٢).

وحديث بابك من عموم هذا الحديث دعوى بخصاص، فلا يجب به
 النجس عنه - لا يرفع على ذلك شاعراً، ويجب اليمين، وسه دعوى الكساح
 هي الصراة، ودعوى امرأه الطلاق ومنها العتق، أم محتج.

وسه، حي^(٣) في ما حصل على المدعى من، في أوله - ولا
 الأول، في المدعى الذي سببه يمين الحافظة، وحرفه من عتق، والثاني، في
 من الحافظة، والثالث، مما شت به الحافظة.

أما الآخر، مما تم به الحافظة، هي المدعىة، وادعى من مدعوه
 وكذلك في ادعى عنه كماله نحو فلا يلزمه، إلا لم يكن بينهما حافظة، وأما
 الثاني فادعاء المدعى هي بـ المدعى وهذا يشترط في مدعى ولا أكد، بين

(١) «المعنى» (١٨٦)

(٢) «المعنى» (٩٨، ٩٩)

(٣) «المعنى» (٨٦، ٨٧)

قال مالك رحمه الله، لأمر عبداً أن يمدح من دعى على رجل مدحوى، يُعذر في ذلك كذاً يُثبت مخالطته أو ملبسة أخلف المدعى عليه فإن حلف نفل ديت أحرر عنه وإن لم يحلف، وردت اليأس عن المدعى، فحلف طاب الحق، أحد حلف

(٧) باب القضاء في شهادة الصبيان

أهل السوق مخالطة يكون المدعى من أهل السوق وأما مالك، يصح ما ثبت به الحصة بغير المدعى عليه وبشهادة رجل واحد، وإن لم يرد إقامة بالحصة! أحد واحد حلف المدعى معه وثبت به الحصة، لم يحلف حلف المدعى عنه، أنه ملحقاً

(قال مالك، رحمه الله) يدعي دد، من أثر خبر من عهد بغير الأمر عندنا بالمدينة بمروية يعي (أه) أي بشأن (من) المدعى على رجل مدحوى نظراً (و) ١٠٠٠٠ (فإن كانت بهيمة مخالطة) قال رافعي من التجار ومن نصب عنه بيع والشراء (أو ملبسة أحسنه) بناءً المجهول المدعى عليه فإن حلف المدعى عنه (بطل حلف الحق) الذي ادعى به المدعى (أه) أي عن المدعى عليه (وإن أفي) المدعى عليه (أن يحلف) على إنكار أو غيره (وردت اليأس على المدعى) على مدعى من كان يرد اليأس على المدعى، كما تقدم مبسوطاً في باب سائر (وحلف طاب الحق أحد حلف) (أه) لب حقه بخلافه بعد يكون مدعى عليه، ومن لم يفل بره اجلس بشفه عنه، لا يكون حلف كما تقدم

(٧) لقضاء في شهادة الصبيان

قال مالك، يجوز في اشتداد سمه شروطها أن يكون بالقاء

(١) شرح برغوثي (٢٩٥، ٣٠٠)

(٢) (المصنف) (١٤، ١٥، ١٦)

١١٣٤ - ٩ - قال يحيى بن مالك، عن هشام بن عروة، أن شهادة الصبيان فيما بينهم من أنحرأج

قال مالك الأثر المصنف عليه بهذا، أن شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من أنحرأج ولا تجوز على غيرهم، وما تجوز شهادتهم فيما بينهم من أنحرأج ردها لا تجوز في غير ذلك ..

١١٣٤ - ٩ - (مالك بن عروة بن عروة) عنه (عبد الله بن الربيع) المصنف أمير المؤمنين (كل من يفتي بشهادة الصبيان فيما بينهم من أنحرأج) قال أبو عمرو^(١) اختلف عن ابن عمر في ذلك، و (أصح أنه كان يحبرها إلى أبيه بهم في حال مرور الصورة، وروى مثله عن علي - رضي الله عنه - من طريق صفينة له

قال أبو داود^(٢) وأما حديثه قال معاوية بن عمرو بن عبد الرحمن بن الحارث بن عروة والسبي واسم أبيه يسى وأمه هري وسحقى بخلف عنه، ومن يجره المصنفون وحمل ذلك هو ابن عباس بعد ما جازها عن أبيه

(قال مالك الأثر عتقا) بأثره الصورة (المصنف عليه) من بينهم (أن شهادة الصبيان تجوز) بأنثى المصنف في جميع المواضع من هذا الأثر في أنحرأج المصرية، وكذلك في أنثى المصنف في جميع المواضع من هذا الأثر في أنحرأج بيبس (ولا تجوز) شهادتهم (على غيرهم) من الكفار (ولما تجوز شهادتهم فيما بينهم من أنحرأج وحدها) أي في أنحرأج خاصة، (لا تجوز في غير ذلك) أي في غير أنحرأج من الأموات وغيرها، كثره تأكيد ردها لاحتمال شمول غير

(١) انظر (٢٩٠/٢٩١)

(٢) انظر (٣٩٦/٣٩٧)

إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَرَقَّوْا أَوْ يَحْتَبُوا أَوْ يُعْشُوا فَإِنْ اقْتَرَفُوا مَلَأَ شَهَادَةُ لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا فَذَلِكَ أَشْهَدُوا الْعُدُو عَلَى شَهَادَتِهِمْ. قَبْلَ أَنْ يَتَرَقَّوْا.

الحراج (إما كل ذلك) أي أحد الشهادة (قبل أن يترقوا) من موضع الحراج (أو يضيئوا) بناء معجمة من حاجر داء المجهول من الحب ما كسر الحجاج، كد هبطه أمردني، وفي مسيلج الهندية ومغزى العميرية بحير، بالفتح بعد الحاء

قال البيهقي معناه أن يدخل بينهم كبير وبار حتى وجه بعضهم بأنهم يشهدون وشهدتهم عن وجهها. أو يرمونهم لربادة بها أو القصاص بها فإذا كان ذلك أم أشرف شهادتهم ويطب. اهـ

(أو يعلموا) بناء استعمل من استعمل أي عيشتهم ومنهم أحد (فلان اقترعوا) كل أحد الشهادة (للا شهادة لهم) أي لا تمتنع لا تمتنع التفسير (إلا لو يكتوبوا) أي الصبيان (قد أشهدوا) الكبر (العلو) جمع عدل (عن شهادتهم قبل أن يترقوا) قبل (بناء) حداث التفسير

وقال البيهقي في حديثه ثلاثة أبواب الأول في ذكر من يجوز شهادته منهم الثاني في بيان لحالة التي يجوز عليها شيء الثالث في حكم من يجوز شهادتهم

لما الأول فانظر أصحاب مالك على أنها تجوز شهادتهم فيما دون القتل من الحراج. والثغر على أنها لا تجوز في الحطوف قال صاحبون إنما أحربنا هي الحراج. وبه أجزأ في الحطوف للصبر. لأن الحطوف يحضرها الكبار ولا يحضرون في حراج لصغار في الأغلب. ولو حضرها كبير لم تجز شهادتهم. واحذف أصحاب في حاربنا في القتل. فروي ابن القاسم عن مالك في كتاب ابن سبويه أنها تجوز بينهم في القتل. روي عنه أسهب

(٨) باب ما جاء في البحث على منبر النبي ﷺ

وأما من رد بني مجور شهادتهم، فروي عن مالك أنه قد تحور شهادته
 انفقوا دون لأبائهم، وقال مجرب: علف لولم ير القاسم في شهادة الإلزام
 في الجرح، فلم يجزها في كتاب الشهادات، وأجازها في كتاب القصاص
 وقال ابن سريج: أقبل ما يجرى من شهادة الصبي بعلامان وعلام
 وجارهما، ولا يجوز علام وجريه، ولا جوار وإن كثرتا، لأنهم من كثرة
 مقام الشبي، رتب مقام علام، ولا يحكم شهادة علام

فلا ملك، ولا يجوز شهادة بعد سهم، وإذا لم يدر، فلا شهادة
 من علم غير الإسلام، ولا يظن في ضمان إلى عدالة ولا عداوة، قال
 محمد: ولم يختلف في أنه لا يظن إلى عدالة ولا حجة فيهم، وإن سجدوا
 لأن عداوتهم لا عود لها، يعني لا يثبت، وبنيهم من أهل ما يفسدونه
 إلى أدى من عداوتهم يمتلأ بها

وعاد من القاسم في كتاب من السور، فإذا نسب لشهادته به جرح، وحل
 يجوز لدرج الفراءة قال بن السور: لا يظن في شهادتهم إلى حجة ولا
 قرينة، وقال عبد الملك: تنط في مرة

وأما الثاني يعني تنس الحالة، فهي أن لا يكون بينهم كسر، ومفيد
 شهادتهم قبل أن يمتروا، خاصة الكسر يكون معهم، فإن ذلك يمنع قبول
 شهادتهم، سواء كان الكبار رجلاً أو امرأة، أهل مراعى عدالة في الكبير
 انتهى يكون معهم، مختلف فيه.

وأما الثالث، يعني في حكمه من جرح شهادتهم، فإنه من شهادة يقتضي
 حسي يسي، ففي كتاب من السور: عن ابن القاسم: سرق الناقة أسية يلا
 قامة، وقال مجرب: تمت نفسي كالحمد، أم ملخص

(٨) البحث - كسر المدعى، بهمله - على منبر النبي ﷺ

أي المقلب المكتف عنه، فإن - أحب من حوته تدعى - وكانوا يفترون على

لَيْسَ قُتِلَ فِي أَيِّ النَّسَبِ الْمَوْتُمْ ، سَمِيَ الْيَمِينِ مَمْلُوكٌ حَتَّى لَمَّا لَكَ ، وَهَلْ
 « ثَمَّ فِي يَمِينِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَدُهُ ، وَقَدْ سَعَدَ سَعْدٌ بِالْكَسْرِ الْإِثْمُ ، وَالْحَلْفُ
 فِي الْأَمْرِ ، وَالْمِيلُ مِنْ يَافِئٍ إِلَى حَرْفٍ أَوْ عَكْسَهُ ، وَهُوَ «الْمَجْمُوعُ» فِي حَدِيثٍ
 «لَيْسَ حَتَّى أَوْ صَدَقَةً» لَحِثٌ فِيهَا يَعْصِي كَذِبَهُ مِنَ اتِّحَافِ الْإِثْمِ ، يَعْنِي أَنَّ
 الْحَلْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ نَوَاحِشَ ، فَهَذِهِ كَلَامُهُ

عَنْ أَبِي وَشَّةٍ (١) : قَالَ لَا يَمَانُ فَإِنَّهُمْ نَفَقُوا عَلَى أَنَّهَا تَحِلُّ فِيهَا الدَّعْوَى
 عَنِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ يَمْدَعِي بِنَفْسِهِ ، وَكُلُّهُمْ مَجْبُوعُونَ عَلَى أَنَّ الْيَمِينِ
 تَدْعِي بِسُقُوطِ الدَّعْوَى أَوْ شَيْءٍ فِي يَمِينِ بِلَا يَدِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَأَعَادِلُ
 صَوَاهِ الْأَمْعَارِ فِي حَقِّهَا مَعْدُونَهُ ، هِيَ عِدَّةُ مَالِكٍ مَالِكِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، لَا
 يَرِيدُ عَلَيْهِ ، وَيَدُ الْإِسْلَامِي تَدْعِي بِحَسَمٍ مِنْ حَسَمٍ ، يَعْلَمُ مِنَ الْعِلَالَةِ

وَقَدْ هَلْ تَحْلُظُ ذَلِكَ؟ فَرَبِّهَا حَلْفُهَا فِي ذَنْبِهِ فَهَذِهِ مَالِكٌ فِي أَنَّهَا
 حَلْفُ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ فِي عِدَّةٍ مَحْصُورَةٍ ، وَكَذَلِكَ السَّاقِيَّةُ ، وَفَافْهَمُوا مِنْ
 أَمْرِهِ ، قَالَ مَالِكٌ : إِذَا مِنْ أَذَى عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ ذَرَاهٍ مَصَاعِدًا وَجِثَّ عَلَيْهِ الْيَمِينُ
 فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَإِنْ كَانَ فِي مَسْجِدِ نَبِيِّ ﷺ ، فَلَا ضَلَامَ فِي كَيْفِهَا أَنَّهُ
 يَحْلِفُ عَلَى تَسْتَبْرَءٍ وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ ، فَعَلَيْهِ ذَنْبٌ رَوَّابِيَانِ
 خِلَافَتُهُ سَبْعٌ أَتَقَى مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَلَا تَرَى عِدَّةَ تَسْمِيَةٍ ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ
 أَنَّهُ يَحْلِفُ فِيمَا تَهْدَى فِي الْحَامِ ، رَجَمَ يَحْدَرُ

وَقَالَ شَاذِيهِ : يَحْلِفُ فِي تَسْمِيَةِ أَمْدٍ حَسْرَةٍ ، وَهِيَ مَكَّةُ بِنِ الْرُكْنِ
 وَالْعَتَمَةِ ، وَكَذَلِكَ يَحْلِفُ عِدَّةً فِي كُلِّ يَدٍ عِدَّةٍ حَسْرَةٍ ، وَالْإِصْبَابُ عِنْدَهُ فِي ذَنْبٍ
 عَسْرَةٍ دِينَارٍ ، وَقَدْ خَلُودُ يَحْلِفُ عَلَى التَّسْمِيَةِ فِي الْمَعْلُولِ وَالْكَتِيرَةِ ، وَقَالَ أَبُو
 حَنِيفَةَ لَا تَحْلُظُ الْيَمِينُ بَانِمَكَا

١٠/١٤٣٥ - ما من بحسب حلفت مالك في عمامة

عمامة بن ثعلبة بن أبي وقاص، .

وفي نسخة: لا خلاف بين المسلمين في تعليق العمامة و ردّي
اللائحة عن راحة. ولا في نسخ ثعلبة في حوت منقطع. ١٠ - نوح
المنعم، وحالته في مادة. لا خلاف بين أهل العلم أن من عصى
حيث يستحب أن يرد في عمامة وله فضله جاز. والله أعلم به. ١٠
أخبار من يكون سلفه من ذلك خبراً ومخبراً انتهى مختصراً

١٠ - في نسخة: قال وعثر كذا. ولا خلاف بين أهل العلم
في أن العمامة ترفع في حكمة. لا خلاف بين أهل العلم في نسخ
١٠ - الأخبار بلغة من عصى في الحكمة. لا خلاف بين أهل العلم في
أخيه

١٠/١٤٣٨ - (مالك بن هشام بن هشام، أبو جهم، ١٢٢٦ - ١٢٢٧)
عنه في نسخة الرضا، ذكره في نسخ المصنفين بلغة عن هشام بن
عنه. وفي نسخ المصنفين حفظ في هشام بن عتبة. حسب ابن جهم. ١٢٢٦
أخيه عنه، بقسم الحسن المصنف وسكر، التتبع لغويته غير جلد ابن أبي وقاص
بأنه حريري المصنف بعد من رجال أبيه. قال أبو جهم: "تغير طبعه
وما من صنع من عصى. ١٠ - وحالته في نسخة: "تغير طبعه". ١٢٢٦
١٠ - من عصى. ويقال: هشام بن هشام. ١٢٢٦ - وهو أصح. ١٢٢٦
١٢٢٦ - ١٢٢٦. ١٢٢٦ - ١٢٢٦. ١٢٢٦ - ١٢٢٦. ١٢٢٦ - ١٢٢٦. ١٢٢٦ - ١٢٢٦.
١٢٢٦ - ١٢٢٦. ١٢٢٦ - ١٢٢٦. ١٢٢٦ - ١٢٢٦. ١٢٢٦ - ١٢٢٦.

١٢٢٦ - ١٢٢٦

١٢٢٦ - ١٢٢٦

١٢٢٦ - ١٢٢٦

الذي كان في زمن النبي ﷺ في وسط المسجد وهو سبعة من القلعة
والبحر - لأن ردة في المسجد ذكره الشيخ عبد الله بن عبد الله بن أبي
موضع ملاء ﷺ، وأما القلعة والحدود فهي بي بي يمدد قاله برزاني^(١)

وذكر في^(٢) بما يريد أنه علم من حلف حائن علي وجه ياتم
به، وإنما ذكر سره في هذا الحديث عن سبيل التعظيم له والأعلام بتخليطه
على من حلف عنه ثلثاً، وإنما تم ذكر سره في الحديث الثاني، فمدح منه أن
ذكر السر في الحديث الأول عن معنى بتخليط، انتهى

وذكر في سبب سبب وجه ذكر سره من لا يرى التعظيم^(٣) في
الأمانة والأمانة أنهم كانوا يحاكمون ويتخلفون يومئذ في المسجد، فتمطوا
جانب الأيمن منه، وهناك السر معللاً بالألف، فذكر في الحديث عن ما كان
دائمهم، وفاد الطيبي إن لناصر الفوس لأول أن يقول وصف السر باسم
الإشارة بعد إتمامه إلى نفسه ليس إلا للتعظيم، فإن لم يكن مدحلاً في
التعظيم، كما في فاسحلي^(٤)

قلت وذكر الإشارة وقع في بعض طرق حديث الباب، من جملة
ورد التعظيم في بيبي على السر في حديثي أخرجهما: حديث جابر مرعياً
«لا يحلف أحد عند عسري هنا عن بيبي أمة ولو على سواك» حصر إلا تنوياً
مقصده من السر، أخرجه مائتة أبو داود والشمسي وابن ماجه، وصححه
ابن حبان وابن حزم والحاكم وغيرهم، بل لفظ الذي ذكرته لأبي بكر بن أبي
شبه

(١) شرح برزاني (١/٤)

(٢) مسعى (٢٤٢/٥)

(٣) فتح الباري (٢٨٥/٥)

السا سؤا مقطعه من الآثار

أخرجه أبو داود ٢٦٠ - كتاب الأيمان وسننه ٩ - لم يصح ما جاء في عظم
بعض عدد من أبي بكر بن أبي شيبة ١٣٠ - كتاب الأيمان ٩ - مات أبي بكر
في سنة ١٢٠ هـ

لأنها حديث أبي أمامة بن سهل بن مهران عن أبي جعفر ١٠ - حديث
بعض كاد يستحق بها ذلك من أبي بكر بن أبي شيبة ١٣٠ - كتاب الأيمان ٩ - مات أبي بكر
في سنة ١٢٠ هـ لا يتقبل الله منه ضرر ولا عذاب - أخرجه الثاني في حقه فثبت.

في أن أورد في الحديث فهو من سؤك أعصره والمائلون - فثبت لم
يتركوا ما نصحت على الميراث في انصاف كما عدم - فهو أيضاً لا يأخذون
هذا الحديث.

أما ما ذكره من أن سؤك أعصره والمائلون - فثبت لم يتركوا ما نصحت على
الميراث في انصاف كما عدم - فهو أيضاً لا يأخذون هذا الحديث.

أما ما ذكره من أن سؤك أعصره والمائلون - فثبت لم يتركوا ما نصحت على
الميراث في انصاف كما عدم - فهو أيضاً لا يأخذون هذا الحديث.

أما ما ذكره من أن سؤك أعصره والمائلون - فثبت لم يتركوا ما نصحت على
الميراث في انصاف كما عدم - فهو أيضاً لا يأخذون هذا الحديث.

في أن أبو بكر ١٢٠ - كتاب الأيمان ٩ - لم يصح ما جاء في عظم
بعض عدد من أبي بكر بن أبي شيبة ١٣٠ - كتاب الأيمان ٩ - مات أبي بكر
في سنة ١٢٠ هـ لا يتقبل الله منه ضرر ولا عذاب - أخرجه الثاني في حقه فثبت.

(١) - كتاب الأيمان ٩ - لم يصح ما جاء في عظم

(٢) - كتاب الأيمان ٩ - لم يصح ما جاء في عظم

١٤٣٠ - ١١ - وَحَفَظَنِي مَدِينَةُ هَرِ الْأَمَلَاءِ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ
مُسَدِّ بْنِ كَعْبٍ السَّنْبَعِيِّ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكِ
الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ،

يَتَرَكُ يَوْمَ رَجَبٍ مَا دُلَّ عَلَيْهِ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ^(١) .

١٤٣١ - ١١ - (عَلَيْكَ مِنَ الْأَمَلَاءِ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْمُوتَ) سَمْعِي (عَنْ
مُسَدِّ بْنِ كَعْبٍ السَّنْبَعِيِّ) بِشَحْنَبِيرٍ سَبِيهِ إِلَى أَبِي سَلَمَةَ مِنْ الْأَنْصَارِ، قَالَ
أَمِنْ هَذَا بَشِيرٍ وَقَوْلُ بَعْضِ الرُّوَادِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ عَطَا، إِنَّمَا هُوَ
مُسَدِّ بْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ، أَسْبَغَ

قَدْ لَا سَبْتَ أَنْ مُحَمَّدٌ بْنُ كَعْبٍ الْقُرَظِيُّ عَطَا. وَالظَّاهِرُ عِنْدِي أَنَّهُ أَسْبَغَ
مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ السَّنْبَعِيِّ، فَإِذَا سَمِعْتُ أُخْرِجُ حَدِيثَ الْبَابِ بِرَأْيِ اسْمَاعِيلِ بْنِ
حَمَرٍ عَنْ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ أَخَاهُ عَمَّ^(٢) لَوْلَيْدٌ مِنْ كَثِيرٍ هُوَ
مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَخَاهُ عَمَّ^(٣) أَنَّهُ كَعْبٌ بِحَدِيثِ أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ يُحَازِرُنِي
حَتَّى تَكُونُ سَمْعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُهُ، قَالَ لِحَامِدٍ فِي «تَهْدِيهِ»^(٤) مُحَمَّدُ بْنُ
كَعْبٍ بْنُ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ السَّنْبَعِيُّ، وَبِهِ سَمِعَ حَدِيثَ «لَا يَقْطَعُ رَجُلٌ حَلْمَهُ
الْمَحْرُومَةَ» بِأَحَدِثِ الْأَسْوَنِ مِنْهُ

(عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ) قَدْ، بِهِ دَعِي (عَنْ
أَبِي أُمَامَةَ، نَارِ سَيُورِي^(٥) نَبَسٌ هُوَ بِأَسْمَاءِ الْبَاهِلِيِّ صَدِيقِي بْنِ عَحْلَادٍ
الْمَشْهُورِ مِنْ هَذِهِ عِيَّةٍ، وَاسْمُهُ عَدِيَّاسُ بْنُ تَعْلِيهِ الْأَنْصَارِيِّ أَحَدُ مَنْ مِنْ بَنِي
الْمَحَارِبِ . . . خَرَجَ، وَفِي «بَنِي تَعْلِيهِ» هُوَ حَبِيبُ بَنِي مَالِكٍ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ
أَبِي بَرْدٍ بِرَبِيعٍ، هَذَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي اسْمِهِ، وَفِي اسْمِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَعْلِيهِ،
وَيَقَالُ تَعْلِيٌّ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ، أَسْبَغَ

(١) سورة . . . الآية ٢٨

(٢) (٩) (١٢٢)

(٣) «شرح صحيح مسلم» لمؤلفي (١/٢٠٦) (٦)

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَتَلَ ضَيْعَةً حَتَّى أَفْرَى مُسْلِمًا

رَدَّ إِلَيْهِ ﷺ مِنْ يَدِهِ مِنْ أَحَدٍ أَوْ قَتَلَ ضَيْعَةً حَتَّى وَجَدَهَا مَلَكًا، فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَصَفَّ، أَوْ نَوَّيَ قَوْ، أَوْ سَرَّ يَدَهُ، أَوْ غَدَّ، أَوْ صَرَفَ الشَّيْبَ ﷺ مِنْ أَحَدٍ، أَصْلَى عَلَيْهِ

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ ضَيْعَةً، فَصَلَّى مِنَ الضَّيْعَةِ (حَقَّ لِمَنْ يَدُهَا) قَالَ أَنُؤْوِي مَدْحَلٌ فِيهِ مَنْ جَعَلَ عَلَى عَيْرٍ مَا كُنْتُ الْمَيْتَةَ وَالْمَرْجِيَّةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَجْزَائِهِ الَّتِي يَنْفَعُ بِهِ، وَكَدَّ سَائِرَ مَحْفُوقٍ، كَحَدِّ الثَّقَفِ وَنَصَبِ لُحُوحَةٍ فِي الْقَسَمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ (مُسْلِمًا) قَالَ: نَوَّيَ الضَّيْعَةَ بِالْمَسَامِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ مَحْرَمِهِ حَقَّ الدَّمِ، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّ هَذَا يُعْبَدُ أَشَدَّ الَّذِي ذَكَرَ ثُمَّ اقْتَضَعَ حَقَّ الْمُسْلِمِ، وَأَمَّا الدَّمِ، فَمَقْتُلُهُ حَرَامٌ، مَنْ لَيْسَ بِرَمٍّ أَوْ يَكُونُ فِيهِ هَذِهِ الْمُعْقُوبَةُ الْمُعْظَمَةُ، وَهِيَ كَمَا عَلَى سَائِرِ مَنْ يَدُلُّ بِالْمَقْتُولِ، وَأَمَّا مَنْ لَا يَدُلُّ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَاوِلٍ، وَدَمُ الْعَصِيِّ عِبَادَةٍ بِمَحْصِيصِ الْمُسْلِمِ بِكُونِهِمْ مُحَاطِينَ وَعَدَمِ الْمُتَعَامَلِ لِي الشَّرِيعَةِ، لَا أَرَى غَيْرَ الْمُسْلِمِ يُعْلَمُ بِهِ حُكْمُهُ حُكْمُهُ لِي ذَلِكَ، أَنْتَهَى

وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١) اخْتَصَفَ مِنْ تَوْبَةِ مُسْلِمٍ فِيهِ، فَلَوْ اقْتَضَعَ حَقَّ كَافِرٍ لَا يَسْتَحِقُّ هَذَا التَّوْبَةَ، أَوْ يَسْرِعُ بِهَا وَرَدُّهُ لَمْ يَدُلَّ عَلَى وَعْدِهِ حَقَّ الْمُسْلِمِ أَشَدَّ، لِأَنَّ حُرْمَةَ حَقِّ الْمُسْلِمِ أَقْوَى، وَكَبِيرٌ بِمَا ذَكَرْنَا لِنَقْلِهِ عَلَى أَنَّ حَقَّ الْكَافِرِ أَرْحَبُ رَحْمَةً، فَإِنَّ إِرْضَاءَ الْمُسْلِمِ بِإِذْخَالِهِ الْبَعْدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْرٌ مُمْكِنٌ، فَيُجِيزُ أَنْ يَرْضَى لَمْ يَحْصِهِ، فَيُحْضَرُ عَنْ تَوْبَتِهِ، وَدَمُ إِرْضَاءِ الْكَافِرِ بِذَلِكَ قَعِيرٌ مُمْكِنٌ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ صَحِيحًا، فَإِنَّا نَكُنْ مِنْ مَنْ يَنْصُورُ الْخُلَاصَ مِنْ ظُلْمِهِ وَاجِبُ الزَّعَامَةِ مَعْنَى مَنْ لَا يَنْصُورُ أَوَّلَى، أَنْتَهَى وَدَلَّ عَلَيْهِ سَرِي عَلَى الْعَالِيَةِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الدَّمِ وَالْمَعَامَلِ

(١) شرح الزُّرْقَانِيُّ (٢/٤)

سینه حرم به عقبه نهد و آنگاه به آتش زدند و آن گاه
 صندلی را بسوی دروازه بردند و آن گاه نقیبه را بر آن
 گذاشتند و آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن
 گاه آن را بر آتش زدند

و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند
 و آن گاه آن را بر آتش زدند

و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند
 و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند
 و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند

و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند
 و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند
 و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند
 و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند

و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند
 و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند
 و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند
 و آن گاه آن را بر آتش زدند و آن گاه آن را بر آتش زدند

وأفروصهم أحي أن يمتنع به من مراء ، روى ، فإن قول مروان لو أنفروا ما حاز
 الاحتجاج ، فكيف يجوز الاحتجاج به عن معذرة جماعة الضعفاء ، وقول
 منهم وفوائدهم ، ومخالفة قول النبي ﷺ ، رطلاني كتاب الله ؟ وهذا لا يجوز ،
 انتهى

وقال الشافعي رحمه الله ، يُدين على السير ، بما لا خلاف فيه عند
 لديهم ولا حبيب ، طعاب قولنا هذا غائب ، بل أنه موضع حجة سنة
 رسول الله ﷺ والإمام ، بعده عن الضعفاء ، روى ، روى من ثابته لا يرى النبي
 على السير ، ولما روى عنه ذلك ، وحاشا أن يكون مروان ، ما خرج زيد لو لم
 يمهده أن يمشي على السير حق أن يكون ، مذهب الحنفية يمتنع الاحتكام ، وقد
 دل ذلك أعظم من هذا أن نذكر الردي ، روى ؟ بقا ؟ جود باقة ، قال قالنا
 ينبغي أن يكونوا في أن يذهبوا ، فبعت مروان ، بعد من يتزوجون من أيدي
 الناس ، فإذا لم يكره مروان على زيد هذا ، فكيف يكره فيه في نفسه ، أن
 يكون لا بد مني النبي عن السير ، بعد كان زيد من أعظم أهل المدينة
 مروان ، وقروعتهم صرله ، ولكن ممن روى ، ما قد نفي به مروان حق ، وكروا أن
 يمهده به ، انتهى

وبه أن زيد بن ربيعة بن زيد بن مروان ، عن أبيه مالك ، فزجروا عن
 قوله مع حلفه في مكانه ، بما لا ينس ، وقد روى البخاري عن عبد الله
 ابن جعفر العدي عليه حسنا ، محمد بن عبد الله ، ولا يصرف من موضع
 إلى غيره ،

قال المحقق^{٢٧} : كان سعد بن جعفر ابن إسماعيل روى من ثابته من النبي

(١٩) النظر : شرح في كتابي ١٤/١٢

(٢٠) صحيح البخاري ١٤١٥/٥٦

(١٠) باب ما لا يجوز من علق الرهن

عوف - رضي الله عنه - يوماً يجلس بين الدرع والكتف فقال: أعلى دماً
فيل لا، ولا أفعلى عقيم من بعد؟ قال لا، ولا حشيش يهاون
- من بعد المقام، لأن وسر نبي ﷺ في تعظم شيء ذلك مما ورد به
من أنسبه على من حلف عند يمين كاذبه، يعني

(١٠) - لا يجوز من علق الرهن

هو يسكن انهاء يوثق الرهن من حسن وهو حسن اليد وتوابعاً لاصعاء
تدين، والرهن محرراً المرحون، كما في الصحيح، قال سراج: الرهن
ما يوصف وتبعه ملان، الرهن مثله لكن يضمن بما يوضع في العطف،
وأصله مصدر، يقال رهن الرهن ورهناً، فهو رهن، ومرهون،
يقال في حلف الرهن رهن ورهن ورهون، يعني،

وهو الصحيح الرهن، والمراد ثم منعاً في معنى المرحون

وقال الدوق: الرهن في لغة ثوب ولذو، يقال ماء وهو الرهن
رأه، وقيل هو من العن، وفي لسان العرب الذي يحفل ويثقب بالدين
يسوق من لغة إن عهد استأجره من هو عده، انتهى

وقال غير ذلك الرهن من حسن الشئ ما يربط كانه قائم على
الذي يربطه كلف رهنه أي مرهونه، وبهذا المعنى على المرحون منبه
بمعنونه بالمعنى، وشيء حسن يعني يعني يعني يعني يعني يعني
أنه

وامر شاع، فقد قال أبو عري وعمره على الرهن يعني معجبه متشوخه

(١) المحدث والزائد من ٢٦٧

(٢) المعنى (٢٢٣٩)

٣١١٤٣٨ - وَرِ يَخْبِي حَقَّقْنَا مَدَانَتِ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ

عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ نَ وَرِ يَخْبِي حَقَّقْنَا مَدَانَتِ عَمْرٍ

وَلَا مَ سَكَرَ دَ وَرِ يَخْبِي حَقَّقْنَا مَدَانَتِ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
الْمَرْبُورُ لَدَ لَدَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ

وَرِ يَخْبِي حَقَّقْنَا مَدَانَتِ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ

وَرِ يَخْبِي حَقَّقْنَا مَدَانَتِ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ

٢٨ - ١٣ - (عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ)
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ
يَتَنَ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ

عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ نَ جِهَاتٍ عَمْرٍ

وَالْأَمْرُ لِلرَّحْمَنِ

ووضح وصله. ذكر جماعه روى ذكره موصداً، وذكر الاختلاف في دفع
زيادة، ووقعها على ابن المسيب م جماعه، قال في أخر البحث قال
صاحبه التحقيق وقد عالج بحاله الذم فخصه بالبر وهذا الحق
قد رواه أبو داود في «المراسل» من روى عنه ابن أبي ذئب والأولاد
وغيرهم عن الزهري عن سعيد بن مسيب، وكذلك رواه أنس وغيره عن ابن
أبي ذئب مرسلاً، وهو المصنف، وقد انبجور في «التحقيق» هي من هك
بحديث، قال إبراهيم النخعي في روى مرسلاً، ويبدو أن جئت بأصل أبي
في كذا، وإلا فهو لك، هذا مني الله بك، سهر

(لا يخلق الرحمن) يصحح بـ واللام، ويرواه برفع القاف على البحر أي لا يخلق الله ولا يخلق، وذكر صاحب الدر المنثور أن الصلاة، آية، أو حجة فعله تكسر لثاقفه لكنه لم يصحح بـ ربي، الوجهين، وقد أصبح أبو عمر بأن الرواية ملاصقة خرو، وهو مع بيحيى من مخرج النخعي، فإنه الروافدي^(١) وبسطه ما نقله في أصول محمد^(٢) بناءً على محمد بن يحيى المصنف برفع القاف على البحر، ينادي على الرحمن منادياً (أو معي في يد السمرقاني لا يخلق والله على خلقه، وأجيب لا يستعمله لمنهين إذ لم يستنكف، انتهى

وفي "المجمع" عن الطبري لا يعدوا من مذهب من صاحبه الذي ربه
هو المسيح ياء ولاه والذين لا ل مذهب ولا في مذهب أي لا يسمونه مذهب
إذا لم يؤدوا من ذلك مذهباً، وخبره هو من مع أي لا يسمو الهم
مذهبون من مذهب مذهب، فيه شبهة أي مذهب، وبعبارة أخرى خلافه
وبعبارة أخرى

(۱) انجمن خیریه (۵/۱۱)

(*) (T, τ) is a topological space with a countable base.

ولهريري وأبو عبيد، انتهى إليه سره محمد بن أبي حمزة^(١) إذ قال ويهذه
مأخذ، وتفسير قوله: «ألا يعنى الرهن» أن الرجل كاد يرهى الرهن عند الرجل
يقول له: إن جئت بك إلى كذا، وكذا ولا قاله لك سبيلك، هذا
رسول الله ﷺ «لا يعنى برهن» ولا يكون بمرهين بمانه، وكذلك يقول
وهو قول أبي حنيفة، وكذلك سره مالك بن سر، انتهى وذكر الطحاوي في
الآثار^(٢) عن قول بهذا التفسير ويهد سره لإمام أحمد

قال الموقر^(٣) بن شريك أنه سمى من الحق وتبه يوقفي، عارفين في
الظفر، أو هو مبيع لي بالدين الذي عيب، فهو شرط قلست روي ذلك عن
أبي عمر وشريح والحمي ومالك بن شريك والساجي وأحمد بن الرباعي، ولا
معلم أحداً عندهم، والأصل فيه ما روي عنه عليه السلام^(٤) ألا يخلق الرهن روة
الأثر، وقال: قلت لأحمد ما معنى قوله «ألا يعنى الرهن» قال: لا يبيع
رهناً إلى رجل، ويقول: إن جئت بالبراهم إلى كذا وكذا، وإذا قاله لك
قال: إن المهر هذا معنى قوله «ألا يعنى برهن» عنه مالك والشافعي وأحمد،
انتهى

وفي التعليق للمحدث^(٥) أسبل بهد حديث جمع من العلماء على أن
الرهن إذا علك في يد المرهون لا يصح بالدين، بل يجب على الراهن إعادته
ديه، روة الطحاوي في «شرح معاني الآثار» أنه قال أهل العلم في تأويله غير
ما ذكرته، ثم أخرج عن إبراهيم بن محمد تفسير مالك المذكور، وأخرج عن
طاووس وابن السكيت ومالك بن مالك، يعلم أن المعنى المذكور في الحديث
هو العلق بالبيع لا بالصاع، انتهى مختصراً

(١) موطأ محمد بن أبي حمزة المصنف (٢/٣٤٣)

(٢) القفني (٥١٣/٦٥)

(٣) (٢٤٢/٢)

(١١) باب القضاء في رهن الثمر والحيوان

وعليه غرمه، وهو غرم الدين بعد صبيع الرهن، وهذا تأويل قد أنكره أهل العلم جميعاً بالنقطة، وذهبوا أن لا وجه له عندهم، ثم بطل الكلام في الباب، وحكى التعبير الذي ذكره الإمام مالك عن رهنه النحوي وغيره

وقال الشافعي^(١) في قوله: رهن صاحبه الذي رهنه له غسه وعليه غرمه، معناه عند مالك وأصحابه له غلته، وخراج ظهره، وأجرة علفه، وعليه غرمه أي بدفته، وبني يربده به إيهلاله والضعفة؛ لأن معناه إذا كان لخراج والده كان الثمر ما قابل ذلك من نفسه، وهو بحر ما روي عنه فإنه قال: الرهن مطلوب ومركوبية أي غلته لربه ونفسه عنه، رهن ربه للشيخ أي إسحاق بن حو هذا التعبير، ولا يجوز ذلك من غير، لأنه ردة في الرهن، وهو من مجزول في المباشرة

وقال الشيخ أبو بكر مكي قوله: رهنه، أي سمته، ولم يرد جلتك؛ لأن السلك لم يزل من الرهن، وغرمه أي غلته وثقله وإنما ثبت ثقله من الرهن.

وقال بعض المالكيين مكي قوله: رهنه أي رجوعه إليه، ويرجع ربه الحق عليه بنفسه، بذلك معنى قوله: أن غرمه عليه، يريد أن العرم الذي رهن من أجله عليه كما كان رجوع الرهن إليه، والله أعلم، انتهى، وسألتني شيء من ذلك في باب القضاء في رهن من لحيوانه

(١١) باب القضاء في رهن الثمر والحيوان

يعني إذا رهن أحد شجرة أو حائط من يكون ثمره أيضاً داخلاً في الرهن أم لا؟ وكذا إذا رهن حياً من يكون مواده لير من الرهن؟

وإن يفتخروا سمعت ما يكذبون يقولون بغير علم من حيث علم الله
 أجل مسمى، فيكونوا نكروا ذلك انما كان من قبلهم من أجل
 ليس بهي مع الأضطرار، لا أن يكونوا اسرهم ذلك السرهم من
 ربه وإن الرجل إذا كان جدياً وهو حزين أو حزيناً فقد
 أزيهانه يذمها إن والله معها

فإن ما لك، ليس مني انتم ليس مني وما الجارية أن
 وشوب الله ﷺ قال من ربح بخلاً فقد

(قال مالك في من ربح حانطاً) أي مدسّاً (له إلى أجل مسمى) أي يسي
 به مثلاً (فيكون) أي يوجد، ويظهر (أنتم تلك الحانط قبل وقت الأجل) أي قبل
 تمام مدة فقال مالك في ذلك (إن الثمر ليس بغيره) أي لا يكون معاً (مع
 الأصل) وإن يروا في "سورة حسد" أو كان مرعوبة عند ثمره مرهبة أو
 غير مرهبة (إلا أن يكون) الله به

(أشتره ذلك) أي يكون بغيره أيضاً (المرهبة) اسم يكون (في رهنه)
 متعلق بأسره أو فيكون داهلاً بأسره (المرهبة) وزن الرجل إذا رهن الجارية)
 مثلاً (وهي حائل) وهي حكمة، حواء كله (أو حيلة) الجارية (بغير أرباعه
 إياها) أي حيلة بعد ما صار مرهوبة ثم ردت بحواصه (في ولدها) أصلاً
 يكون قد (أمنه) أي مع جارية شرطه المرهبة، لا

رقم (ووفقاً) بغيره، معاً على ما عطف بالضم في السبع مفسره،
 والأوجه عسبي بناء على قوله إن رسول الله ﷺ قال بلغ (بين الثمر)
 إذا لم يجر مع الأصل (ويبي) ولد الجارية، إن من بها في ظهره سبي رجه
 المرو سبب (إن رسول الله ﷺ قال) كما تقدم من في السوء (من باع بخلاً فقد

أَبْرَثَ قَتَرَهَا يَبْتَاعُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُبَاعُ

قَالَ . وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَنْ بَاعَ وَلَيْسَ
أَوْ شَبَّاهُ مِنَ الْحَيَوَانِ ، وَفِي بَعْضِهِ جَبِينٌ أَنْ دَنَا ، فَجَبِينٌ لِمُشْتَرِي
اَلشَّرْطِ الْمُشْتَرِي أَوْ لَمْ يَشْتَرِهِ فَلْيَنْسَبْ لِمَنْ بَاعَ الْحَيَوَانَ وَلَيْسَ
اَلشَّرْطُ بِمِثْلِ الْمَجِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

أَبْرَثَ يَبَاءُ الْمَجِينُ مِنْ أَسَايِرَ (فَلَمْ يَرَهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُبَاعُ) وَمَعْنَاهُ
الْبَيْعُ لِلْبَائِعِ ، وَمَعْنَاهُ لِلْمُشْتَرِي بِالْشَّرْطِ

قَالَ مَالِكٌ (عَلَى مَا فِي السَّيْلِ الْهَدِيَّةُ زَكَاةٌ أَوْ حَصْرِيَّةٌ وَلَيْسَ فِي بَعْضِهِمَا عَدْلٌ
الْمُبَاعُ ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ جَرَّ ، بَعْدَ سَبْقِ فِعْلِهِ فِي وَجْهِ الْعَرَبِ
(وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا أَنْ مَنْ بَاعَ وَبَيْعُهُ) أَيَّ مَنْ (أَوْ شَبَّاهُ مِنَ
الْحَيَوَانِ) كَالْإِبِلِ وَالْعِصَى (وَفِي بَعْضِهَا) أَيَّ مَنْ بَطْنِ الْأُمِّ وَفِي حِكْمِهَا سَائِرُ
الْحَيَوَانِ (جَبِينٌ) عِنْدَ السَّيْلِ أَنَّ ذَلِكَ الْجَبِينُ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ بَعْدًا ، وَيَكُونُ
(لِلْمُشْتَرِي) سِوَاهُ (لِلشَّرْطِ الْمُشْتَرِي أَوْ لَمْ يَشْتَرِهِ) مَعْنَى يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ بَعْدَ
الْإِنْشَاءِ أَيْضًا (فَلَيْسَ اَلشَّرْطُ بِمِثْلِ الْحَيَوَانِ) لِأَنَّهُمَا حِكْمُهُمَا فِي أَنَّ اَلشَّرْطَ لَا
يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ بَعْدَ الشَّرْطِ ، وَالْجَسَاسُ يَدْخُلُ فِي بَدَلِ الشَّرْطِ أَيْضًا (وَلَيْسَ
اَلشَّرْطُ بِمِثْلِ الْجَبِينِ) أَيْ لَمْ يَطْرُقْ أُمُّهُ لَمْ يَرْتَعْ مِنْ وَجْهِ اَلشَّرْطِ بَيْنَهُمَا رَدُّهُ
فِي «الْمَوَارِثَةِ» وَلَوْ شَرَّطَ أَنَّ الْأُمَّ رَهْرَ دُونَ مَا تَلَدَهُ لَمْ يَجِزْ

قَالَ الْيَاحِي ^(١) وَدَلَّتْ أَنَّ النِّسَاءَ مِنَ الرِّمَزِ عَلَى مَرِيضٍ أَوْ جَلْبَانٍ أَنْ
يَكُونُ مِنْ غَيْرِ جَسَسٍ أَوَّلِيٍّ ، كَقِصَّةِ «سُفْهِانَ وَحَسَنَ السَّحْلَ وَغُلَّةَ الْفَرْدِ وَتَرْبَاعَ
وَعَلَّةَ الْعَبْدِ وَسَائِرَ الْحَيَوَانِ» نَهْدٌ ، كَذَلِكَ لَا يَكُونُ رَهْنًا مَعَ الْأَصْلِ مَا حَلَّتْ مِنْهُ
بَعْدَ عَقْدِ قَرْنِهِ ، فَأَمَّا اَلتَّمَرَةُ فَسِوَاهُ حَذَبٌ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً حِينَ
الرَّهْنِ مَرْعِيَّةً أَوْ غَيْرَ مَرْعِيَّةً ، قَالَ يَحْيَى الْقَاسِمِيُّ وَأَشْهَبُ . وَقَالَ أَبُو حَبِيْبَةَ

«فأثوري» (١) «أدس» «الصوف» «بسر» «سحر» «السحر» وما حدث من ذلك بعد
 أنزله فهو في «رهن» و«كذلك» «العمدة» «الخر» «ج» «والتدليل» «على» «ما» «يقوله» «أنه» «حدث»
 «حدث» «من» «عبد» «حسن» «الأصل» «فله» «ينفع» «في» «عقد» «ال» «هي» «أصل» «حدث» «ما» «الحدث»
 «والنوع» «الثاني» «وهو» «ما» «كان» «من» «ال» «سر» «حسن» «الأصل» «كأن» «كان» «و»
 «أشيع» «أبو» «نديم» «و» «إبراهيم» «البحلي» «و» «سجدة» «فإن» «جميع» «ما» «نجد» «لأنه» «بعد» «حدث»
 «أنزله» «يكون» «رهن» «منها» «دون» «الشرط» «حالة» «لشافعي» «ولو» «سقط» «في» «الأمة» «أنها»
 «هي» «دون» «ما» «نجد» «لم» «يجز» «ذلك» «ما» «ما» «ك» «هي» «المسندة» «و» «ما» «في»
 «المسندة» «لا» «يرهن» «ال» «دون» «لأن» «وليس» «تولد» «كالتمرة» «و» «ما» «أحمد» «من»
 «بسر» «يدير» «أن» «يرهن» «ما» «نجد» «هذه» «بحدوة» «أو» «هذه» «الطيرة» «أو» «هذه» «الغصن» «كما»
 «يرهن» «العبد» «لأن» «فإن» «وذلك» «ال» «نعم» «كان» «تولد» «هنا» «و» «ما» «أشيع» «أبو» «نديم»
 «في» «التمرة» «انتهى

«وهو» «ال» «فإن» «عقد» «الدار» «و» «عنده» «أحمد» «و» «حمل» «الشاة» «و» «غيرها» «من» «أنزله»
 «وجعله» «ذلك» «ن» «سواء» «ال» «يحب» «و» «علا» «يكون» «هنا» «كأن» «صلى» «و» «أحمد»
 «إني» «بيع» «في» «رهن» «ال» «يحب» «مع» «الأصل» «سواء» «في» «ذلك» «لمتصل» «كالتمرة»
 «والمتمصل» «كذلك» «و» «أجرة» «والورد» «شعر» «والنير» «والصوف» «لأن» «و» «ينج»
 «هذا» «قال» «لشعي» «و» «أشعي» «و» «أنزله» «أصحاب» «ال» «في» «لأن» «يحب» «لأن»
 «الكسب» «لو» «حكم» «لكتابة» «و» «استيلاء» «والقديرة» «فلا» «يحب» «في» «رهن» «كأن» «مال»
 «الراهن

«و» «مال» «يحب» «ال» «في» «رهن» «خاصة» «دون» «سائر» «ال» «لأن» «ال»
 «يحب» «الأصل» «في» «يحب» «أشاع» «تولد» «أم» «ال» «و» «قال» «ال» «و» «أنزله»
 «وليس» «ال» «لا» «يدخل» «في» «ال» «سواء» «من» «ال» «لمتصل» «و» «من» «كسب»
 «لأن» «هو» «لأن» «يحب» «من» «لأن» «فلا» «يحب» «إلى» «غير» «كأن» «الحاية

من یحیی سمعتہ کا دور آتے ہی لا احیای وہ
 حتماً ہی رہے گا۔ کہ کان میں سے وہ ہلاکت میں رہے گا
 اور حیات نہیں ہے بلکہ اس میں وہ ہلاکت نہیں ہے
 اور نہ ہی وہ ہے۔

فقال مالك الامر الذي لا تخاف فيه حسنة في عدم الرضا فيه في
شأنه (فقال من امره ان يسيء (فرداه) عنه الى حقول هلاكه) في كونه
ملائكة معروفه سبحانه عند مخالطه من امر اوسع از دار او حيوان لا ياتي في
منه ان يكون ذلك مخالف لمراد من ضياعه بغير قصد او نية في
تأثيره في صدور وحيث ان يكون فيه (يكنى) حقا و ناسبا عليه يسر له
فقال مالك ذلك في راجع الشهود من راجع العمل فذلك في بني القريش
وعلم هلاكه فهو من الضمان والامر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ مَسْجِدًا مِنْ مَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ فَسَلَّمَ عَلَى ثَلَاثِينَ نَفْسًا مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ بَلَغَ لَهُ بِهَا ثَلَاثِينَ حَسَنَةً» (رواه الترمذي).

[illegible]

177 29 10 17 (3)

42 125

445 100 100 100 100

وما نادى من رهي بهلك من يدي أئمتهم فلا يعلم هلاكه إلا بقوله
فهو من أئمتهم. وهو لإيمانه مدمر.

بعد قال في كتاب ابن خنوزر: كتب أبي في موضع يكون امرئ سما
به إر خاع، وهو عبد يصاب عيباً ولا يسم به فيه ولا حقة يجوز الرهن
ولا المدعى ولا غيرهما. فهذا لا يكتب لأحد، كما على الآخر. وهذا قد
يتمسك به من أن يجعل فهمه من ادعى الرهن، وقد ذكر لي ذلك عن أئمتهم
وبمثل ذلك قولهم: رهنه، بعد أبي النبي ﷺ قال: هو
رهنه. قال أبو ثوبان: وفي الحديث: إذا رهنه، وهذا الذي ذكره لا
يتم عن أبي النبي ﷺ. ولا أصل. وإنما هو قول حذوة من سمعوا
الرهن يضمن به قدر الدين. وما ادعى ذلك من حيث هو أدبه. وهو
قول ابن أبي ليلى: اليهودي، أبي حنيفة، وروى عن محمد بن الحنفية عن أبي

وما روي عن هذا من قولهم: رهنه، في معنى رهنه. وهذا رهنه هو
قول الفقهاء: الرهن به، ذلك أو رهنه رهنه. وقد يقع منه في رهنه
ولا يهرن. وهو قول اللب بن سعد، وأبي عن علي بن أبي طالب، وهذا
في كتاب الرهن بما في ذلك، وهذا الرهن به رهنه عليه، وكتب فيه
بقدر الدين انتهى.

(قال مالك) هكذا في بعض نسخ بعض النسخ، وليس في أئمتهم. ولا في
سنة أبيه. والآية حذوة لا الكلام لأن في معنى الكلام السابق، وما
كان من رهن بهلك من يدي أئمتهم فلا يعلم هلاكه إلا بقوله) في قول
أئمتهم كتاب وعرض رهنه وحلي وكان في مخالفة من أن ما عاب عليه.
قال الرهنه (فهو من أئمتهم) كان من رهنه، ان في رهنه هلاك
ولا يضمن. قال الرهنه (وهو) أب الرهنه يضمنه صلى أي حيث لا يبين

قال ١ حفي^١ قوله وما في من رضى شئ حرم الله عليه ولا يكفر به يعلم خلاف ما كان من حبه ولا يحرم من هو بينه كالكذب والنميمة والمشورة لحدثي ولطعام وغير ذلك مما يكال أو يورد - فهذا إذا ضاع منه المصروف، ألا يعلموا أن تقوم بمصاحبه الله أو لا في دينه، به بينه من ماله في ذلك رويته أحدهما أنه لا يصح، وبها قال ابن ميسرة رحمه الله تعالى ونسب، وأما ما في المصروف والثانية ينسب في المصروف، وهو منسوب للأولاد في رضى، وبه قال أكثر من سئل في رضى المصروف في المصروف في ذلك

ثم قال - ثم قال بعض أصحابه قال خلاف في المصروف في المصروف خلافاً لمحمد بن النعمان المصروف، عمر بن الخطاب في قوله المصروف كله المصروف ما بعد عنه وما لا يعاد عنه، وبه قال أكثرهم في رضى المصروف في رضى المصروف من رواية عيسى، في أن المصروف ينسب في يوم تصبى، وقال في المصروف ينسب في يوم رضى، وهذا إذا لم يرد المصروف يوم الأولاد، وما في قوم المصروف من رضى المصروف، ألا أن يكون له رضى في رضى أو رضى في رضى - انتهى محضر

وقال في رضى المصروف ينسب في رضى المصروف رضى ما لا يعاد عنه فهو صحيح، ومعنى ذلك أن رضى المصروف رضى ما لا يعاد عنه فما لا يعاد عنه، وقد خالف في الاستحسان الذي ذهب إليه مالك رحمه الله تعالى، وهو يوم، ولما لا يرد مثل استحسان ابن ميسرة، وحديث الاستحسان ما هو به في رضى المصروف، لا يحسن الله له، هو جميع من الاستحسان، وإذا كان كذلك، ليس هو قول بعض الناس، انتهى

[١] المصنف (٥١٤) (٢١٤)

[٢] المصنف (٥١٤) (٢١٤)

بأنه له جنة، فإذا وصفه، حلف على حلفه وبشبهه به فيه
 سم بموتنه أهل النصار يدك، وإن كان فيه فضل عما سمي به
 حرمته، أحدهم تراهم وإن كان قل مما سمي، أحلف التراهم
 على ما سمي الترهيم، ويحل حقه ففضل على سمي ترهيم فوق
 بسا تراهم وإن سمي تراهم لا يحلف، أعطي الترهيم ما فضل
 به فيه الترهيم، وإذا قال ترهيم لا حلف به بقية الترهيم

أولئك له) أو سميهم (صفه) فإن لم يردى فإن اتفق على بسبه
 حكم بيمينه ثلاث الأصابع، لا يخلد به يمينه صفه (هذا وصفه) أحلفا بسا،
 سميهم (على صفه) فهو كمن قال له يمينه، (أو) ما سمي (تسمية ما) أي
 على الترهيم (له) هكذا يحلف لردى، وعلى هذا فيه موصوفه وثلاثة كلام
 نحوه مستوح: وصفه ما سمي في السبع أحلف، ما لم على كلام، فكان
 بعد سؤاله معصاة إلى العصيان، (فيه) أي من سمي في مديته وهذا
 حلفه في غير الدين، كما سأل في كلام سأل في ثم يفوضه بشبهه الواد من
 سميهم (أهل النصار ثلاث) أي هل حلفا بيمينه على ترهيم، الذي وصفه

(من كان فيه) أي المسمون يعني في بسبه (أصل) ياداه أحدهما سمي فيه
 ترهيم أحدهم تراهم، أي أحدهم لم يردى وإن كان، (له التراهم) (أقل مما سمي)
 تراهم من الدين (أحلف) بسا، سميهم (تراهم على ما سمي الترهيم، ويحل
 حقه الفضل) أي بوزنه (الذي سمي تراهم فوق) أي كمن (أهية التراهم) أي
 ما حكم من الدين وإن أخطأ فيه التراهم

أولئك أي التراهم أن يحلف، أي من سمي (أعطى) بسا المعجول
 ترهيمهم) أي ليم التراهم، يعطي تراهم، ما فضل، أي ما سمي تراهم
 بعد فيه التراهم، كونه عر بسا، (فإن) ما التراهم لا علم له بقية التراهم)

خَلَفَ الرَّاهِنُ عَنِ صِفَةِ الرَّهْنِ وَكَانَ ذَلِكَ هـ ، د ، جَاءَ مَا لَمْ يَرِ الَّذِي لَا يَسْتَشْكُرُ

كَمْ كَانَتْ (حَلَفَ) بِنَاءً مُنْجَهَرًا (الرَّاهِنُ عَلَى صِفَةِ الرَّهْنِ) هـ ، نَزَرَ قَائِمًا لَا يَأْتِيهِمْ مَالٌ مِثْلَ مَا يَخْلُفُ عَنْ الرِّهْنِ (وَكَانَ ذَلِكَ هـ) أَيْ هـ حَلَفَ الرَّاهِنُ مَعْدًا لَهُ (إِذَا جَاءَ) الرَّاهِنُ فِي حَالِهِ (مَا لَمْ يَرِ الَّذِي لَا يَسْتَشْكُرُ) سَاءَ لِمَنْجَهَرٍ نَبِيَّ جَاءَ مَا لَمْ لَا يَكُونُ مَعْدًا جَدًّا

قَالَ لِزَيْدٍ : دَوْلَهُ يُقَالُ لَهُ حَصْفُهُ ثُمَّ يَحْفُفُ عَنْ صِفَةِ الْفَرَسِ أَمْرٍ أَعْصَلَ ، مَعْنَاهُ إِذَا لَمْ يَحْفَظْ رَاهِنًا وَكَانَ يَهْرُ فِي مَرْمَةِ الرِّهْنِ بِدَى تَلَفٍ وَلَوْ أَنَّ حَرْفِيَّ حَصْفُهُ ، بِنَاءً لَتَعَدَّهِ أَوْ يَمْدُمُ الْيَتِيمَ عَلَى مِيسَاغِهِ ، أَوْ لَانَ ذَلِكَ حَكْمًا مَا يَحَابُّ عَلَيْهِ مِنَ الرُّهُونِ عَلَى رَوَايَةِ سَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ ، فَإِنْ تَلَفَ عَلَى صِفَةِ الرَّهْنِ حَكَمَ بِصِفَةِ ذَلِكَ حَصْفُهُ ، وَإِنْ خَلَفَهُ فِي حَصْفِهِ ، بِنَاءً ، صِفَةِ الرِّهْنِ وَحَلَفَ عَنْ حَصْفِهِ ، وَهِيَ : هـ ، د ، بِنَاءً إِلَى احْتِفَافٍ فِي دَرَجَتَيْ حَالٍ ثُمَّ يَهْوِمُ مَالُكَ الْأَعْمَى ، يَدْرِكُ ، فِي بِنَاءٍ مُضَاعَفٍ تُخَذُ الرِّهَانُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ حَلَفَةِ الرَّاهِنِ عَنْ مَا مَسَمَى ، فَطَرَحَهُ بِنَاءً وَهُوَ قِيَمَةُ الرَّهْنِ ، فَوَافَقَ كُلَّ دِيٍّ مَا وَدَّ عَنْ صِفَةِ الرَّهْنِ

وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّ حَرْفِيَّ غَارِمٍ ، قَالُوا هُوَ فِيمَا يَبْكُهُ مِمَّا يَدْعِيهِ عَلَيْهِ أَيْ مِنْ صِفَةِ الرِّهْنِ ، وَيُحْلَفُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَائِدُهُ مِنَ الدَّيْنِ : لَأَنْ أَلْفُ هُوَ فِي هـ : هـ ، بِنَاءً مِنْهُ هُؤُلَاءُ لَعَنَهُ فَلِلَّذِي حَصَفَ هـ يَسْتَعِدُّ مَا يَسْتَعِدُّ بِصِفَةِ فَمِنْ هَذِهِ لِحُكْمِهِ ، ثُمَّ حَلَفَ حَكَمَ فِي الْقِيَمَةِ لِقَابِ عَلَى الدَّيْنِ أَدْنَى الدَّخْلِ إِلَى رَاهِنٍ ، وَإِلَى هـ دِيٍّ ١٨ ر ، وَفِي عَنْ بِنَاءٍ حَلَفَ الرَّاهِنُ عَلَى مَا سَاءَ بِرِهْنٍ مِنْ ذَلِكَ ، لِقَطْعٍ عَنْ رَهْنِهِ بِإِصْبَلٍ مِنْهُ عَنْ قِيَمَةِ رَهْنِهِ ، إِنْ كَانَ مَا أَقْرَبَهُ مِنْ دِيٍّ أَتَى مِنْ قِيَمَةِ السَّعَةِ

وقوله كان كذا جدا ، الأمر الذي لا شك ، يريد أن يأتي بما يشع
من صفة ما يهين في مثل ذلك الدين ، وما كبر له من القصة فيما يقرب منه
عنى ما جرت به عادة الناس في برهون ، وما روى في ذلك الأمر الذي لا
يستكره لأن الدين لم يكن عن الهمم ، ولا ادعى الجهل بصفه الأمر على
الإطلاق ، وإنما ادعى الجهل بحديث لصفه عنى وجه يعترف بطلانها ، ويكون
ذلك مضمنا على محتسبا ، فإذا ترى الأمر بصفه بعد عنى مقابلة عتده كان له
حوق إلى أن يصمد بصفه لا ست منها أنصل من صفة أخرى ، وهي دين
نصفه التي وضعها بها الرأى كبر ، تستقط عن نفسه ما يستكره من الشعر ،
أو مسج وصف الرأى ، لا بكل هو من سيمر ، ورد اليمين عليه ، لكان
بفراعى ما حلف عليه ، ولم يعتبر عليه في ذلك ما يستكره ، لأن المرتضى قد
رعى بذلك حين رد عني الهمم بعد اعلم بذلك الصفة انتهى

وقال الرضا^(١) قال من عبد البر ، أو اختلط في سطح الدين ، فلا
خلاف في مذهب مالك أن الفروع يسري بها به وبهي فيه الرأى ، وقال أبو
حبيبه والثوري المولود لبر من مع بهية ولا يسطر إلى عينة الرأى ، لا
لمرتضى مع ، من يساميل قاضي ، وسجد حانك قوله عز وجل
تَعَفُّوا لَكُمْ فَوَاقُوا لِقَاءَ جَهَنَّمَ إِنَّكُمْ لَأَنْتُمْ عَلَيْهَا قَائِمُونَ لأن المذنب
وثيقة بصفه بكانه شاهد له ، لأنه يرى هو مبيع الدين ، وما خاود قيسه ، فلا
وثيقة فيه ، فكان اتقوا فيه بون برهون ، وهو ما كذا على الفرق من ما يداب
عليه ، فخصه إلا بنية ومن لا يداب عينة فلا حسان ، لا أن يظهر كدنه ،
لأبواهي وحسنه ، وروي عن أبي رضى قد عني وقال جماعة هو
مصرن مطلقا

وقال أبو حنيفة وحماد المرتضى مع ، منه انقبى ، وما راد عنه هو

(١) شرح الرضا (٤/١٥٦)

عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال علي بن أبي طالب عليه السلام قال علي بن أبي طالب عليه السلام قال علي بن أبي طالب عليه السلام

وإنما الدنيا دار غربة فمن عشناها حق عيش لم يضرنا غربة ولا موت ولا بكاء ولا حزن ولا أذى ولا غم ولا شدة ولا رخاوة وما جاء من غير ذلك فمن عرف غربة الدنيا عرف الله عز وجل

وإذا كان الله عز وجل قد علم ما في الدنيا من غربة فمن عرف الله عز وجل عرف ما في الدنيا من غربة

وإذا كان الله عز وجل قد علم ما في الدنيا من غربة فمن عرف الله عز وجل عرف ما في الدنيا من غربة

وإذا كان الله عز وجل قد علم ما في الدنيا من غربة فمن عرف الله عز وجل عرف ما في الدنيا من غربة

(١٣) باب الفداء في الرهن يكون بين الرجلين

قال يحنين سمعت أبا عبد الله يقول: في الرهن يكون بين الرجلين

وقال أبو حمزة في المسوط: وعرض العبد للرهن بماله من نفسه
أو من له في حكم حصة الرهن وعنده ما يدير إياها فلا عيب، وهو قول
أبي هاشم المعمر وأبي بصير وسليمان بن سعيد، وقال أبو أيوب لم يزل
الرجل يدين له ما في يده، فقلت في يده أنعم له، قال لا، لأن
سأله عن شيء فقلت إذا لمعه عهده يرجع عني أراض، ووجه ثوب أن يده
أعيا، فقلت المعمر، فقلت أن ملك العبد رده الرهن مرضاً انعم له، وهو ما
يده كبد منعه فتمكروا الرهن من استرجاعه متى شاء انتهى

وحفظ أبو حمزة في دونه هذا الباب وقال فيها ستة أبواب الأول
في رجوع الحياة للرهن، وكيفية شرط في صحته أو فساده، فقلت في صحته
الحياة وتغييرها مما ليس بحياره الثالث فيمن يكون وضع الرهن على يده
صادرة من نفسه من غيره الرابع فيمن يوضع على يده الرهن عند اختلاف
المدينين، فخلص من يقوم بالرهن ويأتي الإنسان عليه ولا يستعمل له
السادس في حكم الرهن الذي يوضع على يده الرهن، ثم بعد كلام من
أبواب الخمسة الأول أخذ بسط

(١٤) باب الفداء في الرهن يكون بين الرجلين

بعض إذا أخذ مكر ديناً من يده وعمرو ألعاً ألعاً من كل واحد منهما،
ورغم عندهما دونه له مثلاً، فكيف يكون الفداء في ذلك؟

(قال مالك في الرهنين) أي في يده وعمرو في اشتراكه في دونه في
الرهنين (يكون لهما وهو) أي يكون عندهما ولو لم يكن رهناً وقد نصبت

بَيْتَهُمَا يَقُولُ أَحَدُهُمَا بَيْعٌ وَهَبَ وَقَدْ كَانَ لِأَخِي بَطْنٌ مِثْلَهُ
فَأَنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَيَّ أَنْ يَقْسِمَ التَّوَحُّدَ وَلَا يَنْفَعَنِي خَلٌّ أَلَدِي
أَنْظُرُهُ حَقًّا

ألف الف حياء و بهما ار " موك (سهما) بئر بهما

قال ابن أبي ربيعة علي حسب ما قال ابن رجب يبيع أن يريه
هنا من ربح بعد الله و ذلك يكو عن وحيين أحدهما أن يريه في
وصف واحد والثاني أن يريه أحدهما قبل الآخر و أسأله الكنتية منفي
أيهما أريه معا (يقول أحدهما) أي ويد مثلا ببيع ربه) أي بفك ويد أن
يأخذ حقه ربه، يقول يبه

قال النحاسي " وصف يريه إلى أبيه لما كان له ثمنه، وكان يريه (وقد
قال الآخر) أي يريه، أنظره أي يهمل عمرو بنر ربه في بيته الذي عن
بكر (ص) أي يؤده بكر بعد تمام السنة

(قال صاحب في الصورة المذكورة (إن كان يقدر على أن يقسم) بياء
المجهول (الزهر) " يكون ربه من حيا لقسمة أن لا ينفص منه بالقسم
ولا ينفص) عهد لعمى ثوبه ينف عن أن يقسم (حق الذي أنظره بعضه) أي
لا ينفص هو عمرو بهذا قسمه، هذا الجاهل في (أخر) أن سم يريه
قسمه من الذي أنظره بعنه بيع وفي (المحصرة) من رواية من التقاسم أن
قد على قسم يريه لا ينفص من التقاسم بعنه قسم، بيع لهذا بكنه في
حجته

قال النحاسي " ربه يريه في حقه يريه لنفسه بعض في حقه لفرجه
وإذا دخل البعض في أحد قسمه فلا يد " يدخل في الآخر تنازه أظهور
مراعاة حق الدماء، وأمره غفر مراعاة حق الآخر و لمعنى فيهما واحد لا

بيع به نصف الثمن الذي كان بينهما، فأوفر حقه، وإن حرق أو
بفقر حقه، بيع الثمن كله، فأغني الذي قام بينهم رهيو، حقه من

د

... في المعلقة في الثمن بينهما صغير، وقد راد في
المحموعة^١، نسهما موه، انتهى. (بيع به) أي لزيد (نصف الثمن) و
نصف لزيد (الذي كان) مشتركاً (بينهما) أي بين زيد وحميد، (فأؤتي) سواء
لمجهول (حقه) أي أغني من حقه نصف الثمن دين زيد

لزيد في فامو^٢، وإن قصر عنه طيه نصف حقه، ولو يكره، ثم عليه
الدين مبي، وهو قوله "ساحي"^٣، فإذا بيع نصف الثمن دكان منه لزيد
بدين منه فكان في حقه، وإن قصر عن الباقي طيه بدينه، ولم يكن له
في باع مبي، من بدين الثمن ثلثين هو صاحبه به، وبشيء من لأجل ما في الثمن
الذي فيه، بالنسبة (التي يقتض حقه) أي من حقه، انظر (بيع الثمن كله) لما
بحضر الدين بدينه بالك خيرة، ولا انظر بدينه بالنسبة (فأعطي) به، صحيح
(الذي قام ببيع رهنه) أي موافق له (حقه من ذلك) في البيع الهليل، وفي
نسخ المصرية (حقه من ذلك)، والحدود واحد أي يؤدي زيد من نصف
الحقة

في ساحي^٤، إن كان كله يباع، ويحظر من ذلك ولم يجد منه
يحظر راد - ذلك في المحموعة^٥ من - أليه ابن القاسم من مالك، فقال
في القاموس إن القاموس يؤول من بدين حقه، يؤول أنه لا سبيل به من نصف
لذي هو حقه الذي انظر انتهى

١ - في نسخة م طي ٩٤٤

٢ - انظر ٩٤٤

٣ - انظر ٩٤٧

فإن طابت نفس أبي أنظر، يحق له أن يدفع نصف سهم أبي
أبوه، ولا خوف الميراثين به من بعده ألا يؤوف أبي رهنه على
هبة، ثم غلب حقه عجلًا

(نار طابت) د - حب (نفس أبي أنظر) يحق له أن يدفع
نصف السهم الذي يفي (أبي الرهن) عجل (وإذا) أي وإن لم يظف به نفسه
أخلف) باب المجهول من التخليف (الميراثين) مورو (ألم عا أنظر) أي لم يظف
عمره بكر ولا يوف، أي لم يهله لا (أحسن) أو حسن (أبي رهنه) أي عفت
الغار (على هبة) أي على هذه الرهن

(ثم بعد التخصيص) (أعطي) عمرو باب (حقة عجلًا) ليس في أنجح
أخذه لغيره عجلًا قال الأباجي يريد أنه إن أراد الميراثين، يدفع إلى أبيه
ثم نصف رهن وهو الذي كان أوجهه على ما بين حاد ديب به من
قد طابت نفس أبيه أبو الرهن، ويطرح مع ذلك مدينة، وإن لم يكن ذلك
ملك أنه ما أخره إلا على أبيه (ألفه) نصف سهم يقتضي من ثمن عفته من
أبوه هبة

وقال المروزي^١ وقد رهن عبد رجلين فمضوا فخرجوا
حده من رهن، لأن عدد (أواحد) مع الرهن، والآخر رهنه، أي
واحد منها أصيب مفردًا من راد مقاسمة ميراثين، واحد نصيب من راد،
وكان الرهن من لا يقسمه النصيب كالمكبل والمورد، ثم قد كان هذا
متجه النصيب ثم بعد خصمه لأن على ميراثين أحده نصيبه (أعطي) به
الميراثين نصيبه هر وصته وتبعه، يعني

ثم قد ورد ذلك الميراثين من أبي بيع ثم رهن بعد حدود (أحسن) جاز
وتعنى حقه منه، أي أدله على جاز، وأما طار رهن، ولم يكن عليه

قال، وَسَمِعْتُ عَابِكَا يَمُورُ، بِي أَعْبَدَ بَرَهَةً سَبْدَةً، وَلِتَمْنِيَنَّ
 نَ إِنْ مَالُ الْعَبْدِ لَيْسَ بِرَهْنٍ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَهُ مُرْتَهِنٌ

عُوْمُهُ: لَأَنَّهُ أَذِنَ فِيهَا بِمَا فِي حَقِّهِ مِنْ مَالٍ لَمْ يَدْرِكْ فِي عَتَمَةٍ، وَلِلْمَالِكِ أَحَدُ
 مَعْنَاهُ، وَمِنْهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ، يَبْدَأُ أَبُو سَبْدَةٍ بِمَحْمَدٍ يَكُونُ الثَّمَنُ رَهْنًا: لِأَنَّ
 إِبْرَاهِيمَ بَاعَ الرُّهْنُ بِإِذْنِهِ الْمَشْهُورَ فَوَجَدَ بَشْتًا حَقَّهُ لَهُ، كَمَا جَوَّزَ الْفَلَسْفِيُّ
 قَالَ ابْنُ عَرَبٍ: حَقُّ الْمُتْرَهِنِ مَعْنَى بَيْنِ الرُّهْنِ، وَالْمَالِ بِإِذْنِهِ، فَوَجِبَ أَنْ يَدْرِكَ
 بِهِ كَمَا لَوْ تَلَقَّاهُ مَتَانًا، أَيْ تَمَنَّى

وَقَالَ الْمَرْبُوعِيُّ: إِذَا كَانَ فِي حَقِّهِ غَسٌّ رَحِمَ بِهِ هُنَا فِيهِ حَرِيكَاتٌ وَ
 لِأَحَدِهِمَا ضَائِبٌ، وَالْآخَرُ مُرْتَهِنٌ، أَوْ حَقُّهُ، أَوْ غَيْرُهُمَا، هُنَا بِمَالِكَ رَهْنًا
 وَاحِدًا، فَهُوَ جَدُّهُ مِنْ أَبِي وَجَدَ كَأَنَّهُ كَبُوَاحِدٍ مِنْ سَبْدِيٍّ، لِأَنَّ جَمِيعَ الرُّهْنِ
 كَوْنٌ مَحْصُومًا بِبَيْعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِأَحَدٍ مَعْتَمَدٍ، وَلِأَنَّهُ لَا سَبْعَ فِي
 الْحَقِّ، فَإِنَّ قَسِيَّ أَحْمَدَ يَدْعُو بِهِ بِأَحَدِ الرُّهْنِ حَتَّى يَقْبَضَ الْآخَرَ مَالَهُ ثَبُوتُ
 حَقِّ لِحَقِّهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِيُجْمَعَ الرُّهْنُ بِأَحَدِهِ أَوْ بِأَمْرٍ

(قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ بَرَهَةً سَبْدَةً وَتَعْبَدُ قَالَ) فَهَذَا هُوَ (إِنْ مَالُ الْعَبْدِ
 لَيْسَ بِرَهْنٍ) مَعَ الْعَبْدِ (إِلَّا أَنْ يَشْرَطَهُ الْعَرَبِيُّ) وَبِحَسَالِهِ إِجْمَاعِيَّةٌ، وَتَدْرِكُهُ
 وَلِأَنَّ ابْنَ أَبِي أَسْبَدٍ لَا يَقْدِرُ فِي سَبْعٍ لَا يَشْرَطُ الْكَافِرُ، وَخَالَفَ فِيهِ
 بِسَبْدَةٍ الْعَبْدِ الْمُرْتَهِنِ، فَهَذَا فِي مَدَامٍ وَشَبَّهَ لَا يَكُونُ مَا رَهْنًا
 وَلَا حَرَجَةً، هُنَا، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَمِيرٍ: دَلَّتْ فِيهِ رَهْنٌ مَعَهُ، وَالصُّوْبُ الْأَوَّلُ
 مَالُهُ أَبُو عَمْرٍ، وَقَدْ بَعْدَهُ سَبْلَانُهُ فِي بَيْعِهِ، فِي حَقِّهِ يَكُونُ رَهْنًا أَمْ لَا؟
 حَقًّا فِي رَهْنٍ أَيْ تَمَنَّى

وَلَعَلَّ تَحْصِيلَ ذَلِكَ أَنَّ لِعَبْدٍ فِي الرُّهْنِ مَا يَسَارُ أَنْ يَمْلِكَ الْعَبْدُ الْكَافِرُ
 الْوَاحِدَ لِرَحْمَتِ الْفَقْدِ وَمَوْلَاهُ

(١٤) باب انقضاء في جامع الرهن

دا بخيى سمعت مالكا يقول: فبعض الرهن متاع مهلك
 لمتاع عبد المرنه وأقر أبي عبد الحق بسميه حق واجتمعا
 على التسميه وندعيا في رهري فقال الرهاجر، قيمته عشرون
 ديناراً وقال المرنه قيمته عشرة دنانير واتفق بي بتخلي فيه
 عشرون ديناراً قال مالك يقول حبيب بيمينه الرهن مائة مائة
 وصحة أحب عنه

(١٤) انقضاء في جامع الرهن

يعني لأحكام المصلحة في مسائل الرهن

(قال مالك في من الرهن) عند عدم (متاعاً) هو كذا ما ينفع به من
 العروص، وغيره . . . من (الملك المتع) . . . ذكره (عند المرنه) . . . وصحة
 عليه الصواب على شرائط وجوب بعضها قد ملك كذا مقدم ذكرها (وأقر
 أبي عبد الحق) قال صاحب "المحلى" (هو الرهن) . . . يعني هو
 فالمراد ما يقر من دين الرهن (بسميه الحق) أي بمقتضى دين . . . هو عشرون
 ديناراً في الصورة المذكورة على ما سيذكره المصنف (واجتمعا على التسميه)
 المذكورة يعني سم بينهما هي (وندعيا) أي فاعثلاً (في الرهن) أي لمسه
 (فقال الرهن) قيمته عشرون ديناراً (أو مائة للدين) (وقال المرنه) قيمته (أي
 قيمة الرهن) (أي ملك كانت) (عشرة دنانير والحق الذي) كذا فيه (الرهن)
 المرنه (أي في في الرهن) (عشرون ديناراً) مثلاً

(قال مالك) هي الصورة المذكورة . . . (يعني للدين) (بيمينه الرهن) أي يقال
 للمرنه (صحة) أي ذكر صحة الرهن كيف كانت (أيلاً وصحة أحلف) . . .
 المجهود أي حزنه (عليه) أي على ذلك الوصف، قال ابن أبي

قال يحيى وسخط ما بك بكون الأثر عند في الرجلين
يختلفان في زمن برفقة أحدهما صاحبه يقول من رهن
بشرة دابير ويقول الآخر

واب كذا معناه أقل من الذي كان على الرهن أن يوفي منه اثنين،
وإن كانت حصة بغير اثنين، فلهذا قال الرهن مع فيه يريه أن هذا من
المواضع التي لا يسا من عند من رهن بها فيه، أو لا يصح أن يحمل
قولهم على هذه جائه وإسافها، انتهى مختصراً

وقد صاحب "المعنى" باب بر حصة القول قول بغيره في الجملة
مع بيته، ومذهب شافعي أو القرون دون بدوم مذهب سفي

وهذا يختلف ما في "المعنى" رد قال إذا اختلف في حصة أو هو إذا
نقص في الحال الذي يلزم المرهون صمدية وهي إذا بقي أو لم يجرى فالتقوى
دون المرهون مع حصة لأنه غارم ولا منكر، فلو سوت من على ما أمر
به، والقول أن لا حصة وهو قال شافعي ولا نعم فيه محال

وقد اختلف في هذا الحق حتى أن يقول الراعي هناك عوفي هذا
رهنه معاً بغيره بين يانصيب فاستأجروا قول شافعي، وبه دار أسخمي
والثوري ومذاهب الأحناف وأبو الوصيث أصحاب الرأي، وحكي من حسن وإضافة
أن القول قول المرهون ما تم بغيره لمن رهن أو حصة، ويحويه قول مالك؛
لأن المرهون رهن يكون خسر الحصة انتهى

قال مالك، والأثر المرجح (عند لي الرجلين يختلفان في الرهن) الذي
(يرهن أحدهما) في أحد الرجلين (عند صاحبه) وليس في أسخمي بمصر، بق
"عنده" ثم ذكر لأحلاف الثاني وقع بيته، معونه (يقول الرهن) لوحتك
بشرة دابير) في حقت الذي على رهنه وجعلته رهناً في (ويشترى المرهون)

أَوْهَيْتُ بِكَ بِعَرَسٍ دِيَارَ وَ تَرْفَعُ عَادِرُ بِيَدِ الْمُتَرَهِّهِ قَالَ بِحَلْفِ
الْمُتَرَهِّهِ حَتَّى يُحِبُّهُ بِقِيَمَةِ تَرَهِّهِ وَبِذَلِكَ لَا بَرَادَةَ قَبْلَهُ وَلَا
نُفْصَادَ عَمَّا خُفَّ ثَرَاهُ فِيهِ حُدُودُ تَرَهِّهِ بِحَقِّهِ وَكَانَ أَتَوَى
بِالْيَدِ الْيَمِينِ لَقَبَهُ التَّرَهِّ وَحَدِيثُهُ إِذَا لَا أَثَرُ بِشَاءِ رَبِّ التَّرَهِّ
أَنْ يُعْطَى حَقُّهُ الَّذِي خُفَّ عَنْهُ وَبِأَخْذِ رَمَاهُ

لَا، بَرِ الرَّهْنَةُ كَمَا فِي السَّيِّحِ لِمَصْدَرِهِ، هُوَ أَوْسَمُ مِمَّا فِي الصَّنَدِ مِنْ لَفْظِ
رَمَاهُ (مَنْكَ مَضْرُوبٌ دِيَارًا) فِي أَصْحَابِ عَرَسٍ دِيَارًا وَخُدْعَ مَنْكَ بِهَا (وَأَفْرَهُ
ظَاهِرٌ) أَيِ مَوْجُودٌ، هَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَالْمَنْصِبَةِ، فَإِنَّ تَرَهِّهِ فِي
الْأَوَّلِ خَادٌ هَكَذَا (بِيدِ التَّرَهِّهِ) وَبِهِ مُسَيِّمٌ يَمِينُ نَحْوِ يَهْلِكَ تَرَهِّهِ

(قَالَ) بِمَالِكَ فِي الصُّورَةِ مَذْكُورَةٍ (بِحَلْفِ) بِبَاءِ الْمَجْهُورِ الْمُتَرَهِّهِ حَتَّى
بِحَلْفِ بِقِيَمَةِ التَّرَهِّهِ وَحَتَّى يَحْبُضَ سَبِيحَ حَتَّى يَحْبُضَ بِقِيَمَةِ التَّرَهِّهِ، أَيْ لَا يَكُونُ
دَعَاؤُهُ كَثْرًا مِنْ قِيَمَةِ التَّرَهِّهِ (فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ) أَيِ بَعْدَهُ رَمَاهُ (لَا يُلْجِئُهُ) وَلَا
يُغْنِي عَنْهُ (حَلْفُ) التَّرَهِّهِ بِرِ (أَلْ تَرَاهُ) أَيِ فِي التَّرَهِّهِ (أَعْمَدُ) جَرَاءُ ثَقْوَةٍ
بِأَنَّ كَذَلِكَ (الْمُتَرَهِّهِ بِحَقِّهِ) لِأَنَّهُ سَبَّوِي سَحَرُ (وَكَيْلُ) التَّرَهِّهِ (أَوَّلِي بِالْمُسْتَقَّةِ) أَيِ
بِالْمَسَاءِ (أَيِ الْبَيْتِ) وَهُوَ أَنْصَحُ الْمَعْرِفَةِ بِالْبَيْتِ، أَيْ يَتَقَدَّمُ عَلَى التَّرَاهِ
(لِقَبْلِهِ التَّرَهِّهِ) أَيِ يَكُونُ دَائِمًا (وَحَدِيثُهُ إِذَا) خُفَّ بِسَبَبِ إِذَا تَرَاهُ رَبُّ
التَّرَهِّهِ (أَيِ التَّرَهِّهِ) (أَنْ يُعْطَى) بِِ التَّرَهِّهِ (حَقُّهُ الَّذِي خُفَّ عَنْهُ) وَادْعَاهُ (وَيُلْجِئُهُ
رَمَاهُ) خُفَّ عَلَى يَعْطَى، أَيِ يَحْبُضُ بِهِ أَحَدُ رَمَاهُ بِهِ، إِسْطَاءُ التَّرَهِّهِ وَدَسِي

أَلِ التَّرَهِّهِ وَهَذَا كَمَا قَدْ رَأَيْنَاهُ فِي قَدَرِ الْفَرَسِ، فَقَالَ
تَرَاهِ عَشْرَةً، وَفِي التَّرَهِّهِ عَشْرُونَ، وَتَرَاهِ فَاتَمَّ بِهِ التَّرَهِّهِ، وَحَدَّثَ
مَنْ يَحْبُضُ بِقِيَمَةِ التَّرَهِّهِ، دَانَ وَبَارَ مَدَّ حَتَّى قَبَضَهُ التَّرَهِّهِ، حَلَزَهُ لَهُ،
قَالَ إِنَّ التَّوَلَّى وَلَئِنْ أَرَاهُ شَاهِدًا لَهُ دَسِي

فَقَالَ الْبَدِي لَهُ الْحَقُّ: كَانَتْ لِي فِيهِ عَشْرُونَ دِينَارًا. وَقَالَ الْبَدِي عِنْدَ
الْحَقِّ: سَمِ يَكُنْ لَكَ فِيهِ إِلَّا عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ. وَقَالَ الْبَدِي لَهُ الْحَقُّ: قِيمَةُ
الرَّهْنِ عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ. وَقَالَ الْبَدِي عَلَيْهِ الْحَقُّ: قِيمَتُهُ عَشْرُونَ دِينَارًا.
قِيلَ لِلْبَدِيِّ تُوَ الْحَقُّ: صَفَةً. وَإِلَّا وَصَفَةً، أَخْلَفَ عَلَى صَعْبِهِ. ثُمَّ أَقَامَ
بِلَاكَ بَضْعَةً أَهْلُ الْمُقَرَّبَةِ بِهَا. فَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الرَّهْنِ أَكْثَرَ بِمَا ادَّعَى
بِهِ الْمُزْنَعُ، أَخْلَفَ عَلَى مَا ادَّعَى. ثُمَّ يُعْطَى الرَّهْنُ مَا قُضِيَ مِنْ
قِيمَةِ الرَّهْنِ. وَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَقَلَّ بِمَا يُعْطَى فِيهِ

المصريَّة^(١)، ويهديه غير مسجعه الباجي غيرها. وناكلا باللام موضع الرهن،
وسمى حنكاً في الحق، ثم اختلفت النسخ في أن لفظ ناكراً باللام في
الهدية والشبه في المصرية (نظال الذي له الحق) أي المرتن (كانت بي فيه)
أي في عرض الرهن (عشرون ديناراً، وقال الذي عليه الحق) أي الرامن (لم
يكن له فيه إلا عشرة دنانير) واختلفا أيضاً في قيمة الرهن (وقال) أيضاً (الذي
له الحق) أي المرتن (قيمة الرهن عشرة دنانير، وقال الذي عليه الحق) أي
الرامن، (قيمة عشرون ديناراً) فالفرق بين هذا القول وبين القولين السابقين
أنهما اختلفا ههنا في أصل الحق، وفي قيمة الرهن معاً، وفي القول لما صي
اختلف في قدر الشيء، والرهن كان موجوداً، وفي القول اختلف في قيمة
رهن وانضاف على شيء للحق الذي فيه

(قيل للذي له الحق) وهو المرتن (قيمة) أي اذكر وصفه، وقيل له
لأنه هو الغريم حينئذ (فإلّا وصفه) المرتن (نظال) بناء المجهول (على صفة)
التي وصفها (ثم أقام) أي قوم (تلك البضعة أهل المعرفة بها) كما تقدم في القول
الثالث (بلان) كاتب قيمة الرهن أكثر مما ادّعى فيه المرتن (وهو العشرون ديناراً،
(أخلف على ما ادّعى) أي الرامن (لم يخطئ) بناء المجهول (الرهن) ما فضل
من قيمة الرهن) أي ما دلا على العشرين (ولان) كانت قيمته أقل مما يدّعي به

(١) انظر: الاستاذية (١١٩/٢٢).

المترهين، أخلفهم الذي يرصد ثمة له فيه ثم دأبه ما بلغ
 الزهن ثم أخلف الذي عنه الخثر على بعض بني القمعي
 عليه بعد مبلغ من رهس وذلك أن الذي يبدء الرهس، سائر
 مدعيًا على براهن لأن خلف على عنه معه ما خلف عنه المترهين،
 فما ادعى هو يرصد رهسي وإن خثر، يرصد ما بقي من حق
 الخثر، بعد يرصد رهسي

للمرهين) في نحو، يرصد، يرصد (أخلف) المترهين (مقدار) الذي يرصد
 (أن له فيه) وهو يرصد دياراً (ثم قاضيه) أي حق رهس، وليس المستحق
 المبرهنة ثم دأبه، فأعسر إلى أهل المدة، وما بلغ الرهس، يرصد فيه
 يكون احتساب في مقدار قيمة الرهس

(ثم أخلف الذي عليه الحق) وهو رهس (عسى بعض بني بقي للمدعي
 عليه) أي المترهين (بعد مبلغ) أي بعد رصدي (رصد الرهس، وفلت) أي وبه
 حصد رهس (أن الذي يبدء الرهس) وهو المترهين، سائر، حسب (مدعيًا على
 الرهس) مدعي على من المترهين، (وأخلف على مدعي على معروف (خلف
 خلف) الزاهر على أي يبدء (بطل عنه غية ما خلف عليه المترهين) يعني يبطل
 الذي كان (مدعي هو، أي وأخلف على (قيمة الرهس وإن يكن) سائر، أي إنكر
 من يبرهن (لزمه) في الزاهر يتكوله (ما بقي من حق المترهين بعد قيمة الرهس)

قال الأبايجي، قوله ثم أخلف، الذي حله ناس بعد فضل من اثنين
 على قيمة الرهس لأن الذي يبدء الرهس مبلغ قيم راد على قيمة الرهس فإنه
 حسب شرط منه ذلك، وإن خثر لزمه فلت مع يبدء، رهس، لأنه قد حصد
 المترهين على الزاهر ذلك ما لزمه، (يرصد) أي يرصد ما بقي من قيمة
 الرهس، فأخلف نيب السبيل على ما أعدد ويا، أي على قيمة الرهس.

و جعل يدياً واحداً ثلثا يكون^(١) عليه ليس في حق واحد مع إيتك ، ثم دعا
: جميعه ، لكنه لما لم يتقدم له ما يشوي دعواه في الزيادة ، لم يحكم له بها

فرد حبيب الزاهي أسقط عن نصبه حقه الزيادة ، فإن بكل موي يكون ما
يتقدم من يمين المبرهن بها ، فتحكم له بذلك ، ثم قال السجى وذكر في هذه
المسألة بمسبين على الزاهي ، لإحفظهما عنى الصفة والثانية على اثبات
الدين ، فيقتضى أن يريد أنهما يلزمه متضمنين ، وذلك أن اليمين لا يوجب
عليه قس أن تجب استجابة ، ولا يمكن المقر في أسباب الثابت ، إلا بعد إتمام
يمين لاؤنى ، لأن الأؤنى يجب لإثبات الصفات ولا يجب بتأديه بعد ،
ويحصل أن يريد بذلك ذكر ما يتناوله اليمين من التبعين المذكورين ، وبكيفية لا
يؤممه أن يفرقهما ، بل أنه أن يجمعهما في يمين واحدة ، وهذا معنى قول مالك
وأكثر أصحابه عدي ، والله أعلم به فانتهى مختصراً ، وتقدم مراراً كلام المولى
في اختلاف الزاهي والمبرهن

، قال ابن رشد^(٢) أما اختلاف الزاهي والمبرهن في قدر الحق الذي به
وجب برهن ، ذلك لألفهاء اختلفوا في ذلك ، فقول مالك أنقول قول مالك
فيما ذكرنا من قول الحق ما لم يكن قيمة الزاهي أقل من ذلك ، فما زاد عن
قيمة الزاهي ، فانقول قول الزاهي ، وذلك لشاذلي وأبو حنيفة والموري وجمهور
فتاه لأصحاب القول في قدر الحق قول الزاهي ، وعمدة المصنف أن الزاهي
مدعى عليه ، والمبرهن مدعى ، فوجب أن تكون اليمين على الزاهي على ظاهر
نفس المسألة

وعنده مالك هنا أن المبرهن وإن كان مدعياً ، فله هنا شبهة بمن اليمين

(١) كل شيء الأصل والظاهر فلا يكرر ، اهـ من

(٢) إندية لمجلة (٢٧٩/٢)

إلى خبره وهو قول امرئ شاهده أنه ومن أصوله أن يحلف أقرى المتطاعين شبهة، وهذا لا يدرج عند الجمهور، لأنه قد يرهن الواهب الشيء ولبسته أكثر من الموهون فيه، وأما إذا نكف الوهن، واعتلوا، في مثلث فالقول هنا عند مالك قول المرتين، لأنه مدعى عليه، وهو مقتر بيمين ما ادعى عليه، وهذا على أصوله، فإن المرتين أخص صان فيما يداب عليه.

وأما على أصول الناعمي فلا يصور على المرتين يمين، إلا أن يماكره الراس في إيلائه، وأما عند أبي حنيفة، فالقول قول المرتين في شبه الرهن، وكسر يحتاج إلى صفة؛ لأن عدم ماك يحلف على الصفة، ويعوم تلك الصفة، وإذا أحلفوا في الأمرين جميعاً أعني في صفة الرهن وفي مقدار الرهن، كان يقول قول المرتين في صفة الرهن، وفي النعم ما كانت قيمة الصفة التي حلف عليها شاهدة له، وبه ضعف، وهل يشهد الحق لقيمة الرهن إذا انف في آخر، واختلما في شبه رهن؟ في المنع به قولان، والأقبح الشهادة؛ لأنه إن شهد الرهن لتدب شهد الدين للموهون، انتهى

تم بحمد الله وتوفيقه الجزء الثالث عشر من «الرجز المسالك» إلى موطأ الإمام مالك
وبالله إن شاء الله الجزء الرابع عشر وأوله دباب القضاء في كراء الدابة وللتعليق به
وحلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٢٤ - الحكرة والترص	٥	٢٧ - بيع العيون باللعن	٢٩
خلافه فيما يجوز احكاه وب		٢٨ - بيع اللحم باللحم	٣١
لا يجوز	٧	بيع اللحم عند الآفة	٣٥
لؤل عمر رضي قد عنه لا حكرة		٢٩ - بيع اللحم باللحم	٣٥
في سوا	١١	بيع اللحم عند الآفة	٣٥
أمر عمر رضي الله عنه حاطب بن		٣٠ - السلف وبيع الفروض بعضها	٥٢
أن تريد لم السلف أو مرفوع من		بيع بعض	٥٥
سرفك وإشعير	١٢	بيع شيء من ثمنه يلفه كما	٥٧
٢٥ - ما يجوز من بيع العيون		من اشترى أنواع الثياب من الكنان	
بعض بعض والسلف فيه	١٨	رايطوي والقصبي والزنجبي	
باع علي رضي الله عنه حملا		غيره	٥٩
بعضين بغيره	١٩	٣٠ - السلف في الفروض	٦٣
اشترى من عمر رضي الله عنه		رجل سلف من ثوبان وغيره	٦٤
واحدة بأربعة بار بده	٢٠	سعد بن العنصر	٦٤
بيع النحل بالنحل ورواه فراهم	٢٣	٣٢ - بيع القمح والحنطة	
إن اختلف الثمران في القصاص	٢٦	غيره مما يورث	٧٢
لعمري في النحل	٢٨	لا مرفوعا كان أو يورث منه لا يورث	٧٦
٢٦ - ما لا يجوز من بيع العيون	٣٠	٣٣ - النهي عن بيع شيء	٧٨
منه من السلام من بيع من النحل	٣١	لأن لرجل اشع خدا النصر حتى	
لعمري من النحل والنخل	٣٥	بناه هناك	٨٩
من اشترى حمران عاتيا ولفه له			
بذل ذلك	٣٦		

الرموز	الموضوع	الرموز	الموضوع
١٢٣	مكة خيبر الشريعة	١٢٣	من شمري في سورة
١٢٤	البيمان حاشا و عدو ما عدل	١٢٤	عشر ايلي اجل
١٢٥	شبانح و اذان	١٢٥	فروج النيس في بيعة
١٢٦	من باع بخره ان بشير فلانا	١٢٦	٢١ - بيع النور
١٢٧	اذا اختلب بيمن من سبي القم	١٢٧	بيع الآبق والقصه بالمرحس
١٢٨	٣٩ - ما جاء في الرد عي القيس	١٢٨	بيع النحر واد
١٢٩	الجمع بينه وبين حديث كعب	١٢٩	بيع القريش بالوث والود بالنيس
١٣٠	صح اشعر	١٣٠	غيرهما
١٣١	اذا سئل الذين ذل عي مبعث اناج	١٣١	بيع حبة الماء بالسجدة
١٣٢	٢ - جامع القيس والحرور	١٣٢	بيع الرجز على لا اقتصاد عي
١٣٣	مظن العي طعم واد اشع احدكم	١٣٣	الحشري
١٣٤	علي ملي، تبسيع	١٣٤	٢٥ - الملاسة والسبابة بغيرهما
١٣٥	ما باع سمعه فهو لا يواهي إلى	١٣٥	بيع للمصاح هو حاشا واشتره
١٣٦	أجل، ثم يقضه إلى الأصل	١٣٦	المطوي
١٣٧	الشراء على بغيره، قبل المبيع	١٣٧	النيس من كبيع لا يمان على
١٣٨	مردد ذين على عالب أو ميت	١٣٨	بغيرناج
١٣٩	الفرق بين سره بقلب والاسام	١٣٩	٢٦ - بيع التريفة
١٤٠	٢٦ - عاجد في الشركة والتوبة والإكالة	١٤٠	ما يخصه في بيع بغيره
١٤١	من باع بخره ان بشير فلانا	١٤١	في سئل شرور سره من بيع عبر
١٤٢	الشركة بالتولية والانه غير المتخصص	١٤٢	تصرف فاعه بغيره
١٤٣	من اشرك أحدا لم يمسح المبيع	١٤٣	في ربح ما عشرين عد عشر، ثم
١٤٤	من اشرك أحدا بخره ان بشير فلانا	١٤٤	ما عشرين في سائل
١٤٥	الشرع له	١٤٥	٢٧ - البيع على التراجيح
١٤٦	من عدل ثم كسي في مدخلك	١٤٦	٢٨ - بيع الخيل
١٤٧	ابحى كنه	١٤٧	الحجار على عيه ارجه
١٤٨	٢٧ - ما جاء في إيلاس المرم	١٤٨	المبايعان بالحد ر ما لم يعرف
١٤٩	الحجار وحل	١٤٩	عاز الميعل
١٥٠	المشكوك فيه	١٥٠	معتى إلا بيع الخيل وغير شرط

المعجم	المعجم	المعجم
وان مات الذي اشاع شهر أسوة لغيره ١٨٨	قوله عليه السلام لا تسلموا الركبان والأهواز فيه ٢٢٦	
سار السروط في استحقاق من اذك مناه عند القطر ١٩١	قوله عليه السلام لا به حاصد الحار والأحار فيه ١٢٨	
اد فري السعة فوجد بعضها دون بعض ١٩٤	الأبحاث في بيع حضرة ٢٣٧	
مر عمل في السعة عملاً كافح أو يثاء ايداد ١٩٥	تروم التهي على بيع اسمه الزنود فيه ٢٤٢	
إذ يقول سوي تسلمه وولدت الحر ١٩٩	جولر أصبح لمر برود ٢٤٥	
١٣ - ما يجوز من السلف يعني ما يجوز بعده فربما ٢٠٢	التهي عن النقص والبيع عنه ١٥١	
استسلف رسول الله ﷺ كركراً وقد مؤد ٢٠٤	٤٦ - ما جاء في جامع البيوع ١٦	
حسن فضله عليه السلام كان من بيت المال و من ٢٠٧	قوله عليه السلام ثم علي ٢٦١	
لا يجوز عند ثالث حسن الغنى ك ٢٠٩	بابه على لا خلافة ٢٦١	
١٤ - ما لا يجوز من السلف ٢١١	هل بذة البيع بأمر من حسن ٢٦٥	
من استسلف على أن يقصه في بلد آخر ٢١١	هل يجوز التصير على الكبر بعد ٢٦٩	
قال أبي حمزة - رضي الله عنه - سلف من ثلاثة أوجه ٢١٢	بابه أرماء يوهون الكبيل فأقم به ولا ٢٧٧	
فرض نحو ي وأرضه ٢١٦	أحب الله عسبة سمعنا إذ يباع واشترى وعسى ٢٧٥	
١٥ - ما يبيح منه من المساومة والمباينة في حبه إسلام لا بيع معصكم ٢١٨	في الحبي بشرني المصود من فأ ١٧٦	
من ع ٢١٨	فرض قال مع سلمى بكاء وبند ٢٧٨	
في محاب في مسو أصبح في عبد المسلم في من باع على غيره ٢١٩	الذي من النقص والجزء ٢٧٩	
	في لمرسل يتكبر في القضاء ٢٨٢	
	(٢٢٤) كتاب القراض - (أي بمصدره)	
	١ - ما جاء في القراض ٢٨٦	
	أما عمر رضي الله عنه فربما في المراب والمباينة أبو موسى ٢٨٩	
	فرضه فحبه عمر رضي الله عنه قرا ٢٨٩	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الإحارة للمحمل وضد الخس وغيرهما	٢٦٠	إذا أوردت المال البيع وامتنع عنه العامل	٢٨٥
في سقوط القراض ببيع الله أو	٢٦١	إذا أضر المضارب المال أو الربح	٢٨٥
لا بد من القرض	٢٦١	ثم ذكر	٢٩٢
اختلافهم في صحة القرض وما	٢٦١	إذا اختلفوا في المبيع كمو كان لكل	٢٩٥
باعت في القرض	٢٦١	مهما؟	٢٩٥
من صحح بقاء القراض في غير	٢٦٩	إذا ملك المال بعد ما استقر عنه	٢٩٧
فكيف القرض؟	٢٦٩	إذا بقي عند المقرض شيء ماقيه	٢٩٨
١٠ - ما لا يجوز من القرض في القراض	٢٧١	(٢٨) كتاب المسئلة	
إذا امتنع لرجاء في القرض في القرض	٢٧١	١ - ما جاء في المسئلة	٢٩٧
١١ - القرض في القراض	٢٧١	وفيها أبحاث في نفيه وتوقيفه	
بحر منه حقه	٢٧٢	وبدلتها وفيها مسائل مستترة من	
إذا ملك العامل وأراد رزقه وماله	٢٧٤	الأخبار وفي سائر المسئلة	٢٩٧
القرض	٢٧٤	قال عليه السلام ليهود عبيد	
إذا اشتروا على العمل أو ما يباعه	٢٧٦	أقرنكم فيها ما تحركه الله	٢٩٨
نصفه فهو عامر	٢٧٦	فيه جواز المسئلة إلى زمن مجهول	٢٩٩
١٢ - الرضاة في القراض	٢٧٧	وكان ابن دواحة مخرصة	
في ربح الحال في حقه من عامر	٢٧٨	القرض	٢٩٩
أو أضرع منه	٢٧٨	على من يجب الزكاة في المسئلة	٣٠٠
١٣ - السلف في القراض	٢٨٠	كانت اليهود يعطى ابن دواحة	
قبض كان له عند جل من يدين	٢٨٠	عليه وشدة	٣٠٨
أن يجعله قرضا	٢٨٠	إذا سلف القرض الأرض وفيه	
ليس من شرطه مدار القراض	٢٨١	الخاص	٣٢٠
عائنه	٢٨١	إذا سلف يورث في القرض	٣٢٢
١٤ - المسئلة في القراض	٢٨٢	في ابن المشرقة عن من ماله	٣٢٤
لا يجوز المسئلة في القرض	٢٨٢	إن كانت النصف كلها من ربح	
المال أو ما يباعه	٢٨٢	الحال هي بمسئلة	٣٢٧
إذا طلب براءة القرض أن يذهب	٢٨٢	بحر أمته شيء	٣٨٧
لا يفسد الربح ويتركها للمال	٢٨٧	مسئلة خاصة لأحاديث	٣٨٨
١٥ - جمع ما جاء في القراض	٢٨٩		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
من اشترى داراً مع شيء آخر في	٥٥٢	هل يجوز لشاكر أن يقضي بنفسه؟	٥٥٢
صفحة واحدة	٥٥٣	هل يعد القضاء باطلاً أم لا؟	٥٥٦
الأصل في الشركاء سلم بمضمون	٥٥٤	فوز يهدى لغير رضى الله عنه	٥٥٨
الشفعة وأبى مضمون	٥٥٥	قطعت بالحق وعلاه بالخبرة	٥٥٨
إذا كانت الشفعة موجودة	٥٥٦	٢ - الشهادات	٥٦٠
واحدة منهم	٥٥٦	حرم لشهادة من يشك بها هل أن	٥٦٠
٢ - ما لا يقع فيه الشفعة	٥٥٨	يؤال	٥٦٣
لحال عثمان رضى الله عنه لا شفعة	٥٥٨	ما جعل بالشهادة للزور وأثبت	٥٦٣
في يده ولا فعله كعمل	٥٥٨	الشفعة لشاهد	٥٦٧
الشفعة في الطريق صحيح المضمون فيها	٥٥٩	قال عمر رضى الله عنه: لا تجزى	٥٦٧
أو لا؟	٥٥٩	شهادة منسوبة ولا طنين	٥٦٧
الشفعة في حصة الدار	٥٥٩	وغيرها	٥٧٠
الشفعة في البيع بالحيار	٥٥٩	٣ - القضاء في شهادة المحدث	٥٧٤
فيمر أنى بعد ذلك طويل - وأثبت	٥٥٩	تفسير فوز عدلى بأولاً فغير أهم	٥٧٤
له حق لشفعة	٥٥٩	شهادة أبدأ	٥٧٥
حكم النساء في هذه الشفعة	٥٥٩	من دة شهادته نفسياً ثم قارب	٥٧٥
حكم البهية لإقامة الشفعة	٥٥٩	وأصح وأعد الشهادة بشرط	٥٧٥
الشفعة في مال الميت	٥٥٩	صلاح أحسن مع الزمة	٥٨١
هل يكون الشفعة موروثاً أم لا؟	٥٥٩	١ - القطع باليمين مع اقتناع	٥٨٥
لا لا ردة هي - ولا ولا ولا	٥٥٩	الأمور التي يجوز فيها الشفعة مع	٥٨٦
نوعه وغيرها	٥٥٩	اليمين رضى لا يجوز فيها	٥٨٦
من يستحق الشفعة بحكم الحاكم أو	٥٥٩	فهر عليه السلام باليمين مع الشاهد	٥٩٠
بدونه؟	٥٥٩	شخص عن قصة شهادة غيره	٥٩٠
كتاب الأقضية	٥٥٩	رضى الله عنه	٥٩٠
١ - الترغيب في القضاء بالحق	٥٥٩	ولا يجوز هذا في حدود ولا لكلام	٥٩٠
المحول في القضاء بزيه أو بخصه	٥٥٩	ولا خلاف ولا يخفى	٥٩١
قال عليه السلام: إحداهما بشره	٥٥٩	الشاهد الواحد مع اليمين في الشفعة	٥٩٥
وبعضكم ألحق ببعثته	٥٥٩	ما يحل فيه شهادة الله	٥٩٥
	٥٥٩	يخير	٥٩٨

[illegible]